الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية قسم التاريخ و علم الآثار

شعبة التاريخ

الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية بالقطاع الوهراني 1929 – 1954 م

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر

إعداد الطالبة الباحثة: **إشراف:**

تابتي حياة **الأستاذ الدكتور مبخوت بودواية**

لجنة المناقشة

أ.د / لخضر عبدلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د / مبخوت بودواية	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
أ.د / دحو فغرور	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	عضوا مناقشا
أ.د / أحمد يعلاوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	عضوا مناقشا
د / شايب قدادرة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة قالمة	عضوا مناقشا
د / عبد القادر جيلالي بلوفة	أستاذ محاضر(أ)	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1431 – 1432 ه /2010 -2011 م

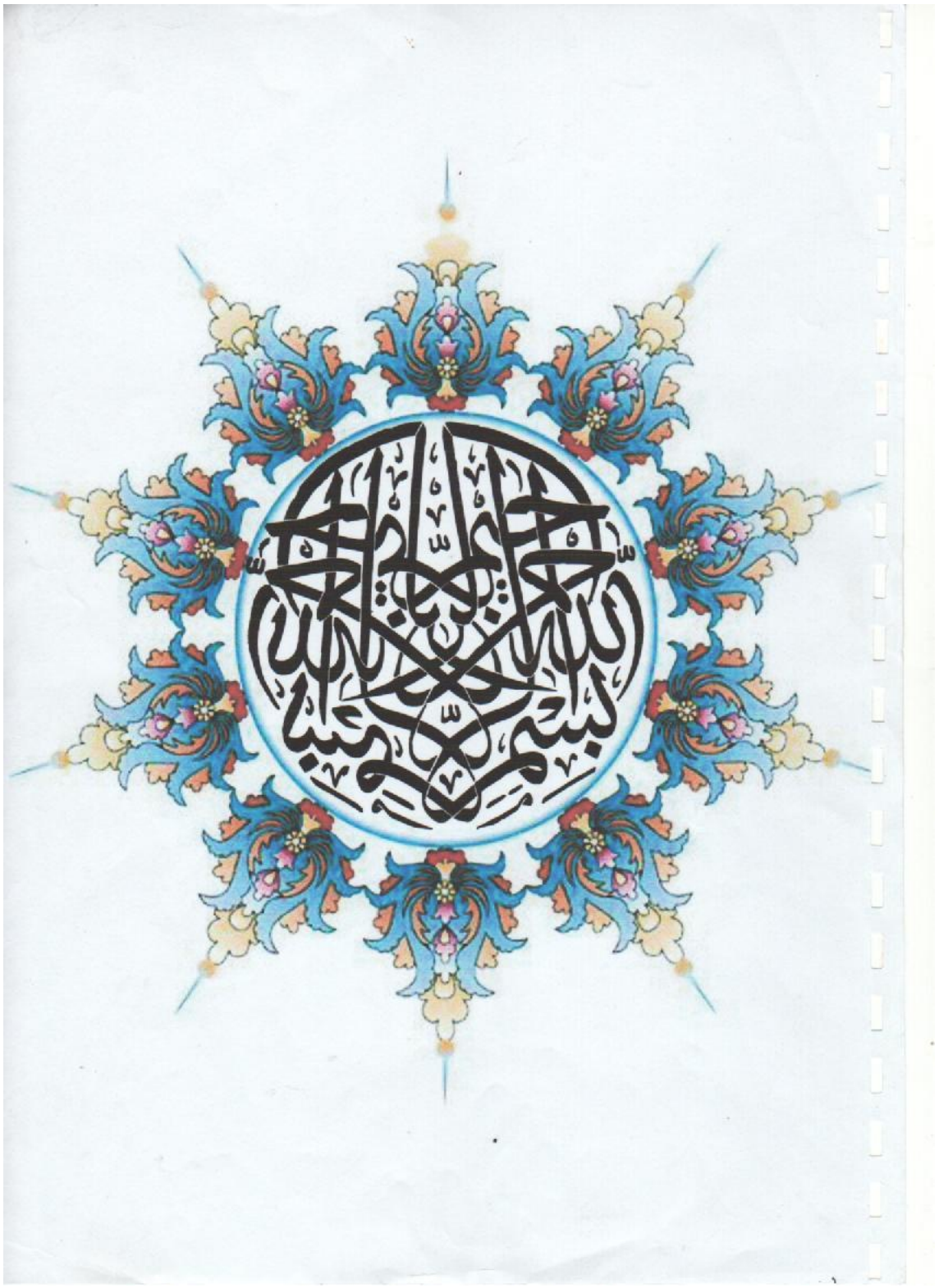
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أتقدم بثمرة جهدي هذه، وفقني الله فيها، لأهديها إلى الوالدين الذين كان دعاؤهما لي سندا، ولا زال لطريقي نبراسا، إلى الذين سهلا لي سبل العلم والمعرفة، حفزاني على العمل الجاد و المتواصل و غمراني بالحب و الحنان، الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلى أمي ثم أمي ثم أمي الغالية ، التي لن أوفيها حقها مهما حييت ، والتي لطالما ساعدتني في إمتحاناتي طيلة مشواري الدراسي ، ولولاها لما تمكنت من النجاح الذي أنا أنعم به اليوم ، فتوجيهاتها منحتني قوة و دفعتني إلى النجاح والتفوّق .

إلى أبي الكريم الذي أيضا شجعني دائما على الدراسة، و كان مرشدي ومعلمي الصبور، فأشكره جزيل الشكر على المساعدة التي قدمها لي.

كما أتقدم بهذا الإهداء إلى جميع الأقارب و الأصدقاء الذين لطالما أحبوني وشجعوني على المثابرة و النجاح و فرحوا دائما لنجاحي .

إلى كل من تصفح هذه الأطروحة راجية المولى عزّ و جل أن تكون عونا للطلبة من بعدي.

و شكرا

تابتي حياة

كلمة شكر و تقدير

أشكر الله الذي بنعمته تتم الصالحات و لولا فضل منه ثم عمل مني لما وصلت إلي ما أنا عليه و هو إنهاء هذه الأطروحة.

أتقدم بهذا البحث المتواضع ، إلى شعبة التاريخ في كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية بجامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان ، و أرجو أن أكون قد ساهمت في إبراز جوانب معيّنة تهم البحث العلمي و تساهم في تقدمه .

و لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي القدير و المحترم " الأستاذ الدكتور مبخوت بودواية " لما غمرني به من أفضال كثيرة ، فهو الذي ساعدني على إنجاز هذه الدراسة ، و كذلك أشكره على إرشاداته القيمة و توجيهاته السديدة التي أمدني بها ، كما لا يفوتني أن أشكر اللجنة العلمية المشرفة علي مناقشة هذه الأطروحة .

و في الختام ، أشكر رئيس قسم التاريخ و علم الآثار و رئيس شعبة التاريخ و جميع الموظفين في المكتبة ، و كذلك المشرفين في دور المحفوظات الذين لطالما أمدوني بالعون في أوقات الحاجة .

مقدمة

مثلت سنة 1900 أوج السيطرة الإستعمارية في الجزائر ، و ذلك نتيجة الهيمنة العسكرية الموجودة ، و هيمنة المستوطنين الإقتصادية والإدارية و السياسية و التشريعية في الجزائر .

زاد إهتمام السلطة الفرنسية بالإقتصاد الجزائري خصوصا مع نهاية الحرب العالمية الأولي لتعويض خسائرها الناجمة عن الحرب ، و لاسيما إقتصاد القطاع الوهراني ، و هذا يعود لموقعه الجغرافي المميز و ثرواته المتنوعة . و كذلك كانت الملكية العقارية تشكل القاعدة الأساسية في التركيبة الإقتصادية للمجتمع الجزائري ، أما النشاط الإقتصادي للمجتمع الريفي، فكان يتمثل في الطابع الرعوي و الفلاحي ، في حين كان النشاط التجاري الحرفي مقتصر علي المجتمع الحضري . ففي الفترة الممتدة من 1919 إلي 1939 شهد الإقتصاد و المجتمع الجزائري تحولات هامة ، لها علاقة وطيدة بالحرب العالمية الأولي و كذلك الأزمة الإقتصادية العالمية 1929 التي ستترك أثرا علي الجزائر كبقية دول العالم في مختلف القطاعات (الفلاحة – الصناعة – التجارة) .

عرف المجتمع الجزائري مع دخول الإستعمار الفرنسي ، تطبيقات لقرارات مختلفة تعلقت بنزع الأراضي أحيانا ، و القيام بتجزئة الملكية الجماعية للقبائل و العروش أحيانا أخري . و سأوضح في هذه الفترة مجيء حكومة الجبهة الشعبية للحكم و تزامنها مع إنعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري ومدي التباين في موقفهما حول مسألة الريف الجزائري . كما سأبين في هذه الدراسة الآثار السيئة الناتجة عن نشاط الأوربيين الموجه للمحاصيل الفلاحية التجارية (الكروم – الحمضيات – الزيتون ... و غيرها) علي حساب الحبوب التي تعد أحد المصادر الغذائية الرئيسية للسكان ، و هدفهم إستغلال موارد البلاد . و أيضا كيف حاولت السلطة الفرنسية إصلاح القطاع الفلاحي في فترة الحرب العالمية الثانية و بعدها ، مع تطبيق تشريعات فرنسية جديدة تخص هذا القطاع .

و سأحاول التدقيق في مجريات الحرب العالمية الثانية حيث يشعر المرء بمدي حاجة فرنسا للجزائر ، هذه الحاجة لم تقتصر علي جانب واحد و إنما تعددت لتشمل جوانب متنوعة فمنها ما كان عسكريا و منها ما كان إقتصاديا ، مثل تشجيع الإستثمارات و تدعيم المؤسسات الزراعية المتخصصة ، و علي الرغم من ذلك لم ترغب فرنسا في إظهار حاجتها للجزائر حتي لا تشكل نقطة ضعف علي مصالحها .

شهدت الحركة الوطنية الجزائرية تغييرات عديدة خلال فترة الحرب ، بدأت مع نزول الحلفاء في الجزائر الذي مثل أملا للجزائريين بالحرية و أيقظ فيهم حقهم في تقرير المصير وزاده ظهور بيان فبراير 1943 دعما ، حيث وضح معالم القضية الجزائرية و دافع عن حقوق الجزائريين ، ما زاد الجزائريين أملا في التحرر من السياسة الفرنسية الإستعمارية . كما مثلت سنة 1945 إختبارا لوعود الحلفاء الكاذبة ما إنعكس علي الجزائريين بالدرجة الأولي .

إن الحركة الوطنية الجزائرية أثرت في الرأي العام الجزائري ، و حرضته علي القيام بثورة مسلحة في ليلة أول نوفمبر 1954 ، للتخلص من سيطرة الإستعمار في بلدهم و إنهاء سياسة تزوير الإنتخابات المحلية ، و حرمان الجزائريين من حقوقهم السياسية في وطنهم . و سأظهر أن مستوي الحياة الإجتماعية يقاس بمدي تطور الأوضاع الإقتصادية لأي بلد ما و كون الجزائر بلد متصل بالعالم الأوربي بحكم إرتباطه كمستعمرة بالدولة الفرنسية ، فإننا نجد أنه تأثر بما عرفه العالم من سنة 1929 ألا و هو الأزمة الإقتصادية العالمية و التي نتج عنها تقلص التجارة الدولية ، إذ أثر سلبا علي الوضع الداخلي في فرنسا ، ما أدي لتدني الأجور في فرنسا ، وتأثرت بالتالي الجزائر بإعتبارها مستعمرة من مستعمراتها ، وظهر ذلك جليا علي المستوي المعيشي و الصحي للمجتمع الجزائري ، و الذي أدت نتائجه بدورها إلي تغييرات متعددة علي الصعيد الديمغرافي .

كما سأوضح كيف حاولت فرنسا طيلة الفترة الإستعمارية التقرب من المجتمع الجزائري ، من خلال فتح المدارس أو تقديم بعض الخدمات الإجتماعية ، و كيف واصلت فرنسا في الفترة التي ندرسها محاربة اللغة العربية و الدين الإسلامي ، و سأبين أن العوامل الخارجية لها آثار علي المجتمع الجزائري، مثلها مثل العوامل الداخلية ، لها

إيجابياتها و سلبياتها. و أن الكشافة الإسلامية الجزائرية حركة قادرة علي أن تلعب دورا هاما في تربية الشبان الجزائريين و توجيههم توجيها حسنا ، فهي المدرسة التي تربي في أحضانها علي حب الوطن ، إلا أن السلطة الفرنسية لم تترك وسيلة إلا إستعملتها لمحاربتها .

عرف النضال النقابي في علاقته بالعمل الوطني ، و تحديدا مع تأسيس النقابات الوطنية المستقلة ، إنتقالا من مجرد عنصر هامشي إلي مكون أساسي مساند لمسيرة النضال الوطني . و سأوضح أيضا في هذه الدراسة أن تـوثر الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر منذ 1929 إلي 1954 هي خاتمة مرحلة و بداية تغييرات جديدة ستزيدها سنة 1954 تقدما للأمام .

تكمن أهمية الموضوع في إبراز الأوضاع التي عاشها الجزائريون و الأوربيون معا في القطاع الوهراني سواء من الجانب الإقتصادي أو الإجتماعي ، مع توضيح موقعهم لدي الحكومة الفرنسية في الجزائر بصفة عامة و القطاع الوهراني بشكل خاص .

وفي هذا الإطار وقع إختياري علي موضوع **" الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية بالقطاع الوهراني ما بين 1929 – 1954 "** ، و قد وضعت لهذه الدراسة إطارا محددا بالمكان و الزمان ، فالقطاع الوهراني هو إطار البحث ، و يقع هذا القطاع جغرافيا في الغرب الجزائري ، أطلقت عليه السلطة الفرنسية إسم عمالة وهران كوحدة إدارية تتكون من ستة دوائر ، و هي : وهران – مستغانم – معسكر - تلمسان – سيدي بلعباس ثم تيارت . و الفترة الممتدة ما بين 1929 – 1954 هي إطارها الزماني ، و تتميز علي الصعيد العالمي بتأزم الأوضاع مع سنة 1929 و حلول الأزمة الإقتصادية العالمية ، أما محليا فقد تميزت الجزائر مع حلول 1929 بتحولات إقتصادية و إجتماعية و سياسية علي مختلف الفئات في المجتمع ، أما سنة 1954 فمثلت بداية النهاية لإسترجاع الحرية عن طريق التخطيط للثورة التحريرية الجزائرية الكبري .

إن الفترة المختارة جديرة بالدراسة ، و قد حتمت عدة دوافع إختياري لهذا الموضوع ، منها أنني توصلت لمعرفة أن الجانب الإقتصادي و الإجتماعي يحتاج فعلا إلي الدراسة و البحث ، و لاحظت علي الدراسات المنشورة و غير المنشورة الطابع العام ، حيث تناولت الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر عامة ، دون التركيز علي القطاع الوهراني بشكل خاص . كما وجدت أن أغلب الكتاب أوربيين ما جعلهم يتناولون سياسة الحكومة الفرنسية في الجزائر في مختلف المجالات و خاصة (الإقتصادية – الإجتماعية) من الجانب الإيجابي فقط ، و من أهم الأسباب التي شجعتني علي كشف الحقائق هو ما شعرت به من طمس لحقائق التاريخ ، فهؤلاء الكتاب لم يذكروا أثر السياسة الفرنسية علي الجزائريين ، في حين نجد أنهم ركزوا علي وضع الأوربيين في الجزائر و مدي تطورهم أو معاناتهم جراء العديد من الظروف . ضف إلي ذلك ، أن كل ما يقرأ من الجانب السياسي يدور حول نشاط الحركة الوطنية الجزائرية المتعارض مع الحكومة الفرنسية ، من دون التطرق إلي أهدافها الوطنية .

- إشكالية الدراسة:

إن البحث في موضوع الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية بالجزائر بصفة عامة ، و القطاع الوهراني بشكل خاص ، يستوجب الإحاطة بجميع جوانبه ، و من هذا التصور تطرح إشكالية الموضوع المبنية علي جملة من التساؤلات ، أهمها :

شهد العالم بأسره أزمة إقتصادية صعبة في سنة 1929 صحبتها توثرات مختلفة ، فهل تعود هذه التوثرات إلي هذه الأزمة أو إلي أسباب أخري أيضا ؟ و هل تأثرت جميع الميادين الإقتصادية بنفس الدرجة أم هناك إختلاف ؟ و ما هي الإجراءات المتبعة من قبل السلطة الفرنسية للتحسين من الوضع آنذاك ؟. وأمام هذه التحولات الإقتصادية التي مست الجزائر ، هل إتخذت الحركة الوطنية الجزائرية موقفا إزاء ذلك ؟ . و إذا شهدت الجزائر توثرات خلال الثلاثينات فما هي أسباب هذه التوثرات ؟ و ما دافع شعور التحدي الذي تميز به الجزائري في تلك الفترة ؟ .

و هل أثرت الأزمة الإقتصادية العالمية علي الوضع الإجتماعي ؟ و إلي أي مدي وصل هذا الأثر ؟ و هل تغيرت الأوضاع عقب ذلك ؟ أم ظلت علي حالها ؟ و إلي أي مدي

إنتشرت الدعاية الخارجية في الجزائر ؟ و ما هو نوع التنظيمات الكشفية التي كانت تنشط في الجزائر ؟ و فيماذا تمثل دورها الفعلي ؟. و مع ظهور النقابات في الجزائر إختلفت آرائها ، فما هو نوع النقابات التي ظهرت في الجزائر و ما هي توجهاتها السياسية ؟ و فيماذا تتمثل طبيعة النضال النقابي للعمال الجزائريين ؟ و أين محله من المقاومة الوطنية للتحرر من الإستعمار ؟ .

إن إنجاز هذه الدراسة تطلب مني الإعتماد علي المنهج التحليلي و المنهج الإحصائي لإيجاد العلاقة بين مكوناتها المختلفة ، و طبيعة الموضوع جعلتني أتبع المنهج التاريخي للكشف عن الظروف التاريخية التي مرت بها التشكيلة الإقتصادية و حتي الإجتماعية ، و بذلك فإن دراستي جمعت بين مجموعة من المناهج المتكاملة.

قسمت هذه الدراسة إلي مقدمة و مدخل و بابين يتفرع عن كل باب عدة فصول و خاتمة و مجموعة من الملاحق تتناول تباعا:

تطرقت في المدخل إلي نهاية الحرب العالمية الأولي و تراجع الإقتصاد العالمي كنتيجة حتمية للحرب ، و قد تأثرت الجزائر بصفة عامة كبقية المستعمرات و القطاع الوهراني بشكل خاص ، بسبب الطابع الإقتصادي الذي كان يغلب عليه ، و الذي إنعكست آثاره بشكل سلبي علي الوضع الإجتماعي .

ينقسم الباب الأول من الدراسة إلي أربعة فصول ، خصصت الفصل الأول منه للحديث عن أهمية الموقع الإستراتيجي للقطاع الوهراني ، و نوعية التركيبة الإقتصادية الخاصة به . و ناقشت أيضا مظاهر الأزمة الإقتصادية العالمية في مختلف المجالات ، و الإجراءات المتخذة من قبل السلطة الفرنسية إتجاه ذلك .

وضحت في الفصل الثاني نمط توزيع الملكية العقارية بين أفراد المجتمع الجزائري ، ومدي توسع الإستيطان الريفي في القطاع الوهراني . و كذلك أبرزت مكانة الريف الجزائري في مطالب حكومة الجبهة الشعبية و مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري .

تناولت في الفصل الثالث وقع الحرب العالمية الثانية علي القطاع الفلاحي ، و كذلك موقع المسألة الفلاحية في قانون 1947 ، بالإضافة لذلك تأثير التشريعات الفرنسية علي الريف الجزائري ، هذا عدا عن دعم النشاط الصناعي و النشاط التجاري .

بينت في الفصل الرابع دعم الإستثمارات من قبل السلطة الفرنسية ، و مدي دور التموين و المؤسسات الزراعية المتخصصة ، و كذلك فضلت إدراج موقف التيارات الوطنية الجزائرية من الوضع في الريف الجزائري .

و ينقسم الباب الثاني إلي أربعة فصول ، خصصت الفصل الأول منه للحديث عن مختلف الفئات الإجتماعية المتواجدة في الجزائر سواء الريف أو المدينة ، و كذلك بينت المستوي المعيشي لهذه الفئات ، و الحالة الصحية آنذاك ، إضافة إلي أهم النتائج المترتبة عن الوضعية الإجتماعية لمختلف الفئات الجزائرية .

وضحت في الفصل الثاني وضعية التعليم الجزائري بنوعيه التعليم العربي الإسلامي و التعليم الحكومي الفرنسي، و ناقشت في هذا الفصل التشريعات الفرنسية المطبقة علي تعليم الجزائريين و موقف الحركة الوطنية الجزائرية من ذلك.

خصصت الفصل الثالث لإبراز دور الدعاية الخارجية في نشر الوعي وسط الجزائريين، و أهمية الكشافة الإسلامية الجزائرية التي تعاونت مع الحركة الوطنية الجزائرية.

و تطرقت في الفصل الرابع لتطور الحركة النقابية في القطاع الوهراني و النشاط المكثف للعمال الجزائريين ، و كذلك أبرزت رد فعل السلطات الفرنسية .

أنهيت هذه الدراسة بخاتمة كانت حوصلة للموضوع حاولت من خلالها إبراز أهم الإستنتاجات المتوصل إليها ، و كذلك ملاحق و بيبليوغرافيا .

- دراسة المصادر و المراجع :

إعتمدت في هذه الدراسة علي مجموعة من المصادر و المراجع المتنوعة باللغتين الفرنسية و العربية ، و فضلت تصنيفها كالآتي :

1 – الأرشيف:

إعتمدت في دراستي بالدرجة الأولي علي الأرشيف بإعتباره المصدر الرئيسي لكشف الوقائع الحقيقية ، وقد إعتمدت في ذلك علي أرشيف ولاية وهران خاصة و أن دراستي تتمحور حول القطاع الوهراني ، فإستخدمت لذلك [السلسلة الصغري] " 1 ف " و هي تتحدث عن الأمن العام ، و من العلب التي تهمني في دراستي هي علب الحركات

الإجتماعية (1894-1949) ، و يحتوي مضمون هذه الملفات ، علي الظروف القاسية التي كان يعاني منها الجزائريون تحت الإستعمار الفرنسي ، ما أدي لتمرد إجتماعي تمثل هذا الأخير في التوقيف عن العمل و المظاهرات و غير ذلك ، و هذه الوثائق تجمع عدة ملفات خاصة بالتوقيف عن العمل و الدعاية ، و الحركات الوطنية المشلولة في جمعية العلماء و غيرها من الملفات السياسية و الإجتماعية لتلك الفترة ، غير أنني لاحظت تركيز الوثائق الفرنسية علي الحركات الإحتجاجية للجزائريين بصفة خاصة دون التطرق لدور السياسة الإستعمارية في إنطلاق هذه الإحتجاجات . وإضافة إلي ذلك يوجد [السلسلة الصغري] " 4 ه " الخاصة بالتموين ، و هي تحتوي علي علب عديدة تتحدث عن تقارير إقتصادية مدونة من قبل عامل العمالة أو الحاكم العام حول الوضعية في القطاع الوهراني و مدي حاجتها للتموين من قبل الحكومة الفرنسية، و قد لاحظت أنها وثائق غير منظمة و تبين عملية تموين الأوربيين و الجزائريين و لكن تتبع الإحصائيات الخاصة بالجزائريين يدل علي المبالغة أحيانا . و كذلك [السلسلة الصغري] " 10 ه " و تتمثل في الغرفة التجارية ، تركز علي التبادلات التجارية و السكك الحديدية و كل ما له علاقة بالمعاملات التجارية ، وتركز علي السيطرة الكاملة للأوربيين في التجارة .

و أيضا إعتمدت علي [السلسلة الكبري] " ي " و تحتوي علي علب عديدة و متنوعة تتحدث في مضمونها عن شؤون المسلمين في الجزائر بصفة عامة و القطاع الوهراني بشكل خاص ، من مواضيعها : التعليم عند الجزائريين ، الملكية العقارية ، الحركة الوطنية الجزائرية ، الإصلاحات الفرنسية في الجزائر ، الصحافة في الجزائر و غيرها من المواضيع المتنوعة والتي يغلب عليها الطابع السياسي و الإجتماعي مع بعض الجوانب الإقتصادية ، و لاحظت أنها تركز علي إظهار التنظيمات الفرنسية و مدي إهتمامها بأحوال الجزائريين دون إبراز أثار القوانين التشريعية في مختلف المجالات . و أخيرا [السلسة الصغري] " 3 ر" المتعلقة بشؤون الري و كيفية تزويد المنطقة بالماء و مدي تلبية حاجات السكان و أهم مراكز المياه في القطاع الوهراني ، و لاحظت منها أن مراكز المياه الأساسية بيد الأوربيين .

وبالإضافة لذلك رجعت إلى أرشيفات عدة بلديات تابعة لولاية وهران ، منها بلدية عين تموشنت و التي بها أرشيف هام دعمت به هذه الدراسة حيث وجدت بها العديد من التقارير الفرنسية الرسمية حول الوضع الإقتصادي و الإجتماعي و حتي عملية تجنيد الجزائريين للحرب العالمية الثانية و التي تهمني في دراستي . و كذلك بلدية بني صاف و التي ساعدني أرشيفها على فهم العديد من الأمور بعد التمحيص و التدقيق ، و ما زاد هذه الدراسة أهمية هو علب الأرشيف التي رجعت إليها في منجم الحديد ببني صاف و التي ساعدتني علي فهم العديد من القضايا الإقتصادية ، و كذلك إعتمدت على أرشيف بلدية المالح وهي غنية بوثائق تتحدث عن الشؤون الإقتصادية و الإجتماعية و العسكرية المختلفة ، ولا يمكن أن أنسى بلدية وهران التي أفادتني بدورها في فهم أحوال الجزائريين . كما أن بلدية تلمسان هي الأخرى لا تقل أهمية إذ أن أرشيفها ساعدني علي فهم التغيرات السياسية و أيضا أفادني أكثر في توضيح تفاصيل الوضع الإقتصادي في عمالة وهران بصفة عامة و في تلمسان بصفة خاصة إضافة إلي بعض الجوانب في المجال الاجتماعي . و بعد إطلاعي علي أرشيف هذه البلديات لاحظت عدم تنظيم علبها.

2- المصادر المطبوعة:

إعتمدت في هذه الدراسة علي مصادر مطبوعة ، و قد ساعدتني مساعدة كبيرة في إنجاز هذا العمل ، فهي مفيدة و متنوعة ، منها : " المجلس العام لعمالة وهران " (Conseil général du département d'Oran) ، " الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية " (Journal officiel de la République Française) ، " الإحصائيات العامة بالجزائر" (Annuaire Statistique de la l'Algérie) ... و غيرها. أما الصحافة فهي متباينة ما بين فرنسية و كولونيالية و جزائرية تصدر باللغة الفرنسية في تلك الفترة المدروسة ، فالجرائد الفرنسية مثل : " الوهراني الصغير" (Petit Oranais) – " صدي وهران " (L'écho d'Oran) – " وهران الجمهوري " (Oran Républicain) ... و غيرها، أما الجرائد الجزائرية مثل: " صوت الأهالي " (La Voix Indigène) – " المجاهد " (El Moudjahid) و غيرها. كما أن المجلات و النشرات هي أيضا هامة للتاريخ

الجزائـري ، لـذلك إسـتعملت منهـا : « المجلـة الإفريقيـة » ، « المجلـة الجزائريـة للعلـوم القانونية و الإقتصادية و السياسية » ، « مجلة باريس » و غيرها .

إن المصـادر المطبوعـة هامـة، و لكـن رغـم ذلـك لابـد مـن إخضـاعها للقراءة النقديـة الموضوعية، و ذلك لفهم حقائقها السليمة.

3- المراجع باللغة الفرنسية:

أما بالنسبة للمراجع فنظرا لما تقتضيه الضرورة في هذه الدراسة ركزت علي الكتب الفرنسية أكثر من العربية، و من أهم المؤلفات:

- أجرون (شارل روبيرت) : تـاريخ الجزائـر المعاصـر . مـن ثـورة 1871 إلـي غايـة إنطلاق ثورة التحرير 1954 ، ج 2 :

يبين في دراسته التطور السياسي و الإجتماعي و الإقتصادي للمجتمع الجزائري ، و ما يميزه وفرة المعلومات المعتمدة على الأرشيف الفرنسي و على المصادر الفرنسية لاسيما تقارير الشخصيات السياسية و العسكرية التي لها صلة بهذه الفترة .

- يـاكونو (كزافيـي) ، تـاريخ الجزائـر مـن نهايـة الإيالـة التركيـة حتـي إنطـلاق الثـورة فـي 1954 :

تتناول هذه الدراسة الأزمة الإقتصادية العالمية ، و وقع الحرب العالمية الثانية علي الجانب الإقتصادي ، و كذلك التطور السياسي و الإجتماعي في الجزائر ، و تتميز بالتحليل .

و بالنسبة للمقالات التي عالج أصحابها موضوعات تاريخية فهي أكثر من أن تحصي في هذه المقدمة. أما الأطروحات فقد أفادتني أطروحة دكتوراه ل " عبيد أحمد " تحت عنوان " النشاط النقابي و الصراعات الإجتماعية في القطاع الوهراني " ، و كذلك شهادة الدراسات المعمقة ل " ديامرت " تحت عنوان " النقابة في الجزائر" ، و التي ساعدتني في فهم مقتضيات الأوضاع الإجتماعية بالقطاع الوهراني .

إن المراجع الفرنسية هامة لهذه الدراسة ، و لكن يجب الإعتماد عليها بعد التأكد من حقائقها، و من أهمية الأحداث التي ترد فيها حسبما يخدم هذه الدراسة .

4- المصادر و المراجع باللغة العربية:

كما لا يمكنني التغاضي عن المصادر العربية سواء الصحافة، مثل: البصائر و المنار و غيرها. و كذلك الكتب منها :

- الإبراهيمي (أحمد طالب) ، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي ، عيون البصائر ، (1947-1952) ، ج3 :

تتناول هذه الدراسة مواضيع عديدة حول تاريخ الجزائر، لاسيما دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في نشر الوعي بين الجزائريين بمختلف الوسائل، كما توضح العديد من الحقائق الهامة التي عايشها الشيخ البشير الإبراهيمي و التي تعد مصدرا هاما ف بالفترة المدروسة.

- قنانش (محمد) ، الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919 - 1939:

يبين في دراسته ، السياسة الإستعمارية في الجزائر ، و دور الحركة الوطنية الجزائرية إزاء ذلك ، و خاصة نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري.

و لابد أن أشير أن هناك مراجع عربية هامة ساعدتني في موضوع دراستي ، تتمثل في الكتب و المقالات وأعمال الملتقيات والموسوعات و الأطروحات الجامعية ، و نظرا لكثرتها سنقتصر علي ذكر بعضها و أبرزها ، و منها ما يلي :

- بن أشنهو (عبد اللطيف) ، تكون التخلف في الجزائر . محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي (1830-1962) :

يبرز في دراسته ، الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر ، و يوضح ذلك بالتفصيل سواء في المدينة أو الريف ، مع ذكر الإحصائيات الضرورية الموضحة لذلك ، و التي تتميز بالدقة و التحليل .

- حليمي(عبد القادر علي) ، جغرافية الجزائر(طبيعية – بشرية - إقتصادية):

يوضح في دراسته جونب متعددة ، منها ما يخص المناخ و الموقع الجغرافي ، و المميزات الإستراتيجية و الإقتصادية للجزائر ، فمن جهة أبرز الجانب الطبيعي و الإقتصادي للبلاد في جميع النواحي ، و من جهة أخري بين واقع مختلف الفئات الإجتماعية في الجزائر خاصة في فترة الإستعمار الفرنسي ، ما يعطي نظرة شاملة عن الجزائر و عن المجالات التي تم إستغلالها من قبل السلطة الفرنسية .

- الخوند (مسعود) ، الموسوعة التاريخية الجغرافية . عمان – فرنسا ، ج 13 :

يبرز في دراسته جوانب جغرافية و سياسية و إقتصادية في آن واحد ، تخص دولة فرنسا داخليا و حتي خارجيا لاسيما ما يخص وضعها في فترة إستعمارها للجزائر ، لذلك فهي موسوعة هامة للدراسة و غنية بمعلومات تاريخية متنوعة .

أما الأطروحات الهامة التي إعتمدت عليها ، هي : أطروحة دكتوراه ل « مهديد إبراهيم » و دكتوراه ل « بن داهة عدة » و ماجستير ل « ولد النبية كريم » ، و ماجستير ل « تابتي حياة » وشهادة الدراسات المعمقة ل « عبيد أحمد » .

و بالنسبة للمصادر و المراجع العربية فهي جد ضرورة للدراسة ، لأن المصادر توضح العديد من الوقائع التي عاشها الجزائريون و كتبوا عنها في تلك الفترة ، كما أن المراجع تبرز أوضاع الجزائريين من قبل جزائريين آخرين إهتموا بالبحث في تاريخ الجزائر لاسيما بالجانب الإقتصادي و الإجتماعي .

و لم تكن معالجة هذا الموضوع بالأمر السهل ، إذ واجهت صعوبات في قلة المادة ، و في عدم تنظيم علب الأرشيف بشكل سليم و واضح ، هذا عدا عن النقص في العديد منها خاصة في ولاية وهران ، ما يصعب عملية التنقيب عن المادة المطلوبة ، و يتطلب العناء لجمعها .

- مختصرات -

(ج): جزء

(ط): طبعة

(ص): صفحة

(صص) : من صفحة . . إلى صفحة

(د . ط) : دون طبعة

(د . م) : دون مكان نشر

(د. ن) : دون دار نشر

(د. ت) : دون تاريخ نشر

(؟) : مجهول

السلسلة الصغرى " 3 ر" : [La Sous – série « 3 R »]

السلسلة الصغرى " 1 ف " : [La Sous – série « 1 F »]

السلسلة الصغرى " 4 هـ " : [La Sous – série « 4 H]

السلسلة الصغرى " 10 هـ " : [La Sous – série « 10 H »]

السلسلة الكبرى " ي " : [La Série « I »]

(أ. ب) أرشيف البلديات (A.R.C.H .Com) Archives Communales

(أ. ش. ب. م. ب) أرشيف شركة البوزولان و مواد البناء (A.R.C.H - SPMC) Société de la Pouzzolane et des Matériaux de Constructions

(إ.ع .ع .ج) الإتحاد العام للعمال الجزائريين (U.G.T.A) Union (L') Général des travailleurs Algériennes

(إ.ف) إفريقيا الفرنسية	(A.F) Afrique (L') Française
(ج . ر. ج . ف) الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية	(J.O.R.F) Journal Officiel de La République Française
(ج. ر.ج) الجريدة الرسمية الجزائرية	(J.O.A) Journal Officiel de l'Algérie
(ح. إ. إ .ح) حوليات إقتصادية، إجتماعية، حضارية.	(A.E.S.C) Annales Economiques, Sociétés, Civilisation
(ح . ش . ف) الحزب الشعبي الفرنسي	(P.P.F) Parti (Le) Populaire Français
(ع.ع.و.ج) عرض عام حول وضعية الجزائر	(E.S.G.A) Exposé de la Situation Général de l'Algérie
(كف.ع.ش) الكونفدرالية العامة للشغل	(C.G.T) Confédiration (La) Générale Du travail
(كف.ع.ش.م) الكونفدرالية العامة للشغل الموحد	(C.G.T.U) Confédiration (La) Générale du travail Unifié
(م.أ.ع) معهد الآداب العربية	(I.B.L.A) Institut de Belles- Lettres Arabes
(م.إ) المجلة الإفريقية	(R.A) Revue (la) Africaine
(م. إ) المجلة الإقتصادية	(R. E)Revue (La) Economique
(م. إ) المجلة الإشتراكية	(R.S)Revue (La)So cialiste
(م.إ.د) مركز الإستخبار و الدراسات	(C.I.E) Centre (Le) d'infor mation et D'études
(م.ب) مجلة باريس	R.P) Revue (La) de Paris

(م.ت.ح.م) مجلة التاريخ الحديث و المعاصر (R.H .M.C) Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine

(م.ج.ع.ق.ا.س) المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية.

(R.A.S.J.E.P) Revue (La) Algérienne des Sciences Juridiques, Economique et Politique

(م.س.ب) المجلة السياسية و البرلمانية (R.P.P) Revue (La)Politique et Parlementaire

(م.ع.ع.و) المجلس العام لعمالة وهران

(**C.**G.D.O) Conseil Général du Département d'Oran

(م.ع) مجلة العالمين (R.D.M) Revue des deux Mondes

(م.م.وو) مديرية المحفوظات بولاية وهران **(**D.A.W.O) Direction des Archives de la Wilaya d'Oran

(م.م.ب ت) مداولات المجلس البلدي بتلمسان (D . C .M .T) Délébiration s du conseil municipal de Tlemcen

(ن.إ.ق) النشرة الإقتصادية و القانونية (B.E.J) Bulletin(Le)Economique Et Juridique

(ن.ج.ج.أ.و) نشرة الجمعية الجغرافية و الأثرية لعمالة وهران. (B.S.G.A.O) Bulletin (Le) de la Sociètè de Géographie et d'Archéologie d'Oran

المدخل

الأوضاع العامة في القطاع الوهراني

قبيل 1929

المدخل :

خضعت الجزائر أكثر من قرن من الزمن لهيمنة أجنبية أساسها الإستيطان علي أوسع نطاق و الإستغلال الإمبريالي (1) ، فالإستعمار الفرنسي قد قام بإبادة المجتمع في الجزائر و تدميره تدميرا منظما ، و هو يتعدي الغزو الإستعماري البسيط الذي يقصد منه ضمان الإشراف علي الثروات الطبيعية للبلاد ، فقد إستهدف إحلال سكان أجانب مكان أهل البلاد بكافة الوسائل ، و الواقع أن الفرنسيين حاولوا في خضم أحداث القرن التاسع عشر أن يطبقوا من جديد علي الجزائريين عملية الإبادة .

سعت الأقلية الأوربية في الجزائر أن تجعل من الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا مثل إصدار مرسومي 1834 و 1848 . أما المرحلة الثانية تتمثل في الإستيلاء علي الأراضي الخصبة و إعطاء الجنسية لجميع المهاجرين و المقيمين الأجانب و الحصول علي دعم مالي من الدولة لبناء المدن الصغيرة في جميع أنحاء الجزائر، و أخيرا تحصلت علي الحكم الذاتي لفرض نفوذها الواسع علي الجزائريين (2) .

كما أن السلطة الحقيقية كانت موجودة في يد النواب الأوربيين في البرلمان الفرنسي و مجلس الشيوخ الفرنسي، و في كل منهما كانت الأقلية الأوربية ممثلة تمثيلا قويا.و منذ

---

(1) **الإمبريالية :** هي ظاهرة إقتصادية ، سياسية ، عسكرية ، تتجسد في إقدام الدول القوية في العصر الحديث – أي الرأسمالية الصناعية – علي التوسع و فرض سيطرتها علي شعوب و أراضي أجنبية بدون رضي تلك الشعوب و بهدف إستغلالها و إخضاعها و نهب ثرواتها . أنظر: الكيالي (عبد الوهاب)، موسوعة السياسة، ط3، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ج 1، ص 300.

(2) بوحوش (عمار) ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 ، ط 2 ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، 2005 ، ص198 .

صدور قانون 19 ديسمبر 1900 إنتقلت السلطة الفعلية إلي يد النواب الأوربيين في المجلس المالي الذي أقاموه في الجزائر العاصمة ، و صاروا يتخذون جميع القرارات المالية و الإقتصادية و الإجتماعية الخاصة بالجزائر ، حسب مصلحتهم و بدون تدخل من باريس . خصوصا بعد أن منحهم قانون 1900 إستقلال مالي ، ما أعطاهم القوة التي شنوا من أجلها أكثر حملات الضغط السياسي ضد الجزائريين و حتي ضد الحكومة الفرنسية في حالة إذا ما تعارض قرارها مع مصلحتهم ووجودهم في الجزائر**(1)** .

يتضح لنا من خلال ما ورد ، مدي الهيمنة الواسعة للأوربيين في الجزائر ، إذ وصل نفوذهم إلي التمثيل النيابي في الجزائر فسعوا جاهدين للحفاظ علي مكانتهم ، و ذلك حتي يتسني لهم إبعاد الجزائريين عن مناصب الحكم . و يظهر هذا النفوذ جليا في تاريخ التمثيل النيابي بالجزائر ، حيث أنشئت المجالس البلدية بقرار 1884 ذات الصلاحيات الكاملة فقط ، فقد كان للجزائريين ممثلون معينون تعيينا علي أن لا يتجاوز عددهم ربع جملة الأعضاء ، أما الباقون فقد كانوا فرنسيين . أما علي مستوي العمالات فقد كان هناك ما يعرف بالمجالس العامة و كان الحاكم العام هو الذي يعين ستة جزائريين في كل مجلس إلي غاية سنة 1908 ، و منذ هذا التاريخ أصبح هؤلاء الجزائريون ينتخبون إنتخابا بدل التعيين **(2)**.

أما في المجلس المالي الذي أنشئ نتيجة لقرار الحكم الذاتي ، فقد كان للجزائريين فيه سبعة و عشرون شخصا ، بعضهم معين و بعضهم منتخب منهم سبعة عن كل عمالة (ثلاث عمالات) ،و ستة من الجنوب الذي كان منطقة عسكرية. و كذلك أنشئ المجلس

(1) Afrique Français (Bull), « l'Algérie », n° 1, janvier 1901, p 11.
(2) Meynier (G), L'Algérie révelée. la guerre de 1914 – 1918 et le premier quart du xx e, 1 er éd, préface de: Pierre Vidal – Naquet, Genève. paris, libraire Droz, 1981, pp 18-19.

الأعلي للحكومة طبقا لقانون 1898 الذي كان مكونا من ستين عضوا ، من بينهم سبعة فقط جزائريون ، أما التمثيل النيابي علي مستوي المجلس الوطني الفرنسي فلم يكن هناك من يمثل الجزائريين **(1)** و علي هذا الأساس تمكن الأوربيون من السيطرة علي شؤون البلاد ، و صاروا يؤثرون علي الحاكم العام ، و علي رؤساء العمالات ، و علي رؤساء البلديات هذا عدا عن التحكم بالجزائريين .

لقد سجل واقع التجنيد الإجباري للجزائريين في الحرب العالمية الأولي بالغ الأثر علي نفسية الجزائريين الذين إضطروا لدخول الحرب رغما عنهم في الجزائر عامة و في القطاع الوهراني بشكل خاص ، و قد نتج عن ذلك مقاومة الجزائريين له بشتي الأشكال ، و أهم مظهر جسد ذلك في القطاع الوهراني ، تمثل في إنتفاضة " بني شقران " ببلدية معسكر و التي تركت أثرا كبيرا علي السلطة الفرنسية في تلك الفترة ، هذا ما جعل الحكومة الفرنسية تفكر في تطبيق إصلاحات عاجلة **(2)** .

شرعت السلطة الفرنسية في تطبيق مجموعة من الإصلاحات خلال فترة الحرب ، و ذلك لتهدئة الوضع الذي كان جد متوتر لاسيما مع تكثيف عملية تجنيد الشباب الجزائري و تزايد معاناة ذويهم ، فبالرغم من أن الجزائريين لطالما طالبوا بالإصلاح ما بين 1900-1914 من خلال الوفود الجزائرية ، إلا أن السلطة الفرنسية فضلت فترة الحرب و ذلك لتسيطر علي الجزائريين ، بعد نضال الوطنيين الجزائريين و مطالبة أعضاء النخبة الجزائرية ،بالحقوق السياسية منذ القرن التاسع عشر فجاء قانون 4 فيفري

---

(1) Ageron(Ch.R),«UnePolitiqueAlgérienneLibéraleSouslaTroisièmeRépublique(1912-1919) , Etude historique de la loi du 4 février 1919 », in R.H.M.C, n°6 , avril – juin 1949,pp121-151 .

(2) Mélia (Jean), l'Algérie et la guerre (1914 -1918), paris, libraire plon, 1918, p 275.

1919 **(1)** ثم تبعه قانون 6 فيفري الذي زاد من عدد النواب الجزائريين من 6 إلي 9 في عمالة و هران ، و من 6 إلي 10 في كل من الجزائر و قسنطينة **(2)** . و هكذا نلاحظ أنه بالرغم من نفوذ الأوربيين في الجزائر ، إلا أن النخبة الجزائرية لم تستسلم و واصلت الدفاع عن حقوق الجزائريين بمختلف الوسائل ، إلي أن تمكنت أخيرا و بمقتضي إصلاحات سنة 1919من الحصول علي حق الإنتخاب و الترشح ، و كذلك توسعت قاعدتها الإنتخابية ، متحدية بذلك كل العراقيل ، لأنها من خلال الإنتخاب تتمكن من تمثيل الجزائريين في مختلف المجالس ، و بالتالي تسعي لإبراز معاناتهم في العديد من المجالات ، و إظهار مطالبهم مع محاولة تحقيقها كلما أتيحت لهم الفرصة .

إستمرت السلطة الفرنسية في حرمان الجزائريين من حقوقهم السياسية و الإجتماعية ، فبالرغم من أن القانون الذي أصدره "نابليون الثالث" في 14 جويلية 1865 ، قد أباح للجزائريين نظريا تولي الوظائف الإدارية في جهاز الدولة إلا أن قرار 26 مارس 1919 و كذلك قرار 24 ديسمبر 1922 ، قد خصصا عددا من الوظائف الإدارية أطلق عليها إسم " وظائف سلطة " لا يمكن للجزائري أن يتولاها ، و هذه الوظائف هي :

1- كاتب عام بإدارة الحاكم العام (الولاية العامة) .
2- مستشار حكومة.
3- نائب مستشار حكومة .
4- مدير بالولاية العامة .

---

(1) Ageron (Ch.R), Opcit, pp139-141.

(2) Collot (Claude), Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962), s.éd ? , Office des publications universitaires d'Algérie et édition du CNRS paris, 1987, p 57.

5- عامل عمالة (محافظ) .

6- كاتب عام بإدارة العمالة (المحافظة) .

7- نائب عامل عمالة.

8- مستشار بالعمالة.

9- مراقب.

10- مدير بلدية.

11- مدير ثاني بلدية ممتزجة .

12- رئيس أول بدائرة إستئناف .

13- رئيس غرفة عالية .

14- مستشار بالدائرة العدلية .

15- مدعي عمومي.

16- نائب حق عام .

17- نائب مدعي أو نائب وكيل حق عام.

18- رئيس محكمة إبتدائية .

19- نائب رئيس محكمة إبتدائية .

20- قاضي بحث .

21- حاكم نائب .

22- قاضي صلح .

(1) تركي (رابح) ، الشيخ عبد الحميد بن باديس – رائد الإصلاح و التربية في الجزائر ، ط 3 ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1981 ، ص 41 .

23- نائب قاضي صلح .
24- مدير جامعة علمية .
25- مراقب علمي .
26- محافظ و مراقب مياه و غابات .
27- قابض ضرائب عام.
28- قابض خاص بالخزانة الجزائرية.
29- مدير أو مراقب للجمارك.
30- مدير أو مراقب للتسجيل و أملاك الدولة.
31- مدير أو مراقب بإدارة الضرائب.
32- مراقب إدارة العمال.
33- مدير أو مراقب بإدارة البريد.
34- رئيس قسم الشرطة .
35- مراقب شرطة السكك الحديدية و الموانئ **(1)** .

لم تكتفي النخبة الجزائرية بتوسيع التمثيل النيابي لإيصال مطالب الجزائريين إلي السلطة الفرنسية ، و الدفاع عن حقوقهم كإبعادهم من أهم الوظائف الحكومية ، حيث أن الجزائري لا يمكنه أن يتولي أبسط منصب مثل مدير أو مراقب لأنه ليس محل ثقة ، إذ أن هذا القرار كان يهدف لسيطرة فرنسا علي جميع شؤون البلاد ،لذلك منحت أعلي المناصب للأوربيين و تركت الأعمال الشاقة للجزائريين كي يظلوا دائما تحت مراقبة وسيطرة السلطة الإستعمارية ، و للإشارة فقط ، فإن هذا نوع من المعاناة التي يعاني

(1) تركي (رابح) ، الشيخ عبد الحميد بن باديس – رائد الإصلاح و التربية في الجزائر ، ص 42 .

منها الجزائري ، و التي تدل علي سياسية التمييز و العنصرية الإستعمارية .

و أمام هذا الوضع نشطت النخبة الجزائرية في بداية القرن العشرين ، غير أن نشاطها كان محدودا في إطار النوادي و الجمعيات و كذلك أسست صحفا للتعبير عن أوضاع الجزائريين في ظل الإستعمار الفرنسي **(1)** ، دون أن ننسي أن نشاط الصحافة الأوربية له أثر في توجيه الجزائريين إلي الميدان الصحفي ، كما أن الصحفيون الجزائريون الرواد يعترفون دائما بفضل الصحافة العربية الشرقية عليهم ، سواء فيما أمدتهم به من غداء فكري ، أو ما أفادتهم به من أخبار الوطن العربي و الإسلامي ، و ما طبعت به أساليبهم من بيان رفيع. كما أن الأوضاع التي عرفها العالم قبيل الحرب العالمية الأولي و أثنائها و بعدها فتحت أعين الجزائريين، و علمتهم كيف يستفيدون من الصحافة في سبيل المطالبة بحقوقهم، كل هذه العوامل ساعدت علي نشأة الصحافة العربية في الجزائر**(2)**.

ظهرت مع بداية القرن العشرين جريدة " المصباح " التي أنشأها " العربي الفخار " و هو أحد المعلمين المثقفين باللغة الفرنسية و ذلك بمدينة وهران سنة 1904 ، كانت تهتم بقضايا الجزائريين لكنها توقفت عن الظهور في سنة 1905 ، إلا أنه بعدها بفترة وجيزة ظهرت في نفس المدينة جريدة " الحق الوهراني "(1911 -1912) مديرها " تابي" (Tapie) الذي إعتنق الإسلام ، و كان إتجاه الجريدة وطني **(3)** ، و عندما إندلعت الحرب العالمية الأولي منعت السلطة الفرنسية بالجزائر إصدار الصحف العربية منعا باتا ، كما منعت دخول الصحف العربية و المشرقية و غيرها . و بذلك حرمت الجزائريين من الإتصال بالعالم الخارجي ، إلا ما كان يصلهم من صحف عربية تهرب في حقائب المسافرين و الحجاج ، حتي صدر قانون فيفري 1919 الذي خول بعض

(1) تـابتي (حيـاة) ، الحـرب العالميـة الأولـي (1914 – 1918) و إنعكاسـاتها علـي الجزائـريين فـي القطـاع الوهراني ، ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، من إشراف :أ.د مهديد إبراهيم ، قسم التـاريخ ، جامعة وهران ، 2006 – 2007 م ، ص 17 .

(2) ناصر (محمد) ، الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلي 1939 ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1980 ، صص 7 – 8 .

(3) نفس المرجع ، صص 28 – 29 .

الحريـة النسـبية للجزائـريين فسـارعوا إلـي إسـتخدام الصـحافة العربيـة كوسـيلة مـن وسـائل النهوض الوطني . فصدرت صحيفة "النجاح" التي أنشأها "إبن الهاشمي" **(1)** سنة 1919 ، و "الإقدام " التي أسسـها "الأمير خالـد"**(2)** سنة 1920 ، أمـا فـي سنة 1925 بدأت الحركـة الإصلاحية تنتظم بزعامة "الشيخ إبن بـاديس" **(3)** . و رغم كل الإجراءات التعسفية ضد الصحافة العربية ، إلا أنها إستمرت في الظهور طيلة فترة الإستعمار الفرنسي و إلـي غايـة الإستقلال متحدية بذلك الظروف المعادية لها.

لم تتوقف جهود النخبة عند هذا الحد ، بل تعدتها إلـي تشكيل إتجاهـات وطنيـة متعددة في الجزائر مباشرة مع نهاية الحرب العالمية الأولي و بالذات فـي سنة 1919 ، إذ أن هذه الإتجاهات هي التي سيطرت علي الحياة الجزائرية حتي الإستقلال ، و بـدأت تتفاعل خـلال العشرينات ، حيث ظهر الحزب الإصـلاحي كـأول إتجـاه وطنـي بزعامـة " الأمير خالد "، حيث كان من نسل الأمير عبد القادر ، و عارفا بالحضارة الإسلامية و الأوربية ،

(1) إبن الهاشمي : هو "عبد الحفيظ بن الهاشمي بن علي بن عمر" ، ولد بمدينة طولقة سنة 1895 ، في أحضـان أسرة تنتمي إلي العلم ، و جده "علي بن عمر" كان شيخا للزاوية المشهورة بطولقة ، درس في بداية أمره بالزاوية ثم سافر إلـي تـونس حوالي 1911 و عـاد فـي نهايـة 1919 . مـن أبـرز أعمالـه تأسيس "جريـدة النجـاح" بمدينـة قسنطينة فـي 1919 دورية ، ثم يومية بداية من 1930 ، و له بجانب كتاباته الصحفية الكثيرة شعر أيضـا . تقلب في عدة مناصـب قضائية و تعليمية .

(2) الأمير خالد : هو "الأمير خالد بن الهاشمي بن عبد القـادر" ، ولـد بدمشق سـنة 1875 ، حيـث تربـي و تعلم علـي يـد والده"الهاشمي" ، ثم إلتحق بثانوية " لوي لوجران " بباريس ، ثم بمدرسة " سان سير " العسكرية حيث تخرج برتبة ضابط . خاض غمار الحرب العالمية الأولي في صفوف الجيش الفرنسي مما جعله يترقي إلي رتبـة كابتـان . شـارك في الحياة السياسية بعد الحرب ، و تزعم الصفوف الوطنية . و كانت "جريدة الإقدام" منبرا للأقلام الوطنيـة المطالبـة

بحقوق الجزائريين. أجبر علي مغادرة الجزائر من قبل الإستعمار الفرنسي في مارس من 1923 وإنتهي به المقام في دمشق حيث توفي في 9 جانفي 1936.

- يمكن الإطلاع و التعرف علي تراجم أعلام المقالة الصحفية الجزائرية المذكورة لدينا و غيرها في :

- ناصر(محمد)، المقالة الصحفية الجزائرية. نشأتها. تطورها . أعلامها من 1903 إلي 1931، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1978، المجلد الثاني، ص ص 219، 223.

(3) ناصر (محمد) ، الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلي 1939 ، ص 12.

و كان محاربا قديما قبل تأسيس هذه الحركة سنة 1919 ، و لم تكن حركته دينية ، بل كانت سياسية ، و بإعتباره معارضا لإدماج الجزائريين بالتجنيس ، فصل "الأمير خالد" نفسه عن جماعة النخبة سنة 1919**(1)** . و قد وقع الإنقسام أثناء الإنتخابات البلدية في العاصمة التي جرت كنتيجة للإصلاحات الجديدة و كان الزعيمان المتنافسان هما الدكتور " إبن التهامي " علي رأس الإندماجيين ، و "الأمير خالد " علي رأس المنادين بالمساواة **(2).**

تتمثل أهداف حركة "الأمير خالد " في المطالبة بالمساواة التامة بين الجزائريين و الفرنسيين في الحقوق السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية في المرحلة الأولي علي أمل تحقيق مطالب الجزائريين ، فقدم مطالبه بإسم "حركة وحدة النواب المسلمين" إلي رئيس وزراء فرنسا في سنة 1925 ، و هذه المطالب هي :

1- إعطاء حق الإنتخاب للمسلمين الجزائريين لتكون لهم في مجلس الأمة الفرنسي ، و مجلس الشيوخ الفرنسي ، نيابة تساوي في عددها نيابة الفرنسيين القاطنين بالجزائر.
2- إلغاء سائر القوانين الزجرية و الإستثنائية و المحاكم المختصة بالجزائريين و الرجوع إلي القوانين العادية .
3- المساواة التامة في الحقوق مع الفرنسيين في المسائل العسكرية .
4- الإعتراف للجزائريين بالحق في الوصول إلي كل درجات الوظائف العامة غير مقيدين إلا بشروط الكفاءة فقط .
5- تطبيق قانون التعليم الإجباري علي سائر أبناء الجزائريين تطبيقا شاملا مع إعطاء الحرية للتعليم الحر (العربي).

6- حرية الصحافة، و الخطابة، و الجمعيات.

(1) سعد الله (أبو القاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1900- 1930) ، ط 4 ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، 1992 ، ج 2 ، صص 360 – 362 .

(2) نفس المرجع ، ص 289 .

7- تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة بالنسبة للدين الإسلامي

8- إعلان العفو العام عن المسجونين السياسيين .

9- تنفيذ القوانين الإجتماعية و قوانين حرية العمال علي المسلمين الجزائريين .

10-الحرية التامة للعمال الجزائريين في السفر إلي فرنسا بدون أية قيود **(1)**.

يتضح لنا مما سبق ، أن حركة "الأمير خالد" هي أول حركة سياسية تتكون في الجزائر عقب نهاية الحرب العالمية الأولي ، كما يتضح أكثر من خلال أهداف حركته أنه لم يركز فقط علي الدفاع عن الحقوق السياسية بل أيضا دافع عن الحقوق الإجتماعية ، و هذا يدل علي تطور الوعي في الجزائر ، لأن الإستعمار سيطر علي جميع المجالات ، لذلك فمن الضروري محاولة التخلص من قيوده و سيطرته في مختلف المجالات ، و حسب "الأمير خالد" فإن أحسن سبيل للوصول إلي ذلك هو تحقيق المساواة بين الجزائريين و الأوربيين .

أما الحزب الثاني الذي ولد نتيجة لإنتخابات سنة 1919 فهو الحزب الليبرالي ، توسع شيئا فشيئا ، في حين إختفي الحزب الإصلاحي ، بعد أن نفت السلطة الفرنسية زعيمه "لأمير خالد"، ففقد الحزب قوته ، و في هذه الآونة تأسست جمعية " نجم شمال إفريقيا " في مارس 1926 في باريس علي يد جماعة من أهالي إفريقيا الشمالية ، و قد أعلن عن "الأمير خالد"**(2)** رئيسا شرفيا له **(3)** .

(1) Kaddache (M) , Histoire du Nationalisme Algérien – Question Nationale et Politique Algérienne 1919-1951 , Alger , SNED , 1981 , T1 , p 109 .

(2) إن حركة "الأمير خالد" لم تمت نتيجة نفيه ، و إعتقال أصحابه ، و عزل حزبه . فقد إستمر "الأمير خالد" ، سواء في باريس أو في الشرق الأدني ، و لم ينتظر أتباعه طويلا . ففي سنة 1926 أنشأوا حزبا ثوريا إنفصاليا هو "نجم إفريقيا الشمالية" الذي كان مقدرا له أن يلعب دورا خطيرا في تقرير مصير و توجيه الحركة الوطنية الجزائرية . أنظر : سعد الله (أبو القاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930) ، ج2 ، ص 371.

(3) نفس المرجع ، ص 372.

ساهم في تأسيس حزب "نجم شمال إفريقيا" ثم رأسها السيد "أحمد مصالي الحاج" **(1)** و ساعده في ذلك مجموعة من الشبان الجزائريين و المغاربة و التونسيين. و من بين أعضاء هذا الحزب حسب الترتيب رئيس الحزب و هو "حاج علي عبد القادر"**(2)** ثم الكاتب العام "مصالي الحاج" و أمين المال "شابيليه الجيلالي"**(3)**، بالإضافة إلي كل من "سي الجيلاني محمد السعيد" **(4)** و "أكلي بانون" **(5)** و "معروف محمد" **(6)** ... وغيرهم

---

(1) ولد في 16 ماي 1898 بدار قادري بالدرب الفوقي نهج باب الجياد الآن بتلمسان . دخل الكتاب و حفظ عدة أحزاب من القرآن ، ثم دخل إلي المدرسة الفرنسية ، و بعد فترة قصد باريس و شارك في تأسيس حزب " نجم شمال إفريقيا" ، و كان الأمين العام للحزب ثم رئيسه و توفي سنة 1974 .

(2) ولد في دوار سعادة فرقة أولاد سيدي ويس قرب غليزان ، أنشأ متجر للآلات الحديدية بمعسكر ، هاجر إلي باريس بين 1905 و 1910 .دخل الحزب الشيوعي الفرنسي ، و أصبح عضوا في الإدارة ، و كان خطيبا باللغتين ، و قد أختير أول رئيس لحزب " نجم شمال إفريقيا" لسنه و تجاربه و شخصيته .

(3) ولد بالبليدة ، و إشتغل كمصلح للمصاعد ، تولي منصب أمين المال ، ثم كاتبها في سنة 1927 ، لكنه إنفصل بعدها عن النجم .

(4) ولد في "أقني بورا" سنة 1880 ،تعلم اللغة العربية في الكتاب و هاجر بعدها إلي فرنسا ، و هو من مؤسسي" نجم الشمال الإفريقي" ، أعتقل سنة 1938 و حكم عليه في 1939، بعدها قضي ثمانية أشهر في السجن، و نقل من باريس إلي الجزائر في 1946 ، ثم عاد إلي باريس و بقي فيها إلي أن مات 1955 .

(5) ولد بقرية جبلية ولاية سطيف ، يوم 27 جوان 1889 ، لم يدخل الكتاب و لا المدرسة ، ذهب إلي باريس و إستقر بها ، و كان من أعضاء الحزب .

(6) هاجر من مدينة الأصنام ، و توظف بالكونفدرالية العامة للشغل الموحد (CGTU) : للمزيد من التفاصيل حول ترجمة أعضاء نجم شمال إفريقيا . أنظر : قنانش (محمد) و قداش (محفوظ) ، نجم الشمال الإفريقي 1926-

1937 . و ثائق و شهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1984 ، صص 69-77.

من الأعضاء الذين إتفقوا علي التخلص من الإستعمار الفرنسي **(1)** .

ركز هذا الحزب في الميدان السياسي علي هدف أساسي هو تحقيق الإستقلال التام لدول المغرب العربي الثلاثة ، التي تخضع جميعها للإستعمار الفرنسي ، سواء كان في صورة إستعمار مباشر كما في الجزائر ، أو في صورة حماية مفروضة بالقوة ، كما في كل من تونس و المغرب . و رغم إضطهاده إلا أنه إستمر في كفاحه ، كما أنه يمثل أول منظمة سياسية ، كانت تنادي بالإستقلال التام للجزائر ، و تونس ، و المغرب . كما كان أول حزب سياسي في العالم يتبني برنامجا إجتماعيا مفصلا ينفذ بعد الحصول علي الإستقلال و ربط عملية التحرر السياسي ، بعملية الإصلاح الإجتماعي **(2)** .

لقد جاء "الحزب الليبرالي" بعد حزب " نجم شمال إفريقيا" ، وهو يدعي" فيدرالية المسلمين الجزائريين" الذي ترعرع منذ سنة 1919 ، و تأسس في 11 سبتمبر 1927 في الجزائر العاصمة ، فالليبراليون يشكلون قسما كبيرا من النخبة ، نشدوا دمج الجزائر في فرنسا عن طريق التجنيس الجماعي ، و نادوا بالتعليم الفرنسي و إتباع طريقة الحياة الفرنسية ، و بالمساواة التامة مع الفرنسيين ، و ببرنامج معتدل لبعض الإصلاحات الأساسية. و قد تزعم هذا الحزب النخبة ، و التي تضم مجموعة من المثقفين ، أمثال : الدكتور "إبن التهامي" ، "فرحات عباس" و غيرهم .و قد إجتمع بعضهم حول جريدة "التقدم" التي كان يحررها الدكتور "إبن التهامي" ، كما سعي الليبراليون إلي إقناع فرنسا

(1) قنانش (محمد) ، الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919 – 1939 ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1982 ، ص 35 .
(2) تركي (رابح)، المرجع السابق، ص 59.

أن تجعل من الجزائر و باريس ملتقي العرب حتي تساهم في نهضة العالم العربي والإسلامي . و كذلك شنوا حملة واسعة إبتداءا من سنة 1927 من أجل تمثيل الجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي **(1)**.

يتبين لنا من خلال المعطيات السابقة ، أن نمو الحركة الوطنية الجزائرية في الجزائر ، لم يكن نتيجة إصلاحات 1919 ، و لكن نتيجة الظروف التي عاشها الجزائريون منذ الإستعمار الفرنسي للجزائر و لغاية سنة 1919 ، التي أظهرت لهم مدي ضرورة التعاون و النشاط في شكل جماعي ما بين مختلف الإتجاهات الوطنية التي كان هدفها الوحيد هو الحرية ، و سيتبلور هذا الدور أكثر في سنوات الثلاثينات .

يتميز القطاع الوهراني بموقع جغرافي رائع ، ما جعله مركزا مفضلا للإستيطان ، إذ أن التوسع العقاري الإستعماري الذي بدأ منذ سنة 1850 هدفه توفير أراضي للأجانب كي يستقروا بها ، إلا أن الإنتفاضات عرقلت السلطة الفرنسية ، إلا أنها سرعان ما عادت لتطبيق سياسيتها في سنة 1863 بمقتضي قرار مجلس الشيوخ (Sénatus - Consult) ، و تدعمت هذه السياسة بعد ثورة "المقراني" و "الشيخ الحداد" بسياسة مصادرة الأراضي و تدعمت أكثر بقانون 1873 ، و أخيرا قانون 1887 الذي غدي هذا القانون ، و زاد من إستغلال الفلاحين الصغار إلي غاية القرن 20 م **(2)**.

(1) سعد الله (أبو القاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930) ، ج 2 ، صص 355 – 358 .

(2) Benaoum (A), « Les Lois Français Coloniales et leurs Effets en Algérie 1830 - 1990 », in R.A.S.J.E.P, n° 1, mars 1973, p 10.

لم تتوقف السلطة الفرنسية عند هذا الحد ، لاسيما في القطاع الوهراني ، إذ كانت الملكية الكبري بيد الأوربيين خاصة دائرتي سيدي بلعباس و مستغانم ، حيث تتواجد الملكيات التي تتجاوز240 هكتار في مستغانم بيد الأوربيين **(1)** . ضف إلي ذلك، فقد إستغل الأوربيون الأراضي الخصبة للتمركز بها ، علي سبيل المثال ، في الحناية الموجودة شمال تلمسان يتواجد 81 % من أراضيها تحت سيطرة الملاكين الأوربيين غير الفرنسيين **(2)**. و من هنا نجد أن عمالة و هران أكثر العمالات تضررا من الإستيطان و تهجير الجزائريين من ممتلكاتهم ، و يتضح لنا بأنه سنة بعد سنة لعبت التشريعات الفرنسية دورا حاسما لكنها لم تتمكن من تفكيك القبائل نهائيا .

عرفت الجزائر إختلالا في إقتصادها ، من 1919 إلي 1925 ، و بدأت نتائج الحرب العالمية الأولي تظهر في الأفق ، و ذلك عبر ظهور سلسلة من المحاصيل السيئة ، ما ترتب عنه تغير في الأسعار ، ما يعني أن العمال و الموظفين سيطالبون بإصلاح رواتبهم حسب الظروف و متطلبات المعيشة **(2)** . و لا بد من الإشارة هنا، أن الجزائر بذلت جهودا أثناء الحرب العالمية الأولي لإصلاح ماليتها لتسدد ديونها للبنك، و ضاعفت

(1) DAWO, la Série I, 4482 I 19, Propriété indigène.

(2) ARCH. Com de Tlemcen, La Série F, Affaires Propriétés.

(3) ARCH. Com de Béni – Saf, Boite n° 41, Paysannat.

قيمة الضرائب، و أصبحت ميزانية الجزائر التي كانت سنة 1914 تبلغ 175 مليونا ، 673 مليونا 1926 ، 682 مليونا سنة 1927 ، 998 مليونا سنة 1928 ، و مليار و 320 سنة 1929 ، إلا أن الضرائب أصبحت ثقيلة و أخذ الأوربيون و الجزائريون معا يتذمرون منها **(1)** .

شهدت الثلاث سنوات 1926، 1927 و1928 مشكلة في دفع الأجور للفلاحين لأن المرتب كان بيد الأوربيين. و مما قاله أحد النواب الجزائريين في هذا الصدد أثناء جلسة المفوضيات المالية العربية في جوان 1928 ، ما يلي : « يجب وضع حد لنزع الملكية العقارية عبر الإستيطان ، مع دفع أجور العمال في الوقت المحدد و حسب جهودهم ». لكن الحاكم العام " بورد " (Bordes) **(2)** لم يهتم أبدا بإقتراحه و بإقتراحات بقية النواب عن هذا الموضوع **(3)** .

لقد تعرضت الجزائر ما بين 1919 إلي 1939 لأزمة سياسية و إقتصادية و إجتماعية . كما تفاقم الوضع سنة بعد سنة ، لاسيما في سنة 1929 ، حيث بدأت معالم الأزمة الإقتصادية العالمية ، فبعدما تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الأزمة

(1) توفيق المدني (أحمد)، كتاب الجزائر، ط 2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 287.

(2) ولد " بورد " (Pierre Louis Bordes) سنة 1878 بفرنسا و توفي سنة 1943، و قد دام حكمه في الجزائر بصفته حاكما عاما من 20 نوفمبر 1927 إلي غاية 3 أكتوبر 1930.أنظر :

- ARCH . Com de Tlemcen, La Série H, Les Gouverneurs généraux.

(3) Nouschi (A), La Naissance du Nationalisme Algérien (1914 - 1954), paris, Editions de Minuit, 1962, p 40.

كان طبيعيا أن تنتقل إلي بلدان أوربا الغربية. فأصبحت فرنسا من الدول المتضررة من هذا الإنهيار الرأسمالي العالمي مع مطلع سنة 1930 ، و إمتدت مظاهر هذه الأزمة إلي الجزائر المستعمرة ، فإزدادت الأوضاع تدهورا و أثرت علي جميع المجالات في القطاع الوهراني ، كبقية المناطق الأخري في الجزائر **(1)** . و قد مست هذه الأزمة الجزائر مع سنة 1930 ، و أثرت علي البنية الإقتصادية للبلاد ، و أثرت بصفة خاصة علي الميدان الفلاحي الذي يعد من أهم الميادين لكسب لقمة العيش و الربح **(2)** .

إن السلطة الفرنسية لم تغير سياستها إتجاه الجزائريين ، رغم الظروف الصعبة التي عاشتها الجزائر ما بعد الحرب العالمية الأولي ، بل بالعكس ساعدت المستوطنين ومنحتهم إمتيازات واسعة ، و تمثل ذلك في منحهم السلطة الكاملة في الإشراف علي مختلف الأشغال الكبري ، كتوفير الري لأراضي المستوطنين ، و تحديث مكننة الزراعة . و قد كان لهذه السياسة الكولونيالية أثر كبير علي العديد من الفئات في الجزائر ، خاصة في القطاع الوهراني ، حيث إضطر الملاكين الأوربيين الصغار من الإستدانة من البنوك لمواكبة تطور الملاكين الكبار ، بالمقابل البطالة هي مصير الجزائريين البائس هذا عدا عن هجرة البعض منهم إلي فرنسا **(3)** .

(1) L'écho d'Oran, 29 décembre 1929.

(2) Nouschi (A), opcit, p 41.

(3) ARCH. Com d'El Malah, Boite n° 60, Evolution économique et sociale des populations de l'Algérie.

إنعكست الأوضاع الإقتصادية المزرية في الجزائر ، علي الأوضاع الإجتماعية ، فبعد نهاية الحرب العالمية الأولي مباشرة تغير الوضع في الجزائر بسرعة ، لاسيما مع إنطلاق الإضرابات الأولي بالقطاع الوهراني مع بداية سنة 1919 التي تمركزت في الغرب و العاصمة ، و إنتشرت في أغلب المدن الكبري ، و كانت بدايتها مظاهرات في 1 ماي 1919 ، لم ينتج عنها أي إشتباكات **(1)** . أما عن مطالبها فقد كانت هذه الحركات تسعي لحياة أفضل بالنسبة للعامل. و هذا وقع بعدما تجند الجزائريون في الحرب العالمية الأولي مع فرنسا، ضف إلي ذلك الفئة التي أستخدمت في المصانع الحربية الفرنسية ، و كذلك الفئة التي هاجرت إلي فرنسا في فترة الحرب ، فصار هؤلاء يقارنون بين أجورهم في فرنسا و في الجزائر ما جعلهم يحسون بأنهم لا يأخذون أجرهم الكافي ، و هذا دليل علي إنتشار الوعي ما بين الجزائريين**(2)**، لذلك قام العديد من الجزائريين بمظاهرات في الشوارع ، كما وقع في سيدي بلعباس لدرجة أن التجار أغلقوا دكاكينهم**(3)**.

لم تقتصر أحداث 1 ماي 1919 علي مظاهرات و حركات مطلبية فقط ، بل شملت حقا إضرابات **(4)** فعلية ، ففي هذا اليوم ، إنطلق إضراب من قبل عمال الموانئ بآرزيوا و مستغانم ثم تبعتها أغلبية الموانئ في الجزائر . و في 5 ماي صوت البحارة علي الإضراب في وهران ، و بعدها أضرب عمال التبغ (صناعة السجائر) في مصنع "باستوس" (Bastos) بوهران و السبب هو تسريح الإدارة للعمال الذين طالبوا برفع أجورهم من 1,5 فرنك إلي 2 فرنك ، و قد تمكنوا من تحقيق مكاسب بعد ذلك بفترة . ثم

(1) ARCH. Com de Béni – Saf, Boite n° 46, Evènement d'Algérie.

(2) ARCH. Com de Béni – Saf, Boite n° 1, Mobilisation.

(3) DAWO, La Série I, 4477 I 10, Situation politique et économique.

(4) إنتشرت الإضرابات في عمالة وهران منذ بداية ماي 1919 إلي نهاية 1919 ، من قبل العمال الجزائريين والأوربيين معا . أنظر :

- DAWO , La Sous – Série 1 F , F1(2) – 1F 274 , Grève divers 1926.

تبعهم في العديد من المدن إضراب الخبازون ثم عمال المناجم في مقطع الحديد ببني صاف **(1)**. و أثارت هذه الإضرابات إنزعاجا لدي الطبقة البورجوازية من المستوطنين و الغرف التجارية و دون شك حتي السلطة الفرنسية ، لذلك سارعت في وضع حد لهذه الإضرابات و السيطرة عليها قبل أن تتطور الأحداث للأسوأ ، من خلال تهدئة المضربين و إيهامهم بوعود كاذبة ، إلا أن هذا الموقف لم يوقف الإضرابات في الجزائر ، بل بالعكس إنطلقت إضرابات جديدة مع خريف 1919 من قبل عمال التعبئة و التفريغ ، و ذلك في القطاع الوهراني إذ قرروا عدم نقل الكروم و البيض و السمك مثلما حدث في منطقة بني صاف ضاربين بعرض الحائط السياسة الفرنسية ، هذه الأخيرة التي تخوفت من كوم الإنتاج الموجودة في الموانئ التي لم يتم نقلها بعد إلي الأماكن المخصصة لها ، و أكثر ما أقلقها هو فساد هذه السلع ، ما يترتب عنه خسارة للطبقة البورجوازية ، و بالتالي تتأثر مكانة فرنسا في الجزائر **(2)** .

تواصلت موجة الإضرابات في الجزائر مع ربيع 1920 ، بدأت من قبل عمال التعبئة و التفريغ ثم تبعتها إضرابات عمال السكك الحديدية ، و أمام هذه الإضطرابات قرر الحاكم العام " آبل " (Abel) **(3)** ، معاقبة المضربين الذين توقفوا عن العمل ، و ذلك بمحاكمتهم في المحاكم بشكل صارم كي يكونوا عبرة لغيرهم من العمال ، و حتي لا يتجرؤوا علي معارضة السياسة الفرنسية مرة أخري **(4)** .

كما أن السلطة الفرنسية لم تتوقف عند هذا الإجراء ، بل إتخذت تدابير أخري

(1) DAWO, La Sous – Série 1 F, F 1(2) – 1 F 274, Grève diveres 1926.

(2) ARCH .Com de Béni – Saf, Boite n° 46, Evènement d'Algérie.

(3) ولد "آبل" (Jean Baptiste Euguène Abel) في سنة 1863 بفرنسا و توفي سنة 1932 . و قد دام حكمه في الجزائر بصفته حاكما عاما من 29 أوت 1919 إلي غاية 28 جويلية 1921 .أنظر :

- ARCH . Com de Tlemcen, La Série H, Les Gouverneurs généraux.

(4) DAWO, La Sous –Série 1F, F 1 (2) – 1 F 274, Grève des dockers 1923.

لإرجاع الأمور إلي طبيعتها حيث شجعت جميع البلديات في الجزائر علي إنشاء جمعيات و طنية تضم المحاربين القدماء ، المتقاعدين و غيرهم ، هدفها من ذلك تعويض المضربين بهؤلاء الأفراد لكي تعوض خسارتها المرهونة بمدة هذه الإضرابات **(1)** ، مما يؤكد أن هذه الإضرابات كان لها صدي كبير علي السلطة الفرنسية حيث إزداد عدد المضربين يوما بعد يوم في مختلف المجالات و رغم إجراءاتها التعسفية لم تتمكن من إيقافهم ، و الواقع أنها لم توفر جهدا لفهم مطالب العمال الأوربيين و الجزائريين علي حد السواء ، بل ركزت فقط علي حماية مصالحها في الجزائر عامة و في الغرب الجزائري بصفة خاصة ، و ذلك بمنع العمال من الإضراب .

إستمرت السلطة الفرنسية في مضايقة المضربين **(2)** بواسطة رؤساء البلديات الذين حذروا التجار و أكدوا عليهم بأن يمتنعوا عن بيع أي شيء للمضربين و عائلاتهم ، إلي أن يعودوا إلي عملهم و يباشروا مهامهم ، أما إذا إمتنعوا عن العمل فيبقي الوضع علي

(1) ARCH.Com d'El Malah, Boite n° 60, Evolution économique et sociale des populations de l'Algérie.

(2) كانت الإضرابات أقوي في العديد من القطاعات و ذلك مع حلول 1 ماي 1920 ، حيث كان هذا التاريخ موحد للإضرابات ، و من هنا بدأت علامات البطالة تظهر في الأفق ، و في 2 ماي زادت حدة إضرابات عمال السكك الحديدية ، فإمتدت إضرابات عمال السكك الحديدية إلي العديد من المناطق في عمالة وهران ، و الإشتباك الكبير وقع في تيارت حيث حشدت السلطة الفرنسية الشرطة و الجمارك لقمع المضربين و وقف هذا الإضراب . أنظر :

- DAWO, La Sous – Série 1 F, F 1 (2) – 1F 274, Grève des Auxilliares Journaliers Indigènes des chemins de fer.

حاله إلي أن يعانوا من الجوع فيضطروا للخضوع لأوامرهم. و إزاء هذا الوضع أعلن الحاكم العام "آبل" (Abel) تصريحا قائلا : « تسعي الجمهورية الفرنسية بصدق لتنظيم نقابات مهنية ، لكنها لن تقبل أبدا بأن تتحول هذه النقابات إلي إجتماع سياسي ، أما عن حركة الإضراب في الخدمات العمومية فهدفها هو إنقلاب إجتماعي ، أما الرواتب فسيتم الفصل فيها بعد مدة من الزمن » **(1)** .

يظهر لنا من المعطيات السابقة ، أن السياسة الفرنسية الإستعمارية إتجاه الإضرابات لم تمنع المضربين من محاولة التعبير عن مطالبهم مرة أخري و عدم الإستسلام ، فقد مثلت حركة الإضرابات النواة الأولي للنقابة العمالية في الجزائر ، حيث أن النشاط النقابي قبل الحرب العالمية الأولي كان فرنسيا محضا و لكن مع نهاية الحرب إمتد تدريجيا عبر مختلف أرجاء عمالة وهران ، فتأسست نقابات في كل من :(عين تموشنت ، وهران وغيرها) ضمت عمال الموانئ و المناجم بشكل خاص **(2)** . كما أن معاناة المجتمع الجزائري لا يمكن حصرها في إنطلاق سلسلة من الإضرابات شملت الجزائر عامة و عمالة وهران خاصة ، بل هناك مظاهر أخري تدل علي الوضع الإجتماعي في عمالة وهران . إذ نجد أنه ما بين 1917 – 1920 عرفت العمالة تزايدا في السكان الجزائريين في كل الدوائر**(3)**.

(1) ARCH. Com de Béni – Saf, Boite n° 46, Evènement d'Algérie.

(2) DAWO, La Série I, 4062 I 7, Mouvements syndicaux (1932 – 1944).

(3) ARCH. Com de Béni – Saf, Boite n° 28, Service Médical.

تميز نمو السكان في الجزائر بثلاث مراحل مختلفة هي:

1- مرحلة الركود و التقهقر منذ بداية الإحتلال الفرنسي إلي غاية سنة 1886 ، حيث ظل عدد السكان يسير نحو الإنخفاض بإستمرار، و ذلك بسبب :

أ– الأمراض و الأوبئة التي ما إنفكت تجتاح البلاد من حين لآخر ، مثل مرض الطاعون الذي أصاب السكان سنة 1851 و تسبب في موت ما لا يقل عن أربعين ألف نسمة ، و المجاعة التي حدثت بين 1866 و 1868 و أدت لهلاك أكثر من أربعمائة ألف نسمة .

ب- الحروب الإستعمارية و الثورات ، مثل ثورة الزعاطشة 1849 و ثورة أولاد سيدي الشيخ في جنوب وهران و ثورة بوعمامة ، حيث كانت فرنسا تحصد القري بأكملها.

ج- إنخفاض المستوي الصحي لعدم وجود المستشفيات و الأطباء و العناية بالمرضي ، و تسبب هذا في إرتفاع نسبة الوفيات التي بلغت 50 ألف و هو رقم ضخم .

2- مرحلة النمو السكاني البطيء، و تمتد من 1886 إلي 1921 و هي مرحلة مستقرة دامت 35 سنة، سببته الحرب العالمية الأولي.

3- مرحلة الإنفجار السكاني، و تبدأ من سنة 1921 و تستمر لغاية سنة 1966(2).

(1) حليمي (عبد القادر علي) ، جغرافية الجزائر (طبيعية – بشرية – إقتصادية) ، ط 2 ، الجزائر ، مطبعة الإنشاء بدمشق ، 1968 ، صص 125 -126 .

ظل القطاع الوهراني يعاني من المجاعة و الأمراض في فترة 1920-1921 ، كما أن نسبة الوفيات لدي الجزائريين تزايدت أكثر من وفيات الأوربيين، و لكن عادت نسبة السكان الجزائريين في التزايد بسرعة خلال سنوات العشرينات و الثلاثينات . و من بين الأمراض التي إنتشرت في القطاع الوهراني سنة 1921 مرض التيفوس ، كما شهدت الشلف المجاعة ما أثر علي الجزائريين كثيرا (1) . ضف إلي ذلك ، شهدت الجزائر بعد الحرب العالمية الأولي أزمة خطيرة من البطالة سنة 1921 حوالي 9000 بطال دون عمل . و لهذا قدم العمال مطالب خاصة و أكدوا علي نشوب إضرابات مماثلة ، و تمثلت أسباب الإضرابات كما يلي :

- طلب رفع المرتبات لتسهيل معيشتهم .
- حركة إحتجاج ضد عزل العمال (2) .

يتضح للمرء أن آثار الحرب العالمية الأولي لم تقتصر علي فترة الحرب فقط ، بل تواصلت ما بعد الحرب من الأسوأ للأسوأ ، حيث تدهور المستوي المعيشي في الجزائر مع إنتشار البطالة و الفقر بعمالة وهران إلي 25764 شخص ، فإنخفضت نسبة التمدرس و زادت معدلات الجهل و الأمية (3) .

(1) ARCH .Com d'Ain Temouchent, Boite 1920-1955, Algérie. question sociale. économique. démographique.

(2) ARCH. Com d'El Malah, Boite n° 35, Chômage et main d'œuvre.

(3) ARCH. Com de Tlemcen, La Série F, Office de chômage.

كما تدهورت الحالة الصحية في دوائر عمالة وهران مع حلول سنة 1926، و يظهر لنا هذا الوضع من خلال إحصائيات الولادات و الوفيات لهذه السنة، و هذا ما يبينه لنا الجدول الآتي:

الجدول رقم 01: الولادات و الوفيات في دوائر عمالة وهران سنة 1926 (نسمة).**(1)**

الدوائر	الأوربيون		الجزائريون	
	الولادات	الوفيات	الولادات	الوفيات
وهران	5.608	3.167	6.256	3.257
معسكر	813	411	5.199	2.756
مستغانم	1.098	746	10.460	4.625
سيدي بلعباس	1.578	764	3.079	1.375
تلمسان	1.032	461	8.208	3.256

يتضح لنا من خلال هذا الجدول ، أن عدد الولادات متفاوت ما بين المناطق سواء بالنسبة للجزائريين أو الأوربيين ، كما نلاحظ أن نسبة الوفيات كبيرة بالنسبة للجزائريين مقارنة مع الأوربيين في جميع دوائر عمالة وهران ، ما يدل علي تدهور المستوي المعيشي و الصحي للجزائريين في سنة 1926 .

إنتشرت ظاهرة البطالة شيئا فشيئا ، ما نجم عنها تدهور الحياة المعيشية قبيل سنة 1929 ، مع تدني أجور الجزائريين في هذه الفترة ، فقد تأرجحت بين 0,50 فرنك و 1,50 فرنك سنة 1910 ، ثم وصلت إلي 4 فرنكات سنة 1920 لتبلغ أقصي حد 6 فرنكات سنة 1928 ، و قد تضرر الجزائريون من ذلك ، فإضطروا للهجرة طلبا لحياة أفضل ، فمن جهة تدني الأجور ، و من جهة أخري إما الطرد من العمل كالعمال الذين طردوا من المناجم أو الذين لم يتم توظيفهم بعد **(2)** . لذلك إنعكست هذه الأوضاع سلبا علي الجزائريين و صار أطفالهم يبحثون عن العمل ، حيث أصبح أبناء الجزائريين يرون

(1) Annuaire Statistique de l'Algérie, 1926, pp 52 – 53.

(2) Ferhat (Abbas), La Nuit Coloniale, paris, Ed. Julliard, 1962, p 96.

في التعليم المهني نفعا أكثر من التعليم العربي أو العمومي، و هذا من أجل تعلم مهنة تكسبهم في المستقبل قوتهم اليومي **(1)**. و يجدر بنا الإشارة ، أن عدد التلاميذ قد إنخفض في مختلف مراحل التعليم الفرنسي خلال سنوات الحرب العالمية الأولي حيث هبط عددهم من 4850 في 1914 إلي 42269 تلميذا في 1920 . كما شهدت هذه الفترة مطالبة الجزائريين بالتوسع في فتح المدارس لتعليم أبنائهم ، لذلك كانت الأمية منتشرة بين الجزائريين إنتشارا كبيرا بحيث لا تقل عن 95 % في صفوف الرجال ، و ما يقرب عن 99 % في صفوف النساء **(2)** .

يتبين لنا من خلال ما ورد ، أن السلطة الفرنسية لم يكن من بين إهتماماتها إيجاد حلول لمعاناة الجزائريين ، و مما يؤكد ذلك هو تزايد البطالة و الفقر و الأمية سنة بعد سنة ، من دون أن تتخذ أي إجراءات لتحسين الوضع في الجزائر ، و للإشارة فقط فإن التعليم في الجزائر و لاسيما في القطاع الوهراني ، لم يلقي الإهتمام الكافي ، هذا عدا عن تخوف الجزائريين من فرنسة أبنائهم في هذه المدارس ، و كذلك إتجاه البعض الآخر إلي الزوايا و المساجد من أجل إكتمال تكوينهم الديني .

لقد مر المجتمع الجزائري بفترة صعبة دون تدخل السلطة الفرنسية ، كما عرف تحولات إقتصادية و إجتماعية و حتي سياسية ، نتجت عن مخلفات الحرب العالمية الأولي

، لكنها لم تكن في صالح كل الفئات في الجزائر و القطاع الوهراني بشكل خاص ، بل إستفادت منها فئات معينة علي حساب بؤس فئات أخري .

---

(1) ARCH. Com de Tlemcen, La Série F, Office de chômage.

(2) تركي (رابح) ، المرجع السابق ، ص ص 144- 145 .

الباب الأول

الوضع الإقتصادي في القطاع الوهراني

ما بين 1929- 1954

الفصـل الأول : الأزمـة الإقتصـادية العالميـة و إنعكاسـاتها علـي إقتصاد القطاع الوهراني ما بين 1929 - 1939.

الفصـل الثـاني : البنيـة الإقتصـادية للريـف الجزائـري فـي القطـاع الوهراني ما بين 1929-1939 .

الفصل الثالث : محاولة تطوير الإقتصاد في القطاع الوهراني ما بين 1939 – 1954 .

الفصل الرابع : قضية الريف الجزائري بين الإستغلال الإستعماري والجهود الوطنية 1939-1954 .

الفصل الأول

الأزمة الإقتصادية العالمية و إنعكاساتها علي إقتصاد القطاع الوهراني ما بين 1929-1939

المبحث الأول : المكانة الإستراتيجية للقطاع الوهراني في الإقتصاد.

1)- الموقع الإستراتيجي.

2)- التركيبة الإقتصادية :

1.2) - الإنتاج الفلاحي .

2.2) - الإنتاج الصناعي.

المبحث الثاني: مظاهر الأزمة الإقتصادية العالمية في القطاع الوهراني .

1)- تردي الوضع الإقتصادي :

1.1) - أزمة الخمور.

2.1) - أزمة الحبوب.

3.1) - أزمة المعادن.

2)- إنعاش رأسمال الأوربيين.

يمتلك القطاع الوهراني موقعا جغرافيا رائعا ، و يظهر ذلك من مناخه الملائم ، و تربته الصالحة للزراعة بكل أنواعها ، هذا عدا عن تميزه بثروات طبيعية مختلفة تعطيه ميزة خاصة عن باقي أنحاء الجزائر، كما أن الزراعات الغذائية لعبت دورا كبيرا في توفير الغذاء للسكان و الحيوانات ، إلا أنها جاءت في المرتبة الثانية بعد زراعة الكروم التي تفوقت عليها بإعتبارها زراعة تجارية مربحة للسلطة الإستعمارية .

عرفت الجزائر أزمة في إقتصادها جراء الأزمة الإقتصادية العالمية التي وصل تأثيرها للجزائر عن طريق فرنسا ، بإعتبارها مستعمرة من مستعمراتها الغنية ، التي قامت بإستغلالها أثناء هذه الأزمة بشتي الطرق هادفة للخروج من الأزمة علي حساب الجزائر و الجزائريين ، و قد كان القطاع الوهراني جزء من الجزائر أحسنت السلطة الفرنسية إستغلال موارده الإقتصادية ، كما أنها لم تفكر سوي في تعويض خسارتها المالية ، غير مبالية بعواقب ذلك علي الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية للمجتمع الجزائري ، لاسيما أنها ركزت في دعمها لفئة دون الأخري حسبما يخدم مصالحها الإقتصادية في البلاد .

المبحث الأول

المكانة الإستراتيجية للقطاع الوهراني في الإقتصاد

1) الموقع الإستراتيجي :

لقد عرفت الجزائر، منذ أقدم العصور، بغني ثروتها الطبيعية، شأنها في ذلك شأن كل بلدان المغرب العربي – الإسلامي. فالمغرب العربي عامة و الجزائر بصفة خاصة إمتلكت صفات طبيعية وحضارية و إقتصادية ميزتها عن بقية أجزاء القارة الإفريقية . فمن جهة وقوع الجزائر علي الساحل أعطاها الفرصة لتتصل بالعديد من الدول **(1)** ، و من جهة أخري تميزت بمناخها لاسيما مناخ البحر الأبيض المتوسط و فيه ثلاث صفات رئيسية و هي سقوط الأمطار في فصل الشتاء و دفئه ، و جفاف فصل الصيف و إرتفاع درجة حرارته ، و وجود نسبة عالية من ساعات النهار المشمسة .

أما العوامل الأخري التي تجعل الجزائر ضمن نطاق البحر الأبيض المتوسط ، الغطاء النباتي ، حيث نجد أن معظم نباتاته تنتمي إلي نوع البحر الأبيض المتوسط في حين يتميز إستغلال الأرض بوجود ثلاث محاصيل رئيسية ترتبط بأراضي البحر المتوسط ،و بمناخه و تتحدد بوفرة المياه ، و هذه النباتات هي كالتالي :

1- المنتوجات التي تعتمد علي مياه الأمطار التي تسقط في الشتاء و تتمثل في القمح و الشعير اللذان يغطيان مساحة كبيرة من الأراضي الفلاحية .
2- المنتوجات التي تتحمل الجفاف وتعتمد علي الري و تستطيع مقاومة جفاف فصل الصيف ، مثل : أشجار الزيتون و التين و البلوط و غيرها .
3- المنتوجات التي تعتمد تماما علي الري سواء كان ريا دائما مثل الحمضيات و الكروم أو ريا سنويا مثل الخضروات و الأزهار**(2)** .

---

(1) DAWO, La Sous – Série 10 H, 10 H 81, Port et chemin de fer (1903-1959).

(2) الجوهري(يسري عبد الرزاق) ، الجزائر بلد المليون شهيد ، بيروت ، دار الطلبة العرب ، 1969 ، صص 10-11.

يتضح لنا مما سبق، أن الجزائر لها أهمية كبري في المغرب العربي ، و لكن بنا الإشارة هنا، أن هذه الأهمية كانت نعمة علي الجزائر قبل أن يحتلها الإستعمار الفرنسي سنة 1830 ، حيث شهدت الجزائر قبل ذلك فلاحة متطورة و تجارة بحرية مزدهرة ، و لكن في نفس الوقت شكلت نقمة علي الجزائر ، لأنها جلبت أنظار الدول الأوربية إليها ، فكثرت الأطماع الأوربية حولها ، ما أدي بالتالي لتفوق فرنسا علي بقية الدول ، و تمكنها من إستعمار الجزائر ، و ضمها إلي بقية المستعمرات . و بذلك بدأت فرنسا بإستغلال الموارد الإقتصادية للجزائر عامة و القطاع الوهراني بصفة خاصة منذ سنة 1830 ، و علي هذا الأساس سنوضح موقع القطاع الوهراني ومدي إستغلال موارده المختلفة لصالح فرنسا ، بإعتباره جزء من الجزائر و موضوع دراستنا.

يتميز القطاع الوهراني بموقع جغرافي رائع ، يسوده الطابع الفلاحي ، و يتربع هذا القطاع علي مساحة إجمالية تقدر ب 6.780.034 هكتار، يحده من الجهة الغربية "وادي عطية" آخر بلاد "مسيردة " الحاجز بين أرضهم و أرض بني خالد ، و هم بطن من قبيلة بني زناسن الموجودة شرق المغرب الأقصي ، إذ يميل هذا الوادي إلي الجهة الشرقية علي مناصب " كيس" في أطراف أرض " أنكاد " وصولا إلي جبل مديونة مقابلا مدينة " وجدة" المغربية **(1)** . و يحده جنوبا جبال تلمسان مع الكتلة الجبلية المنحدرة لمليانة و الونشريس ، أما شرقا فهناك وادي الشلف حتي المصب في عين كرمان و غليزان **(2)**.

ينفتح الساحل الوهراني ، و هو ساحل مستطيل صخري عن خليجين صغيرين نشأت في وسطهما مراسي (الغزوات) نمور و بني مصاف الصغيرة ثم عن خليجين أوسع من الأولين هما خليجا وهران و آرزيوا . أما خليج وهران ففيه المرسي الشبيه بالحربي و هو (المرسي الكبير) ثم المرسي التجاري و هو (مرسي وهران) ، و أما خليج آرزيوا ففي شرقيه نجد مرسي " مشتي غانم " مستغانم و في غربيه مرسي آرزيوا.

(1) الأمير محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر و الأمير عبد القادر، تعليق: ممدوح حقي، ط 2، بيروت، دار اليقظة العربية للتأليف و الترجمة و النشر، 1964، ج1، ص 14.

(2) Tinthoin (Robert), L'oranie . sa géographie. son histoire. ses centres vitaux , Oran , Editions L.Fouque, 1952 , pp 9-13.

و وراء الساحل و وراء الجبال الساحلية الصغيرة التي لا تشرف علي البحر ، تجد سلسلة من السهول هي سهل وهران ، و سهل سيق و سهل الهبرة ، و سهل الشلف ،و هذه السهول هي محط رحال الإستعمار **(1)** .

يمكننا تقسيم الجزائر إلي ثلاثة أقاليم متباينة ، ممتدة من الغرب إلي الشرق ، و مترتبة من الشمال إلي الجنوب ، كالآتي : مناخ البحر الأبيض المتوسط ، و مناخ الإستبس ، و مناخ الصحراء .

1 – مناخ البحر الأبيض المتوسط :

يسود في المنطقة الشمالية ، و فوق سلسلة الأطلس التلي من تلمسان حتي مدينة سوق أهراس ، بل يتوغل في الأراضي التونسية حتي مدينة تونس ، و في الأراضي المغربية ، يتميز بغابات مخضرة و أشجار البلوط و الصنوبر و الأرز و الريحان .

يتميز هذا الإقليم بفصل حار و جاف و قصير نسبيا **(2)** ، حيث تنقسم السنة إلي فصلين : فصل بارد من شهر أكتوبر إلي شهر ماي (8 أشهر) ، و فصل حار من شهر جوان إلي شهر سبتمبر (4 أشهر) ، في حين أن الربيع و الخريف يعتبران من أفضل الفصول في السنة و أقصرها **(3)** . كما يحتوي هذا الإقليم علي مختلف الغابات ، أهمها :

- غابات أشجار الفلين: تظهر فوق التربة الرملية، ولا تتحمل البرودة. وهي تظهر علي جبال الظهرة و زكار و السفوح الشمالية لجبال تلمسان ، و الونشريس و الأطلس المتيجي و بالقرب من بجاية . و أهم غابات الفلين بالجزائر هي الممتدة من جيجل غربا حتي القالة شرقا علي طول الساحل . و تمتاز أشجار الفلين بعروقها الطويلة التي تغوص عمودية في الأرض ، و أغصانها المتشعبة و غير المستقيمة ، و أوراقها الدائرية الشكل و المغلوقة و تزهر هذه الشجرة بعد أن تبلغ من العمر ستين سنة. و قد إحتلت الجزائر المرتبة الثانية عالميا في مساحات غابات الفلين ، و ذلك قبل الثورة الجزائرية ، لا تفوقها إلا البرتغال ، و لكن بعد ذلك قلت مساحتها بعدما أحرقتها السلطة

(1) توفيق المدني (أحمد)، كتاب الجزائر، ط2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 181.

(2) العسلي (بسام) ، الله أكبر ...وإنطلقت ثورة الجزائر ، ط 2 ، بيروت ، دار النفائس ، 1986 ، ص 79 .

(3) Tinthoin (Robert), L'oranie . sa géographie .son histoire . ses centres vitaux , p 11.

الفرنسية.

- **غابات أشجار الصنوبر :** تمتاز بأوراقها الإبرية و ثمارها المخروطية الشكل ، و هي تغطي مساحة واسعة من شمال الجزائر تزيد علي 700 ألف هكتار . و تظهر في جبال التل و الأطلس الصحراوي . و نجدها في غرب الجزائر أكثر منه في شرقها لأن غرب الجزائر أقل مطرا من شرقها . ويوجد به " الصنوبر الحلبي " بأوراقه الإبرية الطويلة التي تخرج في فصل الشتاء ، ولا تسقط إلا بعد أربع سنوات ، و جذوعها مستقيمة ، و إذا شقت خرج منها سائل كثيف يتجمد بعد مدة هو " الصمغ " الذي يدخل في صناعة الصباغة ،و أخشاب الصنوبر معروفة بجودتها و إستخداماتها الكثيرة .

- **غابات أشجار البلوط :** تتطلب أمطار كثيرة و تربة رطبة ، و هي تظهر علي جبال تلمسان و الونشريس . و تغطي مساحة تقدر ب 500 ألف هكتار .

- **غابات أشجار الأرز :** هي غابات الجبال الشاهقة ، كجبال الونشريس و البليدة و جرجرة . و أشجار الأرز أضخم و أطول الأشجار في الغابات الجزائرية، تعمر السنين و تتطلب أمطارا وفيرة و شتاءا باردا و صيفا معتدلا. و هذه الظروف المناخية هي التي جعلت أشجار الأرز تهجر الجبال الغربية بوهران و جبال الأطلس الصحراوي .

- **غابات أشجار الزيتون :** تحتل السفوح القليلة الإرتفاع ، و أهم ما يميز مناخ البحر الأبيض المتوسط هو أشجار الزيتون حيث يظهر هذا المناخ ، و لهذا يمكن إعتبارها الحد الفاصل لإقليم نباتات البحر الأبيض المتوسط **(1)** .

يعتبر هذا الإقليم من أغزر المناطق الممطرة في الجزائر الشمالية بشكل عام نظرا لطابعه الجبلي، و تعرضه لهبوب رياح شمالية غربية محملة بالرطوبة. و تتراوح كمية التساقط السنوية **(2)** به ما بين 600 مم و 1000 مم ، و قد تصل في بعض المناطق المرتفعة إلي 1200 مم مثل جبال القل . و تقل الأمطار كلما إتجهنا نحو الداخل .

---

(1) العسلي (بسام) ، الله أكبر ... و إنطلقت ثورة الجزائر ، صص 82-85.

(2) تتساقط الأمطار في الغرب الجزائري بحدود 350 إلي 600 مم ، كما أنها تتساقط بغزارة علي الجبال . أنظر :

- DAWO, La Sous –Série 3 R, 3 R 56, Autorisation de prise d'eau à usage industriel : El Abed, Relizaine, Tenira, Tiaret, Tessala, Tlemcen, Oran (1948- 1949).

كما يميل مناخ الإقليم الشمالي الغربي إلي الجفاف أكثر من الرطوبة **(1)**. و من هنا نجد أن هذا الإقليم هو أغني إقليم في الجزائر الشمالية بالنباتات الطبيعية كالغابات التي تعد أهم ثروة غابية تتميز بها مناطق هذا الإقليم .

2- مناخ الإستبس :

يمتد إلي الجهات الجنوبية من مناخ البحر الأبيض المتوسط، و يشمل أراضي النجود و الأطلس الصحراوي. و يوجد به الحشائش القصيرة، و بها بعض الحشائش، مثل: الشيح و نباتات الحلفاء التي تعتبر مصدرا من مصادر الثروة الجزائرية، حيث تدخل في صناعة الورق و الأقمشة و الصناعات المحلية.

3- مناخ الصحراء :

يحتل أكبر مساحة في القطر الجزائري، إذ يمتد من جبال الأطلس الصحراوي شمالا حتي الهقار جنوبا . و يعرف عن هذا الإقليم أنه فقير بالحياة النباتية بحكم قلة الأمطار فيه **(2)** .

تحتل الجزائر موقعا هاما في العالم ، إذ تنفرد بمكانة متميزة ضمن دول المغرب العربي ، و تضم أقاليم مختلفة تتباين أهميتها حسب طبيعة التضاريس و المناخ و التوزيع السكاني ، ضف إلي ذلك ، نجد أن القطاع الوهراني يمتلك موقعا رائعا يجعله مميزا في الجزائر، حيث يتميز هذا الإقليم بشدة التمركز السكاني منذ القديم ، فالكثافة السكانية مرتفعة جدا لاسيما في السهول الخصبة التي ساعدت علي إزدهار الفلاحة و تنوعها ، و كذلك إستقطاب المستوطنين الأوربيين و الإسبان بصورة خاصة ، بأعداد ضخمة عبر المراحل التاريخية الإستعمارية للجزائر من القرن التاسع عشر إلي القرن العشرين **(3)** . إذ كانت أغلب الأراضي الفلاحية في عمالة وهران بأيدي الإسبان و الفرنسيين ، و كثر عددهم بالعمالة حتي صاروا ثلث الجزائريين ، فبينما تري بعمالة قسنطينة كل أوربي

(1) Mabbo, « Géographie et Répartitions du vignoble Algérien », in B.E.J, n°93, mars – avril 1947, p 24.

(2) العسلي (بسام) ، المرجع السابق ، ص 79 .

(3) ARCH.Com de Béni –Saf, Boite n°41, Paysannat .

يقابله 12 من الجزائريين، وفي عمالة الجزائر كل أوربي يقابله 5 من الجزائريين، تجد في عمالة وهران كل أوربي يقابله 3 من الجزائريين فقط **(1)**.

يحتوي القطاع الوهراني علي مدن كثيرة هامة ، يختلف توزيع السكان فيها حسب الأنشطة الإقتصادية ، و من أهم هذه المدن :

1- مدينة وهران: هي عاصمة إدارية و تجارية، يبلغ عدد سكانها حوالي 250.000 نسمة، تأتي في المرتبة الثانية في الجزائر، و المرتبة السابعة في فرنسا **(2)**. و يعتبر الموضع الذي قامت عليه مدينة وهران في بداية نشأتها من أحسن المواضع الإستراتيجية في القطاع الوهراني ، و ذلك بحكم قربها من موارد المياه العذبة التي تتمثل في مجموعة من الآبار التي توافرت داخل المدينة و علي أطرافها كما هو الحال في ينابيع رأس العين . فقد ساعدت هذه الموارد المائية علي تغذية سكان المدينة و ري أراضيها الفلاحية التي مثل إنتاجها أساس إقتصاد ذلك التجمع السكاني .

تعتبر وهران عاصمة الغرب الجزائري ،و إطلالها علي ساحل البحر الأبيض المتوسط ، قد جعلها تتحكم في الإشراف علي جميع المدن الواقعة فيه ، و تسيطر علي طرق النقل البحري و البري الحديدي في حركتها التجارية مع الداخل و الخارج ، حتي أصبحت تمثل مركز هام في الغرب الجزائري مقارنة مع بقية المدن **(3)**. ضف إلي ذلك ، تتمثل أهميتها في إحتوائها علي ميناء هام و هو " المرسي الكبير" **(4)** . كما أنها تمكنت عبر السنين من أن تثبت مكانتها في البلاد حيث تحصلت علي المرتبة الأولي من بين الموانئ الجزائرية. و كذلك تحتوي علي ميناء وهران و هو مقسم إلي عدة جهات كل جهة منفصلة عن الأخرى و تختص بوظيفة معينة و لها مدخل خاص بها أيضا، فمنها

---

(1) توفيق المدني (أحمد) ، كتاب الجزائر ، ص 182 .

(2) Tinthoin(R), L'oranie …, p 19.

(3) مقيبس (بشير) ، مدينة وهران – دراسة في جغرافية العمران ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1983 ، صص 31 – 37.

(4) يعتبر ميناء المرسي الكبير من أهم قواعد فرنسا البحرية الحربية في جنوب غرب البحر الأبيض المتوسط . أنظر :

- DAWO, La Sous –Série 10H, 10H81, Port et chemin de fer (1903- 1959).

ميناء مخصص لتوقف الباخرات و آخر للراحة من أجل التزود بالوقود الكافي للباخرة ، و ميناء لنقل الفحم و التجارة ، و ميناء لنقل المسافرين ، و الصيد البحري و مرور البضائع المتجهة نحو المغرب .

2- مدينة تلمسان: يبلغ عدد سكانها حوالي 70.000 نسمة ، و من بين مناطقها "برية" ، "سفساف" و"منصورة" . و ظلت أهم مدينة مسلمة (أغلبية سكانها من المسلمين)، ثقافية، دينية، حرفية. و لكن من جهة أخري يقطنها أوربيون و يهود ، كما أنها مدينة تجارية ، فلاحية و صناعية، بها: (طاحونة و معصرة زيت حديثة، صناعة النسيج ، مدبغة الجزائريين) .

3- مدينة سيدي بلعباس : يقدر عدد سكانها بحوالي 61.000 نسمة، و هي تعد ثالث مدينة في القطاع الوهراني، من تأسيس الفرنسيين، و تعتبر مركز فلاحي هام.

4 - مدينة مستغانم : تحتوي علي أكثر من 53.000 نسمة ، تمتلك ميناء هام ، يكمن دوره في التموين المباشر لأكبر قسم في شرق القطاع الوهراني نحو تيارت .

5- مدينة معسكر: يبلغ عدد سكانها حوالي 35.000 نسمة ، تضم ضاحية مسلمة هي "باب علي" و مراكز في "سانت أندري" و "سانت هيبولت" . كما يقطنها المسلمون والأوربيون و اليهود، وتعتبر مركز فلاحي و تجاري **(1)**.

6- مدينة تيارت : يقدر عدد سكانها بحوالي 24.00 نسمة ، هي مدينة أوربية ، وتشكل مركز فلاحي في سرسو مع الأطلس الصحراوي .

7- مدينة باريغو : تحتوي علي 25.000 نسمة ، و "سانت دينيس" في سيق **(2)** بها حوالي 13.000 نسمة ، و هم يمثلون مراكز فلاحية هامة .

8- مدينة غليزان : يبلغ عدد سكانه حوالي 22.000 نسمة ، بها سوق محلية و بلديات

---

(1) Tinthoin (R), L'oranie …, p 19.

(2) Ancien nom "Saint Denis du Sig " – nom Actuel " Sig " – Wilaya " Oran ".

مختلطة هي "زمورة" – "عمي موسي" - "كاشيرو" (1) .

9- مدينة عين تموشنت : تحتوي علي 21.000 نسمة ، من بين مناطقها "حمام بوحجر" 13.000 نسمة ، و "ريوسالادو" (2) 10.000 نسمة ، كما تتميز هذه المراكز الثلاثة بالكروم .

10 - مدينة سعيدة: يقدر عدد سكانها بحوالي 23.000 نسمة، تملك سوق محلية، و هي مدينة أوربية (يتمركز بها عدد كبير من الأوربيين)، و تشكل أيضا مركز فلاحي هام (3).

11- مدينة بني صاف : تحتوي علي حوالي 21000 نسمة ، تتميز بمنجم الحديد الذي يعرف بإسم " مقطع الحديد " ، و بالصيد البحري ، وكذلك بصناعة شباك لصيد الأسماك. ضف إلي ذلك، تملك هذه المدينة ميناء هام مهمته تصدير المنتوجات الفلاحية لدائرة تلمسان ، والأهم من ذلك ، تصدير إنتاج منجم الحديد نحو الخارج . كما يعد ميناء بني صاف في المرتبة الثانية بعد ميناء عنابة في الجزائر ، بإعتبار أنهما من أهم الموانئ في نقل و تصدير إنتاج مناجم الحديد نحو الخارج (4).

12- **مدينة عين كرمان (5):** يبلغ عدد سكانها حوالي 10.000 نسمة، و تحتوي علي سوق إقليمية، يتوافد عليها العديد من الأشخاص من المناطق المجاورة.

13- مدينة نمور (6): يقدر عدد سكانها بحوالي 9000 نسمة ، تضم ميناء هام يرتكز دوره علي تمرير البضائع نحو مغنية و ندرومة و تلمسان و المغرب الشرقي .

14- مدينة آرزيوا : تحتوي علي حوالي 10.700 نسمة ، و تمتلك ميناء للصيد البحري ، و تصدير الحلفاء نحو الخارج ، كما يعتبر هذا الميناء من أهم موانئ تصدير البترول

(1) Ancien nom " Cachero" – nom Actuel " Sidi kada " – Wilaya "Mascara ".

(2) Ancien nom**"** Rio –Salado" – nom Actuel " El malah " – Wilaya**"** Sidi.Bel. Abbès".

(3) Tinthoin (R), L'oranie …, p 21.

(4) ARCH. SPMC de Béni – Saf, Boite n° 15, Les Mines de fer.

(5) Ancien nom " Inkerman " – nom Actuel " Oued Riou " – wilaya "Mostaganem"

(6) Ancien nom " Nemours" – nom Actuel " Ghazaouet " – wilaya " Tlemcen ".

* للمزيد من المعلومات حول الأسماء الجديدة التي أطلقت علي البلديات و المراكز الإستيطانية في الغرب الجزائري بعد إستقلال الجزائر . أنظر :

- DAWO, la Sous - Série 3R, Hydraulique.

الذي ينقل إليه عن طريق أنبوبتين للغاز و النفط، ثم يصدر بعدها للخارج.

* توجد ثلاث مناطق أخري هامة في القطاع الوهراني ، و هي : " لورمال" **(1)** (12.000 نسمة) التي تمثل أكبر مركز فلاحي في الساحل ،"باليكاو" **(2)** (14.000 نسمة) و "فرندة" (10.000 نسمة) **(3)**.

يظهرلنا من المعطيات السابقة ،أن كل مدينة تملك ميزات خاصة تختلف عن الأخري ، هذا ما جعل السلطة الفرنسية تهتم بالقطاع الوهراني ، و تحاول الإستفادة منه قدر الإمكان ، و ذلك لدعم الإقتصاد الفرنسي علي حساب الإقتصاد الجزائري ، و سوف يظهر إستغلال الموارد الإقتصادية في الجزائر عامة و القطاع الوهراني بشكل خاص ، مع حلول الأزمة الإقتصادية العالمية سنة 1929 .

يوجد في القطاع الوهراني عدة منخفضات حوضية علي شكل سهول و مسطحات مائية تمتد من الغرب إلي الشرق ، و يمكن تقسيمها إلي ما يلي : السهول و التي تتفرع بدورها إلي سهول ساحلية وسهول داخلية ، و السبخات **(4)** .

يمكن تقسيم القطاع الوهراني إلي منطقتين فلاحيتين هما : الشريط الساحلي الذي تسود فيه زراعة الخضر و الفواكه و الحوامض ، مثل : سهل وهران الذي يمتد إلي الجنوب من مدينة وهران ، بادئا من عين تموشنت غربا إلي منعطف نهر الشلف و مليانة شرقا . و هو سهل طويل ممتد من الشرق إلي الغرب ، تجري به أودية كثيرة . و يحده جنوبا جبال تسالا و بوقرين و الونشريس ، و في الشمال جبال الظهرة و زكار و يتسع السهل في الوسط ، كما يمتد شمالا حتي شاطئ البحر بالقرب من مستغانم . و يضم سهل وهران مجموعة من الأحواض المائية العذبة (الضايات) ، و مجموعة من

(1) Ancien nom " Lourmel" – nom Actuel " El Amria " – wilaya "Sidi.Bel.Abbès ".

(2) Ancien nom " Palikao" – nom Actuel " Tighenif " – wilaya " Mascara".

* للمزيد من المعلومات حول الأسماء الجديدة التي أطلقت علي البلديات و المراكز الإستيطانية في الغرب الجزائري بعد إستقلال الجزائر . أنظر :

- DAWO, la Sous - Série 3R, Hydraulique.

(3) Tinthoin (R), L'oranie …, p 21.

(4) Tinthoin (R), Les Aspects physiques du Tell oranais, Essai de morphologie de pays semi – aride, Oran, éditions. L. Fouque, 1948 pp 163 – 165.

الأحواض المائية المالحة (السبخات) ، و هو من السهول الساحلية المنخفضة المشهورة بالخضر و البساتين و الكروم .

أما المنطقة الفلاحية الثانية فهي منطقة التل الداخلي المتمثلة في الهضاب و السهول الداخلية المرتفعة التي تسود فيها الفلاحة الجافة (الحبوب) و تربية المواشي ، و من أهمها :

- سهل تلمسان: يرتفع 737 متر عن سطح البحر، يقع عند أقدام السفوح الشمالية لجبال تلمسان **(1)**، و هو سهل **(2)** كثير الخيرات بسب وفرة مياهه و خصوبة تربته.

- سهل سيدي بلعباس : يرتفع 583 متر عن سطح البحر ، و يشتهر بالحبوب و زراعة الكروم.

- سهل تيارت (أو السرسو) : المنحصر بين جبال الونشريس و جبال فرندة و الشلالة جنوبا **(3)**.

كما تحتوي القطاع الوهراني علي عدة سبخات ، إلا أن أهمها يتمثل في السبخة الكبري التي تقع جنوب مدينة وهران بحوالي 20 كلم ، و بعض الضايات منها ضاية المرسلي جنوب شرق مدينة وهران **(4)** .

لاحظنا أهم المناطق الفلاحية في الغرب الجزائري ، و لكن لا بد من الإشارة لنقطة هامة قبل التطرق لأهم المزروعات ، و هي ذكر أهم الوديان التي يتميز بها الغرب الجزائري ، و ذلك لما لها من أهمية كبيرة في الري ، و في توفير مياه الشرب للسكان ، و علي هذا الأساس يمكننا القول بأن الوديان هي عبارة عن مجاري مائية ، تتحكم فيها أربعة عوامل أساسية ، و هي : المناخ ، التضاريس ، التربة و النباتات .

---

(1) تمتد سلسلة الجبال التلية من الغرب إلي الشرق ، بادئة من جبال تلمسان بالحدود الجزائرية – المغربية . و منتهية بجبال سوق أهراس بالحدود الجزائرية التونسية. و تعتبر جبال تلمسان الحد الفاصل بين جبال الريف بالمغرب ، و جبال الأطلس التلي بالجزائر ، و يبلغ إرتفاعها 1824 متر ، و تتكون في معظمها من صخور جيرية . أنظر : العسلي (بسام) ، المرجع السابق ، صص 56-57.

(2) يشمل سهل تلمسان علي حوض التافنة و خلفه جبل تلمسان البديع بمياهه المتدفقة و شلالاته البديعة و أشجاره الخضراء الباسقة .أنظر :

- DAWO, La Sous – Série 3 R, 3 R 97, Prises d'eau, Tlemcen, Sidi. Bel. Abbés.

(3) العسلي (بسام) ، المرجع السابق ، صص 55 – 56 .

(4) Despois (J), Géographie de L'Afrique du Nord ouest, paris, Payot, 1967, p 88.

إن الأودية الشمالية هي التي تصب في البحر الأبيض المتوسط ، و من دراسة الخريطة (رقم 01) ، يمكن تصنيف هذه الوديان من الغرب إلي الشرق حسب أهميتها كالتالي:

1- وادي تافنة : ينحدر من جبال تلمسان ، و من مرتفعات تزيد عن 1500 متر . و يرفده من الجهة اليمني وادي يسر ، و من الجهة اليسري وادي إيسلي . و يصب وادي تافنة في غرب مدينة بني صاف .

2- وادي سيق و الحمام: يسمي الأول بوادي مكارة، و يتصل بوادي الحمام في منطقة تكثر بها المستنقعات تسمي بمنطقة المقطع. كما أن مياه سيق و الحمام (الهبرة) لا تصل إلي البحر إلا بعد مشقة ، نظرا لإنخفاض المنطقة بالقرب من مصبها ، و يبلغ طول كل من وادي الحمام و سيق 250 كلم .

3- وادي الشلف : هو أطول وادي بالجزائر، يبلغ طوله 700 كلم، يمتد حتي سلسلة الأطلس الصحراوي ، ليأخذ منابعه بالقرب من مدينة آفلوا و يسمي بالوادي الطويل عند مروره بإقليم النجود ، من الجنوب إلي الشمال و يحول إتجاهه من الشرق إلي الغرب عند إصطدامه بجبال زكار . فاصلا بذلك بين جبال الونشريس في الجنوب و جبال الظهرة في الشمال . و لما كان وادي الشلف أوفر ماءا من بقية أودية الجزائر ، فقد بنيت عليه سدود كثيرة للري . و من أهمها " سد الغريب " و هو أعظم سد في الجزائر، حيث يمكنه أن يخزن 280 مليون متر مكعب **(1)**.

يتبين لنا مما ورد ، أن هناك عدة عوامل طبيعية تفاعلت فيما بينها ، و ساعدت علي تطور الإقتصاد في القطاع الوهراني ، و لاسيما إزدهار الفلاحة و تنوعها ، و لكن هذا لا يعني أن هذا التطور سيخص ميدان الفلاحة فقط ، بل أيضا سيمس الصناعة و التجارة ، و الآن سنحاول إبراز أهم المنتوجات الفلاحية التي يتميز بها القطاع الوهراني ، و هي :

(1) العسلي (بسام) ، المرجع السابق ، صص 68-69.

الخريطة رقم 01 : عمالة وهران (1)

(1) العسلي (بسام) ، الله أكبر ... و إنطلقت ثورة الجزائر ، ص 67 .

1- الحبوب:

يعتمد الإقتصاد في القطاع الوهراني بالدرجة الأولي علي الحبوب ، إذ أن نصف الأراضي المزروعة منها و تقدر بحوالي 2.600.000 هكتار ، كما أنها تشكل الغذاء الأساسي للسكان الجزائريين المسلمين ، إذ أن الشعير و القمح الصلب هي الحبوب التي ينتجها المسلمون . أما القمح اللين و الخرطال هي ما ينتجه الأوربيون . وأهم المناطق المنتجة للقمح هي : (مستغانم و تلمسان) و التي بها بعض الملاكين المسلمين . أما بالنسبة للقمح اللين فهو يزرع من قبل المستوطنين لاسيما في سيدي بلعباس و معسكر و تيارت . أما الذري و البنجر السكري فقد كانت منتوجات صيفية **(1)** .

2- الكروم:

تمثل زراعة هامة و لها أولوية علي باقي الزراعات بالنسبة للمستوطنين، الذين مارسوا هذه الزراعة في إنتاج الخمور منذ سنة 1880، و إستحوذت هذه الزراعة علي مساحة تقدر بحوالي 231.000 هكتار . لاسيما في القطاع الوهراني ، و خاصة في مدينة وهران و ريوسالادو و تلمسان . و هذه الزراعة هي بالأساس زراعة الأوربيين ما عدا في مناطق معينة ، مثل : مستغانم و باليكاو حيث يتواجد المسلمون .

3- منتوجات مختلفة :

تتمثل في الخضر الجافة (العدس في تيارت) ، و إنتاج الزيتون الذي يعتبر هام بالنسبة للجزائريين المسلمين لاسيما في دائرة تلمسان حيث يستخرج منه زيت الزيتون ، ضف إلي ذلك، يعد القطاع الوهراني ثاني منتج للزيتون في الجزائر ، كما يتميز بأشجار متنوعة من الفواكه (البرتقال و الليمون و غيرها)، يملكها الأوربيون في كل من : (سيق و باريغو و مسرغين و غليزان ، مستغانم و ندرومة) . دون أن ننسي التين الذي يمثل منتوج هام للجزائريين ، و الذي يتم زراعته في أعالي الجبال.

(1) ARCH.SPMC de Béni- Saf, Boite n° 22, Fiche signalétique de producteur agricole retenue développement de l'ouest.

4- المنتوجات الصناعية :

تتمثل في القطن و التبغ و غيرها ، إضافة إلي الحلفاء التي تمثل 75 % من تصديرات الجزائر **(1)** ، بما أن عمالة وهران أقل جبالا و أكثر حرارة من عمالتي قسنطينة و الجزائر ، فهضابها العليا تنتج أكبر كمية من الحلفاء ، و يكاد هذا النبات يكون هو المورد الوحيد للجزائريين بالهضاب العليا ، حيث أنهم يقتلعونها **(2)** ثم يشكلونها علي شكل ربطات ، و يضعونها في شاحنات التي تنقلها بدورها إلي الموانئ ، و من هناك تنقل بواسطة البواخر عبر البحر نحو إنجلترا إنطلاقا من ميناء آرزيوا و وهران .و هناك في إنجلترا تصنع ورقا و أقمشة و زرابي و ترسل منها إلي مختلف أنحاء العالم ، منها الجزائر **(3)** .

5-الثروة الحيوانية:

يملك الأوربيون الخيول و البغال و الأبقار، و بعض الأغنام، أما الجزائريون فيملكون قطعانا صغيرة من الأغنام حيث تميزوا بتربية المواشي **(4)**.

يظهر لنا مما سبق ذكره ، أن الفلاحة بمختلف أنواعها مع الثروة الحيوانية شكلت موردا إقتصاديا هاما للجزائر ، و لكن لم يستفد منها السكان الأصليون للبلاد بل إستفادت منها السلطة الفرنسية و إستغلتها لمصالحها و مصالح فرنسا . و من هنا نكتشف بأن القطاع الوهراني شكل موقعا متميزا للإستعمار الفرنسي و خاصة المستوطنين الذين يسعون دائما للإستقرار في أفضل الأراضي و أوسعها ، مستندين في ذلك علي حماية السلطة الفرنسية لهم بشكل دائم ، و التي تهدف إلي ترسيخ الإستعمار الفرنسي في الجزائر لأطول مدة ممكنة ، و كذلك تبادل المصالح ما بين الطرفين .

---

(1)ARCH.SPMC de Béni- Saf, Boite n° 22, Fiche signalétique de producteur agricole retenue développement de l'ouest.

(2) توفيق المدني (أحمد) ، كتاب الجزائر ، ص 182 .

(3)ARCH Com d'El Malah, Boite n° 60, Evolution économique et sociale des populations de l'Algérie.

(4)DAWO, La Série I, 4477 I10, Situation politique et économique.

2) التركيبة الإقتصادية :

إن إختلاف الحياة الريفية عن الحياة الحضرية يكشف عن مدي إختلاف التغير بينهما.و قبل أن نوضح هذا الإختلاف ، لابد من الإشارة إلي مفهوم كلمة " تركيبة " و التي نقصد بها إقتصاديا مستندين في ذلك علي القاموس الإقتصادي و الإجتماعي ، أنها عبارة عن إحصائيات و علاقات متبادلة تخص فئة إقتصادية معينة تشترك في المكان و الزمان . فمثلا الإحصائيات قد توضح نسبة الفلاحين أو نسبة التجار من مجموع السكان، أما العلاقات فيمكن إبرازها حسب الربح و الخسارة و كذلك مدي التطور في هذا المجتمع أو مدي تخلفه. كما وضح مفهوم آخر لهذه الكلمة بأنه يمكن لفئة إقتصادية معينة أن تكون محصورة في مكان و زمان محدد ، كما أن نشاطها محدد من طرف جهة معينة أي أن هناك سلطة أقوي تتحكم فيها **(1)** ، و علي هذا الأساس يمكننا القول أن الإقتصاد سواء في الريف أو المدينة كان تحت سيطرة السلطة الفرنسية ، و هذا ينطبق علي المعني الثاني بإعتبار أن إقتصاد الجزائر كان مسخرا لخدمة إقتصاد فرنسا بشكل دائم طيلة فترة الإستعمار الفرنسي للجزائر.

كان إقتصاد المجتمع الجزائري ، يعتمد علي نمطين مختلفين ، هما الإقتصاد الريفي ، و الإقتصاد الحضري . و قد تناول " إبن خلدون " ذلك الإختلاف بين الريف و المدينة ، قائلا :« إن إختلاف الأجيال في أحوالهم ، إنما هو بإختلاف نحلتهم في المعاش. فإن إجتماعهم إنما هو للتعاون علي تحصيله و الإبتداء بما هو ضروري و بسيط قبل الخاص و الكمالي ، فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة و الزراعة ، و منهم من ينتحل القيام علي الحيوان من الغنم و البقر و المعز ... ، و هؤلاء القائمون علي الفلح و الحيوان تدعوهم الضرورة ، و لابد إلي البدو ... » **(2)** .

كما أضاف "إبن خلدون" رأيه حول المدينة بعدما وضح وضعية الريف ، قائلا : «... نجد التمدن غاية للبدو و يجري إليها، و الحضري لا يتشوق إلي أحوال البادية إلا

Dictionnaire économique et social, paris, Hatier, 1981, pp 340 – 250.

(1) مزيان (عبد المجيد) ، النظريات الإقتصادية عند إبن خلدون و أسسها من الفكر الإسلامي و الواقع الإجتماعي ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1983 ، ص 262 .

لضرورة تدعوه إليها أو التقصير عن أحوال مدينته... »(1) .

يظهر لنا مما سبق ، أن " إبن خلدون " صنف الإختلاف ما بين الريف و المدينة ، علي أساس إختلاف طرق كسبهم العيش . ففي حين يمثل الريف أرض زرع و يتميز بالبساطة في العيش ، نجد أن المدينة هي مجموعة من المساكن المتفرقة يعيش سكانها علي أساس التبادل التجاري والصناعة أكثر مما يعتمدون علي الفلاحة ، ضف إلي ذلك ، فالمدينة تعرف حركة أكبر و أنشط عن الريف ، إذ يتوافد عليه السكان سواء من الريف أو البادية (2) طلبا للعمل و لحياة أفضل و أجر أكبر يساعدهم علي المعيشة .

كما أن هناك دراسات أخري ، توضح مظاهر الإختلاف ما بين الريف و المدينة ، و التي يمكن تصنيفها كالآتي :

1- العزلة النسبية في الحياة الريفية ، خاصة عزل العائلة التي من مهامها إشباع حاجات أفرادها الإقتصادية و الإجتماعية ، و من المعروف أن العائلة تضم مجموعة من الأسر التي تتميز بالعمل الجماعي و الإنتاج المشترك ، و سيطرة العادات و التقاليد علي سلوك أفرادها بشكل واسع ، الأمر الذي يؤذي إلي صعوبة التغير الإجتماعي بوجه عام . أما في الحياة الحضرية فإن حياة الأسرة فيها أكثر تعقيدا ، و هي تستدعي توافقا في هذه العلاقات ، مما يؤذي بالتالي إلي سرعة التغير في العديد من المجالات .

2- بدائية تقسيم العمل و التخصص في المجتمع القروي ، و يشكل العمل الفلاحي القيمة العليا لديه ، و طبيعة هذا العمل لا تتطلب التجديد ، إنما يتميز بالثبات النسبي ، و لذلك يكون التغير ضعيفا و في مجال محدود . أما في المجتمع الحضري فيكون تقسيم العمل واسعا و التخصص متنوعا ، الأمر الذي يتطلب توسيع حجم السوق مع تنوع النشاط الإقتصادي ، و وجود مجالات عمل جديدة تفتقر إليها الحياة القروية. (3)

(1) إبن خلدون (عبد الرحمان) ، المقدمة ، ط 3 ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني للطباعة و النشر ، 1967 ، ص 211 .

(2) **البداوة:** هي الإقامة في البادية و الترحال و تربية المواشي. أنظر : غيث (محمد عاطف) ، علم الإجتماع القروي ، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، 1967 ، ص12 .

(3) الدقس (محمد) ، التغير الإجتماعي بين النظرية و التطبيق ، ط 2 ، الأردن ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، 1996 ، صص 54 -55 .

3- عدم تنوع الوسائل التكنولوجية لدي المجتمع القروي ، حيث يكتفي بوسائل بسيطة و محدودة تفي بمتطلبات حياته ، كإستعمال المحراث الخشبي في الفلاحة ، الذي مضي عليه آلاف السنين ، و مازال قائما دون أن يطرأ عليه أي تغيير ، بينما يؤذي تنوع التكنولوجية و إستعمالاتها في المجتمع الحضري إلي تراكمات ثقافية تعجل من عملية التغير الإجتماعي في كافة المجالات . و من هنا يظهر أن التكنولوجية تعتبر عامل أساسي و ضروري لتحقيق التغير داخل المجتمع **(1)**.

يتبين لنا مما ورد ، أن التغير في المجتمع الجزائري يختلف من مجتمع قروي إلي مجتمع حضري ، غير أنه يكون أوسع إنتشارا في المجتمع الحضري ، و ذلك يعود لإختلاف الأسلوب بين الفئتين في التنشئة الإجتماعية تبعا لإختلاف درجة التعليم و المفاهيم و القيم و ما إلي ذلك ، حيث نجد علي سبيل المثال ، أن الأسرة الريفية ، توفر أغلب إحتياجاتها ذاتيا ، في حين أن الأسرة الحضرية تعتمد علي المؤسسات الخارجية . و بعدما وضحنا أهم الإختلافات في المجتمع الجزائري ، لابد لنا الآن من إبراز أهم الأعمال أو الوظائف التي يمارسها المجتمع الجزائري للتمييز بين النمطين .

تنقسم الأعمال إلي نوعين الفردي و الجماعي ، إذ أن المقصود من العمل في نظر "إبن خلدون " هو " إبتغاء الرزق " حسب التعبير القرآني و تعريف الرزق بالدقة الفقهية هو الحاصل من الأموال بعد العمل و السعي . و يمكن تقسيم الأعمال إلي 3 مهن: الفلاحة و الصناعة و التجارة. و يذكر " إبن خلدون " : « أن الفلاحة متقدمة عن الأعمال الأخرى لأنها بسيطة فطرية ، غير أنه يجب أن لا نأخذ المقارنات بمجملها في هذا الميدان حتي يتضح التصنيف ، فالفلاحة أصل المعاش تاريخيا ، أي أن البشرية بدأت من الفلاحة و جاءت الصناعة المتقنة بعد ذلك بأطوار . فالفلاحة من أجل هذا تعد المعاش الأساسي الأكثر فطرة و الأكثر إلتصاقا بالطبيعة ، و هو زيادة علي هذا ذو إنتاج واضح و ضروري للحياة البشرية ، لأنه ينتج القوت . أما المعاش الطبيعي الثاني هو الصناعة و العمل فيها واضح أيضا بمقياس الإنتاج و المجهود الذي يبذله الإنسان بناء علي نوعية

(1) الدقس (محمد) ، التغير الإجتماعي بين النظرية و التطبيق ، ص55.

العمل و بمقياس النتيجة. كتحويل المادة إلي لباس أو مسكن أو غير ذلك. أما التجارة فلها منزلة خاصة و يمكن أن ننظر إليها من وجهين. فإما كانت عبارة عن إستيراد البضائع التي يحتاج إليها المجتمع من أقطار بعيدة مع تحمل المشاق في نقلها و تهييئها و إنتقاء الصالح منها ، أو كانت تصديرا بنفس الكيفية ، مع ركوب الأخطار برا و بحرا ، فإنها من المعاش الطبيعي » **(1)** .

يعتمد إقتصاد المجتمع الجزائري بالدرجة الأولي علي زراعة الحبوب و تربية المواشي اللتين توفران الغذاء الأساسي للسكان سواء في الريف أو المدينة . إلا أن الفلاحة معظمها كانت بيد المستوطنين الذين يملكون أخصب الأراضي و أحدث الوسائل الفلاحية (الآلات – اليد العاملة - ...)، في حين نجد أن الجزائريين لا يزالون يعتمدون علي وسائل بسيطة و تقليدية في الفلاحة **(2)**. هذا ما جعل مردودية الإنتاج لصالح المستوطنين علي حساب الجزائريين البسطاء .

تمثل الفلاحة في الجزائر العنصر الحيوي في الثروة الإقتصادية، و لاسيما الثروة الفلاحية التي تشمل كلا من الحبوب و الكروم و الخضر و الفواكه و الحوامض ، إلي جانب الثروة الحيوانية هذا عدا عن إستغلال العديد من الزراعات في القطاع الصناعي ، و التي تدعم الإقتصاد الفرنسي ، و من هنا سنوضح أهم المنتوجات الغذائية و الصناعية.

1.2)- الإنتاج الفلاحي :

- الحبوب:

يقصد بها القمح و الشعير و الذرة و الأرز و الشيلم ، وتحتل الحبوب في الجزائر 40 % من مجموع المساحة الإجمالية للفلاحة وهي تتركز في الجهات الشمال الشمالية ، حيث المتوسط السنوي للأمطار لا يقل عن 300 ملمتر ، و هو الحد الأدني اللازم لزراعة الحبوب التي تقوم علي الأمطار. و أقاليم زراعة الحبوب في عمالة وهران هي:

(1) مزيان(عبد المجيد) ، النظريات الإقتصادية عند إبن خلدون و أسسها في الفكر الإسلامي و الواقع الإجتماعي ، صص 338 – 339 .

(2) ARCH.SPMC de Béni – Saf, Boite n° 22, Fiche signalétique de producteur agricole retenue développement de l'ouest.

حوض الشلف ، تيارت ، سيدي بلعباس . كما أن زراعة الحبوب لا تقوم كلها علي الأمطار، أو تزرع في فصل واحد، و من هنا جاء تقسيمها إلي حبوب صيفية و هي التي تزرع في فصل الصيف، وحبوب شتوية و هي التي تزرع في فصل الشتاء.

إن النوع الأول يشمل زراعة الأرز الذي يكثر في السهل الغربي لمتيجة و حوض الشلف ، و يتطلب وفرة اليد العاملة و كمية كبيرة من الماء و الحرارة ،و لهذا يزرع في فصل الصيف . و من الحبوب الصيفية نجد الذرة الخشنة، والذرة الدقيقة التي لا تحتاج إلي الري، و تكفيها الرطوبة تزرع في الربيع و تحصد في الصيف. و يدخل النوع الثاني في صناعة الخبز و الكسكسي .

أما النوع الثاني و هو الحبوب الشتوية فتشمل كل من القمح و الشعير و الشيلم ، و القمح نوعان : صلب و لين ، أما القمح الصلب فهو المادة الأساسية التي تدخل في غذاء السكان و يتطلب تربة متماسكة ، و أمطار متوفرة ، و لهذا اشتهر بها الشرق الجزائري ، و القمح اللين يتطلب تربة خفيفة و أمطارا قليلة ، و لهذا يكثر في الغرب الجزائري ، و تشتهر به سهول سيدي بلعباس و معسكر و حوض وادي التافنة الذي يصدر أغلبه إلي الخارج . أما الشعير فهو من الحبوب التي تتطلب أمطارا قليلة و تربة فقيرة ، و لا بأس إذا كانت رملية و توجد في السفوح الجبلية الشديدة الإنحدار . و يدخل الشعير في غذاء السكان و الحيوانات معا ، كما تصنع منه المشروبات الكحولية . و يأتي الشيلم في الدرجة الأخيرة من حيث المساحة و الإنتاج و يشتهر الإقليم الغربي به . ضف إلي ذلك ، تزرع الحبوب الشتوية في أوائل فصل الشتاء لتحصد في فصل الصيف ، و هي زراعة تقوم علي الأمطار أساسا **(1)** .

يمكننا تصنيف الحبوب في الجزائر طبقا للظروف الفلاحية علي النحو التالي : تحتل عمالة قسنطينة المرتبة الأولي في إنتاج القمح الصلب و الشعير ، و عمالة وهران أول عمالات الجزائر في إنتاج القمح اللين ، لاسيما في منطقة تيارت ، كما تشتهر مستغانم

حليمي (عبد القادر علي) ، جغرافية الجزائر (طبيعية – بشرية – إقتصادية) ، ط2 ، الجزائر ، مطبعة الإنشاء بدمشق ، 1968 ، صص181 – 183 .

بإنتاج الشيلم (1) . و من هنا نلاحظ مدي إتساع المساحة المستغلة لزراعة الحبوب في الجزائر بصفة عامة و في عمالة وهران بصفة خاصة ، ما يدل علي أنها أهم غذاء للجزائريين و الأوربيين ، إلا أن مشكلة الفلاح الجزائري تكمن في عملية تخزين هذه الحبوب ، و ذلك لعدم وجود مطامر كافية لهذا الغرض، علي عكس الأوربيين الذين توفرت لهم مخازن كافية لتخزين محصولهم ، و حمايته من مختلف العوامل الطبيعية .

- زراعة الأشجار والحوامض و الخضر:

- <u>الكروم:</u>

إن الزراعات الغذائية التي هي من أهم الزراعات قد أصبحت ثانوية و أصبحت زراعة الكروم هي أهم زراعة ، حيث أهملت زراعة القمح و سائر أنواع الحبوب الغذائية لفائدة الكروم فأنشئت مغارس الكروم علي حساب زراعة الحبوب لأنها زراعة تجارية مربحة . إذ تتطلب هذه الزراعة تربة ناضجة خالية من الأملاح، و منطقة مشمسة، و أمطارا شتوية، و حرارة تتراوح ما بين 19 و20 º صيفا، و تتوفر هذه الظروف الطبيعية في السهول الساحلية. و تتطلب زراعة الكروم أيضا جفافا في فصل الصيف، لأن هذا يساعد علي عدم غسل الأدوية التي تعالج بها الشجيرات من الكروم.

تصاب الكروم بعدة أمراض مثل مرض الفيلوكسيرا الذي يبيد العروق و يتلف الجذوع ، و مرض المليديو الذي يسبب جفاف الأوراق و العناقيد ، و يصيب الكروم في السنوات الممطرة ، و دودة الفراشة التي تبيض تحت قشور الجذوع فتبيد المحصول، و الرياح القبلية الحارة التي تهب من الجهات الجنوبية في فصل الصيف ، فتشوي العناقيد و تجففها ، و تقاوم هذه الأمراض بالأدوية و إنتقاع الأنواع . ضف غلي ذلك ، تتطلب هذه الزراعة يدا عاملة أكثر من الحبوب ، فالهكتار الواحد من الكروم يتطلب عمل رجل لمدة 120 يوما موزعة علي فصول السنة (2) .

---

(1) حليمي (عبد القادر علي)، المرجع السابق، ص 186.

(2) نفس المرجع ، ص 190.

يتميز القطاع الوهراني بزراعة مكثفة للكروم مقارنة مع باقي أنحاء الجزائر ، حيث تغطي سهول :(آرزيوا ، و المالح ، عين تموشنت ، مستغانم ، حمام بوحجر ، معسكر ، تلمسان ، بني صاف) **(1)** .

تنقسم الكروم حسب مناطق زراعتها إلي:

1- كروم الجبال،و تنتج أحسن الخمور تصل درجة كحولها بين 10 و15 ° ، و توجد في جبال المدية و مليانة و الظهرة و تاسلا و عين بسام .

2- كروم الهضاب ، و تنتج خمورا متوسطة ، درجة كحولها بين 12 13 ° ، تشتهر بها هضاب عين تموشنت و سطاوالي و الشراقة .

3- كروم السهول و تنتج خمورا ، تقدر درجة كحولها بين 9 و 11 ° ، تشتهر بها سهل وهران ، و متيجة و عنابة **(2)** .

يتبين لنا من خلال هذا التقسيم ، أن زراعة الكروم منتشرة في كافة أرجاء الجزائر ، والقطاع الوهراني جزء منها ، إلا أنه رغم ضخامة إنتاج السهول عن الجبال ، و لكن خمور الجبال مطلوبة أكثر من قبل الأسواق العالمية لجودتها مزودة بإنتاج السهول و الهضاب بالدرجة الثانية ، دون أن ننسي أن القطاع الوهراني يحتل المرتبة الأولي في هذه الزراعة ، كما أن الهدف الأساسي من هذه الزراعة هو التسويق و زيادة الأرباح ، لهذا سميت بالزراعة التجارية .

تختلف أنواع الكروم في الجزائر ، منها ما يزرع لصناعة الخمور، و منها ما يقصد منه صناعة الزبيب ، أو المشروبات غير الكحولية أو الإستهلاك مباشرة . و نجد أن مساحة الكروم المستغلة في صناعة الخمر بالجزائر، أي العنب الأحمر، تحتل ثمانية أعشار المساحة الإجمالية ، وكان هدف المستوطنين التخصص في زراعة الكروم و صناعة الخمر فقط ، أما كروم عنب الإستهلاك المحلي فكان يقوم بزراعتها غالبا الجزائريون حيث تحتوي علي مساحة ضئيلة ، و بالتالي إنتاج ضئيل جدا **(3)** ، و ذلك لأن الجزائريين شعب مسلم لا يستهلكون الخمور ، لقوله تعالي في القرآن الكريم ،

(1) DAWO, La Sous – Série 4 H, 4 H 291, Rapport du Préfet sur la situation économique, Oran, 1944.

(2) حليمي (عبد القادر علي)، المرجع السابق، ص 192.

(3)نفس المرجع ، ص 195 .

باسم الله الرحمان الرحيم : (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر و الميسر و الأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون 90 إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة و البغضاء في الخمر و الميسر و يصدكم عن ذكر الله وعن الصلواة فهل أنتم منتهون 91) صدق الله العظيم **(1)** .

إهتمت السلطة الفرنسية كثيرا بهذه الفلاحة ، ووفرت لها اليد العاملة اللازمة ، و التي إحتوت في الأغلب علي عمال جزائريين ، و إستنادا علي نسبة العمال المعلن عنها سنة 1931 ، من قبل السيد " كارد " (الوالي العام في الجزائر) ، قدر عدد العمال آنذاك حسب الآتي :

عمال رسميون بعمالة الجزائر 25.000 عاملا

عمال رسميون بعمالة وهران 35.000 عاملا

عمال رسميون بعمالة قسنطينة 5.000 عاملا

المجموع 65.000 عاملا

عمال مؤقتون بعمالة الجزائر 125.000 عاملا

عمال مؤقتون بعمالة وهران 180.000 عاملا

عمال مؤقتون بعمالة قسنطينة 25.000 عاملا

المجموع 330.000 عاملا **(2)**

يتضح لنا من هذه الإحصائيات، أن مجموع العمال الجزائريين الذين كانوا يعملون في الكروم عند المستوطنين سواء بصفة دائمة أو مؤقتة وصل عددهم حوالي 395.000 سنة 1931 ، و هذا ما يؤكد لنا إستخدام عدد هائل من الفلاحين الجزائريين من أجل زيادة الإنتاج من جهة و زيادة أرباح المستوطنين من جهة أخري ، مع الإشارة إلي إرتفاع نسبة العمال المؤقتين عن الدائمين لأنهم يقومون بأعمال كثيرة في فترة قصيرة هي فصل الصيف ، و هذا ما يتطلب أن يكون عددهم كبيرا للإنتهاء من العمل في الوقت

(1) سورة المائدة، اية 90 – 91.

(2) العقون بن إبراهيم (عبد الرحمان) ، الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر . الفترة الأولي: 1920-1936، د.ط ؟ ، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ج 1، ص 360.

المناسب، حيث أن عملية جني العنب تبدأ من شهر أوت ، و هو يجمع في أقبية خاصة للعصر ثم التخزين .

- الزيتون:

إهتم المستوطنون بزراعة أشجار الزيتون ضمن مساحات تبعد أحيانا بمائتي كيلومتر عن الساحل حيث نجدها تمتد حتي جنوبي سعيدة و تيارت بمساحات تغطي 12.000 هكتار في عمالة وهران تتوزع علي سبعة و ثلاثين بلدية ضمن دوائر العمالة ، مستغانم ، سيدي بلعباس ، معسكر وتلمسان ، تتصدرها بلدية سيق 112.000 شجرة ، وتليها تلمسان ب 75.000 شجرة. و بالإضافة إلي ذلك، فإن أشجار الزيتون كانت قبل الإستعمار الفرنسي للجزائر ، و قد حول المستوطنون الكثير منها إلي أشجار مثمرة و مصدر للربح ، كما أنهم جلبوا أصناف مختلفة من أنواع الزيتون من جنوب فرنسا و إسبانيا يبلغ مردودها من ثلاثين حتي مائة كيلوغرام في الشجرة الواحدة ، تم زرعها في سيق و غليزان ، و بهدف إنتاج زيت الزيتون و حفظ الزيتون أنشأوا معاصر و مصانع للتعليب في كل من تلمسان و سيدي بلعباس و مستغانم ومعسكر ، و ظلت دائرة وهران تحتل المرتبة الأولي من حيث المساحات المزروعة زيتونا ، و أيضا من حيث الإنتاج ، و هذا راجع لتواجد المستوطنين بكثرة في المنطقة و إلي تلائم الأراضي الفلاحية مع منتوج الزيتون **(1)** .

- التين:

تتميز الجزائر أيضا بشجرة التين و التي تزرع في المناطق السهلية و الجبلية ذات التربة الرملية الفقيرة ، حيث تمتلك الجزائر أكثر من ثمانية ملايين شجرة من التين ، كلها منتجة منها ستة ملايين تتركز في بلاد القبائل ، و الباقي موجود في معسكر ومستغانم و بقية المناطق الساحلية . و هي أنواع منها الأبيض و الأسود و الأحمر**(2)**.

(1) بن داهة (عدة) ، ظاهرة الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962) ، دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، من إشراف : د. فغرور دحو ، قسم التاريخ ، جامعة وهران ، 2007-2008 م ، ص 148 .

(2) حليمي (عبد القادر علي)، المرجع السابق، ص 196.

- الحوامض:

أما الحوامض ، يقصد بها كل من البرتقال و المندرين و الليمون ، حيث تغرس أشجار الحوامض في الأراضي السهلية الواقعة في ظل الرياح ، فهي تتطلب تربة رسوبية، متوسطة ، و تحتاج ريا دائما في فصل الجفاف ، و حرثا في فصل الشتاء . كما تشتهر بغراستها في الغرب الجزائري مستغانم و غليزان .

- الخضر:

تعتبر الخضر من بين الزراعات التي تعرفها الجزائر و تتمثل في البطاطس، والطماطم، و الجزر، و الخرشوف، و اللوبيا، و البصل... الخ.

كما تنتشر الخضر علي الساحل الجزائري ، حيث المناخ المعتدل و التربة الرسوبية الخفيفة الناضجة التي تساعد نباتات الخضر علي مد عروقها بسهولة ، و سطوع الشمس الذي يساعد علي نضج الثمار ، و السدود الكثيرة التي تمدها بالمياه وقت الحاجة و أكثر المناطق الجزائرية إنتاجا للخضر هي القريبة من الموانئ التي تساعدها علي التصدير مباشرة و بسهولة ، كما هو الحال في سهل وهران الذي يحتل المركز الأول في إنتاج الخرشوف ، و للعلم فإن القطاع الوهراني يملك ميناء كبير يستغله في نقل مختلف المنتوجات سواء داخل البلاد أو خارجها ، و مما دعم أهمية هذا الميناء هو تواجد السكة الحديدية بالقرب منه ، مما يسهل عملية نقل المنتوجات من مكان لآخر دون أي صعوبات أو تكاليف عالية . و من بين الأمراض التي تصيب زراعة الخضر هي الرياح ، و الحشرات و الجليد ، و لهذا إتخذت إجراءات للوقاية هي بناء السياجات و السقوف ، و إستعملوا كذلك الأدوية لقتل الحشرات **(1)** .

- الثروة الحيوانية :

- تربية المواشي: هي حرفة تقليدية مرتبطة بالظروف الطبيعية، من مناخ وتضاريس. و تتواجد في المناطق الوعرة غير الملائمة للفلاحة أو الصعبة الإستغلال . ومن بين الحيوانات يوجد: الأغنام و الماعز و الأبقار و الخيول و البغال و الحمير **(2)**.

(1) حليمي (عبد القادر علي) ، المرجع السابق ، صص 202 – 204 .

(2) ARCH . Com Temouchent, Boite1926 - 1942 , personnel communel, registre divers.

كما أن هذه الحرفة في غالبها بيد الجزائريين لان التكاليف التي تترتب عليها قد تهرب منها المستوطنون، و لكنها صارت قليلة الفائدة بسب إلغاء معظم المراعي و نسب الضرائب العالية التي يطلبها المستوطنون ليسمحوا للمواشي بالرعي في أراضيهم بعد الحصاد. و للإشارة فقط ، فإن تربية المواشي تنمو بحسب حاجات الحكومة الفرنسية و بعض التجار الذين يشترون الأغنام في الجزائر بثمن بخس يبيعوها بأثمان باهضة في فرنسا و في الخارج **(1)** .

و بالإضافة لهذا الإنتاج الفلاحي المتنوع ، يوجد أيضا مورد طبيعي هام يتميز به القطاع الوهراني و يدخل ضمن تركيبته الإقتصادية ، و هو الصيد البحري أو (الثروة السمكية) .

- الصيد البحري:

يتحكم في صيد الأسماك عاملان أساسيان، هما: الظروف الطبيعية للمنطقة الساحلية التي تجري فيها عملية الصيد، و المستوي الحضاري لدي صيادي الأسماك. و من أهم موانئ الصيد في القطاع الوهراني :

- **ميناء بني صاف:** يأتي في الدرجة الأولي لصيد الأسماك في القطاع الوهراني ، و يحتوي علي الأسماك الزرقاء أو الأسماك المهاجرة ، مثل السردين و التون والبونيط و الأسماك البيضاء ، أو أسماك الأعماق مثل البوري Merlans والروجي و الباجو و الرونك Raies.

- ميناء الغزوات: ينتج كميات من الأسماك البيضاء و الزرقاء علي حد السواء. و تأتي بعد الغزوات في الأهمية موانئ مرسي وهران و آرزيوا و مستغانم ، و هذه الموانئ كلها في القطاع الوهراني ، و تكثر بها الأسماك المختلفة **(2)**.

يتضح لنا من خلال المعطيات السابقة ، أن السلطة الفرنسية قد إهتمت بالزراعات التجارية مثل الكروم أكثر من الزراعات الغذائية المفيدة مثل الحبوب ، إذ أن تركيزها علي زراعة الكروم يأتي في المرتبة الأولي و تعدي كل الزراعات الأخري مع تشجيع

(1) بوعزيز (يحي) ، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954) ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1991 ، ص 78 .

(2) حليمي (عبد القادر علي)، المرجع السابق، ص 212.

و دعم الحكومة الفرنسية لهذه الزراعة التي تتناسب مع مصالحها الإقتصادية ، و لم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، بل تزايد إستغلال السلطة الفرنسية للموراد الزراعية التجارية في الجزائر مثل القطن و التبغ و غيرهما علي حساب منتوجات غذائية أخري ، سعيا وراء تحقيق الربح ، دون التفكير في العواقب الناجمة عن ذلك بالنسبة للمجتمع الجزائري .

2.2)- الإنتاج الصناعي :

- إستغلال النباتات الصناعية :

تستغل بعض النباتات الفلاحية في قطاع الصناعة ،و ذلك لأنه لا يمكنها إستغلالها مباشرة ،و لكن بعد تحويلها و تهيئتها للإستعمال، مثل : (التبغ و القطن و البنجر و الكتان، و نباتات العطور و الأدوية) . و أهم النباتات الصناعية بالجزائر هي التبغ **(1)** ،و أصله من جزر أمريكا الوسطي ، نقل إلي أوربا في القرن السادس عشر ، و منها جاء إلي الجزائر ، و ظل يحتل فيها مساحة محدودة إلي مطلع القرن العشرين ، ثم أخذت المساحة المزروعة تبغا تزداد شيئا فشيئا إلي أن فاقت 34 ألف هكتار قبل سنة 1954 . كما أن أغلب حقول التبغ توجد في منطقة عنابة التي تعد أول منطقة جزائرية في مساحة و إنتاج التبغ ، لأنها تحتكر ثلاثة أرباع المساحة الإجمالية ، ثم تأتي بعدها منطقة القبائل في الأهمية ، و أخيرا منطقة الجزائر **(2)** .

أما زراعة القطن ، فقد عرفتها الجزائر قبل الإستعمار الفرنسي ، و القطن هو من الشجيرات المدارية ، يتطلب حرارة مرتفعة و مياهها متوفرة . إستعادت هذه الزراعة نشاطها بعد الحرب العالمية الأولي ، و لكن بعد سنة 1926 إنخفض الإنتاج بفعل الجفاف و إنتشار الحشرات إلي غاية سنة 1929 ، ثم عاد للتحسن من جديد مع الثلاثينات ، و هذا ما يظهر في الجدول الآتي :

---

(1) بلغ إنتاج التبغ في عمالة وهران سنة 1928 حوالي 1325 قنطارا ضمن مساحة تقدر ب 101 هكتار . و تشجيعا لهذه الزراعة و سعيا لتحسين مردودها خصصت السلطة الفرنسية جوائز تحفيزية لمن يقدموا علي هذه الزراعة . أنظر :

- CGDO, Rapport du préfet, 1928, p 435.

(2)حليمي (عبد القادر علي) ، المرجع السابق ، صص 206 – 207.

الجدول رقم 02 : إنتاج القطن في العمالات الثلاثة ما بين 1933 – 1934 (قنطار) **(1)**

السنوات	العمالات			المجموع
	وهران	الجزائر	قسنطينة	
1933	1.876	16	547	2.439
1934	691	29	1.636	2.356

يتضح لنا من خلال هذا الجدول ، أن إنتاج القطن في عمالة وهران فاق باقي العمالات بنسبة كبيرة في سنة 1933 ، مما عاد بالربح الوفير علي الحكومة الفرنسية ، و علي الرغم من أن إنتاج قسنطينة قد إزداد في سنة 1934 إلا أن عمالة وهران ظلت محافظة علي توازنها ما يدل علي تميزها بهذا النوع من النباتات ، إذ ساعدها تطور الإنتاج في هذه السنوات بالذات علي تجاوز أزمة الخمور عن طريق إستغلال أرباح زراعة القطن ، هذا عدا عن الأرباح الكبيرة التي تجنيها من وراء هذه الزراعة في ميدان الصناعة ، و التي تحول إلي أشكال مختلفة تستفيد منها.

يوجد القطن بالجزائر علي أنواع منه الأمريكي الذي يتميز بقصر التيلة ، و لا يعتمد علي الري بل يزرع زراعة جافة ، و ينتشر في منطقة عنابة بالخصوص ، و منه النوع المصري الذي يتميز بطول التيلة ، و يعتمد علي الري الصيفي و تشتهر به السهول الوهرانية بالخصوص و الحوض الأدني لوادي الشلف **(2)** . و هذا التنوع في القطن زاده أهمية و بذلك زاد الطلب عليه من قبل الحكومة الفرنسية، وبالإضافة لذلك، تتميز عمالة وهران بإنتاج الحلفاء و هي هامة جدا في الصناعة، و سنوضح حجمها في العمالة حسب الجدول الآتي:

(1) Chambre de commerce d'Oran, documents statistiques, 1934, p 26.

(2) حليمي (عبد القادر علي)، المرجع السابق، ص 208.

الجدول رقم 03 : إنتاج الحلفاء في العمالات الثلاثة ما بين 1933 - 1934 (قنطار) **(1)**

السنة	العمالات			المجموع
	وهران	الجزائر	قسنطينة	
1933	1.475.249	219.374	144.562	1.839.185
1934	1.602.719	202.361	85.716	1.890.796

نستنتج من خلال هذا الجدول ، أن الإنتاج جد متطور و نسبته كبيرة في عمالة وهران خلال سنتي 1933-1934 مقارنة مع باقي العمالات التي كانت نسبتها منخفضة ، و هذا يؤكد لنا أن هذه العمالة متميزة بهذا النوع من النباتات ، التي تستخدم في عدة أشياء منهاالورق و يتم تصديرها إلي خارج فرنسا ، لذا نجد أن إنتاج الحلفاء ساعد علي إزدهار الصناعة و زيادة أرباح الحكومة الفرنسية ، و هذا يؤكد لنا أكثر مميزات التركيبة الإقتصادية في العمالة بالنسبة لفرنسا .

أما البنجر زراعته حديثة بالجزائر تعود إلي ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما تعذر إستيراد السكر من فرنسا ،و أصل البنجر من أوربا التي بدأت تسخرج السكر منه سنة 1899 ، ثم أخذت تنتشر إلي بقية بلدان العالم الملائمة لزراعته . و هناك نوع آخر من النباتات الصناعية المشهورة بها الجزائر لاسيما عمالة وهران هو الكتان الذي يظهر بمناطق محدودة بالسرسو و تلمسان و الأصنام ، و قد أنتجت منه الجزائر حوالي الثمانية آلاف قنطار ، و هي كمية قليلة جدا **(2)** .

- صناعة دباغة الجلود :

قامت الشعوب بدباغة جلود الحيوانات منذ ما قبل التاريخ ، و لم يبدأ الصناع في إنتاج الجلود علي نطاق واسع حتي بداية القرن التاسع عشر الميلادي ، عندما زادت عدد الماشية التي تستهلك من أجل لحومها زادت كمية الجلود المتوافرة للدباغة . و كانت تعد

(1) Chambre de commerce d'Oran, documents statistiques, 1934, p 26.

(2)حليمي (عبد القادر علي)، المرجع السابق، ص 209.

الجلود بعد عمليات المعالجة و نزع اللحم و نزع الشعر و الضرب، و بعدها تصبح جاهزة للدباغة، و هناك أربع طرق لدباغة الجلود، و هي:

1- الدباغة النباتية: تتميز الجلود المدبوغة بهذا الأسلوب بصلابتها و تستخدم في تجليد الكتب.

2- الدباغة بالكروم : تستخدم الجلود المدبوغة بالكروم في صناعة الأحذية و القفازات و الأمتعة .

3- الدباغة المختلطة : تتضمن إستخدام كل من الدباغة بالكروم و الدباغة النباتية و تستخدم في صناعة الملابس .

4- الدباغة بالزيوت: تستخدم هذه الطريقة في دباغة جلود السرج.

و بعد إنتهاء عملية الدباغة يتم صباغة معظم الجلود ، و هكذا نكتشف أن عملية دباغة الجلود ليست مهمة سهلة بل تتطلب جهدا و وقتا كافيا ، لأنها تمر بعد مراحل قبل أن تتحول إلي شكلها النهائي **(1)**. و من هنا نلاحظ أنه مثلما أستغلت بعض النباتات لصالح الصناعة ، كذلك أستعملت جلود الحيوانات لخدمة القطاع الصناعي . أي أن الحكومة الفرنسية لم تذخر أي جهد في إستغلال كل الموارد الطبيعية للجزائر من نباتات و أشجار تستغل أخشابها في البناء و صناعات أخري ، و حيوانات و حتي الثروة المعدنية لما لهذه الأخيرة من أهمية كبيرة لاسيما في فترات الحروب .

- الثروة المعدنية:

عرف سكان الجزائر إستغلال المعادن منذ آلاف السنين ، بدليل الآثار الموجودة لمناجم قديمة ترجع إلي ما قبل التاريخ . و كان الرومان يستخرجون النحاس من مناجم شتي في الجزائر. و إهتم البربر و العرب من بعد الرومان بإستخراج الرصاص و الحديد ، ثم أتي دور الأتراك الذين إستغلوا مناجم الحديد ، إلا أن حمي التنقيب عن المعادن و إستغلالها لم تظهر إلا في القرن 19 م **(2)** ، و بعد الإستعمار الفرنسي للجزائر ، ظهر منجم للحديد في

(1) الموسوعة العربية العالمية ، ط 2 ، السعودية ، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع ، 1999 ، ج 8 ، صص 325 – 327 .

(2)حليمي (عبد القدر علي)، المرجع السابق، ص 223.

منطقة بني صاف سنة 1873 ، و تم إستغلاله إبتداءا من سنة 1879 ، و صار الممول الوحيد لفرنسا فأسس شركة " مقطع الحديد "، ثم أكتشفت مناجم أخري في المنطقة ، مثل :(غار البارود و دار الريح و سيدي إبراهيم، و سيدي الصافي و كاميراتا) ، ما يدل علي أن منطقة بني صاف غنية بعدة مراكز منجمية ، لذلك كانت تصدر كميات كبيرة من إنتاجها نحو الخارج خاصة بريطانيا **(1)** .

لقد واجهت السلطة الفرنسية مشاكل أو صعوبات في إستغلال المناجم في الجزائر، هي المواصلات لذلك بدأت تهتم بإنشاء السكك الحديدية لتربط بين المناجم و الموانئ البحرية ، فأنشأت خطا حديديا بين إقليم تبسة الغني بالفوسفات و ميناء عنابة ما بين 1886 و 1889 ، وخطا لغرب الجزائر ما بين 1877 1892 ، و زاد بذلك إكتشاف المناجم، و لا بد من الإشارة هنا، أن الإقليم الشرقي أكثر إنتاجا للمعادن من الإقليم الغربي. فالإقليم الشرقي هو الإقليم الوحيد الذي توجد فيه مناجم الفوسفات ، و هذا يعودإلي التركيب الجيولوجي ، كما يزخر بالحديد و الفوسفات و الزئبق ، و لا ينقصه إلا الفحم الحجري الذي يستخرج من كلومبشار بالإقليم الغربي من الجزائر ، فالفحم ضروري في المواصلات الحديدية و طحن الحبوب **(2)**

تميز القطاع الوهراني بمنجم واحد و هو منجم بني صاف **(3)** ، حيث لم تكن المواد المستخرجة من المناجم تفيد في صناعة الوسائل الحربية فقط ، بل أيضا كان لهذا المنجم عملاء دائمين هم مصانع الإسمنت في غرب و شرق الجزائر ، و من أبرزها مصنع الإسمنت ببني صاف و مصنع زهانة بمعسكر ، ومصنع سعيدة ، و مصنع عين توتة بباتنة ، و مصنع عين كيبيرة بسطيف **(4)** ، كما أن مصنع بني صاف في حد ذاته ساهم

---

(1) ARCH. SPMC de Béni – Saf, Boite n° 15, les Mines de fer.

(2) حليمي (عبد القادر علي)، المرجع السابق، ص 223.

(3) تستخدم المكونات المستخرجة من المنجم في عدة مجالات، أهمها: (الإسمنت، البناء، الأشغال العمومية، الفلاحة)، فهي خامات حديد، لكنها تحتوي علي مواد ثانوية مفيدة أيضا في الصناعة. أنظر :

- ARCH .SPMC de Béni – Saf, Boite n° 16, L'agriculture.

(4) ARCH. SPMC de Béni – Saf, Boite n° 15, les Mines de fer.

في تطور المنطقة لقرب المنجم من المصنع و الأهم من ذلك قربهما من الميناء البحري بالمنطقة الذي تأسس سنة 1876 ، و كانت مهمته نقل إنتاج المعادن خارج البلاد ، فهذا الميناء يعتبر ثاني ميناء منجمي إستعماري بعد ميناء عنابة **(1)** .

يتضح لنا مما سبق ، أن الحكومة الفرنسية إستفادت من خيرات الجزائر الطبيعية ، و إستغلتها لمصالحها دون الإهتمام بوضعية الجزائريين ، و موقفهم إزاء ذلك ، خصوصا أن أغلب العمال في الفلاحة و الصناعة هم جزائريون يعملون بأجور بسيطة لا تقارن بساعات العمل الطويلة المرهقة في الجهد المبذول ، أما التجارة فبحكم أنها كانت بيد الأوربيين لمكانتهم الرفيعة التي تمكنهم من التبادل التجاري ، فقد كان تحسنها أو تدهورها مرهونا بكمية الإنتاج و نوعيته و الوضع في العالم ، و لكن بالنسبة للجزائريين فقد كانت أقلية منهم فقط تستفيد من هذا القطاع بحكم قلة إمكانياتهم . و هكذا فالمستفيد الأكبر من إقتصاد البلاد هو فرنسا و المستوطنين معا .

(1) ARCH. Com de Béni – Saf, Boite n° 01, Mobilisation.

المبحث الثاني

مظاهر الأزمة الإقتصادية العالمية في القطاع الوهراني

1) <u>تردي الوضع الإقتصادي:</u>

عرفت الجزائر تراكم في رأس المال ، عند بدء الأزمة الإقتصادية العالمية سنة 1929 ، و لكن هذا التراكم كان متذبذبا فيما يخص بعض المنتوجات كالخمر و الحبوب ، حيث شهدت سنوات سيئة قبل سنة 1927 في كمية الإنتاج بسب الظروف المناخية غير الملائمة . و إبتداءا من سنة 1927 إرتفع الإنتاج مع تحسن المناخ ، إلا أنه رافقه إنخفاض شديد لأسعار المواد الأساسية قبل سنة 1929 . مما أثر علي مزارعي الكروم و الحبوب الذين إستفادوا من القروض للفلاحة و لشراء الآلات فوقعوا تحت طائلة الديون المصرفية سواء إتجاه المصارف الخاصة أو إتجاه مصرف الإعتماد الزراعي **(1)** . و لكن قبل أن نتوسع في تفاصيل هذه الأزمة و مدي تأثيرها علي القطاع الوهراني ، يجب علينا توضيح مصطلحات هامة تخص الأزمة ، و تساعدنا علي فهم مسار الإقتصاد ، و يمكن تصنيفها كالآتي :

1- رأس المال : هذه الكلمة عرفها الإقتصاديون بطرق عديدة و مختلفة ، و لكن قد يقال بوجه عام أنها تعني رصيد السلع الموجودة لدي المجتمع في فترة زمنية معينة . و في مجال الإقتصاد يستخدم الإقتصاديون هذا الإصطلاح في معان متخصصة مختلفة :

- رأس المال العيني (الحقيقي): و يسمي أيضا برأسمال المنتجين كالآلات و السكك الحديدية... الخ.
- رأس مال ثابت : و هو قريب الشبه برأس المال العيني ، و يمثل السلع التي لا يتغير شكلها المادي بدرجة محسوسة في غمرة قيامها بالخدمات ، مثل : المباني ... الخ.
- رأسمال متداول : و هو عبارة عن سلع لابد من تحريرها ماديا قبل أن يتسني إنتاجها

(1) بن أشنهو (عبد اللطيف) ، تكون التخلف في الجزائر – محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962 ، ترجمة : نخبة من الأساتذة ، راجعه : د. عبد السلام شحاذة، دققه و أشرف عليه: د. محمد يحي ربيع ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1979 ، صص 316 – 317 .

لأي خدمة، و مثال ذلك المواد الخام من كل الأنواع (1).

- رأس المال المتخصص : و هو قريب الشبه برأس المال الثابت ، و هو مكون من سلع لا يمكن عادة أن تستخدم لأي غرض خلاف الغرض الذي و جهت إليه أصلا أو أنشئت من أجله ن مثال ذلك حوض بناء السفن .

أما في ميدان العمل فإن إصطلاح " رأس المال " يطلق عادة علي الأموال التي يكتتب بها المساهمون . و لو أن الإصطلاح يستخدم أيضا في المعاني الآتية :

- رأسمال طويل الأجل: و هو عبارة عن نقود تستثمر في الأسهم و السندات (2).

- رأسمال قصير الأجل: و هو عبارة عن نقود مقرضة أو مستثمرة لفترات قصيرة مثل السلف من البنوك.

- رأسمال العامل: و هو عبارة عن الأصول السائلة أو شبه السائلة، كالحسابات النقدية بالبنوك و الديون.

2- رأسمالية : تعرف الرأسمالية أو النظام الرأسمالي ، بأنه ذلك النظام الذي يستحدم الجزء الأكبر من موارده في الصناعات التي يمتلك فيها الأفراد أدوات الإنتاج المادية ، أو يؤجرون هذه الأدوات لحسابهم الخاص ، و هؤلاء الأفراد هم الذين يتحكمون في هذه الأدوات الإنتاجية بغية الوصول إلي بيع السلع التي ينتجونها من أجل الكسب المادي . و يتميز النظام الرأسمالي، بما يلي:

- الملكية الخاصة ، أي حرية تملك الأفراد للسلع و الإنتفاع بها .

- الحرية الإقتصادية ، أي حرية الأفراد في ممارسة نشاطهم الإقتصادي دون تدخل الدولة ، سواء من ناحية الإنتاج أو الإستهلاك أو إستثمار الأموال في المشروعات القائمة . و يترتب علي الحرية الإقتصادية ، قيام المنافسة بين المنتجين ، سعيا للحصول علي السلع و تحقيق أقصي الأرباح .

---

(1) حسين (عمر) ، موسوعة المصطلحات الإقتصادية ، ط 2 ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1967 ، ص 132.

(2) **سندات :** يعرف بأنه المستند الذي إما يخلق دينا أو يعترف به ، كما يعرف أنه مستند قانوني بالتوقيع عليه حيث يعترف شخص ما بإلتزامه و بدفع مبلغ معين لشخص آخر مذكور في السند و لا بد من تسديده في الوقت المناسب . أنظر : نفس المرجع ، ص 156.

- حافز الربح، إذ هو الحافز المادي الذي يدفع أصحاب الأعمال و المنظمين إلي العمل المتواصل و تحمل مخاطر المشروعات في ظل النظام الرأسمالي.

- نظام الثمن، بما أن الثمن هو الذي يوجه الإنتاج. إذ يحدد أنواعه و كمياته تبعا لتغيرات الثمن بالزيادة أو النقصان ، و هذا النظام يحقق التوازن بين حجم الإنتاج و الإستهلاك ، غير أنه يعاب علي النظام الرأسمالي أنه يفضي إلي التفاوت الكبير بين الدخول و الثروات بما لا يتفق مع مبادئ العدالة الإجتماعية و إلي الكساد و البطالة ، و إلي الإحتكار بما يجره من مساوئ و أضرار إقتصادية **(1)** .

يتضح لنا مما سبق ، أن رأس المال و النظام الرأسمالي متكاملان ، حيث أن كل منهما مكمل للآخر و لا يمكن الإستغناء عن أحدهما ، و هذا لا ينطبق علي كل الدول التي تعتمد عليهما ، و منها فرنسا التي تعتمد علي النظام الرأسمالي ، فنجد أنه مثلما تطبق هذا النظام في دولتها ، تطبقه أيضا في الجزائر بإعتبارها مستعمرة من مستعمراتها ، مما سمح لها بالسيطرة علي جميع شؤون البلاد و في مختلف المجالات ، ومن أهمها الجانب الإقتصادي . وعلي هذا الأساس توجد علاقة وثيقة بين النظام الرأسمالي و الأزمة الإقتصادية العالمية التي وصل تأثيرها للجزائر.

تعتبر الأزمة الإقتصادية العالمية ، أضخم أزمة إقتصادية شهدها النظام الرأسمالي علي طول تاريخه ، و تعرف بالإنهيار الإقتصادي العظيم سنة 1929 ، و هي في الأصل أزمة في الإقتصاد الأمريكي و بدأت في الإنهيار في سوق الأوراق النقدية في نيويورك . ففي 29 أكتوبر من تلك السنة إنهارت قيمة 16 مليون سهم نتيجة ركود أدي إلي عرضها للبيع ، وصل الإنهيار إلي درجة أن بلغت بالدولارات 15 مليار دولار حتي نهاية السنة . و بلغت الخسائر خلال سنوات الأزمة حتي سنة 1931 ما يصل إلي 50 مليار دولار . وإنتحر خلالها آلاف الأفراد نتيجة إشهار الإفلاس ، و قد تأثرت إقتصاديات كل دول العالم الرأسمالية بالأزمة . و ترجع الأزمة في الأساس إلي ما يعرف

(1) حسين (عمر) ، المرجع السابق ، صص 133 – 135.

بالدورة الإقتصادية في النظام الرأسمالي الذي يتعرض لأزمات دورية حادة . و لكن هذه الأزمة بالذات بلغت هذا الحد من الضخامة نتيجة الصراع الحاد ، ما أدي لإنهيار في المجتمع الأمريكي **(1)** .

إعتبر الفرنسيون سنة 1930 بداية عهد جديد من الإنتصارات في الجزائر ، و خصوصا أنهم دخلوا في القرن الثاني من إستعمارها و هم يظنون أنهم سيظلون فيها للأبد . و لم تكد تدخل سنة 1931 حتي بدأت فرنسا تشعر بالأزمة الإقتصادية الكبري كبقية أوربا الغربية و أمريكا . و ظهر ذلك علي شكل هبوط في الإنتاج الفلاحي و الصناعي بعدما عرفت إزدهارا ملحوظا دام من سنة 1929 إلي غاية سنة 1930 . و هذا الهبوط أثر علي ميزانية الدولة فسجلت عجزا في سنة 1931 بفعل هبوط الواردات و هذا سببه إنخفاض النشاط الإقتصادي و زيادة نفقات إعادة التسلح .

لقد مست الأزمة الإقتصادية في فرنسا الطبقات المتوسطة و سكان الأرياف و زادت حدة العداوات بين الطبقات الإجتماعية و أثرت بالتالي بطريقة مباشرة علي الأحزاب الحكومية و الراديكالية و المعتدلة و عرفت أحزاب أقصي اليسار ، الإشتراكيون أو الشيوعيين ،زيادة كبيرة في عدد منتسبيها . كما حققت الجبهة الشعبية التي ضمت الأحزاب المعارضة للفاشستية **(2)** فوزا في الإنتخابات العامة سنة 1936 و تسلم الحكم " ليون بلوم " **(3)** .

تظهر علامات الأزمة الإقتصادية في عملية إعادة لإنتاج الرأسمالي علي عدة أشكال ، منها : تراجع سريع للإنتاج في جميع المجالات ، إيقاف العمل في كثير من

(1) الكيالي (عبد الوهاب)، موسوعة السياسة، ط 3، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1990، ج 1، ص 159.

(2)الحركة الفاشستية : هي حركة جديدة عرفت بإسم "faxismo " ، ظهرت سنة 1919 بزعامة " بنيتو موسوليني " و هو صحفي و جندي قديم ، و محرر جريدة " بوبولو ديتاليا " التي تصدر في ميلان . و هو إبن حداد من قرية من قري إقليم فورلي ، كانت في البداية حركة سياسية ثم تحولت إلي حركة إنقلابية و إصلاحية كبري ، حيث كانت الفاشستية ترمي إلي تغيير النظم السياسية الحاضرة و تري إستبدالها بنظم جديدة ، و هي تعارض الرأسمالية و الإشتراكية معا ، و قد أشتق إسم الفاشستية و شعارها من حزمة العصي (faxia) و المطرقة ، و هي شعار الدولة في روما القديمة .و هذه الحركة ترمي لإحياء الروح الروماني القديم و إحياء مجد الإمبراطورية الرومانية . أنظر : عنان (محمد عبد الله) ، المذاهب الإجتماعية الحديثة – عناصرها السياسية و الإقتصادية و الدستورية ، ط 2 ، بيروت ، دار الشروق ، 1980 ، ص 109.

(3) موسوعة تاريخ العالم في القرن العشرين، 1930 – 1939، د. م ؟ ، Edito creps ، 2004 -2005 ، صص 215 -216 .

المعامل و المنشآت الإقتصادية الأخري ، تنافس الرأسماليين و منتجي السلع البسيطة ، هبوط الأسعار ، و إتلاف السلع ، تدني الأجور ، تزايد البطالة ، بؤس الطبقة العاملة **(1)**

يتبين لنا مما ورد ، أن الإقتصاد الفرنسي قد تأثر بالأزمة العالمية ، ما إنعكس علي الإقتصاد الجزائري مباشرة بإعتبارها من مستعمراتها ، و بسبب التركيبة الإقتصادية الخاصة بالجزائر ، لم تأخذ الأزمة بعدا كبيرا إلا في سنة 1933 مع إنهيار أسعار الخمور . و لكن تأثيرات نتائج الأزمة العالمية بدأت تظهر في الحبوب و القطاع المنجمي منذ سنة 1931 .

إنعكست الأزمة العالمية إقتصاديا علي الحياة الفلاحية التي يسيطر عليها المستوطنون بكل ما يملكون من نفوذ واسع . خصوصا بعدما حتمت متطلبات تراكم رأس المال التي نمت بسرعة إبتداءا من سنة 1880 ، و منذ ذلك الحين تم التصويت علي القوانين العقارية بهدف تسريع عمليات إنتزاع الأراضي من المنتجين المباشرين و إمتلاك الأرض من قبل البورجوازية ، كما ساعدت قوانين 1887 ، 1897 ، 1927 علي سيطرة البورجوازيين و إزدهارهم علي حساب بؤس الجزائريين و تحطيم العائلات الريفية **(2)** . و بحكم نية الإقتصاد الإستعماري في كونه تابعا علي وجه الخصوص لقطاع الكروم ، الذي كانت تستفيد منه أرباحا طائلة ، لاسيما في القطاع الوهراني ، فقد تأثرت السلطة الفرنسية بأزمة الخمور أكثر من غيرها من الأزمات ، و ذلك طبقا لحسابات إقتصادية .

1.1)- أزمة الخمور :

شهد إنتاج الكروم توسعا كبيرا في القطاع الوهراني و مذهلا، لما عرفته المساحة المزروعة من إمتداد كبير ، إذ بلغت المساحات المزروعة من قبل المستوطنين سنة 1929 تطورا ملحوظا ، و هذا يتضح في الجدول الآتي :

(1)DAWO, La Sous – Série 10 H, 10 H 61, Rapports : Questions économiques, administratif, commerciales et maritimes.

(2)DAWO, La Série I, 2260 I1, Organisation judiciaire civile et pénale en Algérie : régime des terres.

الجدول رقم 04 : تطور الكروم في دوائر القطاع الوهراني سنة 1929 **(1)**

الدوائر	المساحة (هكتار)	الإنتاج (هكتوليتر)
وهران	63.961	2.890.000
معسكر	9.184	308.000
مستغانم	32.865	1.400.000
سيدي بلعباس	23.092	676.000
تلمسان	12.941	498.000
المجموع	142.043	5.772.000

يتبين لنا من هذا الجدول ، سيطرة المستوطنين علي مساحات واسعة من الأراضي، بغرض الإستفادة منها ، و كسب المزيد من الأرباح ، و مما ساعدهم علي الإهتمام بهذه الزراعة هو ملائمة التربة و المناخ لهذا النوع من الإنتاج ، و قد إزدادت مساحات الأراضي المستغلة من قبل المستوطنين في سنوات الثلاثينات ، و إنعكس هذا علي القطاع الوهراني ، التي صار إهتمامه الأكبر في المجال الفلاحي هو إنتاج الكروم ، و قد سخر لذلك كل الوسائل ، خصوصا أن السلطة الفرنسية شجعت هذه الزراعة ، لأن هذا النوع من الإنتاج يخدم مصالح كلا الطرفين .

كما يوضح لنا الجدول التالي مدي إهتمام السلطة الفرنسية بإنتاج الكروم علي حساب محاصيل فلاحية أخري ، إذ أنها سخرت كل الإمكانيات الطبيعية و البشرية لتزايد الإنتاج بسرعة ، و تظهر عناية السلطة الفرنسية ، من خلال الجدول الآتي :

(1) Manquene (J), L'oranie et ses richesses agricoles, Oran, imprimerie Heinz – frères, 1930, pp 193 – 194.

الجدول رقم 05 : صادرات الجزائر سنة 1930 **(1)**

المنتوجات الزراعية	الصادرات %
نبيذ و خمور	% 40
حبوب	% 15
منتجات الماشية	% 15
تبغ ، قطن	% 08
خضار طازجة و فاكهة	% 06
منتوجات الغابات	% 05
زيت الزيتون	% 03
خضار مجففة	% 03

يتضح لنا من خلال هذا الجدول ، وضعية الفلاحة في الجزائر ، إذ ضربت أنواع من الزراعات لصالح زراعة الكروم ، التي أصبح منتوجها يمثل نسبة 40 % من صادرات الجزائر و هو لصالح فرنسا تماما. و من هذا المنطلق، و بعد توضيح أهمية إنتاج الكروم للسلطة الفرنسية و المستوطنين علي حد السواء، لا بد من إبراز أزمة الخمور التي أثرت علي الحكومة الفرنسية، و قد مرت بمرحلتين هما:

- مرحلة 1929 – 1933: تعتبر بداية الأزمة.
- مرحلة 1934 – 1936 : إشتداد الأزمة .

- مرحلة 1929 – 1933 :

إزدادت مساحة الأراضي المستغلة لزراعة الكروم في الجزائر من 226.499 هكتار في سنة 1929 إلي 311.986 في سنة 1931 أي بزيادة 85.487 خلال سنتين فقط **(2)**، و يعود النقص النسبي الذي مس إنتاج الكروم ما بين 1929 – 1931 إلي

(1) عوض (صالح) ، معركة الإسلام و الصليبية في الجزائر من سنة 1830 إلي سنة 1962 ، ط 2 ، الجزائر ، مطبعة دحلب ، 1992 ، ج1 ، ص 222 .

(2) عبيد (أحمد) ، أزمة الخمور بالجزائر و إنعكاساتها الإجتماعية و السياسية 1929 – 1936 ، شهادة الدراسات المعمقة ، من إشراف : د. منور الصم ، معهد العلوم الإجتماعية ، جامعة وهران ، 1977 ، ص 22 .

وباء المليدو الذي لحق بالكروم **(1)** بحيث لم تنتج سوي 42 مليون هكتوليتر ، و هي نسبة قليلة مقارنة بالسنوات السابقة ، و لكن رغم ذلك تمكنت من تصدير كل الإنتاج ، و أمام الإنعكاسات التي أظهرتها الأزمة ، قامت الحكومة الفرنسية بإصدار قانون 4/ 7/ 1931، حيث قام كل من النائبين الفرنسيين " شارل كافور " و " ليون كاستيل " بتقديم مشروع قانون و مطالبة البرلمان بالمصادقة عليه لمواجهة الموقف . فالأول سعي لتحديد واردات الخمور الجزائرية ، أما الثاني سعي لتحديد و تنظيم غرس الكروم .

لقد تضمن هذا القانون عدة إجراءات ، تتمثل فيما يلي :

1- إجراء يسعي إلي معالجة الأزمة و يتمثل في تحديد الملكية بإلغاء حرية الغرس لمدة عشر سنوات بإستثناء المزارع التي لا تتعدي 10 هكتارات .

2- إجراء يهدف إلي محاولة تحقيق التوازن بين العرض و الطلب باللجوء إلي التوفيق و هو يحدد في كل مزرعة حسب الإنتاج الإجمالي أو مردودية الهكتار ، و ذلك للتمكن من إبعاد الفائض عن السوق .

3- إجراء لإبعاد الخمور المشكوك فيها من السوق ، حيث إتخذت إجراءات معينة بهذا الخصوص ، و هي :

أولا : دفع رسوم علي المنتوجات ذات المردود العالي بإقامة نظام ضرائبي ، و هو نوعين : ضرائب ترتفع بإرتفع مردود المزارع التي تنتج 100 هكتوليتر في الهكتار الواحد علي الأقل ، إضافة لذلك فرضت ضريبة خاصة علي الممتلكات التي تنتج ما بين 2000 و 50.000 هكتوليتر .

ثانيا : ضرورة التقطير في حالة إذا ما أظهر محصول الميتروبول و محصول الجزائر إنتاجا وطنيا يتعدي 65 مليون هكتوليتر ، فعلي أي فلاح أنتج أكثر من 500 هكتوليتر خمرا، إجباريا تقديم شهادة تقطير وفق نسبة إنتاجه **(2)**.

---

(1)ARCH .SPMC de Béni – Saf, Boite n° 22, Fiche signalétique de producteur agricole retenue développement de l'ouest.

(2)عبيد (أحمد) ، أزمة الخمور بالجزائر و إنعكاساتها الاجتماعية و السياسية 1929 -1936 ، صص 22 – 24 .

يظهر لنا من المعطيات السابقة ، أن هذا القانون الإجباري ،مفروض علي كل المعنيين بهذه الزراعة ، لاسيما المستوطنين بالدرجة الأولي لأنهم يسيطرون علي مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة في الجزائر عامة ، و في القطاع الوهراني بشكل خاص **(1)** ، و من هنا يهدف هذا القانون إلي تحقيق التوازن بمعاقبة ذوي المردود العالي عن طريق دفع رسوم معينة ، و كذلك التوفيق بين الإنتاج و الإستهلاك ، مع ضرورة تحسين نوعية الخمور .

كما واجه المستوطنون هذه الأزمة لاسيما كبار الملاكين بتوسيع ممتلكاتهم، كما حاولوا الهروب من عواقب هذا القانون، بأي شكل من الأشكال، فمثلا بعد إلغاء حرية الغرس و تحديد الملكية ب 10 هكتارات ، عمدوا إلي تفتيت المزارع علي أفراد العائلة إلي أقسام ما دون العشر هكتارات ليكون لهم حرية إكتمال الفرق ، و هكذا إزدادت مساحة الكروم ، منذ سنة 1931 ، و للقضاء علي هذا الأسلوب أصدرت الحكومة الفرنسية قانون 08 / 07 / 1931 ، الذي أنزل حرية الغرس من 10 هكتارات إلي 3 هكتارات ، و نستنتج من هذا التصرف سعي المستوطنين وراء مصالحهم في الجزائر فقط ، دون التقيد بقوانين فرنسا و متطلباتها .

تميزت فترة 1931 – 1933 بإستمرارية الأزمة ، لهذا جاء قانون 08 / 07/ 1933 لتشديد و تقوية القانون الأول من جهة ، و لوضع حد لتهرب المستوطنين من تطبيق القوانين الإجبارية الصادرة عن الحكومة الفرنسية من جهة أخري، و قد شهدت هذه الفترة إرتفاعا ملحوظا في إنتاج البلدين (الجزائر و فرنسا) ، و رغم ذلك ظلت صادرات الخمور في الصدارة مقارنة مع محاصيل زراعية أخري **(2)** .

تعتبر أزمة الخمور من أهم مظاهر الأزمة الإقتصادية العالمية في القطاع الوهراني ، خصوصا بعدما إنخفضت أسعار الخمور من 193 فرنك للهيكتوليتر في سنة 1930 ،

(1) يذكر " جيرولت أرتور " : « تحتل الكروم نصف المساحة الزراعية في عمالة وهران ، و ثلث الأراضي في عمالة الجزائر ، و السدس في عمالة قسنطينة » . أنظر :
-Girault (Arthur), Principe de colonisation et de législation coloniale, paris, 1924, p 409.

(2) عبيد (أحمد)، أزمة الخمور بالجزائر ...، صص 25-26 .

إلي 190 فرنك في سنة 1933 **(1)** ما أدي إلـي أزمـة فـي الخمـور ، حيـث أثـر علـي الوضـع المالي للسلطة الفرنسية ، و كذلك مس مداخيل المستوطنين ، إذ تعرض بعضـهم للخسـارة و الإفلاس ، و أرغم البعض الآخر علـي التخلـي عن أراضـيهم و السير نحـو المدن أمـلا فـي إستثمار أموالهم فـي قطـاعي الصـناعة و التجـارة ، و من نتـائج نـزوحهم نحـو المـدن عـودة بعض الجزائريين إلي الريف لإسترجاع أراضيهم التي أخذت منهم بالقوة سابقا **(2)**.

أمـا الوضـعية الإجتماعيـة للجزائـريين ، فقد تـأثرت بـدورها مـن جـراء هذه الأزمـة ، فزادت معانـاتهم فـي تحمـل مصـاريف المعيشـة و الفقر و البطالـة و تـدني الأجـور ، و علـي الرغم من تمكن بعضـهم من إسترجاع أملاكـه ، إلا أن الأغلبيـة منهم عجـزوا عن إسـتغلال الأرض ، لأنهم يفتقدون للوسائل الحديثة و المتطورة المتوفرة فقط لـدي المستوطنين ، و هكذا تواصلت معاناة الجزائريين إزاء نقص الإمكانيات الضرورية لهم فـي زراعـة الأرض من جهة ، و عدم تلقيهم المساعدة من قبل السلطة الفرنسية من جهة أخري **(3)** .

تميز القطاع الوهراني بإستغلال مساحات شاسعة منه لزراعة الكروم ، حيث وصلت سـنة 1934 إلـي 400.000 هكتـار ، و خاصـة بـتلال عـين تموشـنت و سـاحل وهـران ، و هضـبة مسـتغانم . و يجـب الإشـارة أيضـا إلـي المـداخيل الكبيـرة التـي تتسـبب فيهـا للسـلطة الفرنسية و المستوطنين معا ، مقارنة مع محاصيل زراعية أخري **(4)** .

- مرحلة 1934 – 1936:

عرفت فترة 1934 – 1935 إرتفاع في الإنتاج الإجمالي للبلدين ، حيث وصلت إلي 102 مليون هكتوليتر مقابل إستهلاك لم يتعدي 70 مليون هكتوليتر . مـا أدي لإنخفـاض الأسعار بشكل حاد . فأوصلت بعض منهم إلـي الإفلاس. فقد ذكر النائـب "إيمانويل روي" مقرر لجنة المشروبات أمام البرلمان بهذا الصدد ، قـائلا : « إن الكروم الفرنسية فـي خطـر كبير ، الخمر لا يباع و جزء من الإنتاج يبع بأسعار أقل من الكلفة .

(1) بن أشنهو (عبد اللطيف) ، تكون التخلف في الجزائر– محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، ص 322.

(2) DAWO , La Sous – Série 4 H , 4 H 291 , Rapport du préfet sur la situation économique, Oran 1944.

(3) Tinthoin (Robert) , « L'Algérie agricole et la crise économique » , in B.S.G.A.O, 1934, P 421.

(4)ARCH. Com d'Ain Temouchent, Boite Archive historique, 1911 – 1962, colonisation.

إن حياة الملايين من المنتجين صارت صعبة... فقد أهملت المزارع و قيمة الأرض قلت ، و إنتشر اليأس بينهم ». وأمام هذا الموقف أصدرت السلطة الفرنسية قانون1934/12/24 ، الذي تضمن التخلص من فائض الإنتاج مع إقامة توازن بين الإنتاج و الإستهلاك . كما شجع أيضا علي زراعة النوعية الجيدة من الكروم علي أساس أن النوعية أهم من الكمية **(1)**.

تناقص إنتاج الكروم في كلا البلدين ، في حين أن الإستهلاك إرتفع قليلا إلي 55 مليون هكتوليتر ، و تحسن الوضع في عهد الحكومة الشعبية ، إذ تحسنت الأسعار في فترة 1935 – 1936 **(2)** ، فقد و صلت مساحة الأراضي المستغلة لزراعة الكروم في منطقة بني صاف 940 هكتار، كما وصل الإنتاج إلي 30.500 هكتوليتر و ذلك سنة 1936 ، و هذه النسبة مرتفعة مقارنة بسنوات العشرينات ، حيث وصلت نسبة تصدير الخمور نحو فرنسا قبيل الحرب العالمية الثانية إلي 400.000 هكتوليتر **(3)** . و من هنا ، نلاحظ أن فرنسا بدأت تخرج من أزمتها منذ سنة 1936 ، و بعد جهد طويل من الإجراءات الصارمة ، تمكنت من إجتياز هذه المرحلة الصعبة في إقتصادها . و قد ظهر ذلك بوضوح في سنة 1938، و هذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم 06 : إنتاج الخمر في العمالات الثلاثة سنة 1938 **(4)**

العمالات	المساحة (هكتار)	الإنتاج (هكتوليتر)
الجزائر	115.980	8.953.767
وهران	258.697	10.473.168
قسنطينة	23.951	2.062.858
المجموع	398.628	21.489.793

(1)عبيد (أحمد)، المرجع السابق، ص 28.

(2)L'écho d'Oran, 5 mars 1937.

(3)ARCH. Com de Béni – Saf, Boite n ° 06, correspondance.

(4) E.S.G.A, 1938, p 549.

يتضح لنا من خلال هذا الجدول ، إهتمام السلطة الفرنسية بزراعة الكروم في الجزائر ، و هذا ما يؤكده لنا التقرير الرسمي للحكومة العامة في الجزائر سنة 1938 ، حيث تدل الإحصائيات علي إرتفاع المساحة المستغلة لزراعة الكروم ، كما نلاحظ أن عمالة وهران لوحدها ، تضم مساحة كبيرة لهذه الزراعة تفوق باقي العمالات ، ضف إلي ذلك ، فهي تساهم بنصف الإنتاج مقارنة مع عمالة الجزائر وعمالة قسنطينة . و من هنا نستنتج أن عمالة وهران تعتبر من أكثر العمالات إستيطانا خصوصا أن زراعة الكروم هي زراعة تجارية و تشكل أحد العوامل الرئيسية في تطور الإستيطان في الجزائر عامة و في عمالة وهران بصفة خاصة .

أكد السيد " مابو" (Mabbo) تطور زراعة الكروم ما بين 1937 و 1938 ، لكونه رئيس الكونفيدرالية المحلية الخاصة بالكروم في فرنسا ، قائلا :« نحن ندرك أن أعلي نسبة سجلتها زراعة الكروم في العمالات الثلاثة كانت سنة 1938 بحيث بلغت المساحة 399.441 هكتار» **(1)** .ومن خلال هذا التصريح ، يتجلي لنا مدي تركيز الحكومة الفرنسية علي هذه الزراعة ، لأنها زراعة مربحة في الجزائر .

يظهر لنا مما ورد ، إزدهار زراعة الكروم في عمالة وهران ، رغم كل النتائج المترتبة عنها ، و لكن المستوطنين لم يتأثروا كثيرا بهذه الأزمات ، فعلي الرغم من إفلاس بعضهم في فترات معينة ، غير أن هذا لا يمنع أنهم إستفادوا أكثر من هذه الزراعة ، إذ أن خسارتهم كانت مؤقتة ، بينما نجد أن الجزائريين هم أكثر المتضررين من هذه الزراعة فساد الفقر بينهم ، و ذلك نتيجة الهيمنة الواسعة للمستوطنين و تركيزهم علي زراعة الكروم علي حساب المحاصيل الفلاحية الأخري خاصة الحبوب التي تمثل غذاء أساسي للمجتمع الجزائري ، إذ أن الحبوب بدورها لم تسلم من عواقب هذه الأزمة العالمية ، ما إنعكس مباشرة علي المستوي المعيشي للجزائريين .

(1) Mabbo, « Géographie et répartition du vignol », in B. E. J, n° 93, mars – avril 1947, p106.

2.1)- أزمة الحبوب :

إن إقتصاد القطاع الوهراني إقتصاد زراعي قائم علي زراعة الكروم و الحبوب ، فمثلما تضرر إنتاج الكروم ، تضرر إنتاج الحبوب من جراء الأزمة الإقتصادية العالمية ، فقد شهدت أسعار المواد الزراعية إنخفاضا كبيرا منذ سنة 1921 ، و تبعه إنهيار سوق الحبوب ، و تدني الأجور ، إضافة إلي إرتفاع نسبة البطالة . و منذ ذلك الحين ظل الوضع متدبدبا ، إلي غاية حلول سنة 1929 حين إزداد الوضع خطورة و تدهورا نتيجة تكاثر الحبوب في السوق **(1)** ، حيث إنخفضت الأسعار من 230 فرنك فرنسي للقنطار في سنة1929 إلي 100 فرنك فرنسي سنة 1934 بالنسبة للقمح ، أما باقي الحبوب ، تظهر أسعارها في الجدول الآتي :

الجدول رقم 07 :أسعار الحبوب في الجزائر ما بين 1931- 1933 (فرنك فرنسي) **(2)**

الحبوب	1931	1932	1933
القمح	173	133	115
الشعير	75	70	54

يتبين لنا من هذا الجدول، تزايد الحبوب في السوق الفرنسية، لذا منعت دخول الحبوب الجزائرية إليها كمنا رفعت الرسوم الجمركية **(3)** علي الحبوب في 1930 **(4)** ، وذلك لتحقيق التوازن في السوق سواء الفرنسية أو الجزائرية ، إلا أن هذه الإجراءات بدورها ساهمت في إنخفاض أسعار الحبوب و كذلك إنخفاض صادراتها طيلة الفترة الممتدة من 1929 إلي 1933.

تراجعت أسعار الحبوب في السوق العالمية، و أثرت علي السوق الفرنسية و بالمقابل علي السوق الجزائرية ، فإنعكست علي الوضعية الإقتصادية للمجتمع

(1)ARCH. Com de Tlemcen, La Série F, Comité local de surveillance des prix.

(2) Henni (Ahmed), Colonisation agricole et sous développement en Algérie (1830-1954), thèse sciences économique, p 364.

(3) الرسوم الجمركية : هي الضريبة التي تفرض بذلك المعدل الذي يتسني معه أن تحصل الدولة علي أكبر حصيلة ممكنة من هذه الضريبة المفروضة علي السلع المصدرة أو المستوردة . أنظر: حسين (عمر) ، موسوعة المصطلحات الإقتصادية ، ص 51.

(4) DAWO , La Sous – Série 10 H , 10 H 94 ,Conseil économique , société et compagnies économiques , circulaires , décrets , crédits .

الجزائري ، و إضطر حينها الفلاح الجزائري و الأوربي علي ترك الأرض أو إيجارها ، و ما زاد الأمر سوءا هو الجفاف الذي عرفته البلاد سنة 1930 ، و الذي أدي لهلاك أطنان من الحبوب ، و ضياع الماشية **(1)** .

أدي هذا الإنقلاب في السوق العالمية إلي تحرك الجهات الرسمية المتواجدة في الجزائر حيث إجتمع أهم المسؤولون في البلاد سنة 1930 ، من الحاكم العام و عاملعمالة وهران ، النقابة التجارية بالعمالة و الغرفة الزراعية من أجل ضبط الأمور ، و بعد التشاور إتفقوا علي ضرورة مسايرة الأوضاع العالمية من اجل التوازن و السيطرة علي الوضع الإقتصادي **(2)** .كما إمتلكت الجزائر أراضي زراعية واسعة من الحبوب ، و هذا ما يوضحه الجدول الآتي :

الجدول رقم 08: إنتاج الحبوب الشتوية في الجزائر ما بين 1929 – 1935 **(3)**

السنوات	المساحة (هكتار)	الإنتاج(قنطار)
1930-1929	3.328.807	19.393.877
1931-1930	2.956.156	14.042.488
1932-1931	3.026.745	15.801.513
1933-1932	3.158.542	17.773.109
1934-1933	3.049.768	23.060.696
1935-1934	3.035.905	17.221.501

يتضح لنا من خلال هذا الجدول ، أن إنتاج الحبوب عرف تناقصا طيلة الفترة الممتدة من 1929 إلي 1933 ، و لكنه إرتفع مجددا إبتداءا من 1934 ، و هذا التراجع يعود أساسا إلي الأحوال الجوية من جهة ، و السياسة الإستعمارية من جهة أخري ، حيث منحت الأوربيين أراضي خصبة في حين طردت الجزائريين من أراضيهم نحو أراضي أقل خصوبة . ضف إلي ذلك ، فإن الجزائريين لا يملكون أدوات متطورة مثل المستوطنين

(1) ARCH .Com de Béni – Saf, Boite n° 46, Evènement d'Algérie.

(2) Chambre d'agriculture d'Oran, novembre 1929 à mars 1932, procès – verbaux, séance 17 novembre 1930, p 355.

(3) Kaddache (Mahfoud) , Histoire du nationalisme algérien – question nationale et politique algérienne 1919-1951 , 2 ème édition , Alger , SNED , 1981 , T1 , P 274.

فهم في الأغلب يعتمدون علي أدوات تقليدية بسيطة، مثل: المحراث و الحيوانات، و هذا يؤثر بدوره علي مردودية إنتاجهم .

أما إنتاج الحبوب في 1936، فهو يختلف قليلا عن السنوات السابقة، كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم 09 : إنتاج الحبوب في الجزائر سنة 1936 **(1)**

نوع الحبوب	الأوربيين		الجزائريين	
	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)
القمح الصلب	268.328	2.290.051	990.144	4.035.532
القمح اللين	291.519	2.450.127	129.835	588.790
الشعير	154.421	1.104.279	1.171.312	6.329.398

يشير هذا الجدول ، أن زراعة الحبوب زراعة هامة و أساسية للجزائريين ، و هذه المقارنة تدل علي الوضع الذي كان يعيشه قطاع الفلاحة بالنسبة للحبوب في الجزائر ، كما أن إنتاج الحبوب لدي الأوربيين مرتفع في جميع أنواعه علي عكس الجزائريين الذين تميزوا بإرتفاع إنتاج الشعير عن باقي الحبوب ، و هذا التحسن في إنتاج الأوربيين يعود للدعم الكبير الذي تتلقاه هذه الفئة من السلطة الفرنسية .

شهدت سنة 1936 ، إرتفاع في أسعار الحبوب و خاصة الشعير الذي تضاعف سعره عما كان عليه في 1930 ، و نفس الأمر ينطبق علي الزيت و التين ، أما سعر الأغنام فقد إرتفع إرتفاعا ضئيلا **(2)** . و أمام هذا الوضع أصدرت السلطة الفرنسية قانون 15 أوت 1936 لتحديد مساحة الأرض المزروعة ، و أنشأت مكتب القمح الذي تتركز مهمته علي تنظيم عملية إستيراد و تصدير الحبوب ، و لكن من مساوئه البيع

(1) Chevalier (J.L), Le Problème démographique Nord Africain, paris, PUF, 1947, p 81.
(2) Pretti (J.M), « La Crise mondiale et le monde rural traditionnel », in R.A.S.J.E.P, vol 11, n° 4, décembre 1974, P 66.

بالتجزئة، الذي تسبب في عدم توفير متطلبات العائلات الجزائرية من الحبوب **(1)**.
أكدت تقارير حكومية رسمية ، تدبدب الوضع الفلاحي في الجزائر من سنة لأخري ، حيث صدرت أمرية حكومية في 8 جانفي 1936 ، توضح أن 1936 هي سنة فلاحية تميزت بسقوط أمطار غزيرة، في حين أن 1937 عكسها تماما عرفت جفافا،ما جعل المستوطنين يحسون بخطورة الوضع، و يفكرون في بناء سدود إضافية تنفعهم في أوقات الأزمات **(2)**. إذ يظهر لنا من خلال هذا التقرير، تفاعل ظروف مختلفة في إحداث أزمة إقتصادية ، فمن جهة تقلبات الأحوال الجوية ، و من جهة أخري تغير الأسعار جراء الأزمة العالمية .

حاولت السلطة الفرنسية ، تحديد أسعار الحبوب خاصة القمح الصلب ، لأنه محط إهتمام الجزائريين حيث يخصصون له مساحة واسعة تفوق الأوربيين ، كما أنه يمثل الغذاء الأساسي لهم ، فأصدر الحاكم العام مرسوما في 31 جويلية 1937 ينص علي تحديد سعره ، وعلي تنظيم الأسعار في الجزائر ، فكلما إتجهنا شمالا إرتفع سعر القمح الصلب ، و كلما إتجهنا إلي الداخل إنخفض سعره ، و بتالي تأثرت المناطق الساحلية بذلك ، و منها عمالة وهران **(3)** .و لكن تحسن الوضع قليلا مع حلول سنة 1937 بالنسبة لإنتاج القمح الصلب ، و هذا ما يوضحه الجدول الآتي :

(1) DAWO , La Série I , 4476 I 4 , Situation des indigènes (1937-1944).
(2) DAWO, La Sous – Série 3 R, 3 R 118, Barrages de : Ain –el – Arba, Ain-Feken (1860-1939).
(3) ARCH. Com de Tlemcen, La Série F, Commission extra – municipale de ravitaillement.

الجدول رقم 10 : إنتاج القمح الصلب في دوائر القطاع الوهراني – المناطق الشمالية - ما بين 1937- 1938 **(1)**

الدوائر	المساحة (هكتار)			الإنتاج (قنطار)		
	الأوربيين	الجزائريين	المجموع	الأوربيين	الجزائريين	المجموع
وهران	10.902	17.123	28.025	133.420	84.302	217.722
معسكر	13.090	47.400	60.490	78.852	69.750	148.602
مستغانم	35.776	75.753	111.529	501.833	356.362	858.195
سيدي بلعباس	10.536	13.191	23.727	137.703	59.426	197.129
تلمسان	8.141	22.467	30.608	95.608	114.901	210.509
المجموع	78.445	175.934	254.379	947.716	684.741	1.632.457

نستنتج من هذا الجدول ، أن القطاع الوهراني يتوفر علي زراعة القمح الصلب لتلائم مناخه و تربته مع زراعته ، كما أنه يعد من أهم الزراعات الغذائية للمجتمع الجزائري بصفة عامة ، و للجزائريين بصفة خاصة ، و نلاحظ بأن مساحة أراضي الجزائريين هي أكبر من مساحة الأوربيين، إلا أن هذا لا يعني تفوقهم في الإنتاج أيضا ، إذ أن الأوربيين تميزوا بإنتاج ضخم مقارنة مع الجزائريين في هذه الفترة ، و هذا يعود إلي الوسائل المتطورة التي يمتلكونها ، و لخصوبة أراضيهم و تتوفر لديهم أيضا الأسمدة و الأدوية لنمو النباتات و معالجتها في حالة إصابتها بالمرض ، هذا ما يؤكد لنا أن تزايد الإنتاج و إنخفاضه ، غير مرتبط فقط بمساحة الأرض ، بل هناك عدة ظروف أخري تشترك في نموه مثل نوعية البذور و الوسائل المسخرة لزراعة الأرض .

(1) Annuaire Statistique de l'Algérie, 1938, p 304.

الجدول رقم 11 : إنتاج القمح اللين في دوائر القطاع الوهراني- المناطق الشمالية – ما بين 1937 – 1938 **(1)**.

	المساحة(هكتار)	الإنتاج (قنطار)

الدوائر	الأوربيين	الجزائريين	المجموع	الأوربيين	الجزائريين	المجموع
وهران	24.009	7.667	31.676	264.264	48.240	312.504
معسكر	51.795	16.688	68.483	328.458	44.670	373.128
مستغانم	61.144	20.428	81.572	451.547	101.660	553.207
سيدي بلعباس	46.651	11.119	57.770	451.003	67.893	518.896
تلمسان	17.207	13.781	30.988	198.144	64.376	262.520
المجموع	200.806	69.683	270.489	1.693.416	326.839	2.020.255

يتبين لنا من هذا الجدول ، أن مساحة الأراضي الزراعية التي يمتلكها الأوربيون تفوق بكثير مساحة أراضي الجزائريين ، و المثير للإنتباه أيضا أن حتي إنتاج الأوربيين ظل في المرتبة الأولي في جميع دوائر القطاع الوهراني ، ما يعني أن هذا النوع من القمح أستغل من قبل الأوربيين بشكل كبير ، علي عكس الجزائريين الذين كان إنتاجهم ضئيلا.

الجدول رقم 12 : إنتاج الشعير في دوائر القطاع الوهراني – المناطق الشمالية - ما بين 1937 - 1938 **(2)**

الدوائر	المساحة (هكتار)			الإنتاج(قنطار)		
	الأوربيين	الجزائريين	المجموع	الأوربيين	الجزائريين	المجموع
وهران	16.998	22.178	39.176	221.316	139.202	360.518
معسكر	9.783	61.354	71.137	59.260	153.213	212.473
مستغانم	14.637	106.161	120.798	97.346	673.384	770.730
سيدي بلعباس	11.259	19.676	30.935	120.361	128.738	249.099
تلمسان	10.091	48.902	58.993	130.251	349.619	479.870
المجموع	62.768	258.271	321.039	628.534	1.444.156	2.072.690

(1) Annuaire Statistique de l'Algérie, 1938, p 303.

(2) Annuaire Statistique de l'Algérie, 1938, p 306.

نلاحظ من خلال هذا الجدول ، أن إنتاج الشعير بدوره عرف تطورا ملحوظا في جميع دوائر القطاع الوهراني ، كما أن مساحة أراضي الجزائريين فاقت أراضي الأوربيين

، و لكن من حيث الإنتاج فقد إختلف الوضع ، في حين إرتفع إنتاج الأوربيين في دائرة وهران فقط ، بالمقابل إرتفع إنتاج الجزائريين في كل من معسكر و مستغانم و سيدي بلعباس و تلمسان ، و هذا يدل علي مدي إستغلال الجزائريين للشعير ، و ملائمة الظروف لزراعته في هذه المناطق .

نكتشف من خلال المعطيات السابقة ، أن الغرب الجزائري إحتوي علي مساحة شاسعة لزراعة الحبوب ، إلا أنها تفاوتت من حيث المساحة و الإنتاج ، حسب نوعها ، و لكن المهم في الأمر أنها تبقي المادة الغذائية الأساسية ، للمجتمع الجزائري لذلك لا يمكن الإستغناء عنها أبدا مثل أي زراعة أخري .

إن التغيرات التي شهدتها أسعار القمح ، إضطرت الممثلين الجزائريين علي توضيح الضغط الذي يعاني منه الفلاح الجزائري ، فقد تعرض مجموعة من الممثلين الجزائريين لوضعية الفلاحة في تلمسان أثناء المداولات البلدية لتلمسان قائلين : « إنه لمن الضروري توعية الجزائريين من خلال توجيهات فلاحية تساعدهم علي تزايد إنتاجهم و حمايته من مختلف الأمراض التي تصيب النباتات» . كما أكد هؤلاء الممثلون علي نقطة هامة ،هي: « أن الريف الجزائري لم يستفد من الإرتفاع المتواصل في أسعار القمح ، فهو لا يمثل محصول عادي بالنسبة للجزائريين ، لأنه مصدر رزقهم، و يعتبر غذاء أساسي لكل أفراده ، لذا فإرتفاع الأسعار لا ينفعهم في شيء إذا كان الإنتاج لا يلبي حاجاتهم ، و لا بد أن يفوق الإنتاج متطلباتهم حتي يخرجوا دون خسائر جراء هذه الأزمة ». أما عن رد رئيس الجلسة و باقي الممثلين الأوربيين ، فقد كان يدل علي اللامبالاة ، حيث إكتفوا بتبرير الوضع علي أنه حالة طارئة فرضتها عليهم الأزمة العالمية ، و آن الأوضاع ستتحسن تدريجيا بعد مدة قصيرة من عودة الأمور إلي حالها **(1)** .

(1) ARCH. Com de Tlemcen, D.C.M.T.

كما وجه رئيس بلدية تيارت رسالة إلي والي وهران و الحاكم العام ، يطلب دعم الدولة من أجل تحسين إنتاج الجزائريين لمستوي إنتاج المستوطنين ، و ذلك بتوفير الوسائل الزراعية اللازمة . غير أن الرد علي طلبه لم يكن عمليا بل كان مجرد نصائح تساعد علي تطوير الإنتاج مثل إنتقاء البذور المناسبة في الزراعة **(1)** .و قد واصلت السلطة الفرنسية إستغلال المحاصيل الزراعية علي حساب معيشة الفلاح الجزائري ، و سيطرت علي أهم المنتوجات في الجزائر بوضعها في يد المستوطنين .

إن رأس المال الزراعي سعي إلي التكيف في الزراعة بتخصيص بعض الأراضي المزروعة كروما غلي زراعة الحمضيات ، فبعد 1934 منعت أي زراعة جديدة للكروم و عرفت رفت زراعة البقول و الفاكهة إتساعا كبيرا فمن 7500 هكتار سنة 1938 مخصصة لتلك الزراعة إلي 34445 هكتار سنة 1961 ، فهذه الزراعة أمنت 10% من قيمة الإنتاج الزراعي الإجمالي **(2)** .

أما فيما يخص تربية المواشي ، فالثروة الغنمية في إنخفاض مستمر منذ سنة 1922 فيما عدا سنة واحدة . و تميزت سنة 1929 ، بالكساد الكبير بهبوط أسعار الأغنام بنسبة 39% ، هذا عدا عن تغير أسعار الحبوب من حين لآخر خلال فترة الثلاثينات **(3)** ، حيث علقت جريدة " السريع الوهراني " (La dépêche oranais) عن هذه الأزمة التي واجهت الجزائر ، قائلة : « إن الأزمة لا ترجع إلي قلة الإنتاج أو رداءة النوعية ، و إنما تعود إلي كيفية توزيع الإنتاج أو المحاصيل أي مسألة الأسعار» **(4)**. و أمام هذا الوضع ، تدهورت أحوال الفلاحين الجزائريين الفقراء بشكل ملحوظ ، فإضطروا إلي التخلي عن أراضيهم و التوجه إلي المدينة بسبب عدم قدرتهم علي الإستفادة من المساعدات و تحت ضغط الأعباء الضريبية . و قد قالت جريدة "l'entente" سنة 1938

---

(1) DAWO, La Série I, 4476 I 4, Situation des indigènes (1937- 1944).

(2) بن أشنهو(عبد اللطيف) ، المرجع السابق ، ص 313.

(3) نفس المرجع ، صص 327-328.

(4) La dépêche oranais , 20 Août 1936.

في شأن الضرائب:« إن الأهالي الجزائريين يدفعون ضرائب أكثر من الأوربيين... و نحن نطالب بتطبيق المساواة في عملية دفع الضرائب ، و من الآن فصاعدا ، لا بد من تقسيم ميزانية الدولة إلي قسمين : ميزانية جزائرية تملأ من قبل الأوربيين كي يستغلونها و ميزانية أخري تخص الأهالي الجزائريين ، فتملأ من قبلهم و لهم الحق في إستغلالها فيما بعد ». و في هذا الصدد ذكرت جريدة " الدفاع " (La défense): « يجب إيقاف العقوبات و الإجراءات التعسفية المتبعة في جمع الضرائب من الجزائريين» **(1)** .

لقد زادت الأزمة من توسع عملية نزع ملكية فئة الفلاحين الفقراء ، و بالتالي توسيع حجم ملكية الأوربيين ، هكذا إنتشر الفقر في الريف الجزائري **(2)** ، و بالإضافة لذلك ، فقد أثرت الأزمة العالمية علي الجزائريين أكثر من الأوربيين لدرجة إنتشار الفقر و البطالة بينهم ، أما الأوربيون فقد واجهوا بعض الصعوبات في تلك الفترة ، تكمن في صعوبة تصريف الفائض من الإنتاج هذا عدا عن الإختلالات في النقود التي أدت إلي إنخفاض قيمة الفرنك من حين لآخر **(3)** .

يتضح لنا من المعطيات السابقة ، أن الإصلاحات الفرنسية في القطاع الفلاحي جد ضئيلة ، حيث أدي عدم إستقرار الأسعار إلي إلحاق الأذي بزراعة الحبوب ، و بالتالي أثر علي الوضع الإقتصادي للجزائريين لأن الحبوب تمثل بالنسبة لهم الغذاء الأساسي . كما أن الشركات الأهلية للإحتياط التي أسست سنة 1893 لم يستفد منها إلا عدد قليل من الفلاحين **(4)** ، حيث إدعت السلطة الفرنسية أنها أنشأت هذه الشركات لغرض حماية الفلاحين الجزائريين من آفات الربا ، و قد لزمت السلطة الفرنسية الصمت عن الحالة السيئة التي آل إليها الفلاح الجزائري لأسباب سياسية ظهرت منذ القرن 19 م ، غرضها كالآتي :

(1) Analyse de la presse indigène d'Algérie : Bulletin mensuel de la presse indigène (1936-1940), mois de mars 1938, p 22.
(2) ARCH. Com de Béni – Saf, Boite n° 14, Revue de la presse Algérienne et actualités économiques.
(3) DAWO, La Série I, 4477 I 10, Situation politique et économique.
(4) Chambre d'agriculture d'Oran , 1936 , p 33.

1- إن هذه الشركات التي وجدت علي مستوي كل البلديات المختلطة ، لم تكن تتوفر علي رؤوس أموال كافية ، يضاف إلي ذلك إقصاء الصناع و التجار من الإنتساب إليها و ترك الأمر إختياريا للفلاحين للإشتراك فيها أو عدم الإشتراك ، و إعطائهم الحرية في دفع إشتراكاتهم نقدا أوعينا .

2- أنشئت لغرض الإدخار و ليس لغرض تقديم قروض بدون فائدة للفلاحين المحتاجين **(1)** .

إن الأزمة الإقتصادية لم تكن شديدة الوطأة بشكل عام نتيجة وضع زراعة الكروم ، ففي هذا المجال إستمر نمو الصادرات بالحجم و القيمة نتيجة الوضع العام للعرض و الطلب حتي سنة 1933 مع إنهيار أسعار الخمور ، غير أن تأثيرات الأزمة العالمية بدأت تظهر في القطاع الصناعي و بالذات في إنتاج المعادن منذ سنة 1931.

3.1)**- أزمة المعادن :**

بدأ تأثير الأزمة الإقتصادية العالمية يظهر علي الإقتصاد الفرنسي في الجزائر ، و ذلك مباشرة بعد إنفجار هذه الأزمة و إنتشارها في العالم . فبالنسبة للمعادن، إذا تتبعنا تطور إنتاج و صادرات أهم المنتجات المعدنية ، نكتشف حينها متي بدأت نتائج الأزمة العالمية تظهر في هذا القطاع ، و هذا ما يوضحه لنا الجدول الآتي :

---

(1) بن داهة (عدة) ، ظاهرة الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962) ، صص 179-180.

الجدول رقم 13 : تطور إنتاج و صادرات أهم المنتوجات المنجمية في الجزائر ما بين 1930- 1936 **(1)**

السنة	الحديد (طن)			الفوسفات (طن)		
	الإنتاج	التصدير	القيمة(فرنك فرنسي)	الإنتاج	التصدير	القيمة(فرنك فرنسي)
1930	2.231.900	1.630.213	109,2	846.000	765.344	58,2
1931	1.016.900	920.453	55,2	564.000	459.085	34
1932	466.900	489.917	22	569.000	566.385	36,4
1936	2.170.000	2.173.509	91,3	531.000	563.406	39,5

يتبين لنا من خلال هذا الجدول ، أن الأزمة الإقتصادية العالمية أدت إلي إنهيار في إنتاج و تصدير الحديد من سنة 1930 إلي سنة 1932 ، و في نفس الفترة عرف الفوسفات ركودا في الإنتاج و حتي التصدير . في حين شهدت سنة 1936 تحسنا ملحوظا في الإنتاج و التصدير لكل من الحديد و الفوسفات ، و ذلك لربما راجع لإعادة التسلح من قبل الدول الأوربية ، منها فرنسا مع حلول 1936 ، من أجل الإستعداد لخوض الحرب العالمية الثانية .

أدت الأزمة الإقتصادية العالمية لتدبدب في إنتاج المعادن ، و هذا ما يظهر في إنتاج خامات الحديد في العمالات الثلاثة ، حسب الجدول الآتي :

(1) بن أشنهو (عبد اللطيف) ، المرجع السابق ، ص 320.

الجدول رقم 14 : إنتاج خامات الحديد في العمالات الثلاثة ما بين 1929 – 1934 (طن) **(1)** .

السنة	العمالات			المجموع
	وهران	الجزائر	قسنطينة	
1929	552.166	463.230	1.109.617	2.125.013
1930	393.824	313.609	922.780	1.630.213
1931	277.186	149.568	493.694	920.448
1932	103.422	78.226	308.269	489.917
1933	259.953	146.118	509.251	915.322
1934	287.624	217.150	913.953	1.418.727

يظهر لنا من خلال هذا الجدول ، أن إنتاج الحديد في عمالة قسنطينة ، يحتل المرتبة الأولي في الجزائر ، ثم يليه عمالة وهران في المرتبة الثانية و أخيرا عمالة الجزائر ، إلا أنه و من خلال هذه الإحصائيات الرسمية نلاحظ إنخفاض الإنتاج في جميع العمالات ، و من بينها عمالة وهران التي شهدت تناقصا ملحوظا في إنتاجها من 1929 إلي غاية 1933 ، و لكن إبتداءا من 1934 ، بدأ الوضع يتحسن نوعا ما ، و هذا يؤثر بدوره علي الصناعة بصفة خاصة و الإقتصاد بصفة عامة .

شهدت منطقة بني صاف إنخفاضا في إنتاجها في منجمي سيدي الصافي و غار البارود ما بين 1930 و 1934 ، في حين توقف الإنتاج في منجمي كاميراتا و دار الريح ، و لكنه عرف تحسنا ملحوظا إبتداءا من 1936 ، إذ زاد الإنتاج في أغلب المناجم في منطقة بين صاف مقارنة مع 1929 ، كما أن هذا الوضع قد أثر علي مصير العمال في الجزائر، الذين تعرضوا للتسريح من عملهم في المناجم، فصاروا علي إثر ذلك يعانون من البطالة **(2)**.

(1) Chambre de commerce d'Oran , documents statistiques , 1934 , p 28.

(2) ARCH. Com de Béni – Saf, Boite n° 15, Les Mines de fer.

إن إنتاج المناجم يتفاوت من جهة لأخري ، لاسيما في منطقة بني صاف بإعتبارها تحوي أهم منجم في عمالة وهران ، و التي شهدت تطور في الإنتاج في 1938 ، و هذا ما يوضحه الجدول الآتي :

الجدول رقم 15: وضعية مناجم الحديد في عمالة وهران – بني صاف – سنة 1938 **(1)**

العمالة	المنطقة	إسم المنجم	الإنتاج التجاري للمنجم (طن)	المعدن المناسب		عدد العمال المسجلين
				المنغنيز	الحديد	
عمالـــة وهران	بني صاف	غار البارود	130.599	"	65.300	241
		سيدي الصافي	148.070	"	72.035	304
		كاميراتا	27.624	"	13.812	47
		سبابنة	39.817	2400	20.000	254

يتضح لنا من خلا هذا الجدول ،أن منطقة بني صاف غنية بمناجم الحديد التي تميزت بها عمالة وهران ، لاسيما إنتاج الحديد الذي إستفادت منه كثيرا بعدما زادت نسبته قبيل الحرب العالمية الثانية ، لما له من فوائد كثيرة في المجال الصناعي و خاصة الحربي ، و هكذا نلاحظ أن الأزمة العالمية أثرت علي الجزائر عامة و عمالة وهران بصفة خاصة في مختلف المجالات (فلاحة – صناعة – تجارة) ، حيث أن التجارة بدورها مرتبطة بالفلاحة و الصناعة إرتباطا وثيقا ، إذ أنه كلما إزداد الإنتاج الفلاحي و الصناعي فهو يساهم في رفع قيمة التبادل التجاري ، و لكن بشرط أن تكون الظروف المحلية للبلاد و الظروف العالمية ملائمة ، و إلا فسيؤثر ذلك علي الميزان التجاري و يؤذي إلي تدهوره ، مثلما وقع أحيانا .

(1) Annuaire statistique de l'Algérie , 1938 , p 386.

2)- <u>إنعاش رأسمال الأوربيين :</u>

لقد تحدث المؤرخون الفرنسيون عن التقدم الإقتصادي للجزائر ، و عن مضاعفة التجارة الخارجية و الثروة الفائضة ، و لكن ليس هناك من ينكر أن المستوطنين هم الذين كانوا يشرفون علي كل وسائل الإنتاج ، و رأس المال و التجارة الخارجية و الداخلية . كما كانوا يشرفون علي الميزانية لأنهم كانوا يملكون أغلبية الأصوات في المجالس المحلية ، و هذه المكانة إكتسبوها خاصة بعد سنة 1900 . و لكن مع حلول الأزمة الإقتصادية العالمية سنة 1929 ، تأثرت الأوضاع الإقتصادية في الجزائر عامة و عمالة وهران بشكل خاص ، لاسيما بعد إنهيار أسعار الكروم و الحديد . و أمام هذا الوضع إضطرت السلطة الفرنسية لتسوية الوضع ، و تهدئة المستوطنين بشتي الطرق **(1)**.

قررت السلطة الفرنسية الإحتفال بالذكري المئوية لإستعمار الجزائر في 1930 ، و كان هدفها من هذا الإحتفال هو إمتصاص غضب المستوطنين جراء الأزمة الإقتصادية العالمية التي أثرت علي منتجاتهم خاصة الكروم و الحبوب و مناجم الحديد التي يتميز بها القطاع الوهراني ، و في هذه الفترة إستفاد المستوطنون من مرسوم 26 فبراير 1930 الذي يتضمن إنشاء صندوق خاص لدعم الإستيطان و المستوطنين في الجزائر **(2)** ، و من هنا بدأت أولي المحاولات لمساعدة المستوطنين علي تحسين وضعهم الإقتصادي .

إستمرت السلطة الفرنسية في تطبيق سياسة مصادرة الأراضي و تجريد الجزائريين من جميع حقوقهم في ممتلكاتهم ، و من جانب آخر ساعدت المستوطنين علي شراء الأراضي من الجزائريين مقابل مبالغ بسيطة ، ما أدي تدريجيا لتزايد الملكية الأوربية في عمالة وهران علي حساب الملكية الجزائرية ، فصار الجزائريون يفضلون الهجرة نحو المدن و حتي الخارج من أجل كسب لقمة العيش **(3)** .

---

(1) سعد الله (أبو القاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930) ، ج2 ، ص 92.

(2) Code de l'Algérie annoté , 1929-1930, p 13.

(3) ARCH. SPMC de Béni – Saf, Boite n° 16, Agriculture.

تميز القطاع الوهراني بتزايد نسبة الإستيطان فيه بعد الأزمة الإقتصادية العالمية ، و ذلك لموقعه الجغرافي ذو الطابع الساحلي ، هذا عدا عن أراضيه الخصبة الملائمة لمختلف الزراعات أهمها الكروم و الحبوب **(1)** ، و للإستفادة من هذه الأراضي منحت السلطة الفرنسية قروضا للمستوطنين لزراعة هذه الأراضي .

كما جاء في " جريدة النجاح " بتاريخ 31 جويلية 1937 ، التي وضحت بأن بداية الثلاثينات تميزت في أن المستوطنين لهم كامل الحرية في بيع الأراضي و المحاصيل الفلاحية مباشرة ، علي عكس الجزائريين الذين كانوا مقيدين بقوانين السلطة الفرنسية **(2)** ، و من هنا نجد أن الأزمة العالمية أثرت سلبيا علي الجزائريين أكثر من الأوربيين ، و لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل وصل تأثير الأزمة علي المستوي المعيشي للجزائريين ، و هذا ما يوضحه لنا أكثر" بن أشنهو " ، قائلا :« كان الموسم معدوما ، حتي أن بعضهم مات جوعا و كانوا يذهبون لإلتقاط بقايا الحصاد علي الطرقات من أجل بقائهم أحياء ، أما المستوطنون فلم يعطوا شيئا ... » ، و لكن رغم هذا الوضع المزري للفلاحين الجزائريين ، لم يسلموا من المؤسسات الرأسمالية الإستثمارية في الجزائر ، فمثلا مؤسسة (cacam) و هي (المؤسسة المركزية لصناديق الإعتماد التعاضدية) ، إستغلت هذه الظروف الصعبة لترفع من نسبة القروض ، ما جعل الجزائريين يلجأون للإقتراض من الملاكين مباشرة **(3)** ، هكذا نلاحظ أن عملية نزع الملكية متواصلة من أجل إرضاء المستوطنين و تعويضهم بشيء آخر مقابل خسارتهم جراء الأزمة .

يتضح لنا مما سبق ، أن السلطة الفرنسية منذ بداية الأزمة الإقتصادية العالمية ، و منذ بروز تأثيراتها علي المجتمع الجزائري ، راعت شعور المستوطنين ، و إهتمت بمصالحهم ، و قد ظهر ذلك من خلال تعاملها معهم ، و كأن الأوربيين هم الفئة الوحيدة التي تضررت في الجزائر ، أما الجزائريين فلم يتأثروا بهذه الأزمة ، إذ نجد أن الأوربيين خسارتهم مادية أي تكمن في قلة الأرباح و المداخيل ، في حين أن الجزائريين

(1) ARCH . SPMC de Béni – Saf, Boite n° 16, L'Agriculture.

(2) Analyse de la presse indigène d'Algérie : Bulletin mensuel de la presse indigène (1936- 1942) , juillet 1937.

(3) بن أشنهو (عبد اللطيف) ، المرجع السابق ، ص 330.

معاناتهم أكبر لأنها مست القدرة المعيشية للفرد و أدت للمجاعة و البطالة و التي نتج عنها أمراض قضت علي العديد من الجزائريين .

قامت السلطة الفرنسية بمنح قروض للمستوطنين طيلة الفترة الممتدة من 1926 إلي 1932 من أجل إستثمارات ريفية **(1)** و قد كان هذا الإجراء علي حساب الجزائريين الذين صودرت أملاكهم جراء الأزمة العالمية ، ففي عمالة وهران قدرت مساحة الأراضي المزروعة ب 1.289.128هكتار من مجموع 2.119.873 هكتار **(2)** . كما أن القروض تدعمت أكثر فأكثر مع سنة 1932 حسب تقري السيد "هفارد " (Havard) رئيس الجلسة و المتحدث بإسم لجنة القرض الزراعي و صندوق الإستيطان و الذي ركز علي ضرورة حماية القمح و الخمر و التبغ بالدرجة الأولي من خلال ضمان حقوق ديوان الجمارك و بالدرجة الثانية عبر قانون قمع الإحتيال ، و ثالثا شراء هذه المنتوجات من قبل الدولة ، أما عن باقي المنتوجات الزراعية الجزائرية فهي حتما مهددة و ليست مهمة مثل البقية **(3)**.

ساعدت سياسة القروض المالية **(4)** علي تزايد إمتيازات المستوطنين في عمالة وهران ، الذين سيطروا علي القطاع الفلاحي و الصناعي ، و تحكموا في أمور التجارة الداخلية و الخارجية ،كما فرضوا سيطرتهم علي صناديق القروض و تدعمت مكانتهم أكثر بهيمنتهم الواسعة في الشؤون السياسية و الإدارية و الإقتصادية ، و هذه القوة و المكانة التي إكتسبها المستوطنون في الجزائر هي بفضل فرنسا التي تهدف من وراء ذلك للسيطرة علي البلاد و علي ثرواتها الطبيعية **(5)**.

---

(1) Atlas de Géographie historique de l'Algérie , Etat des Terres cultivées . et non cultivés en 1929 , p 38.

(2) Tinthoin (R), « l'Algérie agricole et la crise économique » , in B.S.G.A.O, septembre – décembre 1923, pp 377-378.

(3) Assemblés Financières Algériennes , 1 er session ordinaire 1932 , p 1118.

(4) منحت السلطة الفرنسية قروضا للأوربيين في مختلف مناطق عمالة وهران ، فمثلا حصلت عين تموشنت علي مبلغ 10,9 فرنك و معسكر علي 43,45 فرنك ، و تلمسان علي20,14 و هذا في سنة 1932. أنظر :

- Annuaire statistique de l'Algérie, 1932, p 206.

(5) ARCH. Com d'Ain Temouchent, Boite 1920-1955, Algérie, questions sociales, économiques, démographique.

أما فيما يخص مراقبة المحاصيل الزراعية الهامة أثناء الأزمة العالمية ، فقد ركزت علي زراعة الكروم بإعتبارها زراعة تجارية مربحة ، فإهتمت بهذه الزراعة أكثر و سهلت عملية تسويق المحصول لإرضاء المستوطنين الذين تذمروا من إنخفاض أسعار منتوجاتهم طوال فترة الأزمة العالمية **(1)**. و بعد الرعاية المكثفة لهذه الزراعة تحسن الإنتاج و إزدادت الأرباح ، حيث وصلت إلي 8 مليون هكل في تلمسان خلال موسمي 1934 و 1935 **(2)** ، ضف إلي ذلك ، فقد سعي الأوربيون لتحقيق كل مطالبهم في الجزائر ، لذلك أسسوا عدة نقابات في القطاع الوهراني مهمتها إيصال مطالبهم للسلطة الفرنسية و الدفاع عن مصالحهم ، مثل : (نقابة التجارة و نقابة الصناعة)، مما يدل علي أن الأوربيين لم يضيعوا فرصة واحدة إلا و إستغلوها لبسط نفوذهم في البلاد بدعم من السلطة الفرنسية في جميع المجالات .

ساعدت التشريعات الفرنسية علي نهوض الأوربيين من أزمتهم، حيث زادت ملكية الأوربيين حسبما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم 16 : نتائج الاستيطان الرسمي في القطاع الوهراني 1871 إلي 1938 **(3)**

السنوات	عدد المدن أو المستوطنات
1871 إلي 1880	264
1881إلي 1890	107
1891 إلي 1900	103
1901إلي 1920	199
1921إلي 1938	73

يتبين لنا من خلال هذا الجدول ، أن نسبة الإستيطان تزايدت في القطاع الوهراني شيئا فشيئا منذ القرن 19 م إلي غاية القرن 20 م ، ما عدا مابين سنتي 1921 و 1938

(1) DAWO , La Sous – Série 4 H , 4 H 291 , Rapport du préfet sur la situation économique,Oran 1944.

(2) Oran républicain , 20 Mars 1937.

(3) Annuaire Statistique de l'Algérie, 1938, p 483.

شهدت تناقصا مقارنة بالسنوات السابقة ، و هذا لربما راجع لفرار بعض المالكين بعد الخسائر التي ترتبت عليهم نتيجة الأزمة العالمية ، و التي أدت لإفلاس العديد من الأوربيين فتركوا أراضيهم متجهين نحو المدن ، بحثا عن إستثمار آخر يعود بالربح عليهم ، لتعويض خسائرهم في القطاع الفلاحي .

جاء في تقرير الحاكم العام سنة 1938 حول الملكية العقارية ، و ذلك وفق القرار المشيخي الذي قرر توسيع ملكية الأوربيين في الجزائر عامة ، حيث بدأت بتنفيذ القرار علي عمالة قسنطينة ثم إستأنفت العمل بعدها في عمالة الجزائر و عمالة وهران ، و بالنسبة لعمالة وهران فقد إرتكزت في تنفيذ القرار المشيخي علي البلديات المختلطة في كل من مغنية (قبيلة الخميس) ، و سبدو (أولاد نهار) ، و بلدية آفلو (أولاد سيدي إبراهيم) . و من هذا المنطلق ، إستولت السلطة الفرنسية علي حوالي 13000 هكتار في سنة 1936 و في سنة 1937 إستولت علي 6000 هكتار و في 1938 إمتلكت 5000 هكتار **(1)** .

واصلت السلطة الفرنسية دعم الرأسمال الأوربي في الجزائر، من أجل زيادة الأرباح مثلما كانت قبيل الأزمة العالمية، لذلك شجعت علي إنشاء جمعيات فلاحية ، مهمتها تحسين الوضع الفلاحي للمستوطنين و معالجة المشاكل المطروحة أثناء الإجتماعات ، كما يوضحه لنا الجدول الآتي :

الجدول رقم 17 : الجمعيات الفلاحية في القطاع الوهراني سنة1938 **(2)**

أسماء الجمعيات	عدد الجمعيات	عدد الشركاء
مخازن الحبوب	10	1.963
جمعيات الأدوات الفلاحية	30	272
جمعيات متعددة الخدمات	11	1.279

(1) Exposé des Travaux de Fédération des syndicats agricole de l'oranie , exercice 1938 , pp 167- 168.

(2) Annuaire Statistique de l'Algérie, 1938, pp 278- 279.

يتضح لنا من خلال هذا الجدول ، إهتمام الأوربيين بإنشاء جمعيات فلاحية بمثل إهتمامهم بتأسيس نقابات تدافع عن حقوقهم ، و توفر لهم متطلباتهم في مختلف الظروف ، كما أن هذه الجمعيات ساعدت المستوطنين علي إجتياز العديد من الأزمات ، لما توفره من دعم مادي ، و كذلك مساندة السلطة الفرنسية لهذه الجمعيات زاد من أهميتها و نفوذها في القطاع الوهراني .

أما في الميدان الصناعي ، فقد لجأت السلطة الفرنسية لتحسين وضع الأوربيين ، و ذلك من خلال إصدارها لمجموعة من القوانين لصالح الطبقة البورجوازية ، نتج عنها إرتفاع في عدد من المصانع ، إضافة لذلك شجعت الإستثمارات للزيادة من الأرباح و تطوير الإقتصاد الإستعماري في الجزائر **(1)** . كما أن السلطة الفرنسية سعت أيضا لتحسين و ضع المناجم خصوصا أنها تأثرت بالأزمة العالمية ، حيث أدت لإفلاس العديد منها ، لاسيما مع بداية الثلاثينات ، ما أثر سلبا علي العمال بعدما قلت مناصب الشغل ، و تم تسريح العديد من العمال من المناجم ، و من هنا يظهر أن هدف السلطة الإستعمارية التخفيض من نسبة العمال من أجل إنعاش إنتاج المناجم **(2)** .

يظهر لنا من المعطيات السابقة ، أن السلطة الفرنسية سعت بكل جهودها من أجل إخراج الأوربيين ممن أزمتهم ، التي كان سببها الأزمة العالمية ، و ذلك لما يخدم مصالحها ، حيث أنه ما دام إنتاج الأوربيين في إزدهار و يعطي أرباحا طائلة ، فإن الحكومة الفرنسية هي المستفيدة من ذلك ، في حين إذا حدث العكس فإن الإقتصاد الإستعماري في الجزائر سيكون في خطر . ضف إلي ذلك ، نجد أن السلطة الفرنسية لم تهتم بالوضع الإقتصادي للجزائريين ، و حتي لم تحاول إيجاد حلول لأزمتهم ، مثلما فعلت مع الأوربيين الذين جلبتهم من أوربا ليستقروا في الجزائر و يستحوذوا علي ثرواتها بالتعاون مع الحكومة الفرنسية ، لذلك فهي تدعم مكانتهم في الجزائر بإستمرار في مختلف الميادين .

---

(1) DAWO , La Sous – Série 10 H , 10 H 81 , sociétés et entreprises (1900- 1947).
(2) ARCH .SPMC de Béni – Saf, Boite n° 15, Les Mines de fer.

الفصل الثاني

البنيةالإقتصادية للريف الجزائري في القطاع الوهراني ما بين 1929 - 1939

المبحث الأول : الإستيطان الريفي و الزراعة الكولونيالية .

1)- الملكية العقارية.

2)- توسع الإستيطان الريفي .

المبحث الثاني : الوضعية الإقتصادية للريف في القطاع الوهراني.

1)- موقع الريف في برنامج حكومة الجبهة الشعبية و مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري.

1.1) - برنامج حكومة الجبهة الشعبية .

2.1) - مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري .

2) - تطبيق إصلاحات فرنسية في القطاع الفلاحي.

شهد القطاع الوهراني إستمرارية في نزع ملكية الأراضي الفلاحية من الفلاحين الجزائريين و منحها للأوربيين المستوطنين تعويضا لهم عما أصابهم من خسائر جراء الأزمة الإقتصادية العالمية سنة 1929 ، في حين ظل الجزائري يحاول الخروج من أزمته بدون أية مساعدة من السلطة الفرنسية . هذا عدا عن تزايد الإستيطان في هذه الفترة بالقطاع الوهراني لما يملكه من موقع فلاحي و تجاري في آن واحد ، شجع المستوطنين علي التوافد إليه و الإستقرار به و إستغلال خيراته.

إذا كانت سنة 1933 تمثل عهد المصارعة ضد " منشور ميشال " ، فإن سنة 1936 تعتبر عهد حكومة الجبهة الشعبية ، و كذلك بداية تكتل الأحزاب الوطنية الجزائرية في المؤتمر الإسلامي الجزائري ، الذي وضح مختلف الآراء و في عدة جوانب تهم الجزائريين ، كما شهدت هذه السنة أيضا تواصل الإصلاحات الفرنسية عبر الإكثار من المؤسسات الفلاحية التي تهتم بشؤون الفلاحين في الجزائر من جهة ، و تخدم مصالح المستوطنين من جهة أخرى .

المبحث الأول

الإستيطان الريفي و الزراعة الكولونيالية

1) - الملكية العقارية:

يعتمد إقتصاد المجتمع الجزائري قبل سنة 1830،علي نشاطين أساسين هما : زراعة الحبوب و تربية الماشية . حيث تتغير نسبة تربية الماشية و نسبة زراعة الحبوب تبعا لإتجاهنا شمالا أو جنوبا . و لم يكن ممكنا القيام بزراعة الحبوب و بتربية الماشية إلا في إطار التنظيم القبائلي القائم علي ملكية الجماعة للأرض بحيث أن تقسيم الأرض علي الأفراد من شأنه أن يعيقها. كما أن تربية الماشية هي مساعدة للزراعة **(1)**، و لكنها كانت في الواقع ضرورية جدا ،و هذا حسبما ذكر كل من "إستوبلون" (Estoublon) و"ليفبيور"(Léfebure) أنه:« يعيش ثلث سكان الجزائر من تربية الماشية خاصة الماعز الذي يستخدم حليبه في الطعام ، أما الأغنام فيستخدم صوفها لصنع الملابس...» **(2)**.

إن التشريعات الفرنسية سعت إلي القضاء علي البنية الفلاحية التقليدية في الجزائر بمختلف الوسائل ، و إدخال هذه البنية تحت السيطرة الإستعمارية ، لذلك ركزت السلطة الفرنسية علي تفكيك القبيلة التي تعد أساس وحدة الفلاحين ، و بذلك تتمكن من تشتيت شملهم و تفريق وحدتهم و كلمتهم ، و يصير الأمر بيد ها بدل القبيلة . و من هذا المنطلق لا بد من توضيح أهمية القبيلة ، فالقبيلة لا تتشكل من أشخاص ينحدرون بالضرورة من جد مشترك أعطي إسمه لهذه القبيلة . إنها مجموع مكون من مجموعات عائلية ، حيث يستند النموذج القبلي إلي قاعدة أرضية ، و لكن السمة الأساسية في هذا التنظيم الجماعي ليست لا القبيلة و لا الحياة الرعوية بل النظام العقاري الذي يتحدد بضرورات الإنتاج الإجتماعي **(3)**.

---

(1) عدي (الهواري) ، الإستعمار الفرنسي في الجزائر – سياسة التفكيك الإقتصادي الإجتماعي 1830- 1960 ، ط 1 ، ترجمة : جوزيف عبد الله ، بيروت ، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع ، 1983 ، صص 15-16 .

(2) Estoublon (R) et Léfebure (A) , Code de l'Algérie Annoté , 1903 , p 52.

(3) عدي (الهواري) ، المرجع السابق ، ص 18.

يشير " عدي الهواري" أن المشروع الإستعماري هو الذي أشاع فكرة وجود الملكية الخاصة في الجزائر ، من أجل أن يضم إلي أملاك فرنسا أكبر قسم ممكن من الأراضي ، حيث ستتكفل السلطة الفرنسية بإنتزاع الملكية العقارية بواسطة مراسيم و قوانين ، إذ أن هذه التشريعات الإستعمارية هي التي عممت الملكية الفردية و شجعت المبادلات النقدية التي أثرت علي التوازن الإجتماعي . كما ترجع أولي النصوص المتعلقة بالنظام العقاري إلي مرسوم 1844 الذي نص علي بطلان شراء الأرض ، ثم مرسوم 1846 الذي فرض علي كل مواطن أصلي سندات ملكية ، و عمل علي تحديد الملكيات إنطلاقا منها . أما الأراضي التي ليست لها سندات ملكية فتحولت إلي ملكية الدولة **(1)**.

يتضح لنا مما سبق ، أن السلطة الفرنسية من مصلحتها الإستيلاء علي أغلب الأراضي ، و بالتالي السيطرة علي أغلبية الإنتاج الفلاحي للجزائريين ، و لتحقيق ذلك سعت لتفكيك وحدة القبيلة لتبسط نفوذها علي الأفراد بشكل أوسع ، و علي هذا الأساس بدأت تفرض القوانين العقارية التي تسهل عملية إنتقال الأراضي من الجزائريين إلي الأوربيين أو إلي أملاك الدولة.

تواصلت التشريعات الفرنسية في عهد الإمبراطورية الثانية **(2)** ، إذ قام " نابليون الثالث " بإرسال رسالة إلي الحاكم العام " بليسي" (Pellisier) في فيفري 1863، ليحاول إقناع الجزائريين بالقرار المشيخي " سيناتوس – كونسولت " (Sénatus-Consult) الذي ناقشه مجلس الشيوخ يوم 8 أفريل 1863 ، و يعتبر هذا القانون من أهم الوثائق الخاصة بالريف الجزائري و الذي يخضع لطموحات أصحاب رؤوس الأموال الضخمة ، كما تم تكليف المكاتب العربية بالإشراف علي عملية تطبيق مواد هذا القانون و هو محدد في ثلاث نقاط محددة ،هي :

(1) عدي (الهواري) ، المرجع السابق ، ص 61.

(2) الإمبراطورية الثانية (1852- 1870) : سارع " شارل نابليون بونابرت "رئيس الجمهورية الثانية ، بعد نحو سنة و نصف من إنتخابه علي القيام بإنقلاب علي هذه الجمهورية (1851) . فحل الجمعية الوطنية و شرد الجمهوريين . و في 1852 أعلن عن قيام الإمبراطورية الثانية ، و نصب نفسه إمبراطورا بإسم " نابليون الثالث " . و في عهده بدأت النهضة الصناعية تأخذ طريقها ، كما إزدهرت حركة التجارة و تم تحديث المرافق العامة و طرق المواصلات ، لكن الإمبراطورية الثانية لقيت نهاية مأساوية تمثلت بهزيمتها في الحرب ضد ألمانيا و إستسلام "نابلون الثالث" مع جيشه بقيادة " ماكماهون " سنة 1870. أنظر : الخوند (مسعود) ، الموسوعة التاريخية الجغرافية ، عمان- فرنسا ، لبنان ، سن الفيل القلعة ، 1999 ، ج 13 ، صص 310-311 .

1- تحديد أراضي القبائل.

2- توزيع الأراضي المحددة إلي دواوير .

3- إدخال نظام الملكية الفردية داخل كل ملكية دوار.

و قد قسمت الأراضي إلي 5 أنواع، و هي: أراضي ملك (عائلية)، أراضي عرش (تابعة للقبيلة)، أراضي بلدية، أملاك عمومية، أملاك دولة.

تتمثل أهداف هذا القانون في إدخال نظام الملكية الفردية داخل أراضي القبائل و تسهيل عملية تفتيت أراضي القبائل و تفكيك القبيلة ، و أيضا تسهيل إنتقال أراضي الجزائريين المتعددة ، مثل أراضي العشائر التي يتجاوز حجمها حاجيات الأفراد **(1)** .

إستمر تطبيق هذا القانون إلي غاية سقوط الإمبراطورية الثانية ، و مع صعود الجمهوريين إلي الحكم بإسم الجمهورية الثالثة **(2)** توقفت عمليات تطبيق قانون " سيناتوس – كونسولت " حيث شجع النظام الجمهوري علي سياسة الإستيطان ، و يظهر ذلك من خلال قانون " وارني " (فارني) في 26 جويلية 1873 ، الذي فتح المجال أمام الإستيطان ، و إستثمار رؤوس الأموال الأوربية ، لذلك رحب به المستوطنون و شكل إنتصارا لهم في تلك الفترة لما له من فوائد كثيرة دامت طيلة فترة الإستعمار الفرنسي **(3)**.

لم تكتفي السلطة الفرنسية ، بإصدار قانوني 1863 و 1873 ، بل أيضا سمحت للمستوطنين بشراء الأراضي بطريقة شرعية ، ما زاد من توسع الملكيات الأوربية في الجزائر ، ثم جاء قانون 1887 الذي ينص علي تقسيم الملكيات الجماعية للقبائل ،كما شجع المستفيد من نصيبه أنه بإمكانه بيع حصته من الأرض بعد عملية التقسيم . و هكذا

---

(1) DAWO , La Série I , 2260 I 1 , (CIE) Organisation judiciaire civile et pénale en Algérie : Régime des terres.

(2) الجمهورية الثالثة (1870 – 1940) : أعلن الجمهوريون البورجوازيون قيام الجمهورية الثالثة و تكوين حكومة الدفاع الوطني لمواصلة الحرب ، و بعد محاولة فاشلة قام بها الجناح الملكي لإعادة الملكية توطدت دعائم النظام الجمهوري و أنتخب " جول غريفي " (Jules Grévy) رئيسا للجمهورية في سنة 1879. و قد إمتدت هذه الجمهورية من 4 سبتمبر 1870 إلي جويلية 1940 حيث تولي " الماريشال بيتان " سلطته الدكتاتورية في فيشي . أنظر : الخوند (مسعود) ، المرجع السابق ، ج 13 ، صص 311- 314 .

(3) DAWO , La Série I , 2260 I 1 , (CIE) Organisation judiciaire civile et pénale en Algérie : Régime des terres.

فإن التصميم علي إنتزاع ملكية المنتجين لصالح المستوطنين كان معبرا عنه بوضوح(1) . و قد أكد علي هذا القانون صدور قانون 16 أفريل 1897 ، لتدعيم المواد التي نص عليها القانون السابق (2) و في مجال تطوير التشريع العقاري تم إصدار قانون 14 أوت 1926 (3) .

يظهر لنا من خلال ما ورد ، أن السلطة الفرنسية لم توفر جهدا للسيطرة علي أراضي الجزائريين من خلال عملية تفكيك القبيلة و فرض القوانين التعسفية التي ساعدت علي تزايد ملكيات الأوربيين ، مع تزايد إنتاجهم الذي كان كبيرا مقارنة مع إنتاج الجزائريين ، ما يدل علي الدعم المتواصل للمستوطنين كي يستفيدوا من أكبر قدر ممكن من الممتلكات ، معتمدين في ذلك علي مساندة الحكومة الفرنسية لهم .

إن الدراسات الجغرافية توضح أن الجزائر مقسمة إلي شمال و جنوب ، في حين أن الشمال معروف بموقعه المميز و بكثرة السكان فيه نظرا لمناخه الملائم . كما أن السكان في الجزائر ينقسمون ما بين فئة مسلمة و غير مسلمة ، ضف إلي ذلك ، نجد أن ثلاثة أرباع 4/3 السكان يمارسون المهن الفلاحية بنسبة 84 % لاسيما فئة المسلمين من الجزائريين الذين كانوا يكسبون قوتهم من العمل في المجال الفلاحي (4) .

شهدت المعاملات العقارية تطورا ملحوظا خلال الفترة الممتدة ما بين 1919 و 1933 ، حيث قدرت نسبة الأراضي التي إشتراها الأوربيون ب 352.897 هكتار مقارنة بنسبة الأراضي التي إشتراها الجزائريون و التي قدرت ب 252.325 هكتار ، فنجد الفارق بينهما هو 100.572 هكتار (5) . و من هنا نلاحظ أن نسبة الأراضي التي إمتلكها الأوربيون تزايدت مباشرة ما بعد الحرب العالمية الأولي ، في حين أن حجم

---

(1) بن أشنهو (عبد اللطيف) ، المرجع السابق ، صص 207-208 .

(2) Estoublon (R) et Léfébure (A) , Code de l'Algérie Annoté , 1938 , p 196.

(3) أخذت عملية إنتزاع الملكية بالتقلص بعد تطبيق قانون 1926 ، و ذلك لإصطدامها بالحدود الطبيعية للأرض من أجل تحقيق السلم الإجتماعي . أنظر : عدي (الهواري) ، المرجع السابق ، ص 67.

(4) Benamrane (Djilali) , Agriculture et développement en Algérie , Alger , société nationale d'édition et de diffusion , 1980 , pp 68 , 82 .

(5) صاري (الجيلالي) و قداش (محفوظ) ، الجزائر في التاريخ . المقاومة السياسية (1900-1954). الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري ، ترجمة : عبد القادر حراث (5) ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1987 ، ص 134.

أراضي الجزائريين ظل قليلا بسبب عدم قدرة كل الجزائريين علي شراء الأراضي ، ما عدا فئة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال . وقد أدي إتجاه نزع الملكية إلي نقل أراضي البايلك و جعلها تابعة لأملاك الدولة بحوالي 34.156 هكتار في عمالة وهران ، و ساعد ذلك علي إقامة سيطرة قوية علي القبائل من قبل السلطة الفرنسية ، و يظهر ذلك جليا ما بين عامي 1930 و 1938 حيث حدث تغير رئيسي في بنية الملكية **(1)**.

كما إقتحم المستوطنون ساحة التملك بواسطة شراء أراضي الفلاحين الجزائريين المفلسين ، و بذلك تحول عدد كبير من صغار الملاكين الجزائريين إلي " خماسة " **(2)** علي أراضيهم و ذلك بعد أن خضعوا للربا . كما أن معظم الأراضي التي إمتلكها المستوطنون كانت عن طريق القوة ، أي سلب الأراضي عنوة من الجزائريين الفلاحين لتوسيع حجم ممتلكاتهم في الجزائر عامة و عمالة وهران بصفة خاصة علي حساب مصالح الجزائريين السكان الأصليين لهذه البلاد **(3)** ، و من هذا المنطلق تأثرت الوحدة العائلية في المجتمع الريفي بسبب هجرة صغار الفلاحين نحو المدينة بحثا عن حياة أفضل ، و حتي في حالة إذا ما رجع بعضهم إلي أراضيهم فإنهم يصبحون مجرد عمال في مزارع المستوطنين و أمام هذا الوضع في الريف يضطر بعضهم لبيع أراضيهم و يتحولون إلي خماسين **(4)** .

يحتل الخماسون ضمن الجماهير المكدحة موقعا خاصا ، فهم أكثر عددا من العمال الزراعيين و يشكلون الشريحة الأكثر خضوعا للإستغلال الإقتصادي و السياسي من قبل البورجوازية العقارية ، كما أن درجة إستغلالهم الإقتصادي هي جد عالية **(5)** .و تعود حقيقة إرتفاع فئة الخماسين إلي إنتزاع ملكية الفلاحين الجزائريين من قبل الطبقة البورجوازية ، و بذلك يعيش الخماس كعامل إما لا يملك أرضا أو يملك أرضا إضطرته الظروف إلي إستئجارها للخروج من أزمته المالية و تحسين و ضعيته الإقتصادية

---

(1) Brahim (M.L). Merad (B.A), « La Périodisation des classes sociales en Algérie », in R.A.S.J.E.P, vol 14, 1977, pp 332-333.

(2) يمتلك الخماس أهمية في فئة الفلاحين ، فهو مالك و عامل خماس في آن واحد ، و له الحق في خمس الإنتاج . أنظر :

- Benamrane (D) , opcit , p 83.

(3) عوض (صالح)، معركة الإسلام و الصليبية في الجزائر من سنة 1830 إلي سنة 1962، ج 1، ص 222.

(4) DAWO , La Sous –Série 1 F , F 35 – 1 F 289 , Rapport sur le Kamessat en oranie 1937.

(5) بن أشنهو (عبد اللطيف) ، المرجع السابق ، ص 301 .

و الإجتماعية **(1)** . و عمليا ففي فترة ما بين الحربين العالميتين أصبحت الملكية العقارية الجزائرية الصغيرة في تدهور . و بالمقابل نجد الملكيات الكبري تنمو و تتوسع و هي الظاهرة التي عرفتها الملكيات الأوربية الصغيرة و إنزوائها علي حواف المدن الساحلية عموما ، كما لوحظ تركيز لبعض الزراعات مثل زراعة الفواكه و الكروم حول مدن وهران و مستغانم و غيرها من مدن عمالة وهران **(2)**.

تواصلت عملية إنتزاع الملكية العقارية بشكل أو بآخر ، في القطاع الوهراني ، لمميزات أراضيه الخصبة و لملائمتها للعديد من الزراعات التي جلبت أنظار المستوطنين لها ، ما جعلهم يسعون للإستيلاء علي أكبر حجم ممكن من الأراضي الفلاحية لاسيما أن السلطة الفرنسية ، تدعم مساعيهم الإستعمارية و تشجعهم علي ذلك ، بغرض جعل الجزائريين دائما تحت السيطرة الإستعمارية الفرنسية ، كي لا يتجرؤوا علي منافستها أو الوقوف في وجه سياستها الظالمة . و فضلنا في دراستنا للملكية العقارية أن نختار ثلاثة نماذج عن بيع و شراء الأراضي ، من أجل معرفة مدي الإختلاف و التشابه بين هذه النماذج ، و هذا ما تبينه لنا الجداول الآتية :

الجدول رقم 18 : عملية بيع الأراضي الفلاحية من الأوربيين إلي الجزائريين في دوائر عمالة وهران سنة 1938 **(3)**

العمالة	الدوائر	ملكيات حضرية		ملكيات ريفية	
		المساحة (هكتار)	ثمن البيع (فرنك فرنسي)	المساحة (هكتار)	ثمن البيع (فرنك فرنسي)
وهران	وهران	1.474.218	367.133.700	996.657.000	206.167.790
	مستغانم	4.246.904	166.966.507	2.165.112.900	258.832.705
	معسكر	2.124.290	100.709.365	623.185.480	61.984.180
	سيدي بلعباس	1.550.500	85.560.000	380.501.000	46.200.000
	تلمسان	1.847.600	173.390.240	326.650.700	118.293.110
	المجموع	11.243.512	893.759.812	4.492.107.080	691.477.785

(1) ARCH . Com d'Ain Temouchent, Boite 1920-1955, Algérie. Question sociale économique. Démographique.

(2) مهديد (إبراهيم) ، الجزائريون في القطاع الوهراني بين 1900 و 1940 . الجذور الثقافية الهوية الوطنية و النشاط السياسي، رسالة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث و المعاصر، من إشراف: أ.د صم منور، قسم التاريخ، جامعة وهران، 1999، ص 225.

(3) Annuaire Statistique de l'Algérie, 1938, pp 484 - 485.

يتضح لنا من خلال قراءة هذا الجدول ، أن الأوربيين كانوا يبيعون أراضيهم للجزائريين الذين كانت فرصة لهم لإسترجاع بعض الأراضي و لو حتي كان هناك ثمنا مقابلها ، و لكن نلاحظ أن الثمن كان باهضا في الملكيات الحضرية مقارنة مع الملكيات الريفية ما يعني أن الأوربيين كان هدفهم التوسع في الريف الجزائري و الإستحواذ علي أراضي جديدة ، علي عكس أراضي الحضر التي لم تمثل أهمية كبيرة لهم ، ما داموا سوف يبيعونها باسمان باهضة و يستغلون ثمنها في المقابل لشراء أراضي أخري في الريف مثلما يظهر في الجدول التالي.

الجدول رقم 19 : عملية بيع الأراضي الفلاحية من الجزائريين إلي الأوربيين في دوائر عمالة وهران سنة 1938 **(1)**

العمالة	الدوائر	ملكيات حضرية		ملكيات ريفية	
		المساحة (هكتار)	ثمن البيع (فرنك فرنسي)	المساحة (هكتار)	ثمن البيع (فرنك فرنسي)
وهران	وهران	711.077	312.371.560	2.280.376.713	803.440.899
	مستغانم	1.180.849	36.258.280	5.459.469.845	1.130.661.400
	معسكر	394.191	52.783.575	2.133.662.400	274.915.440
	سيدي بلعباس	496.800	24.280.000	214.150.200	29.840.000
	تلمسان	1.907.100	75.666.255	905.745.700	220.696.025
	المجموع	4.690.017	501.359.670	10.993.404.858	2.459.553.764

تبين لنا هذه الإحصائيات الواردة أمامنا أن الأوربيين بذلوا جهودهم لتوسيع ممتلكاتهم العقارية سواء الريفية أو الحضرية ، و هذا بهدف بسط نفوذهم ، و كي لا يكون محددا في مكان ما أو بشكل محدد ، لذلك نلاحظ تفاوت في الأسعار حسب مساحة الأرض و المنطقة و كذلك القدرات المالية للمالك الجديد ، كما إرتفعت الملكيات الريفية عن الملكيات الحضرية مساحة و ثمنا ، مما يؤكد الإهتمام بالريف من قبل الأوربيين لما يحتويه من ميزات عديدة ، تدعم تواجدهم بالجزائر ومصالحهم الإقتصادية بصفة خاصة .

(1) Annuaire Statistique de l'Algérie , 1938 , pp 486 - 487.

الجدول رقم 20: عملية بيع الأراضي الفلاحية من الجزائريين إلي الجزائريين في دوائر عمالة وهران سنة 1938 **(1)**

العمالة	الدوائر	ملكيات حضرية		ملكيات ريفية	
		المساحة (هكتار)	ثمن البيع (فرنك فرنسي)	المساحة (هكتار)	ثمن البيع (فرنك فرنسي)
وهران	وهران	3.751.048	292.746.057	3.178.487.783	315.100.815
	مستغانم	4.496.163	166.652.700	5.462.521.966	419.919.239
	معسكر	3.740.600	186.974.835	4.712.041.326	287.347.746
	سيدي بلعباس	2.741.907	80.960.000	697.470.800	53.652.600
	تلمسان	1.743.480	185.977.152	987.881.000	187.873.147
	المجموع	16.473.198	913.310.744	15.038.402.875	1.263.893.547

نلاحظ من إستقراء هذا الجدول ، أن نسبة الأراضي التي إشتراها الملاكون الجزائريون في الريف أكثر من الحضر ، و ذلك حسب حاجة المالك لهذه الأراضي ، و الموقع الذي يساعده ، و الذي يكون قريبا من منزله و أعماله . و هكذا يتضح لنا من خلال الجداول الثلاثة أن عملية بيع الأراضي تختلف من فئة لأخري في هذه السنة ، و لكنها مختلفة أيضا في ثمن البيع ، إذ أن الثمن لا يكون بالضرورة علي أساس مساحة الأرض فقط ، بل حتي نوعية الأرض ، و كذلك موقعها ، لأنه كلما كانت متواجدة في موقع مناسب يكون مردودها أحسن و تتوفر فيها حتي وسائل النقل الكافية ، كما أن عمليات البيع كانت تتم في الأغلب بين الملاكين الأوربيين و الجزائريين ، و أحيانا فيما بين الملاكين الجزائريين ، لأن الفلاحين الجزائريين البسطاء يملكون أراضي ذات مساحة صغيرة ، لا تكفي إلا لكسب القوت اليومي . و من هنا نكتشف أهمية دوائر عمالة وهران إقتصاديا للسلطة الفرنسية و الأوربيين معا .

إن الوضع الإقتصادي في الدواوير شبه منعدم ، و ذلك لفقر التربة و ضعف الوسائل التقنية ، و عدم إستعمال الأسمدة الكيمياوية ، كل ذلك جعل مستوي المعيشة منخفض لدي الجزائريين ، دون أن ننسي أن إنتزاع ملكية الجزائريين تزايدت بعد الأزمة

(1) Annuaire Statistique de l'Algérie, 1938, pp 488-489.

الإقتصادية العالمية لتعويض خسائرهم ، بتوسيع ممتلكاتهم و تضخيم إنتاجهم و ربحهم**(1)**.

أضعفت مختلف القوانين العقارية، الروابط الجماعية في القبيلة و خلقت كيان الفرد الواحد. و هذا الإختلال في التوازن الإقتصادي أدي إلي الهجرة من الريف إلي المدينة و الإنتقال من الخيمة إلي القوربي بإعتباره المنزل النهائي ، ما يدل علي تغير نمط المعيشة و السكن **(2)**. كما يجدر بنا الإشارة هنا، إلي أهمية المناطق الجبلية فهي أكثر المناطق ريا بسبب هطول الأمطار، حيث تتميز هذه الجبال بالأشجار و البساتين، مثل جبال تلمسان **(3)**.

كانت السهول الساحلية و السهول الداخلية بدرجة أقل ، أفضل مكان لتوسع المستوطنين مثل سهول وهران و سيدي بلعباس و غيرها من السهول في القطاع الوهراني ، لذلك تسارع الأوربيون للإستيلاء عليها في كل فرصة مناسبة كي يستفيدوا من موقعها و تربتها الغنية الملائمة للفلاحة ، و لكن رغم مميزات سكان الجبال إلا أن هذا لا يعني أنهم لا يعانون من أي مشاكل فأهم ظاهرة أزعجتهم هي ضعف الموارد الزراعية ، و بما أن الجبل مجاله محدود ، فاضطر سكانه لإستغلال الوديان باللجوء إلي القضاء الكثيف علي الغابات **(4)**.

إستمرت سلسلة القوانين العقارية ، التي تهدف للقضاء علي الملكية الجماعية و جعل الملكية الفردية بدلها ، ما أدي لإنخفاض إنتاج الحبوب الذي يعتبر أساس معيشة أغلب المجتمع الجزائري ، لاسيما الجزائريين الذين يهتمون بزراعته . في حين حل محله إنتاج الكروم الذي يشجعه المستوطنون لما فيه من أرباح طائلة ، لأن الملكيات الزراعية تختلف من فئة لأخري ، فمثلا الملكية التي تكون بيد الجزائريين تستغل في زراعة محاصيل غذائية أكثر من غيرها ، عل عكس الملكية التي تكون بيد المستوطنين فهي تستغل في

---

(1) عدي (الهواري) ، المرجع السابق ، ص 94 .

(2) Berque (Augustin) , « L'Habitation de l'indigène Algérien » , in R.A, 1936, p 98.

(3)ARCH. Com de Béni- Saf, Boite n° 41, Paysannat.

(4)DAWO, La Sous – Série 3 R, 3R 78 à 100, Prises d'eau, Oran. Sidi – Bel – Abbès (1890-1937).

زراعة محاصيل مربحة كالكروم و النباتات الصناعية و غيرها **(1)**.

تميز إقتصاد الجزائر في فترة ما بين الحربين بالإستثمارات و بظهور الرأسمالية ، إذ إتسم ميدان الفلاحة بالإكتفاء الذاتي و ساهم أيضا في تصدير منتوجاته ، و لكن للفلاح الجزائري وظائف أخري هي أن يستثمر قطعة صغيرة من الأرض فيبيع قسما قليلا من إنتاجه المخصص لإستهلاكه بهدف شراء سلع أخري مثل (زيت ، سكر ، صابون ،...) أو كي يدفع الضرائب المتوجبة عليه ، ضف إلي ذلك ، إن إنتاج الحبوب و تربية الماشية التي يتم تصديرها هي تلك التي يقدمها الملاكون المحليون المتوسطون . كما كان التفاوت الشديد يميز المجتمع الريفي الجزائري ، و كذلك التملك العقاري ، كما أن تفتت الأراضي شكل نقطة البداية في نشوء الملكية العقارية الكبيرة ، و ذلك بواسطة شراء أراضي الفلاحين المفلسين ، و تحول عدد كبير من صغار الملاكين إلي " خماسين" علي أرضهم و ذلك بعد أن خضعوا للربا **(2)**.

ساهمت الفلاحة في تأمين الحاجات الغذائية لسكان الريف الجزائري ، في حين أن الزراعات التي يسيطر عليها المستوطنون تؤمن مداخيل كبيرة في التصدير . غير أن مفهوم الإكتفاء الذاتي يخص الجزائريين دون المستوطنين لأنهم يملكون ملكيات صغيرة و بعضهم عبارة عن عمال زراعيين في مزارع المستوطنين ، أما عن المستوطنين الأوربيين فهم يملكون ما يكفيهم للغذاء ، و لديهم كميات أخري من مختلف المنتوجات للتصدير،و قد إحتلت زراعة الكروم المرتبة الأولي في المنتوجات المصدرة نحو فرنسا .

---

(1) Eléments sur les structure socio- économique de l'Algérie communication au 24 congrès international de sociologie , Alger , 25 au 30 mars , 1974 , pp 15-16.

(2) عدي (الهواري) ، المرجع السابق ، ص 156.

2)- توسع الإستيطان الريفي :

تشكلت الطبقة الإقطاعية و الرأسمالية الأوربية من بين الجاليات الأوربية التي هاجرت بتشجيع من فرنسا إلي الجزائر . حيث بدأت الهجرة الأوربية إلي الجزائر بقصد الإستيطان الدائم فيها مع بداية الإستعمار في سنة 1830، بالإضافة لذلك شجعت الحكومة الفرنسية هذه الهجرة طيلة فترة القرن التاسع عشر ، حتي صارت سياسة ملء الجزائر بالأوربيين هي السياسة الثابتة للمسؤولين الفرنسيين علي إختلاف مشاريعهم السياسية و كانت تهدف إلي تطبيق مختلف الوسائل لإنتزاع أراضي الجزائريين و منحها للأوربيين ، كما تواصلت هجرة الأوربيين إلي الجزائر مع بداية القرن العشرين **(1)** .

لقد إرتبطت إنطلاقة الإستعمار بمصادرة أراضي الجزائريين و بقانون 1873 ، كما شهدت الفترة الممتدة ما بين 1880 و 1900 تطور الإستعمار تطورا كبيرا . إذ توسعت القري الإستيطانية التي تم بنائها من قبل المستوطنين الأوربيين ليفرضوا وجودهم مكان السكان الأصليين الجزائريين **(2)** . و في نفس السياق يعرف "الكيالي" مفهوم الإستيطان في الموسوعة الساسية كالتالي : « هو إتخاذ بلد ما موطنا ، أو إعمار الأماكن المهجورة أو البحث في إستيطان الجماعات البشرية علي كرة الأرض من حيث علاقاتهم بالبيئة الجغرافية أو البحث في توزع السكان في رقعة الأرض . و يطلق مصطلح إستيطان علي ظاهرة محاولة القضاء علي وطن و دخول عنصر أجنبي بهدف الإستيلاء علي قسم من الأراضي » **(3)** .

يتضح لنا مما ورد ، أن الإستيطان هو محاولة القضاء علي السكان الأصليين و إحلال محلهم سكان أجانب ليصبحوا تحت سيطرة الإستعمار الفرنسي بعد فترة وجيزة من دخوله الجزائر ، لذلك نجد أن السلطة الفرنسية منذ البداية شجعت الهجرة نحو الجزائر لتطبيق سياستها الإستيطانية .

---

(1) تركي (رابح) ، الشيخ عبد الحميد بن باديس – رائد الإصلاح و التربية في الجزائر ، صص 24-26.

(2) لاكوست (إ) . نوشي (أ) . بريتان (أ) ، الجزائر بين الماضي و الحاضر . إطار و نشأة الجزائر المعاصرة و مراحلها ، ترجمة : نخبة من الأساتذة ، تمهيد : جان دريش ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1984 ، ص 359.

(3) الكيالي (عبد الوهاب)، موسوعة السياسة، ج 1، ص 182.

إن الحياة الحقيقية للجزائريين كانت في القري و الدواوير **(1)** ، لأنهم أولا و قبل كل شيء ريفيون و يعتمدون في معيشتهم علي الفلاحة ، و لتسهيل عملية الإستيطان قرر مجلس الشيوخ في 22 أفريل 1863 تشكيل الدوار و تأسيس الملكية الخاصة و هي تهدف من إنشاء هذه الدواوير عزل الفلاح عن القبيلة أي تفكيك الروابط الجماعية ، كما أن الملكية الخاصة تسعي لتحويل الإقتصاد الجزائري إلي إقتصاد رأسمالي ، و من أهم الدواوير الموجودة في عمالة وهران ، نجد : دوار سيدي علي بن أيوب في سيدي بلعباس ، و دوار مديونة في مستغانم .. و غيرها **(2)**.

إن السكان الحضريين هم في الأصل مدنيين، حيث يفوق عددهم 509.000 نسمة في 1921، ثم زاد إلي 705.000 في 1926، و علي هذا الأساس منحتهم السلطة الفرنسية أراضي ليستقروا بها، تبلغ مساحتها حوالي 70.000 هكتار من 1921 إلي 1931 ، كما أنها وفرت لهم مراكز إستيطانية ليستقروا بها نهائيا **(3)** ، إذ إستغلت بعض المواقع الإستراتيجية في القطاع الوهراني لتؤسس بها قري صغيرة لهؤلاء المستوطنين ، ثم تتبعها عملية التوسع الإستيطاني حيث لا يمكن للمستوطن أن ينجح في الإستيطان دون أرض و مكان يستقر به ، و من بين القري الإستيطانية ، مثلا : عين تموشنت – قرية وادي المالح – قرية العامرية – قرية برقش **(4)**.

1- **مركز عين تموشنت :** تقع مدينة عين تموشنت في سهل زيدور كما سماه جغرافيو العرب ، و يظهر أن النقيب " صفراني " (Safrany) هو الذي أسس المركز الإستيطاني بالمنطقة الذي يحمل إسم عين تموشنت سنة 1851، و في 26 ديسمبر 1851

---

(1) الدواوير : جمع دوار و هي مجموعة مساكن خاصة بالفلاحين الجزائريين ينتمون في الغالب لعشيرة واحدة ، و الدوار يمثل عدة أنشطة منها تجميع الأفراد من قبائل متفرقة و تشكيل مجلس مهمته مراقبة نشاط الفلاحين ، و علي رأس الدوار يوجد القائد و هو معين من قبل السلطة الفرنسية . أنظر : سعد (طاعة) ، المسألة الزراعية في المشروع الإستعماري و موقف الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية منها 1945 - 1962 ، ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، من إشراف :أ.د فغرور دحو ، قسم التاريخ ، جامعة وهران ، 2003 -2004 م ، صص 35- 36.

(2) سعد (طاعة) ، المسألة الزراعية في المشروع الإستعماري و موقف الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية منها 1945 -1962 ، ص 35.

(3) Nouschi (A) , La Naissance du nationalisme Algérien (1914-1954) , p 33.

(4) ARCH . Com d'Ain Temouchent, Boite historique, 1911-1962, Colonisation.

صدر مرسوم من إمضاء " لويس نابليون " ليؤسس رسميا مركز عين تموشنت ، جاء في بنده الأول : « يؤسس مركز عين تموشنت في مقاطعة سيدي بلعباس العسكرية التابعة للقطاع الوهراني ، مركزا يمكنه إستيعاب 228 عائلة ». و جاء في بنده الثاني : « يمنح 1159.60هكتار لهذا المركز الجديد ».

2- قرية وادي المالح (Rio –Salado) : هي مركز قديم أسسه الجنرال "بيجو " في سنة 1837 في شكل ثكنة عسكرية ، ثم تأسس رسميا في 1859 ، و قامت السلطة الفرنسية بتوسيعه سنة 1879 لتصل مساحته إلي 1236 هكتار علي حساب أراضي دوار بوحجر . و في 1884 تحولت إلي بلدية ذات صلاحيات كاملة ، ليصبح من أغني المراكز الإستعمارية لأن 86% من المساحة الزراعية كانت تتمثل في زراعة الكروم .

3- قرية العامرية (Lourmel) : إسمها القديم بورشاش و يرجع تأسيس هذا المركز إلي سنة 1856 ، و نصف مساحة البلدية مخصصة لأراضي مزروعة بالكروم التي تمثل ثلث المساحة ، أما الباقي فهي أراضي تنتشر فيها زراعة الأشجار المثمرة .

4- قرية برقش (Gaston – Doumorgue): و هي تبعد عن قرية صغيرة سميت نسبة للرئيس الفرنسي الذي حكم في الفترة الممتدة من 1924 -1931، غير أن عدد سكانها لم يتجاوز 49 عائلة فرنسية **(1)**.

إن القري الإستيطانية لم تكن سوي وسيلة لضمان إستقرار هؤلاء المستوطنين في القطاع الوهراني ، و تمثل الدعامة الأولي لبداية الإستيطان ، و بالإضافة لذلك وفرت لهم السلطة الفرنسية تسهيلات عديدة منها إنشاء خزانات كبري في أراضي المستوطنين ، مع بناء السدود لتوفير المياه اللازمة لهم في مختلف الظروف ، إذ أن أهم مشكلة تعانيها الفلاحة في الجزائر هي الجفاف في فصل الصيف . فالسدود يتركز أغلبها في عمالة وهران نظرا لقلة الأمطار فيها نسبيا ، إذا ما قورنت مع عمالتي الجزائر و قسنطينة ،

---

(1) ولد النيبة (كريم) ، الإستيطان و النظام الإداري المحلي في الجزائر – بلدية عين تموشنت المختلطة نموذجا ، ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، من إشراف : د. فغرور دحو ، قسم التاريخ ، جامعة وهران ، 2000 -2001 م ، صص 41-47.

فعمالة وهران بحاجة إلي بناء السدود للري و تموين المدن الصناعية بالمياه، و أهمها:

1- سد بني بهدل : يخزن مياه وادي تافنة ، كما يروي سهل عين تموشنت ، و يمكن لهذا السد أن يخزن 73 مليون م3 .

2 - سد مفروش: يقع بالقرب من مدينة تلمسان، و يمكنه أن يخزن 15 مليون م3، منها 10 مليون م3 من المياه لتموين مدينة وهران، و حوالي 5 ملايين لتموين مدينة تلمسان.

3- سد الشرفة : يقع علي وادي سيق ، أو مكارة إلي الجنوب من مدينة سيق ، أنشئ سنة 1881 ، و بذلك فهو من أقدم السدود الجزائرية التي بناها المستوطنون لري الأراضي التي سلبوها من الجزائريين ، و يروي سد الشرفة سهول مدينة سيق المشهورة بزراعة القطن و الموالح ، و له قدرة علي تخزين 6 ملايين م3 .

4- سد بوحنيفية : يقع بالقرب من حمام بوحنيفية و إلي الجنوب منه علي وادي الحمام أو الهبرة ، له قدرة علي تخزين 75 مليون م3 **(1)**.

5- سد فرقوق : يقع علي وادي الحمام أيضا و إلي الشمال من السد السابق ، و قد أصاب هذا السد سيل سنة 1927 أدي إلي هدمه ، ثم أعيد بناؤه سنة 1938 ، و له قدرة علي تخزين 18 مليون م3 ، و هي كمية كافية لتموين مدينة وهران **(2)** .

6- سد إبن خدة : يخزن مياه وادي مينا لري سهول غليزان المشهورة بخضرها و موالحها ، و قدرة التخزين لهذا السد هي 37 مليون م3.

7- سد وادي الفضة: هو ثاني سد في الجزائر من حيث الكفاءة، إذ أن له قدرة علي تخزين 225 مليون م3.

8- سد الغريب : هو أكبر سد في شمال الجزائر، و له قدرة علي تخزين 280 مليون م3 ، يقع إلي الجنوب من مدينة خميس مليانة المشهورة بزراعة القطن و البنجر في

---

(1) DAWO, La Sous – Série 3 R, 3 R 125 et 126, Barrages de Bouhanifia (1930- 1953).

(2) DAWO, La Sous – Série 3 R, 3 R 128, Barrages El – Abed, Oued - Fergoug, Oued - Isse, Oued - Kheir, Oued - Khelouf, Oued - Malah, Oued - Mekarra, Oued - Riou.

سهل وادي الشلف **(1)**.

9- سد صارنو : يقع في سيدي بلعباس ، له قدرة علي تخزين 22 مليون م3 .

10- سد باخضرة : يقع في تيارت ، له قدرة علي تخزين 56 مليون م3 **(2)**.

يظهر لنا مما سبق ، أن عمالة وهران تمتلك العديد من السدود التي تعد ضرورية للمستوطنين خاصة لأنهم يحتاجونها لري محاصيلهم و لأغراض أخري ، و من هنا نلاحظ أن المياه مصدر أساسي لا يمكن الإستغناء عنه لتعدد إستعمالاته ، كما أن بناءالسدود يعتبر من العوامل الرئيسية التي شجعت علي الإستيطان ، لأنها توفر لهم المياه بصفة دائمة علي عكس الجزائريين الذين لا يمكنهم الإستفادة منها بالمثيل .

إن السلطة الفرنسية لم تكتفي بتوفير المياه فقط للمستوطنين بل وفرت لهم أيضا وسائل نقل متطورة تمتد من مقر سكناتهم إلي غاية مزارعهم ، دون أن ننسي عامل هام و هو تطوير الأدوات الزراعية و الصناعية في الجزائر لتحصيل منتوجات كثيرة تفي بالغرض **(3)** . و بالإضافة لذلك أنشأت فرنسا شبكة الخطوط الهاتفية لتربط بين مختلف المراكز الإستيطانية منها تلك التي أنشئت في القطاع الوهراني ما بين 1922 – 1929 و المتكونة من 86 خط منها 15 خط رئيسي يتصل كل منه بخطوط ثانوية ، و قد مكنت هذه الشبكة الجديدة من الخطوط الربط بين 76 مركز إستيطاني منها في دائرة معسكر ، كما تم ربط مدينة معسكر هاتفيا بباقي المدن ، كوهران ،سعيدة ، سيق ، المحمدية في نفس الفترة **(4)** .ومع حلول سنة 1929 ، تميز القطاع الوهراني بمجموعة هامة من المراكز و الخطوط الهاتفية عبر مدنه التالية : (وهران – عين تموشنت – معسكر – مستغانم – باريغو – غليزان – سعيدة – سيدي بلعباس – تيارت – تلمسان) **(5)**. غير أن

---

(1) حليمي (عبد القادر علي) ، المرجع السابق ، صص 208-209.أنظر كذلك :

- René (Arrus) , L'eau en Algérie , OPU – PUG , 1984 , p 123.

(2) آثار السياسة الإستعمارية و الإستيطانية في المجتمع الجزائري (183- 1954) ، الجزائر ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 54 ، 2007 ، ص 111.

(3) Gazette d'Ain Temouchent, 04 Mars 1937.

(4) C.G.D.O, Rapport du préfet, 1930, pp 98-99.

(5) ARCH. Com d'Ain Temouchent, Annuaire officiel des abonnés aux réseaux Téléphoniques 1929 - Service des postes des télégraphes et des téléphones – République française, Gouvernement général de l'Algérie, imprimerie constantini.

عملية الإستيطان شهدت تغيرات لاسيما مع سنة 1930 ، أي بعد الأزمة الإقتصادية العالمية مباشرة ، و ذلك تبعا للظروف العالمية من جهة و الظروف المحلية من جهة أخري . **(1)**

تميزت مختلف البلديات في عمالة وهران ، بإنعقاد مجالس بلدية يتناقش أعضائها حول الأوضاع السائدة في البلدية ، و إدراج مطالب في حالات معينة ، و محاولة إيجادحلول لمشاكل في حالات أخري و كان أغلب أعضاء البلدية أوربيون مع أقلية جزائرية ، كما إستحوذ المستوطنون دائما علي السلطة في هذه المجالس متا يمنحهم الأولوية في القبول أو الرفض حسبما يخدم مصالبحهم . كما إجتمعت " جبهة الفلاح " في الجزائر بمدينة وهران في 18 جويلية 1935 و جمعت حوالي 3000 فلاح ، ثم باشرت نشاطها في أكتوبر 1935 **(2)** .

أما المستوطنين في الغرب الجزائري فقد عرضوا في نوفمبر 1935 ، مجموعة مطالب بإسم " جبهة الفلاح" ، منها : الصراع ضد التصدير عن طريق فرنسا منتوجات خارجية يمكن للجزائر تصديرها مباشرة ، مثل : الأغنام ، البيض ، التبغ ، القمح اللين ، القمح الصلب ... و غيرها **(3)** . هكذا نجد ، أن السلطة الفرنسية قد منحت إمتيازات للأوربيين في الجزائر ما جعل كلمتهم مسموعة ليس فقط في المجالس البلدية ، بل حتي في المجلس الأعلي للحكومة العامة ، و المجلس العام لعمالة وهران و المفوضيات المالية **(4)** .

إن المستوطنين المستفيدين من الأراضي الفلاحية لم يكونوا راضين عن سياسة البنوك ، لذلك نجد أن اللجنة المالية للإستيطان ، إجتمعت و إتفقت برئاسة " إيدموند فيليبار" (Edmond Philippar) و هو نائب الرئيس في القرض العقاري للجزائر و تونس ، و قد إقترح فتح البنوك في وجه المستوطنين و مساعدتهم ماليا سنة

---

(1) Yacono (X), Histoire de l'Algérie. De la fin de la régence turque à l'insurrection de 1954, France, Editions de l'Athanthrope, 1993, p 300.

(2) Kaddache (M), Histoire du nationalisme algérien …, T1, p 369.

(3) Ibid, p 370.

(4)ARCH .Com de Tlemcen, La Série H, Rapport sur la situation politique et administrative d'Algérie.

1930 **(1)** ، و بعد ذلك مباشرة أنشئ في القطاع الوهراني لوحده نقابات فلاحية في خمسة و ثلاثين بلدية و شركات للمياه في ستة و خمسين مركز إستيطاني ، أما الصناديق الجهوية للقرض الفلاحي فقد بلغ عددها أحد عشر صندوقا في عمالة وهران إلي غاية سنة 1930 ، و هي :(وهران ، سيدي بلعباس ، معسكر ،مستغانم ، تلمسان ، عمي موسي ، فرندة ، غليزان ، عين تموشنت ، سعيدة ، تيارت) ، و لكل منها أيضا فروع محلية **(2)**.

أما " الصناديق الجهوية للتأمينات التعاضدية الزراعية " فكان عددها حتي سنة 1930 عشرة صناديق ، و هي : (سيدي بلعباس ، معسكر ، مستغانم ، وهران ، غليزان ، سعيدة ، سان كلو (قديل) ، عين تموشنت ، تيارت ، تلمسان) **(3)** .

يتبين لنا من المعطيات السابقة ، أن هذه القروض هي التي ساعدت المستوطنين شيئا فشيئا في الإستيلاء علي ملكيات أكبر عن طريق شراء أراضي الجزائريين أو توفير جميع مستلزمات الفلاحة من أدوات و عمال . كما تزايدت مختلف التعاونيات الفلاحية مع بداية الأزمة الإقتصادية العالمية سنة 1930 ، و هذا شجع المستوطنين أكثر من أي وقت مضي علي التضامن فيما بينهم .

و أمام هذا الوضع، نجد أن الجزائري الفلاح لم يحظي بنفس الفرص التي تحصل عليها المستوطن الأوربي ، و كان من أكثر المتضررين من تزايد نفوذ المستوطنين و توسع ملكياتهم فئة الخماسين ، مثلما حدث في بلدية "مكارة " (Mékerra) **(4)** ، و هذا ما يوضحه لنا الجدول الآتي :

---

(1) ARCH . Com d'Ain Temouchent, Boite 1920-1930, Statistique.

(2)C.G.D.O, Délibération 1930, pp 468-469.

(3) C.G.D.O, Délibération 1930, pp 475.

(4) دائرة سيدي بلعباس : مكارة (Mékerra) – سيدي بلعباس (Sidi. Bel.Abbès) – تلاغ (Télagh).
أنظر :

- ARCH . Com d'Ain Temouchent, Annuaire oranais, 44 années, Commercial. Industriel. Adminisratif. Minier. Agricole viticole. Vinicole, paris, publié sous le haut patronnage du ministère des affaires étrangère, 1927.

الجدول رقم 21: عدد الخماسين في عمالة وهران - بلدية مكارة المختلطة - ما بين 1925 - 1937 **(1)**

الدواوير	1925	1930	1936	1937
ميصر	لا شيئ	لا شيئ	لا شيئ	لا شيئ
تيفيل	"	"	"	"
تيلموني	"	"	"	"
معابيد	"	"	"	"
سيدي دحو	"	"	"	"
سيدي يعقوب	"	"	"	"
بوجبة	155	120	110	95
وادي مبتوح	160	135	130	105
سيسف	270	320	400	500
تيليوين	200	220	270	300
المجموع	785	795	910	1000

يتضح لنا من قراءة هذا الجدول ، أن عدد الخماسين إختلف من دوار لآخر ،فنجد الدواوير الستة الأولي خالية من هذه الفئة ، نجد أن باقي الدواوير بها نسبة كبيرة منهم شهدت بعض التزايد في فترة الثلاثينات ، ما يدل علي أهمية تلك الدواوير التي أنتزعت ملكيات الفلاحين الجزائريين فيها .

كما جاء في تقارير رسمية فرنسية عن الفلاح و الخماسين ، أن هؤلاء الخماسة فقدوا الكثير من حقوقهم ، و أن الفلاح لا يمكنه الإستغناء عن الخماس في الأرض ، أما رأي أحد المستوطنين في الخماسين، فقد علق بأن المستوطن لا يشجع هذه الفئة من الفلاحين، و في رأي آخر لأحد العمال الزراعيين عن الخماسين، فقال: « العامل الزراعي هو بصفة عامة خماس قديم ، يمضي عقد مع المالك الآخر ، و يملك صفة خاصة به جعلته مميزا في نظر الفلاحين الجزائريين و المستوطنين معا» **(2)** .

(1) DAWO , La Sous –Série 1 F, F 35 , 1 F 289, Enquête et Khamessat 1937.
(2) DAWO , La Sous –Série 1 F , F 35- 1 F 289 , Rapport sous le khamessat en oranie 1937.

إن الإنتاج المتوسط يقدر بحوالي 5 إلي 6 قنطار في الهكتار الواحد ، و من مجموع 55 قنطار يتحصل الخماس علي نسبة 10 قنطار من نصيبه ، و هذه النسبة قليلة و لا تكفي لمعيشة الخماس مقارنة مع ما يأخذه المستوطن ، إذ أنه يمنحه نصيبه دون أي حق في المناقشة و حتي السلطة الفرنسية في حد ذاتها لن تنصفه إذا ما إتجه إليها ، لذلك كان عليه القبول بالنصيب الذي يمنحه له المستوطن كي يعين عائلته مهما كان الثمن **(1)** . و من هنا نجد بأن الخماس عاني من إضطهاد حقه ، و رغم ذلك ظل صامدا في الأرض و حاول الحفاظ علي ما تبقي له منها ، لأن الظروف هي التي إضطرته للعمل في الأرض كعامل بعدما كان صاحب الأرض ، و هذا يوضح لنا أكثر تعسف الإستعمار الفرنسي .

لقد صدرت أمرية في سنة 1936 تنص علي تقسيم عمالة وهران إلي ستة مناطق زراعية ، و مباشرة بعد 6 أوت 1936 ، إجتمع مختلف النواب في عمالة وهران لتنظيم مجموعة لجنات فلاحية ، كما إتفقوا علي تقسيم العمالة إلي 3 مناطق تحتوي علي : (الحبوب ، البقول و الثمار ، الكروم) . و في هذه الآونة قرر عامل عمالة وهران ، تشكيل لجنات لتحديد الحد النهائي لأجور العمال الزراعيين مع تنظيم النقابات ، و أيضا تدوين أهم الملاحظات في هذه الإجتماعات عما يخص هذا الميدان الفلاحي . و تتوزع هذه المناطق كالآتي :

المنطقة الأولي:

- الناحية القانونية في وهران (شرق و غرب) ، (بلديات وهران ، عين الترك ، أركول ، بوسفر ، مانغين ، المرسي الكبير ، العنصر ، سينيا ، سيدي الشحمي ، فالمي) .

---

(1) DAWO, La Sous –Série 1 F, F 35- 1 F 289, Rapport sous le khamessat en oranie 1937.

- الناحية القانونية في عين العربة (بلديات عين العربة ، سانت مور ، حمام بوحجر).
- الناحية القانونية في عين تموشنت (بلديات عين تموشنت ، عين تموشنت المختلطة ، عين خيال ، دي مالحرب ، جيارد ، لافيرييز ، ريو سالادو ، تروا مارابو ، تورقوا) .
- الناحية القانونية في آرزيوا (بلديات آرزيوا ، سانت لو) .
- الناحية القانونية في سانت لورمال (بلديات لورمال ، بوتليلس ، الرحال) .
- الناحية القانونية في باريغو(بلديات باريغو ، معسكر المختلطة ، المينا المختلطة) .
- الناحية القانونية في سانت بارب بتليلات (بلديات سانت بارب بتليلات ، وادي أمبرت ، تافراوي) .
- الناحية القانونية في سانت كلود (بلديات سانت كلود ، حاسي عمور ، حاسي بونيف ، حاسي بن عقبة ، سانت لويس ، رينان ، فلوريس).
- الناحية القانونية في سانت دينيس بسيق (بلديات سانت دينيس بسيق ، بوهني ، مقطع دوز).

المنطقة الثانية :

- الناحية القانونية في معسكر (بلديات معسكر المختلطة ، دوبلينو ، عين فكان ، وادي تاريا ، تيارفيل ، ماووسا) .
- الناحية القانونية في باليكاو (بلديات باليكاو ، دومباسل ، باليكاو ، كاشيرو) .
- الناحية القانونية في باريغو (بلديات باريغو ، معسكر المختلطة) .
- الناحية القانونية في مارسي لاكومب (بلديات معسكر المختلطة).

---

(1) Oran Républicain , 13 Avril 1937.

المنطقة الثالثة:

- الناحية القانونية في مستغانم (أبو خير، عين سيدي الشريف ، عين تيدلس ،بليكوت ، بلادتواريا ، بوقيرات ، مزغران ، بليسيير ، الشلف ، ريفولي ، جورج كليمانصو ، تونين ، فورناكا و مركز سيرات (المينا)) .
- الناحية القانونية في كاسيني (بوسكي) .
- الناحية القانونية في باريغو و غليزان (بلدية المينا) **(1)** .

يتضح لنا مما سبق ، أن التقسيم بين المناطق ، إعتمد علي أهم المراكز الزراعية في عمالة وهران ، و هي : (وهران – معسكر – مستغانم) ، و هي من أبرز الدوائر التي يتواجد فيها المستوطنون بكثرة علي غرار المناطق الصغيرة ، لذلك ركزوا علي تنظيم الأمور فيها من خلال مراسيم قانونية .

إستمرت السلطة الفرنسية في عهد حكومة الجبهة الشعبية بتشجيع الإستيطان ، و إنتزاع أراضي الجزائريين ، هذا ما شجع المستوطنين علي إمتلاك مزارع واسعة **(2)** . و بعد المشاكل التي عاني منها المستوطنون عقب الأزمة الإقتصادية العالمية ، حاولت السلطة الفرنسية تخفيف الضغط عنهم بتحسين مستوي معيشتهم خوفا من هجرتهم نحو المدينة ، خصوصا بعد إفلاس البعض منهم **(3)** ، ما يؤكد لنا أن كل إهتماماتها إقتصرت علي إرضاء المستوطنين دون الإهتمام بالجزائريين الذين أنتزعت منهم أراضيهم و ظلوا دون أرض و دون عمل و بالتالي يعانون من قلة المعيشة التي تؤذي إلي الفقر و إنتشار الأمراض فيما بينهم .

إن الأراضي الفلاحية المخصصة للحبوب حولها المستوطنون إلي أراضي خاصة ، و يذكر " ليوني " في هذا الصدد ، قائلا : « إن زراعة الكروم تقضي علي زراعة الحبوب و تربية المواشي و الغابات » . و يؤكد في قوله أن زراعة الكروم هامة

---

(1) Oran Républicain, 13 Avril 1937.
(2) C.G.D.O, Rapport du préfet, 1937, pp 221-223.
(3) ARCH. Com d'Ain Temouchent, Boite 1926-1962, Impôts. Évolution foncière.

بالنسبة للمستوطنين لما فيها من أرباح كبيرة، لذلك تخصص لها مساحة تفوق باقي الزراعات **(1)**.

إهتم المستوطنون بزراعة الكروم لدرجة إفتخارهم بها ، و لكن رغم ما كانوا يجنونه من أرباح منها ، إلا أنهم تضرروا بدورهم منها عقب الأزمة الإقتصادية التي عرفتها الجزائر لاسيما منذ سنة 1934 ، حيث بدأ الحديث عن إقتلاع أشجار الكروم لتجنب التضخم في الإنتاج ، ما شكل خطرا عليهم و علي إنتاجهم الذي عرف تضخما في تلك الفترة و تدبدبا في الأسعار أيضا **(2)** .

أما الجزائريين بإعتبارهم مسلمين فهم لا يستهلكون الخمور التي يقوم المستوطنون بصناعتها من العنب لأن الخمر محرم علي المسلمين ، إلا أن هؤلاء المستوطنين أقاموا مصانع ضخمة لصناعة الخمر و تقطيره ، و مراكز هائلة لتخزينه ، ثم يقومون بتصدير معظمه إلي الأسواق الفرنسية و الأوربية ، مما يدر عليهم أرباحا طائلة ، و تعتبر زراعة الكروم بقصد إنتاج الخمر إلي الأسواق الفرنسية ، من أهم عوامل تبعية الإقتصاد الجزائري للإقتصاد الفرنسي . أي أن زراعة الكروم في الجزائر تعد إمتداد لزراعة الكروم الفرنسية داخل فرنسا . كما ينتج المستوطنون إلي جانب الكروم قسما من الحبوب و لكنهم في الأغلب يخصصون معظم أراضيهم الخصبة لإنتاج الموالح ، و الخضروات ، و الفلين ، و الحلفاء بغرض تصديرها إلي الخارج **(3)**.

ظهر منشور موقع بالفرنسية و العربية في سبتمبر 1937، و تم نشره في الأرياف الجزائرية، و هو موجه إلي الفلاحين و الخماسين و العمال الزراعيين، و هو يدعو لتضامنهم من أجل وضع حد لسياسة الحجز ضد الجزائريين الذين أنتهكت حقوقهم عنوة ، و دون وجه حق ، حيث نجد من جهة الجزائريين محرومين من أبسط حقوقهم في حين أن المستوطنين الأوربيين لهم كامل الحقوق و الإمتيازات **(4)** .

---

(1) Launay (M) , Paysants Algériens , paris , Ed . Le seuil, 1936, p 54.
(2) Gazette d'Ain Temouchent , 04 Mars 1937.
(3) تركي (رابح)، المرجع السابق، ص 85.
(4) Kaddache (M), Opcit, T1, p 331.

يتبين لنا من المعطيات السابقة ، أن عوامل تطور الإستيطان الفرنسي في الجزائر متنوعة لخدمة أغراض الإستعمار الفرنسي من جهة و المستوطنين الأوربيين من جهة أخري ، و يمكن تصنيفها كما يلي :

- الإهتمام بالثروة المائية ، و إستغلالها في المشاريع الفلاحية، لأنها ثروة هامة بدونها لا يمكن لأي زراعة أن تنجح أو أن تنتج محاصيل متنوعة و كثيرة ، فالماء هو أساس الحياة للإنسان و الحيوان و حتي النبات .
- توسيع شبكة الطرق و المواصلات و تطويرها لخدمة مصالح المستوطنين ، و ذلك لتسهيل مهمة التنقل عليهم ، و أيضا نقل بضائعهم عبر وسائل النقل دون أي صعوبات أو تعطيلات .
- تشجيع الزراعات التجارية المربحة كزراعة الكروم علي حساب الزراعات الغذائية كالحبوب ، لأن المستوطن الأجنبي يسعي وراء الربح السريع بمجيئه إلي الجزائر و تخليه عن بلده بالمقابل ، في حين أن الجزائري و هو المواطن الأصلي لهذا البلد ، فهو يسعي وراء الفلاحة التي توفر له الغذاء اليومي له و لعائلته .

و مع حلول سنة 1939 ، بدأت الحرب العالمية الثانية ، و حينها كانت فرنسا ضعيفة في بلادها و في الجزائر . فلا حكومة قوية و لا جيش علي أهبة الإستعداد معنويا . أما في الجزائر فإن فرنسا لم تستطع أن تجد حلا لمشاكلها أيضا ، فالأوضاع الإقتصادية كانت تنذر بالمجاعة ، و مطالب الوطنيين الجزائريين تزايدت بخصوص المساواة في الحقوق و إلغاء القوانين الإستثنائية التي لم تلقي قبولا في البرلمان الفرنسي في تلك الفترة **(2)**.

يتضح لنا مما ورد ، أن الجزائر شكلت حقل تجارب للسلطة الفرنسية و المستوطنين معا ، إذ إستغلوا ثرواتها الفلاحية حسب الظروف التي مروا بها ، و كان هدفهم الأول هو تحقيق مصالحهم ، و ضمان وجودهم ، دون الإهتمام بمصير الجزائريين .

(1) Kaddache (M) , Opcit , T1 , p 331.

(2) سعد الله (أبو القاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1930 – 1945) ، ط 4 ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، 1992 ، ج 3 ، ص 173.

المبحث الثاني

الوضعية الإقتصادية للريف في القطاع الوهراني

1) – موقع الريف في برنامج حكومة الجبهة الشعبية و مطالب المؤتمر الإسلامي :

1.1) – برنامج حكومة الجبهة الشعبية :

عرفت الجزائر سنة 1933 ، إضطرابات بسبب صدور منشورين ضد نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، ففي السادس عشر و الثامن عشر من فبراير وقع السيد " ميشال "المنشورين المذكورين ، و قد كان السيد " ميشال " يشغل منصب الشؤون الأهلية و الكاتب العام لولاية الجزائر العامة ، و المنشوران عبارة عن تعليمات إدارية موجهة إلي رجال الأمن و السلطة الفرنسية هدفها التضييق علي العلماء و منعهم من أداء مهمتهم الدينية و من تعلم اللغة العربية بدعوي أنهم يقومون بأعمال مضادة للوجود الفرنسي **(1)** . و هذه الإجراءات ، أدت إلي مظاهرات في الشوارع لم تهدأ إلا عندما إستعملت قوات الشرطة لقمعها بالقوة **(2)** . و في خضم هذه الظروف بدأ مشروع بلوم فيوليت يظهر في الأفق .

إن مشروع فيوليت هو إقتراح بقانون وضعه " موريس فيوليت " سنة 1933 و الذي كان حاكما عاما علي الجزائر خلال العشرينات و هو ينتمي إلي الحزب الإشتراكي الفرنسي **(3)** ، و قد أصبح عضوا في مجلس الشيوخ و ساهم كذلك في الحياة السياسية الفرنسية لاسيما فيما يتعلق بالمستعمرات ، و خصوصا الجزائر ، كما أن الجبهة الشعبية

---

(1) Afrique Français (Bull), l'Algérie, avril 1933, pp 239-240.

(2) Desparmet (J) , « Les Manifestations en Algérie (1933-1934) » , in (AF Bull) , septembre 1934 , pp 537-547.

(3) نشأ هذا الحزب في النصف الثاني من القرن 19 م و لعب دورا أساسيا في الحياة السياسية الفرنسية و الأوربية و شاركت مختلف الأحزاب الإشتراكية الفرنسية في الصراعات التي شهدتها الحركة العمالية الإشتراكية الغربية . و قد تأسس هذا الحزب في 1905 بإسم " الفرع الفرنسي للأممية العمالية " SFIO ، أي الأممية الثانية . و في تلك السنة توحدت عدة تيارات منها ، الأول : الحزب الإشتراكي الفرنسي و شمل الإشتراكيين المستقلين ، و الثاني : حزب فرنسا الإشتراكي الذي إعتنق الماركسية . و إنضم الحزب الإشتراكي الفرنسي إلي الجبهة الشعبية التي قامت بين 1936 و 1937 و التي ضمت الإشتراكيين ، الشيوعيين و الراديكاليين و النقابيين و عصبة حقوق الإنسان و منظمات أخري . أنظر : الخوند (مسعود) ، المرجع السابق ، ج 13 ، صص 342 – 343 .

في فرنسا قد عينته في سنة 1936 عضوا في حكومتها مختصا في الشؤون الجزائرية ، و يحتوي مشروع فيوليت علي ثمانية فصول و خمسين مادة **(1)** .

لقي هذا المشروع ضجة في كل من فرنسا و الجزائر ، حيث رحب به دعاة الإندماج ، في حين عارضه المستوطنون و ممثلوه في مجلس النواب الفرنسي و ينص هذا المشروع علي منح الجنسية الفرنسية لبعض الفئات المدنية و العسكرية من الجزائريين و علي منحهم بعض الحريات ، إلا أنه و بعد نجاح الجبهة الشعبية **(2)** في الإنتخابات البرلمانية الفرنسية من أهم ما طرحته في الجزائر هو إحياء مشروع فيوليت **(3)** ، و قد تبني السيد "بلوم " **(4)** رئيس الوزراء الفرنسي هذا المشروع حتي شاع عنه عندئذ " مشروع بلوم – فيوليت " . أما "فيوليت" فقد دخل وزارة "بلوم" بعنوان وزير دولة مكلف بشؤون الجزائر ، و هدفه دمج الجزائر في فرنسا تدريجيا، كما أراد كسب النخبة الجزائرية في صفه **(5)**.

تمثل سنة 1936 سنة حاسمة علي مستوي الجزائر ، ومنعطفا تاريخيا هاما ، لما إشتملت عليه من أحداث و تقلبات علي الصعيد الوطني و العالمي ، و قد كانت الجبهة الشعبية التي تضم أحزاب اليسار الفرنسي قد نشرت برنامجها العام للدخول في معركة الإنتخابات التشريعية **(6)** ، إذ تم الإتفاق بين بلوم و فيوليت ، و توصلوا إلي منح حق الإنتخاب للنخبة الجزائرية التي كان عددها يتراوح آنذاك ما بين 20 و 25 ألف نسمة .

---

(1) سعد الله (أبو القاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1930- 1945) ، ج 3 ، ص 18 .

(2) الجبهة الشعبية : هي حكومة فرنسية (1936) سميت بإسم حكومة " الجبهة الشعبية " و شكلت نتيجة لإنتصار القوي اليسارية منذ الدورة الأولي في إنتخابات 1936 صار في وسع اليسار أن يعلن إنتصاره تحت قيادة "ليوم بلوم" ، زعيم الحزب الإشتراكي الذي كان لا يزال يحمل إسم " القسم الفرنسي للأممية العالمية " (SFIO). و قد كان هذا الحزب هو المنتصر الأكبر آنذاك ، و إستمر حكم هذه الحكومة سنوات قليلة ، و قطعته الحرب العامية الثانية . أنظر : الخوند (مسعود) ، المرجع السابق ، ج 13 ، صص 374-376 .

(3) الخطيب (أحمد) ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها الإصلاحي في الجزائر ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1985 ، صص 242 – 243.

(4) بلوم ليون (1872- 1950) : إشتراكي ، زعيم الجبهة الشعبية و رئيس حكومتها في 1936 ، ولد في باريس و إختار التيار الإشتراكي ، و هو أول رئيس حكومة يهودي إشتراكي في تاريخ فرنسا . أنظر : الخوند (مسعود) ، المرجع السابق ، ج 13 ، ص 319.

(5) سعد الله (أبو القاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1930 – 1945) ، ج 3 ، ص 30 .

(6) DAWO ,La Série I , 4062 I 7 , Réforme musulmane : Projet de loi Saurin et Blum violette (1937- 1938) .

غير أن رؤساء بلديات الجزائر كانوا له بالمرصاد ، و هددوا بالإستقالة إذا ما قبل البرلمان بمناقشة هذا المشروع **(1)**.

كما ذكر " أحمد الخطيب " أن حكومة الجبهة الشعبية ، قد وضعت هذا المشروع تجاوبا مع مطالب المؤتمر الإسلامي بتاريخ 23 أوت 1936 ،ثم قدم إلي مجلس النواب الفرنسي بتاريخ 30 ديسمبر 1936 ، و ينص علي الموافقة علي أن تمارس بعض الفئات من الرعايا الفرنسيين في الجزائر الحقوق السياسية الممنوحة للمواطنين الفرنسيين دون أن يتغير في أحوالهم الشخصية . ضف إلي ذلك ، أن هذا المشروع لم يحقق مطالب جمعية العلماء لأنه يخلو من مطالبها الرئيسية مثل تعليم اللغة العربية و حرية القضاء الإسلامي ، و فصل الدين عن الدولة . أما عن "نجم شمال إفريقيا" الذي كان يترأسه السيد "مصالي الحاج" ، فيعتبر الحزب الوطني الوحيد الذي رفض مشروع بلوم – فيوليت ، لأنه يرفض أساسا فكرة ربط الجزائر بفرنسا **(2)** .

يتبين لنا مما سبق ، أن الجزائر عرفت أحداثا متتالية أثرت علي البلاد ، و ذلك إبتداءا من سنة 1929 أي حلول الأزمة الإقتصادية العالمية و تواصلت التغيرات في سنوات الثلاثينات إلي غاية عشية إندلاع الحرب العالمية الثانية ، و في هذه الآونة تركت حكومة الجبهة الشعبية آثارها علي الجزائر في مختلف المجالات .

إن حكومة الجبهة الشعبية قد أحيت مشروع " بلوم – فيوليت " بعدما قوبل بالرفض من البرلمان الفرنسي سنة 1935، و يمكن توضيح أهم بنوذ هذا المشروع حسبما يخدم دراستنا هذه كالآتي :

الفصل الأول : يتاح للأهالي الجزائريين الفرنسيين بالعمالات الثلاث بالجزائر الذين تتوفر فيهم الشروط المبينة بالفقرات الآتية ، التمتع بالحقوق السياسية التي للفرنسيين بدون أن تحدث أي تغيير في أحوالهم الشخصية أو في حقوقهم المدنية و هذا بشكل نهائي ، ما عدا تطبيق التشريع الفرنسي الخاص بزوال الحقوق السياسية .

---

(1) الزبيري (محمد العربي) ، الثورة الجزائرية في عامها الأول ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984 ، ص 63.

(2) الخطيب (أحمد) ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها الإصلاحي في الجزائر ، ص 244.

أولا : الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين بارحوا الجيش برتبة ضابط .

ثانيا : الأهالي الجزائريون الفرنسيون من صغار الضباط الذين بارحوا الجيش برتبة " باش شاوش " أو رتبة أعلي منها ، بعد أن خدموا في الجيش مدة خمسة عشرة عاما ، وبعد أن خرجوا منها بشهادة حسن السلوك .

ثالثا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين قضوا خدمتهم العسكرية و تحصلوا جميعا علي الوسام العسكري، و علي صليب الحرب.

رابعا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين يملكون إحدي الشهادات العليا الآتية : شهادة التعليم العالي ، و بكالوريا التعليم الثانوي ، و شهادة الدروس الثانوية و شهادة المدارس ، و شهادة التخرج من مدرسة وطنية للتعليم الصناعي أو الفلاحي أو التجاري، و كذا الموظفون الذين وقع إنتخابهم في وظائفهم بمسابقة .

خامسا : الأهالي الجزائريون الفرنسيون المنتخبون بالحجرات أو الغرف التجارية و الفلاحية ، أو حتي المعينون من طرف مجلس إدارة جهة إقتصادية و من قبل الغرف التجارية بالجزائر علي الشروط الموضحة في الفصل الثاني .

سادسا : الأهالي الجزائريون الفرنسيون الأعضاء بالمجلس المالي و بالمجالس العامة و المستشارون البلديون المباشرون لمهمتهم ، و رؤساء الجماعات الذين باشروا وظيفتهم خلال هذه مدة المهمة .

سابعا : الأهالي الجزائريون الفرنسيون الباش أغوات و الأغوات ، و القياد الذين باشروا وظيفتهم لمدة لا تقل عن أربع سنوات .

ثامنا : الأهالي الجزائريون الفرنسيون المتحصلون علي الصنف الثاني من وسام الشرف .

تاسعا: العمال الذين تحصلوا علي وسام الشغل، وكتاب نقابات العمال المعنيون بصورة نظامية بعد مباشرة وظائفهم مدة عشرة سنوات **(1)**.

---

(1) DAWO, La Série I, 4062 I 7, Réforme musulmane : Projet de loi saurin et Blum violette (1937 – 1938).

الفصل الثاني: إن مجلس إدارة الجبهة الإقتصادية بالجزائر سيعين بإحدي دوراته التي ستعقب تطبيق هذا القانون مائتي تاجر (200) أو صانع ، أو عامل ، من كل عمالة في الجزائر ، و عندها تمنح لهم الحقوق السياسية الممنوحة بالفصل الأول من هذا القانون ، بقرار من الوالي العام . و سيتم تعيين الغرف الفلاحية الثلاثة بالجزائر ، كل واحدة تحتوي علي نفس الشروط و لنفس الهدف ، مائتي فلاح (200) بالدورة الأولي من كل سنة من السنوات التي ستعقب تطبيق هذا القانون .

وإن مجلس إدارة الجبهة الإقتصادية بالجزائر سيعين علي نفس الشروط آنفا خمسين تاجرا أو صانعا أو عاملا من كل عمالة ، و إن الغرف الفلاحية الثلاثة ستعين كل واحد علي نفس الشروط خمسين فلاحا .

الفصل الثالث: إن الأحكام المنصوص عليها بقانون 2 فيفري 1852 بفصليه 15 و 16 ، و كذلك كل عزل وقع إزاء أصحاب الوظائف المنصوص عليها بالفصل الأول بالمادتين 6 و 7 و كذلك تشطيب الإسم من القوائم الإنتخابية .

الفصل الرابع: يمكن بالنسبة لكل أهلي جزائري فرنسي متمتع بنصوص من هذا القانون ، أن يسحب منه التمتع بالنصوص المذكورة سابقا بتطبيق ما تضمنه الفصل التاسع و الفقرة الخامسة من قانون 10 أوت 1927 **(1)** .

يتضح لنا من المعطيات السابقة ، أن اغلب مواد أو بنوذ برنامج بلوم – فيوليت هي تخدم مصالح الفرنسيين بالدرجة الأولي ، كما أن باطنها يسعي للتفرقة ما بين النخبة الجزائرية و السكان الجزائريين ، حيث ركز هذا البرنامج في بنوذ الفصل الأول علي ضرورة إنتماء الجزائريين إلي السلطة الفرنسية بأي شكل كان سواء عسكري أو مدني ، فالأساس أن يكون لهم دور في خدمة فرنسا ، أما الفصل الثاني و الذي يخص الجانب

---

(1) DAWO, La Série I, 4062 I 7, Réforme musulmane : Projet de loi saurin et Blum violette (1937 – 1938); confert.

- العقون بن إبراهيم (عبد الرحمان) ، المرجع السابق ، ج 1 ، صص 445-447.

الإقتصادي ، نجد أنه أيضا ركز علي ضرورة خدمة فرنسا سابقا لتمنح الجزائري حقوقا و منصبا ملائما ، أما عن الفصل الثالث و الرابع فهو يحوي نفس الأهداف للتحصل علي حق الدخول في الإنتخابات ، و من هنا نجد أن شروط فرنسا صعبة و مناسبة لطموحها الإستعماري ، و ليس لطموح الجزائريين و حتي الحركة الوطنية الجزائرية .

بدأت حكومة الجبهة الشعبية حملتها المضادة للإمبريالية و لسياستها التعسفية ، ما جعل الجزائريين يعلقون آمالا علي هذه الحكومة ، أنها بدأت تطبق ما وعدت به ، حيث أوقفت جزئيا العمل بقانون الأهالي ، و طبقت بعض القوانين الإجتماعية مثل قانون الأربعين ساعة من العمل في الأسبوع ، و دفع أجور أيام العطل ، و كذلك السماح للجزائريين بالتنقل بين فرنسا و الجزائر **(1)**.

كما جاء في تقرير السيد " ويرتز" (Wirtz) إلي عامل عمالة وهران (مكتب إعانة المسلمين) ، و هو نائب عن دائرة مستغانم ، حيث علق علي هذا المشروع ، قائلا : « لابد من إعادة النظر في بنوذ هذا البرنامج كي تتلائم مع الجميع ، لاسيما مع الفرنسيين و الأوربيين معا » **(2)** . كما أن رئيس بلدية عين تموشنت بعث إلي عامل عمالة وهران رسالة يحدثه فيها عن قضية تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي ، قائلا :« إنها مسألة تشكل خطرا عليهم ، و لابد من إعادة النظر قبل تطبيقها ، خصوصا و أن الجزائريين أغلبهم من الفلاحين و العمال الذين يعملون لديهم ، و بمنحهم مثل هذا الحق ، فسوف تتهدد مصالح الأوربيين و حتي الحكومة الفرنسية في العمالة» ، و نفس الشيء طالب به نائب عن دائرة سيدي بلعباس من عامل عمالة وهران و ذلك في 28 جانفي 1937 **(3)** .

صدرت عدة مقالات لجرائد فرنسية إستعمارية حول هذا المشروع ، فمثلا في جريدة " وهران الصباح " (Oran Matin) ركزت علي ضرورة فهم فحوي إدراج الجزائريين ضمن هذا البرنامج **(4)** ، و نفس الشيء ورد في جريدة " الصغير الوهراني "

(1) Front Populaire de l'oranie, 15 janvier 1936.
(2) DAWO, La Série I, 4062 I 7, Bureau de Bienfaissance musulmans (1942- 1943).
(3) DAWO, La Série I, 4062 I 7, Représentation des indigènes au parlement.
(4) Oran Matin, 05 janvier 1937.

(Le Petit oranais) حيث جاء علي لسان رئيس بلدية وهران أن هذا المشروع لابد أن يخدم مصالح الأوربيين و أن تؤخذ آرائهم بجدية **(1)**. أما جريدة " صدي وهران " (L'écho d'Oran) فقد ركزت في مقالتها علي تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي حسب هذا البرنامج، الذي تخوفت من أن يمنحهم حقوقا تفوق بقية الأوربيين المتواجدين في الجزائر **(2)**.

يظهر لنا مما ورد ، أن الأوربيين بذلوا كل جهودهم لمنع الجزائريين من التمثيل في البرلمان الفرنسي ، و قد نجحوا في ذلك ، بدليل أن الجزائريين إمتلكوا حق التمثيل في البرلمان إبتداءا من سنة 1947 حسبما نصه الدستور في هذه السنة ، لان وصول الجزائريين إلي البرلمان يساهم في توضيح القضية الجزائرية و الدفاع عنها .

إن مشروع بلوم – فيوليت لم يخدم الجزائريين من الناحية الإقتصادية ، لاسيما الفلاح الجزائري ، بل بالعكس خدم الناحية السياسية أكثر ، و لكن هذا ينطبق علي من يقبل بشروط فرنسا للتحصل علي الحقوق السياسية مثل الفرنسيين ، و طبعا هذه الشروط ليست سهلة بل صعبة لأنها صارمة و محددة . أما "الأمين العمودي" فقد كان له رأي آخر مخالف للأوربيين سواء في الوظائف العمومية أو في الجرائد الإستعمارية ، حيث عبر عن ذلك في جريدة " الدفاع " (La défense) بتاريخ 15 أكتوبر 1937 ،قائلا : « إن المسلمين الجزائريين لا يمكنهم التخلي عن أحوالهم الشخصية تحت أي ظرف من الظروف ، و أما عن حق الجزائريين في التمثيل في البرلمان الفرنسي فهو حق من حقوقنا ، و نسعي لتطبيقه من خلال برنامج أو مشروع بلوم – فيوليت ». و قد جاء في رد جريدة "صوت الأهالي " (La Voix indigène) بتاريخ 29 أكتوبر 1937 ، كالآتي :« إن الأهالي الجزائريين لهم الحق في الإستفادة من مشروع بلوم – فيوليت» **(3)**.

تميزت فترة حكم الجبهة الشعبية ، بفكرة تأسيس شبكة من الجرائد تختلف عن تلك التي ظهرت منذ بداية الإستعمار و كانت ملكا للمستوطنين و ملاك مزارع الكروم أو

(1) Le Petit oranais, 06 janvier 1937.
(2) L'écho d'Oran, 07 janvier 1937.
(3) Analyse de la presse indigène d'Algérie : Bulletin mensuel de presse indigène (1936-1940), mois d'octobre, 1937, p 2.

المناجم. و تعود هذه المبادرة إلي شخصيات أوربية إشتراكية من وهران ، إجتمعت و أسست أول جريدة و هي " وهران الجمهوري " (Oran Républicain) في أكتوبر 1936 **(1)** .

ظل مشروع بلوم – فيوليت بين جزر و مد إلي غاية سنة 1938 حين وضع السيد " دلادييه" رئيس الحكومة الجديدة حدا له ، تحت ضغط المستوطنين بالجزائر . إلا أن هذا المشروع لم يكن المشروع الفرنسي الوحيد الذي طرح لحل مشاكل الجزائر خلال الثلاثينات ، بل هناك علي الأقل ثلاثة مشاريع أخري . منها مشروع " فيرنوت " و مشروع " كوطولي " نائب ولاية قسنطينة و مشروع " دوروكس " نائب ولاية العاصمة . و لربما " نجم شمال لإفريقيا " و " حزب الشعب الجزائري " ، و حتي تحفظات " جمعية العلماء المسلمين الجزائريين " قد أدت إلي سحب كل هذه المشاريع من الميدان عشية الحرب العالمية الثانية **(2)** .

قامت السلطة الفرنسية بفرض إجراءات إستثنائية ، مباشرة بعدما إستقالت " حكومة بلوم " خلال مارس 1937 ، ثم عادت الحكومة إلي ما قبل عهد الجبهة الشعبية فأصدرت قوانين جديدة . ففي مارس 1938 صدرت عن حكومة السيد " شوطان " قراران يضيقان الخناق علي المسلمين الجزائريين ، هذا عدا عن عقوبات ضد كل من يباشر التعليم العربي و الديني من دون رخصة ، كما أنها إمتنعت عن منح الرخص ، و ضيقت عليهم السفر إلي فرنسا لاسيما العمال الذين إشترطت عليهم بطاقة الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي مع بقية الأوراق الضرورية **(3)** .

يتبين لنا مما ورد ، أن عهد الجبهة الشعبية لم يختلف عن سابقاتها من الحكومات الفرنسية ، بل بالعكس منذ تولي الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا سنة 1936 عرفت الجزائر تطورات و إضطرابات أخري إستمرت آثارها إلي غاية سنة 1939 ، و من أبرز ذلك إنعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري .

---

(1) Oran Républicain , 20 novembre 1936.

(2) سعد الله (أبو القاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945) ، ج 3 ، صص 19-20.

(3) نفس المرجع ، ص 33.

2.1)- مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري :

شهدت الجزائر توترات و صراعات مع السلطة الفرنسية قبيل إنعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري ، و من بين المواقف التي عاشها الجزائريون في تلك الفترة تهجمات علي الكيان الجزائري ، و هذا ظهر في مقال نشرته جريدة " Le Temp " تحت عنوان [قبل إجتماع اللجنة العليا للبحر المتوسط] ، و أذاعته عنها جرائد الشمال الإفريقي اليومية الفرنسية في عددها الصادر في 21 فيفري 1936.

« عندما ألقي السيد " لوبو " الوالي العام تقريره علي مسامع السيد " ساروا " أثناء الأسبوع السالف ، عزم رئيس الحكومة فجأة علي إستدعاء اللجنة العليا للبحر المتوسط ، ذلك أنه في أيام قليلة تغير الطقس السياسي في الكثير من الجهات الجزائرية ، و الذين كنا نعتقد أنهم خلدوا لجانب العدو ، علي إثر الإنذارات التي تلقوها من السيد " ريني " أثناء سياحته في الجزائر سنة 1935 ، قد عاد إليهم الإقدام ، فالدكتور " إبن جلول " مؤسس و رئيس جمعية النواب المسلمين و النائب في المجلس المالي و العمالي و نائب شيخ مدينة قسنطينة يتهم الإدارة علنا في جريدته " L'entente " بأنها تريد أن تلقي بالجزائر في ميدان النيران و الدماء . و يتبعه في هذا الطريق السيدان "الشيخ إبن باديس" و"الطيب العقبي" ، و هما علي رأس العلماء قد جمعا في نادي الترقي كل الذين يعملون علي تحطيم النفوذ الفرنسي ، بإستعمال الوسائل المختلفة .و في كل جهة نجد دعاة ناشطين للمذهب الوهابي الجديد ، و هم أعوان الجامعة العربية ، كما أن مطالبهم مختلفة : حرية الوعظ في المساجد و التعليم الحر بدون مراقبة. فهنا يقع حث الفلاحين علي عدم دفع الضرائب و هم يقبلون بذلك، و هنالك تجمع الإعانات لشراء الديار التي ستكون تحت ستار المعهد الدينية **(1).**

لقد شملت رسالة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلي جريدة " Le Temp" ردا علي تهجماتها ، بقلم "الشيخ عبد الحميد إبن باديس" ، كالآتي :

رئيس تحرير جريدة " الطان " (Le Temp) المحترم .

إن ما نشرتم بجريدتكم في شأن الأمة الجزائرية و تصوير علمائها و عامتها في

(1) البصائر، السنة الأولي، العدد 9، الجزائر يوم الجمعة 5 ذي الحجة 1354 ه / 28 فيفري 1936، ص 69.

صورة العداء للحكومة الفرنسية و رميها بتهم هي منها بريئة. إن الأمة الجزائرية قد بلغت حالتها ماديا و أدبيا إلي أسوء ما يتصور. و إنها ما تزال مع ذلك كله تلاقي معاملات قاسية و تسمع كلمات مؤلمة من نواح عديدة.

أما برقية إحتجاج النواب و الأعيان بالجزائر عن مقالة " الطان " (Le Temp) ، فهي :

سيدي رئيس مجلس الوزراء بباريس .

المسلمون الجزائريون تأثروا كثيرا و إستاءوا من الإختلافات المرجفة التي يدل أسلوبها علي أنها موعز بها و التي نشرتها الطان – تحتج بإحترام و شدة ضد التهم ... لم تكن حالة السكان أكثر هدوءا من الآن و أنهم يضعون كل آمالهم في حكمة الوالي العام السيد " لوبو " لكي يضع حدا للحالة المزعجة التي هم عليها ... لا توجد دعاية وهابية و لا جامعة عربية و لا دعوة لعدم دفع الضرائب... و إنما هنالك شعب خابت آماله في الوعود العلنية التي قطعت له و لم يري أبدا تنفيذها .شعب يتألم من أزمة إقتصادية لا نظير لها في التاريخ .

أما برقية الدكتور "إبن جلول" رئيس جمعية النواب المسلمين ردا علي تهجمات جريدة الطان ، قسنطينة 21 فيفري 1936 ، فهي :

سيدي رئيس تحرير جريدة " الطان " (Le Temp) :

نشرت صحف الأخبار الجزائرية نبذة من فصلكم الذي إتهمتم فيه إتهاما فظيعا مسلمي الجزائر و نوابهم الأحرار. لم تكن الجزائر في أي وقت أكثر هدوءا من الآن ، و الأمة كلها قابلة بصبر مجيد البؤس الإقتصادي العظيم الذي يزداد بشدة كل يوم ، دون أن تتظاهر أدني تظاهر ضد السلطة الفرنسوية التي لها مكانة لا تتزعزع . أما الزعم بأنه توجد دعاية في الجزائر ضد دفع الضرائب فهذا زعم لا يثبت أمام بحث الوقائع**(1)**. إذ أننا في جريدتنا " L'entente" قد قمنا بحملة للحث علي دفع الضرائب و إننا في بريد اليوم

---

(1) البصائر ، السنة الأولي ، العدد 9 ، الجزائر يوم الجمعة 5 ذي الحجة 1354 ه / 28 فيفري 1936 ، صص 71-77 .

نرسل لكم عددين من جرائد تنافيهما و علي الصفحة الأولي نداء بأحرف ضخمة لدافعي الضرائب فنحثهم علي دفع ما عليهم سريعا و من الآن من ضرائب سنة 1936، و نرجوا أن تتفضلوا سيدي بقبول تحياتنا الفائقة .

و قد تأثرت الأمة في عمالة (وهران) ، بما لا يقل عن تأثر سكان عمالة(الجزائر ، قسنطينة) **(1)** » .

هبت الأمة علي إظهار قواها الكامنة ، و علي إنطلاق ألسنتها بالتعبير الواضح عن آلامها ، فتجلت جزائريتها و إسلامها للعيان في يوم مشهود هو يوم 17 ربيع الأول1355ه / 7 جوان 1936 و في مدينة تاريخية هي مدينة الجزائر و في صالة الماجستيك الفسيحة **(2)** . و قد شارك فيه " إتحاد المنتخبين المسلمين " الذي يدعو إلي تطبيق فكرة الإدماج **(3)** علي الجزائريين ثم" الحزب الشيوعي " ، و"الحزب الإشتراكي " ، و " جمعية العلماء المسلمين الجزائريين " ، و بعض الشخصيات المستقلة ،و لم يقاطعه سوي جماعة " نجم شمال إفريقيا " لأنه لا يتبني مبدأ إستقلال الجزائر عن فرنسا الذي تنادي به هذه المنظمة . و مما ساعد علي نجاح الدعوة إلي عقد هذا المؤتمر قيام حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا **(4)**.

إنعقد المؤتمر الإسلامي برئاسة الدكتور " إبن جلول " نائب قسنطينة المالي و مستشارها العمالي و رئيس جمعية نوابها ، و مثل فيه نواب العمالات الثلاث جميع منتخبهم ، و مثلت فيه " جمعية العلماء المسلمين الجزائريين " المعني العالي الذي هو سمة المؤتمر و هو الإسلام . فمن النواب علي الجزائر الدكتور" تامزالي " النائب المالي و الدكتور "البشير عبد الوهاب " النائب العمالي و السيد "محمد الطاهر طيار" والصيدلي "عبد الرحمان بوكردنة "، النائبان البلديان: و عن قسنطينة السيد "عبد الرحمان بن خلاف"

---

(1) البصائر، السنة الأولي، العدد 9، الجزائر يوم الجمعة 5 ذي الحجة 1354 ه / 28 فيفري 1936، ص 71.
(2) البصائر، السنة الأولي ،العدد 23 ، الجزائر يوم الجمعة 22 ربيع الأول 1355 ه / 12 جوان 1936 ، ص 182 .
(3) إن ظاهر الإدماج غير باطنه . فظاهره هو تحقيق التماثل بين المستعمرة و دولة الأصل، فالتشريع واحد و النظم في جميع الميادين واحد . أما باطنه فهو إدماج أرض الجزائر في فرنسا، لا التسوية بين الجزائريين و الفرنسيين في الحقوق كما يقضي بذلك الإدماج، فهو إذن إدماج بالنسبة للمستعمرين و لكنه إخضاع بالنسبة للسكان الأصليين. أنظر : تركي (رابح) ، الشيخ عبد الحميد إبن باديس ... ، ص 563.
(4) نفس المرجع ، ص 76.

والدكتور "سعدان " و الصيدلي " عباس فرحات " النواب العماليون . و عن وهران السيد " محمد بن سليمان " النائب البلدي بتلمسان و نائب رئيس جمعية النواب بوهران و الدكتور "الجيلاني بن التهامي" و السيد "محمد لالوت " النائبان البلديان . ووقع الإتفاق علي أن يتكلم بإسم وهران الدكتور "إبن التهامي" فيعلن للمؤتمر تضامن وهران مع العمالتين في جميع المطالب و يتكلم بإسم الجزائر " عبد الوهاب " بمثل ذلك ، و يتكلم بإسم قسنطينة الصيدلي " عباس فرحات "(1) .

يتضح لنا منا سبق ، أن هناك مجموعة عوامل تفاعلت فيما بينها ، و عجلت بإنعقاد هذا المؤتمر الإسلامي الذي ضم العديد من الوطنيين في الجزائر بأكملها أي العمالات الثلاثة (الجزائر ، قسنطينة ، وهران) ، ما يدل علي بداية تكتل الحركة الوطنية الجزائرية و إتفاقها علي مبادئ معينة تهدف أساسا للتخلص من الهيمنة الإستعمارية ، و تحقيق نوع من العدالة بين الجزائريين و الأوربيين .

أسفر المؤتمر الإسلامي عن جملة من المطالب لا تخرج في جوهرها عن المطالبة بمساواة الجزائريين بالفرنسيين و تحقيق فكرة إدماج الجزائر في فرنسا مع المحافظة علي الشخصية العربية الإسلامية. و هذه المطالب يمكن تصنيفها كالآتي :

مطالب الأمة الجزائرية

التي قررها المؤتمر و جاء الوفد إلي باريس لمطالبة الحكومة الفرنساوية بتنجيزها و الحصول عليها.

المطلب الأول : إبطال القوانين الإستثنائية المختصة بالأهالي المسلمين و هي المعبرة عنها بقوانين " الأنديجينا ".

المطلب الثاني : ضم الجزائر إلي حكومة باريس رأسا و إلغاء الولاية العامة بالجزائر و مجلس النيابة المالية و الأحواز الممتزجة " الأدمينسطراطورات" .

---

(1) البصائر ، السنة الأولي ، العدد 23 ، الجزائر يوم الجمعة 22 ربيع الأول 1355 ه / 12 جوان 1936 ، ص 182.

المطلب الثالث : إبقاء المسلمين علي ما هم عليه من حالتهم الشخصية و ذاتيتهم الإسلامية (أي بلا تجنيس) مع السعي في إصلاح العدلية الإسلامية إصلاحا يوافق المعقول و تقبله الشريعة الإسلامية و ذلك بتدوين الفقه الإسلامي تدوينا يمكنه الإنتفاع به و فهمه بسهولة .

المطلب الرابع : فصل الديانة عن الحكومة بتطبيق جميع القوانين الصادرة في هذا الشأن و إرجاع " المساجد " التي هي معهد الدين الحقيقية إلي جماعة المسلمين حتي يمكن إستقلالها عن الحكومة و يتصرف المسلمون فيها بواسطة الجمعيات الدينية التي تؤسس لهذه الغاية ، و قد أباح القانون تأسيسها مع إلتزام الحكومة بالإنفاق عليها من أموال الأحباس التي إستولت عليها .

المطلب الخامس: نسخ جميع القوانين الصادرة ضد اللغة العربية تلك القوانين التي صبرت اللغة العربية في الجزائر بمنزلة و في مرتبة اللغات الأجنبية مع الحريات التامة في تعليمها و رفع سائر القيود و الأغلال عن الصحافة العربية و إعتبارها كزميلتها التي تصدر بالفرنساوية لا تتقيد إلا بقانون الصحافة العام .

وهنالك مطالب إجتماعية قررها المؤتمر و ألح الوفد في إنجازها كجعل التعليم في القطر الجزائري إجباريا للبنين و البنات و وضع برنامج واسع النطاق لتشييد المدارس و توحيد التعليم بين أبناء الأهالي و أبناء الأوربيين علي السواء و الإكثار من المشاريع الخيرية و ملاجئ الإسعاف للمرضي و تعيين ممرضات بقيادتهم مع إصلاح ما هو موجود من هذه المشاريع و جعله صالحا للإنتفاع به من الآن . و الشروع في تأسيس دوائر إقتصادية و تأسيس خزائن لمساعدة العاطلين من العملة ، و من المطالب الإقتصادية المساواة في الأجر بين الأهالي و الأوربيين متي كان العمل الذي يقوم به كل منهما مساويا لعمل الآخر و إعتبار الأهلية فقط و الكفاءة في كل موظف لأي منصب كان بلا فرق بين المسلم و غيره ، و توزيع الإعانة المالية التي تمد بها الميزانية الجزائرية الفلاحة و التجارة و الصناعة و الحرف بحسب ما تقتضيه حاجة مستحقها و بدون إلتفات إلي جنسيته **(1)**.

---

(1) البصائر ، السنة الأولي ، العدد 30 ، الجزائر يوم الجمعة 12 جمادي الأولي 1355 ه / 21 جويلية 1936 ، ص 239 .

المطلب السادس: تأسيس جمعيات لمساعدة الفلاحة و تشييد معاهد لتهذيب الفلاحين و تدريبهم علي العمل.

المطلب السابع: توزيع الأراضي الحكومية الغير المستثمرة علي فقراء الفلاحين و العمال.

المطلب الثامن: إبطال العمل بقانون الغاب.

أما المطالب السياسية فهي العفو عن المجرمين السياسيين و توحيد الإنتخاب بين الأهالي و الفرنساويين في جميع النيابات المحلية و البرلمانية . و تمكين جميع المنتخبين من ترشيح أنفسهم للنيابة و تعميم حق الإنتخاب لكل مسلم جزائري و إعطاء المسلمين حق التمثيل في البرلمان **(1)**.

هذه هي المطالب التي قررها المؤتمر و هي التي عرضها الوفد علي رجال الحكومة العظام و شرحها أبلغ شرح و دافع عنها بأبلغ حجة و أحسن بيان ، هذا يدل علي عظم المسؤولية الملقاة علي كاهل الوفد .

يتبين لنا مما ورد ، أن مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري عبرت عن مختلف الأحزاب الوطنية من جهة ، و عن الجزائريين من جهة أخري ، إلا أنها حاولت التركيز علي تطبيق بعض الإصلاحات الإجتماعية أبرزها التعليم الذي هو أساس الفكر الواعي للمجتمع و الصحة لحماية الجزائريين من مختلف الأمراض لاسيما المعدية منها ، أما إقتصاديا فقد ركزت علي تقديم الدعم المالي لجميع المجالات (الفلاحة – الصناعة – التجارة) ، مع المساواة في دفع الأجور و عدم التعدي علي حقوق الفلاحين ، أما سياسيا فقد أكدوا علي ضرورة الوصول إلي التمثيل في البرلمان الفرنسي بهدف إيصال صوت الجزائريين لجميع الأطراف الفرنسية و الجزائرية معا .

لقد تكون وفد جزائري مباشرة بعد الإتفاق علي مطالب المؤتمر الإسلامي و هو يحتوي علي خمسة عشرة عضوا بواقع خمسة أعضاء عن كل عمالة من العمالات الجزائرية الثلاثة للسفر إلي فرنسا وعرضها علي حكومة الجبهة الشعبية في باريس .

(1) البصائر ، السنة الأولي ، العدد 30 ، الجزائر يوم الجمعة 12 جمادي الأولي 1355 ه / 21 جويلية 1936 ، ص 239 ; أنظر كذلك : تركي (رابح) ، المرجع السابق ، صص 77 -78 .

و قد تم تعيين أعضاء هذا الوفد و تقرر ميعاده يوم السبت 18 جويلية 1936 . و قائمة الأعضاء ، هي : عن عمالة الجزائر : الأستاذ "الشيخ الطيب العقبي"- "عمارة فرشوخ " -" الدكتور البشير" - "إبن الحاج و الحاج" - " بوخردنة" ، و عن عمالة وهران : الأستاذ " الشيخ البشير الإبراهيمي " - " باش تارزي" – "بوشامة " - " قاضي" - "طالب عبد السلام " ، و عن عمالة قسنطينة : الأستاذ " الشيخ عبد الحميد إبن باديس " - الدكتور "إبن جلول " - " عباس فرحات" - "طهرات" - "إبن قلعية " ، و عن الصحراء : "الحكيم سعدان "- "الأمين العمودي" **(1)** .

كان أعضاء الوفد ،كالتالي : ثلاثة يمثلون عمالة الجزائر ، و هم الدكتور "البشير عبد الوهاب" النائب العمالي في البليدة و "عبد الرحمان بوكردنة " النائب البلدي في الجزائر و" الحاج عمارة فرشوخ" النائب البلدي في الجزائر أيضا . و ثلاثة يمثلون عمالة قسنطينة و هم ، السادة الدكتور " إبن جلول " النائب البلدي و العمالي و المالي في قسنطينة و" عباس فرحات" النائب العمالي في سطيف و "طهرات العربي" النائب البلدي في قسنطينة . و ثلاثة يمثلون عمالة وهران ، و هم السادة " باش تارزي بن عودة" النائب العمالي بوهران و " قاضي محمد" المحامي و النائب البلدي في تلمسان و "طالب عبد السلام " النائب المالي في تلمسان . و من الشبان ثلاثة واحد عن كل عمالة ، و هم السادة " إبن الحاج" النائب البلدي بالجزائر و "إبن قلعية إبراهيم" ، عن قسنطينة من قدماء المحاربين "بوشامة عبد الرحمان" عن عمالة وهران . و من العلماء ثلاثة أيضا واحد عن كل عمالة و هم الأساتذة " الشيخ عبد الحميد إبن باديس " رئيس جمعية العلماء عن قسنطينة ، " الشيخ البشير الإبراهيمي عن وهران ، و مدير هذه الجريدة " الطيب العقبي" عن الجزائر ، و نائب عن قسم الجزائر الجنوبي الدكتور " سعدان "النائب العمالي عن قسم بسكرة ، و صحب الوفد بصفة ترجمان جريدة "الدفاع " (La Défense) السيد " الأمين العمودي" و عين "الدكتور الأخضري" النائب العمالي بقالمة مستشارا للوفد حيث سبقه إلي باريس . فكان عدد أعضاء الوفد كلهم ثمانية عشر عضوا **(2)**.

---

(1) البصائر ، السنة الأولي ، العدد 29 ، الجزائر يوم الجمعة 5 جمادي الأولي 1355ه / 24 جويلية 1936، ص 229.

(2) البصائر ، السنة الأولي ، العدد 30 ، الجزائر يوم الجمعة 13 جمادي الأولي 1355ه / 31 جويلية 1936، ص 237.

وضح أعضاء هذا الوفد الجزائري مطالب المؤتمر الإسلامي ، للحكومة الفرنسية و حاولوا تحقيق أغلب المطالب التي تتضمن المساواة في الأجور بين الجزائريين و الفرنسيين ، مع تقديم المساعدة الطبية للجزائريين مع مراعاة أوضاع الفلاحين الذين يشكلون نسبة كبيرة من العمال بإعتبار الجزائر بلد فلاحي و يعتمد سكانه علي الفلاحة لكسب قوتهم اليومي **(1)** . أما جريدة "الصراع الإجتماعي" (La lutte sociale) فقد علقت علي هذا المؤتمر الإسلامي بتاريخ 2 أكتوبر 1937، قائلة: « إن هذا المؤتمر يعد خطوة هامة لجميع الجزائريين، كما أن سفر الوفد الجزائري إلي باريس لإيصال و تحقيق هذه المطالب، يشكل تجربة كبيرة لهؤلاء الأعضاء و دعما للبلاد » **(2).**

لقد ركز المؤتمر**(3)** علي ضرورة تطبيق مشروع بلوم – فيوليت ، مع إصلاحات في مختلف الميادين ، إذ ظهر أن هناك تعاون فيما بين حكومة الجبهة الشعبية و المؤتمر الإسلامي **(4)** ، إلا أن الواقع غير ذلك حيث إستكثرت حكومة الجبهة الشعبية في باريس علي الجزائريين قبول إدماجهم في فرنسا مع المحافظة علي شخصيتهم العربية الإسلامية حيث كانت تشترط عليهم التنازل التام عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية للحصول علي الجنسية الفرنسية . ومن هنا لم ينفذ أي مطلب من المطالب المذكورة، و بذلك فشلت سياسة المؤتمر الإسلامي الذي سرعان ما دب الخلاف بين أعضاءه بعد عودة الوفد من فرنسا. كما أعتبرت مشاركة جمعية العلماء في المؤتمر غلطة و هي تقاوم سياسة الإدماج ، لذلك أنتقد عليها **(5)** .

يتضح لنا من المعطيات السابقة ، أن وصول الجبهة الشعبية إلي الحكم تزامن مع إنعقاد المؤتمر الإسلامي ، و قد حاول أعضاء الحركة الوطنية الجزائرية الإستفادة منها

(1) DAWO , La Série I , 2260 I 1 , Note sur le congrès musulmans .

(2) Analyse de la presse indigène d'Algérie : Bulletin mensuel de presse indigène (1936-1940), mois d'octobre, 1937, p 8.

(3) لقد كان تحضير المؤتمر الإسلامي الثاني في جويلية 1937 ، و رغم التفاؤل الذي أبداه المؤتمرون، فإن أشغاله قد دارت في جو من الخلافات ، أما الإستعمار الفرنسي فقد رفض المشروع علي أنه مساس بمصالحه . أنظر : مهساس (أحمد) ، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر . من الحرب العالمية الأولي إلي الثورة المسلحة ، ترجمة : الحاج مسعود مسعود و محمد عباس ، الجزائر ، منشورات الذكري الأربعين للإستقلال ، 2002 ، صص 141-144.

(4) Oran Républicain , 24 Février 1938.

(5) تركي (رابح) ، المرجع السابق ، ص 79.

قدر المستطاع لصالح الجزائريين ، غير أن الحكومة كانت مثل سابقاتها ، و لم تحقق أي مطلب للجزائريين لاسيما بعد معاناتهم بعد الأزمة الإقتصادية العالمية 1929 ، و طمحوا لتحسين أوضاعهم الإقتصادية و الإجتماعية ، إلا أنه لم يطرأ أي تغيير علي حياتهم . أما المؤتمر الإسلامي فبالرغم من أن مطالبه هامة إلا أنها هي الأخرى لم تنفذ ، و بهذا نجد بأن الجزائري في القطاع الوهراني و لاسيما الفلاح البسيط و العامل لم يتحسن وضعهم ، بل بالعكس زاد الضغط عليهم من قبل السلطة الفرنسية ، إلي غاية إندلاع الحرب العالمية الثانية التي أحدثت بدورها تحولات كبري في الجزائر .

2)- <u>تطبيق إصلاحات فرنسية في القطاع الفلاحي :</u>

لقد أنشئت "الشركات الأهلية للإحتياط" بغرض حماية الفلاحين الجزائريين من الربا ،و تقديم قروض مالية ، إضافة لتطوير الأدوات الفلاحية ، و أيضا تحصلهم علي الضمان الإجتماعي ، لذلك صدر قانون في 14 أفريل 1893 يسمح بإنشاء مؤسسات يطلق عليها إسم " الشركات الأهلية للإحتياط " (SIP) [Société indigène de prévoyance] **(1)** ، و حسب التقارير الفرنسية فإن هذه الشركات يعود إنشاؤها نظرا للظروف الإقتصادية الصعبة التي عاشتها البلاد منذ القرن التاسع عشر و إلي غاية القرن العشرين ، لذلك تواجدت هذه الشركات علي مستوي كل البلديات المختلطة في القطاع الوهراني ، و قد عرف عنها سوء التسيير حيث أنها أجبرت سكان " دوار برقش" في عين تموشنت علي كراء مساحة معينة من الأراضي تقدر ب 3220 هكتار لإجراء تجارب زراعية عليها **(2)** ، توفر أرباحا للسلطة الفرنسية ، إذ سعت لإستغلال كل العمالات الثلاث في الجزائر حسب أهميتها ، فعمالة الجزائر و عمالة وهران إستفادت منها من زراعة الكروم و أشجار الفواكه ، أما عمالة قسنطينة فإستغلتها في الحبوب **(3)** .

---

(1) ARCH. Com d'Ain Temouchent, Boite 1935 – 1958, SIP (société indigène prévoyance)
(2) ARCH.Com d'Ain Temouchent, Boite 1926-1942, Personnel communel, registre divers.
(3) Nouschi (A) , l'Algérie Amère(1914-1994) , paris , éditions de la maison des sciences de h'amme , 1995 , p 70 .

تميزت مدينتي وهران و معسكر بمؤسسات ذات طابع فلاحي أطلق عليها إسم " دار الكولون " (Maison du colon) ، و هذه الدار تحتوي علي مكاتب و غرف فلاحية ، و نقابات فلاحية ، و مكاتب للتأمين الإجتماعي ، وكذلك قاعة واسعة للمؤتمرات إذ أن "دار الكولون " في معسكر أفتتحت سنة 1932 لإحتواء المؤسسات الإستغلالية التي أنشئت بهدف حماية مصالح المستوطنين في عمالة وهران **(1)** ، و مع سنة 1933 أصدرت الحكومة الفرنسية قانونا في 19 جويلية 1933 ينص علي إدخال تعديل علي "الشركات الأهلية للإحتياط" ، و تغير إسمها "بالشركات الزراعية للإحتياط "(SAP) [Société agricole de prévoyance] ، و ذلك تبعا للفشل الذي عرفته "الشركات الأهلية للإحتياط" **(2)** ، و أيضا بهدف التقرب أكثر فأكثر من الفلاحين الجزائريين و تحسيسهم بدعم السلطة الفرنسية لهم في جميع الظروف ، غير أن هذه الشركات الجديدة لم تلقي قبولا و دعما من قبل المستوطنين لأنها تتعارض مع مصالحهم و مكانتهم في الجزائر .

إن رفض المستوطنين لإنشاء "الشركات الزراعية للإحتياط" ، هو أن السلطة لن تكون بيدهم مثلما كانت في سابقاتها ، حيث أن رئيس مجلس الشركة ينتخب بعدما كان يعين ، و تولي جزائريون مسؤوليات محددة تابعة لقسم : (الحبوب – الكروم – العتاد الفلاحي...)، أي أن العمل مشترك بين الجزائريين و الأوربيين في هذه الشركة بعدما كان مقتصرا علي الأوربيين فقط، ما شكل خطرا علي موقف الأوربيين **(3)**.

يتبين لنا مما ورد ، أن "الشركات الأهلية للإحتياط" كانت مهمتها في الظاهر تقديم قروض للفلاحين الجزائريين بغرض مساعدتهم علي تحسين مستواهم المعيشي و تحسين إنتاجهم الزراعي ، إلا أنها في الواقع سعت للتقرب منهم بغرض كشف وضعيتهم الحقيقية، و نسبة مداخيلهم ، كي تستغلها أثناء مصادرة الأراضي أو فرض الضرائب عليهم ، حيث إعتبرها الجزائريون أداة جديدة لمراقبتهم و تقييدهم بمؤسسة معينة يلجأ ون

---

(1) بن داهة (عدة) ، ظاهرة الإستيطان و الصراع حول الأرض ... ، ص 173.
(2) Nouschi (A) , La Naissance du nationalisme algérien (1941- 1954) , p 51 .
(3) بن داهة (عدة) ، ظاهرة الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ... ، ص 190 .

عليهم ، حيث إعتبرها الجزائريون أداة جديدة لمراقبتهم و تقييدهم بمؤسسة معينة يلجأون إليها وقت الضرورة .

إن المؤسسات الزراعية التابعة للمستوطنين كانت تستفيد من القرض الفلاحي بكل أنواعه (المركزي – الجهوي – المحلي) ، في حين أن القطاع التقليدي- قطاع الجزائريين – تكفلت به (SAP) عن طريق الصندوق المشترك للشركات الزراعية للإحتياط (Fond commun des SAP) الذي تأسس في سنة 1933 ، و كانت ترتكز في منحها قروضا للجزائريين علي ضمانات تجعلها تمتلك أراضيهم في حال إذا تطلب الوضع ذلك **(1)** .و للإطلاع علي نسخة من عقد سلف الخاص بهذه الشركات أنظر (الوثيقة رقم 01) ، و التي توضح بالتفصيل باللغتين العربية و الفرنسية شروط هذا العقد و ضرورة الإلتزام به في حالة التوقيع عليه ، فمن عواقب التأخر عن دفع القرض في الوقت المحدد في العقد ، يفرض حينها علي صاحب القرض دفع فوائد بمقدارها القانوني و تستمر كذلك بكامل الحقوق إلي غاية يوم تمام دفعها ، مما يدل علي صرامة شروط هذا الصندوق ، ففي حين أنه يمنح قروضا لمستحقيها إلا أنه يسترجع أمواله وقت الحاجة و بأي طريقة يراها مناسبة **(2)** .

تواصلت أعمال "الشركات الأهلية للإحتياط" في سنة 1936 ، و لكن هذه المرة تدعمت مهمتها بالمشاركة مع الصندوق المشترك (Fond commun) من خلال أمرية صدرت عن الحكومة العامة في الجزائر بتاريخ 5 ماي 1936 ، تتضمن ثلاثة مواد :

---

(1) Assemblée Financière de l'Algérie , 1947 , p 50 .
(2) ARCH . Com d'Ain Temouchent, Boite 1935-1958, SIP (société indigène prévoyance)

المادة 1: تحدد مشاركة "الشركات الأهلية للإحتياط" في الصندوق المشترك ، في سنة 1936 ، بنسبة تقدر بحوالي 15% ، و هذه المشاركة سوف تعد في ميزانية سنة 1935 ، متضمنة كذلك الفوائد المترتبة عنها .

المادة 2 : تدفع نسبة المشاركة أو الإعانة إلي الصندوق المشترك من خلال الشركات الأهلية للإحتياط ، و التي تحدد في سنة 1936 بحوالي 50% .

المادة 3 : إستعداد الكاتب العام للحكومة لتطبيق مواد هذه الأمرية .

الجزائر ، يوم : 5 ماي 1936

الحاكم العام

توقيع : لوبو(Le Beau) **(1)**

---

(1) ARCH . Com d'Ain Temouchent, Boite 1935-1958, SIP (société indigène prévoyance).

الوثيقة رقم 01 :

شروط عقد السلف في الشركات الأهلية للاحتياط (1).

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE

FONDS COMMUN

des Sociétés Indigènes de Prévoyances, de Secours et de Prêts Mutuels d'Algérie (Loi du 19 Juillet 1933-Décret-Loi du 30 Octobre

CONTRAT DE PRÊT DE CONSOLIDATIO

عقد سلف تضمين (كانسوليداسيون)

CONTRAT N° Département

Entre les soussignés :

M

agriculteur à

M

agriculteur à

M Président d'Administration du FONDS COMMUN des Sociétés Indig voyance créé en vertu de la loi du 19 juillet 1933, ayı à Alger au Gouvernement Général de l'Algérie, boulevı Foch.

M Présiden d'Administration de la Société Indigène de Prévoyance mune ( ) de

Il est convenu ce qui suit :

1° Le FONDS COMMUN des Sociétés Indigènes de prête à M

emprunteur, une somme de frs

montant d'un prêt de consolidation accordé en vertu d du Conseil d'Administration du FONDS COMMUN

Cette somme servira à désintéresser les créanciers de dans les conditions fixées par le Conseil d'Administr production des quittances, mainlevées, certificats de tous autres documents probants.

Ces opérations de remboursement des créanciers par le Président de la Société Indigène de Prévoyance pc du FONDS COMMUN agissant conformément au décret bre 1936.

L'emprunteur affecte à la garantie du présent ı biens meubles et immeubles présents et à venir et c les immeubles dont détail ci-après :

بين الواضعين خطوط إيديهم اسفله

السيد

الفلاح في

السيد

الفلاح في

السيد رئيس مجلس التصرف لصندوق مال جمعيات الاحتياط الوطنية المشترك المحدث حسب القانون المؤرخ يوم ١٩ جويلية ١٩٣٣ الذي مركزه بالجزائر في الولاية العامة بالجزائرية ببولفار الماريشال فوش

السيد رئيس مجلس التصرف لجمعية الاحتياط الوطنية ببلدية ( ) في

وقع الاتفاق على ما ياتي :

١ – سلف صندوق مال جمعيات الاحتياط الوطنية المشترك للسيد

المتسلف عدد

برنك

وذلك مبلغ سلف تضمين (كانسوليداسيون) موافق عليه بمقتضى قرار مؤرخ يوم

من طرف المجلس التصرفي لصندوق المال المشترك. وهذا المبلغ يدفع عن المتسلف لاستخلاصه من الدائنين طبق الشروط المعينة من المجلس التصرفي بعد الاطلاع على التواصيل المتسلمة والبراءات وشهادات العدم وجميع الدلائل القطعية.

وهذه العمليات لتادية الديون لاصحابها يباشرها رئيس جمعية الاحتياط الوطنية على حساب صندوق المال المشترك بموجب الامر الدولي يوم ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٣٥.

ويضع المتسلف ضمانا لهذا السلف جميع مكتسباته عقارا أو غيره الموجودة الآن وما سيوجد له منها ، بالخصوص العقارات الآتية تفاصيلها :

(1) ARCH. Com d'Ain Temouchent, Boite 1935 -1958 (société indigène prévoyance).

Il demeure expressément convenu comme conditions essentielles des présentes, que les fonds du présent prêt demeureront jusqu'à sa réalisation la propriété du FONDS COMMUN et qu'ils ne pourront en conséquence être frappés d'aucune saisie-arrêt ou opposition à l'encontre des emprunteurs ni faire l'objet, de la part de ceux-ci, d'aucune délégation ou cession.

A défaut de paiement des sommes dues à leur échéance exacte, celles-ci seront productives d'intérêts au taux légal qui courront de plein droit, jusqu'au jour du paiement intégral et sans mise en demeure.

Dans le cas où, pour un motif quelconque, le FONDS COMMUN serait obligé de produire à un ordre, il aurait droit à une indemnité de *deux pour cent*, fixée à forfait, pour le couvrir des pertes d'intérêts et dommages de toutes sortes occasionnés par la nécessité de l'ordre.

Les impôts dont seraient passibles les conventions contenues dans le présent acte seront à la charge des emprunteurs.

Le présent prêt est consenti pour une durée de deux années qui commencera à courir à compter du jour de la signature du présent acte de prêt.

Il° M

emprunteur, reconnait devoir au FONDS COMMUN des Sociétés Indigènes de Prévoyance la somme de frs et s'engage : à rembourser à l'expiration de la première année une somme de frs

(3,02 % du capital plus les intérêts échus de la somme prêtée calculés au taux de cinq francs pour cent francs par an) et à l'expiration de la deuxième année, le solde en capital restant dû sur le montant du présent prêt, après le versement dont il est parlé ci-devant, plus les intérêts échus de ce solde calculés au taux de cinq francs pour cent francs par an, et s'il y a lieu tous accessoires pouvant être dus au FONDS COMMUN.

Les parties conviennent d'ores et déjà qu'une possibilité de prorogation pourra être envisagée, du seul gré du FONDS COMMUN, dans le cas où les débiteurs se trouveraient dans l'impossibilité absolue de payer à l'expiration de la deuxième année le solde de leurs dettes. Le FONDS COMMUN sera seul juge de cette impossibilité. Dans ce cas de nouvelles conditions de remboursement pourront être fixées par lui.

La créance est stipulée indivisible et pourra être réclamée aux héritiers et représentants des emprunteurs conformément aux prescriptions du paragraphe 5 de l'article 1.221 du Code Civil.

L'emprunteur aura le droit de se libérer par anticipation du montant du prêt à toute époque et sans indemnité, en totalité ou par fractions qui ne pourront toutefois être inférieures à un vingtième du capital présentement prêté et devront s'imputer sur le dernier versement à faire au FONDS COMMUN sans qu'en aucun cas, l'emprunteur puisse s'autoriser de ces versements anticipés pour différer celui de l'échéance subséquente.

وتستمر بالاتفاق الصريح وبمدية شروط اصلية لهذا ال
السلف اعمالي الى تنجيز ذلك السلف ملكا لصندوق المال
وبحسب ذلك فلا يمكن فيها تحجير ولا نفاذ
ولامعارضة واقعة ضد المتسلفين كما انه لا يسوغ لهؤلاء
منها لغيرهم بانفسهم او بالنيابة.

وعند عدم دفع الاموال الواجب اداؤها وقت حلول اجل
تكون لها فوائض بمقدارها القانوني وتستمر كذلك بكامل
يوم تمام دفعها من غير لزوم اخبار بذلك.

وفي حالة ما اذا كان صندوق المال المشترك مجبورا
كان على الادام لامر ما يكون له الحق في منحة مقدارها اثنار
معينة على الاطلاق لمقابلة خسائر الفوائد والمضرات كي
المحتمة بالامر المذكور.

المغارم التي يمكن ايجابها من جانب الاتفاقات الموجود
المالي تكون محمولة على كاهل المتسلفين.

يمنح السلف المالي لمدة سنتين يكون ابتداؤهما م
العقد المالي لهذا السلف

٢ — السيد
المتسلف يعترف بانه مدين لصندوق المال المشترك
الاحتياط الوطنية بعدد
بالاداء بعد انقضاء السنة الاولى لعدد

اتعيين العدد على اصل ٣٠٢ في المائة من اصل ال
وزيادة على ذلك الفوائد المعجلة من العدد المسلف
مبلغ خمسة فرنكات في المائة فرنك من كل سنة وبد
السنة الثانية يؤدي الباقي من اصل المال الباقي دينا من
بعد الدفع السابق ذكره وزيادة عليه الفوائد المعجلة من
على حساب مبلغ خمسة فرنكات في المائة فرنك عن
يدفع مايكون لازما من الفوائد ان وجب لذلك لصندوق الما

وقع الاتفاق بين الجهات من الان باسكان النظر في ق
التي لايكون الرضا بها الا من صندوق المال المشترك و
الحالة التي لا يستطيع باي وجه من الوجوه الغريم او الغر
دفع الباقي من ديونهم بعد تمام السنة الثانية واحكام الو
هذه الاستطاعة هو صندوق المال المشترك وفي هذه الحالة ي
شروط جديدة منه لاداء الديون.

ويشترط في الدين ان لا تقع فيه تجزئة ويتاتى طل
المتسلفين ومن ناب منهم حسب الترتيب المقرر في
من الفصل ١٢٢١ من القانون المدني (راجع سبعيل).

وللمتسلف الحق في ان يتحرر ويتخلص من مبلغ دي
اجزاء في اي وقت شاء وبدون تعريض لمحل وصول وقته ب
يكون الجزء المدفوع اقل من عشرين بالنسبة بجملة الما
الان ويجب اسقاط ما دفع كذلك من الدفعة الاخيرة لصند
المشترك وعلى اي حالة فلا يسوغ للمتسلف ان يعتبر هاته
المسبقة من حينها سببا لتاخير الدفع المقرر اجله بعد

(1) ARCH. Com d'Ain Temouchent, Boite 1935 -1958 (société indigène prévoyance).

Nonobstant les termes, ci-dessus stipulés, la dette de M

en principal, intérêts et accessoires deviendra immédiatement et de plein droit exigible si bon semble au FONDS COMMUN, 30 jours après un simple commandement de payer demeuré infructueux et contenant déclaration par le FONDS COMMUN de son intention de profiter du bénéfice de la présente clause, sans qu'il soit besoin de remplir aucune formalité judiciaire, dans l'un quelconque des cas suivants; savoir:

a) Au cas où l'emprunteur n'exploiterait pas lui-même directement ses immeubles et ne résiderait pas personnellement sur ces immeubles ou dans le centre dont ils dépendent et notamment s'il les louait en tout ou en partie ;

b) Au cas où l'emprunteur aliénerait ou remettrait en antichrèse tout ou partie ses immeubles même sous condition suspensive ou altèrerait la valeur du gage ;

c) Au cas de décès de l'emprunteur à moins que les héritiers, ou les co-emprunteurs ne consentent, avec l'agrément du FONDS COMMUN, à continuer le présent prêt sur le même pied et aux mêmes conditions.

M

s'engage en outre à ne contracter aucun emprunt hypothécaire ou chirographaire, à ne pas vendre ni louer sa propriété en totalité ou en partie, sans l'autorisation du Président de la Société Indigène de Prévoyance habilité, à cet effet, par le FONDS COMMUN des Sociétés Indigènes de Prévoyance, restant formellement entendu qu'au cas où l'emprunteur passerait outre aux prescriptions ci-dessus, le remboursement du prêt deviendrait immédiatement exigible.

Le FONDS COMMUN se réserve d'ailleurs, au cours du prêt, le droit d'exiger de l'emprunteur toutes garanties nouvelles qui lui paraîtraient s'imposer pour la conservation de ses droits.

CONDITIONS PARTICULIERES

وبغطع النظر عن النصوص المشترطة سابقا فان دين السيد

في الاصل والفوائد والزوائد يسترجعه حينما وبحسب الحق صندوق المال المشترك مهما شاء بعد ٣٠ يوما من طلب الدفع باخبار مطلق لم يلتفت اليه يتضمن تصريح صندوق المال المشترك بانه ينتفع بما اشتمل عليه الشرط الحالي من غير التجاء الى الوسائل الشرعية وذلك في حالة من الحالات المذكورة بعد :

ا) في الحالة التي لا يتولى المتسلف خدمة عقاراته بنفسه مباشرة ولا يقيم فيها شخصيا او في المركز التابعة له وبالخصوص اذا ماجرها كليا او بعضيا

ب) وفي الحالة التي يبيع فيها المتسلف كل او بعض عقاراته او يرهنها ولو على شرط المواعدة او يخبص من قيمة الرهن

ج) وفي حالة وفاة المتسلف اللهم الا اذا قبل الورثة او شركاؤه في السلف برضى صندوق المال المشترك الاستمرار على السلف بصورته وشروطه المنعقد بها.

السيد

يتعهد ايضا بانه لايباشر اي سلف كان بطريق الرهن (بوطيك) او مطلق السلف ولا يبيع ولا يكري ما على ملكه كليا او بعضيا من دون ترخيص له في ذلك من رئيس جمعية الاحتياط الوطنية بالنسبة لهذا من صندوق المال المشترك لجمعيات الاحتياط الوطنية ومع هذا كله فالذي تجب رعايته وملاحظته تاكيد ان المتسلف الا تعدى الضوابط المذكورة اعلاه فان السلف يستخلص منه حينا.

ومن المعلوم ان صندوق المال المشترك يترك لنفسه الحق في طلبه من المتسلف جميع الضمانات الجديدة التي يظهر له وجوبها لصيانة حقوقه.

شروط خصوصية

(1) ARCH. Com d'Ain Temouchent, Boite 1935 -1958 (société indigène prévoyance).

M

Intervient au présent acte au titre de caution solidaire en gar
du prêt jusqu'à son complet amortissement.

M

Intervient au présent acte au titre de copropriétaire indivis e
caution solidaire.

M Préside
la Société Indigène de Prévoyance, sur la décision prise pa
Conseil d'Administration en date du
engage la responsabilité de la Société Indigène de Prévoyance,
me caution solidaire de l'emprunteur.

Fait en quintuple et de bonne foi.

A Alger, le 19

السيد .....

يدخل في هذا العقد بوجه انه متلزم بالضمان وكفيل بالسلف الى نهاية تخـــلاصه.

السيد .....

يدخل في العقد اعلاه بوجه شريك المالك على الشياع ملتزم الضمان.

السيد .....

رئيس جمعية الاحتياط الوطنية نظرا الى القرار الذي اتخذه مجلسه التصرفي بتاريخ .....
اوجب مسؤولية جمعية الاحتياط الوطنية بمثابة ملتزمة بالضمان في المتسلف.

كتب في خمس نسخ بالنية الخالصة

في الجزائر يـوم ١٩٣

L'Emprunteur:
(et les copropriétaires indivis s'il y a lieu)
المتسلف :
(شركاؤه في الملكية على الشياع ان كانوا)

La Caution:
الضامن

Le Président de la Société Indigène de Prévo
Caution:
رئيس جمعية الاحتياط الوطنية
ضامن :

le Président du FONDS COMMUN
رئيس صندوق المال المشترك :

(1) ARCH . Com d'Ain Temouchent, Boite 1935-1958, SIP (société indigène prévoyance).

قامت السلطة الفرنسية بمحاولة لتطوير القطاع الفلاحي التقليدي للجزائريين ، و ذلك من خلال " الشركات الأهلية للإحتياط " التي منحت الأولوية في برنامجها لكل المحاربين القدماء ثم المجندين في الجيش الفرنسي في فترة الحرب العالمية الأولي ثم إستعداد لخوض الحرب العالمية الثانية **(1)** ، كما أن هذه الشركات تسيرها أوامر السلطة الفرنسية ، و يتبين لنا ذلك من خلال ما يلي :

- فرض " الشركات الأهلية للإحتياط " علي الفلاحين الجزائريين بيع منتوجهم من العنب إلي تعاونيات الأقبية قصد تحويله إلي كحول بعين تموشنت ، و سيدي بلعباس و وادي برقش .
- إمتناع " الشركات الأهلية للإحتياط " بعمي موسي (مستغانم) عن تقديم قضبان الأشجار المثمرة للفلاحين بحجة أن المياه في المنطقة غير كافية لسقي الأشجار التي طلبها الفلاحون .
- عدم الترخيص لفلاحي عين تموشنت بشراء حيوانات للجر بحجة إستحالة العثور علي مثل هذه الحيوانات – بغال – في المنطقة **(2)** .

إن طلبات الفلاحين الجزائريين التي تمر عن طريق المجلس الإداري " للشركات الأهلية للإحتياط " أو المجلس الإداري البلدي لا يمكن أن تحضي بالموافقة ما لم يصادق عليها أولا مجلس الشركة و ثانيا عامل العمالة أو الحاكم العام للجزائر ، سواء تعلق الأمر بشراء أو كراء حيوانات للجر أو شراء بذور أو بناء مخازن أو إصطبلات أو سكنات . و في جميع هذه الحالات تكون " الشركات الأهلية للإحتياط " ملزمة بدفع جميع المصاريف اللازمة للشراء أو الكراء ، لذلك كانت تضع العراقيل تهربا من المسؤولية ، كما أن هذه الشركات في نفس الوقت تقدم مساعدات للفلاحين محددة بشروط تتناسب مع مصالحها، منها:

---

(1) ARCH . Com de Béni – Saf, Boite n° 01, Mobilisation.

(2) بن داهة (عدة) ، ظاهرة الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ... ، صص 185 – 186 .

- الإقامة الدائمة في الدوار المنتسب إليه مع عائلته ، و تقديم مستخرج يثبث أداءه للضرائب المفروضة عليه ، و دفعه للإشتراكات بشكل عادي للشركات الأهلية للإحتياط منذ ثلاث سنوات علي الأقل .
- عدم التعرض لأحكام قضائية بسبب إرتكابه لأعمال عدائية ضد فرنسا و إخلاله بالنظام العام .

أما الخدمات التي قدمتها "الشركات الأهلية للإحتياط" للفلاحين الجزائريين ، فتتمثل في وضع مطاحن خاصة بالحبوب لصالح هؤلاء الفلاحين في عين تموشنت ، كما أن فرع الحبوب التابع للشركة كان يمون السكان بالقمح المعد للإستهلاك العائلي في الناحية ، و ذلك بتخصيص ستة مراكز للبيع بإسمها ، بالإضافة إلي تموينها لسبعة عشرة مركزا ، كما أنها تضمن تموين بعض العمال المقيمين بالضيعات علي حساب الملاكين **(1)** .

يتضح لنا من المعطيات السابقة ، أن السلطة الفرنسية تعمدت إنشاء شركات تساعد الفلاح الجزائري ظاهريا ، أما باطنيا فهي تسعي لسلبه أملاكه و القضاء عليه ، إذ أن هذه الشركات إشتدت الحاجة عليها في وقت الأزمات ، منها فترة الأزمة الإقتصادية العالمية سنة 1929 التي تركت آثارا كبيرة لاسيما علي الفلاح البسيط ، لذلك تزايدت هذه الشركات في تلك الفترة أملا في تخفيف ضغط الأزمة علي الجزائريين و إظهار السلطة الفرنسية بمظهر الحكومة التي ترعي شعبها ، إلا أن إنشاء هذه الشركات لم يكن بالمستوي المطلوب ، فلا تجربة " الشركات الأهلية للإحتياط " و لا "الشركات الزراعية للإحتياط" ، حققت للفلاح الجزائري الفقير النتائج التي كان ينتظرها منها ، و في نفس الوقت نجد أن المستوطنين أنفسهم عارضوا هذه الشركات لاعتقادهم أنها ستدعم مكانة الفلاح الجزائري علي حسابهم .

---

(1) بن داهة (عدة) ، ظاهرة الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ... ، صص 186 – 188 .

الفصل الثالث

محاولة تطوير الإقتصاد في القطاع الوهراني

ما بين 1939-1954

المبحث الأول: السياسة الفلاحية في القطاع الوهراني

1) – الحرب العالمية الثانية و آثارها علي القطاع الفلاحي .

2) – موقع المسألة الفلاحية في قانون 1947 .

3) – وضعية الريف الجزائري في ظل التشريعات الفرنسية

المبحث الثاني: وضعية الصناعة و واقع التجارة.

1) - دعم النشاط الصناعي :

1.1)- تشجيع الصناعات الغذائية.

2.1)- الحرف التقليدية الجزائرية.

3.1)- إستغلال الموارد المعدنية و الطاقوية .

2) - حركة التجارة .

إن إقتصاد الجزائر هو إقتصاد في خدمة الإستعمار الفرنسي و المستوطنين الأوربيين الذين إستولوا علي الهياكل الإقتصادية في البلاد من فلاحة و صناعة إستخراجية و تجارة ، و مواصلات و غيرها .

لقد واجه القطاع الفلاحي إضطرابات منذ الحرب العالمية الثانية و إلي غاية إندلاع ثورة نوفمبر 1954 ، من حيث تواصل نزع الملكية العقارية و إستمرار صدور قوانين تعسفية غرضها التضييق علي الفلاحين الجزائريين و دعم الإستيطان في القطاع الوهراني ، ما زاد في إستغلاله من قبل السلطة الفرنسية و المستوطنين معا دون مراعاة وضعية الفلاحين الجزائريين .

لجأت السلطة الفرنسية لدعم إقتصادها بالإعتماد علي الصناعة و تطويرها ، فخططت لسياسة تساعدها علي زيادة أرباحها و تعويض حتي خسائرها في القطاع الفلاحي ، هذا عن الإستثمارات التي كانت منتشرة في هذه الفترة و الحرف التقليدية ، و كل هذه العوامل ساعدت علي تنشيط حركة التجارة في الجزائر عامة و في القطاع الوهراني بشكل خاص ، لأنه يملك الشروط التي تؤهله ليشتمل علي مناطق صناعية ، و يحتوي علي موانئ تساعده في توسيع تجارته .

المبحث الأول

السياسة الفلاحية في القطاع الوهراني

1)- الحرب العالمية الثانية و آثارها على القطاع الفلاحي :

شهدت الجزائر في العشرينات من القرن العشرين صعوبات إقتصادية متعددة ، كان الجفاف أحد أسبابها ، نتج عنها مجاعة رهيبة هجر علي إثرها معظم الجزائريين إلي فرنسا . كما شكلت الحرب العالمية الثانية عبئا ثقيلا علي الجزائريين مرة أخري، حيث تدهورت الوضعية الإقتصادية في الجزائر من جراء تصدير الإنتاج الفلاحي لتوفير المؤن من أجل القوات الفرنسية الحربية في ألمانيا و إيطاليا (1) .

تأثر الريف الجزائري كعادته من جراء هذه الحرب، حيث نجد أن اليد العاملة الزراعية قد تزايدت في الفترة الممتدة من 1930 إلي 1938 مقارنة مع عدد المالكين، حسبما يوضحه لنا الجدول الآتي:

الجدول رقم 22: تطور اليد العاملة الزراعية الجزائرية ما بين 1930-1954 (2).

الفئات	1930	1938	1948	1954
مالكون	617.544	549.395	537.800	494.500
مزارعون	634.600	713.000	132.900	60.400
خماسة	50.771	55.600		
عمال يوميون	428.032	462.467	448.100	357.500

يتبين لنا من خلال هذا الجدول ، تناقص في عدد المالكين من ناحية ، و إرتفاع في عدد المزارعين من ناحية أخري لاسيما ما بين 1930- 1938 ، و ذلك راجع لإرتفاع مساحة الأراضي التي بيعت للمستوطنين في سنة 1936 ، في العمالات الثلاثة ، و بالتالي حاجة المالكين للعمال ستزداد بتوسع ملكياتهم ، في حين شهدت الفترة الممتدة من 1948 – 1954 تراجع في النسب بالنسبة لجميع الفئات ، و لكن يمكننا القول أنه و علي الرغم

---

(1) بن خرف الله (الطاهر) ،« التحول الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي للريف الجزائري 1830- 1962 » ، مجلة الذاكرة ، السنة 2 ، العدد 2 ، 1995 ، صص 163-164 .

(2) Nouschi (A), La Naissance de nationalisme Algérien (1914- 1954), p 125.

من توفر مناصب عمل للفلاحين الجزائريين و التي سوف تساعدهم علي إعانة عائلاتهم ، إلا أن ذلك ليس بالأمر المفيد للجزائريين عامة ، بل بالعكس هذا الوضع سيقيدهم أكثر يوما بعد يوم ، لأنه يدل علي تزايد ملكيات الأوربيين علي حساب الجزائريين و بالتالي تزايد نفوذهم و سيطرتهم علي مختلف الشؤون الإقتصادية .

إن الملكيات الأوربية في الريف تزايدت بدورها عن ملكيات الجزائريين، أي التوسع العقاري للمستوطنين، مثلما يبينه لنا الجدول الآتي:

الجدول رقم 23: توزيع الأراضي الفلاحية بين الأوربيين و الجزائريين سنة 1940 **(1).**

	عدد المالكين الجزائريين	مساحة الملكيات (هكتار)	عدد المالكين الأوربيين	مساحة الملكيات (هكتار)
أقل من 10 هكتار	391.000	1.850.000	8000	40.000
من 10 إلي 50 هكتار	118.000	3.013.000	7000	209.000
من 50 إلي 100 هكتار	17.400	1.226.000	4000	306.000
من 100 إلي 500 هكتار	5.000	1.108.000	5100	1.202.000
أكثر من 500 هكتار	600	474.700	900	963.000
المجموع	532.000	7.672.100	25.000	2.720.000

نلاحظ من خلال إحصائيات هذا الجدول ، أن عدد المالكين الأوربيين يفوق كثيرا عدد المالكين الجزائريين و هذا ينطبق علي الملكيات التي تتراوح ما بين 100 إلي 500 هكتار ، إذ أن هذا يدل علي أن المساحة الأكبر بيد الأوربيين بينما لم يتبقي للجزائريين سوي مساحات ضئيلة ما بين 50 إلي 100 هكتار، حيث أن أغلبهم يملكون أراضي مساحتها أقل من 10 هكتار ، و هذا لا يكفيهم في توفير كل متطلبات المعيشة مقارنة مع المستوطنين الذين ينعمون بأفضل الأراضي ، و دعم السلطة الفرنسية لهم .

(1) Chevalier (J.L), Le Problème démographique Nord – Africain, p 80.

إستمرت قناعة الجزائريين بعدم جدوي الإستعمار الفرنسي الذي لم يقدم لهم شيئا إيجابيا ، و علي الرغم من الولاء الذي أظهره الجزائريون خلال الحرب العالمية الثانية ، فقد تأثر الجزائريون بمطالب الأحزاب ، مثل مطالب الحزب الشيوعي (الحقوق السياسية- التطور الإقتصادي و الإجتماعي) ، و مطالب إتحاد النواب المسلمين (المساواة الكاملة مع الفرنسيين) ، و مطالب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، و حزب الشعب الجزائري (المؤذية إلي الإستقلال الكامل) ، لذلك لاحظت البعثة الفرنسية التي جاءت إلي الجزائر (من 26 فيفري إلي 4 مارس ثم من 6 إلي 10 مارس 1941) ، أن عدم تلبية هذه المطالب أدي لسخط الشعب الجزائري . و أمام هذا الوضع صرح أحد الجنرالات، قائلا : « إن موقفكم قد برهن لفرنسا بأنكم فهمتم عبقريتها الإنسانية ، و قد كافأتموها بإخلاص كبير و بمساهمة واسعة و مشاركة في تضحياتها و إنها لن تنسي لكم ذلك ، فإطمئنوا » **(1)** .

أثرت الحرب العالمية الثانية علي الجزائريين في الجزائر عامة ، و في عمالة وهران بشكل خاص ، فمنذ إنطلاق هذه الحرب تناقصت الغنام و الماعز في المراعي (من 6.406.000 رأس في 1939 إلي 2.053.000 رأس في 1946) ، ما أدي مباشرة لتدهور وضع الفلاح البسيط **(2)** ، ،هذا عدا عن تناقص المواد الغذائية و غيرها ، و خصوصا في سنة 1941 حيث كانت سنة صعبة علي البلاد من الوجهة الإقتصادية ، رغم أن الجزائر كانت بلاد غنية بالمواد الإستهلاكية ، و يمكنها أن تعيش علي الإكتفاء الذاتي لو لم ترسل كل منتجاتها إلي الخارج لصالح الأوربيين و الفرنسيين خاصة . فمخازن الجزائر أفرغت محتوياتها بحجة تغذية فرنسا أولا **(3)**.

---

(1) مناصرية (يوسف) ، « وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية » ، مجلة المصادر ، العدد 8 ، ماي 2003 ، صص 138 – 140.

(2) بن خرف الله (الطاهر) ،« التحول الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي للريف الجزائري 1830- 1962 » ، صص 164-165 .

(3) سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، ج 3، ص 188.

تعتبر عمالة وهران من أكثر العمالات تأثرا بالإستيطان الأوربي ،مثلما توضحه الخريطة (رقم 02) خاصة منطقتي معسكر و عين تموشنت أين إنتشرت القري و المزارع الخاصة بالمستوطنين الأوربيين ، و بسبب ذلك تدهورت حرفة الرعي في هاتين المنطقتين لأنها لا تتلائم مع مصالح كبار الملاكين الذين يملكون الآلاف من الهكتارات من زراعة الكروم ما أثر بشكل سلبي علي حرفة الرعي **(1)**. كما أن السلطة الفرنسية لم تهتم بهذه الحرفة التي يختص بها الجزائريون، كما يلزم رغم فوائدها المتمثلة في المنتجات الصوفية أن معاناة بعض مربي الماشية كبيرة مثل قلة الملاجئ المغطاة و الإصطبلات المجهزة ، وحسب رأي مربي الماشية فإن التحولات المناخية المفاجئة تعرض قطعان الماشية التي لا يتوفر أصحابها علي الملاجئ إلي الهلاك إذا ما جزت أصوافها ، ضف إلي ذلك ، فإن ثلاثمائة مربي للماشية سيتعرضون للتوقف عن الرعي لمدة تقارب ستة أسابيع كل سنة بسبب تعميم الجز الميكانيكي لقطعان الماشية ، و ظل الوضع علي حاله قبيل الحرب العالمية الثانية إلي غاية إنطلاقها ، حين بدأت السلطة الفرنسية تبدي إهتماما بإنتاج الصوف **(2)** .

يتضح لنا مما سبق ، أن الأوضاع الإقتصادية في عمالة وهران ، شهدت تدهورا و تدبدبا في إنتاجها لاسيما أثناء الحرب العالمية الثانية ، غير أن إنتاج الصوف الذي لم يكن من بين إهتمامات السلطة الفرنسية ، صار من أولوياتها أثناء الحرب و ذلك يعود لحاجة المجندين في جبهات الحرب إلي ألبسة و أفرشة و أغطية صوفية دافئة ، أي أن إهتمامها بجانب معين في القطاع الفلاحي يعود إلي حاجتها الماسة له ، و حسب ما تتطلبه مصالح الحكومة الفرنسية .

إن المجال الإقتصادي ، كان يحوي 14,4% من السكان الأوربيين العاملين ينتمون إلي القطاع الأول (الفلاحة) ، و 28,6% إلي القطاع الثاني (الصناعة) و 57% إلي القطاع الثالث (الخدمات و التجارة) .

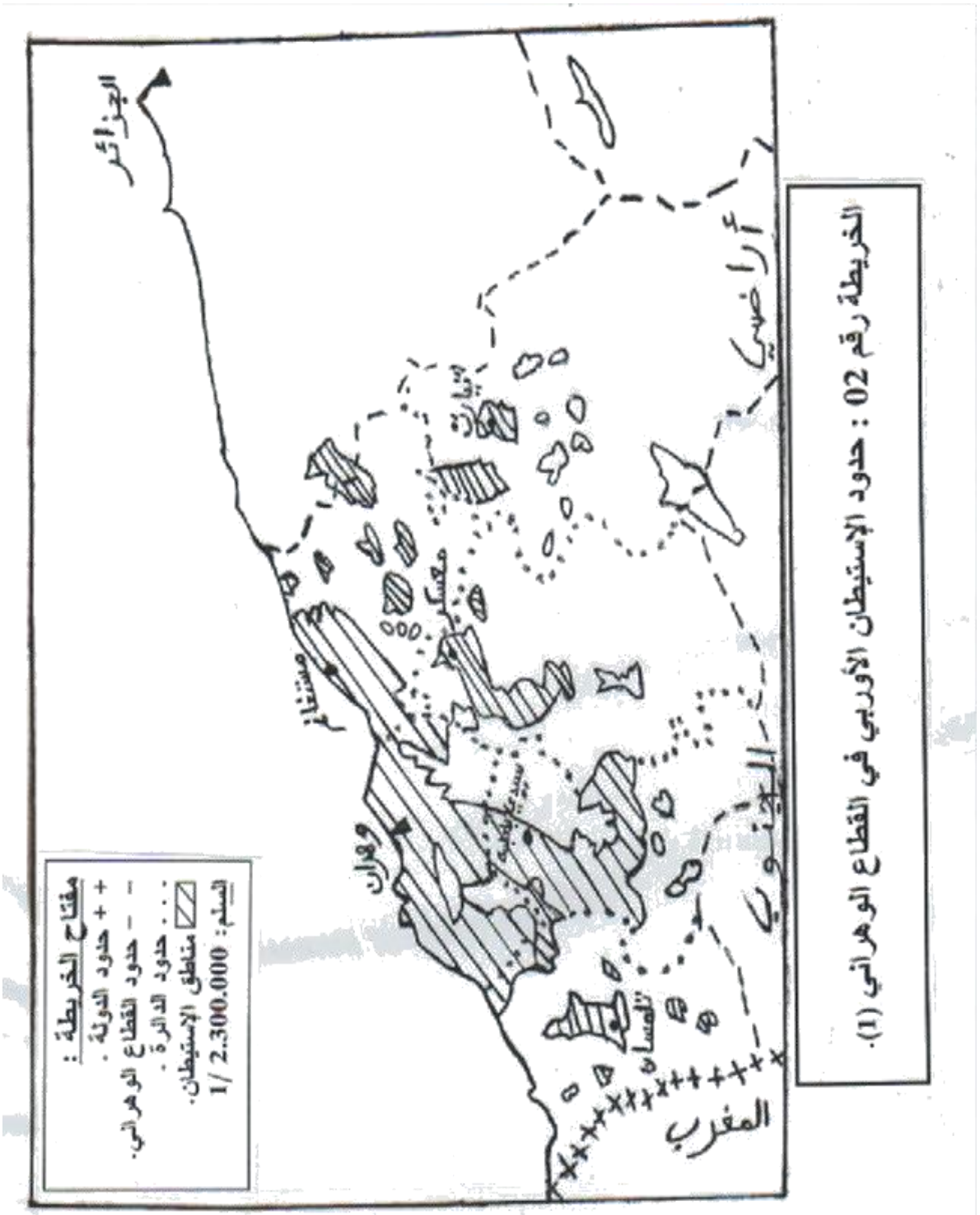

الخريطة رقم 02 : حدود الإستيطان الأوربي في القطاع الوهراني (1).

(1) Tinthoin (R), L'oranie. sa géographie. son histoire. ses centres vitaux, p 39.

إبتداءا من سنة 1930 إزدادت عدد الملكيات الكبيرة التي تستخدم بمقدار 18% و إزدادت مساحتها بمقدار 30% علي حساب الملكية الأوربية المتوسطة و الصغيرة . و بسبب ذلك تناقص عدد المالكين من 34821 في سنة 1930 إلي 17129 في سنة 1954. و هبطت بذلك نسبة العمال الزراعيين و المستأجرين من 16 % إلي 10%، و بالتالي هبطت النسبة المئوية لذوي الأجور (موظفين و عمال)، في المجتمع الأوربي من 43 % في سنة 1903 إلي 25 % من سنة 1954، و لكن حال الملكية الأوربية هو 25 % من الأرض المزروعة تخص 2 % تقريبا من الفلاحين الجزائريين **(1)**.

كما عرفت الفترة الممتدة من 1934 -1938 تطورا ملحوظا في الإنتاج الفلاحي ، لاسيما إنتاج الحبوب ، و حتي الحبوب الجافة التي بلغت330.000 قنطار سنة 1938 ، ما يدل علي توفر و تنوع الإنتاج الفلاحي بالجزائر قبيل الحرب **(2)** ، و هذا الأخير هو الذي شجع السلطة الفرنسية علي تدعيم سياسة القروض و برنامج الري الواسع ، و ذلك منذ 1930 إلي غاية 1954 . إذ أن التقنيات الفلاحية في زراعة الحبوب و الكروم و الأشجار (الحمضيات) تقدمت تقدما هائلا. كما توسع إستعمال الآلة إلي أبعد من أي حد مطلوب بعد سنة 1948 ، حيث جاءت سياسة القروض و إستعمال تقنيات جديدة تشجيعا للمستوطنين و لسياسة الإستيطان **(3)** .

إزدادت المساحات المخصصة لزراعة الكروم إزديادا كبيرا بين سنتي 1929 و 1935 من 226.000 إلي 400.000 هكتار ، غير أن هذه الزراعة شهدت تناقصا من سنة 1941 إلي 1947 ، ثم عادت للإرتفاع من جديد حيث تجاوزت المعدلات السابقة فمن 17.100.000 هكتوليتر ما بين سنتي 1930 و 1938 إلي 18.300.000 في سنة 1953 و 19.300.000 هكتوليتر في سنة 1954 .

---

(1) Ageron (Ch. R), Histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1982), Que sais je ? , n° 400, 8 éd, paris, PUF, 1983, pp 76-77.
(2) E.S.G.A, 1952, p 5.
(3) ARCH. Com de SPMC de Béni- Saf, Boite n° 22, Fiche signalétique de producteur agricole retenue développement de l'ouest.

أما زراعة الحبوب الأوربية التي كانت تغطي 28 % من المساحات المخصصة لزراعة الحبوب، كانت تجني 44 % من مجموع الإنتاج. كما أن المتوسط السنوي من إنتاج الحبوب الإجمالي الذي كان 196 مليون قنطار بين سنتي 1901 و 1910 نزل إلي 16 مليونا بين سنتي 1921 و 1930، و إلي 14 مليون بين سنتي 1941 و 1948 **(1)**، (و يجدر بنا الإشارة هنا ، إلي الوضعية الإقتصادية في عمالة وهران سنة 1944 ، و التي عرفت تراجعت تراجعا كبيرا في الإنتاج الفلاحي ، رغم سقوط الأمطار بكثرة ، و أثرت بالتالي علي التموين **(2)**) . ضف إلي ذلك ، تميزت الفترة الممتدة من 1944 إلي 1945 بهجوم 45 جرادا ، إذ تسبب قدوم الجراد إلي أهم المناطق الفلاحية ، مثل : (سعيدة و معسكر و تلاغ) ، ما بين 29 ماي و 3 جوان ، من جهة غير معروفة بمفاجأة كبيرة ... ، عاد تأثيرها سلبا بالدرجة الأولي علي المحاصيل الفلاحية **(3)** ، ثم إرتفع إنتاج الحبوب ثانية إلي 19,7 مليونا ما بين سنتي 1948 و 1954 **(4)** .

يتضح لنا من المعطيات السابقة ، أن إنتاج الحبوب و الكروم قد تراجع أثناء الحرب العالمية الثانية و حتي بعدها بسنوات قليلة لاسيما في عمالة وهران ، حيث تأثرت بالأحوال المناخية من جهة ، و هجوم الجراد ممن جهة أخري ، ما أثر علي المستوطنين من جهة ، و علي الفلاحين الجزائريين من جهة أخري ، حيث نجد أن المستوطنين الأوربيين خسارتهم ضئيلة مقارنة مع الجزائريين لأنهم يملكون مدخرات لأوقات الأزمات ، هذا عدا عن دعم السلطة الفرنسية لهم ، إلا أن الجزائريين بتراجع الإنتاج تتأثر معيشتهم و خاصة الحبوب أساس غذائهم اليومي .

أما الماشية فقد توفرت بنسبة 8.900.000 رأس قبل سنة 1910 ثم تراجعت إلي 8.300.000 رأس فيما بين سنتي 1921 و 1930، و إلي 4.800.000 رأس بين سنتي

---

(1) Ageron (Ch. R), Histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1982), Que sais je ? , p 77.

(2) DAWO, La Série I, 4062 I 7, Réforme musulmane : Ordonnance du 7 mars 1944 : Citoyenneté des Français musulmans.

(3) E.S.G.A, 1945, p 317.

(4) Ageron (Ch. R), Histoire de l'Algérie contemporaine (1830 - 1982), Que sais je ? , p 79.

1941 و 1948، و إلي 5.000.000 رأس بين سنتي 1948 و 1954 . كما أن إنتاج زيت الزيتون هو أيضا كان في تدبدب من سنة لأخري ، بينما كان 350.000 هكتوليتر ما بين سنتي 1910 و 1920 ، هبط الي 165.000 هكتوليتر ما بين سنتي 1930 و 1940 ، ثم إرتفع ثانية إلي 212.000 هكتوليتر فقط ما بين سنتي 1951 و 1952 ، و هذا النقصان المستمر يعود إلي قلة المساحات المملوكة ، و في هذه الفترة أي ما بين 1950 و 1954 تقدم إنتاج الحبوب مقارنة مع السنوات السابقة. و أيضا تقدمت زراعة الخضر و الحمضيات ما أدي إلي الإعجاب ، فقد وصل إنتاج الحمضيات إلي 100.000 طن قبل الحرب ثم إرتفع إلي 340.000 طن في سنة 1954 **(1)** .

يظهر لنا مما ورد ، أن هناك منتوجات أخري عرفت تدبدبا أثناء الحرب العالمية الثانية ، حيث إنخفض الإنتاج في هذه الفترة ثم عاد إلي الإرتفاع بعدها بفترة ، إلا أن هذا لم يترك أثرا علي المستوطنين الأوربيين ، لأنها تمثل بالنسبة لهم فترة صعبة ، و سوف تتغير و تتحسن مع مرور السنوات .

إن الحرب العالمية الثانية ، لم تقتصر آثارها علي الأوربيين فقط ، بل حتي الجزائريين وصلهم تأثيرها ، إذ باع الجزائريون ما بين سنتي 1939 و 1946 قرابة 550.000 هكتارا إلي جزائريين آخرين . كما باعوا للأوربيين 94.000 هكتارا ، فتبين لنا هذه الأرقام أزمة الفلاحين من ذوي الملكية الصغيرة. هذه الأزمة التي ستؤذي بدورها إلي تشجيع الهجرة إلي المدينة . ضف إلي ذلك ، فإن عدد سكان المدن من الجزائريين قد إزداد ما بين سنتي 1936 و 1948 من 722.000 نسمة إلي 1.129.000 نسمة، هذا عدا عن تدني أجور العمال الزراعيين، ما جعلهم يفكرون في الهجرة بحثا عن حياة أفضل **(2)**.

عرف القطاع الوهراني إضطرابات في الأوضاع الإقتصادية تبعا لظروف الحرب السائدة و التي أدت إلي تحولات كبري علي بعض الأسعار ، ما كان له أثر علي المجتمع الجزائري ، لاسيما الجزائريين ذوي الدخل البسيط ، و هذا ما يتوضح لنا أكثر من خلال

(1) Ageron (Ch. R), Histoire de l'Algérie contemporaine (1830 - 1982), Que sais je ? , pp 77-79.

(2) بن أشنهو (عبد اللطيف) ، المرجع السابق ، ص 344.

جلسات اللجنات المحلية لمراقبة الأسعار ، فمثلا قررت اللجنة المحلية لمراقبة الأسعار في تلمسان ، أثناء جلسة إنعقدت في 23 ديسمبر 1939 علي الساعة العاشرة صباحا بحضور كل من الأعضاء :(بن زكان ، تواتي ، مصطفي ، بيكارد ، لوبي دال بايلي ، العشعاشي حاج مصطفي ، حاج الدين عبد الله) ، و من هؤلاء الأعضاء نجد مثلا "العشعاشي" قد أبدي ملاحظةو إستفسار حول السبب في منح دائرة وهران أكياس من القهوة أكثر من دائرة تلمسان ، و علي هذا الأساس طلبت اللجنة من نائب محافظ عمالة وهران توضيح سبب منح دائرة تلمسان 150 كيس من القهوة في حين وصلت إلي دائرة وهران 6000 كيس من القهوة ، و طالبت برفع الكمية أكثر إذ أن مدينة تلمسان لوحدها حصلت فقط علي 50 كيس في حين أنها تحتاج علي الأقل إلي 100 كيس . كما إتفقت اللجنة أيضا علي ضرورة مراقبة بائعي التوابل من خلال متابعة الشرطة لهم ، مع ضرورة وضع قائمة لجميع التوابل الموجودة في البلدية، كي تكون بصفة قانونية و تقسم بالعدل حسبما يصل إلي تلمسان **(1)**.

يظهر لنا مما ورد ، أن توزيع السلع كان غير متوازن في دوائر عمالة وهران مع بداية الحرب العالمية الثانية ، ما يدل علي قلة المراقبة من قبل السلطة الفرنسية ، ما أدي أيضا لإحداث تغيرات علي الأسعار من أجل كسب ربح أوفر دون علم السلطات أي السوق السوداء ، فمن جهة قلة السلع تؤدي إلي توزيعها بالأولوية علي الأوربيين و ما تبقي منها يوزع علي الجزائريين ، و بالتالي تضرروا من هذا التوزيع غير العادل ، فإذا كانت السلطة الفرنسية غير عادلة في توزيع السلع في دوائر عمالة وهران ، فلن تكون عادلة في توزيعها بين فئات المجتمع الجزائري .

إن التغيرات في الأسعار مست الجزائر كلها و ليس عمالة واحدة فقط، و بالتالي تأثر جميع أفراد المجتمع الجزائري جراء ذلك، خصوصا التي تعلقت بالمواد الأساسية في الغذاء، و هذا ما سيوضحه الجدول الآتي:

---

(1) ARCH. Com de Tlemcen, La Série F, Comité local de surveillance des prix.

الجدول رقم24 :إرتفاع أسعار المنتوجات في الجزائر ما بين 1939 – 1945 (فرنك فرنسي) **(1)**.

المنتوجات	1939	1942	1944	1945
الخبز	10,3	3,70	8,15	8,88
الزيت	6	17	30	36,25
اللحوم	15,30	23,60	71,50	98,15
البن	15,75	22,40	43,30	31,30
السكر	5,60	8,20	10,25	10,90

يتبين لنا من خلال هذا الجدول ، أن الأسعار المذكورة هنا هي الأسعار المحددة رسميا ، إلا أن ندرة الإنتاج أدت إلي نمو و تنظيم السوق السوداء ، حيث نلاحظ أن كل هذه المنتوجات إرتفع سعرها في فترة الحرب العالمية الثانية ، ما يدل علي أن ظروف و ضغوطات الحرب لم تقتصر علي فرنسا فقط و سكانها ، بل وصل تأثيرها إلي الجزائر لأنها مستعمرة من مستعمراتها ، فتأثرت من سياسة توجيه أغلب المنتوجات لمتطلبات الحرب ، دون التفكير بالوضع الإقتصادي للمجتمع الجزائري و الذي ينعكس أثره مباشرة علي الوضع الإجتماعي لكل فئة حسب مستواها الإجتماعي .

الجدول رقم 25 : الأجر اليومي للعمال الزراعيين في الجزائر ما بين 1942-1945(فرنك فرنسي) **(2)** .

الصنف	1942	1944	1945
غير متخصص	12	20	50
متخصص	14	26	85

نستقرء من هذا الجدول ، أن إرتفاع الأجور توازن مع إرتفاع الأسعار ، إلا أن القوة الشرائية كانت مرهونة أكثر بمدي توفر المنتوجات و توزيعها إداريا من قبل السلطة الفرنسية ، و كذلك في المدن نلاحظ ركودا في الإستخدام و تدهورا في القوة الشرائية للأجور . أما ركود الإستخدام فيعود إلي إنخفاض الطلب ، بينما كان التضخم سببا

(1) بن أشنهو (عبد اللطيف) ، المرجع السابق ، ص 344.

(2) نفس المرجع ، ص 345.

لتدهور القوة الشرائية . كما نلاحظ أيضا من الجدول أن أجور المتخصصين الزراعيين تفوق بكثير غير المتخصصين و ذلك لمعرفتهم بتقنيات زراعية هامة ، لا يمكن للمالكين الإستغناء عنها لخبرتهم، في حين الفئة الثانية يمكن تغييرهم لأنهم مجرد عمال مساعدين .

إن مسألة التغيرات في الأسعار و حتي الأجور مرهونة من جهة بالظروف العالمية ، و من جهة أخري بميزانية الدولة ، و سوف نلاحظ مقارنة ما بين العمالات الثلاثة من حيث الميزانية في الجدول الآتي :

الجدول رقم 26 : ميزانية العمالات الثلاثة 1945 – 1946 **(1)** .

ميزانية العمالات	1945	1946
	الجزائر	
الإيرادات	178.935.727	379.256.159
المصاريف	178.895.127	373.061.918
	وهران	
الإيرادات	136.451.845,90	201.419.020
المصاريف	132.006.645,90	200.778.901
	قسنطينة	
الإيرادات	175.616.631	223.986.118
المصاريف	175.134.323	216.295.394

يظهر لنا من هذه الإحصائيات الرسمية ، أن ميزانية عمالة الجزائر و عمالة قسنطينة تفوق ميزانية عمالة وهران في كلا السنتين ، إلا أن الفارق ما بين الإيرادات و المصاريف لا يختلف من عمالة لأخري ، بل بالعكس كل العمالات تستغل كل الإيرادات تقريبا دون أن ننسي فترة الحرب ، لأن فرنسا لم تساهم في الحرب إعتمادا علي ميزانية دولتها فقط ، بل حتي ميزانية الجزائر التي شكلت دعما أساسيا لها في ظروف الحرب ، و بتسخير جزء كبير من الميزانية للحرب ، فذلك يؤثر بدوره علي

(1) E.S.G.A, 1946, p 34.

المجتمع الجزائري، لاسيما علي الجزائريين من ذوي الدخل البسيط و كذلك العمال.

تميزت سنة 1946 بعودة النشاط الإقتصادي من جديد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ،وكذلك عودة النشاط التجاري إلي حركته ، و ذلك من خلا ل عملية تصدير مختلف المنتجات من الجزائر نحو فرنسا و غيرها ،و هذا يتضح أكثر في الجدول الآتي :

الجدول رقم 27 : إحصائيات تصدير المنتوجات الجزائرية من خلال الموانئ في القطاع الوهراني(شهر ماي 1946) – وهران و نمور - **(1)** .

الموانئ	المنتوجات	الميتروبول (فرنسا)		أماكن أخري		المجموع	
		الجملة (رزمة)	القطعة (كلغ)	الجملة (رزمة)	القطعة(كلغ)	الجملة (رزمة)	القطعة (كلغ)
وهران	الفواكه	17.966	275.406	350	6.988	18.316	282.394
	بقول و ثمار	64.016	962.539	335	10.015	64.351	972.554
	منتوجات مختلفة	19.265	1.233.542	485	52.924	19.750	1.286.466
	المجموع	101.247	2.471.487	1.170	69.927	102.417	2.541.414
نمور (الغزوات)	الفواكه			75	1.505	75	1.505
	بقول و ثمار			39	1.330	39	1.330
	منتوجات مختلفة			115	10.409	115	10.409
	المجموع			229	13.244	229	13.244

يتبين لنا من هذا الجدول ، أن القطاع الوهراني كان يصدر مختلف المنتوجات نحو فرنسا و دول أخري ، و ذلك لما تميز به في تلك الفترة بوفرة الإنتاج علي عكس فترة الحرب الذي كان يسخر لصالح المجندين في الحرب ، كما أن التصدير كان يتم بالجملة و بالقطعة علي حسب الطلب و تعتبر مدينتي وهران و نمور نموذجين فقط عن المدن التي تحتوي علي موانئ تستغل في التصدير و الإستيراد ، و من هنا نلاحظ أهمية القطاع

(1) ARCH. Com de Béni – Saf, Boite n° 14, Revue de la Presse Algérienne et Actualités Economiques.

الوهراني الإقتصادية .

إن الحرب العالمية الثانية رغم نهايتها في سنة 1945، إلا أنه و رغم ذلك ظل عدد العاطلين عن العمل في المناطق الحضرية مرتفع حيث قدر بسبعين ألف نسمة. في حين حددت إحصائيات سنة 1948 عدد العاطلين ب 312.834 شخص منهم 128.783 من فئة العمال اليدويين الذين يضمون في صفوفهم عاطلين جزئيا عن العمل **(1)**.

يتضح لنا من المعطيات السابقة، أن الحرب قد عجلت أزمة الرأسمالية و زادت عمليات نزع ملكية الفلاحين الجزائريين، و إنتاج البطالة علي الصعيد الريفي و الحضري.أما السلطة الفرنسية فقد حاولت بعد إنتهاء الحرب ، و خاصة بعد أحداث 8 ماي 1945 ، أن تسيطر علي الأمور في الجزائر ، فسعت لإصدار قانون 1947 تمهيدا لإصلاحات في مختلف المجالات ، و التي منحت آمالا للجزائريين في تغيير الوضع عما كان عليه سابقا ، في حين إنتظر الأوربيون منحهم تسهيلات جديدة خاصة في القطاع الفلاحي .

(1) بن أشنهو (عبد الطيف) ، المرجع السابق ، ص 346.

2)- موقع المسألة الفلاحية في قانون 1947 :

إجتمعت اللجنة العليا للإصلاحات و اللجنة الزراعية في سنة 1946 ، للإتفاق علي وضعية الزراعة و إجراء تعديلات مناسبة عليها تتمثل في :

- توعية الفلاح.
- زيادة الإنتاج الجزائري.
- توجيه وتنظيم التطور الإقتصادي و الإجتماعي للفلاحين الجزائريين المسلمين**(1)** .

أما الأقلية الأوربية في الجزائر فقد أوقفوا جميع المحاولات الرامية لتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي لغاية 6 أكتوبر 1946، و أصروا علي عدم إقرار نظام الإقتراع العام في الجزائر و إجراء إنتخابات حرة بحيث يشارك فيها جميع السكان و ينتخبون مجلسا نيابيا جزائريا بطريقة ديمقراطية **(2)** إلي أن صدر القانون الأساسي سنة 1947 فأنشأ مجلس جزائري يتولي فيه الأمر نفس الأشخاص للمجلس السابق **(3)**.

صدر هذا القانون في 20 سبتمبر 1947 في عهد رئيس الجمهورية " فانسان أوريول "(Vansan Auriol) **(4)** و الحاكم العام بالجزائر " نايجلون " (Naigelen) **(5)** ، ومن الأسباب التي دفعت لصدوره مجازر 8 ماي 1945 ، و ما ترتب عنها من إضطرابات و قتلي و جرحي ، لذلك رأت الحكومة الفرنسية ضرورة إصداره في هذه الفترة لتهدئة الوضع في الجزائر ، فهو قانون فرنسي و في نفس الوقت مشروع إصلاحي ظاهريا ، أما باطنيا فهو يخدم مصالحها بالدرجة الأولي في جميع بنوذه ، هذا ما جعله يلقي معارضة من قبل الجزائريين و الحركة الوطنية الجزائرية معا **(6)** .

---

(1) E.S.G.A, 1946, p 209.

(2) بوحوش (عمار) ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 ، ص 196.

(3) نوشي (أندري) و آخرون ، الجزائر بين الماض و الحاضر.إطار و نشأة الجزائر المعاصرة و مراحلها ، ص 379.

(4) ولد " فانسان أوريول " سنة 1884 و توفي 1966 ، إشتغل بالمحاماة ، كان إشتراكي المذهب ، عين وزيرا للمالية بحكومة" ليون بلوم" 1936 ، ثم وزيرا للعدل سنتي 1937-1938 ، أنتخب رئيسا للمجلسين التأسيسين و للمجلس الوطني من بعدهما ، ثم رئيسا للجمهورية الفرنسية من 1947 إلي 1954 . أنظر : الزبيري (محمد العربي) ، المرجع السابق ، ص 30 .

(5) ولد "مارسيل إدموند نايجلون" (Marcel- Edmond Naigelen) في 17 جانفي 1892 ، و توفي في 15 أفريل 1978 .أنظر: - ARCH.Com de Tlemcen , La Série H , Les Gouverneurs généraux

(6) Analyse de la presse indigène d'Algérie : Bulletin mensuel de presse indigène, 1947, p 5.

يشتمل هذا القانون علي ثمانية أبواب و ستين مادة، و إنه يهدف بالدرجة الأولي إلي فصل النخبة التي تتمتع بحق المواطنة، و ينص كذلك علي وجوب تطبيق المساواة الفعلية بين جميع المواطنين الفرنسيين الذين يمنحون حق التمتع بالحريات الديمقراطية ، و يسمح لهم بممارسة الحقوق السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية ، و قد ورد ذلك في المواد الأولي منه **(1)** . (أنظر هذا القانون بكامل بنوذه في الملحق رقم) .

كان يضم القانون الأبواب التالية :

- الباب الأول: عن النظام السياسي و تنظيم السلطات العمومية.
- الباب الثاني: عن النظام التشريعي للجزائر.
- الباب الثالث: عن القانون المالي للجزائر.
- الباب الرابع: عن تكوين الجمعية الجزائرية و سيرها.
- الباب الخامس: سلطة الوالي العام الإدارية في الجزائر.
- الباب السادس : ترتيبات مختلفة و إنتقالية .
- الباب السابع: عن المجموعات المحلية.
- الباب الثامن : الترتيبات الملحقة .

إن الأبواب التي لها علاقة بالقطاع الفلاحي هي الباب الأول عن النظام السياسي و تنظيم السلطات العمومية و الباب الثالث عن القانون المالي للجزائر، و الباب الرابع عن تكوين الجمعية الجزائرية و سيرها.

إن محتوي القانون في هذه الأبواب فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي لم يكن واضحا تماما ، فمن بنوذ الباب الأول :

المادة 2: تبدأ المساواة الفعلية بين كل المواطنين الفرنسيين. كل ذوي الجنسية الفرنسية في عمالات الجزائر ، يتمتعون ، دون تمييز في الأصل أو العرق أو اللغة أو الدين ،

(1) الزبيري (محمد العربي) ، المرجع السابق ، ص 30.

بالحقوق العالقة بصفة المواطن الفرنسي و يخضعون لنفس الواجبات . يتمتعون ، خاصة بجميع الحريات الديمقراطية و سائر الحقوق السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية العالقة بصفة مواطن الإتحاد الفرنسي و التي يضمنها مدخل دستور الجمهورية الفرنسية و مادته رقم 81 ليستطيعون الإلتحاق بكل الوظائف العمومية . و في الجيوش البرية و البحرية، أو الجوية و في القضاء و سائر الإدارات و المصالح العمومية أو المعتبرة كذلك. و المصالح الممولة و القطاعات المؤممة، فإن شروط التوظيف و الترقية و الأجور و المنح و الإحالة علي التقاعد و المعاشات تطبق علي الجميع دون تمييز في الحالة المدنية.

ستصدر مراسيم ، في أجل ستة أشهر إبتداءا من تاريخ هذا القانون ، لتجديد شروط تطبيق هذه الفقرة و لتضمن خاصة المساواة المطلقة في الأجور و المنح و المعاشات و تكوين الإطارات المشتركة بالنسبة لمختلف فروع الإدارات و المصالح .

لم يعد هناك إجراء أو نظام أو قانون إستثنائي ، غير هذا القانون ، يطبق في تراب العمالات .

المادة 3: كل المواطنين الذين لم يتخلوا بصريح اللفظ عن حالتهم المدنية يستمرون في خضوعهم لقوانينهم و عاداتهم فيما يتعلق بأحوالهم الشخصية و إرثهم و إرث عقاراتهم التي لم تسجل ملكيتها وفقا للقانون الفرنسي حول النظام العقاري في الجزائر. و في غير حالة إتفاق الأطراف المعنية . فإن نزاعاتهم تفصل فيها الهيئات المخولة للنظر فيها حاليا وفقا للقواعد الجاري بها العمل.

وعندما يقيمون في الوطن الأم، فإنهم يتمتعون بكل الحقوق العالقة بصفة المواطن الفرنسي و يخضعون لنفس الواجبات.

المادة 6 : تؤسس جمعية جزائرية تكلف بتسيير المصالح الخاصة بالجزائر و ذلك بالإتفاق مع الوالي العام **(1)** .

---

(1) J.O.R.F, 21 septembre 1947.

يتبين لنا مما ورد ، أن هذا القانون منح الحقوق السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية لجميع المواطنين الفرنسيين في الجزائر بالمساواة دون تمييز ، إلا أنه لم يتمكن من تغيير الوضع الذي كان عليه الجزائريون علي الرغم من وضوح المواد المتعلقة بذلك ، كما أن القانون أكد علي التساوي في الوظائف و الأجور ما بين جميع الفئات التي تعيش بالجزائر أي المتجنسين ، غير أن الواقع يدل علي غير ذلك ، إذ أنه منذ صدور هذا القانون لم ينفذ هذا القرار و ظل الوضع علي حاله في جميع العمالات الجزائرية .ضف إلي ذلك ، فإن القانون لم يفصل في الأمر بالنسبة للأشخاص الذين حافظوا علي أحوالهم الشخصية فيما يتعلق بالإرث و الملكية العقارية ، ما يدل علي نيتهم في مواصلة الإستيلاء علي الأراضي و تفقير أهلها ، و مما يؤكد لنا ذلك أن الجمعية الجزائرية التي صدر أمر بتأسيسها ليس لها حق التنفيذ دون الرجوع لقرار الوالي العام و موافقته ، ففي الظاهر يمنحهم الحرية و في الباطن يضيق الخناق عليهم .

أما في الباب الثالث ركز القانون علي الميزانية ، و من بنوده :

المادة 17 : تستطيع الجزائر التملك وإنشاء مؤسسات مفيدة لها ، كما أنها تستطيع منح السكك الحديدية و خطوط النقل الجوي أو غيره ، و كذلك سائر الأشغال العمومية الكبري و الخدمات العامة ، و إستقراض الأموال و إعطاء الضمانات علي الإلتزامات في كل جوانب الحياة المدنية **(1)** .

المادة 19 : تنقسم المصروفات المسجلة في ميزانية الجزائر إلي مصروفات إجبارية و مصروفات إختيارية .

تتكون المصروفات الإجبارية مما يلي :

1- دفع الديون اللازمة ، و تغطية عجز الميزانية و إعادة تكوين صندوق الإحتياط وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 27 .

2- تزويد الصندوق العام للتقاعد في الجزائر ، كما يحدد ذلك بمرسوم .

---

(1) J.O.R.F, 21 septembre 1947.

3- مساهمة الجزائر في المصروفات العسكرية و الأمنية المشار إليها في المادة السابقة.

4- مرتبات و علاوات الموظفين الموضوعين تحت تصرف الوالي العام في حدود المناصب المالية المصادق عليها من قبل الجمعية الجزائرية بالنسبة للسنة السابقة.

5- المصاريف الضرورية لتنفيذ قوانين الجمهورية الفرنسية المعممة علي الجزائر .

لا يمكن تحميل ميزانية الجزائر مصاريف أخري إلا بقانون أو بإنتخاب توافق عليه الجمعية الجزائرية و يكون شرطا لكل إلتزام .

لا يمكن إنشاء مناصب شغل في بحر السنة إذا لم تسجل في ميزانية نفس السنة توقعات لهذا الغرض.

المادة 21: مشروع ميزانية الجزائر يوضع من طرف الوالي العام تحت رقابة وزير الداخلية و المالية.

يسوي بمرسوم يوقع عليه وزير الداخلية و المالية.

المادة 29: هناك مصلحة للرقابة المالية لدي الوالي العام.

تمارس هذه الرقابة عن طريق التأشيرة المسبقة و المراجعة الدائمة للمحاسبة و للتقارير الإجمالية الدورية حسب الحالة ووفقا للقواعد التي ستحدد بمرسوم .

يتضح لنا مما سبق ، أن ميزانية الجزائر تتحكم فيها الحكومة الفرنسية ، كما نلاحظ التناقض فيما يخص التمويل عن طريق الميزانية بحيث لا تنفذ المشاريع إلا بموافقة الحكومة الفرنسية ، و قد كان هذا في صالح المستوطنين الذين إستفادوا من هذه الميزانية بالتعاون مع السلطة الفرنسية من دون أن يكون للجمعية الجزائرية رأي ثابت كما هو وارد في القانون ، هذا عدا عن تسخير الميزانية الجزائرية لأمور تتعلق بالشؤون الفرنسية أكثر منها الجزائرية ، مع غياب تمويل المشاريع الزراعية لاسيما التي تخص الجزائريين ، و يجدر الإشارة هنا ، أن الرقابة المالية ترتكز علي الجزائريين أكثر من غيرهم خوفا

(1) J.O.R.F, 21 septembre 1947.

من إستغلال الأموال ضد فرنسا علي عكس الأوربيين الذين لم تشدد عليهم الرقابة لتعاونهم معها .

أما في الباب الرابع و الذي يتحدث عن الجمعية الجزائرية ، و من بنوذه :

المادة 30 : تتكون الجمعية الجزائرية من مائة و عشرين عضوا ، ستون يمثلون مواطني الهيئة الإنتخابية الأولي ، و ستون يمثلون مواطني الهيئة الثانية . ينتخب الجميع لمدة ست سنوات بالتصويت العام و الإقتراع الفردي علي دورتين . و يتم تجديد إنتخابات نصف الأعضاء كل ثلاث سنوات . تحدد الدوائر الإنتخابية بواسطة القانون .

المادة 31 : ينتخب أعضاء الجمعية الجزائرية من طرف هيأتين :

تتكون الهيئة الأولي من المواطنين الذين يتمتعون بالحالة المدنية الفرنسية دون تمييز في الأصل. و يسجل ، أيضا ، في هذه الهيئة ، و بطلب منهم خلال السنة التي تلي رشدهم الإنتخابي أو التي يدخلون فيها ضمن أحد الأصناف الخصوصية التالية ، المواطنون الذين يتمتعون بالقانون المحلي المشار إليهم فيما يلي :

الضباط و قدماء الضباط .

الحاصلون علي إحدي الشهادات التالية ، دبلوم التعليم العالي ، بكالوريا التعليم الثانوي ، الأهلية العليا ، الوسطي ، دبلوم نهاية الدراسات الثانوية ، دبلوم المدارس ، دبلوم التخرج من مدرسة وطنية عليا أو مدرسة التعليم المهني الصناعي الفلاحي أو التجاري ، أهلية اللغة العربية و البربرية .

موظفو الدولة و أعوانها في العمالات و البلديات و المصالح العمومية ، العاملون منهم و المتقاعدون ، الحائزون علي دائم خاضع للقانون وفقا للشروط التي ستحدد بمرسوم .

الأعضاء الحاليون و القدامي للغرف التجارية و الفلاحية .

الباشغوات و الآغوات و القواد الذين مارسوا لمدة ثلاث سنوات علي الأقل و لم يتعرضوا للطرد **(1)** .

(1) J.O.R.F, 21 septembre 1947.

الشخصيات التي مارست أو تمارس مهمة مندوب مالي، مستشار عام، نائب بلدي أو رئيس جماعة.

- أعضاء النقابة الوطنية لوسام الشرف .
- رفاق حرب التحرير .
- الحائزون علي وسام المقاومة .
- الحائزون علي الوسام العسكري.
- الحائزون علي وسام العمل ، و الأعضاء الحاليون و القدامي في نقابات العمال المؤسسة قانونيا ، و ذلك بعد ممارسة مهمتهم لمدة ثلاث سنوات .
- مستشارو أو قدماء مستشاري محاكم العمال، الوكلاء الشرعيون.
- الأعضاء المنتخبون الحاليون أو القدامى في مجالس الإدارة و مجالس فروع الجمعيات الأهلية للإحتياط ، للصناعات التقليدية و الزراعية .
- الحائزون علي بطاقة محارب 1914-1918.
- الحائزون علي وسام حرب 1939-1940
- الحائزون علي وسام الحرية

كل المنتخبون المسجلين حاليا في الهيئة الأولي يواصلون تصويتهم ضمن هذه الهيئة.

المادة 38: يحضر الوالي العام جلسات الجمعية العامة و له حق الكلمة ، يستطيع أن يأتي معه بمساعدين أو ينوب عنه محافظين من الولاية للجمعية الجزائرية حق الحصول من الوالي العام علي كل المعلومات حول القضايا التي هي من إختصاصها **(1)** .

يتبين لنا مما ورد، أن هذا القانون رغم أنه ركز علي المساواة منذ البداية إلا أن الواقع يجعل تنفيذها مستحيلا، حيث أن تأكيد القانون علي أن الجمعية الجزائرية تتكون من مائة و عشرين عضوا نصفهم يمثلون الهيئة الأولي التي تضم الأوربيين

---

(1) J.O.R.F, 21 septembre 1947.

والمندمجين من الجزائريين ، و يمثل نصفهم الثاني مجموعة الجزائريين غير المندمجين ، و هكذا نلاحظ أنه لا مجال للمساواة في حين شارك الأوربيون في هذه الجمعية و بنصف الأعضاء ، ما يدل علي أن الجمعية ليست جزائرية تماما و ستكون الكلمة الأولي و الأخيرة فيها للأوربيين و هذا تظهره المادة 31 حول مستواهم ، ضف إلي ذلك ، لا يمكن لهذه الجمعية إتخاذ قرار دون موافقة الوالي العام ، أي أنها مجرد ستار ، و لكن السيطرة فيها بيد السلطة الفرنسية .

إن السلطة الفرنسية لم يكن لديها نية للإصلاح ، إذ أن قانون 1947 لم يعالج مشكلة الريف بل بالعكس دعم وجود الشركات الإستيطانية علي حساب الجزائريين ،فالإصلاحات الإقتصادية في القطاع الفلاحي كانت في صالح المستوطنين الذين تنامت ثرواتهم . كما أبدي الجزائريون و الحركة الوطنية الجزائرية رفضهم القاطع لهذا القانون الذي يدعم الوجود الإستعماري في الجزائر و يخدم مصالحه ، و عبرت عن هذا الرفض عبر الإنتخابات البلدية لشهر أكتوبر 1947 ، و إنتظمت بتلك المناسبة حملة سياسية واسعة تحت شعار " رفض القانون الجزائري " . و حمل الشعار من المجموعة الأولي المستوطنون لأنهم رفضوا هذا القانون الذي تهدف مواده إلي إعطاء الجزائريين نظريا بعض الحقوق في المساواة. أما المجموعة الإنتخابية الثانية فهم مناضلوا حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية ، الذين كانوا يدعون إلي إستقلال الجزائر إستقلالا كاملا ، و بذلك رفضوا هذا القانون **(1)**.

حظي القانون الجزائري بمصادقة المجلس الوطني الفرنسي ، و شرع في تطبيقه إبتداءا من شهر أفريل 1948 ، و ذلك بالرغم من عدم إقتناع الأحزاب السياسية الجزائرية بفعاليته ، و بعدها دخلت معركة الإنتخابات بشهر واحد فقط بعد المصادقة علي القانون . هذه الإنتخابات التي تميزت بطابع التزييف لتجعل المجموعة الأولي تنتصر علي حساب المجموعة الثانية ، و كأن الديمقراطية مقصورة في تطبيقها علي فرنسا فقط ، دون الجزائر **(2)** .

(1) الزبيري (محمد العربي) ، المرجع السابق ، ص 32 .

(2) نفس المرجع ، ص 32 .

إن السياسية الفلاحية في الجزائر لم تتغير ، بعد صدور قانون 1947 ، فمثلا سكان الدواوير كانوا ينتظرون تغييرات شاملة علي حياتهم الإقتصادية و الإجتماعية . و لكن بدون فائدة ترجي ، بل بالعكس زاد الإستيلاء علي أراضي الفلاحين الصغار و ضمها لأراضي الأوربيين من الملاكين الكبار . و لحماية مصالح المستوطنين في الجزائر أنشأت السلطة الفرنسية " الكونفدرالية العامة للفلاحة " ظاهرها لخدمة الفلاحين ، و لكن باطنها سخرت لمصالح كبار الملاكين في الريف الجزائري . و قد كان لهذه الكونفدرالية فروع في العمالات الثلاث ، منها عمالة وهران و التي لها فروع في كل من : [عين تموشنت – معسكر – مستغانم – وهران – غليزان – سعيدة – سيدي بلعباس – تيارت – تلمسان]. وأهم نقابة خاصة بالفلاحين الجزائريين و تدافع عن حقوقهم هي نقابة تلمسان **(1)**.

إن موقع الريف الجزائري ظل هامشيا و مهملا بعد صدور هذا القانون ، بل زاد الوضع سوءا بعد هذه السنة حسبما جاء في المداولات البلدية لبلدية تلمسان ، كإنتشار الفقر و مشكلة نقص الغذاء ، إرتفاع الضرائب ، إنتشار السوق السوداء ، و في خضم تفاقم الوضع في الجزائر ، لجأت السلطة الفرنسية للمراوغة ،عن طريق مشاريع فلاحية بحجة تحسين وضعية الريف **(2)** ، حيث أنشأت جمعيات مستقلة للإهتمام بالري و ببناء السدود و تدعيم الفلاحين بالتجهيزات الفلاحية المتطورة ، هذه الجمعيات التي سرعان ما تم ضمها إلي "الشركات الأهلية للإحتياط" في سنة 1948 ، و من حينها لم تعد لها علاقة بالفلاحين الصغار الذين أنشئت من أجلهم **(3)** .

وعد قانون 1947 بتقديم حقوق إقتصادية و إجتماعية لجميع القاطنين في الجزائر ، منهم الفلاحين الجزائريين الذين كانوا ينتظرون الإصلاحات الإقتصادية التي وعدت السلطة الفرنسية بتطبيقها ، إلا أن ما وعدت به كان نظريا فقط ، أما الذي طبق فعليا هو

---

(1) ARCH. Com d'Ain Temouchent, Boite 1920-1962, Syndicats.
(2) ARCH. Com de Tlemcen, D.C.M.T.
(3) ARCH.Com d'Ain Temouchent, Boite 1935-1958, SIP (société indigène de prévoyance).

مـا يخـص المسـتوطنين. ففـي القطـاع الـوهراني مـثلا نلاحـظ أنهـا أنشـأت "الإتحـاد الجهـوي للمخـازن التعاونيـة" سـنة 1946 ، و دخلـت هـذه الشـركة فـي النشـاط بدايـة مـن شـهر أوت 1948 ، و كانـت تضـم حـوالي 12 مخزنـا للحبـوب ، و مجهـزة بجميـع الوسـائل الماديـة الضرورة ، حتي تسهل مهمتها **(1)** .

لقد إهتمت السلطة الفرنسية بعد سنة 1947 ، بـالتعليم الفلاحـي و بضـرورة تطـويره أكثر من السنوات السابقة ، حيث خصصت له مدارس للتكوين المناسب في الزراعة ، مثلما يوضحه لنا الجدول الآتي :

الجدول رقم 28: مدارس التكوين الفلاحي في الجزائر ما بين 1948 – 1956 **(2).**

المدارس	عدد التلاميذ المكونين		
	1949-1948	1955-1954	1956-1955
المدرسة الوطنية للفلاحة بالجزائر	99	118	117
المدرسة الجهوية بسيدي بلعباس	59	87	84
المدرسة الجهوية بعين تموشنت	43	43	48
مركز للتمرن في المشرية	21	35	35
المجموع	222	283	284

يتضح لنا من خلال هذا الجدول ، أن السلطة الفرنسية إهتمت بالتعليم الفلاحي ، حيث كان شأنه شأن التعليم العام في الجزائر له ثلاث مستويات :

- التعلـــيم العـــالي ممـــثلا فـــي المدرســـة الوطنيـــة للفلاحـــة بـــالجزائر (Ecole Nationale d'agriculture Maison – carrée) .
- التعليم المتوسط ممثلا في المدرسة الجهوية للفلاحة (Ecole Régionale) ، مثلما يوجد في القطاع الوهراني : مدرسة سيدي بلعباس و عين تموشنت .

(1) سعد (طاعة) ، المسألة الزراعية في المشروع الإستعماري ... ، ص 42.

(2) Benamrane (A), Agriculture et développement en Algérie, p 227 ; confert : Assemblée Financière de l'Algérie, déc. 1947- jan. 1948, T 2, Délibérations, pp 308-309.

- التعليم الإبتدائي ، يدرس في المدارس من قبل معلمين تكونوا في مركز أو مدرسة لتدريب المعلمين ، مثل مركز المشرية .

كما نلاحظ من هذه الإحصائيات أن نسبة التلاميذ في تزايد مستمر عبر السنين و في مختلف المستويات، إلا أن اغلب التلاميذ هم من فئة الأوربيين، و الأقلية منهم من فئة الجزائريين. و نجد أن هذه المدارس و إن كانت مفيدة في التكوين الفلاحي و تطوير مستوي الفلاحة في الجزائر ، إلا أن التمييز بين فئات المجتمع الجزائري يدل مرة أخري علي أن المستفيد الأكبر من هذه المدارس هم أبناء المستوطنين ، و هذا دليل آخر علي تحسن الوضع في الجزائر بعد سنة 1947 .

كانت السلطة الفرنسية بحاجة لتوفير يد عاملة فلاحية مؤهلة و لكنها بالرغم من ذلك تخوفت من تفوق الجزائريين في هذا الميدان فمنحت الأولوية للأوربيين ، حيث قال أحد المستوطنيين في ذلك :« إن المسلمين إذا تعلموا طالبونا بحقوقهم و جابهونا بمناقشاتهم و غدوا أقل طواعية و طاعة لنا مما هم عليه الآن » **(1)** .

إن الفضائح السياسية و تزوير الإنتخابات ، إضطرت الحكومة الفرنسية لإستدعاء الحاكم العام " نايجلون " في 15 أفريل 1951 و تعيين " روجي ليونارد" حاكما عاما علي الجزائر الذي ينتمي إلي سلك الشرطة **(2)** . و في الإنتخابات البرلمانية أثبت هذا الحاكم مهارته حيث تحالف مع عمداء بلديات الجزائر ضد الوطنيين الجزائريين ، و نجح في منع الأحزاب الجزائرية من الحصول علي الأصوات **(3)** ، و قد إستفاد " روجي ليونارد " من دعم وزير الداخلية الفرنسي " ميتيران" في سنة 1954 حيث أعلن "ميتيران" « إن الجزائريين يعتبرون أعداء الوطن و المفاوضات الوحيدة التي يمكن إجراؤها معهم هي الحرب » **(4)**. ما يدل علي نيتهم في منع الجزائريين من كسب أصوات تؤهلهم للدفاع عن حقوقهم .

(1) ناصر (محمد)، المقالة الصحفية الجزائرية. نشأتها . تطورها . أعلامها من (1903 إلي 1931)، 1978، المجلد 2، ص 8.

(2) Colette et Francis jeanson, l'Algérie hors la loi, éditions du seuil, 1955 p 167.

(3) Ferhat (A), L'autopsie d'une guerre, Paris, editions garnier, 1980, p 90.

(4) Favrod (Ch. H), Le F.L.N et L'Algérie, paris, plon, 1962, p 178.

كما كانت الفلاحة الجزائرية في سنة 1954 متدهورة عما كانت عليه في السنوات السابقة لاسيما في القطاع الوهراني ورغم ذلك إستمرت تعسفات السلطة الفرنسية مثل مواصلة منح أخصب الأراضي الفلاحية للمستوطنين ، و جعل السلطة بيد الأقلية من الأوربيين و التي نجم عنها إبعاد الفلاحين الجزائريين عن القطاع الفلاحي **(1)** . و من هنا نستخلص أن قانون 1947 هو عبارة عن إجراء أو إصلاح يهدف لتهدئة الوضع و كسب فئات معينة من المجتمع الجزائري دون أخري ، مع العلم أن الريف الجزائري لم يستفد منه ، بل تواصلت محاولة تفكيكه سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة .

3)- وضعية الريف الجزائري في ظل التشريعات الفرنسية :

إن سكان الريف يمثلون أغلبية الجزائريين ، وهم يكتفون بالخبز و الماء ، و الثياب البسيطة في غالب الأحيان . و قبل الثورة كانت الأراضي الصالحة للزراعة تبلغ مساحتها أحد عشر مليون هكتار ، منها ثمانية ملايين بيد الجزائريين الذين يمثلون تسعة أعشار السكان ، و ثلاثة ملايين هكتار بيد حوالي خمسة و عشرين ألف مستوطن ، لأن الباقي يحتكرون التجارة الخارجية و الصناعة الهامة و يشغلون مناصب القيادة علي إختلاف أنواعها و في جميع الميادين **(2)** .

إن تراجع زراعة الكروم في فترة الحرب العالمية الثانية و ما بعدها ، ناتج عن تراجع مساحة الأرض المزروعة كروما و الذي يؤثر بدوره علي الإنتاج و التصدير ، مثلما يوضحه الجدول الآتي :

---

(1) ARCH. Com d'Ain Temouchent, Boite 1926 – 1942, Personnel communel, Registre divers.

(2) الزبيري (محمد العربي) ، المرجع السابق ، ص 42 .

الجدول رقم 29 : تطور إنتاج و تصدير الكروم في الجزائر ما بين 1936-1955 **(1)**

السنوات	المساحة بالألف هكتار	الإنتاج بالألف هكتوليتر	التصدير بالألف هكتوليتر
1936 -1940	393	16.070	12.235
1941 -1945	358	9.654	3.117
1946 -1950	332	11.751	9.436
1951 -1955	367	15.608	12.908

يتبين لنا من خلال هذا الجدول، أن هناك تناقص في مساحة الأراضي المزروعة من 1936 إلي غاية 1950، ما أثر علي الإنتاج مباشرة وعاد أثره علي عملية التصدير، حيث تناقصت الصادرات شيئا فشيئا، و هذا طيلة فترة الحرب العالمية الثانية و ما بعدها. و لكن مع حلول سنة 1951 و إلي غاية سنة 1955 ، إرتفعت مساحة الأراضي المزروعة قليلا ، و بذلك شهد الإنتاج و التصدير تحسنا ملحوظا . أما زراعة الحبوب فهي الأخري ، عرفت تدبدبا طيلة فترة الحرب العالمية الثانية ، و هذا ما يظهر في الجدول الآتي :

الجدول رقم 30: زراعة الحبوب في الجزائر ما بين 1939 - 1945(مليون قنطار) **(2)**

الحبوب	1939	1945
القمح الصلب	10,1	3,2
القمح اللين	10,2	2,7
الشعير	12,6	3,1

نستقرء من هذا الجدول، أن إنتاج الحبوب تناقص في فترة الحرب بالنسبة للجزائريين و الأوربيين علي حد السواء ، أي أن التدبدب الذي شهده الإنتاج بسبب الأزمة الإقتصادية العالمية لم ينتهي تماما ، ما إن حلت ظروف جديدة حتي عاد للتدبدب من جديد ، و الجدير بالذكر هنا أن الحبوب ضرورية للغذاء لجميع فئات المجتمع الجزائري ، و لاسيما الجزائريين الذين يعتمدون عليه في غذائهم اليومي أكثر من أي شيء آخر .

(1) بن أشنهو(عبد اللطيف) ، المرجع السابق ، ص 310.
(2) نفس المرجع ، ص 311.

تميزت فترة الحرب العالمية الثانية و بعدها بحركة واسعة من المكننة في زراعة الحبوب ، كما يبرزه لنا الجدول الآتي :

الجدول رقم 31 : تطور عدد الآلات في الجزائر ما بين 1930-1955 **(1)**

السنوات	1930	1936	1947	1950	1955
حصادات	440	446	1.200	1.900	2.700
جرارات ذات دواليب	5.334	4.339	5.900	12.300	12.654

نلاحظ من خلال هذا الجدول ، توفر الآلات و لكن بالنسبة للمستوطنين الذين كانوا يتحصلون عليها بناءا علي قروض تمنح لهم من قبل السلطة الفرنسية ، كما نري أنها كانت في تزايد مستمر مع مرور السنوات ، إذ أن الظروف لم تؤثر علي الآلات مثلما أثرت علي الفلاحة و الفلاحين الجزائريين .

لقد إستمرت السلطة الفرنسية في مشاريعها الإستعمارية في الفترة الممتدة من 1945 إلي غاية 1954 ، و هذا من خلال التشريعات الفرنسية التي تقمع حقوق الجزائريين ، مثل إنتزاع أراضي الفلاحين الجزائريين و ضمها لصالح المستوطنين التي إمتد مفعولها منذ صدور مرسوم 1873 إلي غاية القرن 20 م ، و الذي ينص علي معاقبة كل من يخالف السلطة الفرنسية و لا يطبق قوانينها . و من هنا تدعمت المراسيم السابقة بمراسيم جديدة ظهرت في السنوات التالية : 1945-1946-1947 **(2)** .

كما منحت السلطة الفرنسية قروضا لدعم الفلاحة في القطاع الوهراني إلا أن الفلاحين عانوا من إنعدام العدل في منح هذه القروض هذا عدا عن الفوائد المترتبة عنها ، حيث منحت هذه القروض للفلاحين الجزائريين بغرض تطوير زراعتهم و جلب أدوات زراعية متطورة و أسمدة تحتاجها الأرض ليتطور منتوجها . أما المستوطنين فقد كانوا يملكون كل هذه الوسائل إلا أنهم كانوا يأخذون قروضا لتوسيع حجم أراضيهم و زيادة ملكياتهم **(3)** .

---

(1) بن أشنهو (عبد اللطيف) ، المرجع السابق ، ص 312 .

(2) DAWO, La Série I, 4477 I 10, Situation politique et économique.

(3) ARCH .Com de Tlemcen, La Série F, Affaires propriétés.

تواصل الاستغلال الإستعماري حتي طال الغابات ، دون أن ننسي ضرورة الغابات للفلاحين الجزائريين من حيث الأخشاب ، و كذلك أثناء رعي الماشية ، و لكن إستغلت السلطة الفرنسية مادة الخشب لفوائدها الكثيرة الإستعمال كالتدفئة و صناعة الأثاث ، حيث أضاف الخشب علي ميزانية الحكومة العامة الفرنسية بالجزائر سنة 1945 حوالي 154.233 مليون فرنك ، و تضاعف هذا العدد ليصل إلي 217.958 مليون فرنك سنة 1947 **(1)** .

إن التشريعات الفرنسية في الجزائر ، لم تتوقف تحت أي ظرف من الظروف سواء المحلية أو العالمية ، بل بالعكس دائما كانت تستغل الفرص لفرض قوانين و إجراءات جديدة تسيطر بها علي الوضع الإقتصادي في الجزائر ، أكثر فأكثر هادفة لزيادة أرباحها و فوائدها علي حساب الفلاح الجزائري البسيط ، حيث أصدر " ديغول " قانون زراعي بعنوان " إصلاحات هامة " ، الذي كان من نتائجه ثراء المستوطنين و بؤس الفلاحين الجزائريين لاسيما مع نهاية الحرب العالمية الثانية في سنة 1945 ، و يظهر ذلك من خلال سلسلة القوانين الزجرية ، و هي : « إتاوات جماعية ، أعمال شاقة،... حجز قضائي، إبعاد و نفي ». وهكذا زاد نفوذ المستوطنين بحيث إستولوا علي مساحات معتبرة من الأراضي الخاصة بإنتاج الحبوب خاصة في القطاع الوهراني كمنطقة " السرسو " كما أن غالبية هذه الأراضي تم الحصول عليها بطريقة رسمية عن طريق عملية البيع ن غير ان الواقع غير ذلك حيث تمت عملية البيع بالمزاد العلني و تحت الضغط و الأوامر الصادرة عن الحكومة الفرنسية ، و بهذه الطريقة زادت ملكية المستوطنين علي حساب الفلاحين الجزائريين الذين سلبت منهم أراضيهم بحجة القوانين **(2)** .

إن التقارير الفرنسية في القطاع الوهراني ذكرت أن النقابات الفلاحية إشتكت أنها تعاني من"مشاكل البطالة في الأرياف و قلة الأجور و فقر التربة و مشاكل السقي " **(3)** .

---

(1) Annuaire Statistique de l'Algérie, 1939-1947, p 147.
(2) Maghrebi (Abdelghani), La Paysannerie Algérienne face à la colonisation, Alger, ENAP, 1973, p 94.
(3) L'Echo d'Oran, 04 Février 1946.

كما أن السلطة الفرنسية حاولت تفكيك البنية الإجتماعية الجزائرية من خلال القياد الذين منحتهم إمتيازات لتنفيذ أوامرها علي الفلاحين الجزائريين ، و لذلك منحتهم أملاكا و نفوذا لتجعل مكانتهم و سلطتهم واضحة أمام الجزائريين **(1)** ، و للإشارة فإن القطاع الوهراني تضرر من هذه الفئة كثيرا ، و لربما أكثر من السلطة الفرنسية ، لأنها أعتبرت اليد التي تضرب بها فرنسا و تأذي كل من يعارض أوامرها ومصالحها في أي وقت تراه مناسبا .

لقد أصدرت الحكومة الفرنسية قانونا يخص المالية في 24 ديسمبر 1946 ، حيث نص علي ضرورة إنشاء صندوق للتضامن في جميع العمالات و البلديات ، و التي تتفاوت فيما بين المناطق علي حسب ميزتها ، فمثلا العمالات الغنية (الجزائر و وهران) ، تختلف في ذلك عن العمالة الفقيرة (قسنطينة)، أي تنشأ هذه الصناديق علي أساس متطلبات العمالة **(2)** ، و بما أن عمالة وهران متميزة بعدة ميزات ، هذا جعلها موقعا مفضلا للمستوطنين ، إذ أن الأوربيين هم المسيطرين الرئيسيين علي هذه الصناديق ، و إستغلوا ذلك لدعم الإستيطان في عمالة وهران و توسيعه أكثر فأكثر ، حيث قال " ليون بلوم " عن الإستيطان في جريدة المجاهد : « إن الإستيطان هو زحف جماعات عبر الغزو العسكري ، و الهيمنة علي الأملاك بالقوة و إستغلال السكان و الثروات الطبيعية ، و كل هذا يتم قانونيا و بطريقة حديثة » **(3)** ، أي أن الإستيطان في بلد لا يتم بإرادة أهلها بل عنوة عنهم ، و في نفس الفترة طالب الفلاحون الجزائريون بمنحهم وسائل زراعية متطورة ، ولكن بدون جدوي **(4)** .

ساهمت السلطة الفرنسية بتطوير زراعة المستوطنين في الغرب الجزائري في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من خلال بناء السدود مثل سد بوحنيفية ، و قد زادت هذه السدود من حجم الإنتاج و وفرة المياه اللازمة و حتي الإحتياط في أوقات الأزمات ، و هذا ساعدهم كثيرا في توسيع أراضيهم و ريها بشكل دائم دون أي عراقيل ، بينما

(1) Liberté, 30 Juin 1946.
(2) Collot (C), Les Institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962), p 60.
(3) El Moudjahid, « Résistance Algérienne », T 1, n° 4, pp 79-80.
(4) ARCH. Com de Béni – Saf, Boite n° 41, Paysannat.

الجزائريين الفلاحين لم تتوفر لهم نفس الظروف و لم يكن بإمكانهم التحصل علي المياه دائما كلما تطلبت الحاجة **(1)** .

واجه الرعاة كذلك منافسة في مناطق إنتاج الحلفاء سنة 1946 ، و ذلك من خلال إنشاء " شركة شمال إفريقيا " لإنتاج الحلفاء ، و كانت تجمع في منطقة " La Fontaine " (حاليا عين الذهب جنوب تيارت) ، و تقوم هذه الشركة بنقل هذه المادة إلي معمل في الجزائر، و يعمل الجزائريون علي نزع الحلفاء بسعر منخفض ، و كان الإنتاج السنوي يقدر ب 130 مليون طن ، و بمداخيل تقدر ب 2 مليار فرنك . ما أدي لإنتشار البطالة بينهم **(2)** .

كما أصدرت السلطة الفرنسية قوانين تعسفية ضيقت الخناق علي هؤلاء الرعاة ، منها : إغلاق مراعي الغابات ، و فرض ضريبة باهضة لمجرد المرور فيها ، مما جعل هؤلاء الرعاة أمام خيارين ، إما أن يدفعوا بقطعانهم نحو الجنوب حيث الأراضي الصحراوية أو الخضوع لنظام الأنديجينا **(3)** . كما أصدرت قوانين أخري خاصة بالغابات ، و تحوي علي عقوبات ، و قد صدرت سنة 1947 ، من بينها المراسيم التي كانت تأتي من الحاكم العام مثل قانون 479 و قانون 480 الخاص بالعقوبات و التي تنص علي السجن و دفع غرامات مالية تفوق 200 ألف فرنك ، إلا أن هذه المراسيم تنفيذها مقتصر علي الجزائريين دون سواهم من المجتمع الجزائري **(4)** . و هذه القوانين تدل علي مدي معاناة الفلاح البسيط و الراعي من هذه الإجراءات التي تعرقله و تحد من حريته ، و تؤثر بدورها علي وضعه الإقتصادي و حتي الإجتماعي بعدما سلب منه مصدر رزقه ألا و هو الغابات (المراعي) ، إذ أن الإستعمار الفرنسي لم يكتفي بنهب الأراضي الفلاحية الخصبة من أصحابها الأصليين ، بل وصل لدرجة إستغلال الغابات لحسابه لإرضاء مطامع المستوطنين أو الشركات علي حساب مصلحة الجزائريين .

---

(1) DAWO, La Sous - Série 3 R, 125 et 126, Barrages de Bouhanifia (1930- 1953).
(2) سعد (طاعة) ، المسألة الزراعية في المشروع الإستعماري ... ، ص 19 .
(3) الخطيب (أحمد)، المرجع السابق، ص 81.
(4) سعد (طاعة) ، المسألة الزراعية في المشروع الإستعماري ... ، ص 13 .

بذلت السلطة الفرنسية جهودا كبيرة لتطوير طرق تربية الماشية الخاصة بالمستوطنين من خلال مجموعة إجراءات تشجعهم للزيادة في الإنتاج الحيواني ، بهدف تصديرها ، و هذا حسب المرسوم الذي صدر في 18 فيفري 1947 من قبل رئيس الحكومة الفرنسية ، تنص المادة الثانية منه علي زيادة الإنتاج الحيواني و توفير الوسائل اللازمة بغرض رفع الإنتاج ، خاصة الأعلاف المقدمة للمواشي التي تستفيد منها التعاونيات الفلاحية التابعة للمستوطنين **(1)** . ضف إلي ذلك ، فقد أصدرت في 14 مارس 1947 أمرية تنص علي حرية الأسعار بالنسبة للخضر و الفواكه ، ثم أصدرت أمرية أخري في 12 جوان 1947 تنص علي حرية بيع البطاطس . إذ تزايدت نسبة الإستثمارات في الفترة الممتدة من 1929 إلي 1954 بالجزائر و لاسيما في الغرب الجزائري **(2)** .

يتضح لنا من المعطيات السابقة ، أن الإستغلال الإستعماري تنوع من خلال تتشريعاته التي أصدرها مستعملا إياها ذريعة لزيادة هيمنة الإستعمار الفرنسي في الجزائر من جهة ، و لزيادة نفوذ المستوطنين من جهة أخري ، تبلورت هذه الإجراءات في عدة أشكال منها المصادرات ، و منح القروض المالية و عرض مشاريع إصلاحية ، هذا عدا عن بناء قري لهؤلاء المستوطنين في جميع أنحاء الجزائر لاسيما في الأراضي الخصبة كالقطاع الوهراني (وهران – عين تموشنت – سيدي بلعباس – معسكر -...) ، و ساعدت علي إستقرار المستوطنين مع توفير كل متطلباتهم لضمان بقائهم أطول مدة في هذه الأراضي خاصة القطاع الوهراني .

إن سلسلة القوانين و الإصلاحات الإستعمارية ، تركت آثارا علي المجتمع الجزائري ، و لكن ليس بنفس الدرجة في الفترة الممتدة من 1939-1945 ، ففي حين إستفاد الأوربيون من هذه القوانين في شتي المجالات ، تضرر الجزائريون منها في شتي المجالات حيث إنخفض مستواهم المعيشي و زاد الفقر بينهم، و بالتالي إنتشرت الأمراض

(1) L'Echo d'Oran, 20 Février 1947.
(2) Assemblée Financière de l'Algérie, déc. 1947 – jan. 1948, T2, Délibérations, pp 394-396.

الخطيرة بينهم منها مرض التيفوس **(1)**.إضافة إلي مشكلة البطالة التي تفاقمت في هذه الفترة و إضطرت الحكومة الفرنسية للنقاش حولها في البرلمان لإيجاد حل لتزايدها حيث وصلت النسبة إلي 1.000.000 شخص بطال علي مستوي البلاد ، أغلبهم من الريف ، و رغم ذلك لم تتوقف السلطات عن محاولة تفكيك القبيلة و القضاء عليها ، و محاولة تفقير السكان الجزائريين **(2)** .

إن الوقائع الأليمة التي عاشتها الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية ، جعلت الجزائريين يتفطنون للوضع و لنوايا الإستعمار الفرنسي ، لذلك نجد أن سنة 1946 كانت سنة هامة شهدت تجديد نشاط الحركة الوطنية الجزائرية التي دافعت من خلال برامجها عن حقوق الفلاحين و العمال معا ، بعدما لاحظت تزايد ظلم الإستعمار الفرنسي الذي زاد من معاناة الجزائريين **(3)** .

إستمر الوضع الإقتصادي في التدهور بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بالجزائر ، و لكن ظل القطاع الفلاحي في نشاط نسبي ، إذ تميزت سنة 1950 بحركة تصدير و إستيراد لاسيما منتوجات معينة ، مثل : (البطاطس ، الطماطم ، الجلبان و غيرها) . و يظهر لنا من خلال هذه المنتوجات أنها مهمة للتغذية و حتي أساسية للمجتمع الجزائري و في نفس الوقت يتم تصديرها للخارج و ذلك لجودتها **(4)** .

أما عن الملكية العقارية ، فقد تواصلت عمليات البيع و الشراء في بداية الخمسينات ،حيث جاء في رسالة صادرة عن عمالة وهران بتاريخ ، 31 أكتوبر1951 و مبعوثة من محافظ العمالة إلي السيد رئيس بلدية عين تموشنت ، موضوعها تسهيل مهمة بيع الأراضي لشخصيات متعاونة مع فرنسا في عقب الليل **(5)** ، و من هنا نجد بأن القوانين لم تطبق علي الجميع بالعدل بل كانت في خدمة البعض ، و موجهة للقضاء علي البعض الآخر .

---

(1) ARCH. Com d'El Malah, Boite n° 35, Bulletin sanitaire de l'Algérie.

(2) سعد (طاعة) ، المسألة الزراعية في المشروع الإستعماري ... ، ص 17 .

(3) DAWO, La Série I, 4477 I 10, Situation politique et économique.

(4) Benamrane (A), Agriculture et développement en Algérie, p 91.

(5) ARCH. Com d'Ain Temouchent, Boite historique, 1911-1962, Colonisation.

يتبين لنا مما سبق ، أن الوضع الإقتصادي في الجزائر كانت تحكمه القوانين الزجرية و الظروف المحلية في فرنسا دون الإهتمام بما يحدث في الجزائر ، و دون الوضع بالحسبان مدي تأثير كل ذلك علي المجتمع الجزائري ، لاسيما الجزائريين الذين كانت تنتهك حقوقهم مقارنة مع الأوربيين الذين كانوا يمنحون دوما إمتيازات من قبل السلطة الفرنسية .

تشابهت الأوضاع الإقتصادية في الجزائر ما قبل الفترة الممتدة من 1949-1952 ، و ما بعدها لاسيما في القطاع الفلاحي ، إذ أن الإنتاج لم يشهد تطورا ملحوظا ، ففي حين تجاوز إنتاج البقول و الثمار في سنة 1938 حوالي 1.460.000 قنطار ، لم يتعدي 2.460.000 قنطار ما بين سنتي 1951-1952، أما البطاطس فقد وصل إنتاجها إلي 2 مليون قنطار ما بين سنتي 1951-1952 **(1)**.

أما الإنتاج الحيواني ، فهو الآخر لم يرتفع كثيرا ما بعد الحرب العالمية الثانية علي الرغم من جهود السلطة الفرنسية للتحسين منه ، و كذلك توفير اللحم للجزار و الحليب الطازج للسكان ، لاسيما من الأبقار و الأغنام ، و من دو شك فإن التقلبات في الوضع الإقتصادي مرتبطة بالمجتمع الجزائري ، إذ أن الإحصائيات الخاصة بالسكان توضح أن نسبة السكان ما بين 1936 و 1948 وصلت إلي 1.250.000 نسمة في حين بعد سنة 1949 و إلي غاية 31 ديسمبر 1952 صارت حوالي 240.000 نسمة **(2)**. و من هنا نلاحظ أن عدد السكان بدوره تناقص ، ما كان له أثر علي القطاع الفلاحي في هذه الفترة .

شهد القطاع الوهراني تنوع في الإنتاج الفلاحي مع حلول سنة 1952 ، فبالنسبة للخضر الجافة إحتوت علي العدس في كل من (سعيدة و سيدي بلعباس و تيارت)، أما الفول يوجد في عين تموشنت ، كذلك تحتوي علي زراعات صناعية ، مثل : الصوف

---

(1) E.S.G.A, 1952, PP 5-6.
(2) E.S.G.A, 1952, PP 6-7.

و القطن ، و هناك زراعات الطماطم و الخرشوف، و أيضا يوجد زراعات أخري مثل الزيتون **(1)** .

إن الجماعات الكبيرة من المستوطنين و الفلاحين لا تتواجد في نفس الوضعية الإقتصادية ، حيث أن الإدارة و المداولات الجزائرية منحت في سنة 1953 قرضا يقدر ب 1.800 مليون من أجل تطوير و تجهيز القطاع الفلاحي من مختلف الجوانب **(2)** ، ضف إلي ذلك ، فإن قانون 11 سبتمبر 1954 منح الحق للمشاركة في الإجتماعات الخاصة بالعمالة ، و علي هذا الأساس وصل عدد النواب في المجلس العام للجزائر 33 عضوا ، و في عمالة وهران 33 عضوا ، أما في قسنطينة فوصل إلي 37 عضوا **(3)** ، ما يدل علي الإهتمام بضرورة الأعضاء في المجالس لاسيما العمالية للمناقشة علي الوضع الإقتصادي و متطلباته .

يتضح لنا مما ورد ، أن الوضع في الريف الجزائري كانت تحكمه يد المستوطنين الذين يملكون أغلبية الأراضي الفلاحية ، و أيضا يمثلون أغلبية الأصوات علي مستوي المجالس البلدية و العمالية ، لاسيما عمالة وهران لأنها تحتوي علي العديد منهم ، بحكم موقعها الذي يدفعهم للمجيء إليها و إستثمار خيراتها علي حساب سكانها الأصليين .

---

(1) L'Echo d'Oran, 02 Janvier 1952.
(2) E.S.G.A, 1952, P 8.
(3) Collot (C), Les Institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962), p 57.

المبحث الثاني
وضعية الصناعة و واقع التجارة

1) - دعم النشاط الصناعي :

إن الصناعة قبل الإستعمار الفرنسي كانت أكثر تقدما و أحسن تنظيما ، إذ أن الحرفيين في الجزائر كانوا يجتمعون في نقابات حسب التخصص بحيث نجد الحرفيين في شارع ، و الحدادين في آخر ، و الصباغين في آخر ، ... الخ. ضف إلي ذلك ، كانت الصناعة تهتم كثيرا بالمناجم المختلفة المعادن ، و تهتم خاصة بصناعتين كانتا أساسيتين في ذلك الحين ، و هما صناعة الأسلحة و الذخيرة الحربية و صناعة السفن ، و بعد الإستعمار مباشرة أهملت هذه الصناعات تدريجيا لتتخصص في تصدير المواد الأولية(1).

إن الإحصائيات الرسمية تكشف ضعف الصناعة، و التي تكاد تكون معدومة في الجزائر، إذ نجد أن المؤسسات الصناعية الموجودة فيها قليلة، لم يكن يتجاوز نشاطها ثلاث قطاعات فقط، هي:

1- إنتاج مواد البناء و الأشغال العامة (2).
2- تصنيع حوالي 15 % من المنتوجات الفلاحية .
3- إنتاج بعض المواد الإستهلاكية مثل الأدوات المنزلية و الكهربائية (3) .

شهدت الفترة الممتدة من 1929- 1954 مجهودات فرنسية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي ، و لكنها كانت ضئيلة غير كافية لتطويره ، ففي مجال البناء و الأشغال العامة مثلا ، نجد أن السلطة الفرنسية قد بذلت جهودا عظيمة لإنشاء خزانات كبري في أراضي المستوطنين ووضع نظام متقن للري بينما أهملت جميع الأراضي التي يقيم فيها الفلاحون الجزائريون ، و أمام الصعوبات المالية التي واجهت السلطات ،

---

(1) الزبيري (محمد العربي) ، المرجع السابق ، ص 43 .
(2) قدر عدد العمال سنة 1925 ب 98.000 تقريبا ، أما في سنة 1954 فقدر ب 213.000 ، و لكن من هذا المجموع 96.300 أجيرا يعملون في قطاع البناء و الأشغال العامة. أنظر : بن أشنهو (عبد اللطيف) ، المرجع السابق ، ص 315.
(3) تركي (رابح)، المرجع السابق، ص 86.

لجأت إلي الشركات الخاصة لبناء السدود و الحواجز و قنوات الصرف من أجل توفير المياه للمستوطنين و للمزروعات الصيفية و الأكثر ربحا . و من أهم المشاريع التي قامت الشركات بإنجازها في القطاع الوهراني ، هي :[سدود الحناية ، قنوات سهل الشلف ، تجفيف بحيرتي المقطع و مسرغين ، و حواجز قريتي تيزي (قرب معسكر) ، و الصحاورية (قرب غليزان)] . و بالرغم من هذه الإنجازات ، إلا أن سياسة فرنسا نجم عنها مشاكل منها إتلاف الأراضي الفلاحية بدلا من تحسينها ، خاصة الأراضي الرطبة التي لا تتحمل أكثر ، فأثر ذلك علي الإنتاج و حول الفلاحين الجزائريين إلي كادحين **(1)** .

أما السدود التي صرفت أموال ضخمة لبنائها لم تعط النتائج المرجوة فالبعض منها تصدع ، و البعض الآخر تعرض للردم نتيجة كثرة الأوحال الأمر الذي قلل من قدرات إستيعابها للمياه ، حيث تحولت طاقة سد وادي الفضة من 225 مليون م3 سنة 1900 إلي 40 مليون م3 سنة 1948 (بمعدل حوالي 4 مليون م3 من الأوحال سنويا) **(2)** .

إزداد تخوف المستوطنين من مخاطر المناخ علي محاصيلهم الفلاحية ، فأنشأوا نقابات الري في الغرب الجزائري ، منها :

- نقابة سقي سهل مغنية : تولت هذه المؤسسة بناء " سد بني بجدل " علي وادي التافنة لحجز 56 مليون م3 لسقي 12.500 هكتار . و دعما لعملية السقي في غليزان أتمت السلطة الفرنسية بناء " سد بخدة "الذي يسع ل 33 مليون م3 سنة 1931 . و ببناء " سد وادي الشلف" الذي خصص لسقي 30.000 هكتار . أصبح مجموع الأراضي المسقية في غرب البلاد لوحدها ، يقدر ب 1110.000 هكتار **(3)** .

---

(1) بن داهة (عدة) ، ظاهرة الإستيطان و الصراع حول ملكية الارض ... ، ص 115.

(2) Analyse de la presse indigène d'Algérie : Bulletin mensuel de presse indigène (1936-1940), 1948.

(3) DAWO , La Sous – Série 3 R , 3 R 158, Syndicat d'irrigation de la plaine de marnia – Syndicat d'irrigation de mascara 1905 -1952 .

كما أن الشركة الجزائرية للمياه بدأت في تنفيذ مجموعة من المشاريع لتأمين حاجة السكان الضرورية ، و قد تمكنت في 26 أوت 1932 بالتعاون مع مصلحة أشغال الجسور و الطرق إلي التفكير بسحب مياه بوحنيفية علي بعد 136 كلم . أو بتصريف مياه بني بجدل نظرا لأهمية السد الذي كان في دور الإقامة ، علاوة علي نتائج جودة المياه التي أظهرتها تجارب التحليل و صلاحيتها في ثنائية الإستخدام بين ماء عذب للشرب ، و للأغراض المنزلية و بين مياهه الأخرى لغير ذلك من الأغراض **(1)** . و من خلال هذا النموذج يتضح لنا أن الأولوية بالنسبة للسلطة الفرنسية تعود للمشاريع التي تعود بالربح عليها و تحتاجها بكثرة لتوفير متطلبات الأوربيين في الجزائر دون الجزائريين.

عرفت الجزائر في الفترة الممتدة من 1929-1939، عدة مصانع كل منها مختصة بإنتاج معين، فمثلا، يوجد مصانع للمحاصيل الغذائية (مطاحن ، مصانع العجائن الغذائية ، مصانع البسكويت ، مصانع النبيذ ، مصانع المعلبات ، مصانع التبغ) ، إضافة إلي مشاغل حرفية صناعية ، مثل : (مشاغل العلب ، البراميل و غيرها) ، إضافة إلي مصانع الإسمنت و مصنع المواد الكيمياوية **(2)** .

كما كان عدد العمال في هذا القطاع خلال سنة 1936 حوالي 90.000 عامل ، منهم 45.000 جزائري ، و الجدير بالذكر أن أهم المراكز الصناعية ترتكز بصفة خاصة حول الموانئ و يتحكم فيها الأوربيون الذين كانوا يملكون الحرية في توظيف العمال حسب حاجتهم **(3)** ، و لتحسين القطاع الصناعي ، صدر قانون في 19 أوت 1936 الذي نص علي منح قروض للمؤسسات الصناعية ، و تتكفل بهذه المهمة لجنة محددة من قبل السلطة الفرنسية ، لتتواجد بالعمالات الثلاث ، و تتكون هذه اللجنة من :

- مدير بنك الجزائر .
- ممثلان عن الغرفة التجارية.
-

---

(1) مقيبس (بشير) ، المرجع السابق ، ص 310 .
(2) Nouschi (A), La Naissance du nationalisme Algérien (1914-1954), p 34.
(3) Nouschi (A), L'Algérie Amère (1914-1994), p 62.

- محافظ العمالة.
- ممثلان عن المحاكم التجارية.
- مفتشا العمل **(1)**.

تميزت عمالة وهران قبيل سنة 1939 بالعديد من الصناعات التحويلية ، و ذلك تبعا لظروف الحرب العالمية الثانية التي جعلت السلطة الفرنسية تحتاج لمساعدة الجزائر لها في الميدان العسكري ، و لاسيما الإقتصادي من حيث المؤن الغذائية و لذلك قامت بتشجيع إنشاء المصانع و الورشات لتوفير متطلباتها قبيل الحرب . و علي هذا الأساس تم إنشاء جمعيات صناعية علي مستوي العمالة غرضها التكوين و التوجيه الصحيح ، و منها جمعية الدروس الصناعية بوهران التي تقدم دروسا مهنية للعامة من المجتمع الجزائري لاسيما سكان مدينة وهران من الساعة السادسة و النصف إلي الثامنة و النصف ، و مدة الدراسة ثلاث سنوات من منتصف شهر أكتوبر إلي بداية شهر جويلية . و تتمثل الدروس التي تقدمها الجمعية نظريا في اللغة الفرنسية، الجبر، الهندسة التطبيقية، الرسم الفني. أما عن الدروس التطبيقية فتتمثل في (الحدادة و صناعة المفاتيح، و صناعة الأثاث، و النقش، و صناعة البراميل، و غيرها من الصناعات) **(2)**.

أما بالنسبة لمظاهر الإنتاج الصناعي ما بين سنتي 1939 – 1954، فهي تخص الصناعات الأساسية في الجزائر، مثل: (الصناعات الغذائية – الحرف و غيرها)، و يمكن إدراجها في 14 مجموعة، هي كالآتي:

1- الكهرباء.
2- الغاز.
3- الفحم الحجري.
4- صناعات إستخراجية .
5-

---

(1) J.O.A, 10 Mars 1937.
(2) Bulletin de L'association des cours industrielle d'Oran, 1935-1936, pp 1-3.

6- إنتاج مواد معينة.

7- تحويل مواد معينة.

8- صناعة كيماوية.

9- التبغ و الكبريت .

10-صناعة الصابون .

11-صناعة النسيج.

12-صناعة الورق .

13-نشر- طبع – صناعات مختلفة .

14-صناعة مواد البناء .

15- البناء و الأشغال العمومية **(1)** .

يتضح لنا مما ورد، أن الصناعة في الجزائر هي بسيطة مقارنة مع الصناعة المتطورة الموجودة في فرنسا، حيث نجد أن السلطة الفرنسية ركزت علي الصناعات ذات الحجم الصغير، و هي تقوم علي قطاعين: قطاع تحويل الإنتاج الفلاحي وقطاع البناء و الأشغال العمومية . و من هذا المنطلق سنوضح مدي إهتمام السلطة الفرنسية بالصناعات الغذائية .

1.1) – تشجيع الصناعات الغذائية:

أما عن الصناعات الموجودة في عمالة وهران ما بين 1929-1954 فأغلبها تخص المنتوجات الفلاحية ، مثل : صناعة الخمور ، وصناعة العجائن الغذائية في وهران ، سيدي بلعباس ، معسكر و تيارت . و تعتمد أساسا علي الحبوب ذات النوع الرفيع لاسيما القمح اللين **(2)** . و هنا يجدر بنا الإشارة إلي مطاحن الحبوب التي تقوم بطحن القمح، الشعير و الذرة، مثل مطحنة تلمسان **(3)**. و قد شهدت الفترة الممتدة من 1939-1945

(1) E.S.G.A, 1952, p 101 ; Confert : Documents Algériens, Economie Générale, 15 juin 1955, n° 116.

(2)ARCH. Com de Béni- Saf, Boite n° 22, Fiche signalétique de producteur agricole retenue développement de l'ouest.

(3)ARCH. Com de Tlemcen, La Série F, Registre des déclarations des récoltes d'emblavure 1950-1953.

تطور الصناعات الجديدة ، مثل : (الفواكه المجففة ، الأسماك و اللحوم ، الشكولاطة ، التبغ) **(1)** .

كما نجد صناعة الزيت و التي تعتمد في صناعتها علي الزيتون المحلي حيث يحفظ و يستخدم أيضا في صناعة الزيت ، و لهذا الغرض إنتشرت المعاصر الخاصة بالزيوت و التي يحدد عدد موظفوها حسب إنتاج المعصرة ، و أجورهم لم تتعدي 12 فرنكا في اليوم **(2)** ، و كانت هذه المعاصر ذات أهمية إقتصادية كبيرة ، مثلما هو الأمر بالنسبة لسكان سيق ، حيث أثرت عليهم ظروف الحرب العالمية الثانية مثلما ذكر السيد " بلعربي بن قادة " و هو عضو في المجلس العام لعمالة وهران أثناء المداولات ، إذ علق علي مسالة تجنيد عمال معاصر الزيوت ، و أكد أنها أثرت علي العمال و العمل مع ، ما نجم عنه غلق المعاصر من جهة، و تسريح العمال من جهة أخري ، و بالتالي إنتشرت البطالة في أوساط المجتمع الجزائري ، و لذلك طلب من أعضاء المجلس العام لعمالة وهران مراعاة الصناعة المحلية و دعمها لأنها مصدر رزق لمختلف العائلات ، و بفقدانها تتأثر الوضعية الإجتماعية للعمال و عائلاتهم معا **(3)** .

تميزت عمالة وهران بالعديد من الصناعات الغذائية، و لكن هناك صناعة غذائية أخري هامة لابد من الإشارة إليها، لدورها الفعال و الكبير في مجالي التصنيع و التجارة، عدا عن دورها الأساسي كغذاء للسكان، وهي الثروة السمكية حيث تحتوي العمالة علي إمكانيات هامة للصيد البحري إذ بها أهم الموانئ الخاصة بالصيد ، و قد تميزت بها مختلف مناطقها الساحلية ، و من أبرزها مدينة بني صاف .

- أهمية الثروة السمكية :

إهتمت السلطة الفرنسية بالصيد البحري ، و إعتبرته مصدرا غذائيا رئيسيا و موردا إقتصاديا ، لذلك خصصت له الموانئ و السفن . إذ تحتل الأسماك مركزا هاما نظرا لقيمتها الغذائية، فهي غذاء أساسي للعديد من السكان في عمالة وهران و تمثل

(1) Tinthoin (R), L'oranie …, p 18.
(2) Boubaker (A), «Usage de droit coutumes dans la région de Tlemcen », in R. A, n° 79, 1936, P 838.
(3) C.G.D.O, Session ordinaire de novembre 1939, p 103.

أيضا مصدر رزق للعديد منهم. كما لها فوائد إقتصادية أخري ، حيث تعد النشاط الثاني في الجزائر الذي تكسب منه السلطة الفرنسية أرباحا هائلة ، كما أن عمالة وهران تحتل مكانة هامة في هذا المجال بسبب إطلالها علي البحر الأبيض المتوسط و إمتلاكها موانئ كثيرة ، و للعلم فإن الإسبان هم المسيطرين في هذه العمالة **(1)** .

يحتل قطاع الصيد البحري بمنطقة بني صاف موقعا مميزا في الجزائر، و هذا يظهر من خلال الإحصائيات الرسمية، فقد قدرت نسبة السمك في المنطقة سنة 1928 بحوالي 1.791.742 كلغ ، و حوالي 4.156.700 في سنة 1937 **(2)** . أما في سنة 1940 فقد وصلت النسبة إلي 4.500.000 كلغ و أخذت منها كمية تقدر ب 3.140.838 كلغ من السمك الطازج لتموين المناطق المجاورة بها ، و هي : (وهران – عين تموشنت – سيدي بلعباس – تلمسان) . و يجدر الإشارة هنا، أن سكان منطقة بني صاف يكسبون رزقهم من العمل في نشاطين أساسين، إذ نجد البعض منهم يعملون في المناجم و البعض الآخر في الصيد البحري.

يقسم السمك في المنطقة بعد صيده علي النحو التالي:

- سمك مصطاد بالشباك : 729.770 كلغ .
- سمك مصطاد بالصنارة : 2.410.468 كلغ .
- **المجموع:** 3.140.238 كلغ **(3)** .

كما يبلغ عدد الصيادين في منطقة بني صاف حوالي 690 شخص ، و كانوا في إزدياد ، أما عن قوارب الصيد فكانت حوالي 45 منها :

- 32 قارب صيد بواسطة الشبكة .
- 13 قارب صيد بواسطة الصنارة .

(1) Yacono (X), Histoire de l'Algérie de la fin de la régence à l'insurrection de 1954, p 296.
(2) ARCH. Com de Béni – Saf, Boite n° 83, L'industrie.
(3) ARCH .Com de Béni – Saf, Boite n° 14, Revue de la presse Algérienne et Actualités économiques.

شكل الصيد البحري مصدر رزق هام للعديد من أفراد المجتمع الجزائري ، و لم يقتصر علي 690 عائلة للصيادين فقط ، بل شمل أيضا بائعي السمك و المسؤولين عن حفظه و الموزعين له . ويتواجد ببني صاف أيضا : مصنعين للتعليب و 17 مصنع للسمك المقدد و بالتالي فهذا العدد من المصانع يتطلب عمالا للقيام بمختلف المهام فيه ، و لذلك وصلت نسبة العمال في هذه المصانع حوالي 760 عامل ، أما عن الإنتاج فهو بدوره كان هائلا نظرا للخدمة المنظمة فيه من قبل العمال ، و يمكن تصنيف إنتاج المصانع كالآتي :

- 3.400.000 كلغ من السمك المعلب .
- 600.000 كلغ من السمك المقدد **(1)** .

أما الحرف اليدوية فقد لعبت دورا هاما في هذا المجال من حيث صنع الشباك و الأحذية من أجل الصيد و كذلك القفف الضرورية من أجل منجم الحديد **(2)** .

يتضح لنا من المعطيات السابقة ، أن الصيد البحري يمثل نوع آخر من الصناعة الغذائية ، و هو لا يقل أهمية عن باقي الصناعات ، و نظرا لأهميته نجد أنه كان تحت سيطرة الأوربيين ، في حين كان العمال ما بين جزائريين و أوربيين ، لأن الثروة السمكية لها فوائد كثيرة منها إستعمالها كغذاء – و إلي جانب ذلك لها فوائد إقتصادية أخري ، منها : إستخدام زيوت بعض الأسماك في عدة أغراض كدبغ الجلود ، و توفير مصايد الأسماك التي تعد فرصا للعمل للعديد من الصيادين ، هذا عدا عن نشاطها في التصنيع و التسويق خصوصا في المناطق الساحلية . كما أن هناك العديد من الثروات الأخري التي يمكن إستغلالها من البحر كالمرجان و الأملاح المعدنية و كلها ذات قيمة إقتصادية هامة .

---

(1) ARCH .Com de Béni – Saf, Boite n° 01, Mobilisation.
(2) ARCH - SPMC de Béni – Saf, Boite n° 83, L'industrie.

شهد الصيد البحري تدبدبا منذ سنة 1945 ، و قد خص ذلك بعض الأسماك التي تناقصت مثل السمك الأزرق ، إضافة إلي إنتقال السردين من الغرب نحو الشرق مع سنة 1946 ، و لكن رغم ذلك ظلت منطقة بني صاف تمثل أول سوق جزائرية للأسماك ، و ذلك للنوعية الجيدة . و في خلال 10 سنوات صار ميناء بني صاف يفوق العديد من الموانئ الأخري في القطاع الوهراني مثل ميناء الغزوات **(1)** . و تبعا لأهمية ميناء بني صاف إجتمع اعضاء المجلس البلدي لبني صاف في يوم 15 فيفغري 1946 ، و إتفقوا علي تطوير عملية الصيد ، مع توفير كل المستلزمات لزيادة الإنتاج و إستغلاله في داخل البلاد و خارجها ، مع جلب بواخر من النوع الحديث و المتطور لهذه العملية مستقبلا**(2)**. و أمام هذا الوضع نجد مع حلول سنة 1947 أصدرت الحكومة الفرنسية أمرية في 24 مارس 1947 تنص علي الحرية العامة لسوق السمك الطازج في الجزائر ، و طبقا لهذا القانون سادت السوق السوداء و إرتفعت الأسعار من 300 فرنك إلي 500 فرنك في الجزائر ، و هذا ما أدي إلي إضطرابات في البلاد ، فمثلا عرفت وهران إضرابات حادة إبتداءا من شهر نوفمبر 1947 **(3)** .

يتبين لنا مما سبق ، أن السلطة الفرنسية إهتمت بالصيد البحري لما له من فوائد كثيرة ، و هذا يدل علي أن كل ما يخص المجال الصناعي هو تحت سيطرة الإستعمار الفرنسي ، لكي يبسط نفوذه علي البلاد في هذا الميدان و حتي يتحكم في جميع الأمور المالية و أيضا عملية توظيف العمال المناسبين لاسيما الجزائريين الذين كانت تتخوف منهم حسب إنتماءاتهم لفرنسا أو معاداتهم لها ، كما أن الأمر لا يقتصر عند هذا الحد ، بل تجاوزه إلي إستثمار ثروات و أموال الجزائر لحساب فرنسا .

(1) ARCH .Com de Béni – Saf, Boite n° 14, Revue de la presse Algérienne et Actualités économiques.

(2) ARCH .Com de Béni – Saf, Registre des déliberations, conseil municipal de Béni – Saf.

(3) Assemblée Financière de l'Algérie, décembre 1947 – janvier 1948, p 395.

2.1)- الحرف التقليدية الجزائرية :

كانت بالجزائر صناعات أهلية مشهورة بجودتها و إتقانها مثل صناعة الزرابي و الثياب الصوفية ، و تطريز الملابس ، كما كان النحاس و الذهب و الفضة من المواد الأساسية لصناعة الأواني ، غير أن هذه الصناعات لم تستطع الوقوف طويلا أمام طوفان الإنتاج الذي تدفقت به فرنسا علي الجزائر . و لم تقوا هذه الصناعات اليدوية علي منافسة الآلة و المعامل الكبري ، فأصبحت في العشرينات مهددة بالإنقراض (1) .

تتمثل الصناعات التقليدية في صناعة الأصواف و الطين و الحطب و المعادن و الجلود و الدوم و الحلفاء. و يصنع من الأصواف البرنوس و الجلابة ، و هي من الملابس الفاخرة عند البدو و رعاة الغنم الجزائريين . و تصنع من الأصواف الأغطية و الزرابي ، كما أن هذه الصناعة تقوم بها النساء من البيوت . أما الطين فيصنع منه الأواني الفخارية ، كالقصاع و الصحون و الطواجين و القدور ، و غيرها من الأواني الطينية.و يصنع من النحاس الأباريق و المبخرات و الصحون و المصابيح و الشمعدان و الأكواب، و هي من خصائص الرجال الذين يقومون بصناعتها في ورشهم الصغيرة، و تقوم الصناعات التقليدية علي دبغ الجلود و صناعة الأحذية و الأكياس و المحفظات و الحقائب. و أهم الصناعات في البلاد هي صناعة الحصر و القفف و الحبال من الدوم و الحلفاء ، و هي أدوات منزلية و الصناعات الحديثة تتمثل في صناعة النسيج (2) .

يتميز القطاع الوهراني في الفترة الممتدة من 1929-1954 بالعديد من الصناعات التقليدية المتواجدة عبر مختلف دوائرها ، و أهمها دائرة تلمسان و التي تعتبر أهم مراكزها .

- مركز تلمسان : يعتبر أهم مركز للصناعات التقليدية في العمالة ، و هو ينشط بالتنسيق مع عدة مناطق ، منها : (وهران – ندرومة و ضواحيها – معسكر – سبدو – الرمشي) . كما يتميز هذا المركز بمجموعة صناعات أهمها صناعة الزرابي فهذه الصناعة تعتمد

---

(1) ناصر (محمد)، المقالة الصحفية الجزائرية. نشأتها. تطورها . أعلامها من 1903 إلي 1931، المجلد 2، ص 91.

(2) حليمي (عبد القادر علي) ، المرجع السابق ، صص 281-282.

علي حرفيين ماهرين ، يتم صنعها في المنازل من قبل النساء التلمسانيات و هي صناعة هامة للدخل المحلي **(1)** ، كما يعد منتوج الزرابي هو الأهم في الجزائر بأكملها (أكثر من 600 طن سنة 1948) **(2)** . و هذا ما جعل السلطة الفرنسية تهتم بهذا النوع من الحرف و تنشأ لها معامل خاصة مثل سنة 1936 في القطاع الوهراني حسبما يوضحه لنا الجدول الآتي :

الجدول رقم 34 : مدارس التعليم المهني (الحرف) في القطاع الوهراني 1936**(3)** .

- تعليم النساء -

المعامل	التخصص	عدد المتمرنين
معمل الأهالي بوهران	التطريز،الزرابي ، كي الثياب	46
معمل في رينولت **(4)**	التطريز ، الزرابي، كي الثياب	62
مدرسة الزرابي بتلمسان	الزرابي	24

يتضح لنا من خلال هذا الجدول ، أن السلطة الفرنسية شجعت فكرة إنشاء مدارس أو معامل خاصة للنساء ليتعلمن صناعة الزرابي و غيرها ، حيث نلاحظ من خلال عدد المتمرنين مدي إهتمام النساء بهذه الصناعة ، و لكن ليس بغرض الربح فقط ، بل لأنها صناعة الأجداد في البلاد ، غير أن السلطة الفرنسية سعت لتعليمهم و إستغلال جهودهم بعده لحساب فرنسا و الإقتصاد الفرنسي .

إهتمت تلمسان بصناعة الصوف و القطن ، إذ أن هذا الأخير ضروري حيث ينتج منه القطاع الوهراني سنويا 190 طن ، ثم تبعثه لمصانع شمال فرنسا كي يستغل هناك في صناعة الزرابي . بالإضافة لذلك ، تميزت تلمسان و السانيا (وهران) بصناعة النسيج ، حيث تملك كل منهما مصانع خاصة ، و تمثل صناعة هامة لتجار هذه المناطق

---

(1) ARCH. Com de Tlemcen, La Série F, Rapports sur l'artisanat Algérien du département d'Oran.
(2) Tinthoin(R), L'oranie …, p 18.
(3) E.S.G.A, 1936, p 110.
(4) Ancien nom "Renault" – nom Actuel "Sidi. M'hamed .Benali" – Wilaya "Mostaganem".

، و هم يصنعون منها الحايك و الفوط و الملابس . و للإشارة فقط ، فإن صناعة الزرابي و النسيج تمثلان نشاطا هاما في تلمسان لسكانها إضافة إلي التطريز ، كما أن ندرومة أيضا تملك معملا للنسيج يعمل به سكان المنطقة .

تميز الغرب الجزائري بصناعات أخري ، تمثلت في صناعة السلال في سبدو و الرمشي و صناعة الخزف في تلمسان و مغنية ، و صناعة الخشب و النحث في تلمسان ، إضافة إلي التطريز و الذهب و الحدادة ، و حتي الأوراق (سيق) . أما صناعة النحاس توجد في تلمسان، و بالنسبة للمواد البلاستيكية فقد خصص لها مشغل واحد في تلمسان، كما عرفت تلمسان أيضا الزخرفة **(1)**.

شجعت السلطة الفرنسية إنشاء مدارس للتعليم المهني خاصة بالرجال في القطاع الوهراني ، فمثلا سنة 1936 تفاوتت نسبة المتمرنين ، مثلما يظهره لنا الجدول الآتي :

الجدول رقم 35 : مدارس التعليم المهني (الحرف) في القطاع الوهراني 1936 **(2)**

- تعليم الرجال -

المدارس	**التخصص**								**المجموع**
	بستاني	بناء	نجار	حداد	صانع السلال	صانع رخام	النحث	الزخرفة	
عمي موسي	1	1	″	″	″	″	″	″	2
رينولت	″	1	″	″	″	″	″	″	1
سعيدة	″	″	″	1	″	″	″	″	1
المجموع	1	2	″	1	″	″	″	″	4

(1) ARCH. Com de Tlemcen, La Série F, Rapports sur l'artisanat Algérien du département d'Oran.

(2) E.S.G.A, 1936, p 106.

نستقرء من هذا الجدول ، أن الحرف متنوعة في القطاع الوهراني بالنسبة للرجال ، إلا أنه و رغم ذلك فهي قليلة مقارنة مع عدد المتمرنين ، ما يدل علي أن هذه الحرف تزايدت شيئا فشيئا و لم تكن منذ البداية تلقي إقبالا من الجزائريين . ضف إلي ذلك ، هناك حرف أبدع فيها الجزائريون من دون تعلمها في هذه المدارس المهنية ، لذلك كانوا يشتغلون لحسابهم الشخصي في ورشات ، إلا أن السلطة الفرنسية كانت تهدف من هذا التعليم تشغيلهم لصالح فرنسا .

كانت ملابس الجزائريين بسيطة من صنع أيديهم ، و حسب قدراتهم **(1)** ، كما أنه يمكننا القول بأن أهم زبائن هؤلاء الحرفيين سواء أكانوا نساءا أو رجالا هم السياح **(2)** ، و لكن هذه الحرف مثل غيرها من الصناعات تزدهر في حين ، و تتدهور في حين أخر ، لذلك قررت السلطة الفرنسية إنشاء " اللجنة الحرفية للأهالي " في 13 ديسمبر 1937 ، نظرا لإنحطاط الحرف بسبب عدم تنظيمها من جهة ، و عدم إهتمام فرنسا بهذا المجال من جهة أخري **(3)** .كما إهتم العديد من النواب الجزائريين في المجلس العمالي بوهران بهذه الحرف ، و طالبوا بتوفير الدعم لها ، فمثلا طالبوا بمنح دروس في الحرف التقليدية بسيدي بلعباس للبنات الجزائريات **(4)** . و أيضا أنشأت إلي جانب ذلك " الشركات الأهلية للإحتياط للحرفيين " في سنة 1945 ، حيث تقوم بدعم قطاع الحرف بكل الإمكانيات اللازمة **(5)** .

لقد إختفت أغلب الحرف التقليدية الجزائرية ، و ذلك بسبب المنافسة الأجنبية ، و في هذا الصدد وصل تليغرام في 13 أكتوبر 1945 موجه إلي الحاكم العام للجزائر من السيد " شيكال دحو"(Chekkeal Daho) ، النائب العام و مساعد رئيس بلدية معسكر ،

---

(1) Analyse de la presse indigène d'Algérie : Bulletin mensuel de presse indigène (1936-1940), mois d'octobre, Février 1942.
(2) Nouschi (A), L'Algérie Amère (1914-1994), p 62.
(3) Oran Républicain, 11 Janvier 1938.
(4) C.G.D.O, Délibérations, mars et avril 1938, p 260.
(5) La Voix Indigène, 10 Novembre 1945.

يذكر فيها « أن السكان المسلمين للعمالات الثلاثة في الجزائر ، لا يملكون ما يكفي من الملابس ، و ذلك رغم الكم الهائل الموجود لدي الدولة ، و يطالب بإصلاح الوضع و تحسينه » **(1)** . و من هنا نجد ، أن تعاقب الأحداث في الجزائر من الأزمة الإقتصادية العالمية سنة 1929 إلي ظروف الحرب العالمية الثانية ، قد أثر سلبا علي الحرف التقليدية .

سعي الإستعمار الفرنسي للقضاء علي الصناعات التقليدية و هي تقوم علي الورش الصغيرة ، أو في المنازل ، و تعتمد في الغالب علي اليد العاملة الماهرة و الإبداع الفردي ، و هي بذلك تتطلب رؤوس أموال ضخمة ، مثل : (صناعة الزرابي ، الفخار ، الحبال ، الحلي ، ... الخ). و لم يكن بإستطاعة هذه الصناعات أن تصمد في وجه الصناعات الأوربية فأخذت في الإنقراض بعدما أدت التقنيات الحديثة إلي السيطرة الرأسمالية الأوربية ، ما أدي لتخلي الصناع عن ورشاتهم و محلاتهم و أغلقوها إذ إنتشرت الأسواق العصرية التي يديرها الأوربيون علي حساب الأسواق الوطنية الجزائرية . و قد شكل القضاء علي الصناعات التقليدية عاملا إضافيا زاد من صعوبة الأزمة الإقتصادية في الجزائر . كما يجدر الإشارة هنا ، أن السلطة الفرنسية ركزت علي نمط المدارس المهنية ، فهذا التعليم هدفه تكوين يد عاملة بسيطة تكسب منها ربحا ، بينما من خلا التعليم العمومي الفرنسي المناسب فغنها سترفع من نسبة الوعي بين الجزائريين و هذا ضد مصالح فرنسا .

(1) Le Réveil de Mascara, 24 Novembre 1945.

3.1) – إستغلال الموارد المعدنية و الطاقوية :

إعتمد النهب الإستعماري علي مبدأين أساسين :

1- الحصول علي المواد الأولية التي تفتقر إليها الصناعة الغربية ، بدون أي ثمن ، أو في حدود الحد الأدني من التكاليف .

2- تصنيع هذه المواد الأولية و إعادة تصديرها إلي البلاد التي يتم إستعمارها – فتح الأسواق في وجه الصناعات الغربية **(1)** .

تحتوي الجزائر علي مناجم عديدة ، متفرقة علي العمالات الثلاثة ، و مدخراتها كثيرة . غير أن عمالة وهران هي أقل من العمالات من حيث تزويد فرنسا بهذه المادة الإستراتيجية ، لأنها تحتوي علي منجم واحد هو " منجم بني صاف " و تكمن أهمية هذا المنجم من حيث قربه للميناء ووجوده في مكان واحد ، و هذا لا يتكلف تكاليف مرتفعة بإستمرار ، و من أهم معادنه : (الزنك ، الرصاص ، النحاس ... الخ) **(2)**.

لقد ظهر معدن الحديد في بادئ الأمر بمنطقة بني صاف في 1 جانفي 1875 ، و بعدها عرف منجم المنطقة " بمقطع الحديد " (Mokta El Hadid) و قد ضم في البداية حوالي 2000 عامل أوربي و بعض الجزائريين . و منذ ذلك الحين تم إستغلال الحديد الذي أكتشف في المنطقة ، و تم تأسيس مناجم أخري مجاورة له ، منها منجم " سيدي إبراهيم " الذي أكتشف سنة 1907 و هو يقع جنوب غرب واد قرب غار البارود ، و ظهر في المرة الثانية خلال الحرب العالمية الأولي (1914- 1918) بسيدي الصافي **(3)** .

---

(1) العسلي (بسام) ، المرجع السابق ، ص 30 .

(2) ARCH. Com de Béni – Saf, Boite n° 15, Les Mines de fer.

(3) ARCH. Com de Béni – Saf, Boite n° 15, Les Mines de fer.

إرتفع إنتاج الحديد في القطاع الوهراني و خاصة منطقة بني صاف **(1)** ، في سنة 1930 حيث وصل إلي 2 مليون طن ليصل إلي 3 ملايين طن في سنة 1938 ، و بما أن الشركات الأوربية إحتكرت قطاع المعادن ، فقامت بتصديره نحو الخارج ، حيث وصلت كمية الحديد المستوردة من قبل الدول الأوربية سنة 1938 ، كالآتي :(فرنسا 1.444 طن ، إنجلترا 173.749 طن، ألمانيا 53.348 طن و المجموع هو : 228.541 طن) **(2)** . غير أن الفوسفات شهد إنخفاضا في الإنتاج سنة 1938 مقارنة ببداية الثلاثينات و ذلك يعود أساسا إلي الأزمة الإقتصادية العالمية و الإنخفاض في الأسعار ، حيث أنه حتي الحديد تأثر بهذه الأزمة إلا أنه عرف تحسنا قبيل الحرب العالمية الثانية علي عكس الفوسفات **(3)** .

تواصل إستغلال السلطة الفرنسية لمناجم الحديد بكثرة في فترة الحرب العالمية الثانية الممتدة من 1939-1945 تبعا لمتطلبات الحرب ، و الحاجة الماسة للحديد لاسيما في مجال صنع الأسلحة ، و لتحقيق هذا الغرض بطريقة منظمة و سليمة عينت السلطات مجلس بلدي مكون من مهندسين و تقنيين في منجم الحديد ببني صاف . و قد ترأس الجلسة السيد " قابريال قونزاليز " (Gabriel Gonzalès) و هو رئيس البلدية في تلك الفترة ، و أقدم عامل منجمي . كما أن منجم " مقطع الحديد " تدعم نشاطه بمناجم أخري تابعة له مثل " كاميراتا " و " دار الريح "التي تعد من المواقع الهامة **(4)** .

بلغ إنتاج منجم الحديد ببني صاف من سنة 1936 إلي 1945 حوالي 19.970.707 طن و كانت تصدر إنتاجها نحو العديد من الدول الأوربية ، لذلك إحتاجت إلي العمال

---

(1) يحد منطقة بني صاف شمالا البحر الأبيض المتوسط ، و جنوبا البلدية المختلطة الرمشي ، و شرقا البلدية المختلطة عين تموشنت و غربا وادي تافنة .أنظر :

- ARCH. Com de Béni – Saf, Boite n° 01, Mobilisation.

(2)E.S.G.A, 1938, p 468.

(3)ARCH - SPMC de Béni – Saf, Boite n° 83, L'industrie.

(4)ARCH - SPMC de Béni – Saf, Boite n° 83, L'industrie.

بكثرة في هذه الفترة لتنظيم أمور المناجم **(1)**، و قد وصل عدد العمال إلي 8.884 عامل في الجزائر بأكملها مقارنة مع سنة 1925 التي عرفت نسبة تقدر ب 7.112 عامل منجمي ، **(2)** هذا يوضح لنا مدي حاجة السلطة الفرنسية للعمال في القطاع المنجمي. ضف إلي ذلك ، إرتفعت الصادرات نحو الخارج سنة 1945 حيث صدرت 228.517 طن منها 173.749 لإنجلترا و 53.348 لألمانيا و 1.420 إلي فرنسا **(3)** .

شعرت فرنسا بالحاجة لإقامة صناعات في مستعمراتها لدعم مجهودها الحربي ، و من بينها تشجيع القطاع المنجمي ، و تظهر أهمية هذا القطاع من خلال الصادرات و الواردات التي تتوضح لنا في الجداول الآتية :

الجدول رقم 32: صادرات ميناء بني صاف خلال سنة 1946 في القطاع الوهراني **(4)**

الإنتاج	الوحدة	الكمية		
		فرنسا	الخارج	المجموع
منجم الحديد	طن	"	129.562	129.562
مختلف المنتوجات	طن	04	"	04

(1) ARCH. Com de Béni – Saf, Boite n° 83, L'industrie.

(2)بن أشنهو (عبد اللطيف) ، المرجع السابق ، ص 314.

(3) C.G.D.O, Session ordinaire d'octobre 1945, 29 octobre 1945, p 145.

(4) Chambre de commerce d'Oran, documents statistiques, 1946, p 44.

الجدول رقم 33: واردات ميناء بني صاف خلال سنة 1946

في القطاع الوهراني **(1)**

الإنتاج	الوحدة	الكمية		
		فرنسا	الخارج	المجموع
الفحم	طن	613	"	613
الخشب	طن	2.456	"	2.456
مختلف المنتوجات	طن	20	"	20
المجموع	طن	3.089	"	3.089

يتبين لنا من المعطيات السابقة ، أن منجم الحديد ببني صاف يتميز بإنتاج وفير ، ما يجعله قادرا علي تصدير كميات كبيرة من خام الحديد إلي الخارج ليتم إستغلاله في العديد من الصناعات ، في حين نجد أن واردات المنطقة في هذه السنة إرتكزت علي الفحم و الخشب . ضف إلي ذلك ، فقد سهل ميناء بني صاف مهمة نقل مختلف المنتوجات بدون تكاليف باهضة مقارنة مع مناطق أخري ، و من هنا نلاحظ أن منطقة بني صاف تملك مكانة إقتصادية هامة في القطاع الوهراني بالنسبة للإستعمار الفرنسي .

لقد إرتفع إنتاج الفحم في منطقة القنادسة الموجودة في ناحية كولومب – بشار في سنة 1948 فوصل إلي 223.000 طن مقابل 13.000 طن في سنة 1938 . أما منطقة بني صاف فقد عرفت إنخفاضا في خام الحديد حيث وصل إلي 190.000 طن سنة 1948 ، كما أن القطاع الوهراني غني من حيث الرصاص و الزنك . و يجدر بنا الإشارة هنا ، أن البترول تم إستغلاله في " تليواني "الموجودة جنوب غليزان سنة 1948 ، و قد بلغت نسبته 260 طن في هذه السنة ، و هي نسبة قليلة لأنها كانت في بداية التنقيب عن البترول **(2)** .

---

(5) Chambre de commerce d'Oran, documents statistiques, 1946, p 44.
(2) Tinthoin (R), L'oranie …, pp17-18.

إحتوت الجزائر علي حوالي 160 مصنع في سنة 1950 في حين لم يتعدي عدد العمال بها 1.500 عامل حسب المخطط الصناعي ، كما أن الصناعة ترتكز بصفة مباشرة في مواقع الموانئ الكبري ، مثل : (الجزائر – وهران وعنابة) **(1)** . كما شهدت سنة 1952 إرتفاع إنتاج الرصاص و الزنك ما ساهم في تطور الصناعة **(2)** .

تواصلت عملية إستخراج المعادن من المناجم الجزائرية سنة 1953 و تصديرها إلي فرنسا لدعم صناعتها المتطورة ، و ذلك وفقا للإحصائيات الرسمية لتصدير المعادن :

- الحديد: الإنتاج 3.332.000 طن يصدر منها 3.031.000 طن .
- الرصاص: الإنتاج 11.800 طن يصدر منها 9.100 طن .
- الفوسفات: 702.600 طن يصدر منها 562.000 طن
- الفحم: الإنتاج 295.000 طن يصدر منها 9.000 طن **(3)** .

يظهر لنا من هذه الإحصائيات ، أن السلطة الفرنسية واصلت إستغلال ثروات الجزائر لصالح فرنسا ، فعلي الرغم من توافر المواد الأولية بها (الحديد ، الفوسفات ، الفحم ، الرصاص) ،إلا أنها لم تحاول إقامة صناعة حديثة في الجزائر ، لأن ذلك لا يخدم مصالحها الإقتصادية ، لذلك شجعت فقط الصناعات الصغيرة .

تميز الغرب الجزائري بإنتاج صناعي منوع ، فمثلا يوجد بالجنوب الوهراني الفحم الحجري ، حيث وصل الإنتاج اليومي إلي أكثر منت 688 طن في سنة 1947 و إلي أكثر من 1000 طن في سنة 1952 ، كما تملك الجزائر أيضا الطاقة الضوئية ، فوصلت إلي 705 مليون كيلواط ساعي في سنة 1952 مقابل 461 مليون كيلواط ساعي في سنة 1948 ، و التي تعد جد هامة لتشغيل المصانع في عنابة و وهران **(4)**. و تعد الطاقة الضوئية ضرورية لتشغيل العديد من الآلات الكهربائية، حيث لا يمكنها

---

(1) Benamrane (D), Opcit, p 90.
(2)E.S.G.A, 1952, p 10.
(3) العسلي (بسام) ، المرجع السابق ، ص 32.
(4)E.S.G.A, 1952, p8.

العمل دون الكهرباء، و هنا يجدر بنا الإشارة لضرورة الكهرباء في الصناعة لأنها أساسية ، فمثلا تعتبر الكهرباء بالنسبة لمدينة وهران مورد أساسي ظهرت معالمها مع أواخر القرن التاسع عشر ، و في بداية القرن العشرين قامت شركة فرنسية بتوسيع المحطة الرئيسية بإضافة وحدتين لمواجهة الإزدياد المستمر في إستهلاك الكهرباء فإرتفعت طاقتها المولدة إلي سبعة ملايين كيلوات / ساعة في سنة 1930 . ثم زادت لتصل إلي 13 مليون كيلوات / ساعة في سنة 1936 . فأمكن بذلك ، إنارة جميع شوارع المدينة ، و مناطقها السكنية بإستثناء الأكواخ و التي كانت علي الأطراف و في نفس الوقت تمت إنارة بعض القري المجاورة مثل السانيا و غيرها .

لقد تواصلت عملية تزويد المدينة بالكهرباء سنة 1951، مما يدل علي أهمية هذا المورد حيث قامت شركة الكهرباء و الغاز بالمدينة بإنشاء مناطق حرارية جديدة لتغذية المرافق العامة و تغطية كل مناطق السكان. و هكذا يظهر لنا أن الموارد الطبيعية ضرورية للنهوض بالصناعة و ظهور صناعات متعددة **(1)**.

و يجدر بنا الإشارة أيضا إلي أهمية إكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية ، إذ يعتبر من أكبر آثار الإستعمار الفرنسي في الجزائر إكتشاف البترول فيها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، فزاد إهتمام فرنسا بالصحراء منذ سنة 1943 . كما شجع مجموعة من الباحثين الفرنسيين سنة 1941 بالبحث عن معادن الصحراء و طاقاتها من البترول و الغاز الطبيعي **(2)**، فجندت لذلك ترسانة من الشركات و المكاتب الخاصة بالبحث عن البترول و المعادن في الصحراء، منها:

- مكتب البحوث البترولية سنة 1945.
- مكتب التنقيب عن المعادن في الجزائر سنة 1948.

---

(1) مقيبس (بشير) ، المرجع السابق ، صص 318 -319.

(2) فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية – سلسلة الملتقيات – دراسات و بحوث الملتقي الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر ، منشورات القصبة ، 1998 ، ص 163.

- الشركة الوطنية للبحث عن البترول في الجزائر .
- الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر .
- شركة البترول في الجزائر .
- الشركة المالية للبحث و إستغلال البترول .
- الشركة المالية للبحث البترولي **(1)**.

لقد تأكد إكتشاف خزانات هائلة من البترول و الغاز الطبيعي سنة 1954 مع أول حقل للغاز الطبيعي جنوب عين صالح ، ثم تواصلت التنقيبات **(2)** . و من هنا يتبين لنا ، ضرورة البترول لفرنسا في مجال التصنيع ، ما جعلها تسخر مختلف الشركات للتنقيب عليه ، و توفر له كل الوسائل الضرورية ، و هذا الوضع كشف لها ميزة أخري من بين الميزات التي تملكها الجزائر ، و أيضا ثروة طبيعية و إقتصادية جديدة هامة في القطاع الصناعي ، و بالتالي تسبب هذا الإكتشاف في تمسك فرنسا أكثر فأكثر بالجزائر لما تحتوي عليه من ثروات متنوعة .

يتضح لنا من المعطيات السابقة ، أن سياسة فرنسا في مجال التصنيع هي تشجيع صناعات علي حساب أخري في القطاع الوهراني ، و ذلك حسب متطلباتها سواء في فترة الأزمة الإقتصادية العالمية سنة 1929 ، أو أثناء الحرب العالمية الثانية ، و لكن مع الحرص و الحذر من تصنيع مستعمراتها علي شاكلة الصناعة الثقيلة و المتطورة في فرنسا ، لأن ذلك يشكل خطرا بالنسبة لها ، من إمكانية وعي المجتمع الجزائري لاسيما الجزائريين ، و خوفا من المنافسة و إستغلال هذا التنوع الصناعي المتطور في محاربة فرنسا و القضاء عليها ، و لهذا إكتفت بإقامة صناعات صغيرة الحجم و عدم السماح بأكثر من ذلك ، و لكنها في نفس الوقت ركزت علي الصناعة الإستخراجية ، في القطاع الوهراني.

---

(1) Labarthe (André), Document sur le pétrole du sahara, paris, 1957, pp 48-49.
(2) Martin (Jean .Claude), Modèls Algérien de développement 1962-1972, SNED, p 23.

2)- حركة التجارة :

تحكمت فرنسا بالتجارة بمثل تحكمها بالفلاحة و الصناعة ، و كانت معظم الصادرات الجزائرية من المواد الأولية . أما الواردات فكانت 80 % من المواد المصنعة، و الباقي من المواد الغذائية (مثل القهوة و الشاي و السكر)، و هي المواد التي تستهلك علي نطاق واسع في البلاد المتخلفة غذائيا، و تمثل هذه المواد نسبة 59% مما يستهلكه الجزائريون. كما إحتكرت السلطة الفرنسية تجارة الجملة (التصدير و الإستيراد) و أسندتها إلي اليهود و الفرنسيين ، و هذا ما كان يمنع المسلمين الجزائريين من ممارسة الأعمال التجارية الخارجية ، حيث صار أكبر تاجر لا تتعدي إمكانياته المادية و رخصة عمله الحكومية فتح دكان لبيع المواد التجارية بالجملة أو بالقطعة **(1)**.

إن النظام الإقتصادي الإستعماري بالجزائر كان يعمل جادا علي بقاء الإقتصاد الجزائري في خدمة التطور الإقتصادي الفرنسي بفرنسا ، و هذه السياسة الإقتصادية الإستعمارية تظهر جليا في التجارة الخارجية و القوانين الجمركية التي ظلت فرنسا تصدرها من حين لآخر لإستنزاف ثروات البلاد الجزائرية ، ففرنسا كانت تستورد من الجزائر الخمور التي تحتل الدرجة الأولي في قائمة الصادرات . و تأتي بعد الخمور الفواكه التي تحتل الدرجة الثانية ، و تمثل 9,5 % من مجموع الصادرات ، ثم خام الحديد و يحتل الدرجة الثالثة ، و يأتي بعد هذه الصادرات مجموعات أخري من المنتوجات النباتية و الحيوانية و المعدنية ، مثل : (الحلفاء – الحبوب – الفلين– الأصواف – الجلود – اللحوم – الفوسفات – البترول – النحاس – الرصاص) **(2)** .

أما ما كانت تستورده الجزائر من فرنسا فهو الأدوات المنزلية و الأقمشة و الورق و المصنوعات الكهربائية و السيارات و المواد الغذائية المتحولة و المصبرة . و مما زاد الأمر سوءا ، إختفاء الصناعات المحلية القديمة ، هذا عدا عن فتح باب المنافسة للمنتوجات المحلية التي إختفت بظهور المنتوجات الأوربية ، ذلك أن الصناعات المحلية

---

(1) العسلي (بسام) ، المرجع السابق ، صص 33-35.

(2) حليمي (عبد القادر علي) ، المرجع السابق ، صص 308-309.

تقوم علي الوسائل البسيطة ، و تعتمد علي القوة العضلية بالدرجة الأولي ، و بالتالي يكون ثمن إنتاجها مرتفعا ، أما الصناعات الأوربية فتعتمد علي الآلة التي تنتج الكثير في وقت قصير و بثمن منخفض ، و بذلك غزت المنتوجات الأوربية الأسواق الجزائرية ووصلت حتي إلي الأسواق الداخلية بالصحراء **(1)** .

إتبعت السلطة الفرنسية سياسة إقتصادية في الجزائر تسير وفق متطلبات فرنسا ، و قد كان لها تأثير كبير علي إقتصاد البلاد ، حيث تعتمد علي منح القروض و تشجيعها ، أما رخص الإستيراد و التصدير فهي مرفوضة للصناع و التجار الجزائريين علي عكس الأوربيين الذين يملكون الحق في ذلك . ضف إلي ذلك ، بقاء الضرائب الفادحة و إغلاق المقاهي الإسلامية و تشجيع الصناعات المماثلة التي برز فيها الجزائريون **(2)** ، و هذا يدل علي التمييز بين فئات المجتمع الجزائري حتي في مجال التجارة ، و لم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، بل يجدر الإشارة أيضا إلي النظام الجمركي فهو الذي يتحكم في التجارة الخارجية و يوجه التطور الإقتصادي للبلاد . فقد ظلت الجزائر تعاني من هذا النظام إفلاسا منذ الإستعمار إلي أن نالت إستقلالها ، ذلك أنها كانت خاضعة للنظام الجمركي الفرنسي ، الذي أعفي الصادرات الجزائرية الداخلة إلي فرنسا من الضريبة الجمركية **(3)** .

يتضح لنا مما سبق ، أن التجارة في الجزائر هي تحت سيطرة السلطة الفرنسية ، و ذلك لتلبية متطلبات فرنسا ، كما أن حرية التجارة تخص الأوربيين فقط ، و لكن الجزائريين كانوا يخضعون للمراقبة في تجارتهم سواء الداخلية أو الخارجية ، إذ أن فرنسا إستغلت ثروات الجزائر و سعت لتطوير التجارة من خلال توسيع شبكة المواصلات من أجل زيادة أرباحها و دعم ميزانها التجاري .

سعت السلطة الفرنسية لتوسيع التجارة و تسهيل مهامها ، و ذلك لا يمكن أن يتم إلا بتوفير المواصلات الضرورية لها ، فمثلا عمدت علي صيانة ممرات داخل الأرياف

---

(1) حليمي (عبد القادر علي)، المرجع السابق، ص 309.

(2) ARCH. Com d'Ain Temouchent, Boite 1920-1955, Algérie, Question sociales économique, démographique.

(3) حليمي (عبد القادر علي) ، المرجع السابق ، صص 309-310.

و كذلك الطرق الرابطة بين المدن ، و ذلك بغرض تسهيل مهمة نقل محاصيل المستوطنين بالداخل بواسطة الشاحنات و عربات النقل ، و من الأمثلة علي ذلك في عمالة وهران ، الطرق الرابطة بين المدن التالية : (معسكر – المحمدية) ، (معسكر- سيق) ،(معسكر – سعيدة) ، (الغزوات – تلمسان) ، (تيارت – غليزان) ، (تلمسان – حدود المغرب) ، (تلمسان – سيدي بلعباس) . و بصدور قانون 3 أوت 1929 أصبح الطريق الوطني ، رقم 01 الواصل بين باريغو (المحمدية) و البيض **(1)** .

كما أنشأت السلطة الفرنسية إلي جانب الطرق المعبدة ، السكك الحديدية حيث تمثل مدينة وهران لوحدها مركزا تتجمع فيه ثلاث خطوط حديدية تساهم بقدر أكبر في حركة إنتقال الأفراد من جهة ، و نقل البضائع عبر المدن و القري الأخرى ، لاسيما و أن هذه المنطقة تحتوي علي إمكانيات و ثروات إقتصادية وبشرية مختلفة . علما بأن معظم تلك الثروات قد تترتب عنها تكاليف نقل باهضة بوسائل النقل الأخرى **(2)** . و من أهم الخطوط التي تساهم في عملية النقل المباشر بين المدينة و إقليمها هي كما يلي:

أ – خط الجزائر – وهران :

يعتبر الخط الرئيسي الذي يربط بين مدينتي الجزائر و وهران ، بل يربط أيضا بعدد كبير من المناطق التي تقع علي جوانبه ، مثل : (سيق – المحمدية – غليزان – وادي أرهيوا – الأصنام – مليانة – البليدة و غيرها) . و جميعها مناطق سهلية خصبة أشتهرت بغزارة إنتاجها الفلاحي و تركزها السكاني . و هذا ما أكسب هذا الخط أهمية كبيرة لا بالنسبة لوهران فحسب بل بالنسبة للبلديات التي يمر بها في نقل مسافريها و بضائعها و جميع السلع المستوردة أو المصدرة من الخارج و إليها .

(1) C.G.D.O, Rapport du préfet, 1930, p 108.

(2) مقيبس (بشير) ، المرجع السابق ، ص 350.

ب – خط وهران – وجدة :

يصل هذا الخط بين مدينتي وهران و وجدة بالمغرب و يرتبط جزء منه بالخط الرئيسي الأول حتي مدينة تليلات لمسافة 30 كلم . ثم يتفرع منه جنوب غرب تليلات ممتدا نحو الغرب مرورا بسهل سيدي بلعباس ، ثم يتفرع مرة أخري إلي فرعين : أحدهما لسير الركاب و البضائع و الآخر لسير قطارات البضائع .

يتجه الخط الأول نحو الجنوب الغربي من طابيه إلي مدينة وجدة مرورا بتلمسان و مغنية حتي ينتهي بعد الحدود الجزائرية المغربية . و يمكن إعتبار هذا الخط دوليا يربط بين تونس و المغرب عبر مدينتي الجزائر و وهران .

أما الخط الثاني فهو يربط بين طابيه و كرامبيل ، و قد أنشئ هذا الفرع – أساسا لنقل حلفاء منطقة الإستبس جنوب تلاغ ، هذا إلي جانب الخشب و الفحم من غابات مولاي سليسن و طواريرة الواقعة بوسط تلك المنطقة لتجميعها في سيدي بلعباس . و يتميز هذا الخط بعدة مزايا تفتقر إليها وسائل النقل الأخرى، لاسيما قلة تكاليف النقل و إمكانية شحن كميات كبيرة تعجز السيارة عن نقلها. لذلك فهو يملك أهمية كبيرة في نقل منتوجات السهول التي يمر بها إلي أسواق الإستهلاك التي تقع عليه .

ج – خط وهران – عين تموشنت :

يمثل هذا الخط في الواقع جزءا مكملا للخط الرئيسي الذي يربط بين الجزائر و وهران ، و يخترق في ذلك مجموعة من القري ، منها :(البريدعة – العامرية – الراحل – المالح) ، و يستمر إتجاهه حتي ينتهي في منطقة عين تموشنت و هي المحطة النهائية لهذا الخط **(1)** .

يتبن لنا مما ورد ، أن خطوط النقل الحديدية تبدو ممتدة طوليا من الشرق إلي الغرب و من الشمال إلي الجنوب ، و العلاقة وطيدة بين تقدم المواصلات و مناطق الإنتاج من جهة ، و بينهما و بين مراكز الإستهلاك من جهة أخري . و تعتبر منطقة

---

(1) مقيبس (بشير) ، المرجع السابق ، صص 350-351.

وهران مركزا لإلتقاء جميع طرق النقل بمختلف أنواعها البرية و الحديدية و البحرية .

يمتد البحر الأبيض المتوسط علي طول الحدود الشمالية للجزائر و تحتل الموانئ مكانة إستراتيجية في البحر المتوسط ، و تنقسم الموانئ إلي موانئ رئيسية ، هي : (الجزائر – وهران – عنابة) و موانئ ثانوية ، هي :(الغزوات – بجاية – مستغانم - سكيكدة – آرزيوا) ، و هناك موانئ أخري هامشية و أقل أهمية لا تصلح لرسو السفن الكبري و لكن تقوم بالنشاط التجاري و ترسو بها قوارب و سفن الصيد البحري ، و هي مراكز الإبحار لمسافات قريبة ، مثل : بني صاف – تنس و غيرها **(1)** .

كما ترتبط أهمية الميناء بالإتجاه الذي تخدمه و المنطقة التي تصرف منتوجاتها إلي الميناء و الموقع . و نلاحظ علي سبيل المثال و ليس الحصر بأن:

- ميناء وهران : أخذت أهميته تتضاءل بعد ظهور ميناء آرزيوا الذي سيتحول بمرور الزمن إلي ميناء صناعي تجاري ينتهي عنده أنبوب الغاز الطبيعي و البترول الرابطان بين حوض الحمراء و حاسي الرمل من جهة ، و بين ميناء آرزيوا من جهة أخري . كما يعود إزدهار ميناء وهران إلي النشاط الفلاحي و الحيواني ، فهو أول ميناء جزائري في تصدير الخمور و القمح و الحلفاء و الأغنام و الأصواف . ضف إلي ذلك ، فإن ميناء وهران يعززه الميناء الحربي للمرسي الكبير الذي يشرف علي ملتقي البحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلسي **(2)** .

يبرز لنا من المعطيات السابقة ، أن عمالة وهران تملك موقعا جغرافيا هاما ، بالإضافة إلي المواصلات المتنوعة البرية و الحديدية و البحرية و التي تسهل مهمة التجارة سواء الداخلية أو الخارجية ، و من دونها لا يمكن للتجارة التوسع ، فهذه الميزة جعلت من العمالة مركزا تجاريا مميزا يجلب مختلف فئات المجتمع الجزائري للإستفادة منه و تسويق منتوجاتهم من خلاله ، بحيث إذا لم تتوفر المواصلات علي المستوي القريب و البعيد فهذا يؤثر بالدرجة الأولي علي الميزان التجاري للبلاد ، إذ أن مداخيل

---

(1) DAWO, La Sous – Série 10 H, 10 H 81, Port et chemin de fer (1903-1959).

(2) حليمي (عبد القادر علي) ، المرجع السابق ، صص 273-274.

التجارة كبيرة و أي عراقيل تواجهها فهي بالتالي تؤثر علي نسبة هذه المداخيل ، بالإضافة لذلك فإن كل أزمة إقتصادية تصيب فرنسا يكون لها آثار علي الإقتصاد في الجزائر ، مثلما وقع في فترة الأزمة الإقتصادية العالمية سنة 1929.

شهدت التجارة تدبدبا بعد الأزمة الإقتصادية العالمية ، و لكن الوضع تحسن تدريجيا قبيل الحرب العالمية الثانية ، و يظهر لنا ذلك من وضعية النشاط التجاري في عمالة وهران بين سنتي 1938-1939 :

- **1938:** تطورت وضعية التجارة في عمالة وهران سنة 1938 مقارنة مع سنة 1937، إذ أن صادرات الخمور التي قدرت سنة 1937 ب 6.144.000 هكتوليتر ، وصلت إلي 10.344.000 هكتوليتر سنة 1938 . أما صادرات الحبوب و منتوجات أخري فقد كانت ضعيفة في هذه السنة حيث أن هذا الضعف بدأ منذ سنة 1920.
- **1939:** ظل إنتاج الخمور في المرتبة الأولي مقارنة مع إنتاج الحبوب في هذه السنة، و في هذه الحالة تواصل نشاط التجارة في هذه السنة **(1)**.

إن صادرات القطاع الوهراني الموجهة نحو فرنسا في فترة الحرب و ما بعدها هي : الحبوب ، الخمور ، البقول ، الفواكه . في حين نجد أن فرنسا كذلك تحتكر منتوجات معينة تتمثل في : (الفرينة – السكر – الصابون – التوابل – الأرز – اللحوم – الآلات و وسائل النقل ... و غيرها) **(2)** .

كما عرفت موانئ القطاع الوهراني العديد من التعاملات البحرية التجارية مع موانئ فرنسية ، حيث نجد أن كل ميناء يتميز بتصدير إنتاج معين ، الخمور في مستغانم ، فحم القنادسة في الغزوات (نمور) ، خام الحديد في بني صاف ، الملح و الحلفاء في أرزيوا . و من هنا نجد أن العمالة تتميز بكثرة الموانئ ما سهل عليها التعامل التجاري مع خارج البلاد **(3)**.

---

(1) C.G.D.O, Session ordinaire d'octobre 1945, p 144.

(2) DAWO, La Sous – Série 10 H, 10 H 61, Questions économiques, administratif, commerciales et maritimes.

(3) Tinthoin (R), L'oranie …, p 19.

قام ميناء آرزيوا بتصدير و إستيراد مختلف المنتوجات سواء الفلاحية أو الصناعية منها ، و هذا ما توضحه لنا الجداول الآتية :

الجدول رقم 36 : صادرات ميناء آرزيوا خلال سنة 1946 في القطاع الوهراني **(1)** .

المنتوجات	الوحدة	الكميات المصدرة عبر السفن		
		الفرنسيين	الأجانب	المجموع
الملح	طن	9.650	7.079	16.729
الخمر	-	1.454	1.611	3.065
الحلفاء	-	440	8.733	9.173
الرمل	-	40	73.850	73.890
منتوجات مختلفة	-	40	"	40
براميل فارغة	-	240	"	240
المجموع	-	11.864	91.273	103.137

الجدول رقم 37 : واردات ميناء آرزيوا خلال سنة 1946 في القطاع الوهراني **(2)** .

المنتوجات	الوحدة	الكميات المستوردة عبر السفن		
		الفرنسيين	الأجانب	المجموع
البنزين	طن	10.281	4.547	14.828
البترول	-	"	4.218	4.218
الإسمنت	-	5.067	"	5.067
الكبريت	-	"	7.000	7.000
المجموع	-	15.348	15.765	31.113

نستقرء من خلال هذه الجداول ، أن مهام الميناء تعددت ما بين التصدير و الإستيراد ، كما نجد أن الصادرات فاقت الواردات في هذه السنة ، إضافة لذلك ، نلاحظ أن المنتوجات المصدرة تختلف تماما عن المستوردة من حيث النوع و من حيث

(1) Chambre de commerce d'Oran, documents statistiques, 1946, p 41.
(2) Chambre de commerce d'Oran, documents statistiques, 1946, p 41.

الكمية، و في كلا الحالتين كان التعامل مع الأجانب أكثر من الفرنسيين ، و هذا ربما يعود لضرورة توسيع السوق ، دون أن ننسي بأن التجارة في الجزائر تسيطر عليها السلطة الفرنسية مثلما تسيطر علي الفلاحة و الصناعة .

إن ميناء آرزيوا لم يكن الميناء الوحيد المخصص للتصدير و الإستيراد بل هناك موانئ أخري في القطاع الوهراني تختص بهذا الدور أيضا ، و التي عرفت نشاطا تجاريا مع حلول سنة 1950 ، منها ميناء مستغانم مثلما يبرزه لنا الجدول الآتي :

الجدول رقم 36 : مقارنة ما بين الواردات و الصادرات في ميناء مستغانم 1950-1952 في القطاع الوهراني **(1)**

السنوات	الواردات (طن)	الصادرات (طن)	المجموع (طن)
1950	73.603	283.889	357.492
1951	79.191	298.650	377.842
1952	63.230	288.214	351.444

نلاحظ من خلال هذا الجدول ، أن هذا الميناء إرتفعت صادراته عن وارداته في السنوات الثلاثة ، مما يدل علي غني العمالة بالعديد من المنتوجات الهامة ما تجعلها لا تستورد إلا المنتوجات الضرورية الناقصة في القطاع الوهراني .

لقد إستغلت فرنسا القطاعين الفلاحي و الصناعي بالجزائر لتوسيع تجارتها بالخارج و تحسين الميزان التجاري الذي عرف ضعفا خلال الحرب العالمية الأولي ثم خلال الحرب العالمية الثانية ، و بما أن القطاع الوهراني يتميز بمنتوجات فلاحية و صناعية ، هذا عدا عن إمتلاكه موانئ عديدة مخصصة للتصدير و الإستيراد ، فهذا الأخير سهل علي السلطة الفرنسية عملية التبادل التجاري سواء داخل البلاد أو خارجها ، و لكن بالرغم من ذلك نجد أن المستفيد الأكبر من التجارة هو السلطة الفرنسية مع الأوربيين لأنهم المسيطرين الوحيدين علي إقتصاد البلاد .

---

(1) Chambre de commerce d'Oran , documents statistiques , 1952 , p 331.

الفصل الرابع

قضية الريف الجزائري بين الإستغلال الإستعماري و الجهود الوطنية 1954-1939

المبحث الأول: تشجيع الرأسمالية الريفية.

1)- دعم الإستثمارات.

2)- تنظيم الإقتصاد في القطاع الوهراني :

1.2)- دور التموين .

2.2)- إستمرارية مهام المؤسسات الزراعية المتخصصة .

المبحث الثاني: واقع الريف في مطالب الحركة الوطنية الجزائرية.

1) – الإتجاه الإعتدالي .

2) – الإتجاه الإستقلالي .

3) – الإتجاه الشيوعي .

4) – الإتجاه الإصلاحي .

إتبعت السلطة الفرنسية سياسة إقتصادية متعددة الجوانب ، تعتمد علي دعم مجال الإستثمارات في الجزائر عامة و القطاع الوهراني بشكل خاص ، و هذا علي مستوي (الفلاحة – الصناعة) ، كما أنها لم تقتصر علي الإستثمار فقط ، بل ركزت أيضا علي مسألة التموين لمدي ضرورتها في مختلف الظروف ، من أجل تنظيم القضايا الإقتصادية و السيطرة عليها في الوقت المناسب . ضف إلي ذلك ، تطبيق إصلاحات علي صعيد القطاع الفلاحي بغرض تطويره ، و يتكفل بهذه المهمة المؤسسات الزراعية المتخصصة .

كما بلغت الجزائر في حدود الذكري المئوية للإستعمار الفرنسي ، مرحلة تبلورت خلالها معارضة السياسة الإستعمارية ، و أصبحت تعبر عن نفسها في شكل تيارات منظمة أكثر فأكثر و هي تيارات كانت تتمايز فيما بينها بوسائل عملها و القوي التي تمثلها ، فضلا عن أهدافها السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية المختلفة . و كان هذا التمايز يعكس إلي حد ما واقع التبلور الإجتماعي في الجزائر ، دون أن يكون مطابقا للتمايز علي مستوي القوي الإجتماعية المتباينة .

المبحث الأول

تشجيع الرأسمالية الريفية

1)- دعم الإستثمارات :

شهد تراكم رأس المال ركودا ، بشكل خاص علي صعيد القطاع الفلاحي و الصناعي ، و ذلك عقب الأزمة الإقتصادية العالمية سنة 1929 ، التي إمتدت آثارها لسنوات طويلة ، و أمام هذا الوضع رأت السلطة الفرنسية ضرورة النهوض بالإقتصاد في الجزائر و تشجيع الإستثمارات ، من خلال تغيير السياسة الإقتصادية المتبعة و إدخال تعديلات عليها ، تساعد علي زيادة الأرباح و إرجاع الأمور إلي موازينها **(1)** . وقد ورد في "موسوعة المصطلحات الإقتصادية" تعريف "الإستثمار" علي أنه « عبارة عن تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية ، و هو بهذه المثابة زيادة صافية في رأس المال الحقيق للمجتمع و تتكون عناصره من المباني و التشييدات و الآلات و التجهيزات و وسائل النقل و الحيوانات و الأرض و للإستثمار صور مختلفة :

1- **إستثمار فردي :** عندما يوجه الفرد مدخراته أو مدخرات الغير إلي تكوين رأسمال حقيقي جديد .

2- **إستثمار الشركات :** عندما تقوم الشركات بتكوين رأسمالي حقيقي جديد ، و تمويله إما عن طريق الإحتياطات المكونة من الأرباح المحتجزة ، و إما عن طريق القروض التي تحصل عليها الشركات .

3- **إستثمار حكومي :** عندما تقوم الحكومة بتكوين رأسمالي حقيقي جديد إما من فائض دخلها علي إنفاقها العادي ، و إما من حصيلة القروض الأجنبية التي تحصل عليها من الهيئات أو الحكومات الأجنبية » **(2)** .

4-

---

(1) Peretti (Jean Marie), « La Crise mondiale et le monde rural traditionnel Algérien », in R.A.S.J.E.P, Vol 11, n° 02, décembre 1974, p 53.

(2) حسين (عمر) ، موسوعة المصطلحات الإقتصادية ، ص 23.

لقد إتبعت السلطة الفرنسية سياسة فلاحية محددة غرضها تطوير القطاع الفلاحي التقليدي ، و بدأت تطبق هذه السياسة عشية الحرب العالمية الثانية ، و كان هدفها كبح عمليات نزع الملكية الفلاحية و الهجرة الريفية من جهة ، و من جهة ثانية حاولت دعم تراكم رأس المال الفلاحي . و وسائلها أولا الدعم المالي لعمليات التجهيز و ستستفيد البورجوازية الزراعية منه بشكل واسع يساعدها علي تنمية أرباحها بصورة باهضة **(1)** ، و ثانيا القروض حيث حصلت محاولة هدفها توطيد عمل " الشركات الأهلية للإحتياط " و " الصندوق المركزي " ، لكن رفع الإمكانيات أدي إلي تقوية إمكانية عمل المقترضين الكبار و عمليات نزع ملكية الفلاحين الصغار بسبب الإستناد علي المعايير المالية التقليدية ، لذلك كلفت السلطة الفرنسة هذه الشركات بمنح القروض للفلاحين و تنظيم عملية توزيعها طبقا لعقود تمضي من الطرفين ، و إتبعت هذه الطريقة كي تعود الفائدة علي هذه الشركات ثم فرنسا ، لأنها مؤسسات حكومية ، و كذلك لتمنع الإقتراض الفوضوي فيما بين الأشخاص الذي لا فائدة للدولة منه ، كما أن هذا لا يعني أن دور الشركات لصالح الجزائريين بل جاءت لإستغلالهم بطريقة غير مباشرة لصالح فرنسا **(2)**.

أدركت السلطة الفرنسية بعد سنة 1943 ضرورة إيجاد وسائل للمحافظة علي الإستقرار السياسي المهدد بعد تفاقم الأوضاع الإجتماعية في المدن و الأرياف . لاسيما بعد إنشاء " لجنة الإصلاحات الإسلامية " سنة 1943 ، و التي شددت علي ضرورة رسم سياسة فلاحية و تحديد خطة للتصنيع **(3)** . و قد جاء في جريدة " صدي وهران " عن هذا الموضوع ، ما يلي : « إن الفلاحة هي أهم نشاط إقتصادي ، لذلك لابد من الإهتمام بهذا القطاع أكثر من غيره ، و الإهتمام بشؤون الفلاحين ، و توفير القروض اللازمة لهم ، للتحسين من مردودية إنتاجهم من جهة ، و لتحسين وضعيتهم الإقتصادية من جهة أخري » **(4)** . و يمكن تفسير ضرورة منح هذه القروض لتوفير الأدوات الزراعية

---

(1) بن أشنهو (عبد اللطيف) ، المرجع السابق ، ص 349.

(2) ARCH. Com d' Ain Temouchent, Boite 1935-1958, SIP (Société indigène de prévoyance).

(3) بن أشنهو (عبد اللطيف) ، المرجع السابق ، صص 347-349.

(4) L'Echo d'Oran, 10 juin 1947.

الحديثة ، فقد تزايدت مكننة العمل بعد سنة 1947 **(1)** .

توسعت السياسة الهادفة إلي مساعدة الرأسمالية الريفية منذ سنة 1953 و أعتبرت الخطة الإنمائية لمرحلة 1953 – 1956 « أنه لا غني عن توفير إمكانيات طويلة المدي بفائدة ضعيفة للمزارعين الأوربيين و الجزائريين كي يتمكنوا من إستكمال تجهيزاتهم الفردية أو الجماعية ... و لهذا يجب علي المالية العامة أن تتدخل ليس فقط لمنح الإعانات بل أيضا لمساعدة الإعتماد الزراعي علي تكوين مصادر تمويل طويلة المدي » . و بالفعل كان الهدف الأساسي ، لخطتي العمل الموسومة لمرحلتي 1949-1952 و 1953-1956 ، دعم الرأسمالية الريفية . و تتضمن الخطة الأولية تغطية العجز في مجالات التجهيز الزراعي و شبكات المواصلات و أجهزة الطاقة. أما الخطة الثانية فقد بوشر بها في 1953 ، و تشمل علي إستثمارات مبلغها الإجمالي277,5 مليون **(2)** .

يتضح لنا مما سبق ، أن السياسة الفلاحية المتبعة من قبل السلطة الفرنسية لم تكن ناجحة بشكل عام بل أدت إلي نتائج متفاوتة ، و قد سعت إلي دمج فئة من الجزائريين ، فلاحين متوسطين أو ملاكين عقاريين كبار ، بطبقة الرأسماليين الزراعيين . و قد نشأت منذ ذلك الحين بورجوازية زراعية إعتمدت علي الوسائل الحديثة للإنتاج و علي العمل المأجور ، لكن بالمقابل لم تكن النتائج علي صعيد الفلاحة الأوربية متناسبة مع مستوي الجهد المالي المبذول من أجلها .

يعتمد القطاع الفلاحي في الجزائر علي إنتاج زراعة الكروم بالدرجة الأولي ، ثم إنتاج الحبوب بالدرجة الثانية ، و السياسة المتبعة في هذين النوعين من الإنتاج لتعويض الركود ، هي الجودة و التحسين من قيمته . إذ نلاحظ أن سيطرة رأس المال العالمي واضحة علي رأس المال الإستعماري ، خصوصا فيما يتعلق بإنتاج الخمور و الضغط الذي يواجهه في السوق الفرنسية - الجزائرية ، حيث إنخفضت الخمور المصدرة إلي الخارج ، بالقيمة و الحجم . أما بالنسبة للحبوب فستزداد الكمية المصدرة بعد 1940،

(1) DAWO, La Série I, 4477 I 10, Situation politique et économique.

(2) بن أشنهو (عبد اللطيف) ، المرجع السابق ، ص 352.

لذلك لجأت لتحديد أسعارها طبقا للظروف العالمية **(1)**. و من هنا نجد أن الظروف العالمية تؤثر بشكل مباشر علي فرنسا و بالتالي علي الجزائر بإعتبارها من مستعمراتها.

إن السياسة الإستعمارية الهادفة إلي دعم تراكم رأس المال قد فشلت ، و أسباب الفشل تعود لإرتباط رأس المال الزراعي بالرأسمالية العالمية **(2)** ، و كلما تدهور رأس المال العالمي ، أثر سلبا علي رأس المال الزراعي في الجزائر، لذلك صعب تحقيق سياسة ناجحة علي المدي الطويل ، إلا أن جهود السلطة الفرنسية لم تقتصر علي دعم القطاع الفلاحي ، بل ساهمت أيضا في دعم القطاع الصناعي ، لربما تنجح من خلاله في تعويض خسارتها الفادحة من القطاع الأول .

مثلت الحرب العالمية الثانية فترة تراجع كبيرة علي صعيد القطاع الصناعي ، و تمتد المرحلة الأولي إبتداءا من 1939 إلي 1954 و الثانية من 1955 إلي 1962 ، و تعتبر سنة 1954 مميزة ، بسبب إنطلاق الثورة التحريرية في 1 نوفمبر 1954 ، و إكتشاف البترول في الصحراء ، ما توجب تنظيم أكثر للمحافظة علي توازن رأس المال الإستعماري إزاء الأوضاع الجديدة **(3)** .

و قد شهدت المرحلة الأولي تدني بشكل ملحوظ في المعادن، ما جعل السلطة الفرنسية تعيد حساباتها فيما يخص المنتوجات الصناعية أو المواد الأولية ، لذلك إتخذت إجراءات معينة للسيطرة علي الوضع **(4)** ، فمثلا في سنة 1940 بعث الحاكم العام للجزائر رسالة إلي رئيس بلدية عين تموشنت يأمره فيها « بتكليف مصلحة الإحصاءات الإحصاءات الجزائرية بإجراء تحقيق شامل و إحصاء محدد عن الثروات الطبيعية و أهم الموارد الصناعية و الإقتصادية في المنطقة » **(5)** .

---

(1) Vatin (Jean Claude), « Conditions et formes de dominations coloniale en Algérie 1919-1945 », in R.A.S.J.E.P, vol 9, n° 04, décembre 1972, p 873.

(2) بن أشنهو (عبد اللطيف) ، المرجع السابق ، ص 357.

(3)ARCH. Com de Béni – Saf, Boite n° 46, Evènement d'Algérie.

(4)DAWO, La Sous – Série 4 H, 4 H 291, Rapport du préfet sur la situation économique.

(5)ARCH.Com d'Ain Temouchent, Boite 1940, Statistiques industrielle – sociétés coopérations.

كما يظهر تخوف فرنسا من تدهور الأوضاع الإقتصادية ، من خلال المجالس العمالية ، حيث إنعقدت جلسة بتاريخ 27 مارس 1940 (صباحا) بعمالة وهران ، و التي إتفق الأعضاء فيها أنه يمكن للفلاحين الإجتماع و التشاور في نقابتهم ، و تسطير جدول يلخص شروط محددة للتحصل علي الرخص بالنسبة لشخصيات معينة دون الأخري . ضف إلي ذلك ، نظمت عمالة وهران خلال شهري نوفمبر و ديسمبر من نفس السنة 5 رحلات في الأسبوع منها 4 رحلات إلي مارسيليا كوسيلة لإصلاح الأوضاع . و تمت الرحلات إنطلاقا من مدينة وهران التي تعتمد علي مينائها ذهابا و إيابا ، و يصنف هذا الإصلاح في نطاق تنظيم عملية النقل عبر الموانئ ، و منح الرخص للأشخاص حسب تعاملاتهم مع فرنسا ، و متطلبات الإقتصاد الإستعماري . و من التنظيمات الإقتصادية المقترحة من قبل المجلس العمالي بوهران لتطبيقها علي العمالة ، هي كالتالي :

- تنظيم حركة الموانئ في عمالة وهران .
- الإلتزام بالنظام دون التساوي بين الأشخاص ، مع قبول إجراء تغييرات عند الضرورة .
- تطبيق الإصلاحات **(1)** .

عرفت فرنسا إضطرابات في منتوجات صناعية أخري ، منها الحلفاء التي إنخفض إنتاجها كثيرا لاسيما سنة 1942 ، ما سبب أزمة للحكومة الفرنسية بسبب قلتها ، و كثرة الطلب عليها ، و نظرا لضرورة الحلفاء في القطاع الصناعي شجعت علي الإهتمام بهذا المنتوج في الجزائر ، و محاولة الحفاظ عليه لفوائده في التجارة خاصة نحو خارج البلاد **(2)** .

لقد سعت السلطة الفرنسية لتحسين القطاع الصناعي بإجراء تعديلات معينة عليه، إلا أنها تخدم مصالح الأوربيين أكثر من الجزائريين، و ذلك لتفوقهم في عدد النواب بالمجالس العمالية و البلدية أكثر من الجزائريين من جهة، و لهيمنتهم علي هذا القطاع

---

(1) E.S.G.A, 1946, pp 540-541.
(2) Le Réveil de Mascara, 25 Avril 1942.

بدعم من فرنسا من جهة أخري . بإعتبار أن الهيكلة المهنية للأوربيين تبين أن أغلبية سكان المدن 34 % يعملون في القطاع الصناعي كإطارات و عمال و حرفيين ، و 50 % في قطاع الخدمات ما بين موظفين و أصحاب مهن حرة و تجارية **(1)** . و هكذا نري أن الأوربيين يحتلون الصدارة في الجزائر ، و علي هذا الأساس كانوا أكثر المستفيدين من الإصلاحات الجديدة .

ظهرت داخل لجنة الإصلاحات الإسلامية سنة 1943 ، طريقة إقتصادية جديدة ، هي : حمل الصناعيين علي الإستفادة من الموارد المحلية بالشكل المناسب و تشجيعهم علي صناعة منتوجات مفيدة ، و علي البحث علي أسواق جديدة . كما شجعت علي التعاون مع السلطة الإدارية في القطاع الصناعي **(2)** . و طبقا لذلك تقرر التصنيع في سنة 1946 في إطار الإصلاحات الإسلامية ، و بعد إنطلاقة سريعة تباطأ كثيرا و لم تنفذ خطة التصنيع إلي أواخر 1954 و لم تحدث سوي 15.000 وظيفة جديدة ، و لم يتبين ذلك للمسلمين من الناحية العملية . و حتي 1954 لم ينظر إلي التأهيل المهني ن الذي هو أساس كل تطور إقتصادي ، علي أنه مشكلة رئيسية و لم يكن موضوع سياسة عامة أو خطة شاملة **(3)** .

تغيرت حركة رأس المال بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بشكل ملحوظ ، فأثر ذلك علي الإستثمارات نفسها ، و التي تقهقرت قيمتها . و سيتضح لنا هذا التغير عبر إحصائيات بنية الإنتاج الصناعي في سنة 1948، و التي يوضحها الجدول الآتي:

---

(1) حربي (محمد)، الثورة الجزائرية – سنوات المخاض ، ترجمة : نجيب عياد و صالح المثلوثي ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، 1994 ، ص 90 .

(2) بن أشنهو (عبد اللطيف) ، المرجع السابق ، صص 360-361.

(3) Ageron (Ch. R), Histoire de l'Algérie contemporaine (1830- 1982), Que sais je ? , p 83.

الجدول رقم 37 : بنية الإنتاج الصناعي في الجزائر سنة 1948 **(1)**

القطاع الصناعي	النسبة المئوية %
الأشغال العامة و البناء	40,8
مواد البناء	16,0
صناعة تحويل المعادن	09,2
إستخراج الفلزات	08,3
الكهرباء	05,2
النسيج	04,4
الصناعات الكيمياوية	03,3
التبغ و عود الكبريت	03,6
الشحوم – الصابون	01,7

يظهر لنا من خلال هذا الجدول ، أن بنية الإستثمارات لم تكن متناسبة مع تطور و نمو حركة رأس المال و هيمنة قطاع البناء و الأشغال العامة ، تعبر هنا عن تقلبات عمليات تراكم رأس المال المرتبطة بالتجهيز الإقتصادي ، إذ عرفت العديد من المجالات ركودا منذ سنة 1948 و إلي غاية 1956 ، ما أدي لتفاقم البطالة بشكل سريع لاسيما وسط السكان الجزائريين .

تندرج سياسة التشجيع علي الإستثمار ضمن برنامج واسع للتجهيز العام الذي تم علي مرحلتين من 1949 إلي 1956 و قد إستفاد القطاع الفلاحي من هذه الخطة ، كما يظهره لنا التقسيم التالي :

- فلاحة ، غابات ، ثروة مائية : 65,1 مليار .
- مناجم ، صناعة ،شبكات كهربائية ريفية : 21 مليار .

(1) بن أشنهو (عبد اللطيف) ، المرجع السابق ، ص 364.

- مواصلات : 58,2 مليار .
- كهرباء و غاز الجزائر : 52,2 مليار .
- سياحة : 2,2 مليار.

أما الميزانية العامة فكان هدفها الإستمرار في خدمة مصالح البورجوازية عبر تجهيز الإنشاءات العامة الضرورية لها **(1)** . و يرجع السبب الأساسي في فشل هذه السياسة الإقتصادية هيمنة السلطة الإستعمارية في الجزائر ، من خلال عدم التكافؤ في توزيع الدخل ، هذا عدا عن منافسة المواد المستوردة ، و بالتالي هذه العوامل و غيرها تشكل ضغطا علي الجزائريين ، أكثر من الأوربيين ، لأن الفئة الثانية مدعمة من السلطة الفرنسية طبقا لمصالح متبادلة ما بين الطرفين **(2)** .

يتبين لنا من المعطيات السابقة ، أن الحكومة الفرنسية تعاملت مع الأوضاع الإقتصادية حسب الظروف العالمية من جهة ، و حسب الظروف الداخلية في الجزائر من جهة أخري ، هذا عدا عن وضعها في فرنسا ، لذلك نجد أنها تسعي دائما لضبط الأوضاع السياسية و الإقتصادية معا لتجنب أي أزمة بالنسبة لها سواء داخليا أو خارجيا ، و لهذا كانت تتناقش حول العديد من القضايا العامة في المجلس الأعلي و المجالس العمالية و البلدية لإيجاد حل يتناسب مع مصالحها في البلاد ، و من هنا تعلن إجراءات جديدة أو إصلاحات في الجزائر بغرض السيطرة علي جميع المجالات من جهة ، و لتهدئة المجتمع الجزائري من جهة بصفة مؤقتة .

---

(1) بن أشنهو (عبد الطيف) ، المرجع السابق ، ص 353.

(2) نفس المرجع ، صص 368-371 .

2) - تنظيم الإقتصاد في القطاع الوهراني :

1.2) – دور التموين :

تميزت عمالة وهران بمصلحتين أساسيتين تكلفتا بتموين السكان خلال الحرب العالمية الثانية هما مصلحة التموين العام التي أنشئت علي المستوي العمالي في 1940 و مديرية الشؤون الإقتصادية المؤسسة في سنة 1942 . فالمصلحة الثانية أنشئت علي أساس أمرية حكومية رسمية صدرت بتاريخ 27 أفريل 1942 ، و من بين بنوذها المادة الثالثة و التي تنص علي أن مدير المصلحة الإقتصادية شكل لجنة دائمة تحت إشراف عامل العمالة من أجل دراسة جميع القضايا في هذا الشأن (أنظر الملحق رقم 07) **(1)** .

إهتمت الصحافة الجزائرية بمسألة التموين لأنها تخص جميع السكان ، و لا تقتصر علي فئة معينة من المجتمع الجزائري ، و ذكرت في هذا الصدد جريدة " الوفاق " : « أنه لا بد من تواصل عملية التموين و لكن من دون إهمال مطالب الجزائريين ، و يجب ضبط السوق الجزائرية سواء بالنسبة للبيع بالقطعة أو بالجملة » **(2)** ، كما علقت جريدة " صوت الأهالي " علي قضية التموين قائلة: « أنه يجب وضع أسس معينة للتنسيق فيما بين التجار علي أنواعهم » **(3)**.

إن مسألة التموين ظلت مهمة علي مختلف الفترات لاسيما الأزمات أو الحروب ، و قد أنشئت لجنات خاصة لمراقبة و تسيير الإقتصاد في عمالة وهران من أجل السيطرة علي مختلف القضايا الإقتصادية **(4)** . و علي هذا الأساس يمكن تصنيف هذه الهياكل، كالآتي:

1)- المؤسسة : إن صعوبة العلاقات الإقتصادية مع فرنسا ، قلة الإنتاج المحلي ، جعلت من الضروري تنظيم السوق و خاصة الإستهلاك . كما أن عبء الإدارة قد إزداد بوجه خاص في تسيير الشؤون الإقتصادية لاسيما في الميدان التجاري . ضف إلي ذلك ،

---

(1) DAWO, La Sous –Série 4 H, Ravitaillement.
(2) DAWO, Analyse de la presse indigène d'Algérie: Bulletin mensuel de presse indigène (1936-1942), Juin 1940.
(3) La Voix Indigène, 27 Mai 1944.
(4) DAWO, La Série I, 4480 I 11, Surveillance des indigénes Oran (1937- 1944).

إن تعديل و مراقبة السوق و الإستهلاك للمواد الأساسية هو الهدف الذي كانت تسعي إليه الإدارة التي إستمرت فعاليتها حتي سنة 1949. ففي البداية كانت هذه الإدارة مصلحة بسيطة تابعة للفرع الرابع المكلف بالعمل و التجارة . و لكن أهمية الأعمال جعلت الوالي " بوجار " (Boujar) ينشأ مديرية الشؤون الإقتصادية (27 أفريل 1942) ، و مزاياها متعلقة بالإنتاج (الفلاحة ، زراعة الكروم ، تربية المواشي ، الصناعة ، الأجور و اليد العاملة) .

كلفت المديرية الجديدة بتوزيع و حصر كل المواد الغذائية و البضاعة الخاضعة للتنظيم ، المراقبة و تحديد الأسعار حيث تدخلت و سيطرت علي الحياة الإقتصادية في عمالة وهران في الأربعينات .

2)- الرصيد : إن الإدارات هي التي أخذت علي عاتقها في مرحلة الحرب العالمية الثانية إدارة المسائل الإقتصادية في عمالة وهران ، و ساهمت في تسيير الإقتصاد ، خاصة في المجال الغذائي . و من المواضيع التي تدرس في هذه الإدارة، هي:

1- فتح الأرصدة التجارية (1941-1945) :

إن تنظيم إقتصاد صارم في فترة الحرب العالمية الثانية ، كان أمرا ضروريا ، لمعرفة أوضاع مختلف المدن الأساسية في عمالة وهران ، و خاصة وهران ، لدراسة الطلبات الصادرة من خواص سواء أكانوا جزائريين أو يهود أو أوربيون . و هدفها من ذلك خلق تنمية و نقل الأرصدة التجارية من ملفات الأفراد الراغبين في ذلك من قبل مديرية الشؤون الإقتصادية بوهران (رصيده المالي ، إن لم يكن تاجرا ، إن لم يكن مفلسا ... الخ). إضافة إلي المحل إذا كان إستعماله صالحا للتجارة أم للسكن ، و كيفية التموين بالمواد الغذائية **(1)** .

(1) DAWO, La Sous – Série 4 H, 4 H 284 à 304, Ouverture de fonds de commerce (1941-1945).

2- ملفات تجار النسيج (1940-1948) :

إن الوضعية التي كانت تعيشها المنطقة و التي هي ناتجة عن الحرب من الإدارة. أما بالنسبة إلي التجار الصغار فنقابة الخياطة هي التي كانت تشغل ذلك المنصب ، و هناك جداول توضح فاتورات الألبسة الجاهزة ، فاتورات خاصة بالقماش ، أما بالنسبة للجزائريين كانت هناك مصلحة النسيج و توزيع الأقمشة ، و بفضل المراقبة و التنظيم تمكنت من تجنب المشاكل .

3- مراقبة الأسعار (1940- 1949):

إن تموين المدن و البلديات في فترة الحرب العالمية الثانية ليس سهلا نظرا للمشاكل و ضعف الإنتاج المحلي. فتكوين مجلس لمراقبة الأسعار و الإنتاج ، هدفه الأساسي هو تحديد أسعار المواد الأساسية و من هنا وجب علي التجار إحترام الحد للربح . أما بالنسبة لتموين الفقراء لاسيما الجزائريين وضعت لهم بطاقات غذائية.

4- طلبات فتح الأرصدة التجارية (1938- 1946) .

5- التجار و مراقبة الأسعار (1939- 1949) :

تجمع معلومات عن تصريحات التجار حول مذخراتهم ، و تقارير بالوضعية الإقتصادية آنذاك و مستندات تخص مجلس مراقبة الإنتاج و التوزيع . أما بالنسبة لوثائق التجار فهناك معلومات خاصة بالممثلين التجاريين، طلب و تسليم البضاعة، توزيع بطاقات للتجار و غيرها من مسائل التجارة **(1)**.

يتضح لنا من المعطيات السابقة ، أن السلطة الفرنسية إهتمت بمسألة التموين أثناء الحرب العالمية الثانية و بعدها ، لأنها سياسة إقتصادية تدخل في إطار إصلاح الوضع الإقتصادي بمختلف مجالاته ، مع محاولة ضبط الميزان التجاري و بالإضافة لمسألة التموين واصلت السلطة الفرنسية إنشاء المؤسسات الزراعية المتخصصة و دعمها ، و هذا ما سنلاحظه من خلال دراستها .

---

(1) DAWO , La Sous- Série 4 H , 4 H 871 à 964 , Commercialisation et contrôle des prix .

2.2)- إستمرارية مهام المؤسسات الزراعية المتخصصة :

تعتبر البلديات المختلطة في القطاع الوهراني ، أكثر إتساعا مقارنة مع البلديات ذات الصلاحيات الكاملة ، بحكم أن أغلبية أعضائها من الجزائريين ، ما يمنحها مجالا واسعا لأنها تضم جزائريين و أوربيين معا ، في حين النوع الثاني من البلديات يحتوي علي أوربيين فقط ، أي انه يخص فئة معينة و محددة . و من هذا المنطلق نجد أن"الشركات الأهلية للإحتياط" تحصلت علي سلطات واسعة من الشرطة ، لمراقبة الأعيان من الجزائريين ، و تنظيم عملية توزيع الأسلحة في الميناء ، و تطبيق العقوبات في حالات خاصة طبقا لقانون الأنديجينا **(1)** .

إن "الشركة الأهلية للإحتياط" في تيارت المختلطة ، قد إتفقت مع مزارعي الحبوب علي شروط معينة للإنطلاق بإصلاحات تخص زراعتهم في الحبوب ، و تمثلت شروطهم في توفير ما يلي :

1- المحراث المعدني الخفيف في الملكية الصغيرة (ما بين 1 إلي 15 هكتار) .
2- المحراث الخشبي الثقيل في الملكية المتوسطة (أكثر من 15 هكتار) .

كما أن تيارت منطقة هامة ، ليس فقط من حيث إحتوائها علي الحبوب ، بل هي أيضا غنية بالأغنام لاسيما فرندة **(2)** ، و هذا يوضح لنا أن هذه الشركات إعتمدت علي نظام معين في تطبيق الإصلاحات ، أو تقديم المساعدات للفلاحين مهما كان نوعها . و سنلاحظ دور هذه الشركات بالتعاون مع التعاونيات الفلاحية في دعم مصالح المستوطنين لاسيما في القطاع الوهراني . و تعتبر دائرة معسكر من بين أهم الدوائر التي حظيت بإهتمام المستوطنين و عرفت العديد من الجمعيات الفلاحية .

تأسست " دار الكولون " بمعسكر سنة 1932 ، و هي علي شكل مؤسسة النقابة الفلاحية ، فقد جمعت المستوطنين في شبكة تغطي كامل تراب الدائرة يستجيب نشاطها

---

(1) Meynier (G), L'Algérie révelée. la guerre de 1914-1918 …, p 20.
(2) DAWO, La Série I, 4476 I 4, Situation des indigènes (1937- 1944).

لحاجات المستوطنين الفلاحية ، كما أدمج بعض المزارعين الجزائريين في هذه النقابة الفلاحية خداعا و تمويها ، و يندرج تحت هذه المؤسسة عدد من التعاونيات هي :

1- جمعية التعاونيات الفلاحية لناحية معسكر تحت رئاسة " هنري كاباسو" .

2- تعاونية الحبوب و الخضر الجافة لناحية معسكر .

3- الشركة المدنية لتعاونيات المطاحن بمعسكر (تشتغل لحد الساعة) .

4- شبكة تعاونيات معاصر العنب، وتضم عشرة معاصر، موزعة بالشكل التالي:

- تعاونية "عين إفكان" بقدرة إستيعاب تقدر ب 10.000 هكتوليتر ،و بها أربعة و عشرين مشارك ، يرأسها " مارتان بول "(Martin Paul) .
- تعاونية "دومبال" (هاشم) بقدرة 12.200 هكتوليتر ، و سبعة وعشرين مشارك ، تحت رئاسة " بارتيز بول " (Bartiz Paul) .
- تعاونية " ماوسة" بقدرة 54.000 هكتوليتر ، و ثمانية و أربعين مشارك ، يرأسها " كومب هنري "(Combes Henri) .
- تعاونية "هضاب معسكر" (Cave coopérative des coteaux de mascara) بقدرة 22.000 هكتوليتر ، و بها أربعة و خمسون مشاركا ، و يرأسها " كاباسو هنري "(Cabassot Henri) .
- تعاونية "معسكر" بقدرة 39.000 هكتوليتر ، و ثلاثة و عشرين مشارك ، ويرأسها " فون أنتوان شارل" (Font Antoine – Charles).
- تعاونية "واد التاغية" بقدرة 5.000 هكتوليتر ، و ستة و أربعين مشارك ، تحت رئاسة "جولي لويس" (Jullie Louis) .
- تعاونية "باليكاو" (تغنيف) بقدرة 45.000 هكتوليتر ، و خمسة و أربعين مشارك ، و يرأسها المستوطن " بارغوان لويس" **(1)** .

---

(1) بن داهة (عدة) ، ظاهرة الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ... ، صص 173-174.

- تعاونية " سان أندري" (خصيبة) بقدرة إستيعاب تقدر ب12.000 هكتوليتر ، و بها ثلاثة و عشرون مشارك يرأسها " كول بول" .
- تعاونية "تيارفيل" (غريس) بقدرة 22.000 هكتوليتر ، و سبعة و عشرين مشارك ، تحت رئاسة " فالافيليكس" (Vallat Felix) .
- تعاونية " تيزي" بقدرة 9.200 هكتوليتر ، و بها أربعة و عشرين مشارك ، يرأسها " روك جان " (Roques Jean) .

5 – تعاونية الخمور ذات الجودة العالية بمعسكر ، يرأسها " شاسان فرناند" (Chassaing Fernand) ، و تسوق خمورها في داخل الجزائر و خارجها ، و هذا نظرا لشهرة خمورها الحمراء و الوردية ذات الجودة و الحموضة المرتفعة (13° إلي 16°) ، و قد نالت هذه الخمور ميداليات ذهبية في مسابقات كثيرة بباريس فيما بين سنتي 1932-1935 ، و تحصلت علي ميدالية فضية سنة 1952.

6 – تعاونية الشراء و البيع لناحية معسكر تجمع مائة و ثلاثين مشاركا يرأسها كل من " شوفاسي آميدي " (Chevassu Amedée) و " ماييير إيفون " (Meyer Yvon) ، و هدفها تزويد الفلاحين الأوربيين و الجزائريين بكل ما يحتاجونه من منتوجات لإستغلال أراضيهم بشكل عقلاني .

7 – تعاونية الأشغال الفلاحية، و تتفرع عنها ثلاثة تعاونيات:

- تعاونية الأشغال الكبري ، و الحراثة العميقة بماوسة تحت رئاسة " كومب كامي" (Combes Camille) .
- تعاونية الأشغال الفلاحية ، بصونيس (خلوية) برئاسة " موليني أندري" (Molinier André) .

---

(1) بن داهة (عدة) ، ظاهرة الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ... ، صص 174- 175.

- تعاونية الحصاد و الدرس بمطمور تحت رئاسة " باردي هنري" (Bardy Henri) .

8 - تعاونية الزيتون بتغنيف تجمع مائتي و ستين منخرطا ، و لها قدرة تخزين تقدر ب 3000 هكتوليتر من الزيوت ، و مثلها من عصير العنب ، تحت رئاسة " شاران راوول "(Charrin Raoul) و إدارة " فنتوني لويس" (Fantoni Louis).

9 – الصندوق الجهوي للقرض الفلاحي التعاوني لمعسكر ، ترجع نشأته إلي 2 ديسمبر 1920 ، و له ثلاثة صناديق محلية في كل من معسكر ، و تغنيف (Palikao) و رحوية (Montgolfier) ، يمد المستوطنين و الفلاحين الجزائريين بقروض ريفية ذات آجال لتمكينهم من إنجاز أشغالهم الفلاحية و تجهيز ضيعاتهم بالمعدات الفلاحية . و قد تطورت أهمية هذا الصندوق من سنة لأخري ، إستجابة لرغبات المستوطنين و حاجياتهم المتزايدة ، و ذلك تحت رئاسة " روك فيليب" (Roques Philippe) و إدارة " كوف جورج" (Kopf Georges) .

10- الصندوق الجهوي للتأمينات التعاضدية أو " معسكر تأمينات" ترجع نشأته إلي 6 ديسمبر 1918 ، و وظيفته تأمين العمال الزراعيين من الأخطار ، و ضمان معاشاتهم و يترأسه " ريبو موريس" (Ribot Maurice) و يديره " أوندارتز جان" (Ondartz Jean) .

11- نقابة الخمور ذات الجودة العالية بمعسكر ، لها فرعان : معسكر و هضاب معسكر ، و هما تسميتان تنطبقان علي منطقتين إنتاجيتين متمايزتين ، و يقدر الإنتاج السنوي لهذه النقابة ب 400.000 هكتوليتر يصدر معظمها إلي فرنسا و العالم الخارجي بإسم هذه الناحية ، يرأس النقابة

---

(1) بن داهة (عدة) ، ظاهرة الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ... ، صص 175-176 .

" هنري كاباسو" و يديرها " ماييير إيفون" (Meyer Yvon) .

12- شركة الخدمات الفلاحية العامة للكهرباء بناحية معسكر ، ترجع نشأتها إلي 6 أفريل 1928 و تملك شبكة تتكون من 340 كيلومتر من الخطوط الكهربائية ذات التيار العالي ، و 70 كيلومتر ذات التيار المنخفض ، يرئسها " غوايلهاردو موريس"(Gouailhardon Maurice) و يديرها " ماييير إيفون ".

13- مركز الدراسات التقنية الفلاحية لمعسكر ، نشأ سنة 1951 ، و يجمع خمسة عشرة عضوا يمثل تعاونية حقيقية لمواجهة المشكلات الإقتصادية ، يهتم بإنجاز المشاريع العملية ، خاصة ما يتعلق بالإنجرافات ، و عملية تجديد الكروم بهضاب معسكر ، و صرف المياه ، يرأسه " دومينير إيف" (Domonier Yves) **(1)** .

يتضح لنا من المعطيات السابقة ، أن التعاونيات الفلاحية لها دور كبير في مساعدة الفلاحين في الجزائر بصفة عامة و القطاع الوهراني بشكل خاص ، حيث أن دائرة معسكر تحتوي علي العديد من هذه التعاونيات التي تقدم مختلف الخدمات ، إلا أنها مسخرة لخدمة مصالح المستوطنين علي حساب مصالح الفلاحين الجزائريين ، خصوصا أن غالبية أعضائها من المستوطنين ، ما يسهل عليهم مهمة إتخاذها كوسيلة لتطوير أراضيهم ، مثل توسيع زراعة الكروم علي حساب زراعة الحبوب في معسكر . أما الفلاحين الجزائريين فعلي العكس من ذلك ، إعتبروها وسائل تفقير لأنها موجهة لخدمة الإقتصاد الإستعماري ، إذ نجد أن هذه التعاونيات تسعي بالدرجة الأولي لدعم زراعة الكروم و تسويق الخمور ، لما لها من أرباح تجارية هائلة للمستوطنين و الحكومة الفرنسية معا ، و هذا بدوره يؤثر علي الوضعية الإقتصادية للجزائريين بتناقص غذائهم اليومي الحبوب ، و بالتالي يؤِثر علي وضعهم الإجتماعي و يؤذي للفقر و المجاعة ، هذا

---

(1) بن داهة (عدة) ، ظاهرة الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ... ، ص 176.

عدا عن سياسة القروض التي تؤذي بالفلاح إلي بيع أرضه للدائن .

إن التعاونيات الفلاحية شكلت إتحاديات مع غيرها من " الشركات الأهلية للإحتياط " (SIP) ، و تعاونت هذه المؤسسات الزراعية فيما بينها لإستغلال الريف الجزائري لصالح الإقتصاد الإستعماري ، و يظهر ذلك من خلال القرض الفلاحي ، كما يوضحه لنا الجدول الآتي :

الجدول رقم 40 : إحصائيات قروض الحبوب في العمالات الثلاثة ما بين 1938-1947

(مليون فرنك فرنسي) **(1)**

الأرياف	الجزائر		وهران		قسنطينة		المجموع	
	التعاونيات الفلاحية	الشركات الأهلية للإحتياط	التعاونيات الفلاحية	الشركات الأهلية للإحتياط	التعاونيات الفلاحية	الشركات الأهلية للإحتياط	التعاونيات الفلاحية	الشركات الأهلية للإحتياط
1939-1938	80	54	203	69	115	53	398	176
1940-1939	94	79	490	133	280	60	864	272
1941-1940	57	31	338	51	167	42	562	124
1942-1941	165	159	670	283	304	174	1.139	616
1943-1942	83	122	262	115	201	152	546	389
1944-1943	28	57	248	57	79	52	355	166
1945-1944	03	66	198	40	59	37	260	143
1946-1945	31	44	59	19	64	25	154	88
1947-1946	70	259	1.353	126	1.046	390	2.469	775

يتبين لنا من خلال هذا الجدول ، أن القروض الفلاحية إختلفت من عمالة لأخري ، لاسيما ما بين سنتي 1941-1942 في جميع العمالات ، كما أن عمالة وهران بمختلف مؤسساتها قدمت سلفيات كثيرة مع مرور السنوات ، لأصحاب القطاع الفلاحي و لكن الأولوية في الإستفادة من هذه القروض كانت للمستوطنين ثم للفلاحين الجزائريين ،

(1) Annuaire Statistique de l'Algérie , 1939 - 1947 , p 271.

فالجزائريون لم يكونوا سوي أعضاء في المجلس الإداري **(1)** للشركات الأهلية للإحتياط ، في حين كان المستوطنون و أبنائهم علي رأسها ، لذلك كانت السلفية المالية تعطي فقط للمشاركين المعترف لهم بالضمانات الكافية التي تسمح لهم بأداء ديونهم في آجالها ، أما البقية الذين لا تتوفر فيهم هذه الشروط لا يتلقون المساعدات اللازمة لتطوير زراعتهم . و من هنا نلاحظ إنعدام المساواة في تقديم المساعدات ما بين المستوطنين و الجزائريين في عمالة وهران .

لقد فكرت الحكومة الفرنسية في طرق جديدة لتنشيط الإقتصاد الريفي ، و حتي لا تترك مجالا للفلاحين الجزائريين بالحرية في التكفل بقضاياهم داخل "الشركات الأهلية للإحتياط" (SIP) ، وضعت مشروعا أوسع يتضمن خلق هيئات فرعية متخصصة لتدعيم "الشركات الزراعية للإحتياط" (SAP) ، وهي تعرف بإسم "قطاعات التحسينات الريفية" ، (Secteurs d'Améliorations Rurales) (SAR) ، و هذا المشروع إقترحه الحاكم العام "شاتانيو" (Chataigneau) **(2)** ، بعدما رأي أن التجارب السابقة لم تفض إلا عددا قليلا من عمليات التحديث . و علي هذا الأساس ، أنشئت هذه المؤسسة في 18 أفريل 1946 ، و كانت تهدف بجمعها الفلاحين في جمعيات مستقلة ذاتيا ، و مزودة بالقروض و الأدوات الزراعية إلي تحديث القطاع الريفي التقليدي **(3)** .

كانت " قطاعات التحسينات الريفية " (SAR) تعمل تحت مراقبة مباشرة من قبل رئيس " الشركات الأهلية للإحتياط " (SIP) ، و قد لقيت نجاحا في العديد من المناطق الريفية ما بين 1946-1948 منها " أولاد ميمون " التابعة لبلدية سبدو ، حيث إرتفع إنتاج

---

(1) إن الجزائريون لم يكونوا سوي أعضاء في المجالس الإدارية لهذه الشركات ، و كنموذج علي ذلك بلدية عين تموشنت ، حيث كان المجلس الإداري للشركة الأهلية للإحتياط بها يتكون من خمسة و عشرين عضوا : الرئيس أوربي ، و إلي جنبه إثنا عشرة من المستوطنين من بينهم الكاتب العام و أمين الخزينة ، و الباقي رؤساء البلديات أو أعضاء . أما الجزائريون فهم قياد البلديات و الدواوير أو رؤساء للقسمات التابعة للشركة بالدوار . أنظر :
- ARCH .Com d'Ain Temouchent, 1935-1938, SIP (Société indigène de prévoyance).

(2) تولي شاتانيو إيفز " (Chataigneau Yves) منصب حاكم عام في الجزائر من 8 سبتمبر1944 إلي 11 فيفري 1948. أنظر: - ARCH. Com de Tlemcen, La Série H, Les Gouverneurs généraux .

(3) Ageron (Ch . R), Histoire de l'Algérie contemporaine …, Que sais je ? , p 82.

القمح و الشعير بها **(1)** . و لكن هذه القطاعات لم تلبي رغبة الفلاحين الجزائريين لأنها كانت تراقبهم بإستمرار و تفرض عليهم نوع الإنتاج ، لذلك ترددوا في الإنخراط بها ، كما أن غرضها تهيئة الفلاح الجزائري تقنيا . كما توقع الحاكم العام أنها ستؤول إلي الفشل لعدة أسباب منها عدم وجود أشخاص مؤهلين علي رأسها ، إضافة إلي قلة الأدوات الزراعية و نقص الجرارات و كذا عامل الجفاف **(2)** .

إن " قطاعات التحسينات الريفية " لا تعد إصلاحا منظما للإنتاج فحسب ، بل هي هامة جدا في عملية تنظيم السكان و أعمالهم أيضا . كما أنها تسعي لتطوير الإقتصاد الريفي في مختلف جوانبه ، متعاونة في ذلك مع صناديق القرض الفلاحي ، التي تهدف للسيطرة علي الأراضي الزراعية ، و إرهاق الفلاح الجزائري بالديون و الضرائب ، من أجل إجباره علي التخلي عن أرضه للمستوطنين .

تواصل نشاط المؤسسات الزراعية في الجزائر ، لاسيما في القطاع الوهراني الذي عرف العديد منها ، نظرا لإحتوائه علي أراضي خصبة كثيرة ، ما يشجع المستوطنين علي الإستقرار بها ، و قد تم تقسيم " الشركات الزراعية للإحتياط " (SAP) و"قطاعات التحسينات الريفية" (SAR) عبر دوائر القطاع الوهراني حسب تاريخ 21 ديسمبر 1952 ، حسبما يوضحه لنا الجدول الآتي :

---

(1) ARCH. Com de Tlemcen, La Série F, Affaires propriétés.
(2) ARCH. Com d'Ain Temouchent, Boite 1935-1958, SIP (Société indigène de prévoyance).

الجدول رقم 41: توزيع الشركات الزراعية للإحتياط و قطاعات التحسينات الريفية عبر دوائر القطاع الوهراني في 31 ديسمبر 1952 **(1)**

الدوائر	الشركات الزراعية للإحتياط القطاعات	الشركات الزراعية للإحتياط المنخرطين	قطاعات التحسينات الريفية القطاعات	قطاعات التحسينات الريفية المنخرطين
وهران	3	**5.292**	6	2.821
معسكر	3	11.910	7	54.531
مستغانم	5	27.360	9	8.706
سيدي بلعباس	2	5.827	4	638
تلمسان	4	16.160	10	7.309
تيارت	4	9.873	17	8.512
المجموع	21	76.422	53	28.517

يتضح لنا من خلال هذا الجدول ، أن السلطة الفرنسية أنشأت العديد من "الشركات الزراعية للإحتياط" و" قطاعات التحسينات الريفية" في القطاع الوهراني ، تلبية لرغبة المستوطنين في دعم مصالحهم و تطوير زراعتهم من جهة ، و دعما لمصالح فرنسا في السيطرة علي شؤون الريف الجزائري بشكل أو بآخر ، بغرض إشراك الفلاحين في شركاتهم بغرض معرفة الوضع الحقيق من الجانب الإقتصادي للفلاحين الجزائريين تحسبا لأي ظرف مفاجئ .

كانت" الشركات الأهلية للإحتياط" في سنة 1955 حوالي 105 في الجزائر ، و تضم 500.395 عضو . و في نفس الفترة تمثلت القروض التي قدمتها المؤسسات المصرفية، كالتالي:

(1) Annuaire statistique de l'Algérie, 1952 , p 227.

الجدول رقم 42 : فروع الإعتماد " للشركات الأهلية للإحتياط " في الجزائر ما بين 1954 - 1955 **(1)**

الفروع	قصير الأجل	متوسط و طويل الأجل
- مصرف منها للزراعة.	95248	31398
- الشركات الزراعية للإحتياط.	1721,1	901,4

يظهر لنا من خلال هذا الجدول ،أن الشركات الأهلية للإحتياط ، قد منحت قروضا بواسطة فروعها ، إلا أنها كانت في بعض الأحيان إيجابية ، و في أحيان أخري سلبية ، فمثلا فروع الشركات الزراعية للإحتياط ، مختصة بالحبوب و جمع إنتاج الفلاحين ، إلا أن طريقة عملها أدت بالعكس إلي نوع من مصادرة قسم من منتوج الفلاحين ، و بالتالي لم ينتفع الفلاحون الجزائريون من هذه الشركات بقدر المستوطنين الملاكين .

يتبين لنا من خلال ما ورد ، أن المؤسسات الزراعية قد لعبت دورا هاما في الجزائر عامة ، والقطاع الوهراني بشكل خاص ، و لكن رغم ذلك ، فلا تجربة " الشركات الأهلية للإحتياط " (SIP) ، و لا " الشركات الزراعية للإحتياط " (SAP) ، و لا " قطاعات التحسينات الريفية " (SAR) ، حققت للفلاح الجزائري النتائج التي كان ينتظرها منها ، و بالمقابل فإن المستوطنين بدورهم لم يتقبلوا جميعهم هذه المؤسسات ، بل هناك من عارضوا إنشائها معتقدين بأن غرضها مساعدة الفلاحين الجزائريين و تحريرهم من رقابة المستوطنين .

(1) بن أشنهو (عبد اللطيف) ، المرجع السابق ، ص 355.

المبحث الثاني

واقع الريف في مطالب الحركة الوطنية الجزائرية

عرفت الجزائر خلال فترة الثلاثينات توثرات إقتصادية و إجتماعية و سياسية هامة . و تشهد هذه التوثرات أنه بالرغم من تجربة الإستعمار الطويلة في الجزائر فإن الفرنسيين لم يستطيعوا أن يسيطروا علي الموقف نهائيا ، و أن التيار الوطني كان أقوي منهم ، و قد إزداد نشاط الحركة الوطنية الجزائرية في هذه الفترة أكثر فأكثر ، رغم إختلاف إتجاهاتها و أهدافها ، إلا أنها كانت تسعي لتحسين الوضع الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي للجزائريين ، و هذا يتوضح لنا أكثر من خلال إبراز مختلف التيارات الوطنية الجزائرية .

1) – الإتجاه الإعتدالي :

نشأت هذه الحركة سنة 1930 عن طريق تجمع بين النواب الجزائريين في المجالس العمالية الثلاثة ، و قد كان من زعمائها الدكتور "إبن جلول "، و الصيدلي "فرحات عباس" ، و الدكتور "ربيع الزناتي" و غيرهم **(1)** . و كانت جل مطالب هؤلاء النواب الذين تجمع بينهم ثقافتهم الفرنسية العالية ، تنصب في المطالبة بمساواة الجزائريين بالفرنسيين في الحقوق السايسية و الإجتماعية ، و الثقافية ، أي تحقيق الإدماج . و أرادوا الحصول علي الحقوق الفرنسية للجزائريين عن طريق الإدماج، مع المحافظة علي الشخصية المتمثلة في قانون الأحوال الشخصية الإسلامية، مثل: الزواج و الطلاق و الميراث. و ويرون أن الإندماج هو الخطوة الأولي للوصول إلي مرحلة تقرير المصير في النهاية **(2)** .

كانت هذه الحركة تنادي لفكرتها عن طريق الصحافة الناطقة باللغة الفرنسية، التي كان بعض أفرادها يصدرونها، حيث لم يعد الرأي العام الجزائري يكتفي بالصحافة الفرنسية أو صحافة المستوطنين، فرأي ضرورة إنشاء صحافة وطنية جادة، و قد قام المثقفون

---

(1) العقاد (صلاح)، المغرب العربي، ط 2، القاهرة، د.ن ؟ ، 1966 ، ص 316.
(2) تركي (رابح) ، الشيخ عبد الحميد إبن باديس ... ، ص 64.

الجزائريون من خريجي المدرسة الفرنسية و تحملوا مسؤولية تطوير الصحافة الجزائرية **(1)** . و علي هذا الأساس أنشأت جماعة صغيرة من إتحاد النواب المسلمين علي رأسها الدكتور "الزناتي" جريدة " صوت الاهالي " التي بدأت تصدر في قسنطينة سنة 1929 باللغة الفرنسية **(2)** و التي وضعت نصب أعينها الدفاع عن مصالح الأهالي الجزائريين **(3)** .

لقد دافع إتحاد النواب المسلمين عن المسألة الفلاحية في الجزائر ، من خلال الصحافة ، حيث ذكرت جريدة "لونتونت" (L'entente) بتاريخ 3 أوت 1939 ، ما يلي :« إن معاناة فلاحينا وصلت إلي أبنائهم الذين يعيشون مأساة يومية ، إن سبب البؤس و الشقاء الذي يعاني منه الجزائريون هو الإستعمار ، لذلك يجب إلغاء الإقطاعات الكبيرة ... » . و هذه المقالة توضح لنا إهتمام هذه الحركة بالفلاحين ، وأنها تسعي لإظهار معاناة و مشاكل الفلاحين الجزائريين في ظل الإستعمار الفرنسي **(4)** .

إن النواب البارزين خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، هما "فرحات عباس" و "إبن جلول" ، و قد تطوعا في الجيش الفرنسي مقابل الإصلاحات ، و بمجرد تسريحهما في جويلية 1940 ، إستئنفا نشاطهما ، و إتصل "فرحات عباس "مباشرة بالماريشال " بيتان " ، إذ بعث له في 10 أفريل 1941 تقريرا مطولا في شكل برنامج تضمن مجموعة من المطالب السياسية و الإجتماعية ، حيث إنتقد فيه " الإقطاعية الفلاحية " و " الوضعية المتدهورة لستة ملايين جزائري مسلم ... "**(5)** ، و لتغيير هذه الوضعية إقترح جملة من الإصلاحات ، من بينها :

---

(1) الإعلام و مهامه أثناء الثورة، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، 1998، ص 348.

(2) سعد الله (أبو القاسم) ، تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954) ، ط 1 ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، 1998 ، ج 5 ، ص 266.

(3) الإعلام و مهامه أثناء الثورة ، ص 350.

(4) Analyse de la presse indigène d'Algérie : Bulletin mensuel de la presse indigène (1936-1940), Août 1939.

(4) أوعامري (مصطفي) ، الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945) ، ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، من إشراف : أ. د فغرور دحو ود. مهديد إبراهيم ، قسم التاريخ ، جامعة وهران ، 2001-2002م ، صص 72-73.

- إنشاء صندوق فلاحة يخضع لمراقبة اللجان الفلاحية للدوائر للحفاظ علي الفلاحين في أراضيهم .
- إستعادة ملكية المؤسسات الكبري و تسليم أراضيها إلي الفلاحين **(1)**.
- إصلاح نظام البلديات بجعله قائما علي الدوار.
- خلق وسائل العمل للعمال الزراعيين .
- زيادة عدد العمالات و فروعها .
- إلغاء الحكومة العامة في الجزائر .

لكن رد الماريشال " بيتان" علي هذه الرسالة كان غامضا و لم يعد صراحة بتطبيق الإصلاحات المذكورة **(2)**.

إن النخبة الجزائرية رغم نموها و نضجها و لكنها لم تتخلي عن سياسة الإدماج، و قد ظلت علي ثقة بالسلطة الفرنسية، إلا أن نظام فيشي **(3)** أيضا، قد قابل مطالبهم بالرفض نفسه الذي لقيه من الأنظمة السابقة. غير أن هذه الثقة ستهتز فيما بعد ، عن طريق الخيبات المتعاقبة ، و الأحداث التي عرفتها الجزائر بعد نزول الحلفاء في شمال إفريقيا .

لقد تدهورت الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر عامة ، و عمالة وهران بصفة خاصة ، و ذلك بسبب نظام حكومة فيشي من جهة ، و بسبب إندلاع الحرب العالمية الثانية من جهة أخري . إذ شهدت الجزائر مع بداية الحرب إنتشار كبير لمرض التيفوس بين الجزائريين ، فقضي علي عدد كبير منهم **(4)** ، هذا عدا عن

---

(1) مهساس (أحمد) ، الحركة الوطنية الجزائرية من الحرب العالمية الأولي إلي الثورة المسلحة ، ص 185.

(2) سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945) ، ج 3 ، ص 185.

(3) فيشي (vichy) ، حكومة : فيشي هي مدينة صغيرة ، قاعدة مقاطعة " أليبه " (Allier) الواقعة في منطقة " أوفرينو" (Auvergne) وسط فرنسا .أما حكومة فيشي فهي الحكومة الفرنسية المتعاونة مع الإحتلال الألماني و التي إستمرت من 1940 إلي 1944 . و كانت حكومة فيشي مؤلفة من : الماريشال"فيليب بيتان" رئيسا للمجلس الحكومي ،"بيار لافال" نائبا للرئيس ووزيرا للدولة ، الجنرال "ويغان" وزيرا للدفاع ، "شارل فريمكو" الرئيس الأول لمحكمة النقض وزيرا للعدل ، "بول بودوان" للخارجية ، "أدريان ماركيه" للداخلية ، "إيف بوتيليه" للمالية ، الجنرال "كولسون" للحربية و "الأميرال دارلان" للبحرية . أنظر : الخوند (مسعود) ، المرجع السابق ، ج 13 ، صص 348-385.

(4) ARCH. Com d'Ain Temouchent, Boite 1938- 1948, Recrutement indigènes.

الإنخفاض في عمليات تخزين الحبوب و تمثلت علي وجه الخصوص في القمح و الشعير و المواد الغذائية كالزيت ، القهوة و السكر ، ما أدي إلي إرتفاع الأسعار و ندرة السلع في الأسواق من سيادة السوق السوداء ، ما أدي لوقوع عدة إحتجاجات جماعية إزاء هذه الوضعية المزرية **(1)**.

إن معاناة الجزائريين خلال فترة الحرب ، لم تتوقف عند هذا الحد ، و قد أورد عن ذلك الدكتور " أبو القاسم سعد الله " في كتابه ، و هو تعليق لأحد الفرنسيين عن الوضعية الإقتصادية للبلاد ، قائلا : « كانت السوق السوداء تغطي كافة إنتاج الجزائر ، و كانت سنة 1941 بالخصوص سنة صعبة علي السكان من الوجهة الإقتصادية ، رغم أن الجزائر كانت بلادا غنية بالمواد الأولية و الإستهلاكية ، و كان يمكنها أن تعيش علي الإكتفاء الذاتي لو لم ترسل كل منتوجاتها إلي الخارج لتغذي بها الأوربيين و الفرنسيين خاصة ، فمخازن الجزائر أفرغت من محتوياتها بحجة تغذية فرنسا أولا ، و رغم هذا كله فإن الماريشال بيتان يخاطب الجماهير الجزائرية بلغة الإستسلام للقضاء و القدر ، و أنه لا بد من تكفير الذنوب التي إرتكبها الإنسان الجزائري في حق الإله » **(2)** .

يتضح لنا مما سبق ، أن حكومة فيشي لم تختلف عن الحكومات السابقة ، من حيث معاملتها للجزائريين ، و رغم كل محاولات النواب معها ، و لكنها لم تنتج عنها أي نتيجة لصالح الجزائريين ، بل كان الرد هو الرفض ، هذا عدا عن إستغلال المنتوج الغذائي في الجزائر ، لتوفير الغذاء للسكان في فرنسا ، و للجنود في الحرب ، دون المبالاة بمصير الجزائريين سواء الإقتصادي أو الإجتماعي ، و الأكثر من ذلك إيهام الجزائريين بضرورة الإستسلام للقدر من أجل تجنب أي رد فعل مفاجئ من طرفهم في هذه الفترة ، لأنها فترة حرب تتطلب من الحكومة الفرنسية التركيز علي الحرب ، أكثر من الأوضاع الداخلية في الجزائر ، و لكن رغم ذلك لم يستسلم النواب و واصلوا دفاعهم عن حقوق الجزائريين .

---

(1) Aron (R), Les origines de la guerre de l'Algérie, paris, fayard, 1962, pp 151-153.

(2) سعد الله (أبو القاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945) ، ج3 ، ص 188.

أعد "فرحات عباس" البيان الجزائري بعد مشاورات مع قادة البلاد الذين أمكن الإتصال بهم ، من زعماء النخبة و العلماء و النواب و الطلبة و حزب الشعب الجزائري . و قد أقام "فرحات عباس" البيان علي الوثائق الجزائرية السابقة (مطالب النواب – المؤتمر الإسلامي و مبادئ حزب الشعب الجزائري... الخ)، و البيان مؤرخ في 10 فيفري 1943، و موقع من 22 شخصا **(1)**. و قد إحتوي البيان علي خمسة أقسام ، تعرض القسم الأول (الإفتتاحية) إلي الوضع بالجزائر منذ إستعمارها من الحلفاء . و تناول القسم الثاني أهمية الحربين العالميتين في تحرير الشعوب بإعتبار ذلك ظاهرة تاريخية . و في القسم الثالث إستعراض للعلاقات الفرنسية الجزائرية منذ سنة 1830 و عن الإستعمار و الإستغلال و التفرقة العنصرية . و درس القسم الرابع فشل الإصلاحات السابقة و إندلاع الحرب الثانية و أهمية نزول الحلفاء بالجزائر . أما القسم الخامس و الأخير فتضمن مطالب الجزائريين الأساسية **(2)**.

تمثلت مطالب البيان الجزائري الخاصة بالقطاع الفلاحي في النقاط الأساسية التالية :

1- إلغاء الإستعمار الذي ليس سوي إستغلال شعب من قبل شعب آخر ، و تطبيق حق تقرير المصير في جميع البلدان الصغيرة و الكبيرة .

2- دستور للجزائر يضمن :

أ- الحرية و المساواة المطلقة لجميع السكان دون تمييز لعرق أو دين.

ب- إلغاء الملكية الإقطاعية و تعويضها بإصلاح فلاحي و حق العيش الكريم للبروليتاريا الفلاحية الكبيرة .

---

(1) سعد الله (أبو القاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945) ، ج 3 ، ص210.

(2) نفس المرجع ، ص 209.

3- المشاركة المباشرة و الفاعلة للمسلمين في حكومة بلدهم، و تحرير كل المحكوم عليهم و المساجين السياسيين من جميع الأحزاب.

لقد سملت هذه الوثيقة في مارس 1943 إلي الحاكم العام " بيروتون " (Peyrouton) ، و قد تم قبولها علي إعتبار " قاعدة الإصلاحات " ، و قدمت إلي الممثلين الأنجلو أمريكان . و طلبوا من الوفد تقديم خطة عمل للإصلاح **(1)** ، و عاد " فرحات عباس " و رفاقه و صاغوا خطة عمل أو ملحق للبيان ، و قدموه إليهم في 26 ماي ، و قدمت نسخة منه إلي " ديغول" في 10 جوان ، و تناول الملحق نفس النقاط التي في البيان .

و الملحق تضمن قسمين : القسم الأول عن الإصلاحات التي يمكن تأخيرها إلي ما بعد الحرب ، و القسم الثاني عن الإصلاحات التي يجب تحقيقها في الحال . و نص الأول علي أنه في نهاية الحرب تصبح الجزائر دولة لها دستورها الخاص يضعه مجلس تأسيسي جزائري منتخب عن طريق الإقتراع العام من جميع سكان الجزائر .

أما القسم الثاني منه، فقد تضمن ثلاثة أجزاء:

أ- الإشتراك الفوري و الفعال للمثلين الجزائريين في حكومة و إدارة الجزائر ، و تحويل الحكومة العامة الممثلة لفرنسا إلي حكومة الجزائر و تتألف من وزراء بعدد متساو بين الفرنسيين و الجزائريين ، و التمثيل المتساوي للجزائريين و الفرنسيين في جميع المجالس الجزائرية و التنظيمات الإستشارية ، و تحقيق الإدارة الذاتية للدواوير و البلديات المختلطة ، و دخول الجزائريين لكل الوظائف العمومية علي أساس المساواة مع الفرنسيين ، و إلغاء جميع القوانين الإستثنائية و تطبيق القانون العام علي الجزائر .

---

(1) مهساس (أحمد) ، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر . من الحرب العالمية الأولي إلي الثورة المسلحة، ص 200.

ب- المساواة أمام ضريبة الدم: إلغاء نظام التجنيد و الخدمة العسكرية المعمول به تحت عنوان " أهلي "، و توحيد نظام التجنيد و المكافآت في الخدمة العسكرية (الرتب، المعاش... الخ)، و رفع العلم الجزائري في الفرق العسكرية رفعا لمعنوياتها.

ج- الإصلاحات الإقتصادية و الإجتماعية : إنشاء مصلحة للفلاحة الجزائرية لمساعدة الفلاحين . و إنشاء وزارة عمل تشرف علي تطبيق القوانين الإجتماعية للعمال الجزائريين ، إنهاء التعليم المسمي بالأهلي ، و منح الحرية في تعليم اللغة العربية ، و توفير السكن ، و حرية الدين الإسلامي ، و حرية الصحافة باللغتين و الترخيص بإنشاء صحف في العاصمة و وهران و قسنطينة لتطلع و تقود الرأي العام الجزائري **(1)** .

يتبين لنا من المعطيات السابقة ، أن هذه الإصلاحات مؤقتة حتي تحرير فرنسا ، عندئذ يشرع في تنفيذ ما جاء في القسم الأول . كما نلاحظ أن البيان و الملحق هما مزيج من المطالب التي تهم جميع الجزائريين ، و التي تعبر عن وضعيتهم في ظل الإستعمار الفرنسي الذي قيد حريتهم في مختلف المجالات . غير أن الحكومة الفرنسية تجاهلت هذه المطالب لاسيما بعدما نحي " بيروتون " عن الحكم و عوض " كاترو "**(2)** في جوان 1943 كحاكم عام ، و "جيرو " قد جمده "ديغول "بعد وصوله إلي الجزائر في فاتح جوان من نفس السنة .

لقد صدر أمر الإصلاحات الفرنسية الخاصة بالجزائريين في 7 مارس 1944 **(3)** من مدينة الجزائر حيث تحكم لجنة فرنسا الحرة ، و قد وصفت هذه الإصلاحات علي أنها

(1) سعد الله (أبو القاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945) ، ج 3 ، صص 211-212.

(2) ولد كاترو في سعيدة بالغرب الجزائري . فكان خبيرا بشؤون الجزائر، كما كان عارفا بأحوال العرب و المسلمين. و مما أعلنه أثناء حكمه أن هدفه هو ربح الحرب و أنه غير مستعد لمناقشة إجراءات غير ناضجة . أنظر : نفس المرجع ، صص 213-214.

(3) DAWO, La Série I, 4062 I 7, Réforme musulmane : ordonnance du 7 mars 1944 : citoyenneté du français musulmans.

سياسية. و لكن مثلما نظرت لجنة الستة عشر **(1)** في الإصلاحات السياسية للجزائريين ، نظرت أيضا في بعض الحالات الإجتماعية ، منها : دراسة الأوضاع المعاشية في المدن و القري للجزائريين و الأحوال الصحية و المساعدات الطبية و تطبيق نظام الضمان الإجتماعي علي العمال الجزائريين و تصنيع الجزائر ، و العناية بالصناعات التقليدية الأهلية ، و تعميم التعليم علي أطفال الجزائريين ، و الحياة الريفية . أما الجزائريون فكان ردهم علي أمرية مارس 1944 الرفض بإستثناء قلة منهم ، و ذلك لأن هذه الإصلاحات جاءت متأخرة عن موعدها ، و القانون أعطي الأولوية للفرنسيين في جميع الحالات علي حساب الجزائريين **(2)** . و في هذه الأثناء تم الإعلان عن خلق كتلة وطنية أطلق عليها إسم " أصدقاء البيان و الحرية " **(3)** و قد وضعت قوانينها من قبل"فرحات عباس" نفسه لدي ولاية قسنطينة ، و منذ تأسيس هذه المنظمة في 14 مارس و إلي غاية مارس 1945 بث حزب الشعب نشاطا كثيفا في المدن و الأرياف **(4)**.

إن الحالة الإقتصادية المتردية و الأوضاع الإجتماعية السيئة التي شهدتها الجزائر إبان الحرب ، زادت من شقاء الجزائريين و دفعت بغالبيتهم إلي حافة المجاعة ، بعد أن إستمرت حالة الجفاف لمدة سنتين متتاليتين و تناقص إنتاج الحبوب ، فإنخفض بالنسبة للمسلمين ، في وقت سجلت فيه كذلك مزارع الفرنسيين (المستوطنين) و الشركات الأوربية المستثمرة في الجزائر عجزا كبيرا في الإنتاج و خسارة معتبرة في الأرباح

---

(1) تتكون هذه اللجنة من ستة جزائريين و ستة فرنسيين و أربعة من الموظفين في الإدارة الفرنسية ، أما الستة الجزائريين هم : تامزالي ، إبن جلول ، الشيخ القاسمي ، فضيل ، قاضي عبد القادر ، إبن قانة .

(2) سعد الله (أبو القاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945) ، ج 3 ، ص 221.

(3) أصدقاء البيان و الحرية: هي حركة سياسية تضم حزب الشعب الجزائري و جمعية العلماء و الحزب الشيوعي الجزائري، و ذلك بالإضافة إلي حزب فرحات عباس الذي أصبح يتزعم هذه الحركة. و هكذا إستطاع فرحات عباس أن ينجح في خطته الرامية لتوحيد صفوف الأحزاب الجزائرية ، و بدأ لتوسيع قاعدة حزبه في الأوساط الشعبية . و في 13 سبتمبر 1944 أصدر جريدة " المساواة "و ذلك للدفاع عن الموقف المشترك ل " أصدقاء البيان و الحرية " و أصبحت توزع 50.000 نسخة. أنظر : بوحوش (عمار) ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 ، ص 239.

(4) مهساس (أحمد) ، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر ... ، صص 203-213.

نتيجة لهذا الجفاف و لنقص الأسمدة و الإفتقار إلي رؤوس الأموال الضرورية التي وجهت لتغطية الجهد الحربي . و مما زاد الأوضاع تدهورا إنقطاع التموين لظروف الحرب . كما تناقصت الأيدي العاملة في الفلاحة جراء تجنيد الفلاحين علي نطاق واسع للخدمة العسكرية أو العمل في المصانع الأوربية **(1)**.

يظهر لنا مما سبق ، أن الوضع الإقتصادي و الإجتماعي و إن كان يتصف بالتأزم و التوثر لم يكن في الواقع سوي عامل ساعد علي تطور الأحداث و دفعها في الإتجاه الذي إتخذته مظاهرات 8 ماي 1945 ، فلقد جندت الجماهير الشعبية فيها من أجل التحرر و ليس للتعبير عن بعض المطالب الإجتماعية و الإقتصادية . لكن هذا لا يعني أنها لم تكن محرومة من أبسط الضروريات. غير أن السبب هو موقف المستوطنين الرافض للمطالب الوطنية و ما يعكسه من تخوف و عداء و حقد علي الجزائريين.

إن أحداث ماي 1945 شكلت بداية للمشاركة الجماهيرية في النضال الثوري ، و أعطي بذلك معني التحول النوعي لصالح الحركة الوطنية ، و من هنا تجسد حماس "فرحات عباس" و رفاقه في حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في طرحهم لمشروع قانون تأسيس الجمهورية يوم 2 أوت 1946 أمام البرلمان الفرنسي ، و فيه إقترح أن تكون الجمهورية مستقلة تتمتع بحكومتها الخاصة ، و علمها الوطني ، و مجلسها التأسيسي المنتخب عن طريق الإقتراع العام ، و المالك لسلطة التشريع ، و يكون لها رئيس يساعده مندوب عام يعين من قبل فرنسا ، لتوجيه الحكومة الجزائرية و مراقبة الأمن الخارجي للبلاد ، لكن المشروع رفض من قبل البرلمانيين الفرنسيين الذين صوتوا يوم 5 أكتوبر علي قوانين دعمت سياسة إستعمار الجزائر من خلال رفض الإتحاد القائم علي الإتفاق الحر بين الجزائر و فرنسا **(2)** .

---

(1) سعيدوني (ناصر الدين) ، « أحداث 8 ماي 1945 » ، مجلة الذاكرة ، السنة 2 ، العدد 2 ، 1995 ، صص 13-14.

(2) ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري . جريدة الجمهورية الجزائرية نموذجا – 1 نوفمبر 1954 – 31 ديسمبر 1955 ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، 2007 ، ص 93.

أدرك مناضلوا حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري أن المستوطنين أصحاب المزارع الكبيرة و المصالح الإقتصادية الأخري في الجزائر هم الكتلة السياسية ، التي واجهت دائما مشاريعهم السياسية الخاصة بحل الأزمة الجزائرية ، وهم القوة السياسية الواقفة وراء عمليات التزوير أثناء الإنتخابات ، للحيلولة دون وصول الجزائريين إلي مركز القرار السياسي الذي بفضله يتمكنون من تقرير مصيرهم بأنفسهم . و في تصريح نشر بإسم الإتحاد في العدد 66 في جريدة الجمهورية الجزائرية **(1)** الذي طالب فيه بتطبيق قانون 1947 بعيدا عن إصطناع إنتخابات مزيفة ، لأن الشيء الأساسي لهذا الحزب هو وضع حد لإمتيازات الملاكين المستوطنين . كما تجلي ذلك في تدخل " أحمد بومنجل " أمام أعضاء مجلس الإتحاد الفرنسي المنشور في العدد 48 ، حينما طالب الحكومة الفرنسية بإلغاء الإمتيازات الخاصة بالمستوطنين ، من خلال هدم هياكل الدولة الإستعمارية و إحلالها محلها نظام الجمهورية الجزائري ، التي يتساوي فيها الجزائريون مع الأوربيون في تسيير شؤون البلاد ، و الإستفادة من ثروات البلاد و الخدمات العامة بصورة متساوية في مجالات التعليم و الصحة و الشغل ... الخ **(2)**.

كما جاء في تصريح آخر لزعيم الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، حيث عبر عن موقفه في 26 نوفمبر 1954 أمام المجلس الجزائري ، قائلا : «... إن الفلاح الجزائري لم يتعرض خلال أي مرحلة من مراحل تاريخ الجزائر لمثل ما يتعرض له من إحتقار و إهانة ... لو أن الدستور كان قد طبق و لو أن البلديات المختلطة كانت قد ألغيت و عوضت ببلديات تسمح للسكان بتسيير شؤونهم الخاصة ديمقراطيا أقول ربما كنا تجنبنا الثورة و الثوار» **(3)**.

---

(1) أصدرت حركة أحباب البيان و الحرية جريدة " الجمهورية الجزائرية " (La République Algérienne) في 5 مارس 1946 ، حيث تطور إتجاه" فرحات عباس " سياسيا من الإدماج و المساواة فالإستقلال . أنظر : الإعلام و مهامه أثناء الثورة ، 353 ص.

(2) ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ... ، صص 220-221.

(3) الإبراهيمي (محمد الميلي) ، « الحالة السياسية داخل الجزائر و خارجها من إندلاع الثورة التحريرية إلي غاية مؤتمر وادي الصومام » ، مجلة الباحث ، العدد2 ، نوفمبر 1984 ، ص 89.

يتبين لنا مما ورد ، أن الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، واصل الدفاع عن مطالب الجزائريين في مختلف المجالات ، كما أنه حاول إيصالها للسلطات الفرنسية في مختلف المناسبات ، كما أن آراءه تغيرت مع مرور السنوات و تبلور الأحداث في الجزائر ، ما أدي لتوحد آرائهم مع بقية الأحزاب الوطنية في ثورة نوفمبر 1945.

2)- الإتجاه الإستقلالي :

يعتبر برنامج 1933 أكثر وضوحا للمطالب ككل السياسية ، الإقتصادية ، الإجتماعية و الثقافية ، و هي التي توضح أهداف هذا التيار ، ففي 28 ماي 1933 عقد المؤتمر التاريخي الذي حدد البرنامج السياسي ، و تمثلت قرارت القسم الأول بالنسبة للفلاحة في النقاط التالية :

- توسيع القرض الفلاحي لصغار الفلاحين ، تنظيم الري تنظيما عادلا ، تنمية وسائل المواصلات ، إعانة غير قابلة للتعويض لضحايا المجاعات الدورية .

أما قرارات القسم الثاني الخاصة بتنظيم البلاد إجتماعيا بعد الإستقلال ، فقد نصت علي ما يلي :

- إرجاع جميع الأملاك إلي الدولة الجزائرية ، كالبنوك و المناجم ، و السكة الحديدية ، و المصالح العامة التي إستولي عليها المحتلون .
- تأميم كبريات الأملاك التي إستولي عليها الإقطاعيون و المستوطنون و الجمعيات المالية و توزيعها علي عمال الأرض ، مع إحترام الأملاك الصغيرة و المتوسطة ، رجوع الأراضي و الغابات التي إستولت عليها الحكومة الفرنسية إلي الدولة الجزائرية .
- إعانة فورية للفلاحين بتخصيص مبالغ للفلاحة كقروض بغير فائدة لشراء آلات الحرث ، و البذور ، و المواد الكيمياوية .
- تنظيم الري و إصلاح طرق المواصلات **(1)** .

---

(1) قنانش (محمد) ، الحركة الإستقلالية في الجزائر ، صص 55- 85 .

لقد تواصل إهتمام الحركة الوطنية الجزائرية بالميدان الإقتصادي ، فبعدما دافع" نجم شمال إفريقيا"عن هذا الجانب ، جاء "حزب الشعب الجزائري" ، الذي تأسس في 11 مارس 1937 بقيادة السيد "أحمد الحاج مصالي" ، و ذلك بعد أن حلت حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا"جمعية نجم شمال إفريقيا" في 2 جانفي 1937 **(1)** ، و مثل"حزب الشعب الجزائري" إمتدادا لمبادئها و اهدافها ، و قد طبع هذا الحزب بطابعه الإستقلالي الثوري **(2)** .

جاء في إفتتاحية العدد 2 من "جريدة الشعب" الصادرة بتاريخ 15 أكتوبر 1937 ، برنامج "حزب الشعب الجزائري" ، و الذي تمثلت مطالبه الإقتصادية ، كما يلي :

- التدابير الإقتصادية :

أ- إبطال الحجز و نزع الأملاك من أربابها جبرا .

ب-إتخاذ تدابير لتخفيف و تأخير الديون علي الفلاحين و صغار التجار و أرباب الحرف .

ج- فتح و توسيع نطاق قروض الفلاحين و صغار الملاكين .

د- إنشاء جمرك لحفظ البضائع الجزائرية، ضد مزاحمة البضائع الأجنبية.

ه- إبطال نزع الأملاك من يد أصحابها جبرا و لو بتعويضها بقيمتها للإصلاحات الإدارية **(3)** .

ترشح "مصالي الحاج" للإنتخابات في سنة 1937 فساءت العلاقات بينه و بين الأحزاب التي شاركت في المؤتمر الإسلامي الجزائري ، حيث حاول المشاركة في اللقاء الثاني لهذا المؤتمر إلا أن طلبه قوبل بالرفض ، و ذلك في شهر جويلية من نفس السنة و في 27 أوت تمت محاكمته بالسجن لمدة عامين مع تجريده من الحقوق المدنية **(4)** .

---

(1) هناك إختلاف حول تاريخ حل" نجم شمال إفريقيا" ، إذ ذكر" بوعزيز يحي "في كتابه سياسة التسلط الإستعماري ... ، ص 87 أن التارخ هو 26 جانفي . و إتفق معه في التاريخ "مهساس أحمد" في كتابه الحركة الوطنية الثورية ... ، ص 125.

(2) تركي (رابح)، المرجع السابق، ص 62.

(3) قنانش (محمد) ، المصدر السابق ، صص 147-148.

(4) بوعزيز (يحي) ، سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954) ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1983 ، ص88 .

و يجدر بنا الإشارة هنا ، أن المتتبع لنشاط حزب الشعب الجزائري يتبين أن المسالة الفلاحية قد شكلت إحدي أهم النقاط الأساسية في برنامجه ، و مما يؤكد هذه الأهمية التوصيات التي أقرها المؤتمر العام لحزب الشعب الجزائري المنعقد فيما بين 23 و 24 أوت 1938 ، فقد إشتملت علي النقاط التالية :

- توزيع الأراضي التي هي حاليا في يد الدولة علي الفلاحين بشكل ملكيات جماعية غير قابلة للمصادرة أو التصرف بها، و معفاة من الضرائب، لمدة عشر سنوات، هي ضرورية للتجهيز.
- التوسع في السلفيات الفلاحية لملاك الأراضي من دون تمييز.
- زيادة الأرصدة المخصصة للشركات الفلاحية طبقا لحاجة الفلاحة ، و إسناد أمر تسييرها إلي لجان ينتخبها الفلاحون بانفسهم و يتولي رئاستها رئيس الجماعة .

أما العمال الزراعيون ، فقد إشتملت المطالب علي الآتي :

- منح العمال الزراعيين الحق النقابي.
- المراجعة الفورية لأجور العمال الزراعيين و رفعها إلي حد الأجور التي تدفع في فرنسا علي الأعمال المماثلة.
- إحداث مجالس قضائية في المراكز الفلاحية للبث في الخلافات بين أرباب العمل و مستخدميهم ، و القضاء علي طريقة المساومة المعمول بها في الجزائر .

أما تربية المواشي، فقد خرج المؤتمر بالتوصيات التالية:

- التخفيف من قسوة قانون الغابات إتجاه مربي الماشية .
- حق المرور في المناطق التي إعتبرتها الدولة ممنوعة عليهم .
- تشجيع تربية الماشية بتقديم منح، و تنظيم مسابقات، و إقامة معارض دورية **(1)**.

---

(1) الخطيب (أحمد)، حزب الشعب الجزائري، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ج1، ص 295.

- تخفيض الضرائب التي تثقل كاهل مربي الماشية، و تعيين طبيب بيطري في كل مركز فلاحي يكون من جملة مهامه نشر التوصيات الواقية للماشية من الأمراض **(1)**.

يظهر لنا مما سبق ، أن حزب الشعب الجزائري تمكن من كسب الفلاحين و العمال الزراعيين بعدما إهتم بشؤونهم الإقتصادية ، و ساهم في وضع حد لمعاناتهم ، هذا ما تعارض مع مصالح المستوطنين ، و جعل السلطة الفرنسية تحاربه و تسعي للقضاء عليه تماما ، لأنه يحاول أن يساوي بين الجزائريين و الأوربيين في العديد من المسائل .

شهدت بداية سنة 1939 ، إطلاق سراح "مصالي الحاج" ، و في هذه الفترة نظم مظاهرة كبيرة بعاصمة الجزائر حمل فيها الجزائريون العلم الوطني ، و عدد من اللافتات كتب عليها شعارات مختلفة ، مثل : « الأرض للفلاح ، البرلمان الجزائري ، إحترموا الإسلام ... » . لكن الشرطة تدخلت و إعتقلت ثلاثة من حاملي اللافتات ، ثم رأت السلطة الفرنسية في ذلك الحدث خطرا عليها ، فأصدرت يوم 29 سبتمبر من نفس السنة قرارا بحل حزب الشعب الجزائري و إيقاف جريدة البرلمان الجزائري عن الصدور و إعتقال "مصالي الحاج " **(2)** .

يتضح لنا مما سبق ، أن حزب الشعب الجزائري واصل نضاله ضد الإستعمار الفرنسي ، رغم كل العراقيل التي واجهته و الضغوطات التي مست أعضاءه ، كما نلاحظ أنه ركز دائما في برامجه علي المطالب الإقتصادية التي تهم الجزائريين لأنها تعالج معاناتهم إزاء تزايد نفوذ المستوطنين و مواصلة سلب أراضيهم ، و هذا يدل علي أن هذا الحزب لم يكن فقط حزبا سياسيا ، فمثلما أدرج مطالب سياسية في برنامجه ، لم يهمل المطالب الإقتصادية و الإجتماعية أيضا .

---

(1) الخطيب (أحمد)، حزب الشعب الجزائري، ج1 ، ص295.
(2) بوعزيز (يحي) ، سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954) ، ص 88.

بينت حوادث 8 ماي 1945 لقادة حزب الشعب الجزائري و مناضليه بأن " الحرية تؤخذ و لا تعطي "، و بعد إطلاق سراح " مصالي الحاج " في شهر أكتوبر 1946 ، إجتمع مع أعضاء الحزب في ديسمبر 1946 و إتفقوا علي تسمية جديدية هي " حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية " **(1)** . و التي قدمت مجموعة من المطالب الإقتصادية من بينها :

- توزيع الأراضي علي الفلاحين مع الإعفاء من الضرائب.
- تقديم قروض مالية لأصحاب الأراضي بدون تمييز عنصري.
- إلغاء قانون الغابات.
- مساعدة الفلاحين الجزائريين ماديا **(2)**.

لقد تطور نشاط " حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية " ، هذا عدا عن محاولات المنظمة السرية الخاصة (L'os) العمل علي تثبيت جماعات الفلاحين في الدواوير . و في هذه الفترة إمتنع الفلاحون الجزائريون عن العمل في المزارع التي أخذها المستوطنون منهم في نواحي عين تموشنت و تلمسان و الشلف ، و قد زاد الصراع ما بين الجزائريين و المستوطنين في الفترة الممتدة من 1949 إلي 1954 لعدة أسباب ، منها :

- قلة الأراضي الصالحة للفلاحة ، و رداءة التربة ، و إنخفاض المردود الهكتاري .
- قلة الوسائل و إنعدام القدرة علي تحسينها .
- نظام الإستغلال المؤسس علي الخماسة .
- النظام العقاري المرتكز علي توزيع الملكيات و تفكيكها .

---

(1) مهساس (أحمد) ، المرجع السابق ، صص 271-272.
(2) سعد (طاعة) ، المسألة الزراعية في المشروع الإستعماري ... ، 57 ص .

كما ساهمت " حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية " في دعم مصالح الفلاحين الجزائريين ، فمثلا بعد مقاطعة الجزائريين للكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T) في سنة 1947 ، شرع " عيسات إيدير " **(1)** في السعي لإنشاء لجنة عمالية تعمل تحت إطار " حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية " و في سنة 1953 أثار المؤتمر الثاني لحركة الإنتصار مسألة إنشاء نقابة عمالية وطنية الغرض منها تصفية الفروع النقابية التي كانت تخضع لرقابة الشيوعيين ، و في 24 فيفري 1956 نشأ " الإتحاد العام للعمال الجزائريين" (U.G.T.A) والمستقل عن " الكونفدرالية العامة للشغل " (C.G.T) . ومما زاد من أهمية هذا الإتحاد العمالي هو إنضوائه تحت " جبهة التحرير الوطني " و إلتحاق نقابات الفلاحين الجزائريين الصغار و عمال الأرض بصفوفه ، و هو ما شكل خطرا علي مصالح المستوطنين لاسيما في القطاع الوهراني **(2)** .

يظهر لنا من المعطيات السابقة ، أن "حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية" هي بدورها واصلت نضالها ضد الإستعمار الفرنسي الذي لم يكتفي بإستغلال البلاد و ثرواتها الإقتصادية بل إستغل أيضا سكانها أسوء إستغلال ، خاصة الفلاحين منهم ، لذلك ساهمت هذه الحركة في المطالبة بحقوق الفلاحين الجزائريين في العديد من المناسبات الهامة ، هذا عدا عن تشجيعها لنشاط النقابات في مختلف المجالات بغرض الدفاع عن مطالب العمال لاسيما في القطاع الوهراني .

---

(1) عيسات إيدير : هو سياسي و ثوري جزائري ، بدأ حياته المهنية موظفا بسيطا . إنضم باكرا إلي حزب الشعب الجزائري ، و شغل منصب مسؤول اللجنة النقابية في "حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية " سنة 1951 و عضو في إتحاد النقابات العمالية في فرنسا الذي يسيطر عليه الشيوعيون . ثم عين عضو في اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري و عضو مؤسس للإتحاد العام للعمال الجزائريين و الذي أصبح أمينه العام في فيفري 1956 ، و أعتقل في ماي 1956 و سجن و خضع لتعذيب وحشي . و في فيفري 1959برأته محكمة عسكرية فرنسية ، و لكنه بقي رغم ذلك رهن الإعتقال و التعذيب . و في 26 جويلية 1959 أعلنت السلطات الفرنسية عن إنتحاره و لكنها رفضت قبول تدخل لجنة للكشف عن ملابسات موته . أنظر: الكيالي (عبد الوهاب)، موسوعة السياسة، ج 1، ص 118.

(2) بن داهة (عدة) ، ظاهرة الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ... ، صص 434-435.

3)- الإتجاه الشيوعي :

تعتبر الشيوعية (1) من بين كل التيارات المنتمية إلي الإشتراكية (2) العنصر الأكثر فعالية في نهضة الجزائر . فالشيوعية الجزائرية التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الأولي و بعد الثورة الروسية تنتمي إلي الماركسية (3) – اللينية و تتبني نظرية الصراع الطبقي . فقضيتها كانت قضية الطبقة العاملة ، و هدفها تحقيق الإشتراكية عن طريق القضاء علي الهيمنة الإستعمارية (4) . فحتي سنة 1936 لم يكن هناك حزب شيوعي جزائري (5) بل فيدرالية جزائرية للحزب الشيوعي الفرنسي ، و بعد هذا التاريخ ظهر حزب يحمل إسما وطنيا لكنه لم يتمكن من الإستقلال بقراره السياسي، فالحزب الشيوعي الفرنسي هو الذي كان يسيره . إذ كان منشغلا قبل كل شيء بالصراعات السياسية و الإجتماعية في فرنسا و بإستراتيجيته العالمية ، و تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري لم يغير كثيرا في هذه الوضعية ، بل بالعكس قد أعطي صفة الإعتدال لبرنامجه (6) .

كما أن " نجم شمال إفريقيا " الذي ظهر إلي الوجود في مارس 1926 بباريس كان يديره في بدايته مناضلون شيوعيون . و قد أخذ أحد هؤلاء المناضلين و هو

---

(1) **الشيوعية :** تقصد إلي نفس ما تقصد إليه الإشتراكية . و الإشتراكية الخالصة ترمي في النهاية إلي الشيوع ، و الإشتراكية الثورية هي الشيوعية بذاتها ، لا تفترق إلا في بعض التفاصيل الشكلية . فالشيوعية تعتمد علي الثورة لتحقيق غاياتها . و قد بدأ نشاط الشيوعية الحديثة كدعوة ثورية في منتصف القرن 19 م ، و كان في طليعة دعاتها الكاتب و الفيلسوف الإقتصادي الألماني " كارل ماركس " و الشيوعية تنعث بإسمه فتسمي " بالماركسية ".

(2) **الإشتراكية :** تستعمل في لغتنا المعاصرة ترجمة للكلمة الأوربية socialism ، و هي عبارة عن النظريات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية ، ترمي إلي تحقيق أكبر قسط من المساواة الإقتصادية و الإجتماعية بين الأفراد الذين يتألف منهم المجتمع ، و تقول الإشتراكية ، إن نظام الملكية الفردية ، إنما هو تغلب الجماعات القوية علي الجماعات الضعيفة ، و سيطرتها بذلك علي وسائل الإنتاج ، و إن قيام الملكية الخاصة أدي إلي تضارب حاد بين القوي بثروته و الفقير بحرمانه .

(3) ولد " كارل ماركس " من أصل يهودي سنة 1818 ، و درس القانون ثم درس الإقتصاد ، و بدأ حياته العلمية صحفيا ، فإنتقل إلي بروكسل فأسس جمعية سرية شيوعية و إنتقل بين فرنسا و ألمانيا و بث الدعوة الثورية .

- للمزيد من التفاصيل حول هذه المصطلحات. أنظر : عنان (محمد عبد الله) ، المرجع السابق ، صص 58 -70.

(4) حربي (محمد)، الثورة الجزائرية – سنوات المخاض ، ترجمة : نجيب عياد و صالح المثلوثي ، الجزائر ، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، 1994 ، ص 111.

(5) أنشئ الحزب الشيوعي رسميا سنة 1936 ، و كان يضم الأوربيين و الجزائريين علي حد السواء . و هو لم يدرج إستقلال الجزائر ضمن برنامجه ، و قد دعم موقفه المساعدة التي كان يلقاها من " الكونفدرالية العامة للشغل" (C.G.T) . أنظر : نفس المرجع ، ص 10.

(6) مهساس (أحمد) ، المرجع السابق ، ص 172 .

" مصالي الحاج " ، علي عاتقه مهمة توجيهه وجهة وطنية ، و لذلك لما تخلي الحزب الشيوعي الفرنسي عن مطلب إستقلال الجزائر ، تمكن " نجم شمال إفريقيا " من الإنفصال عن الحزب الشيوعي الفرنسي **(1)** . و قرر قادته إنشاء حزب شيوعي في الجزائر و تعريبه بحيث يجلبون أبناء الجزائر إلي صف هذا الحزب، و ذلك بإنشاء "الحزب الشيوعي الجزائري" المستقل نظريا عن الحزب الشيوعي الفرنسي. و من الشخصيات البارزة في الحزب الشيوعي الفرنسي التي تم تحويلها إلي الحزب الشيوعي الجزائري و إعطائها مسؤوليات جديدة ، نخص بالذكر " عمر بوخرط " و "عمار أوزقان ". لكن مشكلة "الحزب الشيوعي الجزائري" أنه كان ينادي بقيام ثورة من الفلاحين ضد الإمبريالية و لا يتطرق إلي الموضوع الأساسي ، مثل بقية الأحزاب الوطنية ، و هو تحرير الجزائريين من تعسف الإستعمار الفرنسي ، و لهذا لم يحظي الحزب بتأييد كبير من قبل الجزائريين **(2)** .

تمثل برنامج "الحزب الشيوعي الجزائري" سنة 1936 في الدعوة إلي الإدماج و الإلحاق بفرنسا زيادة علي المطالب الإقتصادية و الإجتماعية ، كما أن قادة الحزب كانوا يعملون بالتنسيق مع الحزب الشيوعي الفرنسي و كانوا في صراع مستمر مع "حزب الشعب الجزائري" و "حركة إنتصار الحريات الديمقراطية" ، لأنهم يعتبرون حزب " مصالي الحاج" يعمل ضد مصالح فرنسا **(3)** .

إعتمد "الحزب الشيوعي الجزائري" في سنة 1937 علي الدعاية في نشر أفكاره عن طريق إقناع سكان القري و المداشر بضرورة النضال ضد المستوطنين الذين أخذوا أراضيهم منهم ، و رسخوا في أذهانهم فكرة متي غادر المستوطنون البلاد فإن الأراضي الفلاحية ستقسم عليهم بعدل و إنصاف **(4)** و منذ أن صار هذا الحزب شيوعيا إنفرد بمطالبه الفلاحية ، حيث إهتم في برنامجه الإنتخابي بموضوع الأرض و الفلاح ، و تحدث عن وضعية الفلاحين و معاناتهم من تدجني الأجور و المستوي المعيشي

---

(1) حربي (محمد)، الثورة الجزائرية – سنوات المخاض، ص 112.

(2) Ageron (Ch. R), Histoire de l'Algérie contemporaine. de l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération 1954, paris, PUF, 1979, T 2, p 352.

(3) Ibid, p 385.

(4) DAWO, La Série I, 4473 I 5, Partis politiques musulmans (1938-1943).

و الصحي و حرمانهم من حقوقهم ، و هذا ظهر من خلال المطالب التي قدمت في الحملة الإنتخابية لسنة 1948 : « لا يوجد إنسان في الجزائر ينكر الغلاء الفاحش و إرتفاع الأسعار للمواد الغذائية و هي مواد ضرورية ، و يعاني الفلاح من تعسف القوانين الإجتماعية و حرمانه من الإعانات العائلية ما أثر علي مستواه المعيشي سلبا » .

أما البرنامج الإنتخابي للحزب الشيوعي الجزائري في المجلس الوطني لسنة 1951 ، و تحت شعار إصلاح فلاحي عاجل ، قدم المطالب الآتية :

- تعميم النفقات العائلية لتشمل الخماسين .
- إعفاء الفلاحين الذين يملكون أقل من 5 هكتارت من الغرامات العقارية .
- إقراض الفلاحين بالأموال و الحبوب لمدة طويلة و متوسطة من قبل جمعية الإدخار الأهلي .
- خفض أسعار القمح حتي يتناسب مع حالة الفلاحين **(1)** .

يتضح لنا من المعطيات السابقة ، أن الحزب الشيوعي الجزائري ، قد إهتم بالمسألة الفلاحية ، إلا أنه إعتبر الفلاحين فصيلة مؤخرة ، إذ نجد أنه ركز علي النضال في المدن و بين السكان الأوربيين ، حيث كان مناضلوه من عمال المدن الأجانب خاصة ، و هم في أوضاع مادية و إجتماعية أفضل بكثير من العمال الجزائريين ، كما أن هذا الحزب إهتم بالدعاية للنشاط النقابي في أوساط العمال لاسيما في المدن ، و واصل مساره علي هذا الشكل إلي غاية ثورة أول نوفمبر 1954.

4)- <u>الإتجاه الإصلاحي :</u>

بلغ عمر الإستعمار الفرنسي لعاصمة الجزائر قرنا كاملا في جويلية 1930 ، و بهذه المناسبة أقامت فرنسا إحتفالات صاخبة في الجزائر كلها . و في العام التالي مباشرة و قبل أن ينقضي عام واحد علي الإحتفالات المذكورة ، برزت "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" إلي الوجود رسميا في الخامس من شهر ماي 1931 ، و قد إتخذت

---

(1) طاعة (سعد) ، المسألة الزراعية في المشروع الإستعماري ... ، صص 55-56.

مقرا لهافي بداية تكوينها " نادي الترقي " الذي أسس بعاصمة الجزائر في 1926 فكانت تعقد فيه إجتماعاتها و تقيم مؤتمراتها السنوية و تمارس منه نشاطها العام ، و تكونت من صفوة علماء الجزائر ، مثل الشيخ "عبد الحميد إبن باديس" و الشيخ "البشير الإبراهيمي" **(1)** ، و الشيخ "الطيب العقبي" ، و الشيخ "العربي التبسي" **(2)** ، و الشيخ "مبارك الميلي" **(3)** .

تولي رئاسة الجمعية منذ البداية الشيخ " عبد الحميد إبن باديس" الذي إنتخبه زملائه رئيسا للجمعية بالإجماع في غيبته ، و هو في منفاه في آفلو بالجنوب الجزائري . و تولي نيابة الرئيس الشيخ " البشير الإبراهيمي "الذي إستمر يشغل هذا المنصب إلي أن توفي الشيخ "إبن باديس "في مساء يوم الثلاثاء 8 ربيع الأول 1359 ه / 16 أفريل 1940م أثناء الحرب العالمية الثانية ، ثم أنتخب الشيخ " البشير الإبراهيمي "رئيسا للجمعية بعده و ظل في هذا المنصب حتي توقفت الجمعية بعد قيام ثورة أول نوفمبر 1954 ، و ذلك في سنة 1956 حيث إندمجت في " جبهة التحرير الوطني " و " جيش التحرير الوطني ". وقد تولي الشيخ "الطيب العقبي" نائب الأمين العام للجمعية مسؤولية العمل في العاصمة و عمالتها ، و تولي الشيخ " البشير الإبراهيمي " نائب الرئيس مسؤولية العمل في وهران و عمالتها ، علي أن تكون إقامته في مدينة تلمسان لا في مدينة وهران **(4)** . كما كان الشيخ "البشير الإبراهيمي "صحافيا ، و مصلحا إجتماعيا ، و مربيا روحيا ، و رجل سياسة ، و عالم دين ، إلي جانب كونه أديبا ممتازا من الصنف العالي **(5)** . و يذكر

---

(1) الشيخ البشير الإبراهيمي : ولد في قرية سيدي عبد الله (أولاد براهم) نواحي سطيف 1889 . و هناك زاوية شلاطة مارس تعليمه الإبتدائي ، و قبل عودته إلي الجزائر حصل علي معرفة واسعة بالأدب العربي و الحضارة الإسلامية و توفي سنة 1965 . أنظر : سعد الله (أبو القاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 2 ، صص 393 – 394.

(2) الشيخ العربي التبسي : ولد بمدينة تبسة 1892 ، تكون علميا في الزيتونة و الأزهر ، عين كاتبا عاما لجمعية العلماء بداية من 1935 و في 1940 عين نائبا للرئيس آنذاك و قد إغتالته السلطات الإستعمارية في ظروف غامضة سنة 1957 . أنظر: ناصر (محمد)، المقالة الصحفية الجزائرية. نشأتها. تطورها . أعلامها من 1903 إلي 1931، ج 2 ، ص 221.

(3) تركي (رابح)، المرجع السابق، ص 66.

(4) تركي (رابح عمامرة) ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931 – 1956) و رؤساؤها الثلاثة ، ط 1 ، الجزائر ، موفم للنشر و التوزيع ، 2004 ، صص 42 – 43.

(5) مرتاض (عبد المالك) ، نهضة الأدب العربي المعاصر 1925-1954 ، ط 2 ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1983 ، ص 154.

"الشيخ الإبراهيمي" أنه « لو تأخر ظهور جمعية العلماء عشرين سنة أخري لما وجدنا في
الجزائر من يسمع صوتنا » **(1)** .

كما تتلخص مبادئ جمعية العلماء بصفة إجمالية في الشعار التالي الذي ينسب إلي الشيخ "عبد الحميد إبن باديس" أول رئيس لها و هو (الإسلام ديننا – العربية لغتنا – الجزائر وطننا) . و يمكن تلخيص أهدافها من مقال كتبه الشيخ " البشير الإبراهيمي " بعد وفاة الشيخ " إبن باديس " في جريدة " البصائر " لسان حال جمعية العلماء تحت عنوان « جمعية العلماء موقفها مع السياسة و الساسة » الذي قال فيه : « يا حضرة الإستعمار :

إن جمعية العلماء تعمل للإسلام بإصلاح عقائده ، و تفهم حقائقه – و إحياء أدبه و تاريخه - و تطالبك بتسليم مساجده .

- و تطالبك بإستقلال قضائه .
- و تسمي عدوانك علي الإسلام، و لسانه و معابده، و قضائه، عدونا بصريح اللفظ.
- و تطالبك بحرية التعليم العربي .
- و تدافع عن الذاتية الجزائرية التي هي عبارة عن العروبة و الإسلام مجتمعين في وطن ».

أما عن نشاط الجمعية فتمثل في المحافظة علي الشخصية القومية للشعب الجزائري و لم يقتصر علي الجزائر وحدها بل إمتد إلي فرنسا حيث بعثت الوفود ، و أسست النوادي ، و المدارس ، لتعليم أبناء الجالية الجزائرية الكبيرة العدد في فرنسا ، و إلقاء دروس الوعظ و الغرشاد علي الجزائريين هناك ، و ذلك إبتداءا من سنة 1936 **(2)** .

يتبين لنا مما سبق، أن جمعية العلماء نشاطها إصلاحي يرتكز علي حماية الدين و اللغة و الوطن و الدفاع عنهم بشتي الوسائل ، لذلك نجد بأن نشاطها إصلاحي إجتماعي أكثر منه سياسي و إقتصادي ، و عدم تداول الجمعية المسألة الإقتصادية في برنامجها ،

---

(1) تركي (رابح عمامرة) ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931 – 1956) و رؤساؤها الثلاثة ، ص 43.

(2) تركي (رابح) ، الشيخ عبد الحميد بن باديس – رائد الإصلاح و التربية في الجزائر ، صص 68 – 70.

لا يعني عدم إهتمامها بهذا الجانب ، و لكنها ركزت علي الجانب الآخر أكثر ، و في نفس الوقت حاولت معالجة مسائل إقتصادية في العديد من المناسبات .

تطرقت جمعية العلماء للمسائل الإقتصادية و الإجتماعية من خلال جرائدها ، و أهمها : "البصائر" و التي كانت تصدر في الجزائر ما بين سنتي 1936-1939 ، و قد عادت للظهور سنة 1947 ثم توقفت نهائيا سنة 1956 و هي الجريدة الرسمية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، و قد حلت هذه الصحيفة ثم أوقفتها السلطة الفرنسية **(1)** . و قد تحدثت عن بعض المصطلحات الهامة للمجتمع الجزائري ، منها : الإصلاحات و تعني هذا الإصلاحات (الفاسدة) الذي يكثر الحديث عليها في هذه الأيام من الدول و الحكومات ، أما الديمقراطية فتعني أن الشعب هو مصدر السلطة ، و من ثم هو صاحب الحق في الحكم و التشريع و علي أن الأفراد متساوون في هذا الحق **(2)**.

كما إشتهرت الجمعية أيضا بمجلة "الشهاب" و هي من أشهر المجلات في المغرب العربي ظهرت في النصف الأول من القرن العشرين و أطولهن عمرا ، و كانت الشهاب مجلة أسبوعية ثم أصبحت شهرية و كانت ملكا للشيخ" إبن باديس" و تتناول مواضيع سياسية و إجتماعية و ثقافية أهم و أخطر **(3)** . و لم يقتصر نشاط و تأثير العلماء علي الجزائريين في الجزائر بل لاحقهم في فرنسا نفسها حيث آلاف العمال منهم . فمنذ توجه الشيخ "إبن باديس" إلي باريس ضمن الوفد الإسلامي سنة 1936 بدأ الإتصال بين العلماء و القادة هناك **(4)** .

لقد تبلور نشاط الجمعية أيضا من خلال مشاركتها الفعالة في المؤتمر الإسلامي الجزائري، و ذلك عن طريق جولاتها عبر التراب الوطني في سنة 1936، لاسيما نحو الغرب الجزائري و بالضبط نحو مدن وهران ، سيدي بلعباس ، مستغانم ، معسكر ما بين 1 و 10 أكتوبر 1936 ، و كانت أول زيارة للمؤتمر نحو عمالة وهران داعيا إلي إجتماع

---

(1) الإعلام و مهامه أثناء الثورة – سلسلة الملتقيات - ، ص 352 .

(2) الإبراهيمي (أحمد طالب) ، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي ، عيون البصائر (1947- 1952) ، ط 1 ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، 1997 ، ج3 ، صص 507-508 .

(3) مرتاض (عبد المالك) ، نهضة الأدب العربي المعاصر 1925-1954 ، صص 99-100.

(4) DAWO, La Série I, 2260 I 1, Presse indigène en Algérie (El Bassair 23 octobre 1936).

حضره ألف شخص و بدأ الكلام " باش تارزي " نائب عمالة وهران الذي رحب بالحضور ثم أخذ الكلمة الشيخ " الزاهري " عضو اللجنة التنفيذية و الشيخ "العمودي " و الشيخ "البشير الإبراهيمي " و الشيخ " إبن باديس " علي التوالي ، و تحدث الشيخ "العمودي "عن الوضعية الإقتصادية في العمالة ، قائلا : « كانت في وضعية متدهورة من فقر و تشرد و مجاعة و أمراض فلذا لابد من الإسراع لإيجاد حلول ، و تحدث كذلك عن وضعية الفلاحة داعيا الحكومة الفرنسية و الحاكم العام من خلال خطابه أن يتفهموا وضع الفلاح من أجل تقديم المساعدات المادية و التقنية و توزيع الأراضي علي الفلاحين » **(1)** .

ظهر إهتمام جمعية العلماء بالوضع الفلاحي في المؤتمر الإسلامي الجزائري الأول ، إذ يعتبر الشيخ "إبن باديس "الشخصية الرئيسية في المؤتمر ، فهو الذي دعا إليه منذ البداية ، و هو الذي كان موضع ثقة الجميع مهما إختلفت إتجاهاتهم **(2)** ، و قد أرخ الشيخ "إبن باديس " لعلاقته بالسياسة الفرنسية في الجزائر منذ العشرينات إلي إنعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري ، و أوضح أنها تقوم علي هذه الفكرة « المساواة في الحقوق السياسية مع المحافظة التامة علي جميع الذاتية » ، ذلك أن "مجلة الشهاب" كانت منذ تأسيسها ترفع شعار « الحق و العدل و المؤاخاة في إعطاء جميع الحقوق للذين قاموا بجميع الواجبات » ، و معني هذا أن الجزائر قد قامت لفرنسا بكل الواجبات (ضرائب – خدمة عسكرية ... الخ)، فمن الحق و العدل أن تحصل علي جميع الحقوق **(3)**.

إن مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري كلها تجعل منه مناسبة إجتماعية أكثر منها سياسية ، و بالرغم من ذلك هناك مطالب حول الوضع الإقتصادي ، منها :

- التوزيع العادل للميزانية الجزائرية بين الفلاحة و الصناعة و التجارة.

---

(1) البصائر ، السنة الأولي ، العدد 41 ، الجزائر يوم الجمعة 14 شعبان 1355 ه / 30 أكتوبر 1936 ، صص 325-326.

(2) DAWO, La Série I, 2260 I 1, La Presse indigène en Algérie (El Bassair 09 octobre 1936).

(3) الشيخ إبن باديس ، الشهاب ، 1936 ، صص 214- 215 .

- الإمتناع عن إنتزاع ملكيات الأراضي للجزائريين **(1)** .

أما المؤتمر الإسلامي الجزائري الثاني ، فقد شعبية المؤتمر الأول ، و تشتت زعماؤه ، و لكن رغم ذلك لم يستسلم العلماء بل ضاعفوا نشاطهم في سنة 1937 لاسيما في باريس و ضواحيها ، فأنشئوا النوادي و المدارس أيضا لتعليم و توعية العمال ، كما أنم نشاطهم لم يقتصر علي العمال بل تجاوزه إلي الطلبة أيضا **(2)** .

يظهر لنا من خلال المعطيات السابقة، أن وسائل عمل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المتمثلة في المحاضرات و الخطب و الصحافة و التعليم و إنشاء النوادي الثقافية و الكشفية. كانت تشكل دعما للروح الوطنية ، و بالتالي عملا سياسيا ، أشد فعالية علي الوجود الإستعماري في الجزائر . ضف إلي ذلك ، لم تؤذي مجازر 8 ماي 1945 إلي النتائج التي كان الإستعمار الفرنسي ينتظرها و هي القضاء علي الروح الوطنية لدي الجماهير الشعبية و علي التشكيلات الحزبية ، بل بقي الشعب الجزائري مجندا في سبيل إنتصار مطامحه الوطنية ، و إنطلقت الحركة الوطنية الجزائرية علي أسس جديدة ، أوصلتها إلي الوحدة في ثورة أول نوفمبر 1954 .

---

(1) DAWO, La Série I, 2260 I 1, La Presse indigène en Algérie (El Bassair 23 octobre 1936).

(2) Farhat (A), Guerre et révolution d'Algérie - La Nuit coloniale, s.éd? , paris, Julliard, s.d ? , p p 132-133.

الباب الثاني

الوضع الإجتماعي في القطاع الوهراني

ما بين 1929 - 1954

الفصل الأول : الواقع الإجتماعي للفئات الإجتماعية الجزائرية في القطاع الوهراني ما بين 1929 - 1954 .

الفصل الثاني : وضعية التعليم الجزائري في القطاع الوهراني ما بين 1929 - 1954.

الفصل الثالث : تحولات عميقة في الذهنية الوطنية الجزائرية بالقطاع الوهراني ما بين 1929 - 1954 .

الفصل الرابع : تطور الحركة النقابية في القطاع الوهراني ما بين 1929 - 1954.

الفصل الأول

الواقع الإجتماعي للفئات الإجتماعية الجزائرية في القطاع الوهراني ما بين 1929 - 1954

المبحث الأول : التحولات الإجتماعية و الصحية في القطاع الوهراني .

1)– الفئات الإجتماعية في القطاع الوهراني :

1.1) – الفئات الإجتماعية في الريف .

2.1) – الفئات الإجتماعية في المدينة .

2) – المستوي المعيشي:

1.2) – أنماط المساكن .

2.2) – عملية التفقير .

3.2) – موقف جبهة التحرير الوطني من سيطرة المستوطنين .

3) – الوضع الصحي.

المبحث الثاني : المشاكل الديمغرافية .

1) – النمو الديمغرافي .

2) – ظاهرة البطالة.

3) - الهجرة و التهجير.

1.3) – الهجرة الداخلية.

2.3) – الهجرة الخارجية.

نجم عن تواجد الإستعمار الفرنسي في الجزائر دمج المجتمع الجزائري التقليدي وتحويله شيئا فشيئا إلي مجتمع رأسمالي ، و تمخض عنه إختفاء الطبقات الإجتماعية القديمة و ظهورها بشكل مغاير سواء في الريف أو المدينة .

ولا يمكننا أن نحدد الواقع الإجتماعي بدون ذكر علاقته المباشرة بالوضع الإقتصادي لهذه الفئات ، مع العلم أن هناك تباين في حقيقة هذا الواقع ما بين فئة المجتمع القاطنة في الريف و الأخري المستقرة في المدينة ، و بنية المجتمع الجزائري من جهة أخري ، فإنعكس ذلك علي الحياة المادية و أثر بشدة علي أنماط حياة السكان و منها السكن .

فالمستوي المعيشي للمجتمع الجزائري ، كانت تحكمه عدة عوامل ، منها نوعية السكن الخاص بالجزائريين أو الأوربيين علي حد سواء ، و مدي وضعية المجتمع الجزائري بمختلف فئاته ، ما جعل الوطنيين الجزائريين يتخذون موقفا إزاء ذلك و يطالبون بإصلاحات عاجلة ، و كذلك شهدت الحالة الصحية تغييرات من فترة لأخري .

كما أن الواقع التاريخي ، يؤكد أن عوامل كثيرة لعبت دورها في تزايد النمو الديمغرافي و كذلك إنتشار ظاهرتي البطالة و الهجرة .

المبحث الأول

التحولات الإجتماعية و الصحية في القطاع الوهراني

1)– الفئات الإجتماعية في القطاع الوهراني :

1.1) – الفئات الإجتماعية في الريف :

إن تحليل القوي الإجتماعية الموجودة حوالي سنة 1930 ضروري لتحديد الظروف الإجتماعية لأزمة التراكم الرأسمالي إبتداءا من سنة 1930 ، و كيف أن هذه الأزمة أثرت علي مختلف القوي الموجودة . فقد أدي نمو الرأسمالية في الأرياف الجزائرية إلي تمركز قوي لملكية الأرض بين أيدي بورجوازية أوربية و جزائرية **(1)** . كما أن عدد الفلاحين و سكان الريف ، يعتبران عنصرين هامين في تحديد مميزات البنية الإجتماعية للمجتمع الريفي الذي كانت فئاته الإجتماعية بين سنتي 1930 و 1938 مثلما يوضحه لنا الجدول الآتي :

الجدول رقم 43 : الفئات الإجتماعية في الريف الجزائري ما بين 1930 - 1938 **(2)**.

الفئات الإجتماعية	1930	1938
أصحاب الملكيات	617.544	549.395
المزارعون	634.000	713.000
الخماسة	50.771	55.600
العمال الموسميون	-	-
العمال الدائمون	428.032	462.647
البطالون	-	-

(1) بن أشنهو (عبد اللطيف) ، تكون التخلف في الجزائر – محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830 - 1962 ، ص 291.

(2) Banaoum (Ahmed), « Les lois Français coloniales et leurs effets en Algérie 1830-1990 », in R.A.S.J.E.P, n° 01, mars 1973, p 823.

يتبين لنا من خلال هذا الجدول ، أن الفئات الإجتماعية كانت متنوعة في الجزائر ، و أن الإستعمار الفرنسي هو الذي أفرز هذا الخلل في المجتمع الجزائري ، فإنبثق عنه البنية الإجتماعية التالية :

1- البورجوازية : تكونت البورجوازية الفلاحية في الجزائر أساسا بين 1930-1954 مبتدئة من عناصر آتية من الملكية العقارية الكبيرة ، و من صغار الفلاحين الذين شرعوا في الدخول إلي حلقات الرأسمالية الفلاحية و خاصة في رأسمالية القرض و هذه البورجوازية الفلاحية كان تعدادها يقدر ب 20.000 شخص سنة 1954 . كما أن هذه البورجوازية تملك الأرض و وسائل الإنتاج الحديثة و تستغل العمال الزراعيين . و تتميز أيضا بزراعة الحبوب المكثفة التي إستخدمت الوسائل الميكانيكية و اليد العاملة المؤجرة علي نطاق واسع **(1)** ، و هذه البورجوازية بدورها تنقسم إلي عدة فئات ، هي :

أ – البورجوازية العقارية الكبري :

تتألف هذه البورجوازية أساسا من الملاكين العقاريين الكبار الأوربيين ، الذين يملكون أكثر من 100 هكتار (حمضيات ، كرمة ، حبوب) ، أو يملكون أكثر من 50 هكتار (كرمة) ، و يحتكرون حوالي 80 % من الأراضي ، و يشكل هؤلاء الفئة البورجوازية المهيمنة إقتصاديا و سياسيا و عقائديا . أما علي المستوي الإقتصادي ، إستطاعت الحصول علي وسائل حديثة في الإنتاج ، و إستخدام عمال مأجورين ، دائمين أو مؤقتين حسب حاجتها . و هي تمارس هيمنتها علي المستوي السياسي خدمة لأهدافها الخاصة . و هذا يسمح لها بإستخدام الطاقات المالية للدولة لإنجاز الأعمال الكبري الضرورية لها ، أو لتمويل شراء تجهيزاتها . أما علي المستوي العقائدي فإنها تمارس هيمنتها عن طريق الصحف و سائر وسائل الإتصال ، و هي تقوم بمهام قمعية من خلال المناصب الإدارية .

---

(1) جغلول (عبد القادر) ، تاريخ الجزائر الحديث – دراسة سوسيولوجية ، ترجمة : فيصل عباس ، مراجعة : خليل أحمد خليل ، ط3 ، بيروت ، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع مع الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1983 ، ص 195.

ب - البورجوازية الوسطي :

تمثل الطبقة المسيطرة من الملاكين الأوربيين لمساحات بين 10 و 50 أو 100 هكتار حسب الزراعات ، و هي تستخدم اليد العاملة الأجيرة و الوسائل الآلية . و هي خاضعة للملاكين العقاريين الكبار، و تتضمن أيضا الفلاحين الأوربيين الذين يستأجرون الأراضي من كبار الملاكين. و هؤلاء الفلاحين يستخدمون وسائل الإنتاج الحديثة ، و عددهم ليس بسيطا **(1)** .

ج - البورجوازية الريفية الصغيرة :

عرفت البورجوازية الصغيرة التي أنشأها الإستعمار الفرنسي تطورا ملحوظا مع الزمن . فصار منها أرباب الأعمال ، و ملاك الأراضي الشاسعة الذي يمكن إعتبارهم بمثابة الإقطاعيين حتي أصبحوا ينعثون بدورهم ب " المستوطنين المسلمين " (colons musulmans) **(2)** . و تنقسم هذه الطبقة البورجوازية إلي شريحتين متمايزتين ، هما : البورجوازية الصغيرة الريفية الأوربية التي تضم الملاكين لما دون العشر هكتارات ، و تخصصت بالإنتاج السلعي بصورة عامة حول المدن الكبري : و هي تسعي لشراء أراضي جديدة من جزائريين أو إستئجارها و إستخدام عمال زراعيين . و لكن بالنسبة للفلاحين الجزائريين ، ذوي الملكية الصغيرة ، ليس الأمر كذلك ، فهم لا يريدون سوي إستمرارهم في الحياة و قد إنصرفوا بصورة أساسية إلي زراعة الحبوب و إلي حد ما إلي زراعة الأشجار المثمرة . ليس لشريحتي البورجوازية الصغيرة ، إذن ، أية مصالح إقتصادية أو سياسية مشتركة .

إزدهرت الشريحة الأولي بفضل نمو التراكم الرأسمالي ، أما الثانية فأنتزعت ملكيتها تدريجيا . فواحدة لها تطلعات رأسمالية و الأخري مضغوط عليها من قبل الرأسمالية و تتكدح تدريجيا . و يزداد هذا التكدح بقدر إضطرار صغار الملاكين إلي بيع قوة عملهم موسميا لتامين دخل فرعي مؤمنين بذلك حاجات الرأسمالية إلي الحفاظ علي

---

(1) بن أشنهو (عبد اللطيف) ، المرجع السابق ، صص 292 – 294 .

(2) حمادي (عبد الله)، الحركة الطلابية الجزائرية 1871-1962، ط 2، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د. ت ؟ ، صص 34 - 35.

قوة العمل. كما أن التراكم الرأسمالي مرتبط مباشرة بإفقار هذه الفئة و هو يجد مصدره في إستغلال العمال الموسميين **(1)** .

2) - الكادحون الريفيون و الجماهير المكدحة :

إن عدد الخماسين و العمال الزراعيين قد نما منذ 1901 ، و يعكس هذا النمو تطور الرأسمالية في الفلاحة بالشكلين المحددين : الرأسمالية الحقيقية (قوة عمل مأجورة و وسائل إنتاج حديثة) ، و رأسمالية شكلية (الخماسة) . و إبتداءا من 1910 تجاوز عدد الفلاحين غير الملاكين بكثير عدد الملاكين (ففي 1930 مثلا كان 50 % من الملاكين يملكون أرضا دون 10 هكتارات و 73,8 % من السكان العاملين في الفلاحة ، هم من الفلاحين الفقراء أو الفلاحين الذين لا يملكون أرضا) **(2)** ، و تنقسم طبقة الكادحون الريفيون إلي فئات ، هي :

أ – صغار الفلاحين: يملكون جزءا من الأرض التي كانوا يزرعونها مع عائلاتهم بواسطة وسائل عمل تقليدية.

ب - فقراء الفلاحين : يملكون جزءا من الأرض أو من العتاد الفلاحي ، و لذلك فهم مرغمون علي العمل لحساب الملكية العقارية الكبيرة **(3)** .

ج – العمال الزراعيون : لا يملكون وسائل الإنتاج ، بل يؤجرون قوة عملهم . و تشكلت هذه الفئة نتيجة التفقير المفروض علي صغار الفلاحين ، سواء كانوا من المستوطنين أو الجزائريين ، مما جعل أراضيهم لا تزيد عن 10 هكتارات ، و بمجرد تعرضهم لتأثير العوامل الخارجية كالمناخ أو إرتفاع فوائد القروض يصبحون في وضع حرج لا يمكنهم التغلب عليه فيتحولون إلي عمال زراعيين **(4)** . و قد شهدت هذه الفئة تزايدا مستمرا ، و قد صنف العمال الزراعيون حسب إحصائيات سنة 1939 ، كالآتي :

---

(1) بن أشنهو (عبد اللطيف) ، المرجع السابق ، صص 295 – 296 .
(2) نفس المرجع ، صص 297 – 298 .
(3) جغلول (عبد القادر) ، تاريخ الجزائر الحديث – دراسة سوسيولوجية ، ص 196.
(4) Launay (M), Paysans Algériens, paris, Editions du seuil, 1963, p 251.

- النوع الأول : هم غير المتخصصين ، الذين يقومون بالمهام التالية : الحرث ، سياقة الجرارات ، حراسة الحيوانات ، قطف العنب ... الخ.

- النوع الثاني: هم المتخصصون، و يقومون بالحصاد بواسطة المنجل، إضافة لزراعة البقول.

- النوع الثالث: هم الذين لا يملكون مؤهلات مثل سائقي الآلات الفلاحية ، و رعاة البقر المحترفين .

- النوع الرابع: هم المؤهلون، مثل:

1- المتخصصون في زراعة أشجار الكروم .

2- العمال الذين يملكون شهادة مقدمة من قبل مصلحة الحاكم العام **(1)** .

يتضح لنا مما سبق، أن العمال الزراعيين يختلفون في مستوياتهم و طبقا لذلك تختلف مهامهم الزراعية ، و بالإضافة لذلك نجد أن الفلاحة الإستعمارية تعتمد في فترات قصيرة من الزمن علي يد عاملة كثيرة العدد يحتاجها المستوطنون خلال فصل معين ، و هؤلاء هم العمال الموسميون ، أما العمال الدائمون فيملك أغلبهم أرضا صغيرة ، و يقومون بتربية الأبقار و الأغنام ، و الشيء المميز بين هاتين الفئتين ، هو العمل عند المستوطنين ، بحيث أن الفئة الأولي بعد إنتهائها من العمل تعود إلي وضعيتها السابقة ، أما الفئة الثانية فكان يوظف عدد قليل منهم لدي المستوطنين ، و غرضهم كسب القوت اليومي .

ذكرت جريدة " المزارع "(Le semeur) حول مسألة أجور العمال الزراعيين، ما يلي : « إن أجور العمال الزراعيين تتراوح ما بين 5 فرنك فرنسي و 11 فرنك فرنسي في اليوم ، و هو أجر زهيد لا يكفي لتوفير الغذاء اليومي للفلاح الجزائري المتمثل في القمح و الشعير» **(2)** ، ما يعني أن أغلب سكان الريف يعانون من المجاعة و الفقر ، مقارنة مع المستوطنين الذين يعيشون في رخاء و إستقرار .

---

(1) Annuaire statistique de l'Algérie, 1939, p 253.

(2) Le Semeur, 10 Septembre 1936.

د – الخماسة : يحتل الخماسة ضمن الجماهير " المكدحة "موقعا خاصا : إنهم أكثرعددا بكثير من العمال الزراعيين و يشكلون الشريحة الأكثر خضوعا للإستغلال الإقتصادي و السياسي من قبل البورجوازية العقارية و لعل درجة إستغلالهم الإقتصادي عالية بقدر ما تتضمن من إستغلال عمل أعضاء العائلة كلهم ، أما تبعيتهم السياسية مرتبطة بنوع العقد الذي يفترض فيه أن يحدد علاقاتهم مع المالك **(1)** .

إزدهر نظام الخماسة بسرعة في المناطق التي تشتهر بزراعة الحبوب ، إذ يتم تعيين الخماس خلال كل سنة زراعية ، و يحصل علي خمس الإنتاج مباشرة بمالك الأرض ، و أيضا يسمح للمقرض حق إحتكار الخماس إلي أن يدفع ما عليه من ديون . ضف إلي ذلك ، تختلف طريقة توزيع الإنتاج و التي تكون علي أساس المنتوج الفلاحي دون إقتطاع البذور ، و هذا الأخير يحصل علي خمس إنتاج القمح و الشعير ، و الربع فيما يتعلق بإنتاج الحمص ، و الثلث بالنسبة للذرة البيضاء ، في حين يتم إقتسام أنواع من الإنتاج بالتساوي بين صاحب الأرض و الخماس ، مثل البطاطا و التبغ و الأشجار المثمرة ، مثل : التين- الزيتون – النخيل **(2)** .

إن الجزائريين مهما كانت مساحة أراضيهم ، يمكنهم الإستعانة بالخماسة ، و حتي صاحب الملكية الصغيرة الخاصة بزراعة الحبوب يمكنه الإستعانة بهم ، كما أن أصحاب الملكيات الكبري ، يشتغل عندهم عمال مأجورون يستفيدون من مزايا الخماسة ، خاصة فيما يتعلق بالأعمال الكبري مثل الحصاد و الدرس . و التقدير النظري للمساحة المزروعة من قبل الخماس إتخذت عدة أسماء تختلف حسب المناطق ، و كل إسم يحدد المساحة ، منها مثلا " حرث الزويجة " أي الحرث بواسطة ثورين ، " الجبذة " أي محراث ، و هي أسماء كثيرة الإستعمال تكون حسب طبيعة الأرض ، فإنها تعادل إما ثلاثة ، خمسة ثمانية أو عشرة هكتارات بحيث يحدد نصيب الخماس بإختلاف المناطق .

---

(1) بن أشنهو (عبد الطيف) ، المرجع السابق ، صص 301-302.

(2) بوسعادة (خيرة) ، التركيبة الإقتصادية . الإجتماعية و السايسة ما بين 1936 – 1939 ، رسالة ماجستير ، من إشراف : د. بن نعمية عبد المجيد ، قسم التاريخ ، جامعة وهران ، 2002 ، ص 60.

أمـا فيمـا يخـص عمالـة وهـران ، فهنـاك معلومـات تشـير أنـه بنـواحي " نمـور " (Nemeurs) كان للخماس الحق في الخمس ، في حين نجد خماسة "عمي موسي"(Ammi Moussa) لهم الثلث ، و هذه النسبة تسود بقية عمالة الجزائر . و يجدر بنا الإشارة هنا ، أن الفرق الموجود بين العامل الزراعي و الخماس هو أنه في الحالة الأولي ، و في أغلب الأحيان ، يكون الفلاح قد باع أرضه . أما في الحالة الثانية فإنه قد أعار أرضه علي أمل إسترجاعها **(1)** .

يتبن لنا مما ورد ، أن الخماسة عددهم كبير ، و إستعمالهم مختلف في الأراضي الفلاحية حسب المناطق و طبيعة الأرض ، فهناك من توكل له مهمة البذر ، في حين يقوم الآخرون بعملية الحرث ، و إنتشار نظام الخماسة يعتبر وسيلة من وسائل الإستغلال ، تربط المالك بالخماس عن طريق عقد يتم تجديده بموافقة مالك الأرض .

2.1) – الفئات الإجتماعية في المدينة :

إن الطبقة العاملة في المدن منقسمة و يحتل الجزائريون المواقع الأقل أهمية منذ أن إزدادت حركة إنتقال الأوربيين إلي المدن مقدمين بذلك الإطار الضروري ، للمؤسسات ، و ذلك بعلاقة مع تمركز رأس المال الفلاحي ، و ينعكس هذا الخلاف العنصري علي الأجور . و لم تسطع الرأسمالية أن توفر مجالات إستخدام للعمال الجزائريين حتي في مرحلة نموها . و قد جري هذا النمو حسب طرق أدت إلي ركود في توفير فرص العمل في الفلاحة أو في الصناعة في حين أن شرائح البورجوازية تقوم بتجميع رأس المال **(2)** . و من هنا يمكننا تصنيف الشرائح الإجتماعية في المدن ، كالتالي :

1)– **البورجوازية :** تنقسم إلي قسمين :

أ – البورجوازية الكبري : تتكون من بعض رجال الأعمال و كبار التجار و أصحاب الصناعات و قليل من رجال الصناعة ، ويضاف إلي هذه الطبقة بعض كبار الملاك العقاريين و أعيان الإدارة الإستعمارية ، و يمكننا تحديد نسبة هذه الشريحة

---

(1) بوسعادة (خيرة) ، التركيبة الإقتصادية . الإجتماعية و السايسة ما بين 1936 – 1939 ، ص 61.
(2) بن اشنهو (عبد اللطيف) ، المرجع السابق ، ص 303.

الإجتماعية **(1)** من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم 44 : عدد البورجوازيين في دوائر القطاع الوهراني سنة 1936 **(2)** .

الفئات	وهران	تلمسان	مستغانم	معسكر	المجموع
حرفيون	15	28	21	06	70
صناعيون	03	01	03	01	08
أصحاب مقاهي و مطاعم	15	10	08	06	39
تجار في صناعة الجلود	-	09	11	-	20
تجار بالجملة	11	09	11	03	34
بائعوا التبغ	04	15	03	02	24
مقاولون	01	03	-	02	06
بقالون	44	52	26	04	126
تجارة	-	05	07	-	12
الوسطاء	07	07	19	16	49
أصحاب حمامات	10	02	05	07	24

يتضح لنا من خلال هذا الجدول ، أن عدد البورجوازيين يختلف من فئة لأخري ، ففي حين نجد أن نسبة البقالين و الحرفيين كبيرة في القطاع الوهراني ، نجدها منخفضة جدا بالنسبة للمقاولين و أيضا الصناعيين ، كما نلاحظ أن تلمسان تتفوق علي بقية الدوائر في عدد البورجوازيين بمختلف فئاتها .

---

(1) النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)، الجزائر، وزارة الإعلام و الثقافة، 1979، ص 75.

(2) Touati (L), « L'oranie colonisée. économie .société et acculturation 1881-1937 », Thèse pour le doctorat de 3 e cycle, université de Nice, 1984, p 311.

ب – البورجوازيـة الصـغري : و هـي فئـة إجتماعيـة متوسـطة تمثـل فئـة أصـحاب الصناعات التقليدية أي (صغار الحرفيين الذين يمارسون تجارة المواد الغذائية و الألبسة و الأدوات المنزلية) و المستخدمين الصغار و المتوسطين و الموظفين و صغار التجار و عددا من أصحاب المهن الحرة و كلهم يكونون ما يعرف بالبورجوازية الصغري **(1)** . و أدي نمو هذه الفئة البورجوازية في وهران ، إلي تحول حي " المدينة الجديدة " الذي كان يضم عددا كبيرا من السكان الجزائريين إلي مركز تجاري حرفي هام ، نشط حركة المبادلات بين الجزائريين ، كما تمكن التجار الجزائريون من شراء المحلات التي كان يملكها الأوربيون في هذا الحي **(2)** .

ج- البروليتاريـا (3) : و المنتمـون إليهـا قليلـون و مـا تحـت البروليتاريـا المكتظـة أعضاؤه في المدن ، و نجدهم في أغلب الأحيان من الفلاحين الذين طردوا من ملكيتهم المنزوعة و إضطروا إلي البحث عن عمل بعيدا عن الأرياف و حتي إلي الهجرة إلي فرنسا بحيث يستعملون غالبا في الأعمال الشاقة بأبخص الأجور **(4)** ، إذ شكلت الهجرة حلا جزئيا بالنسبة للعمال فالهجرة إلي فرنسا هي ذات أصل ريفي أساسا ، و يلاحظ أن إزدياد حركة الهجرة بداية من سنة 1920 و ذلك لعجز الرأسمالية في الجزائر عن تأمين العمل للجزائريين كلهم . و هذه الهجرة خاضعة منذ البداية إلي مراقبة صارمة تتكيف مع حاجات الإقتصاد الفرنسي **(5).**

---

(1) النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)، ص 75 .

(2) الصحيفة و آثارها في الجزائر خلال النصف الأول من القرن العشرين ، مخبر التاريخ و الأنثروبولوجيا الإجتماعية و الثقافية ، جامعة وهران ، العدد 3 ، نوفمبر 1992 ، ص 5.

(3) البروليتاريا :إن تحديد البروليتاريا كطبقة يجعلها متناقضة تماما لنمو البورجوازية ، و بالمعني الماركسي للكلمة ، تختلف عن الطبقة العاملة التقليدية ، إذ ليس لها جذور في شريحة معينة من المجتمع القديم لأنها تضم جماعات من كل شرائح السكان حسب البيان الشيوعي ، فيقول " ماركس " : « إن البروليتاريا هي الطبقة التي تتحمل كل أعباء المجتمع بدون أن تتمتع بأية ميزة من مميزات هذا المجتمع ، و التي تجد نفسها مضطرة إلي حل جميع التناقضات و توحيد القوميات و من هنا دورها الدوري و رسالتها الأممية ... » . أنظر: الكيالي (عبد الوهاب)، موسوعة السياسة، ج 1، ص 533.

(4) النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)، ص 74.

(5) ARCH. Com d'El Malah, Boite n° 22, Exode des indigènes.

يظهر لنا من المعطيات السابقة ، أن الفئات الإجتماعية في المدينة مختلفة تماما مثل الفئات الإجتماعية في الريف ، فالقاطنين بالمدينة هم بدورهم لا يتمتعون بالحرية المطلقة في مهامهم ، بل يخضعون دائما للمراقبة من قبل السلطة الفرنسية ما بين الفترة و الأخري لاسيما بعد الأزمة الإقتصادية العالمية سنة 1929 ، التي أخلت بتوازن الإقتصاد الفرنسي ما جعلها تحتاط من مختلف المجالات الإقتصادية ، و ترتكز علي مراقبة جميع الشرائح الإجتماعية في الريف و المدينة معا .

2)- المستوى المعيشي:

1.2) - أنماط المساكن :

تقاس الدرجة الحضارية للإنسان بالمسكن الذي يأوي إليه و النشاط الذي يقوم به ، لا بحجم المجموعة التي يعيش فيها ، إذ هناك بلدان في العالم يكثر عدد سكانها ، و لكن مستواهم الحضاري منخفض إذا ما قيسوا بغيرهم .

- أنماط المساكن الريفية : تنقسم المساكن الريفية بالجزائر حسب التجمع و التبعثر إلي :

1 - مساكن متجمعة أو سكني التجمع: و معناها أن المساكن تتركز في نقطة واحدة، و قد يطلق البعض علي هذا التجمع صفة النووية، لأن القرية تبدو كنواة أو كتلة النمل. و أكثر ما تبدو القوي النووية في المناطق الجبلية أو الواحات القليلة المياه ، و في بعض الأحيان تكون القري النووية معلقة في الجبال حتي سميت بالقري المعلقة ، و ذلك لسهولة الدفاع إذا ما هاجم العدو سكان القرية كما هو الحال في بلاد القبائل بجبال جرجرة .

2 – مساكن مبعثرة : تبدو في شكل مبعثر تفصل بين المساكن مسافات واسعة ، و غالبا ما تتوسط المساكن الحقول الفلاحية **(1)**. و يظهر هذا النوع من المساكن في المناطق السهلية و بالخصوص في سهل متيجة و سهل وهران حيث كان يملك المستوطنون الفرنسيون ضيعات واسعة ، و قد أطلق البعض علي المساكن المبعثرة

(1) حليمي (عبد القادر علي) ، جغرافية الجزائر (طبيعية – بشرية – إقتصادية) ، صص 108 - 109.

إسم غبار المنازل نظرا لتفرقها و تشتتها و تباعدها عن بعضها البعض . و ما يلفت النظر هو إختلاف المساكن ، فمن الناحية التاريخية نجد الخيمة أقدم سكن عرفه البربر القدماء ، أما من ناحية الشكل و المادة التي أستعملت في بناء المسكن ، فنجد بالجزائر ثلاثة أنماط سكنية متباينة ، هي : الخيام ، الديار البسيطة ، و الديار العصرية .

- سكني الخيام : تنتشر في إقليم الإستبس و الإقليم الصحراوي ، و هي مناطق الري التي ينتقل فيها الرعاة بأغنامهم وراء الكلأ ، كما أن الخيام تساعد علي التجوال و هي مساكن متحركة لا تكلف الرعاة إلا زمنا قليلا لنصبها في منطقة الأعشاب .

- سكني الديار البسيطة : تنتشر في كل الريف الجزائري من تل و صحراء ، غير أن المنطقة الصحراوية لا تظهر بها الديار البسيطة إلا في الواحات و مراكز التجمع البشري حول نقط المياه ، و لا يبني المسكن لإيواء الإنسان فقط بل يخصص جزء منه للأدوات الفلاحية و للحيوانات العاملة ، مثل الثيران التي تقوم بعملية الحرث ، كما يخصص جزء من المسكن لحفظ المحصولات الفلاحية .

تبني الديار البسيطة من الحجارة إن كانت متوفرة في موضع المسكن مثل سكان الجبال، أو من التربة في المناطق السهلية مثل سهل وهران. و هذه المساكن تتميز عن المساكن العصرية الحديثة في أرضيتها التي تغطي بالإسمنت و الرخام ، و في جدرانها الملبسة بالطين ، و في قلة إرتفاعها ، و أغلب المواد التي تدخل في بناء الديار البسيطة حسب المادة التي تدخل في تكوين سطوحها ، و شكل سقوفها ، كالتالي :

ـ ديار بسيطة سقفها من النباتات الجافة أو الأغصان اليابسة ، و هي في منتهي البساطة ، يطلق عليها إسم القربي أو الكوخ ، و تلك النباتات الجافة تتكون من الحلفاء أو التين المخلوط بالطين و فضلات الحيوانات ، و في بعض الأحيان يكون السقف من القصب البري ، تملأ فتكون من الأغصان أو التربة المضغوطة **(1)** .

(1) حليمي (عبد القادر علي) ، المرجع السابق ، صص 109- 112.

إن الأكواخ هي كثيرة الوجود و الإنتشار عبر أرجاء الجزائر بصورة لا مثيل لها في الأقطار الأوربية . إذ توجد أزمة سكن في المدن الكبري ، حيث يلجأ الجزائريون لها فرارا من البؤس و طمعا في إيجاد عمل و لو كان مرهقا . و في أغلب الأحيان نجد العائلة المكونة من 15 فردا تسكن الكوخ الواحد. و في الليل يلجأ الأطفال الجزائريون إلي بعض شوارع العاصمة حيث ينامون و قد أضناهم التعب ، و الأوربيون يمتنعون عن كراء المساكن إلي الجزائريين ، أما الجزائريون فلا حق لهم في الشراء **(1)**. كما تنقسم المساكن في مدينة وهران إلي مجموعتين: إحداهما تسمي بالأكواخ يغلب علي بنائها الطين و الخشب. أما المجموعة الأخري فهي مقامة من الصفائح الحديدية و الزنك **(2)** .

- ديار بسيطة سقفها مكون من قرميد مصنوع محليا أو مستورد من مناطق بعيدة عن محل المسكن ، و يذكر المؤرخون أن صناعة القرميد المحلي هي صناعة مستوردة من إيطاليا ، و هذه الديار سقفها مائل لأنها ترتبط بالمناطق الكثيرة الأمطار و الثلوج ، و لولا ميلان السقف الذي يساعد علي إنصباب الأمطار و إنزلاق الثلوج لإنهدم السقف **(3)** .

- سكني الديار العصرية: تنتشر في السهول الخصبة حيث تتوفر الأمطار التي تقوم عليها أغلب زراعة الجزائر. و هذه المساكن من أرقي أنماط المساكن ، تقوم علي الطراز الأوربي ، و يستعمل الآجور أو الحجارة المنحوثة و الإسمنت في بناء الجدران ، أما السقف فيبني بمواد عصرية ، و يكون السطح مائلا مغطي بالقرميد في إقليم التل و أفقيا من الإسمنت في المناطق الجنوبية القليلة الأمطار ، و البناية تكون من طابقين و السكن النموذجي يكون من عدة حجرات ، بعيدا عن البناية المخصصة لإيواء الحيوانات و متطلباتها و المتطلبات الفلاحية . وتنقسم بناية الحيوانات إلي أقسام ثانوية : قسم منها تربط به الحيوانات نفسها و هو الإصطبل ، و قسم لحفظ الأدوات الفلاحية ،

---

(1) بوعزيز (يحي) ، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954) ، ص 92.

(2) Tinthoin (R), « Le Peuplement musulman d'Oran », in B.S.G.A.O, n° 234,1954, pp 16-55.

(3) حليمي (عبد القادر علي)، المرجع السابق، ص 114.

و قسم للحشائش المجففة و قسم للأدوات و تصليح الآلات الفلاحية ، و آخر لتخزين المحصول الفلاحي . أما البئر يشرب منها مالك المزرعة و أتباعه، فتحفر بعيدا عن الإصطبل و قريبا من المسكن ، و أحيانا في ساحة المسكن **(1)** .

يتبين لنا مما سبق ، أن المساكن العصرية الأوربية تزايدت و إنتشرت في الجزائر و ذلك لتلقيها الدعم من قبل السلطة الفرنسية التي كانت تمنحها قروض محددة لبناء هذه المساكن ، لأنها تخص الأوربيين بالدرجة الأولي و الفرنسيين من بينهم ، في حين نجد أن الجزائريين واصلوا حياتهم في المساكن البسيطة .

2.2) – عملية التفقير :

لقد تعمد الرأسمال الإستعماري أن يفرق بين العمال الزراعيين علي قاعدة معيار عنصري ، و كان يجري تمييز العمال غير الجزائريين بصورة منهجية إما في تحديد الأجور أو في توزيع المهام . و قد كانت بنية الأجور في مدينة وهران، كما يلي:

الجدول رقم 45: أجور العمال الزراعيين في مدينة وهران ما بين 1913- 1930 **(2).**

السنة	الأوربيون	الجزائريون
1913	6 إلي 8 فرنك فرنسي	2,5 فرنك فرنسي
1920	10 إلي 12 فرنك فرنسي	5 إلي 6 فرنك فرنسي
1930	16 إلي 18 فرنك فرنسي	13 إلي 16 فرنك فرنسي

يظهر لنا من خلال هذا الجدول ، أن أجور العمال الزراعيين تفاوتت فيما بين الفئتين من سنة لأخري ، إلا أن أجور الأوربيين فاقت بكثير أجور الجزائريين في جميع السنوات لاسيما سنة 1930 ، مما يؤكد لنا التمييز فيما بين العمال من قبل المستوطنين و السلطة الفرنسية معا .

ذكرت " مجلة الشهاب " سنة 1928، أن العامل الجزائري كان يأخذ أجرا أقل من أجر الفرنسي و الأجنبي، و أن أغلب الجزائريين كانوا يعيشون دون خبز و لا سقف **(4).**

(1) حليمي (عبد القادر علي) ، المرجع السابق ، صص 115-116.
(2) بن أشنهو (عبد اللطيف) ، المرجع السابق ، ص 301.
(3) سعد الله (أبوالقاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1930- 1945) ، ج 3 ، ص 41.

أثرت الظروف الصعبة علي الجزائريين في الريف، و ذلك بتقاضيهم أجور زهيدة ما بين 2 إلي 4 فرنك فرنسي مقابل 12 ساعة عمل في اليوم خلال سنة 1932، و هذا يوضح لنا تواصل الإستغلال الذي كان يعاني منه العمال الزراعيون الجزائريون في مزارع المستوطنين ، دون أن ننسي الشريحة الإجتماعية المقهورة من الخماسين ، حيث ترتب عن هذه الوضعية ، إنتشار ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن **(1)** .

كما تؤكد تقارير و مراسلات رئيس بلدية عين تموشنت المختلطة ، أن نشاط السكان ميزته العمال الزراعيين . و في تقريره إلي عامل عمالة وهران في 13 نوفمبر 1936 يوضح فيه أنه لم يحدث إضراب في بلديته ، و يعرض مقاييس أجور العمال الزراعيين التي كانت تتراوح من 9 فرنك فرنسي إلي 11 فرنك فرنسي بالنسبة لجني العنب و 12 فرنكا فرنسيا للحمالين و 13 فرنك فرنسي لعمال القبو **(2)**. و يجدر الإشارة هنا ، أن أغلب العمال الأوربيون يشغلون وظائف هامة كالتعليم أو إطارات إدارية ، و البعض منهم يعملون كعمال زراعيين ، في حين نجد أن الجزائريين علي العكس ، أقلية منهم تعمل في إطارات إدارية ، و الأغلبية يعملون كعمال زراعيين ، و هذا طبقا للتصنيف الإقتصادي الذي يخدم المصالح الفرنسية **(3)** .

إن أجور العمال سنة 1939 فيما يخص حصاد القمح ، كانت تتراوح ما بين 4 إلي 5 فرنك فرنسي في اليوم الواحد و 40 فرنكا فرنسيا للهكتار الواحد ، حيث كتب السيد " مارل " و هو مساعد إداري رئيسي بعمالة وهران ، قائلا : « سجلت عمالة وهران حركة واسعة لعمال زراعة الكروم ، في كل سنة ينتقل من 2000 إلي 3000 عامل من دائرة معسكر و سيدي بلعباس نحو دائرة وهران (منها عين تموشنت لمدة شهرين)، ويضاف إليهما العمال الزراعيون من المغرب الأقصي يتراوح عددهم من 15 ألف إلي 30 ألف عامل

---

(1) Yacono (X), Histoire de l'Algérie. de la Fin de la Régence Turque à l'insurrection de 1954, p 326.

(2) Nouschi (A), La Naissance du nationalisme Algérien (1914-1954), p 52.

(3) ولد النبية (كريم) ، الإستيطان و النظام الإداري المحلي في الجزائر ... ، ص 226.

، و لذلك فإن هذه الحركة الكبيرة لها أهميتها في الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية » **(1)** .

تغيرت الأوضاع تماما ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث منعت السلطة الفرنسية هجرة اليد العاملة الفلاحية لأنه يؤثر علي ملاك الأراضي الفلاحية ، و لذلك قررت الحكومة الفرنسية وضع حد لهذه المشكلة ، فأصدرت قرارا عقب الحرب العالمية الثانية سنة 1949 ، يقتضي تأمين العمال ضد الأخطار المهنية **(2)** ، و ذلك بغرض تهدئة العمال من جهة و إظهار الحكومة بصورة المتضامنة مع قضايا العمال، كي تتجنب أي رد فعل مفاجئ منهم. و يجدر بنا الإشارة هنا، أنه تزامن مع تدهور الأحوال الإجتماعية في العمالة ، إنتشار الفقر في المجتمع الجزائري .

بدأت عملية التفقير في عمالة وهران ، بمصادرة الأراضي الفلاحية الخصبة من السكان الأصليين لإفقارهم ، و ذلك مقابل إغناء المستوطنين الأوربيين ، و قد تمت المصادرة علي طريقتين : طريقة تقوم علي نزع الملكية بالقوة و الطرد الجماعي لأصحابها ، و طريقة ثانية قائمة علي الإرهاق الضرائبي الذي يلزم الفلاح الجزائري علي بيع أرضه للمستوطنين من أجل تسديد المبلغ المطلوب ، بعد أن أثقلته الديون **(3)** .

إن النواب الجزائريين إهتموا بقضية بؤس الفلاح الجزائري سنة 1932 ، و طالبوا الإدارة الفرنسية في المجلس العام لعمالة وهران ، بإيجاد حلول لمأساة الفلاحين الجزائريين المتزايدة في العمالة ، و الإهتمام أكثر بوضعيتهم الإقتصادية و الإجتماعية معا **(4)** .و لم تقتصر معاناة الجزائريين في الريف فقط ، بل إمتدت إلي المدن ، حيث فقد الحرفيون زبائنهم ، و ذكرت جريدة " وهران الصباح " (Oran Matin) في هذا الصدد ، ما يلي : « لا أحد يعمل في المدينة ، سواء صانعي الأحذية ، الخياطين ، الطرازين ... و غيرهم ، كلهم لا يعملون أي شيء ، و هذه الحالة أدت للبطالة كنتيجة

---

(1) ولد النبية (كريم) ، الإستيطان و النظام الإداري المحلي في الجزائر ... ، ص 228.
(2) J.O.A, 16 Septembre 1949.
(3) Yacono (X), Histoire de l'Algérie..., p 302.
(4) C.G.D.O, 1932, p 179.

حتمية »، كما أشارت الجريدة، أن تدهور وضعية الجزائريين مست الريف أكثر منه المدينة **(1)**.

إنتشر الفقر في جميع أنحاء القطاع الوهراني ما بين 1933 – 1934 ، و أعتبر الجزائريون أول الضحايا في الريف ، ما أثر علي وضعهم المعيشي ، و أدي للمجاعة و الحرمان ، ما نتج عنه النزوح الريفي نحو المدينة بحثا عن القوت اليومي **(2)** .

كما قدم " مكتب إعانات المسلمين " العديد من المساعدات للعائلات الجزائرية ، حيث ساعدت حوالي 450 عائلة في تيارت سنة 1933 **(3)** ، أما في تلمسان فقررت الحكومة العامة بالجزائر سنة 1934 توزيع حوالي 60.000 كلغ من الفرينة فقط علي الجزائريين الذين تأثرت محاصيلهم الفلاحية بفصل الشتاء و تضرر إنتاجهم جراء ذلك أي إقتصرت المساعدة علي فئة معينة **(4)** . بينما في وهران إستغلت السلطة الفرنسية أيام الأسبوع إبتداءا من 13 فيفري 1934 إلي نهاية الشهر لتقديم المواد الغذائية للعائلات منها توزيع 2.500 كلغ من الخبز من بينها 1.250 مخصصة للجزائريين ما بين بطالين و عائلات كثيرة الأفراد **(5)** .

لقد حددت الحكومة الفرنسية 15 مليون لإنقاذ الوضع الفلاحي للجزائريين و حمايته ، حيث صنفت 9 مليون فرنك فرنسي لصغار الفلاحين ، و 6 مليون فرنك فرنسي لكبار العائلات الجزائرية **(6)**.و أمام تدهور المستوي المعيشي للجزائريين ، قرر المجلس العام لعمالة وهران الإجتماع و إيجاد حل سريع لهذه المسألة ، إذ إقترح أعضاء المجلس بيع الفرينة بالجملة للجزائريين و بأثمان معقولة تمكنهم من شرائها **(7)** . و بالرغم من ذلك ، تواصلت سياسة تفقير الجزائريين ، حيث أرغم الفلاح الجزائري علي دفع ضرائب حرق

---

(1) Oran Matin, 17 Décembre 1932.
(2) Oran Matin, 18 Janvier 1934.
(3) Oran Matin, 18 Janvier 1934.
(4) Oran Matin, 22 Février 1934.
(5) Oran Matin, 05 Mars 1934.
(6) Oran Matin, 15 Avril 1934.
(7) Oran Matin, 24 Avril 1934.

الغابات التي تجاوزت إمكانيات دخله أحيانا و هذا يدخل ضمن ما يمليه قانون الأنديجينا . و بالإضافة لذلك جاءت مراسيم أفريل 1934 ، و شددت محتوياتها علي الصرامة في تنفيذها علي الجزائريين **(1)** .

يتضح لنا مما ورد ، أن أساليب سياسة التفقير في الغرب الجزائري ، تنوعت من حين لآخر ، ما أثر علي الوضع الإجتماعي للجزائريين ، و زاد من معاناتهم لاسيما بعد الأزمة الإقتصادية العالمية و ما نتج عنها من آثار ، إنعكست علي المستوي المعيشي للجزائريين و لم يكن الفقر ناتجا عن النسبة العالية للعاطلين عن العمل بصورة دائمة فحسب ، بل عن تواجد الأملاك الفلاحية و الصناعية بأيدي الأوربيين ، بالإضافة إلي التوزيع غير العادل في فرض الضرائب ، هذا عدا عن الأجور المنخفضة التي تقدم للجزائريين لقاء عملهم .

تواصلت معاناة الجزائريين مع حلول سنة 1937 ، و ذلك نظرا لقلة الإنتاج الفلاحي ، حيث لجأ العدد من الجزائريين في سيدي بلعباس إلي جمع البلوط و خلطه بكميات من الشعير لتخفيف العجز الغذائي ، كما كانت نسبة معتبرة تأكل الأعشاب في فصل الربيع **(2)** . و في تلك الفترة وردت العديد من الرسائل علي مكتب رئيس عمالة وهران يطالبونه فيها بمساعدة المعوزين ، و ظهرت جمعيات الإغاثة و الجمعيات الخيرية لتحسين المستوي المعيشي للفقراء **(3)** ، و في بعض مناطق الجزائر لم توزع الحبوب سنة 1941 بالتقسيط أكثر من ستة أشهر ، و كان الناس يموتون جوعا . و كانت السلطة الفرنسية قد أساءت إستعمال سلطاتها بالسماح في إستمرار الأسواق السوداء ، و إستعمال بطاقات التقتير في المواد الغذائية للضغط السياسي ، إضافة لحالات غش في بيع القمح ، و التموين ، و الضرائب الجمركية ، و نحو ذلك **(4)** .

---

(1) ARCH. Com d'Ain Temouchent, 1920-1955, Algérie, Question sociale économique. démographique.
(2) L'Echo d'Oran, 03 Janvier 1937.
(3) L'Echo d'Oran, 03 Janvier 1937.
(4) DAWO, La Sous - Série 1 F, F 31 (1) – 1 F 286, Déclarations sociétés secrètes 1941-1942.

شهدت الجزائر خلال فترة الحرب العالمية الأولي و في عهد فيشي خاصة ، بؤس في الحياة الإقتصادية ، و فراغ في الحياة السياسية الوطنية ، و قمع من جانب السلطة الفرنسية ، و يذكر المعاصرون الجزائريون أن سنة 1942 المواد الغذائية كانت مفقودة، و أن الجزائريين كانوا يأكلون الأعشاب و يشربون من الآبار العفنة. ضف إلي ذلك ، عرفت الجزائر جفافا ما بين سنتي 1944-1945 . و قال الدكتور " توماس" الذي عمل طويلا في مستشفي مدينة الجزائر ، ما يلي : « لقد عشت في مدينة الجزائر فترة طويلة . و قد رأيت فرقا من الأطفال في ثياب بالية يجنون قوت يومهم ، إبتداءا من سن الخامسة ، ببيع الجرائد ، و مسح الأحذية ، و رأيت أعشاش القصدير في الأحياء العربية ، و هي أماكن تعتبر عارا علي الحضارة و أثناء جني الكروم إلتقيت بعمال المزارع يمشون مسافة مئات الأميال بحثا عن العمل ، ينامون في الليل في الحفر و يتغذون ببضع حبات من التمر أو العنب ... لقد كنت خجلا من كوني فرنسيا، إنني كنت في الجزائر سنة 1945 في وقت المجاعة عندما كان آلاف الناس يموتون جوعا خلال سنة من الجفاف، و قد شاهدت القمع المروع الذي نتج عنه موت ستين ألف شخص، و شاهدت أطفالا عمرهم سنة واحدة يأكلون التراب... » **(1)** .

إستنكرت "حركة إنتصار الحريات الديمقراطية " (MTLD) من جهتها هذا النقص ، مستنتجة ما يلي : « كانت المجاعة تخيم في المناطق خارج المدن » . إن صعوبة المواصلات و إنخفاض الإنتاج الفلاحي ، و إقتصاد الحرب بنتائجه ، كالحرمان ، و السوق السوداء ، ما هي إلا الأسباب الداعية إلي ذلك ، فكان البؤس هو حصة كل جزائري **(2)** .

كانت الجزائر مع حلول سنة 1954 مسرحا لصعوبات لا حلول لها : من إحتكار الأقلية للأرض ، و ضعف الإستثمارات ، و فقدان السوق الداخلية ، و إنعدام أية سياسة إقتصادية للمستقبل ، و كل ذلك كان يجعل السكان يتوقعون تفاقم هذه الأزمة ، التي جعلها

---

(1) سعد الله (أبو القاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945) ، ج 3 ، صص 189 -190.

(2) عيناد ثابت (رضوان) ، 8 أيار / ماي 1945 و الإبادة الجماعية في الجزائر ، ترجمة : سعيد محمد اللحام ، الجزائر ، منشورات ANEP ، 2005 ، ص 43.

أكثر مأساوية بعد إزدياد السكان الجزائريين السريع ، و تدهور مستوي معيشتهم **(1)** .

يتبين لنا من المعطيات السابقة ، أن الوضع الإقتصادي أثر علي الوضع الإجتماعي للجزائريين في القطاع الوهراني ، و من هنا كان الجزائريون من أكثر المتضررين ، حيث إنتشر الفقر بينهم بعد تدني الأجور و تدهور مستواهم المعيشي .

3.2) – <u>موقف جبهة التحرير الوطني من سيطرة المستوطنين :</u>

إن أهمية ثورة أول نوفمبر 1954 تكمن في وضع جميع المسؤولين و المناضلين في الأحزاب الجزائرية أمام الأمر الواقع لأن إندلاع الثورة قد فرض عليهم الإختيار بين الإنضمام إلي الثورة لتحرير الوطن أو البقاء مع غلاة الإستعمار . و برزت هذه الإستراتيجية الهامة في تسمية الحركة الوطنية الجديدة بإسم " جبهة التحرير الوطني " و كان القصد من وراء هذه التسمية هو فتح باب الإنخراط في صفوف الحركة أمام الجميع لأن تحرير أي بلد لا يمكن أن يكون حكرا علي حزب واحد **(2)** .

كانت السياسة الإستعمارية تهدف لإستغلال أراضي الجزائريين ، لذلك إستمرت إجراءات نزع الملكية إلي غاية سنتي 1945 و 1946 ، حيث عارضت الحركة الوطنية الجزائرية هذه الإجراءات من خلال برامجها ، و أعتبر ذلك من بين العوامل التي أدت لقيام ثورة 1 نوفمبر 1954 ، إذ أن الأوربيين و المستوطنين بصفة خاصة في الجزائر ، قد إستولوا علي نسبة كبيرة من الأراضي الخصبة و إستأثروا بخيرات البلاد و ذلك علي حساب الجزائريين ، فالإحصائيات تشير إلي أن الجزائريين كانوا يعانون من الفقر و المجاعة في سنة 1954 ، و هذا راجع لقلة الأجور ، و لعدم التوزيع العادل للأراضي بين الجزائريين و المستوطنين ، هذا عدا عن إنتشار البطالة ، ما جعلهم يشعرون بالظلم و كانوا علي إستعداد لتدعيم الثورة **(3)** .

---

(1) Ageron (Ch. R), Histoire de l'Algérie contemporaine (1830- 1982), Que sais je ? , p 83.
(2) بوحوش (عمار) ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 ، ص 383.
(3) نفس المرجع ، ص 372 .

يظهر لنا مما ورد ، أن الأغلبية الساحقة للفلاحين و الخماسين و العمال الزراعيين في الثورة ، تمثل النسبة القوية التي يمثلونها بين المجاهدين في جيش التحرير الوطني بهذه المسألة ، لذلك إهتمت جبهة التحرير الوطني بهذه المسألة ، و سعت جاهدة لوضع حد لهذه السياسة الإستعمارية ، علي أساس أن إستغلال ثروات البلاد أو أراضيها لا يخص الفلاح فقط أو شخص معين ، بل يخص كل الجزائريين علي مختلف مهامهم لأنهم السكان الأصليين للجزائر و كل ما فيها هو حق لهم فقط ، و لكن يجدر بنا الإشارة هنا ، عن تضرر الفلاح بإعتبار أغلبية السكان الجزائريين من فئة الفلاحين .

لقد عقد القادة الستة سلسلة من الإجتماعات إبتداءا من شهر سبتمبر 1954 ، و قاموا بمناقشة الترتيبات الأساسية لإعلان الثورة ، حيث حددوا يوم 1 نوفمبر 1954 لإنطلاق عملية تحرير الجزائر ، هذا عدا عن إصدار بيان أول نوفمبر 1954 ، و لكي لا تسرب المعلومات عن هذا البيان ، قرر قادة الولاية الثالثة فرض رقابة علي الصحفي " محمد العيشاوي " الذي تولي طباعة و سحب بيان أول نوفمبر بعد أن قام بتحريره " محمد بوضياف " و " مراد ديدوش " ، و قد نصت الأهداف الداخلية للبيان، علي ما يلي:

1- التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلي نهجها الحقيقي و القضاء علي جميع مخلفات الفساد و روح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في التخلف.
2- تجميع و تنظيم جميع الطاقات السلمية لدي الشعب الجزائري لتصفية النظام الإستعماري **(1)** .

يتبين لنا مما سبق ، أن بيان أول نوفمبر 1954 ، لم يطرح المسألة الفلاحية صراحة ، و إقترح إجراءات عامة ، إلا أن مؤتمر الصومام سجل في برنامجه مسألة الإصلاح الفلاحي بطريقة واضحة ، و ذلك يعود لأهمية الريف الجزائري الذي لعب دورا أساسيا ، في إحتضان الثورة ، و أصبح خزانها الذي لا ينتهي ، يمدها بالرجال رغم

---

(1) بوحوش (عمار) ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 ، صص 361 ، 578.

الخسائر البشرية التي منيت بها الثورة الجزائرية.

وضع القادة في مؤتمر (وادي الصومام) أسسا واضحة لخط مسار الثورة ، و عالجوا همومها و ما تجابهه من مصاعب و عقبات و حددوا طرق معالجتها ، و من هنا تبرز الأهمية التاريخية لما تمخض عنه هذا المؤتمر ، الأمر الذي يفرض ضرورة التوقف عند بعض مقتطفات (منهج الصومام) الذي صدر في 20 أوت 1956 **(1)** . و قد جاء فيه أن الثورة الجزائرية لها مهمة تاريخية هي القضاء بصفة نهائية لا رجعة فيها علي النظام الإستعماري الذي يحول دون السلم ، حيث وضح أهداف الحرب علي أنها نهاية الحرب التي منها يبدأ تحقيق أهداف السلم، و الأهداف هي كالآتي:

1- إضعاف الجيش الفرنسي إضعافا تاما.
2- إتلاف الإقتصاد الإستعماري علي نطاق واسع بعمليات التخريب .
3- الإخلال إلي أقصي حد ممكن بالحالة في فرنسا في الميدان الإقتصادي و الإجتماعي .
4- عزل فرنسا سياسيا في الجزائر و في العالم .
5- توسيع الثورة إلي حد يجعلها مطابقة للقوانين الدولية .
6- مؤازرة الشعب مؤازرة ثابتة دائمة **(2)**.

أما بخصوص السياسة الفلاحية الإستعمارية ، فقد جاء في منهج الصومام أن الإصلاح الفلاحي الحقيقي الذي هو الحل الوطني لمشكلة البؤس ملازم لهدم النظام الإستعماري هدما تاما شاملا . و يجب علي الجبهة تحقيق العدالة الإجتماعية عن طريق نشر أسباب الخطر في البوادي بأعمال الإتلاف و إحراق المزارع و تحطيم محلات الجمعيات التعاونية للتبغ و الخمر التي هي رمز وجود الإستعمار **(3)** . و من هنا نجد أن غرض السياسة الإستعمارية هو تشجيع الإستيطان و إقامة و توطيد هياكل إقتصادية

---

(1) وعلي (عبد العزيز) ، « فعالية مؤتمر الصومام » ، مجلة أول نوفمبر ، العدد 168 ، جويلية 2006 م / جمادي الثانية 1427ه ، صص 82-83.
(2) النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954- 1962) ، ص 28.
(3) نفس المصدر صص 34-35.

و إستراتيجية للإمبريالية الفرنسية في الجزائر مع حصر المجتمع الجزائري الذي سلب وسائله و إمكانياته في حدود ضيقة .

يتضح لنا من المعطيات السابقة ، أن الحكومة الفرنسية وعدت بتطبيق إصلاح فلاحي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، و قطعت وعود متتالية بتوزيع قسم من الأراضي المروية علي الجزائريين ، و لكن لم تنفذ وعودها لأنها تتعارض مع مصالح المستوطنين ، و علي هذا الأساس تواصلت معاناة الفلاحين ، الذين سيشكلون الأغلبية الساحقة في الثورة ، و قد حملوا العبء الثقيل منها ، لذلك إهتمت جبهة التحرير الوطني بالمسألة الفلاحية ، و ظهر ذلك جليا في مؤتمر الصومام الذي وصل لنتيجة هامة ، و هي أن توفير الأراضي ضروري لإجراء إصلاح فلاحي جذري ، فإنه يتطلب القضاء علي القواعد الإقتصادية للإستعمار الفرنسي و تحديد الملكية العقارية .

3)- <u>الوضع الصحي:</u>

لقد أثر المستوي المعيشي علي الوضع الصحي للمجتمع الجزائري ، بعد الأزمة الإقتصادية العالمية 1929 لاسيما في عمالة وهران ، حيث نظم القادة المسؤولين الأطباء و الممرضين في بلدية عين تموشنت ، و للإشارة فقط ، يوجد من بينهم عسكريين ، فمثلا عينت مصلحة شؤون الجزائريين أطباء عسكريين أبرزهم ، طبيب من المشرية يدعي " إزنولت بيير " (Esnault Pierre) و هو طبيب وكابتان في آن واحد عين من 9 سبتمبر 1923 إلي 28 أفريل 1927 ، و قد كتب في هذه الآونة عما عايشه و شهده في المنطقة **(1)** . و هناك العديد من الأطباء مثله في مختلف المناطق ، ما يدل علي أن العسكريين لا تقتصر مهمتهم فقط في الحرب ، بل لهم وظائف أخري منها الطب و التمريض .

---

(1) Commandant Peyronnet (R) , Livre d'or des officiers des affaires indigène 1830-1930 , Notices et biographies , Gouvernement Générale de l'Algérie – Commissariat général du centenaire , Alger , pet G . Soubiron, 1930, T 2, p823.

خصصت السلطة الفرنسية مساعدة طبية و إجتماعية للمجتمع الجزائري ، لاسيما مع تدهور المستوي المعيشي للجزائريين ما بين 1930-1931 ، حيث عانت مدينة عين تموشنت من عدة أمراض ، إذ بلغ عدد سكانها حوالي 18.259 نسمة سنة 1931 ، ما تطلب توفير مؤونة كافية لهم ، لكن الحقيقة أن المؤونة لم تكن كافية حسبما ذكرته التقارير الفرنسية ، و لهذا إتخذت السلطة الفرنسية الإجراءات التالية لتفادي إنتشار الأمراض ، و هي :

1- منح الرعاية للجزائريين و هذه المهمة تتكفل بها مكاتب المساعدات الأوربية و الجزائرية بعد المعاينة الطبية ، كما يتم تأمين الأعيان في الضمان الإجتماعي .

2- تخصيص مستوصف لمعالجة أمراض العيون مقره بجانب المستشفي **(1)** .

إنتشرت الأمراض في أوساط الجزائريين سنة 1932 ، حيث أظهرت الإحصائيات الرسمية وفاة حوالي 149 فرنسيا ، مقابل 246 جزائريا من المرضي ، ما يوضح إرتفاع عدد الوفيات بين الجزائريين ، و هذا يؤكد السياسة الإستعمارية التي أهملت رعاية الجزائريين ، و عرضتهم لخطر الأمراض الفتاكة و كثرة الوفيات **(2)** . و قد تزايدت الأمراض ما بين 1934-1936 ، منها مرض التيفوئيد ، مرض التيفوس ، الحصباء و غيرها ، و علي الرغم من هذا المستوي الصحي المتدني ، فقد إرتفع عدد الجزائريين سنة 1936 ، و هذا يعود للزيادة المفرطة للمواليد في هذه السنة **(3)** .

كما أنشأت السلطة الفرنسية مستشفيات مدنية لرعاية المرضي (الفقراء و الأشخاص الذين يدفعون تكاليف المستشفي) ، إذ أنه مستشفي عمومي ، و لكن مخصصة جهة لكل من الفئتين ، و تختلف الرعاية الصحية في كل منهما ما بين 1935- 1936 ، حيث وصل ثمن الليلة للفقير في المستشفيات المدنية حوالي 17 فرنك فرنسي ، فمقابل 12 فرنك فرنسي 1935 نجد 16 فرنك فرنسي 1936 ، و قد ظهر ذلك جليا في مستشفيات

---

(1) ARCH . Com d'Ain Temouchent, Boite 1930-1940, Bureau de Bienfaisance.
(2) Annuaire statistique de l'Algérie, 1932, PP 114-115.
(3) ARCH. Com de Béni – Saf, Boite n° 28, Médecins de la santé.

(وهران ، عين تموشنت ، و غليزان) **(1)** .

إن الواقع الصحي للجزائريين سنة 1937 يوضح الوضع المتدهور للجزائريين مقارنة بالعنصر الأوربي، فعلي سبيل المثال كان عدد الجزائريين الذين أصيبوا بمرض الحمي النمشية 365 شخصا، مقابل حالتين بالنسبة للعنصر الأوربي، مما يكشف لنا نقص الرعاية الصحية الموجهة للجزائريين. و كان مرض التيفوئيد من الأمراض الأكثر إنتشارا ، فقد بلغ عدد المصابين بهذا المرض سنة 1937 ، حوالي 1447 موزعين في جميع أنحاء الجزائر علي النحو التالي :

- 641 مريض في عمالة الجزائر.
- 563 مريض في عمالة وهران.
- 243 مريض في عمالة قسنطينة .

خلف هذا المرض عددا كبيرا من الضحايا في وهران و معسكر و عين تموشنت و مستغانم ، و لكن آثاره كانت بالغة في مدينة وهران ، للأسباب التالية :

- النقل غير الصحي للمياه .
- إستخدام آبار غير صالحة للشرب .
- سقي الخضر بواسطة المياه القذرة **(2)**.

يتبين لنا مما ورد، أن السلطة الفرنسية أهملت الوضع الصحي للجزائريين، و لم تسعي لتحسينه مثلما هو الحال بالنسبة للأوربيين، الذين وفرت لهم الأطباء و الممرضين و الأدوية اللازمة، لذلك قلت الأمراض بينهم، في حين أن الجزائريين ظلوا دون رعاية صحية كافية.

لقد إهتم "حزب الشعب الجزائري" بالجانب الصحي في مطالبه الإجتماعية ، و هذا يتوضح لنا أكثر في النقاط التالية :

---

(1) E.S.G.A, 1936, p 112.

(2) بوسعادة (خيرة) ، التركيبة الإقتصادية . الإجتماعية و السياسية للجزائريين ما بين 1936-1939 ، صص 79-80.

- الصحة العامة :

- تكثير ديار حفظ الصحة العامة .
- إنشاء مستشفيات لمحاربة مرض السل .
- إنشاء مستشفيات للولادة للنساء المسلمات في المدن و القري .
- تحسين هيئة مستشفيات المجانين تحسينا مطابقا للعصر الحاضر .
- تنظيم كفاح عظيم ضد الديار و السكني المنافية لقوانين الصحة العامة.
- العناية بالأطفال :

- أخذ تدابير للعناية بالأطفال المجرمين أو المهملين.

- إنشاء محاكم خاصة بالأطفال **(1)** .

إزداد عدد المصابين بمرض التيفوئيد سنة 1938 ، بالنسبة للجزائريين و الأوربيين معا ، و قد سجلت عمالة وهران حالات لنفس المرض في كل من " تلاغ" و " عمي موسي "، و تواصل إنتشار هذا المرض سنة 1939 ، و هذا ما يوضحه لنا الجدول التالي :

الجدول رقم 46 : الوضع الصحي في مدن عمالة وهران سنة 1939 **(2)** .

المدن	الأمراض		
	حمي التيفوئيد	التيفوس	مرض الأذنين
وهران	14	0	0
حمام بوحجر	1	0	0
تلاغ	4	0	0
سبدو	0	0	0
تيارت	0	0	0
تلمسان	0	0	0
المجموع	19	0	0

(1) قنانش (محمد) ، الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919 - 1939 ، ص 147.

(2) ARCH .Com d'El Malah, Boite n° 35, Bulletin sanitaire de l'Algérie, mai 1939, p 148.

يتضح لنا من خلال هذا الجدول ، أن حمي التيفوئيد كانت منتشرة في العمالة بكثرة ، لاسيما مدينة وهران ، مقارنة مع باقي الأمراض ، و لكن رغم ذلك لم يتلقي هؤلاء المرضي العناية اللازمة .

لاحظنا تفاقم الوضع الصحي في الجزائر قبيل سنة 1939 ، و لكن بالرغم من ذلك لا بد من توضيح عدد المستشفيات و الأسرة المستعملة من قبل السكان ، لإظهار الوضع الصحي من جميع جوانبه ، و هذا ما يوضحه لنا الجدولين الآتيين :

الجدول رقم 47: طبيعة المستشفيات في الجزائر ما بين 1939-1947 **(1)**.

السنوات	المستشفيات				
	المدنية	العسكرية	الإضافية	مستشفيات الجزائريين	المجموع
1939	88.643	6.609	20.684	2.490	118.426
1940	79.098	5.328	18.634	2.529	105.589
1941	94.602	6.124	19.180	3.280	123.186
1942	100.602	5.164	20.624	2.963	129.353
1943	108.374	5.869	17.878	3.461	135.582
1944	109.905	9.221	16.257	2.579	137.962
1945	114.904	11.718	24.358	3.217	154.197
1946	116.756	9.950	26.204	4.265	157.175
1947	126.779	4.499	24.208	4.599	160.085

(1) Annuaire statistique de l'Algérie, 1939-1947, p 63.

الجدول رقم 48: عدد الأسرة و الحركة العامة للمرضي في مستشفيات الجزائر ما بين 1939 - 1947 **(2).**

السنوات	عدد الأسرة	المرضي
1939	13.033	118.426
1940	13.577	105.589
1941	13.788	123.186
1942	14.269	129.353
1943	14.158	135.582
1944	14.272	137.962
1945	14.338	142.479
1946	16.291	157.175
1947	16.904	160.085

يتبين لنا من خلال هذين الجدولين ، أن هناك العديد من المستشفيات في الجزائر ما بين 1939-1947 ، و لكن هذا لا يعني أنها كافية لتلبية متطلبات المرضي ، ففي حين وضح لنا الجدول الأول أن المستشفيات المدنية توفرت بكثرة ، فإن المستشفيات الجزائرية مثلت نسبة قليلة جدا بالمقارنة معها . أما في الجدول الثاني فإننا نجد بأن عدد المرضي أكبر بكثير من عدد الأسرة المتوفرة ، و هذا بالتالي يؤذي إلي منح الأولوية للأوربيين علي الجزائريين خصوصا أنهم أقلية في الجزائر و لكنهم في نفس الوقت يملكون مكانة هامة و نفوذ كبير في البلاد .

لعبت الصحافة الجزائرية دور كبير في الدفاع عن وضعية الجزائريين الصحية ، مثلما ذكر الدكتور "إبن جلول " في مقالة تحت عنوان " الصحة " ، قائلا : « تعاني الجزائر من أمراض عديدة و تحتاج للمساعدات الطبية الفورية ...» **(2)** . و قد ذكرت الصحافة الجزائرية أن الوضع الصحي مستقر في دوائر سيدي بلعباس و تلمسان ، في حين أنه متدهور في زمورة و عين تموشنت **(3)** .

(1) Annuaire statistique de l'Algérie, 1939-1947, p 63.
(2) Analyse de la presse indigène d'Algérie : Bulletin mensuel de la presse indigène (1936-1942), février 1942.
(3) Analyse de la presse indigène d'Algérie : Bulletin mensuel de la presse indigène (1936-1942), mars 1942.

عرفت الجزائر أمراض عديدة ، منها إنتشار مرض السل بين الجزائريين إنتشارا مروعا حيث وصل عدد الجزائريين المصابين بداء السل يعادل خمس مرات عدد المصابين الأوربيين ، و ذكر أن عدد المصابين بالجزائر البالغ 400.000 في فترة الحرب العالمية الثانية يعادل عدد المصابين بكامل فرنسا **(1)** . كما قضي وباء الطاعون علي السكان ، و أكتشف مركز لوباء الطاعون الرئوي في وهران جانفي 1945 **(2)** .

تفشي مرض التيفوس خلال الحرب العالمية الثانية ، و إستمر حتي 1947 ، و في سنتي 1941-1943 فتكت حمي التيفوس بالجزائريين فتكا ذريعا ، فقامت السلطة الفرنسية بإستعمال وسائل الوقاية اللازمة معرضة عن الجزائريين الذين تركوا و شأنهم بل جرب فيهم أنواع من التلقيح مشهود بخطورتها . و كثيرا ما يولد الصبيان أحياء ثم يموتون بسبب الإهمال و لقلة وجود الأسباب الصحية **(3)** ، غير أنه بعد ذلك بفترة تناقص عدد المرضي ما بين 1945 – 1946 **(4)** . و المثير للإنتباه ، أن هذا المرض بلغ ذروته في 1942 حيث أعلن الأطباء عن تفاقم الوضع في تلك السنة، مقارنة مع السنوات السابقة **(5)**، و هذا ما يظهره لنا الجدول الآتي:

---

(1) بوعزيز (يحي)، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954) ، ص 95 .

(2) عيناد ثابت (رضوان) ، 8 أيار / ماي 1945 و الإبادة الجماعية في الجزائر ، ص44.

(3) بوعزيز (يحي) ، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري(1830-1954) ، ص 95.

(4) C.G.D.O, Rapport du préfet, octobre 1947, pp 75-76.

(5) ARCH .Com d'Ain Temouchent, Boite 1940-1960, Service médical.

الجدول رقم 49 : مرض التيفوس في الجزائر ما بين 1937- 1946 **(1)** .

السنوات	الجزائريين	الأوربيين
1937	3.208	38
1938	1.471	36
1939	1.702	33
1940	2.287	34
1941	12.250	646
1942	32.255	2.782
1943	7.728	928
1944	1.554	114
1945	1.116	78
1946	885	144

يظهر لنا من خلال هذه الإحصائيات ،مدي إنتشار مرض التيفوس بين الجزائريين بسرعة علي عكس الأوربيين ما بين 1937 – 1946 لاسيما 1941-1942 أي فترة الحرب العالمية الثانية ، ما يدل علي سوء الوضع الصحي للجزائريين في هذه الفترة التي تزامنت مع الحرب ، و بداية تناقص هذا المرض ظهرت مع نهاية الحرب في سنة 1946.

إنتشرت في عمالة وهران أمراض مختلفة قبيل الحرب العالمية الثانية و بعد نهايتها ، منها : حمي التيفوئيد و الجذري و الحمي القرمزية و الحصباء و الدباح ، و جذري الماء و الطاعون و الحمي الصفراء و الزحار و إلتهاب السحايا و الشلل و إلتهاب الجلد و إلتهاب الرئة و النكاف و الزكام و السعال الديكي **(2)** . و من هنا توضح لنا هذه الأمراض تدهور الوضع الصحي للجزائريين في العمالة، و لكن مثلما تعرفنا علي مختلف الأمراض يجب علينا معرفة أهم المستشفيات، و كذلك التعرف علي الأطباء و الصيادلة و غيرهم، ممن تواجدوا بالعمالة من أجل معرفة جميع جوانب الميدان الصحي.

تحتوي عمالة وهران علي العديد من المستشفيات في مختلف مناطقها، منها: آفلوا ، عين تموشنت ، عمي موسي ، كاسيني – فرندة ، حمام بوحجر ، لامورسيير ، مغنية (باب علي) ، مونتانياك ، ندرومة ، وهران ، واد تاريا ، باريغو ، بونت دوليسر،

(1) E.S.G.A, 1946, p 96.

(2) بوسعادة (خيرة) ، التركيبة الإقتصادية . الإجتماعية و السياسية للجزائريين ما بين 1936-1939 ، ص 80.

رينولت ، سعيدة ، سبدو ، سانت – لوسيان ، سيدي بلعباس ، تلاغ ، سيدي بوحنيفية ، تيارت ، تلمسان ، تريزل ، زمورة) **(1)** . ضف إلي ذلك ، لابد من توضيح إحصائيات المهن الطبية ، و هذا ما يوضحه لنا الجدولين التاليين :

الجدول رقم 50: أطباء عامين، أطباء الأسنان، قابلات، صيادلة متوفرين في مستشفيات الجزائر إبتداءا من 1 جانفي من كل سنة (1939 – 1948) **(2)**.

التخصص	1939	1940	1941	1942	1943	1944	1945	1946	1947	1948
طبيب عام	1.033	1.096	1.143	1.139	1.074	1.315	1.336	1.356	1.409	1.449
طبيب أسنان	221	228	234	256	276	268	270	271	271	287
قابلة	401	413	404	434	396	438	427	386	410	408
صيدلي	385	385	388	409	413	413	417	422	438	441

الجدول رقم 51:أطباء عامين، صيادلة، أطباء الأسنان، قابلات متوفرين في الجزائر مع بداية سنوات 1947 و 1948 عبر دوائر عمالة وهران **(3)**.

الدوائر	أطباء عامين		صيادلة		أطباء الأسنان		القابلات	
	1947	1948	1947	1948	1947	1948	1947	1948
وهران	216	224	76	70	54	52	79	81
معسكر	26	28	9	10	8	8	5	6
مستغانم	42	44	15	13	9	9	13	17
سيدي بلعباس	28	29	13	13	6	7	10	12
تيارت	14	14	6	6	3	3	6	5
تلمسان	35	38	13	10	8	8	12	13
المجموع	361	377	132	122	88	87	125	134

يتضح لنا من خلال هذين الجدولين ، أن الأول يوضح تزايد عدد التخصصات الطبية بالنسبة لجميع الفئات خاصة في 1947 و1948 ، أما الثاني فهو يبرز إرتفاع عدد الأطباء في العمالة في 1948 مقارنة مع 1947 ، في حين أن الصيادلة و أطباء الأسنان علي العكس إنخفض عددهم في 1948 مقارنة مع 1947 ، كما نلاحظ أيضا إرتفاع ملحوظ بالنسبة للقابلات في سنة 1948، و هذا يدل علي تحسن ملحوظ من حيث التخصصات الطبية اللازمة لتوفير الرعاية الصحية المناسبة للمجتمع الجزائري، دون أن ننسي ضرورة توفير الدواء الكافي لهذا الغرض .

(1) Annuaire statistique de l'Algérie, 1939-1947, p 73.
(2) Annuaire statistique de l'Algérie, 1939-1947, p61.
(3) Annuaire statistique de l'Algérie, 1939-1947, p61.

حاولت السلطة الفرنسية إجراء إصلاحات في المجال الصحي 1952 ، و لكنها بسيطة حيث إقتصرت علي توفير مساعدات طبية في أوقات الضرورة (إنتشار الأمراض) **(1)** . و أمام هذا الوضع طالب النواب الجزائريون في سيدي بلعباس و تلمسان 1954 بمنح قروض لتوفير العلاج الضروري للجزائريين **(2)** . و لكن تغير الوضع للأحسن ما بين 1954 - 1956 ، حيث توفر في الجزائر عدد كبير من الأطباء و الطلبة الجزائريين الذين درسوا في كليات الطب و الممرضين ، آملين في توفير الرعاية الصحية اللازمة لأبناء بلدهم **(3)** . و هذا يظهر لنا إهتمام الجزائريين بالطب و التمريض للخروج من الحالة الصحية المتدهورة في الجزائر .

يظهر لنا من المعطيات السابقة ، أن الإستعمار الفرنسي قد حرم الجزائريين من أبسط المقومات الضرورية للحياة ، فصار معظمهم يسكنون في أكواخ ، و قد تعرضوا للأوبئة و الأمراض الفتاكة ، و ما أدي لوفاة العديد منهم ، علي عكس الأوربيين الذين حظوا بالعناية الطبية اللازمة ، و بالأولوية في المعالجة بالمستشفيات ، أما الجزائريين فكثيرا ما كانوا يسقطون في الطريق العام من شدة المرض ، كما حدث أن كثيرا منهم قد مات بالمستشفي عقب وصوله بأيام قليلة لعدم تلقيه العناية الكافية بسرعة ، و ذلك يكشف لنا تدهور الحالة الصحية للجزائريين ، بحيث كانت الإجراءات الوقائية المتخذة من قبل السلطة الفرنسية جد هزيلة .

---

(1) E.S.G.A, 1952, p 12.

(2) C.G.D.O, Rapport du préfet, octobre 1954, pp 134-135.

(3) المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري ، العدد 41 ، الجمعة 24 شوال 1378ه / 1 ماي 1959 ، ج2.

المبحث الثاني

المشاكل الديمغرافية

1) – النمو الديمغرافي :

يعتبر المؤرخون أن أوربا عرفت ثورة ديمغرافية حقيقية في القرن19م بالرغم من عدم كفاية الإحصائيات و ندرة المؤلفات المتعلقة ببعض المظاهر الديمغرافية . و قد إتسعت الثورة الصناعية و تسارعت خلال عهد الإزدهار الكبير في المرحلة ما بين 1850 و 1873 ، و إشتد الضغط السكاني **(1)** . أما مصطلح ديمغرافية فهو إصطلاح يستخدم في العادة للتعبير عن جمع و مقارنة الإحصاءات التي تشير إلي زيادة أو نقص السكان و مكونات وظروف هذا الحجم المتغير من السكان **(2)** . و من هنا نجد أن الجزائر بدورها تأثرت بالظروف العالمية في القرن 19 م ، هذا عدا عن تعرضها للإستعمار الفرنسي في تلك الفترة ، ما جعلها عرضة لتدفق سكاني هائل تسببت فيه السلطة الفرنسية تبعا لمتطلباتها الإقتصادية من جهة ، و تحقيقا لأهدافها الإستعمارية من جهة أخري .

تعتبر دراسة السكان و التركيب السكاني في عمالة وهران ، من النقاط الأساسية في جغرافية التهيئة الإقليمية ، إذ أنها العنصر الوحيد المحدد للنشاطات لكافة الخدمات ، و هي التي تحدد حجم اليد العاملة و الفئة النشيطة و حجم الإستهلاك **(3)** .

لقد إحتشد معظم سكان الجزائر في المنطقة الساحلية الخصبة ، و كانت أعلي نسبة في كثافة السكان في عمالة الجزائر ، بينما أخفضها في عمالة وهران **(4)** . كما يقطن عمالة وهران فئات إجتماعية مختلفة تماما ، من حيث التاريخ و العادات و التقاليد ... ، إجتمعت في الجزائر تبعا لظروف معينة حتمها الوجود الإستعماري ، و هذه الفئات هي كالتالي : الأوربيين ، المسلمين ، اليهود .

---

(1) الكيالي (عبد الوهاب)، موسوعة السياسة، ج 1، ص 202.
(2) حسين (عمر) ، موسوعة المصطلحات الإقتصادية ، ص 131.
(3) ARCH. Com d'Ain Temouchent, Boite 1920-1955, Algérie. question sociale économique, démographique.
(4) Oran Républicain, 10Juin 1942.

1- الأوربيين: يحتلون نسبة كبيرة في عمالة وهران مقارنة مع باقي العمالات ، إذ نجد حوالي 21 % من الأوربيين مقابل 29 % من المسلمين ، بالإضافة لمساهمتهم في الإستيطان الفرنسي للعمالة . كما بلغ عدد الأوربيين سنة 1948 حوالي 400.000 نسمة، و هم يعيشون في الأرياف و المدن و يسكنون المنازل الفاخرة، كما أنهم يشغلون عدة مهام، منها: موظفين إداريين، تجار، عمال في المدن، ملاكين، عمال زراعيين في المزارع. أما في مدينة وهران نجد أن عدد الأوربيين يصل إلي حوالي 150.000 نسمة أوربي، من بينهم 1000 فرنسي.

2- المسلمين: إنهم يتكلمون العربية و يعتبرون السكان الأصليين لهذا البلد، منهم حرفيون متواجدون في المدن الكبري (تلمسان ، مستغانم ، معسكر) ، إضافة إلي الملاكين الصغار و العمال الزراعيين ، و كذلك عمال المصانع ، و عمال الموانئ . كما منهم نخبة من مهيئين للعمل في وظائف حرة و إدارية و يقطنون منازل أوربية ، بينما الجزائريين منازلهم عبارة عن أكواخ أو خيم بسيطة تأويهم من الحر و البرد . كما يمكن تقدير نسبة المسلمين في العمالة بحوالي 1.600.000 نسمة.

3- اليهود: يشكلون دعما للأوربيين، و هم يتواجدون بنسبة 10 % من بين السكان الأوربيين، و أغلبهم متواجدين بالعمالة، ففي وهران يوجد أكثر من 20.000 نسمة ، و من مغنية إلي أعالي المغرب تحتوي علي حوالي 22 يهودي ، و هم كذلك يعملون في التجارة ، فمنهم تجار صغار ، خياطون ، محاسبون ، عمال ، حرفيون ، و هم يقطنون في المدن الكبري لاسيما في (وهران ، تلمسان ، معسكر) **(1)** .

يتضح لنا من خلال ما ورد ، أن عدد الأوربيين متقارب مع عدد الجزائريين ، فصاروا ينافسونهم في أماكن عملهم ، حيث كانوا ملاكين بينما الجزائريين مجرد عمال بسطاء لا يملكون أية حقوق . هذا ما جعلهم يفرضون سيطرتهم علي الجزائريين بدعم من السلطة الفرنسية.

---

(1) Tinthoin (R), L'oranie …, p 15.

تطور النمو الديمغرافي للسكان في الجزائر مع نهاية الحرب العالمية الأولي ، حيث وصل عدد الأوربيين إلي 791.000 نسمة سنة 1921 ثم 946.000 نسمة سنة 1936، بينما وصل عدد الجزائريين إلي 4.923.186 نسمة سنة 1921 ثم 6.201.144 نسمة سنة 1936 **(1)** ، هكذا يتضح لنا تزايد نمو السكان في الجزائر لمختلف فئات المجتمع ، و لكن بالرغم من ذلك عرفت سنة 1935 إرتفاع في عدد الوفيات لدي الأطفال و خاصة حديثي الولادة ، و ذلك بسبب قلة العناية الصحية ، إذ نجد أن عدد الوفيات لدي رضع الأوربيين في عمالة وهران حوالي 410 ، أما الجزائريين حوالي 850 **(2)** . غير أن نمو السكان في العمالة إزداد مع حلول سنة 1936 ، و هذا ما يوضحه الجدول الآتي :

الجدول رقم 52 : إحصاء عام لسكان عمالة وهران ما بين 1931- 1936 **(3).**

الدوائر	الأوربيين			الجزائريين		
	1931	1936	نسبة الزيادة	1931	1936	نسبة الزيادة
وهران	125.866	152.603	26.737	32.866	48.068	15.202
معسكر	13.403	15.118	1.715	16.719	18.068	1.349
مستغانم	12.776	18.150	5.374	14.063	20.405	6.342
سيد ي بلعباس	27.753	33.810	6.057	15.018	20.944	5.926
تلمسان	11.653	32.441	20.788	13.382	40.881	27.499
تيارت	10.949	11.211	262	8.909	12.411	3.502

يتبين لنا من خلال هذا الجدول ، أن عدد السكان في عمالة وهران تزايد شيئا فشيئا مع مرور السنوات سواء بالنسبة للأوربيين أو الجزائريين لاسيما سنة 1936 ، و لكن بالرغم من ذلك نلاحظ أن عدد الأوربيين إزداد أكثر في وهران و سيدي بلعباس خلال هذه السنة ، في حين أن عدد الجزائريين إزداد أكثر في وهران و تلمسان .

تناقص عدد السكان في القطاع الوهراني مع بداية الحرب العالمية الثانية سنة 1939**(4)**، و لكنه تزايد مباشرة مع نهاية الحرب العالمية الثانية، و هذا سبب أزمة

---

(1) Nouschi (A), La Naissance du nationalisme Algérien (1914-1954), p 31.
(2) ARCH.Com d'El Malah, Boite n° 35, Bulletin sanitaire de l'Algérie, 1937, p 1264.
(3) Kaddache (M), Histoire du nationalisme algérien …, T 1, p 272.
(4) E.S.G.A, 1949, p 735.

حادة أدت إلي إفقار الفلاح الجزائري إلي حد أكبر مما كان عليه من الفقر سنة 1939 **(1)** ، و قد إستمر سكان الجزائر في التزايد ، و قد حرموا عمليا من الهجرة الفرنسية – فإرتفع عددهم من 922.272 أوربي سنة 1948 **(2)** إلي 984.000 أوربي سنة 1954. أما يهود الجزائر فعددهم يقارب 140.000 في سنة 1954 . و بالمقابل إزداد عدد السكان المسلمين ، بسبب هبوط نسبة الوفيات ، و التي تعد أحد الأحداث الكبري التي وجهت فترة (1930-1954) لأن هذه الديمغرافية السريعة زادت الخلل في التوازن **(3)** . فبعد أن كان عدد الجزائريين 7.679.078 سنة 1948 **(4)** ، إرتفع عددهم إلي 8.450.000 سنة 1954 **(5)** .

شهد القطاع الوهراني تزايدا في عدد السكان خاصة بعد سنة 1931 ، فمثلا كان يبلغ عدد سكان مدينة حمام بوحجر 8000 نسمة سنة 1925 ، من بينهم 3000 أوربي ، ثم إرتفع عدد السكان إلي 18.000 نسمة سنة 1956 ، و هذا النمو السريع تناسب مع توسع زراعة الكروم في المنطقة **(6)** . و كمثال آخر ، تضاعف عدد السكان في مدينة وهران ما بين 1931 – 1954 ، إلا أن المعدل السنوي لهذه الزيادة يختلف من فترة لأخري . و هذا ما يظهره لنا الجدول التالي :

---

(1) ARCH.Com de Béni- Saf, Boite n° 01, Mobilisation.
(2) Kaddache (M), Opcit, T1, P 737.
(3) Ageron (Ch. R), Histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1962), Que sais je ? , p 79.
(4) Kaddache (M), Opcit, T1, P 736.
(5) Ageron (Ch. R), Histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1962), Que sais je ? , p 79.
(6) DAWO, La Série I, 4479 I15, Affaires concernant les communes mixtes.

الجدول رقم 53: نمو سكان مدينة وهران ما بين 1901- 1954 **(1)**.

السنة	الجزائريون	الأجانب	مجموع سكان وهران
1901	12.276	81.254	93.530
1911	17.707	105.379	123.086
1921	18.569	127.547	146.116
1931	32.115	131.628	163.743
1936	45.518	157.153	202.671
1948	82.247	166.861	249.108
1954	118.655	173.157	291.812

يتضح لنا من خلال هذا الجدول، تطور عدد سكان مدينة وهران خاصة سنة 1954 ، و هذا التزايد المستمر لا يمكن إرجاعه إلي عامل الزيادة الطبيعية فحسب بل إلي عوامل الهجرة التي لعبت دورها الرئيسي في هذه الزيادة ، و قد ساعد علي ذلك ما تعرضت له الجزائر من ظروف سياسية و إستعمارية كان لها الأثر الواضح في إزدياد عدد المهاجرين من أوربا إلي الجزائر بصفة عامة و مدينة وهران بصفة خاصة . كما تعتبر المواليد و الوفيات من أهم العوامل المؤثرة في التغيرات السكانية لمدينة وهران.

إن إختلاف عدد سكان الجزائر ، لم يقتصر علي الفئات الإجتماعية من الأوربيين و الجزائريين فقط ، بل شمل أعمار هؤلاء السكان ، و هذا يعود إلي ظروف البلاد من جهة ، و إلي المستوي المعيشي و الرعاية الصحية المتوفرة لهم من جهة أخري ، و هكذا نري أن هذا النمو الديمغرافي ، يعود أساسا إلي الزيادة المفرطة للمواليد علي الوفيات .

(1) مقيبس (بشير) ، المرجع السابق ، ص 134 ; أنظر كذلك : صاري (الجيلالي) و قداش (محفوظ) ، الجزائر في التاريخ . المقاومة السياسية (1900-1954). الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري ،ج5 ، ص 214 .

2)- ظاهرة البطالة:

لقد عاني المجتمع الجزائري من المشاكل الديمغرافية إزاء هذه الظروف الصعبة ، و أهمها : البطالة و هي إرتفاع نسبة العاطلين و ليست بدليل علي وفرة السكان و إكتظاظهم ، و ليست بدليل علي قلة و عدم كفاية الموارد الطبيعية أو الإقتصادية ، و لكنها دليل علي سوء توزيع العمل ، و فساد النظام الإجتماعي **(1)** .

تميز الوضع الإجتماعي في الجزائر ما بين 1920-1921 بإنتشار كبير لظاهرة البطالة وسط المجتمع الجزائري لاسيما الجزائريين ، حيث بلغ عدد السكان الجزائريين سنة 1921 حوالي 5.800.000 نسمة . و أمام هذا الوضع المزري، قامت الحكومة الفرنسية بمنح ميزانية خاصة للجزائر تقدر بحوالي 125.000.000 فرنك فرنسي . و ذلك من أجل إنقاذ البطالين ، و تامين الفلاحين من خلال توزيع مجاني للبذور و الحبوب و مختلف المنتوجات **(2)** .

عرفت الفترة الممتدة من 1920 إلي 1929 أزمة خطيرة ، و تزايد لظاهرة البطالة ما أدي للعديد من الإضرابات **(3)** . و إزدادت هذه الظاهرة بعد الأزمة الإقتصادية العالمية ، حيث ذكرت جريدة " صدي وهران " (L'echo d'oran) سنة 1931 : « إن شركات إستغلال المناجم إضطرت إلي تسريح عدد كبير من العمال ، أما العدد الآخر تم توقيفهم مؤقتا » **(4)** . أما في مدينة وهران فقد طالبت "جمعية البطالين" سنة 1933 بتقديم منح لهؤلاء البطالين ، لتخفيف البؤس الذي يعانون منه و ضمان الإستقرار للعمال في مناصب عملهم **(5)** .

كما إهتم المؤتمر الوطني لنجم شمال إفريقيا المنعقد في 28 ماي 1933 بوضعية العمال في الجزائر ، حيث نصت مطالبه علي ما يلي :

---

(1) حليمي (عبد القادر علي)، المرجع السابق، ص 138.

(2) E.S.G.A, 1946, pp 195-196.

(3) Diemert (J.P), « Le Syndicalisme en Algérie 1919-1938 », mémoire de maîtrise, paris, département d'histoire, p 56.

(4) L'Echo d'Oran, 16 Avril 1931.

(5) Le Semeur, 8 Avril 1933.

- حرية الصحافة ، و الجمعيات ، و الإجتماعات ، و الحقوق السياسية و النقابية .
- الحق لجميع الجزائريين في الوظائف العمومية بدون أي تمييز ، وظائف متساوية و أجور متساوية .
- تطبيق القوانين الإجتماعية و العمالية ، و الحق في منحة البطالة و المنح العائلية للعائلات القاطنة بالجزائر **(1)** .

إن تزايد البطالة منذ سنة 1934 هو نتيجة الوضع في القطاعات التصديرية ذاتها و كل القطاعات المرتبطة بزراعة الكروم في عمالة وهران، لكن البطالة كانت أقل بروزا في الأرياف منها في المدن، و ذلك بسبب العمل الموسمي. و في الواقع ركود الأرباح تم تراجعها ما أدي إلي هبوط الإستثمار في قطاع البناء الخاص ، الأمر الذي زاد بدوره من البطالة و بموازاة ذلك حول الرأسماليون أن يواجهوا الأزمة بتخفيض كبير للأجور في الأرياف أكثر من المدن **(2)** ، و لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل وضحت جريدة "وهران الصباح "(Oran Matin) الوضع في العمالة سنة 1934، قائلة: « نعم، إن البؤس ينتشر في كل جهة و يعتبر الأهالي أول ضحاياه... ، بحيث تفر قوافل من المتسولين من الدواوير متجهة نحو المدن بحثا عن حياة أفضل » **(3)** . و يجدر بنا الإشارة هنا ، أن عمالة وهران إنتشرت بها ظواهر إجتماعية سلبية بالإضافة للبطالة ، و هي السرقة و التسول . أما ظاهرة التسول فقد تركزت بشكل كبير في المدن الكبري **(4)** .

أدت أزمة البطالة التي عرفتها الجزائر بتأثير الأزمة الإقتصادية إلي ظهور مظاهرات وسط الجزائريين ، ففي مدينة سيدي بلعباس ، تظاهر الآلاف من الجزائريين سنة 1935 مطالبين بالعمل لتوفير الغذاء لعائلاتهم ، كما تظاهر الأوربيون، مما جعل المجلس العام يصادق علي تقديم مساعدة مالية تقدر ب 40 ألف فرنك فرنسي لصالح الأوربيين

(1) فنانش (محمد) ، الحركة الإستقلالية في الجزائر... ، صص 55 - 57.
(2) بن أشنهو (عبد اللطيف) ، المرجع السابق ، صص 322-323.
(3) Oran Matin, 18 Février 1934.
(4) ARCH.Com d'Oran, Boite n° 05, Affaire Indigène.

في شهر جانفي و 40 ألف فرنك لصالح الجزائريين في شهر فيفري **(1)** . و هكذا نلاحظ تدهور الوضع الإجتماعي للجزائريين و الأوربيين معا ، و هذا ما جعلهم يقومون بمظاهرة تعبيرا عن معاناتهم و رفضهم للحالة المزرية التي وصلوا إليها .

أثرت ظاهرة إنتشار البطالة سنة 1934 علي الجزائريين أكثر منها الأوربيين ، و زاد الأمر سوءا مع حلول سنة 1935 ، إذ توقف قطاع البناء و الأشغال العمومية إضافة إلي الصناعة الغذائية و النسيج ، ما أدي لتزايد عدد البطالين في الغرب الجزائري ، و تدهور الوضع أكثر ، مع قدوم عدد كبير من المهاجرين فتكاثر بذلك عدد البطالين في الجزائر ، و بالتالي إنعكس ها الوضع سلبيا علي الجزائريين و الأوربيين معا ، و حتي علي السلطة الفرنسية التي كانت تسير أمور البلاد **(2)** .

لقد حددت السلطة الفرنسية قائمة العمال البطالين في مختلف مناطق القطاع الوهراني سنة 1936 ، و من بين هذه المناطق معسكر ، حيث قدمت القائمة لمصلحة البطالة بالبلدية ، و هي تتضمن كل المعلومات حول العمال العاطلين الذين يبحثون عن عمل ، و قد صنف هؤلاء البطالين كالآتي :

1- البطالين الأوربيين :

بناء– 7 قلاعين الحجارة – خباز- 9 عمال زراعيين – 2 إسكافيين – 14 حفار الأرض – 6 نجارين – 3 حفارين الآبار – صانع الآجر – 3 حدادين – 3 فحامين – 4 كسارين الزجاج – 2 سائقين عربة – 4 دهانين – 3 ميكانيكيين – مربي خنازير – 2 بائعي الحديد – 5 موظفين في المكتب – 4 سائقين سيارة – 1 بيطري – طحان – 3 كهربائيين – سمكري – براميلي (بيع البراميل) – نجار العربات . و المجموع هو : 83.

2- البطالين الجزائريين :

مساعد بناء – 61 حفار الأرض. و المجموع هو : 62 **(3)**.

(1) ARCH . Com d'Ain Temouchent, Boite 1928-1952, Les Mouvement sociaux.
(2) E.S.G.A, 1935, p 722.
(3) Le Réveil de Mascara, 22 Février 1936.

وضع رئيس بلدية معسكر السيد "باسكال موسيل " (Pascal Musell) هذا التقرير ، و الذي يوضح فيه وضعية البطالين في البلدية من خلال الإحصائيات الدقيقة ، و ذلك في الفترة الممتدة من 6 إلي 15 فيفري 1936 **(1)** .

يتبين لنا مما سبق، أن الإحصائيات الفرنسية الرسمية توضح بأن عدد البطالين الأوربيين يفوق عدد الجزائريين . و هذا ليس بدليل علي كثرة البطالين الأوربيين عن الجزائريين ، و لكن ربما يعود هذا لتواجد فئة الأوربيين بكثرة في عمالة وهران بصفة عامة ، و في معسكر بصفة خاصة ، و هذا لمميزاتها الكثيرة ، دون أن ننسي أن السلطة الفرنسية تركز من خلال تقاريرها علي تبيان وضعية الأوربيين و معاناتهم أكثر من الجزائريين ، بدليل أنها وضحت مهن البطالين الأوربيين بالتفصيل ، في حين إقتصرت علي مهنتين فقط بالنسبة للجزائريين .

واصل " حزب الشعب الجزائري "إهتمامه بقضايا العمال ، و لاسيما البطالين ، و ظهر ذلك من خلال برنامجه :

- حماية العمال:

أ- تطبيق قوانين التأمين العام.

ب-تطبيق قوانين الإحتياطات العامة .

ج- منح إعانات للبطالة .

د- منح إعانات لرؤساء العائلات البطالين .

ه- إنشاء مطابخ عمومية في جميع القري و المدن.

و- إنشاء أشغال عامة لتقليل البطالة.

ز- تطبيق قانون أسبوع الأربعين ساعة.

ح- تطبيق قانون إستواء الأجرة مع إستواء العمل **(2)** .

---

(1) Le Réveil de Mascara, 22 Février 1936.

(2) قنانش (محمد) ، الحركة الإستقلالية في الجزائر ، صص 146-147.

تفاقم الوضع قبيل الحرب العالمية الثانية ، و من بين أسباب البطالة يمكننا القول توقف الأشغال الهامة ، الصعوبات التجارية ، توقف قطاع البناء الخاص ، و تزايد النمو الديمغرافي **(1)** . و أمام إنتشار هذه الظاهرة ، سارعت السلطة الفرنسية في تقديم مساعدات للبطالين الجزائريين في عمالة وهران ، و علي سبيل المثال عين تموشنت ، حيث قدمت لهم مبالغ مالية في شهر جويلية من سنة 1938 تقدر ب 3000 فرنك فرنسي **(2)** . و نظرا لخطورة الوضع ، فقد إجتمع أعضاء المجلس البدي بتلمسان في جلسة 2 ماي 1940 ، و حاولوا إيجاد حل لمساعدة هؤلاء البطالين ، من خلال توفير مناصب عمل لهم ، و بعد المداولات إتفقوا أخيرا علي تخصيص قرض بقيمة 8000 فرنك فرنسي للخروج من هذه الأزمة **(3)** .

لقد عاني القطاع الوهراني من ظاهرة البطالة ، و من بين دوائره التي تأثرت بهذه الأزمة تلمسان ، حيث جاء في مداولات المجلس البلدي بتلمسان في جلسة 23 أكتوبر 1940 ، أن عدد البطالين تزايد ما بين سنتي 1940 و 1941 لاسيما في فصل الشتاء ، كما جاء أيضا في جلسة 8 ديسمبر 1940 ، أنه لابد من تكوين لجنة إدارة تضم أوربيين لدراسة وضعية البطالين ، و هذه اللجنة تتكون رئيس بلدية تلمسان و ستة أعضاء يساعدونه يتم تعيينهم من قبل محافظ العمالة ، و ينحصر دور اللجنة الخاصة في دراسة ظاهرة البطالة و عواملها و طرحها علي المجلس البلدي لمناقشتها و إيجاد حل لها **(4)**.

تواصلت أزمة البطالة سنة 1941 ، لذلك طرح هذا الموضوع مجددا في المجلس البلدي بتلمسان ، و علي أساسه قرر المجلس تخصيص قرض بقيمة 100.000 فرنك فرنسي للتقليل من حدة الظاهرة . ضف إلي ذلك ، إجتمع المجلس البلدي مرة أخري في جلسة 2 ديسمبر 1942 ، و إتفق أعضاؤه علي مساعدة البطالين من خلال توفير

(1) E.S.G.A, 1946, pp 796-797.
(2) ARCH. Com d'Ain Temouchent, Boite 1926-1942, Personnel communel, registre divers.
(3) ARCH. Com de Tlemcen, D.C.M.T (1939-1942).
(4) ARCH. Com de Tlemcen, D.C.M.T (1939-1942).

مناصب عمل لهم**(1)**.

يتضح لنا من المعطيات السابقة ، أن إنتشار ظاهرة البطالة ، أثر علي المجتمع الجزائري قبيل الأزمة الإقتصادية العالمية و إلي بداية الحرب العالمية الثانية من جهة ، و أقلق السلطة الفرنسية من جهة أخري ، هذا ما جعلها تتناقش حول هذه الأزمة في العديد من جلساتها كل سنة ، أملا في إيجاد حل نهائي لها ، بغرض تهدئة الوضع في البلاد ، و تجنبا لأي رد فعل مفاجئ .

ناقشت المجالس المالية في الجزائر، هذه الأزمة سنة 1947، و خصصت لها قرضا يقدر ب65 مليون فرنك فرنسي لدعم أشغال البلديات و التخفيف من ظاهرة البطالة **(2)**. كما أن إنتشار البطالة في عمالة وهران ، لم يقتصر علي فترة معينة ، بل إمتد من سنة 1946 ، حيث وصل عدد البطالين في مدينة وهران سنة 1946 حوالي 4000 بطال ، من دون حسبان الأفراد الذين من دون عمل نهائيا ، و في سنة 1948 وصل عددهم إلي 80.000 بطال ، و في سنة 1949 وصل عددهم إلي 109.953 بطال، و في سنة 1950 وصل عددهم إلي 117.000 بطال **(3)**. و يجدر بنا الإشارة هنا ، إلي دور النمو الديمغرافي في تزايد ظاهرة البطالة خاصة ما بين 1950 -1954، فمثلا هناك عوامل تؤدي إلي تطور هذا النمو أو تناقصه ، نجد أيضا أن الإنفجار السكاني بدوره يؤدي لإرتفاع عدد العاطلين عن العمل سواء في الجزائر بصفة عامة أو عمالة وهران بصفة خاصة ، و هذا الوضع لا يقتصر علي فئة المزارعين ، بل شمل أيضا جميع القطاعات الأخري **(4)** .

يظهر لنا مما ورد ، أن أزمة البطالة تواصلت أثناء الحرب العالمية الثانية و إلي غاية إندلاع ثورة نوفمبر 1954 ، و في هذه الفترة واصل حزب الشعب الجزائري مسار نجم شمال إفريقيا ، و طالب بمساعدة العمال ، و لاسيما البطالين ، و منحهم جميع حقوقهم ، لان البطالين ينقسمون إلي نوعين :

---

(1) ARCH. Com de Tlemcen, D.C.M.T (1939-1942).
(2) C.G.D.O, Rapport du préfet, Avril – Juin 1947, séance du 20 juin 1947, p 157.
(3) E.S.G.A, 1951, p50.
(4) ARCH .Com de Béni –Saf, Boite n° 28, Chômage 1945 -1956.

النوع الأول هم العمال العاطلين عن العمل، بسبب طردهم أو توقف الأشغال العمومية أو سلب أملاكهم و غير ذلك، أما النوع الثاني فهم الأشخاص الذين لا يعملون نهائيا. و رغم ذلك لم تكن جهود السلطة الفرنسية كافية لتجاوز هذا الوضع ، إذ أنها بدل توفير مناصب عمل ، كانت توقف العمال عن عملهم في قطاعات متعددة ، تبعا للظروف الإقتصادية العالمية ، و تكتفي فقط بتقديم قروض بصفة مؤقتة لدعم البطالين ، و التي لم تخدم مصالح الجزائريين مثلما خدمت مصالح الأوربيين ، و ظاهرة البطالة بدورها أدت لإنتشار الهجرة سواء الداخلية أو الخارجية .

3)- الهجرة و التهجير:

لقد أدي عدم التوازن بين النمو الإقتصادي و النمو البشري إلي خلق مشاكل ديمغرافية ، منها الهجرة ، و هي تعرف بأنها حركة إنتقال السكان من مكان الأصل إلي مكان الوصول ، أي أنها تشمل التغير في مكان السكن أو مكان الإقامة الإعتيادي إلي مكان جديد و مختلف . و لذلك فهي تشكل أحد العناصر الأساسية للنمو السكاني ، حيث تؤثر في حجم و تراكيب السكان ، و في القدرة علي نموهم العام **(1)** .

كان معظم الجزائريين يعيشون علي الفلاحة سواء كانوا ملاكا صغار أو عمالا زراعيين لدي المستوطنين الفرنسيين و الأجانب. و لم تكن مساحة الأرض و لا بدائية الوسائل الفلاحية تسمح للفلاح الجزائري بالقيام بشؤون أسرته ، بالإضافة إلي إنخفاض مستوي المعيشة الذي كان يعاني منه الفلاحون ، ما أدي لكثرة الهجرات من الريف إلي المدينة من جهة ، و من الجزائر إلي فرنسا من جهة أخري ، طلبا للعيش و هروبا من وضع إقتصادي يسود فيه الفقر و الإستغلال **(2)** .

1.3)- الهجرة الداخلية:

إن هجرة الجزائريين كانت مقتصرة علي التنقل داخل البلاد قبيل الحرب العالمية الأولي، و ذلك من خلال الهجرة من الريف إلي القرية الصغيرة المجاورة أو المدينة

(1) مقيبس (بشير) ، المرجع السابق ، ص 144.
(2) سعد الله (أبو القاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945) ، ج 3 ، ص 40.

الكبيرة لمن كان يبحث عن عمل، و هي ما يعرف بالهجرة الداخلية **(1)**. و قد ظهرت بأشكال مختلفة: الهجرة الموسمية و هجرة سكان الريف إلي المدينة . فالهجرة الموسمية فيها يفارق الفلاح منزله في فصل من فصول السنة إلي منطقة داخل وطنه للعمل، ثم يعود إلي منزله عند نهاية الفصل، مثل هجرة سكان المناطق الجبلية في فصل جني العنب أو الحصاد إلي السهول المجاورة لهم **(2)**.

أما هجرة سكان الريف إلي المدينة فهي هجرة مستديمة في أغلب الأحيان. و لهذا شهد النزوح الريفي إرتفاعا لدي الجزائريين سنة 1932 في المدن شبه الساحلية كتلمسان و معسكر ، حيث وصلت النسبة ما بين 50 % و 70 % ، بينما قلت النسبة في المدن الساحلية كوهران و مستغانم بحوالي 40 % **(3)** ، و كذلك عرفت سنة 1936 زيادة معتبرة لسكان المدن بعمالة وهران بسبب الهجرة من الريف نحو المدينة، و التي يرجعها المؤرخون للصعوبات التي يواجهها الفلاح في الريف **(4)**.

كما إرتفع عدد السكان الجزائريين في المدن ما بين 1936 -1954 ، و أدي هذا التضخم إلي مشاكل في المدن ، حيث تكدس السكان في الأحياء العربية التقليدية أو تجمعوا في أكواخ الضواحي . و بعدها لم يعودوا يجدون عملا رغم الإزياد المستمر في عدد الوظائف . فكانت المؤسسات و الورشات الصناعية تشغل 110.000 عامل في سنة 1924 ، و 264.000 عامل في سنة 1954 ، و هذه الإحصائيات تنطبق علي الجزائر بصفة عامة، و يجدر الإشارة هنا، أن الجزائريين الأجراء في الصناعة و التجارة في نفس هذه الفترة، كانوا يضمون 133.100 عاطل عن العمل، و 172.000 عامل يدوي (منهم 84.000 في بطالة جزئية) و 75.000عامل إختصاصي ، و كان 68.000 منهم عمالا مهنيين و موظفين صغارا أو مستخدمين **(5)** .

---

(1) Ageron (Ch. R), « L'émigration des musulmans Algériens et l'exode de Tlemcen », in A.E.S.C, vol 22, n° 05, Septembre. Octobre 1967, p 1063.
(2) Ageron (Ch. R), Histoire de l'Algérie contemporaine, Que sais je ? , p 81.
(3) Annuaire statistique de l'Algérie, 1932, pp 114- 115.
(4) Diemert (J.P), « Le Syndicalisme en Algérie 1919- 1938 », p 38.
(5) Ageron (Ch. R), Histoire de l'Algérie contemporaine, Que sais je ? , pp 81- 82.

يتضح لنا مما سبق، أن الهجرة الداخلية نحو المدن، لم تخلص الجزائري من معاناته، فالفلاحين الذين هاجروا إلي المدن كانوا يأملون في أن يصبحوا عمالا دائمين ، و لكن هذا لم يتحقق للجميع ، و بالتالي تواصلت معاناتهم في المدينة .

2.3) – الهجرة الخارجية:

إن الحرب العالمية الأولي كان لها دور فعال في فتح باب الهجرة أمام الجزائريين إلي فرنسا. إذ تفاعلت عدة دوافع سياسية و إقتصادية و إجتماعية و عسكرية ، فأدت بالجزائري للهجرة نحو فرنسا **(1)** . فمن الناحية السياسية ، ظل قانون الأنديجينا مقيدا لحرية الجزائريين ، حيث سقط العديد منهم ضحية المحاكمات الزجرية الظالمة في القطاع الوهراني سنة 1932 ، و هذا ما توضحه الإحصائيات الرسمية علي النحو التالي : 41 غرامة كاملة ، و 1389 عقوبة سجن في القطاع الوهراني **(2)** .

أما من الناحية الإقتصادية ، فإن هجرة الجزائريين من بلادهم إلي فرنسا كانت وليدة الفقر و البؤس ، و البطالة ، بعد أن إستحوذ الأوربيون في الجزائر بمساندة السلطة الفرنسية علي أخصب الأراضي الفلاحية . و قد وجدت فرنسا من مصلحتها أن يهاجر الجزائريون للعمل في بلادها و ذلك لعدة أسباب سياسية و إقتصادية في وقت واحد . لذلك شجعت فرنسا هذه الهجرة كي تمتص العناصر الوطنية من جهة ، و تقوم بتشغيلهم في المناطق القاسية من جهة أخري . و كانت تهدف أن يتشبع الجزائريون بالروح الفرنسية، و بالتالي يتمكنوا من إدماجهم في المجتمع الفرنسي **(3)**.

هناك دافع إقتصادي آخر ، يتعلق بإنخفاض أجور العمل بالجزائر و إرتفاع الرواتب الشهرية بفرنسا . و السبب هو عرقلة عروض العمل ، كما أن أجورهم كانت منخفضة و لا تغطي حتي نصف النفقات السنوية . أما مزايا الضمان الإجتماعي فلم يشرع في تطبيقها علي العامل الجزائري إلا في شهر أفريل 1950 و الشرط الأساسي لذلك هو تحصل العامل علي عمل دائم . و حتي العلاوات التي كانت تمنح في الجزائر ضعيفة

(1) Galissot (R), « Emigration des musulmans Algériens vers la métropole », in Annuaire de l'Afrique du nord, 1981, pp 11-31.

(2) Annuaire statistique de l'Algérie, 1932, p 150.

(3) تركي (رابح) ، الشيخ عبد الحميد إبن باديس– رائد الإصلاح و التربية في الجزائر ، صص 29-30.

و لا تضاهي ما يمنح عادة في فرنسا للعامل البسيط هناك، و بالإضافة لذلك، فإن كبر حجم الأسرة الجزائرية، جعل راتب الجزائري لا يكفي للحصول علي الحاجات الأساسية ، و لذلك تحتم علي الكثير من الأفراد البحث عن عمل إضافي، و في حالة إذا ما فشلوا، يشرعون في التفكير في الهجرة إلي الخارج من أجل تحسين وضعيتهم **(1)**.

أما الدوافع الإجتماعية ، فيمكن إرجاعها إلي أن الجزائريين أصبحوا بعد الإستعمار و الحروب المتوالية يشعرون بالمهانة ، مما دفع بهم إلي الهجرة . ضف إلي ذلك ، إن الزيادة السريعة في السكان تعتبر الدافع الكبير للهجرة ، إذ أن هذا النمو أجبر العديد من الجزائريين علي الهجرة لتوفير القوت لعائلاتهم . هذا عدا عن التعليم الذي يعتبر هو المؤهل الأساسي للحصول علي أي عمل لائق داخل الجزائر ، و لو أتيحت الفرصة لأكبر عدد ممكن من أبناء الجزائر في الصغر أن يتعلموا لما كانت هناك ضرورة للهجرة و البحث عن عمل في فرنسا .

أما الدوافع العسكرية ، فهي تعود للحروب الطويلة التي خاضتها فرنسا في القرن العشرين و خاصة من 1939 إلي 1945 ، فقد إمتصت طاقات الشباب الفرنسي و تركت الإقتصاد الفرنسي يعاني من النقص الفادح في القوة البشرية التي تتطلبها التنمية الصناعية . لذلك عمدت المصانع الفرنسية إلي جلب العمال من الخارج و تشغيلهم لأنهم يعتبرون القوة الدائمة **(2)**.

يتبين لنا مما ورد ، أن هجرة الجزائريين إلي فرنسا لم يكن دافعها هو حب السيطرة ، بل كان الدافع إليها سياسيا و إقتصاديا و إجتماعيا و عسكريا ، و هو البحث عن مصدر للعيش بعد أن سيطر الأوربيون علي مختلف المجالات في الجزائر ، مما إضطرهم إلي الهجرة نحو فرنسا خصوصا مع مطلع القرن 20 م .

كان عدد المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا لا يزيد عن 6000 نسمة سنة 1912 ، ثم إرتفع العدد خلال الحرب العالمية الأولي إلي 80.000 نسمة ، جلبتهم فرنسا لملأ

---

(1) بوحوش (عمار) ، العمال الجزائريون في فرنسا (دراسة تحليلية) ، د. ط ؟ ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، د. ت ؟ ، صص 154-155.

(2) نفس المرجع ، صص 160-165 .

الفراغ في مصانعها . و بعد الحرب عاد بعض العمال المجندين إلي بلدهم، و البعض الآخر فضل البقاء في أرض المهجر لعوامل عديدة. و في سنة 1924 بلغ عدد المهاجرين حوالي 100.000 نسمة، ثم تناقص إلي 19.000 نسمة أثناء الأزمة الإقتصادية العالمية التي إجتاحت أوربا **(1)** .

إنعكست الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 1929 علي الجزائريين و الأوربيين معا ، خاصة في عمالة وهران ، إذ ضيقت الخناق علي الجزائريين بعد إصدار مرسوم فرض الضرائب في 11 جانفي 1929 ، إضافة لقرار الحاكم العام فيما يخص تحديد شروط الحج ، في 2 فيفري 1929 المطبقين علي الجزائريين **(2)** . و شملت آثار الأزمة أيضا الوضع الإجتماعي للمجتمع الجزائري ، إذ تعرض العمال للبطالة بعد فقدانهم مناصبهم في عدة قطاعات لاسيما القطاع المنجمي الذي تضرر بشدة ، لأن هذه المناجم صارت عاجزة عن التشغيل و الإنتاج بسبب الأزمة ، ما أدي لتسريح العمال ، فزادت معاناتهم جراء ذلك ، و تدهور مستواهم المعيشي ، فإضطروا للهجرة نحو فرنسا بحثا عن حياة أفضل **(3)** .

هاجر الجزائريون نحو فرنسا بشكل واسع قبيل سنة 1929 ، و لكن مع ظهور الأزمة الإقتصادية العالمية سنة 1929 ، تأثرت فرنسا خلال تلك الفترة ، و كان له أثره الفعال علي مستقبل العمال الجزائريين الذين هاجروا إلي فرنسا . و نتج عنه تدهور الوضعية الإقتصادية بفرنسا ، ما أدي لإغلاق المصانع ، و تسريح عدد كبير من العمال ، و خاصة تلك الفئة التي كانت غير حاصلة علي مؤهلات فنية . فرجع أغلب العمال الجزائريين إلي بلادهم. و هكذا إنخفضت نسبة المهاجرين بسب قلة فرص العمل ، لدرجة أن عدد العمال الذين إلتحقوا بفرنسا في سنتي 1934 و 1935 لا يصل إلي ثلث الذين هاجروا في سنة 1929 **(4)** .

---

(1) حليمي (عبد القادر)، المرجع السابق، ص 135.

(2) Code de l'Algérie Annotée, 1929-1930, pp 596-597.

(3) ARCH .Com de Béni – Saf, Boite n° 28, Chômage 1945-1956.

(4) ARCH .Com d'El Malah, Boite n° 22, Exode des indigènes.

عادت حركة الهجرة نحو أوربا و فرنسا علي وجه الخصوص إلي طبيعتها مع حلول سنة 1936، و هذا ما يوضحه لنا الجدولين التاليين:

الجدول رقم 54: هجرة الجزائريين من الجزائر إلي فرنسا سنة 1936 **(1)**.

- إحصاء حسب الأشهر –

الأشهر	المغادرين	العائدين
جانفي	940	469
فيفري	944	667
مارس	1.720	513
أفريل	2.356	569
ماي	1.996	655
جوان	1.472	423
جويلية	1.614	736
أوت	1.999	1.036
سبتمبر	2.704	1.280
أكتوبر	3.346	1.879
نوفمبر	5.644	1.911
ديسمبر	2.465	1.084
المجموع	27.200	11.222

الجدول رقم 55: هجرة الجزائريين من الجزائر إلي فرنسا سنة 1936 **(2)**.

- إحصاء حسب الموانئ -

المدن	المغادرين	العائدين
الجزائر	17.773	8.807
وهران	1.822	897
مستغانم	121	»
عنابة	370	86
المجموع	20.086	9.790

- أخبار صادرة عن مديرية الأمن العام الفرنسي.

(1) Annuaire statistique de l'Algérie, 1936, p 161.

(2) Annuaire statistique de l'Algérie, 1936, p 161.

نستقرء من خلال هذين الجدولين ، أن عدد الجزائريين الذين غادروا إلي فرنسا سنة 1936 ، فاق عدد العائدين إلي الجزائر في جميع أشهر السنة ، و لاسيما شهر نوفمبر ، و نلاحظ بالنسبة للمدن الجزائرية أن المغادرين من مدينة الجزائر شكلوا أكبر نسبة مقارنة مع مدينة وهران ، و هكذا يتضح لنا أن السلطة الفرنسية لم تمنع الهجرة في هذه السنة ، بدليل أنها عرفت تزايد من بداية السنة و إلي غاية نهايتها .

لقد إزداد تدفق المهاجرين بإتجاه فرنسا إبتداءا من سنة 1936 ، أي بوصول حكومة الجبهة الشعبية إلي الحكم ، و في نفس السنة شهدت تدفق الأجانب من مختلف الجنسيات علي الجزائر مثلما يوضحه الملحق (رقم 01) حيث تغيرت الوضعية السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية بفرنسا ، و أظهرت رغبتها في تحسين وضعية المهاجرين الجزائريين . و بالفعل إتخذت قرارا إيجابيا فأصدرت بتاريخ 17 جويلية 1936 مرسوما ينص علي حرية هجرة العمال الجزائريين . و في نفس الوقت أصدرت تعليمات بإلغاء مرسوم 4 أوت 1926 الذي ينص علي تقييد الهجرة ، كما أن هذا القرار لم يلقي معارضة من قبل المستوطنين لأن اليد العاملة كانت متوفرة بسبب النمو الديمغرافي السريع ، و لذلك عادت الهجرة بشكل قوي في هذه السنة ، إلا أنها تراجعت قليلا مع حلول سنة 1937 **(1)** . كما تميزت سنة 1938 بتطور النمو الديمغرافي في الجزائر ، ما أدي لتواصل حركة الهجرة نحو فرنسا بصفة خاصة ، و هذا ما يوضحه لنا الجدولين التاليين :

---

(1) ARCH . Com d'El Malah, Boite n° 22, Exode des indigènes.

الجدول رقم 56: هجرة الجزائريين من الجزائر إلي فرنسا سنة 1938 **(1)**

- إحصاء حسب الأشهر -

الأشهر	المغادرين	العائدين
جانفي	1.622	1.825
فيفري	2.249	1.820
مارس	5.015	2.002
أفريل	3.949	2.010
ماي	2.833	2.323
جوان	2.381	2.243
جويلية	1.954	2.923
أوت	2.637	4.685
سبتمبر	2.563	6.180
أكتوبر	3.201	6.201
نوفمبر	2.113	2.147
ديسمبر	3.502	1.704
المجموع	34.019	36.063

الجدول رقم 57: هجرة الجزائريين من الجزائر إلي فرنسا سنة 1938 **(2)**

- إحصاء حسب الموانئ -

المدن	المغادرين	العائدين
الجزائر	23.027	27.418
وهران	2.913	4.727
مستغانم	20	»
عنابة	347	669
المجموع	26.307	32.814

(1) Annuaire statistique de l'Algérie, 1938, p 130.

(2) Annuaire statistique de l'Algérie, 1938, p 130.

يتبين لنا من قراءة هذين الجدولين ، أن نسبة الجزائريين العائدين إلي الجزائر فاقت المغادرين ، فبالنسبة للجدول الأول نلاحظ أن نسبة العائدين إرتفعت لاسيما ما بين شهري أوت و أكتوبر من سنة 1938 ، و نفس الشيء ينطبق علي الجدول الثاني ، إذ نجد نسبة العائدين مرتفعة في جميع المدن عن المغادرين ، و هذا ربما يعود لإستعدادات فرنسا للدخول في الحرب العالمية الثانية ، و كذا وضعية الجزائريين في فرنسا ، حيث هاجروا إليها لإيجاد عمل مناسب و إرسال جزء من الراتب لعائلاتهم في الجزائر ، و لكن مع الضغوطات المتبعة عليهم في فرنسا و خيبة آمال البعض في إيجاد عمل دائم ، خصوصا أنهم محرومون من فوائد الضمان الإجتماعي ، و يتحملون أعباء ذلك ، هكذا جعلتهم الظروف يقررون العودة إلي الجزائر .

لقد عرفت الجزائر في الفترة الممتدة من 1936- 1938 هجرة أخري ، بالإضافة للهجرة نحو فرنسا ، حيث ظهرت هجرة خارجية نحو المدن المغاربية إبتداءا من سنة 1936 ، خاصة المغرب و تونس ، فبالنسبة لهجرة الجزائريين إلي المغرب الأقصي ، يوضحه لنا الجدول الآتي :

الجدول رقم 58 : هجرة الجزائريين إلي المغرب الأقصي سنة 1936 **(1)** .

المدن	عدد الذكور	عدد الإناث	المجموع
وجدة	2.265	2.392	4.657
الدار البيضاء	419	336	755
تازة	396	286	682
فأس	369	303	672
مكناس	289	178	467
مراكش	215	156	371
الرباط	150	156	306

يظهر لنا مما سبق ، أن الجزائريين كانوا يستقرون في المدن ، ففي مدينة وجدة يمارس الجزائريون مهن مختلفة ، و يحتكرون خاصة تجارة التبغ و الخضر في السوق العمومي، لذلك نلاحظ تزايد عدد الجزائريين في المدن الكبري أكثر من المدن الصغري .

(1) بوسعادة (خيرة) ، التركيبة الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية للجزائريين ما بين 1936-1939 ، ص 85.

كما إزدادت هجرة الجزائريين نحو تونس في فترة ما بين الحربين مثلما يوضحه الجدول الآتي :

الجدول رقم 59: هجرة الجزائريين نحو تونس ما بين 1926- 1938 **(1)**.

السنوات	عدد الجزائريين
1926	39.982
1931	40.374
1938	40.816

يتضح لنا من خلال هذا الجدول، أن عدد الجزائريين المهاجرين تزايد شيئا فشيئا من سنة 1926 إلي سنة 1938 نحو تونس، حيث كان المهاجرون يعملون في مناجم الفوسفات في تونس، و قد كان الجزائري يرسل جزءا من دخله إلي عائلته.

تواصلت الهجرة نحو فرنسا بعد سنة 1938 ، و لكن يمكننا القول أن هذه السنة مثلت آخر سنة عرفت إرتفاعا في عدد العائدين عن المغادرين حسب التقارير الفرنسية ، و إبتداءا من سنة 1939 ، إرتفع عدد المغادرين قليلا إلي غاية سنة 1940 ، حيث بدأت قضية الهجرة تأخذ طابعا سياسيا بعد الحرب العالمية الثانية ، و ذلك نظرا لمشاركة الجزائريين في هذه الحرب . و إبتداءا من سنة 1940 حددت السلطة الفرنسية الهجرة نحو فرنسا ، و صارت تحت مراقبة عسكرية فرنسية **(2)** .

شهدت الفترة الممتدة ما بين 1942-1945 إستمرارية الهجرة ، و في أثناء ذلك تواصلت المحاولات من قبل السلطة الفرنسية لتنظيم الهجرة ، و إبتداءا من سنة 1946 ، أعلنت الحكومة الفرنسية حرية التنقل خارج البلاد ، و أكدت ذلك في المادة الثانية من قانون 20 سبتمبر 1947 ، و تطبيقا لذلك نظمت السلطة الفرنسية الرحلات نحو فرنسا إبتداءا من صيف 1946 عبر الطائرات و البواخر ما زاد من عدد المغادرين في هذه

---

(1) بوسعادة (خيرة) ، التركيبة الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية للجزائريين ما بين 1936-1939 ، ص 86.

(2) ARCH. Com de Béni – Saf, Boite n° 01, Mobilisation.

السنوات ، فبعدما سهلت السلطة الفرنسية إجراءات الهجرة ، هاجر العديد من الجزائريين من مختلف المناطق في الجزائر ، و لكن رغم ذلك راقبت السلطات هذه الهجرة ، بهدف تنظيمها و وضع تقارير توضح الإحصائيات في هذه السنوات سواء بالنسبة للمغادرين أو العائدين **(1)** .

تزايدت الهجرة شيئا فشيئا نحو فرنسا خصوصا بعد قانون 1947، و هذا ما يوضحه لنا الجدول الآتي:

الجدول رقم 60 : هجرة العمال الجزائريين نحو فرنسا ما بين 1946-1951 **(2)** .

السنوات	المغادرين	العائدين
1946	34.883	-
1947	65.155	22.251
1948	82.231	54.209
1949	83.500	75.247
1950	89.405	65.175
1951	142.651	88.084

يتبين لنا من خلال هذا الجدول ، أن عدد المهاجرين الجزائريين إرتفع ما بين 1947 و 1951 ، و ذلك تبعا لسياسة فتح باب الهجرة في هذه الفترة ، و يجدر بنا الإشارة هنا ، أن ذلك ترتب عنه مشاكل بالنسبة لفرنسا ، حيث أن هذا الإرتفاع في عدد المهاجرين الجزائريين تسبب في إنتشار البطالة ، و بالتالي أثر علي الوضع الإجتماعي لسكانها ، و علي هذا الأساس أعادت النظر حول حرية الهجرة ، و قررت تحديدها مجددا تبعا لإنعكاسات ذلك سواء علي فرنسا أو الجزائر .

(1) Oran Républicain, 10 Décembre 1947.
(2) Kaddache (M), Histoire du nationalisme algérien …, T 2, p 741.

إستمرت الهجرة نحو فرنسا بعد سنة 1951 و إلي غاية سنة 1954 ، ثم تراجعت و ذلك بسبب إنطلاق الثورة الجزائرية في تلك السنة ، فإضطرت السلطة الفرنسية لتقييد حرية الهجرة إبتداءا من سنة 1954 ، تبعا للظروف التي واجهتها البلاد **(1)** ، و من هنا نلاحظ أن هناك عدة عوامل تفاعلت فيما بينها و أدت لتحديد الهجرة مجددا بإتجاه فرنسا .

يتضح لنا من المعطيات السابقة ، أن الظروف أرغمت الجزائريين علي مغادرة بلادهم ، و الهجرة تمثل شكل من أشكال المقاومة و تعبيرا عن رفضهم للسياسة الإستعمارية ، و ذهابهم إلي فرنسا مثلما يعتبر نقمة فهو أيضا نعمة لأنه جعلهم يكتسبون خبرات في عدة ميادين تؤهلهم لمواجهة الإستعمار الفرنسي و التخلص منه نهائيا ، كما أن معاناة الجزائريين لم تتوقف عند هذا الحد، بل تواصلت بشكل آخر عن طريق السياسة التعليمية الفرنسية المتبعة في الجزائر.

(1) ARCH . Com de Béni – Saf, Boite n° 46, Evènement de l'Algérie.

الفصل الثاني

وضعية التعليم الجزائري في القطاع الوهراني ما بين 1929- 1954

المبحث الأول : المؤسسات التعليمية في القطاع الوهراني.

1)- التعليم العربي الإسلامي:

1.1) – الكتاتيب و المساجد و الزوايا.

2.1) – المدارس الحكومية الإسلامية.

3.1) – تطور التعليم العربي الحر.

2)- التعليم الحكومي الفرنسي:

1.2) – التعليم الإبتدائي.

2.2) – التعليم الثانوي و العالي.

المبحث الثاني: واقع التعليم الجزائري في ظل التشريع الفرنسي.

1)- إضطهاد التعليم العربي الإسلامي.

2)- قضية التعليم بين القوي الإستعمارية و الجهود الوطنية .

إن اللغة العربية هي اللسان الذي ينطق به ملايين من الجزائريين فقد تربوا و ترعرعوا في كنفها، و هي كذلك لغتهم الدينية ، لذلك إهتموا بنشر التعليم العربي الإسلامي و الدفاع عنه ، و أمام هذا الوضع، خطت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين خطوات كبيرة في بداية الثلاثينات، في ميدان التربية و التعليم باللغة العربية في شتي المدارس الحرة، لكنها كانت صغيرة و غير ممولة من قبل السلطة الفرنسية.

إن هدف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لم يكن مقتصرا علي الدعوة إلي الإصلاح الديني القائم علي ضرورة العودة بالإسلام إلي منابعه الأساسية، الكتاب و السنة، و عمل السالف الصالح فقط ، و إنما كان للجمعية بحكم تكوينها العلمي الوطني، هدف علي جانب كبير من الأهمية و هو بعث الثقافة العربية في بلد تفرض القوانين الفرنسية دمجه الكلي بفرنسا و تتولي المدرسة الفرنسية وحدها مهمة نشر التعليم العربي الإسلامي فيه. و في المقابل ، إتخذت الحكومة الفرنسية لنفسها مدارس كبيرة لتعليم اللغة الفرنسية ، متبعة تعليما عصريا و مسخرة كل الإمكانيات التربوية الموجودة آنذاك .

إن مهمة جمعية العلماء لم تكن سهلة بل كانت مليئة بالصعوبات و العراقيل التي واجهتها من قبل السلطة الفرنسية. كما أن الصراع حول قضية التعليم العربي مع الإستعمار الفرنسي لم يقتصر علي جمعية العلماء فقط ، بل ساندتها إتجاهات أخري في مهمتها ، و ذلك بأسلوب خاص بها ، و مختلف عن الجمعية ، و هذا بغرض تحقيق الهدف المشترك و هو نشر التعليم العربي الإسلامي .

المبحث الأول

المؤسسات التعليمية في القطاع الوهراني

تميزت عمالة وهران بمدارس عربية إسلامية وأخرى حكومية فرنسية، غير أنها تختلف في أطرافها، وبرامجها وأهدافها، و سنبدأ أولا ب:

1) – التعليم العربي الإسلامي:

واصلت فرنسا سياستها الدينية و التعليمية في الجزائر ، منذ القرن 19 م و إلي غاية القرن 20 م ، فالمؤسسات العربية الإسلامية بقيت تحت سلطتها و تعيين الموظفين فيها كان يتم بقرارات منها ، حيث أصدرت في 24 ديسمبر 1904 قانون يحظر علي أي جزائري أن يفتح مدرسة عربية أو كتابا لتعليم القرآن الكريم إلا بترخيص خاص من حاكم العمالة في الشمال أو من الحاكم العسكري في الجنوب الخاضع للحكم العسكري . و في حالة ما إذا منحت هذه الرخصة تكون بشروط منها إقتصار هذه المدارس علي تدريس المواد الرياضية و العلمية و الأدب العربي **(1)**. و قد عرفت عمالة وهران مدارس عربية إسلامية متنوعة، و هي:

1.1)- الكتاتيب و المساجد و الزوايا:

- التعليم في المدارس القرآنية(الكتاتيب) : شهدت العمالة في بداية الإستعمار الفرنسي هذا النوع من المدارس، حيث رأى الفرنسيون أنه عليهم الإهتمام بهذا التعليم وجعله يتكيف مع مصالحها، حيث ينحصر هذا التعليم على التدرب على حفظ القرآن، إذ يقوم بهذه المهمة المعلم وذلك في أكواخ، وقد إستمرت هذه المدارس في القرى والبوادي معتمدة على الحفظ فقط ، سواء للأطفال أو للشباب ، كما يعتبر التعليم في هذه المدارس نوع من المقاومة والصمود ضد الإستعمار الفرنسي، وحفاظا على الدين الإسلامي ومقوماته **(2)**.

---

(1) تركي (رابح) ، الشيخ عبد الحميد إبن باديس . فلسفته و جهوده في التربية و التعليم (1900-1940)، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، د. ت ؟ ، ص 151.

(2) تابتي (حياة) ، الحرب العالمية الأولي (1914 – 1918) و إنعكاساتها علي الجزائريين في القطاع الوهراني ، ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، من إشراف : أ.د مهديد إبراهيم ، قسم التاريخ ، جامعة وهران ، 2006 – 2007 م ، صص 137 – 138.

- **التعليم في المساجد :** يعتمد التعليم في المساجد على برنامج تعليمي إجتهادي ، فقد أبقي الفرنسيون علي بعض المساجد الرسمية في مطلع القرن العشرين في مختلف المدن الجزائرية ، و جعلوا علي كل مسجد رسمي هيئة تتمثل في الإمام و أحيانا المدرس و القيم و المؤذن و بعض الأعوان الذين يقومون بحاجة المسجد من غلق و فتح و نظافة و صيانة، و أحيانا إقراء القرآن الكريم. و إلي جانب هذه المساجد الرسمية و هي موجودة في المدن الكبيرة علي الخصوص ، هناك مساجد شعبية بناها الشعب من حر ماله و أوقف عليها ما يلزمها من الأوقاف ، غير أن السلطة الفرنسية إستولت علي أغلب المساجد الرسمية و ضمت أوقافها **(1)** إلي أملاك الدولة.

- **التعليم في الزوايا:** أقيمت الزوايا للتعليم والعبادة، كما كانت تشرف على تكوين التلاميذ كتحفيظ القرآن، واللغة العربية، وقد وجدت في الأرياف والمدن، و رغم أن الفرنسيين حاولوا توظيف الزاوية لتحقيق مآرب سياسية خاصة بهم ، و لكن الزاوية كانت أيضا تستفيد منهم المحافظة علي دورها الإجتماعي و العلمي و الإقتصادي . و قد بقيت مؤسسات فاعلة منذ دخول الإستعمار الفرنسي و إلي غاية الثورة الجزائرية و لعبت بعضها دورا إيجابيا لصالح الثورة رجعت به إلي سالف عهدها في المقاومة **(2)** . و إستطاعت هذه المؤسسات التربوية أن تحافظ علي اللغة العربية و الثقافة الإسلامية العربية في مستوي محترم متحدية التعسفات الإستعمارية .

يتضح لنا مما سبق ، أن التعليم السائد و المنتشر في الجزائر هو التعليم العربي الإسلامي التقليدي ، و ذلك قبل أن تتوصل السلطة الفرنسية إلي إيجاد سياسة ثابثة في موضوع تعليم الجزائريين الذي ظل عالقا . كما لا يمكن أن نقلل من دور هذه المدارس القرآنية والمساجد و الزوايا في نشر الثقافة و العلم في فترات صعبة إمتازت بغياب تنظيم رسمي خاص بالتعليم الجزائري ، و علي الرغم من محاولة عرقلة نشاط هذه

---

(1) تشمل أوقاف جامع سيدي بومدين بتلمسان سنة 1952 علي تسع حدائق ، و قطعتي أرض ، و أربعة بساتين ، و منزلين ، و مطحنتين و حماما ، و قطعة أرض للحراثة تبلغ 300 هكتار . أنظر: سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي (1954 – 1962)، ط1 ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، 2007 ، ج 10، ص 48.

(3) سعد الله (أبو القاسم) ، تاريخ الجزائر الثقافي (1954 -1962) ، ج 10 ، صص 44 – 46 .

المدارس ، إلا أن السلطة الفرنسية لم تكتفي بذلك بل فتحت بعض المؤسسات التعليمية الخاصة بالجزائريين، وهي شبيهة بالفرنسية، غير أنها تختلف عنها من حيث المضمون والأهداف والبرامج، كما أنها تخدم مصالح فرنسا أولا وقبل كل شيء أي أنها وجدت لتتحكم في الجزائريين ونمط تعليمهم .

2.1)- المدارس الحكومية الإسلامية:

تبنت السلطة الفرنسية فكرة الإشراف علي التعليم العربي الإسلامي بتأسيس المدارس الإسلامية في كل من الجزائر (العاصمة) و قسنطينة و تلمسان ، و التي أنشأت بموجب قرار رسمي في 30 سبتمبر 1850م، وقد كانت تحت إشراف مسؤول فرنسي يتقن اللغة العربية، وكانت هذه المدرسة تشترط ضرورة معرفة اللغة الفرنسية ، كما خصصت السلطة الفرنسية لهذه المدرسة ستة مدرسين، 3 فرنسيون، و3 جزائريون **(1)** ، إلا أنها لم تستطع توفير الحد الأدني من شروط نجاح هذه المدارس الثلاثة ، فظلت القروض المخصصة لها خلال القرن 20 م ضعيفة جدا ، و تطورها كان بسيطا و بطيئا، إضافة إلي ضعف مستواها الدراسي و التعليمي من حيث الإطار المدرس و المختصين من جهة و التلاميذ الملتحقين بها من جهة ثانية **(2)**.

إن المدارس الثلاثة التي أنشئت في الجزائر (الجزائر – قسنطينة – تلمسان) ، لم تؤسس لإزدهار الثقافة العربية و إنما أسست لإعداد موظفين ينخرطون في سلك التعليم أو القضاء أو يشغلون بعض الوظائف الإدارية غير أنهم يزاولون الترجمة بصفة خاصة ، و القصد من تأسيسها هو إعداد مساعدين تابعين للسلطة الفرنسية ، فهذه المدارس لم يكن بها سوي 289 طالبا في سنة 1950 . و ما قيل في حق هذه المدارس الثلاثة يقال في حق المعهد المعروف "بمعهد الدراسات الإسلامية العليا" حيث تدرس نصف الفنون باللغة الفرنسية ، و إن الغرض من هذا التعليم هو إعداد إداريين يعملون تحت أوامر الفرنسيين،

---

(1) مهديد (إبراهيم) ، الجزائريون في القطاع الوهراني بين 1900 و 1940 ،الجذور الثقافية . الهوية الوطنية و النشاط السياسي، دكتوراه دولة في التاريخ الحديث و المعاصر، من إشراف أ.د صم منور، قسم التاريخ، جامعة وهران، 1999، ج1، ص 117.

(2) DAWO, La Série I, 4476 I 4, Enseignement des indigènes (1942-1944).

و هذا المعهد العالي كان به في سنة 1950 حوالي 41 طالبا فقط منهم 29 بقسم المعلمين الأولي و 8 للقسم التقليدي، و 4 للقسم الإداري(1).

تسير المدارس الإسلامية علي نهج المدارس و المعاهد الفرنسية. وقد ألغي النظام القديم والقسم العالي الوحيد في مدرسة (العاصمة) و أستبدل بما يسمونه (المعهد العالي للعلوم الإسلامية) الذي أنشئ في 5 جويلية 1946 ، و يشمل هذا المعهد دراسة المواد العربية و الفرنسية . و يقسم إلي ثلاثة أقسام : القسم التقليدي و القسم المخصص للمعلمين للمدارس التحضرية و القسم الإداري ، و عدد من يترددون علي هذا المعهد من الطلاب لا يتجاوز 41 طالبا، و بقسم المعلمين 15 للسنة الأولي و 14 في السنة الثانية، أما القسم التقليدي فيه 4 في السنة الأولي و 4 في السنة الثانية، و أخيرا القسم الإداري و به 2 فقط للسنة الأولي و 2 في السنة الثانية . و هناك ملاحظات حول المواد التي تدرس في هذا المعهد ، هي كالآتي :

- إن اللغة العربية و المواد الإسلامية المقررة في المعهد من البساطة بحيث لا تشغل إلا وقتا ضئيلا فتدرس بعض النظم بالعربية، و البعض الآخر باللغة الفرنسية، و عدد المدرسين الجزائريين أقل بكثير من عدد المدرسين الفرنسيين.
- من المواد السبع التي يقوم بتدريسها ثمانية مدرسين من الجزائر باللغة العربية ، أربع فقط يؤذي الإمتحان عند الخروج و هي اللغة العربية و الأدب العربي و القانون الإسلامي (نشأته و قضاؤه) و تفسير القرآن و قواعد اللغة (2) .

يظهر لنا مما ورد ، أن المواد العربية تدرس باللغة الفرنسية و العلوم الإسلامية أستبعدت من الإمتحان ، و السيادة للعلوم المدروسة باللغة الفرنسية التي يقوم بتدريسها مدرسون فرنسيون ، كل هذه العوامل تعطي فكرة بأن هذا المعهد أبعد ما يكون لأن يسمح بتعليم اللغة العربية و إنتشارها .

---

(1) بوعزيز (يحي) ، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830 - 1954)، ص 183.

(2) نفس المرجع ، صص 183 - 184.

لقد بدأت الحركة الإصلاحية بتطبيق مشروع إحياء اللغة العربية منذ العشرينات من القرن العشرين بقيادة " الشيخ عبد الحميد إبن باديس " **(1)** ، و ذلك جاء تبعا لإهمال السلطة الفرنسية للغة العربية و محاولة عرقلتها منذ القرن 19 م، فبعدما كانت الكتاتيب القرآنية العتيقة تقوم بتحفيظ القرآن و تعليم قواعد اللغة و مبادئ الدين الإسلامي، و إلي جانبها عدد من الزوايا التعليمية التي أخذت علي عاتقها تعليم الجزائريين **(2)** . و رغم كل الصعوبات تزايدت المدارس العربية الحرة علي يد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. فكيف تطور التعليم العربي الحر ؟ .

3.1) – تطور التعليم العربي الحر:

إن التعليم العربي خارج نطاق النظام التربوي الذي تشرف عليه الحكومة الفرنسية، و هو إما تحت إشراف الزوايا و يسمي تقليديا أو أصليا، و إما تحت إشراف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أحيانا حزب الشعب الجزائري و يسمي التعليم العربي الحر **(3)**.

أما مفهوم التعليم العربي الحر حسب الجرائد الفرنسية ، منها " وهران الجمهوري" (Oran Républicain) ، فهو يعني : « إعتماد الجزائريين علي أنفسهم بجمع المال لفتح مدرسة أو كتاب ، و توفير معلم لتعليم أبنائهم اللغة العربية قراءة و كتابة ، مع تحفيظ القرآن الكريم » **(4)**.

مر التعليم العربي الحر بمراحل مختلفة، و هي:

- المرحلة الأولي (1939- 1940): تعتبر هذه المرحلة مرحلة نشاط علمي، فبدأت حركتها التعليمية بفتح مدارس عربية حرة، غير خاضعة لرقابة السلطة الفرنسية، كما كان علمائها في الوقت نفسه يتولون التدريس في المساجد.

---

(1) الشيخ عبد الحميد إبن باديس : هو عبد الحميد بن محمد بن المصطفي بن مكي بن باديس ، ولد في ليلة الجمعة 4 ديسمبر 1889م في مدينة قسنطينة بالشرق الجزائري ، و توفي ليلة الثلاثاء 16 أفريل 1940م بمدينة قسنطينة ، و هي مركز نشاطه التربوي و الإصلاحي و السياسي و الصحفي . أنظر : تركي (رابح) ، الشيخ عبد الحميد إبن باديس . رائد الإصلاح و التربية في الجزائر، ص 160.

(2) سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي (1954- 1962)، ج 10، ص 55.

(3) نفس المرجع ، صص 259-260.

(4) Oran Républicain, 17 Mars 1939.

أ - التعليم المدرسي: حاولت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فتح مدارس حرة في المدن الجزائرية عن طريق تكوين جمعيات إصلاحية محلية من أشخاص آمنوا بمبادئ الجمعية ، و تتولي كل جمعية فتح مدرسة حرة ، تؤمن لمدرسيها المفروشات اللازمة ، و تتكفل بدفع رواتب المعلمين ، و تأمين المسكن لهم ، و في مدن عديدة يتطوع أعضاء الجمعية و أنصارها لإطعام المعلمين البعيدين عن عائلاتهم ، و ذلك بإستضافتهم دوريا . و يمول صندوق الجمعيات المحلية من الإشتراكات المنتظمة لأعضاء الجمعية و أنصار الإصلاح في المدينة ، و من التبرعات التي يقدمها المحسنون **(1)** .

- نماذج عن المدارس العربية الحرة في القطاع الوهراني :

1- مدرسة دار الحديث بتلمسان (2) : زار " الشيخ إبن باديس " في سنة 1932 مدينة تلمسان برغبة ملحة من أهلها ، فقام أهل تلمسان و هيئوا رحب المكان في قاعة الأفراح ، فدار حديثهم معه علي من عسي أن يكون قائد الحركة العلمية في تلمسان ، فوعدهم علي أنه سيعمل علي إرسال من تتوفر فيه كل الشروط لتلمسان ، دون أن يعلن عن إسم " الشيخ الإبراهيمي" ، و فعلا فقد وفي بوعده و عندما عاد إلي قسنطينة ألقي عليه رغبته ، فإستجاب " الشيخ الإبراهيمي" و إلتحق بتلمسان ، فنظم دروسا كثيرة يبدؤها بدرس الحديث بعد صلاة الصبح، و ينهيها بعد صلاة العشاء، علاوة علي محاضرات كان يلقيها علي الشباب و الطلبة في النوادي، مثل: النادي الإسلامي **(3)**.

جاء "الشيخ البشير الإبراهيمي" إلي تلمسان في أكتوبر 1932 ، و كان لظهوره أثر كبير في بناء مدرسة " دار الحديث " ، بالإشتراك مع الجمعية الدينية الإسلامية التي كان يرأسها المحامي " عبد السلام طالب ". و في الجمعية العامة التي عقدتها الجمعية

---

(1) الخطيب (أحمد) ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها في الجزائر ، صص 198-199.

(2) تلمسان : تقع مدينة تلمسان علي ساحل البحر الأبيض المتوسط في أقص الشمال الغربي من الجزائر علي الحدود الجزائرية المغربية ، و إلي الجنوب الغربي من مدينة وهران و تحيط بها إلي جهة الجنوب سفوح جبال أطلس التل . و تلمسان كانت عاصمة عبد الواد و تحوي العديد من المساجد الأثرية الهامة ، كما تعتبر مركز العلوم الدينية و الفقهية و الكلامية . أنظر : أبو حجر (آمنة) ، موسوعة المدن العربية ، ط 1 ، الأردن ، دار السلامة للنشر و التوزيع ، 2002 ، صص 119-120.

(3) الحسن فضلاء (محمد) ، المسيرة الرائدة للتعليم العربي الحر بالجزائر - القطاع الوهراني ، ط 1 ، الجزائر ، شركة دار الأمة ، 1999 ، ج 3 ، ص 16 .

الدينية الإسلامية بحضور "الشيخ البشير الإبراهيمي " يوم 23 ديسمبر 1934 في الساعة التاسعة صباحا ، و دامت أشغالها حتي قبيل منتصف الليل ، تمت الموافقة علي ما يلي :

- السماح للجمعية بالحصول علي قطعة أرض لبناء مدرسة أو محل.
- تغيير بعض البنود.
- تحديد عدد الأعضاء.
- تحديد اللجنة.
- مسائل عامة.

كما وضعت الجمعية كل ثقتها في " الشيخ الإبراهيمي" لإختيار أعضاء اللجنة الجديدة ، و تم إجراء الإنتخاب عليهم ، و قسموا إلي أربع لجان :

1- لجنة البناء : تختص بتشييد محل الجمعية .
2- اللجنة الثقافية : تختص برفع المستوي الثقافي و الإجتماعي .
3- لجنة المعلمين: تختص بالتعليم الديني.
4- اللجنة الإجتماعية : تختص بالتعاون المتبادل .

(أعضاء اللجنة الجديدة 32 عضوا من بينهم الشيخ البشير الإبراهيمي) **(1)** .

و في نفس هذه الفترة ، قام "الشيخ الإبراهيمي" بنشاط خارج تلمسان ، حيث توجه في 1934 إلي بلعباس ، فألقي محاضرة في " نادي النجاح " حضرها 150 شخص . و قد إستقبله هناك أنصار "الحاج بن السنوسي" ، و هذا هو الذي رحب به و قدمه للجمهور ثم أعطاه الكلمة ، و كان موضوع المحاضرة تفسير آيات من القرآن الكريم **(2)** .

لقد هيأ سكان تلمسان أرضا تسع لبناء المسجد و المدرسة ، فوضع "الشيخ البشير الإبراهيمي" حجر الأساس 1936 ، و في خلال سنة واحدة بدت تامة

---

(1) مرزوق (خالد) وبن عامر (المختار) ، مسيرة الحركة الإصلاحية بتلمسان 1907 -1931 - 1956 . آثار ومواقف، تلمسان، طبع بمركز التصوير- شارع الملازم فلاح، 2003، ص 117.

(2) نفس المرجع ، ص 87.

فأختير لها من الأسماء " دار الحديث " و التي تم إفتتاحها في يوم الإثنين 21 رجب 1356 ه /27 سبتمبر 1937 ، و عندما تدخل من باب " دار الحديث "، تواجهك لوحة رخامية مثبتة علي الحائط تقرأ عليها ، ما يلي : « تأسست مدرسة دار الحديث علي يد العلامة الفاضل الشيخ البشير الإبراهيمي بمساعدة شعب تلمسان ، و قد إفتتحها صاحب الفضيلة الإمام الشيخ عبد الحميد إبن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يوم الإثنين 21 رجب 1356 ه / الموافق ليوم 27 سبتمبر 1937 » **(1)** .

إهتمت الصحافة الجزائرية بهذا الحدث الهام المتمثل في إنشاء مدرسة " دار الحديث " ، حيث ذكرت في هذا الصدد سنة 1937 بقلم " طالب عبد السلام " ، قائلة : « العرب ، الجزائريين ، التلمسانيين ، كلهم عرب يسعون للحفاظ علي ثرات البلاد ، بإنشاء مدرسة تهدف للحفاظ علي الدين و اللغة معا » **(2)** .

كما جاء في التقارير الرسمية للقطاع الوهراني ، بتاريخ 20 ديسمبر 1937 ، ما يلي : « لقد تأثر سكان تلمسان بدعاية البشير الإبراهيمي في وسطهم ، لذلك تظاهروا طلبا لتسهيل مهمة فتح مدرسة دار الحديث » **(3)** ، و ظلت مدينة تلمسان مركزا ثقافيا نشيطا، و لكن أزهي أيام تلمسان كانت قبل قيام الحرب العالمية الثانية، و الذي كان يقود هذه الحركة هو " الشيخ البشير الإبراهيمي " ، فكان يلقي دروسا في التفسير بعد الغروب ، و دروس الموطأ بعد صلاة الفجر ، و قد كان الناس يتهافتون عليها **(4)** .

حل الوافدون من الشرق الجزائري و الوسط و الغرب علي هذه المدرسة التي تعرضت لكل ما تعرضت له مدارس الجمعية من مضايقات و إتهامات و إغلاق و محاكمة ، و مع بداية الحرب العالمية الثانية كان لابد للمدرسة أن تتوقف خاصة عندما

---

(1) الحسن فضلاء (محمد) ، المسيرة الرائدة للتعليم العربي الحر بالجزائر - القطاع الوهراني ، ج3 ، صص 17 – 19 .

(2) Analyse de la Presse indigène d'Algérie : Bulletin mensuel de la presse indigène (1936-1942), mois d'octobre 1937.

(3) DAWO, La Série I, 6988 I 22, Medersa de Tlemcen (1938-1955).

(4) مرتاض (عبد المالك) ، نهضة الأدب العربي المعاصر 1925 – 1954 ، صص 53 -54.

نفي "الشيخ البشير الإبراهيمي" إلي آفلو **(1)** ، و في هذا الموضوع ذكرت تقارير فرنسية خاصة بالغرب الجزائري ، أن سكان تلمسان إحتجوا علي نفي " الشيخ البشير الإبراهيمي " ، و علي معاملته بهذه الطريقة علي أنه عدو لفرنسا ، و هو حاول فقط الإشراف علي مدرسة لتعليم أبناء الجزائريين اللغة العربية و علي إثر ذلك تم إغلاق المدرسة **(2)** .

بعثثت الأوساط الإصلاحية بتلمسان رسالة إلي الحاكم العام تطالب فيها بإطلاق سراح " الشيخ البشير الإبراهيمي " و فتح مدرسة " دار الحديث " . كما حاولت " جمعية الفلاح "ذلك من خلال عناصرها . و أمام هذا الوضع لم يستسلم العلماء ، بل واصلوا مهمتهم و هي تنوير الجزائريين ، و يلاحظ ذلك مثلا في ما كان يجري بدار الحديث أثناء صلاة الجمعة ، حيث كان الإمامان " رحموني مولاي أحمد "و خاصة " أبو عياد بن علي ولد حاج أحمد " يفسران الآيات القرآنية و يقومان بدعاية مضادة للسلطة الفرنسية ، و بهذا كان نشاط العلماء مزيج بين السرية و العلنية **(3)** .

فتحت مدرسة " دار الحديث " في 1943 فإستئنفت نشاطها **(4)** ، و لم تكن دار الحديث التي بلغ معلموها 1948 عشرة ، مدرسة إبتدائية تدرس بها العلوم كما قد تخيل إلي البعض، و إنما كانت قبل ذلك ناديا ثقافيا و نشيطا. يستقبل علماء الجزائر و علماء المغرب جميعا **(5)** ، و لم تتوقف الجمعية إلا في ماي 1956 حيث أغلقت من قبل السلطة الفرنسية كبقية المدارس في الغرب الجزائري **(6)** .

---

(1) الحسن فضلاء (محمد)، المسيرة الرائدة للتعليم العربي الحر... ، ج 3 ، ص 22.
(2) DAWO, La Série I, 6988 I 22, Medersa de Tlemcen (1938-1955).
(3) أوعامري (مصطفي) ، الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني خلال الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945) ، صص 76 – 77 .
(4) الحسن فضلاء (محمد)، المرجع السابق، ج 3، ص 22
(5) مرتاض (عبد المالك) ، نهضة الأدب العربي المعاصر 1925 – 1954 ، صص 55 -57.
(6) الحسن فضلاء (محمد)، المرجع السابق، ج 3، ص 22.

2- مدرسة عبد المؤمن بن علي بندرومة :

- المرحلة الأولي (1931-1944): زار " الأستاذ إبن باديس " مدينة ندرومة بعد تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 1931 ، و لعل الذي أخر ظهور هذه الحركة الإصلاحية هو تأثير الطرق الصوفية (القادرية – العيساوية ... و غيرها) في ندرومة .

- المرحلة الثانية : أرسل " الشيخ إبن باديس " إلي ندرومة " الشخ البشير الإبراهيمي " لكي يمهد للحركة الإصلاحية في ندرومة ، فرحب به الناس ، و حينها عرض إسطبل للعرض كان يملكه الأخوان (مصطفي و الطاهر بن إبراهيم) ، فعقدت الجمعيات الإصلاحية العزم علي شرائه و بناء مدرسة و مسجد علي أرضه و تمت الصفقة و شرع البناء ، و كان هذا في شهر ديسمبر 1948 حيث إنطلق البناء ، و وضع الحجر الأساسي فيه رئيس الجمعية الدينية الوجيه " الحاج محمد بن رحال " ، و تم إفتتاح المدرسة و المسجد في 11 سبتمبر 1949 . و تتكون هذه المدرسة من ثمانية أقسام و إدارة ، و قاعة للصلاة ، و حضر إفتتاحها " الشيخ البشير الإبراهيمي " و عين لإدارة المدرسة والإرشاد في المسجد " الأستاذ عبد الوهاب بن منصور" أحد أساتذة " دار الحديث " .

- المرحلة الثالثة: الكل يعتبر جمعية العلماء القائد الروحي و العملي ، حتي أن أبناء الطرقيين كانوا يترددون علي المدرسة ، و السلطة الفرنسية لم تتدخل بسبب وحدة الندروميين **(1)** .

- المرحلة الرابعة: ضاقت المدرسة و أصبحت لا تستوعب كل التلاميذ ، و حتي المساجد علي إتساعها أصبحت لا تسع كل المصلين . فإجتمعت الشعبة التي يرأسها " الحاج بلحاج غزالي " مع أمين مالها " الحاج أحمد بونخالة " تحت الرئاسة الشرفية للحاج "محمد بن رحال "، وإتفقوا علي شراء الفندق البلدي الذي عرض للبيع و هو بجانب

---

(1) الحسن فضلاء (محمد) ، المرجع السابق ، ج 3 ، صص 72-74.

المدرسة ، فبنوا مسجدا كبيرا و أربعة أقسام و دارين خصصتا سكنا للمعلمين و حدد يوم الإحتفال الذي حضرته العمالات الثلاث (قسنطينة – الجزائر – وهران) ، يوم 13 جوان 1954 تحت إشراف " الشيخ العربي التبسي " مع عدد من العلماء و المرشدين : السعيد الزموشي ، محمد الحسن الفضلاء و آخرين . و أغلقت المدرسة في شهر ماي 1956 **(1)** .

3- مدرسة دار الفلاح بوهران :

- المرحلة الأولي : جاء " الشيخ إبن باديس " برفقة " الشيخ الإبراهيمي " و الأستاذ " مصطفي بن حلوش " في 17 فيفري 1938 بوهران ، و إستقبلهم أهلها إستقبالا حارا ، فوضح أهمية المدرسة في المرحلة الأولي (التمهيدية) و بمساعدة سكان المنطقة تم شراء الدار التي أدخلت عليها إصلاحات فتكونت منها ثلاثة أقسام مع سكن للمدير و شرعت المدرسة في عملها بعد تعيين الأساتذة : عمر البسكري ، أمين القنطري ، عبد اللطيف سلطاني .

- المرحلة الثانية : حل في سنة 1944 " الشيخ السعيد الزموشي " كمعتمد لجمعية العلماء بوهران ، و كمدير لمدرسة الفلاح ، و إتجهت الأنظار إلي بناء مسجد حر تجتمع فيه الأمة لأداء شعائرها ، و في خلال ثلاث سنوات حضر مسجد الفلاح في أكبر شارع من شوارع المدينة الجديدة (جوزيف أندريو) في الطابق الأول ، علي أن الطابق الأرضي قد خصص لبناء أقسام المدرسة. و إحتفل بإفتتاح المسجد في 1947 ، و حضر الإفتتاح "الشيخ البشير الإبراهيمي " ، و تحت إدارة " السعيد الزموشي "**(2)** .

- المرحلة الثالثة: إكتمل المشروع و أفتتحت (دار الفلاح الجديدة) نهائيا في 10 أوت 1952 ، و ظهرت مدرسة مكتملة الأدوات متوفرة المرافق ، مؤثثة تأثيثا عصريا كاملا ، تتوسطها ساحة فسيحة مربعة الشكل ، تحيط بها أقسام ستة و إدارة ، أسند الإشراف عليها إلي الأستاذ " محمد بن فطيمة " الذي يعمل مع : عبد الرحمان فافا ،

---

(1) الحسن فضلاء (محمد) ، المرجع السابق ، ج 3 ، صص 74 – 76 .
(2) نفس المرجع ، صص 47-48.

محمد بوجمعة و غيرهم ، و حضر إفتتاح المدرسة " الشيخ العربي التبسي " و آخرون . و قد خصص في هذه المدرسة سكن للمعلمين .

أصدرت دار الفلاح مجلة مدرسية (الفلاح) ، بإسم تلاميذتها فصدر العدد الأول منها في 30 أكتوبر 1953 ، و إستمرت هذه المجلة في الصدور إلي نهاية العام الدراسي ، و قد صدر منها 12 مصورة ، ثم أصدرت دار الفلاح أيضا (مجلة مدرسية ثانية مصورة) خاصة بصغار التلاميذ (إقرأ و أكتب) ، فالعدد الأول منها صدر في 1 جانفي 1954 ، و قد صدر منها ستة أعداد آخرها في 20 جويلية 1954 . و المجلتان دعوة للمدارس أن تحذو حذو دار الفلاح ، و في 1956 أغلقت دار الفلاح و المدارس الأخري بوهران و زج بمسيريها في السجون و المعتقلات . و للإشارة فقط ، فقد أحدثت في المدرسة سنة 1954 قسم للتنشيط الثقافي و الأشغال اليدوية (حدادة ، نجارة ، كهرباء ، تمريض ، تأطير ، رسم ، تصوير) ، و يمول هذا القسم ماديا و يوجهه نظريا و عمليا الدكتور " محمد الصغير نقاش " الذي كان يعد الشباب للثورة **(1)** .

4- مدرسة التربية و التعليم ببني صاف :

- المرحلة الأولي : تأسست في 1938 و كانت الحركة الإصلاحية آنذاك تحت قيادة الشاب الأستاذ " العباس بن الشيخ الحسين " أحد المتخرجين من القرويين بالمغرب و في 1946 دعي الأستاذ " العباس " إلي قسنطينة و خلفه شقيقه الأستاذ " محمد رضا ".

- المرحلة الثانية : قامت الجمعية في 1948 بهدم المبني القديم للمدرسة و بناء ثلاثة أقسام واسعة مكانه ، ثم أضافت ثلاثة أقسام أخري ، فأصبحت المدرسة تتكون من ستة أقسام مؤثثة مع إدارة لها ، و سكن للمدير ، فلم يبقي لها سوي المسجد ، الذي إنتهت الأعمال فيه سنة 1954 . ففي يوم الأحد 1 أوت 1954 دعت الجمعية إلي إفتتاح المسجد الحر الذي بني بجانب المدرسة و قد مثل جمعية العلماء في الإفتتاح " الشيخ السعيد الزموشي " ، و بذلك إكتمل مشروع المدرسة و المسجد الذي تقام في الصلوات الخمس

---

(1) الحسن فضلاء (محمد) ، المرجع السابق ، ج 3 ، صص 49-55 .

و الجمعة ، كما يعمل في هذا المشروع مجموعة من المعلمين ، و هم : أحمد بن شنتوف ، قويدر بوزيان و غيرهم . و أغلقت المدرسة في 1 جانفي 1956 ، و إحتلها الإستعمار الفرنسي ، و بعثر أوراقها و كتبها و سجلاتها ، أما مدير المدرسة " الشيخ محمد رضا " فقد نجا و إلتحق بالثورة **(1)** .

أما دور جمعية العلماء فيشمل إختيار المعلمين من بين خريجي الجامعات الإسلامية في الوطن العربي خاصة جامعتي الزيتونة في تونس و القرويين في المغرب . و كذلك الإشراف علي سلوكهم و نشاطهم ، كما يشمل الإشراف الفني علي المدارس كإختيار البرامج التعليمية ، و تأمين الكتب اللازمة للتلاميذ ، و التفتيش التربوي ، و المراقبة الدورية ، كما كانت هذه المدارس تتكون من غرفة واحدة و بعضها الآخر يتكون من غرفتين أو أكثر، و يدير هذه المدارس معلم واحد، أو عدة معلمين علي رأسهم مدير. و بلغ عدد هذه المدارس في 1935 ، 70 مدرسة ، منها في : العاصمة ، قسنطينة ، تلمسان . **(2)**

ب- التعليم المسجدي : مارست جمعية العلماء إلي جانب التعليم المدرسي تعليما مسجديا هدفه نشر اللغة العربية و بعث الثقافة العربية الإسلامية في الجزائر ، و هذا التعليم هو قديم العهد في الجزائر . و يعتبر الجامع الأخضر في قسنطينة المركز الأول الذي إنطلق منه التعليم الإصلاحي المسجدي في الجزائر ، و من المواد التي كانت تدرس فيه، هي: (التفسير – الحديث – الفقه - الفرائض- العقائد – الأدب - المواعظ – التجويد – الأصول – المنطق – النحو – الصرف – البلاغة – محفوظات – مطالعات – دراسة الإنشاء – الحساب – الجغرافيا – التاريخ) **(3)**.

يتضح لنا مما ورد، أن التعليم العربي الحر تنوع في مرحلته الأولي بين تعليم مدرسي و مسجدي، ساهم في تنظيمه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من جميع

---

(1) الحسن فضلاء (محمد) ، المرجع السابق ، ج 3 ، صص 70 – 71 .

(1) Merad (Ali), Le Réformisme musulman en Algérie (1925 à 1940), paris, mouton, 1967, p 338.

(3) الخطيب (أحمد) ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها في الجزائر ، صص 207 -208.

الجوانب، رغم عرقلة السلطة الفرنسية لها، و لكن رغم ذلك تواصل هذا التعليم الحر و تطور في مرحلته الثانية.

- المرحلة الثانية (1940 – 1956) : بعد وفاة " الشيخ إبن باديس " في 16 أفريل 1940 ، إجتمع المجلس الإداري بغياب " الشيخ البشير الإبراهيمي" ، نائب المجلس الإداري الذي كان منفيا في آفلو الصحراوية منذ مارس 1940 . و قرر المجلس إنتخابه رئيسا للجمعية خلفا للشيخ "إبن باديس" **(1)** .

أ – التعليم الإبتدائي :

- مدارس الجمعية : من الناحية المعمارية هناك طرازان من المدارس ، الطراز الأول ، و هو يتكون من بيت عادي إستأجرته الجمعية و إشترته ، و أجرت عليه إصلاحات ملائمة ليصبح صالحا للتعليم ، أما الطراز الثاني فهو أكثر تقدما من الأول، و فيه روعة الفن المعماري الإسلامي.

- المعلمون : كانت الجمعية تختار معلميها في بدء حياتها التعليمية من بين الطلبة الحاصلين علي دراسات كافية تؤهلهم لمهنة التعليم . و أسست الجمعية " لجنة التعليم العليا " في سنة 1948 ، للإشراف علي شؤون التعليم في الجمعية .

- التلاميذ : يترددون في النهار علي المدارس الفرنسية ، و قد سهلت لهم الجمعية أمر متابعة دراستهم في مدارسها من خلال دوامين ، الأول من الساعة السابعة إلا الربع و حتي الساعة السابعة و النصف صباحا ، حيث ينصرفون إلي المدارس الحكومية ، و يحل محلهم التلاميذ الذين يتعلمون حتي الساعة الرابعة و النصف ظهرا في المدارس الرسمية ليستئنفوا دروسهم العربية من الساعة الخامسة حتي السابعة مساءا .

- شهادة الدراسة الإبتدائية : قررت جمعية العلماء في 1952 ، لأول مرة إحداث " شهادة الدراسة الإبتدائية " و إنشاء 3 معاهد ثانوية في كل من قسنطينة و الجزائرو تلمسان . و لكنها لم تتمكن سوي من إنشاء معهد واحد في قسنطينة هو

---

(1) سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945) ، ج 3 ، ص186-187.

" معهد عبد الحميد إبن باديس" ، و جعلت إبتداءا من 1952 الحصول علي الشهادة الإبتدائية العربية شرطا للتسجيل في المعهد .

ب – التعليم الثانوي: أسست الجمعية في سنة 1947 أول معهد للتعليم الثانوي في قسنطينة ، بغية تمكين خريجي مدارسها الإبتدائية من متابعة دروسهم الثانوية ، لإستكمال تحصيلهم العالي في جامعات إسلامية و هو "معهد عبد إبن باديس" . و كانت الدراسة علي أربع سنوات يخضع الطلاب في نهاية كل سنة لإمتحان **(1)** .

ج- البعثات العلمية: شهدت الجزائر منذ مطلع القرن 20 م هجرات طلابية محدودة لاسيما نحو المغرب و تونس ، فقد قدر عدد الطلبة الجزائريين في جامع القرويين بالمغرب حوالي 300 طالب ، و في جامع الزيتونة بتونس حوالي 100 طالب في العام الدراسي 1951 – 1952 ، و قد بدأت جمعية العلماء في إرسال بعثات للبلاد العربية فأرسلت 25 طالبا لمصر(جامع الأزهر) و 11 طالبا للعراق و 10 طلاب لسوريا و 14 طالبا للكويت و توالت البعثات لهذه البلدان و للسعودية و الأردن فيما بعد حتي بلغ عددهم سنة 1955 حوالي 109 طلاب **(2)**، كما وضعت الجمعية إبتداءا من 1954 شروطا يجب أن تتوفر في عضو البعثة العلمية ، هي :

- لا يقبل إلا خريجو مدارس الجمعية و معهد إبن باديس .
- أن يكون خريج المدرسة حاصلا علي الشهادة الإبتدائية و لا يتجاوز سنه السادسة عشرة .
- يلحق بخريج المدرسة تلامذة السنتين الأولي و الثانية من المعهد ألا تتجاوز السن السادسة عشرة.
- أن يكون خريج المعهد متحصلا علي الشهادة الأهلية ، و لا تتجاوزه سنه العشرين .

---

(1) الخطيب (أحمد) ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها في الجزائر ، صص 211 -215.

(2) جودي الأخضر بوالطمين ، « الذكري 43 لليوم الوطني للطالب - الطالب الجزائري و ثورة التحرير»، مجلة أول نوفمبر، العدد 162، 1999، ص 9.

و بعد قيام ثورة أول نوفمبر 1954 ، و ما تبعها من إغلاق لمدارس الجمعية و لمعهد إبن باديس ، صارت جبهة التحرير الوطني تشجع هجرة الطلاب إلي جامعات الأقطار العربية بغية تكوين إطارات مستقبلية **(1)** .

هناك كثير من المراكز الثقافية الأخري كان لها شأن لا ينكر في النهضة الثقافية في الجزائر ، و من هذه المراكز في الغرب الجزائري : (مازونة – مغنية) ، قبل أن تسيرها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، و قبل أن تؤسس بها مدارس أو أقسام تابعة للجمعية و حزب الشعب الجزائري . و هناك مراكز ثقافية في أعماق البوادي و القري الصغيرة جدا ، كما نجد ذلك في قرية " بغاون " قرب الغزوات ، و قرية " أغرم " بمسيردة . فإن هذين المركزين كانا بمثابة مدرسة إبتدائية تهيئ الطلاب إلي الدراسة الثانوية المنتظمة **(2)** .

هناك مؤسسات أخري ، كانت تمارس التعليم الحر مثل المدارس التابعة لحزب الشعب الجزائري و المدرسة الكتانية التي كانت تتولاها " الزاوية الرحمانية " (فرع إبن الحملاوي) و غيرها ، و التعليم العربي الحر غير التابع لجمعية العلماء كانت تتولاه مؤسسات خاصة قبلت بتطبيق مرسوم 27 نوفمبر 1944 الذي ينص علي التعليم الإسلامي الخاص و القاضي بتدريس خمسة عشرة ساعة للغة الفرنسية في الأسبوع لتلاميذها مع قبوله بمراقبة فرنسية لسير التعليم فيها **(3)**.

يظهر لنا من المعطيات السابقة ، مدي الدور الفعال لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في نشر التعليم العربي الحر في أوساط الجزائريين ، و ذلك بالتعاون مع مختلف الإتجاهات الوطنية ، متحدية كل العقبات و المشاكل التي تواجهها في سبيل تحقيق هدفها ، صامدة أمام السلطة الفرنسية . و بالموازاة مع التعليم العربي الإسلامي وجدت مدارس أخري لا تمت بصلة إلي التعليم الأول ، و قد تمثلت في التعليم الحكومي الفرنسي .

(1) الخطيب (أحمد) ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها في الجزائر ، صص 216 – 218.
(2) مرتاض (عبد المالك) ، نهضة الأدب العربي المعاصر 1925 – 1954 ، صص 57 -58.
(3) سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي (1954 -1962)، ج 10، ص 264.

2) – التعليم الحكومي الفرنسي:

إن التعليم الفرنسي تشرف عليه الدولة الفرنسية عن طريق مؤسساتها و ممثليها و هو ما تسميه المراجع بالتعليم العمومي أو التعليم العام ، و التعليم حسب القانون الفرنسي إجباري و مجاني **(1)**.

ولدت المدرسة الفرنسية في الجزائر منذ دخول الإستعمار الفرنسي ، و كانت طريقة إنشاء هذه المدارس تعتمد علي سياسة إستعمارية تخدم مصالحها بالدرجة الأولي ، و لا تهتم بالمتطلبات الحقيقية لكل مناطق البلاد ، بقدر ما كانت تهتم بمصالح المستوطنين ، حيث كان إنشاء المدارس يراعي فيه إحتياجات المستوطنين ، و مراكز تجمعاتهم ، و لكن رغم ذلك عرفت المدارس الإستعمارية إقبالا متزايدا من قبل الجزائريين ، وقد كانت السلطة الفرنسية بدورها تكافئ المحظوظين الممتازين من أبناء الجزائريين بأقصي ما يمكن أن يطمح إليه أحدهم و هو الشهادة الإبتدائية ثم يحال علي إثرها التلميذ الجزائري علي الحياة العملية ، و من هناك تقل نسبة التلاميذ الجزائريين في المراحل الأخري كالإعدادي و الثانوي **(2)**.

تناقص عدد التلاميذ الجزائريين في المدارس العمومية الفرنسية بمختلف مراحلها ما بين 1928 – 1929 ، و لكن مع حلول سنة 1930 تزايد عددهم ، و تبعه عن كثب الإزدياد السكاني **(3)**. ومن هنا يمكننا تصنيف التعليم الفرنسي في الجزائر كالآتي :

1.2)- التعليم الإبتدائي :

أنشئت شهادة الدراسة الإبتدائية للجزائريين سنة 1899 ، و في نفس السنة خفضت الإعتمادات المالية المخصصة للتعليم بصفة عامة . و مع بداية القرن العشرين بدأت بتطبيق برنامج خاص لنشر التعليم الإبتدائي ، و تفاديا لكل مصروفات إضافية تقرر تخفيض مستوي العلوم و بالتالي تخفيض البرامج ، و لم ينشط التعليم بالسرعة المتوقعة

---

(1) سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي (1954 – 1962)، ج 10، ص 259.

(2) حمادي (عبد الله)، الحركة الطلابية الجزائرية 1871-1962، ص 22.

(3) ARCH Com de Béni – Saf, Boite n ° 18 , Situation scolaire.

بعد أن خفضت البرامج **(1)**.

وصل عدد التلاميذ الجزائريين في التعليم الإبتدائي سنة 1930 إلي 60.000 تلميذ فقط يرتادون المدارس و إلي 110.000 تلميذ في سنة 1944 ثم تزايد إلي 302.000 تلميذ في سنة 1954 **(2)** ، أي إرتفعت نسبة التمدرس في الجزائر من سنة لأخري . و يجدر الإشارة هنا ، أن هذا الإرتفاع بدأ قبيل الحرب العالمية الثانية ، و هذا ما توضحه إحصائيات التمدرس في سنة 1936 للفرنسيين و العرب و الأجانب ، حيث وصل مجموع عدد الحاضرين في المدارس الإبتدائية (ذكورا و إناثا) لفئات أقل من 6 سنوات حوالي 1131 تلميذ وفئات من 6 سنوات إلي 13 سنة حوالي 5359 تلميذ وفئات أكثر من 13 سنة حوالي 5072 تلميذ **(3)**.

كما عزل التلاميذ الجزائريين من زملائهم الأوربيين في التعليم الإبتدائي في مكاتب خاصة بهم ، يطلقون عليها إسم " Ecole indigène " و لو كانوا مع أبنائها لما عاملتهم هذه المعاملة . و لقد كانت الشهادة الإبتدائية إلي وقت قريب تقسم إلي نمطين : أحدهما يعرف بنمط أهالي " Titre indigène " . أما " Ecole indigène " فهي مدرسة أهلية ، أي خاصة بالجزائريين الذين كانت السلطة الفرنسية تسميهم " أهالي " إحتقارا لهم **(4)**.

كانت فترة ما بين الحربين العالميتين تمتاز بمولد حركة واسعة للأماني الجزائرية ، و إتحدت كلمة الوطنيين و أجمعوا علي أن السلطة الفرنسية عاجزة تماما علي أن تتولي شؤون التعليم، حيث أن الميزانية المخصصة لتعليم الجزائريين كانت سنة 1938 ربع الميزانية المخصصة لتعليم الفرنسيين. و في خلال الحرب العالمية الثانية تقهقر مستوي التعليم الإبتدائي ،و إذا قمنا بمقارنة بين عدد التلاميذ الجزائريين و الفرنسيين في الجزائر،

---

(1) بوعزيز (يحي) ، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830 - 1954)، صص 165 - 166.

(2) Ageron (Ch. R), Histoire de l'Algérie contemporaine, Que sais je? , p 83.

(3)E.S.G.A, 1936, p 88.

(4) الإبراهيمي (أحمد طالب) ،آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي ،عيون البصائر، (1947-1952) ، ط1 ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، 1997 ، ج3، صص 230 - 231 .

حسب الإحصائيات الرسمية لسنتي 1943 – 1944 ، نلاحظ ما يلي :

- كان عدد الذكور في سن الدراسة من الجزائريين 1.250.000 ، و من هذا العدد كان 100.000 فقط يتلقون التعليم الإبتدائي .

- كان لدي السكان الفرنسيين 200.000 ذكور يتلقون التعليم في 14.000 مدرسة تحتوي علي 4200 فصل.

- كان عدد التلاميذ الفرنسيين ضعف عدد التلاميذ الجزائريين، مع أن عدد الفرنسيين أقل بنسبة كبيرة جدا من عدد السكان الجزائريين. أما المخصصات في الميزانية الجزائرية لنفقات التعليم الإبتدائي فهي 339 مليون فرنك فرنسي للفرنسيين و 88 مليون فرنك فرنسي للجزائريين أي أن الميزانية المخصصة للفرنسيين لم تكن ضعف ميزانية الجزائريين فحسب بل أربعة أضعافها **(1)** .

أما في سنة 1944 ، قدم مدير أكاديمية الجزائر تقريرا عن التعليم في الجزائر إلي " لجنة الإصلاحات الإسلامية " ، جاء في قوله : « بأن عدد الأطفال الجزائريين الذين يتلقون العلم في المدارس الإبتدائية الفرنسية يبلغ 100.000 طفل يتلقون دراستهم في 699 مدرسة تشتمل علي 1908 فصلا دراسيا، أما عدد الأطفال الفرنسيين الذين يتلقون العلم في الفترة المذكورة فيبلغ 200.000 طفل يتلقون دراستهم في 1400 مدرسة تشتمل علي 4200 فصل دراسي ». هذا مع العلم بأن عدد السكان الجزائريين كان يقدر بحوالي 8.000.000 نسمة و عدد الأوربيين بحوالي 800.000 نسمة ، و أن نسبة الأطفال المتعلمين هم 100 % بين أبناء الأوربيين بينما لا تتجاوز هذه النسبة بين أبناء الجزائريين سوي 8 % فقط **(2)**.

شهد التعليم الإبتدائي للمسلمين في الجزائر نسب متفاوتة من ناحية التمدرس في فترة الحرب العالمية الثانية ، و هذا ما يظهره لنا الجدول الآتي :

---

(1) بوعزيز (يحي) ، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830 - 1954)، ص 147.

(2) تركي (رابح) ، الشيخ عبد الحميد بن باديس – رائد الإصلاح و التربية في الجزائر ، ص 146.

الجدول رقم 61 : التعليم الإبتدائي للمسلمين في الجزائر – السنوات الدراسية - 1939 - 1940 إلي 1943- 1944 **(1)**

السنوات الدراسية	المدارس				التلاميذ		
	العمومية		الخاصة				
	مختصة بالمسلمين	أقسام للمسلمين ملحقة بمدارس أوربية	مختصة بالمسلمين	أقسام للمسلمين ملحقة بمدارس أوربية	الذكور	الإناث	المجموع
1940 -1939	690	215	12	02	71.103	10.523	81.626
1941-1940	695	223	09	01	72.181	11.140	83.321
1942-1941	714	228	10	02	71.638	11.483	83.121
1943-1942	679	225	10	02	70.136	11.795	81.931
1944-1943	691	237	12	02	70.173	11.184	81.357

يتضح لنا من خلال هذا الجدول ، أن نسبة التمدرس إرتفعت خاصة ما بين 1941 - 1942 بالنسبة للمدارس العمومية ، و لكل الفئات ، إلا أنها تراجعت مع أواخر الحرب العالمية الثانية ، في حين نجد أنها ظلت منخضة ما بين 1939 - 1944 في المدارس الخاصة لجميع الفئات .

سجلت فترة الحرب العالمية الثانية تحولا حاسما في تاريخ الكفاح الجزائري، و كان برنامج 1944 وليد هذه اليقظة الوطنية خصوصا بعد صدور بيان فبراير 1943 ثم ظهور حركة أحباب البيان و الحرية، و هذا ما جعل الحكومة الفرنسية تبدأ بتهدئة الجزائريين **(2).**

كان برنامج التعليم المقرر لسنة 1944 يرمي إلي إنشاء 20.000 فصل جديد يستوعب حوالي مليون تلميذ في مدي عشرين سنة ، و لكن هذا البرنامج لم ينفذ كما كان متوقعا و بذلك لم يتمكن من حل المشكلة لاسيما مع الزيادة المستمرة في عدد السكان ، و بالإضافة لذلك تذرعت السلطة الفرنسية بثلاثة أسباب هي :

(1) Annuaire statistique de l'Algérie, 1939-1947, p 94.

(2) سعد الله (أبو القاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1930- 1945) ، ج 3 ، صص 214 - 222 .

- النقص في عدد الموظفين (و هي سبب هذا النقص لأنها لم تعمل من جانبها علي تشجيع المعلمين بل تعمدت إخماد نشاط الطلبة).
- النقص في المواد مع أن السلطة الفرنسية تشهد بصفة مستمرة توسع في الحرس البلدي و السجون و مراكز الشرطة.
- تدعي أن هناك صعوبات مالية ، بينما نجد أن الميزانية مخصصة لدعم قوات الشرطة و غيرهم أو في بعض الأعمال الخاصة بشؤون الري التي لا ينتفع بها إلا بعض المستوطنين **(1)**.

أهمل تعليم الجزائريين مقارنة مع الأوربيين، فمثلا مع حلول سنة 1946، ظل التلاميذ الجزائريين يتلقون التعليم في مدارس الأهالي مثلما يسميها الفرنسيون و هو تعليم مشابه لمدارس الأوربيين، حيث نجد أن عدد المدارس الفرنسية حوالي 776 (2377 قسم للذكور و 616 للإناث)، و مجموع هذه الأقسام يحتوي علي 119.176 تلميذ، منهم 3551 أوربي و 115.625 جزائري (92.331 ذكور – 23.294 إناث). أما بالنسبة لعدد التلاميذ الجزائريين في الجزائر بأكملها حسب العمالات الثلاثة فيمكن تصنيفه ، كالآتي :

- عمالة الجزائر: 45.595 (36.873 ذكور و 8.722 إناث).
- عمالة قسنطينة : 44.873 (37.574 ذكور و 7.299 إناث).
- عمالة وهران: 25.157 (17.884 ذكور و 7.273 إناث) **(2)**.

وهكذا يتبين لنا ، أن مجموع التلاميذ الجزائريين في عمالة الجزائر أكثر من بقية العمالات ، في حين نجد أن عمالة وهران لديها نسبة قليلة من التلاميذ ، و هذا ربما يعود لعدم الإهتمام الكافي بالتعليم فيها .

كانت المدرسة الإبتدائية الكولونيالية من سنة 1892 إلي غاية 1948 في الجزائر منقسمة إلي شعبتين (A) و (B) ، الأولي تابعة في مقرراتها إلي نظام التعليم المقرر

---

(1) بوعزيز (يحي) ، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830 - 1954)، صص 169 - 171.

(2) E.S.G.A, 1936, p 606.

بفرنسا، و الذي يتابع فيها دراسته لا فرق بينه و بين الذي يتعلم في فرنسا. و الثانية قد أنشئت خصيصا للأهالي ، فالشهادة الإبتدائية الممنوحة لهم فيها غير الشهادة الإبتدائية الممنوحة لشعبة (A) . و كذلك نوعية التدريس و المدرسين ، و مثل هذا التمييز نجده يمس حتي مدارس ترشيح المعلمين .

إن إختلاف الشهادات الإبتدائية بين الشعبتين ليس إختلافا في المستوي الثقافي بقدر ما هو إختلاف في محتوي البرامج . لأن القانون المؤسس من قبل السلطة الفرنسية ، إعتمد علي التفرقة . و لكن جاء بعدها تعديل علي هذا القانون بفرض إدماج الشعبتين، وذلك في تاريخ 5 مارس 1948 و نفذ القرار من قبل الحاكم العام الفرنسي " نايجلون " وزير التربية الوطنية الفرنسية آنذاك . و بقيت شعبة (A) رغم الدمج الظاهري هي الموصل الحقيقي و الوحيد إلي بوابات المعاهد و الثانويات و منها إلي الجامعات و المعاهد العليا **(1)** .

أما حالة التعليم الإبتدائي بالنسبة للجزائريين بعد مرور خمس سنوات من تنفيذ برنامج التعليم لسنة 1944 ، لم تكن مرضية ، فكانت فصول عديدة تعمل نصف الوقت (أي أن المواد تعطي إما في الصباح أو بعد الظهر لكل فئة من التلاميذ) . و بدلا من تكوين عناصر من المعلمين الحقيقيين للصغار كانت تكتفي بجمع الأشخاص من حملة إتمام الدراسة الأولية و حتي الوعاظ من حملة شهادة إتمام الدراسة فقط ، هذا عدا عن إستمرار تدهور الحالة المادية للفصول الخاصة بالجزائريين حيث كانت عبارة عن فصول صغيرة خربة و أماكن غير صالحة للسكني، الأدوات الصحية و الرياضية نادرة، و لا توجد مياه في أغلب الأحيان، فصول بدون مقاعد، و يجلس الطلاب علي الأرض في بعض الأحيان، أما مكتب المدرس فهو قديم. و بالنسبة لحالة التعليم و برنامجه فهي تتميز بفصول مزدحمة، أعمار متباينة، نقص في الأماكن، الدراسة نصف الوقت، نتائج هزيلة. أما الأطفال الذين ينحدرون من أصل فرنسي فيتلقون العلم في مدارس جميلة

(1) حمادي (عبد الله) ، الحركة الطلابية الجزائرية 1871-1962 ، صص 25-26.

رحبة مؤثثة تأثيثا فاخرا ، و يتولي شؤون التدريس فيها أساتذة ممتازون ، و لا يسري عليهم نصف الوقت مثل الجزائريين **(1)**.

إن التعليم الإبتدائي الرسمي كان منتشرا إلي حد ما في أغلب المدن الكبيرة و الصغيرة ، حيث يتلقي التلاميذ في المدارس أوليات العلوم و يتأهلون منها للشهادة الإبتدائية ، و هي أساسا مدارس للتلاميذ الأوربيين و برنامجها فرنسي، و لكن يمكن لأبناء الجزائريين أن يدخلوها إذا وجدوا فيها مكانا ، و تضم سنة 1952 ثلاثين ألف تلميذ أوربي و تسعين ألف تلميذ جزائري . كما توجد مدارس فرنسية عربية علي مستوي الإبتدائي موجهة إلي أبناء الجزائريين و عددها حوالي ألفي مدرسة (2000) و لها برنامج يشبه برنامج المدارس التي يتردد عليها أبناء الفرنسيين **(2)** . ولكن يجدر الإشارة هنا لنقطة هامة ، هي أن نسبة إنتقال الجزائريين من مرحلة الإبتدائي إلي مرحلة الإعدادي و الثانوي ضئيلة مقارنة مع الفرنسيين ، فنجد بالنسبة إلي الإعدادي مثلا : أنه يبقي تلميذ جزائري واحد مقابل أربعة فرنسيين ، أما في الثانويات و المعاهد فتلميذ جزائري واحد مقابل ستة فرنسيين ، و في شهادة البكالوريا تلميذ جزائري واحد مقابل سبعة فرنسيين ناجحين ، و بهذه الطريقة المجحفة راح الفرق يزداد إتساعا بين المحرومين المطرودين من أبناء الجزائريين ، و الفرنسيين المحظوظين ، و بعض أبناء الأعيان الجزائريين التابعين للسياسة الإستعمارية ، فهذا يبين لنا مدي تشجيع السلطة الفرنسية للتعليم بالنسبة للفرنسيين مقارنة مع الجزائريين **(3)** .

يظهر لنا مما ورد ، أن التعليم الإبتدائي في الجزائر ، عرف تمييزا بين الجزائريين و الأوربيين سواء من حيث نوعية التعليم أو من حيث الشهادة الإبتدائية التي يتحصلون عليها ، إذ إستهدفت الحكومة الفرنسية من ذلك منح التعليم الحقيقي للفرنسيين بالدرجة الأولي ثم للفئات المتعاونة معها فقط .

---

(1) بوعزيز (يحي) ، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830 - 1954)، صص 171 – 173 .

(2) سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي (1954- 1962) ، ج 10 ، صص 51-52.

(3) حمادي (عبد الله)، الحركة الطلابية الجزائرية 1871-1962، ص 23.

2.2)- التعليم الثانوي و العالي:

كان التعليم الثانوي مجانيا أيضا ، و له مؤسساته الخاصة و هي الثانويات الموزعة علي العمالات الثلاثة : الجزائر و وهران و قسنطينة . و له برنامج فرنسي أيضا ، و هناك معاهد منتشرة في عدد من المدن و لها برنامجها الخاص القائم علي اللغة الفرنسية ، إضافة إلي ثلاث ثانويات خاصة بالبنات . و كل المدارس الثانوية تؤهل التلاميذ للحصول علي شهادة البكالوريا التي هي المفتاح لدخول التعليم العالي . و لكن يمكن لطلبة المدارس الثانوية أن يختاروا اللغة العربية الفصحي أو الدارجة كلغة أولي أو كلغة ثانية **(1)** .

كما أن طلبة التعليم الثانوي هم من بين العائلات الغنية كالملاك و التجار و الموظفين الذين علي إستعداد بأن يضحوا في سبيل تعليم أبنائهم **(2)** . و قد إزداد عدد الطلبة الجزائريين بالثانويات الفرنسية بعد سنة 1914 بشكل يلفت الإنتباه فبلغ 1358 طالبا في سنة 1940 ، و تزايد إلي غاية 1800 طالبا فيما بين 1945- 1946 **(3)** . و قد تحدث " فرحات عباس" عن أهمية التعليم الثانوي بالنسبة للجزائريين و ذلك سنة 1947، قائلا: « إن التعليم الثانوي الذي يعتبر قاعدة التأهيل لمواصلة التعليم لم يكن ميسرا إلا إلي أقلية من الأغنياء الجزائريين... » . و قد حافظت هذه العائلات علي هذا الإمتياز جاهدة و مورثة إياه **(4)** .

تواصل إزدياد عدد الطلبة فيما بين 1951 - 1952 حوالي 4192 طالبا ، و كاد أن يتضاعف سنة 1954 فوصل إلي 6260 طالبا ، و كان عدد الحاصلين علي شهادة البكالوريا من أبناء الجزائريين قد بلغ قبل سنة 1945 حوالي 300 طالب و وصل إلي 350 طالبا سنة 1954 **(5)** .

---

(1) سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي (1954- 1962)، ج10، ص 52.
(2) بوعزيز (يحي) ، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830 - 1954)، ص 175.
(3) حمادي (عبد الله)، المرجع السابق، ص 17.
(4) نفس المرجع ، ص 34.
(5) نفس المرجع ، ص 17.

يتضح لنا مما سبق ، أن التعليم الإبتدائي الفرنسي ممهد للدخول للمدارس الثانوية ، و أن التعليم الإبتدائي للجزائريين لا يؤذي إلي دراسات تكميلية خصصت لتكوين المعلمين أو صغار الموظفين ، بل هو تعليم بسيط جدا مقارنة مع تعليم الأوربيين . ضف إلي ذلك ، نجد بأن أغلب طلبة التعليم الثانوي يتمثلون في أبناء الأوربيين و أبناء الجزائريين من العائلات الغنية كالملاك و التجار و الموظفين.

أما التعليم العالي فقد شهد تناقصا في عدد الطلبة الجزائريين ، و ذلك يرجع إلي قلة عدد التلاميذ في المدارس الإبتدائية أولا ثم المدارس الثانوية و الصعوبات المادية (المسكن – المأكل – الملابس و مصروفات أخري) ، و نظرا للتمييز العنصري ترفض العائلات الفرنسية تأجير حجراتها للطلبة الجزائريين **(1)**، كما أن التعليم العالي تمثله جامعة الجزائر الوحيدة و هذا يقدم البرهان علي وجود سياسة مدروسة لتجهيل شباب الجزائر، فالجامعة الجزائرية التي كانت تضم أربع كليات (الحقوق و الآداب، الطب و الصيدلة و العلوم)، و فيها معهد للدراسات العربية و هي لا تضم سوي حوالي 4130 طالب معظمهم من الأوربيين **(2)**.

ظل التعليم العالي لا يستقبل إلا عددا ضئيلا من الطلبة الجزائريين. و أمام تقصير السلطة الفرنسية عمد الجزائريون إلي الهجرة رغبة في العلم، وهكذا بدأت موجة الهجرة الطلابية إلي فرنسا ، فقد وصل عدد الطلبة الجامعيين الجزائريين بالكليات الفرنسية إلي 61 طالب سنة 1916 ثم عرف إستقرارا في حدود 100 طالب فيما بين 1929 و 1932 و تزايد بعد الحرب العالمية الثانية فقفز العدد من 142 طالب ما بين 1940 و 1941 إلي 360 طالب ما بين 1945 و 1946، ثم تزايد العدد إلي 368 طالب ما بين

---

(1) بوعزيز (يحي) ، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830 - 1954)، ص 176.

(2) سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي (1954- 1962)، ج 10، ص 52.

1950 -1951 و إلي 442 طالب ما بين 1951 - 1952 ، و 576 ما بين 1952-1953 ، ثم إرتفع إلي 513 طالب ما بين 1953-1954 و إلي 589 طالب ما بين 1954-1955 ، و هذه الأعداد من الطلبة الجزائريين تدخل ضمن موجات الهجرة التي إنطلقت منذ 1909 ثم تواصلت 1919 و خاصة 1930 ، كما عرفت تزايدا أكثر في حدود 1946.

كانت هذه الهجرات الطلابية الثقافية تعرف تمركزا في مدن فرنسية هامة ، هي : [باريس (Paris) - تولوز - مونبلي (Monopellier) - قرونوبل (Grenoble) - ليون - بوردو – نانسي (Nancy) – ران (Rennes) - ستراسبورغ (Strasbourg) - كاين(Caen) – بواتي (Poitier) ... و غيرها] **(1)** . كما يجدر الإشارة إلي نقطة هامة ، هي أن الإحصائيات النهائية لسنتي 1954 - 1955 تحدد 51 إناث من مجموع 602 طالبا جزائريا بباريس في سنتي 1955 - 1956 و المتخرجات الأوليات من هذه الدفعات كن يوجهن إلي سلك التعليم أو التمريض **(2)** ، و يجب علينا أيضا الإشارة لنقطة هامة تخص التعليم في الجزائر ألا وهي التعليم الفني و المهني.

لقد أبعد الجزائريون عن ميدان التعليم المهني (دراسة تخصص معين) ، و هو أمر يعد من أهم المبادئ الرئيسية التي رسمتها السياسة الإستعمارية الفرنسية . و كانت تهدف إلي الإحتفاظ بأكبر عدد ممكن من الطبقة العاملة نظير أجور زهيدة ، لأنه لا يمكن إستخدام عامل متخصص في أمر فني بمثل هذا الأجر الزهيد . و من ناحية أخري فإن إنعدام إنتشار الصناعة في الجزائر أدي إلي تحديد عدد الفنيين و المتخصصين الذين يمكن الإستعانة بهم ، و يكفي إستدعاء عدد قليل من الفرنسيين من فرنسا ليتولوا الأعمال التي قدموا من أجلها ، و ينقسم هذا التعليم إلي نوعين التعليم الزراعي و الذي تحدثنا عنه في الباب الأول و لاحظنا أنه لا يوجد به عدد كبير من الجزائريين إلا في مراكز التدريب

---

(1) حمادي (عبد الله) ، المرجع السابق ، صص 18-19.

(2) نفس المرجع ، ص 23.

الزراعي حيث لا يساوي التعليم شيئا يذكر. و هناك أيضا التعليم الصناعي أو الفني، و هو نوعان:

- التعليم المهني و الفني للدرجة الأولي : شمل هذا التعليم بعض الأقسام المهنية و بعض المدارس الإبتدائية ، و هو نوع أولي من التعليم يقصد به تكوين عمال مساعدي عمال فقط ، و مدة الدراسة و حتي كفاءة المدرسين من الناحية الثقافية تجعل من هذا التعليم أداة غير نافعة ، ففي هذا النوع يلاحظ أن عدد الجزائريين أكبر من الفرنسيين، أما في الأقسام المهنية بالمدارس الحديثة حيث يتخرج عمال مناسبين يلاحظ أن الفرنسيين أكبر بكثير من عدد الجزائريين.
- التعليم المهني و الفني من الدرجة الثانية: يشمل العديد من معاهد التعليم الفني من الدرجة الثانية، أبرزها القسم الفني و الصناعي و التجاري في وهران. كما أن الجزائريين في هذه المدارس قليلون للغاية ما يدل علي التعسف في توزيع التعليم في الجزائر **(1)**.

صدرت أمرية بتاريخ 7 مارس 1944 سمحت للجزائريين بالدخول إلي المدارس العليا ، و لكن رغم ذلك نجد أن السلطة الفرنسية إجتهدت في إختلاق الأسباب لمنعهم من الدخول إليها و حالت دونهم و الحصول علي المعارف الفنية الحديثة . و إضافة لذلك ، كانت السلطة الفرنسية تشرف علي بعض المعاهد العلمية في الجزائر التي يتخرج منها نخبة من الجزائريين يتوظفون كلهم في سلك الإدارة تحت أوامر الأقلية الفرنسية التي بيدها مقاليد الحكم **(2)** . وهذا يجعل من التعليم المهني حصرا علي فئات دون أخريمن أجل إستغلال هذه الفئة حسبما يخدم مصالح السياسة الإستعمارية .

إستمرت ظاهرة التعليم الفني (المهني) ، حيث يلاحظ تناقص عدد الجزائريين كلما إرتفع المستوي التعليمي ، وفقا لإحصائية 1954 – 1955 ، و هي كالتالي :

---

(1) بوعزيز (يحي) ، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات ... ، صص 177 - 180.

(2) نفس المرجع ، ص 103.

الجدول رقم 62: مدارس التعليم الصناعي في الجزائرما بين 1954 -1955 **(1)** .

المدارس الصناعية	الجزائريون	الفرنسيون
مركز التدريب	3.600	3.000
فروع التعليم المهني	300	660
الثانوية الصناعية	300	1.550
المعهد العالي الصناعي	11	314
المجموع	4.211	5.524

يتبين لنا من خلال هذا الجدول ، أن عدد الفرنسيين في التعليم الصناعي أكثر من الجزائريين في جميع المراكز ما بين 1954-1955 ، ما يدل علي تواصل إهتمام السلطة الفرنسية بالتعليم المهني الصناعي ، ويتأكد لنا من هذه الإحصائيات، أن هذا النوع من التعليم وقف علي العنصر الفرنسي أكثر من الجزائري بسبب المعارضة التي تبديها المدارس الوطنية الفرنسية للتعليم المهني و الفني و التي تخشي أن تفقد ميادين العمل لخريجها.

يتضح لنا من المعطيات السابقة، أن التعليم الفرنسي العمومي متنوع في الجزائر، و أن نسب الأوربيين فاقت نسب الجزائريين علي مختلف المستويات، و ذلك بسبب الظروف المناسبة لهم للدراسة من جهة ، وبسبب دعم السلطة الفرنسية لهم بكل الوسائل الممكنة من جهة أخري .

---

(1) العسلي (بسام) ، الله أكبر ... و إنطلقت ثورة الجزائر ، ص 46 .

المبحث الثاني

واقع التعليم الجزائري في ظل التشريع الفرنسي

1) – إضطهاد التعليم العربي الإسلامي:

إن الدين الإسلامي يعتبر في الجزائر مقوما رئيسيا من مقومات الشخصية الوطنية ، لذلك حاولت السلطة الفرنسية القضاء علي الشخصية الجزائرية حيث أخضعت المؤسسات الإسلامية لقوانينها (المدارس القرآنية – المساجد – الأوقاف - رجال الدين و غيرهم) ، و أهم الوسائل التي تذرعت بها الحكومة الفرنسية لمقاومة التعليم العربي ، هي : إما قوانين صدرت عن الدولة الفرنسية في أوقات مختلفة ، و لأسباب متنوعة ، و إما قرارات إدارية فردية ، مصدرها الجزائر ، توجبها الروح الإستعمارية ، و تشمل كل تعليم عربي حر لم تباشره الحكومة ، و من أية جمعية صدر ، و الثاني خاص بالمسلمين فقط ، بغرض التضييق علي لغتهم و دينهم **(1)** .

عاني التعليم العربي في الجزائر من القوانين الظالمة الصادرة عن الحكومة الفرنسية منذ الإستعمار الفرنسي و إلي غاية 1930 ، ففي هذه السنة أغلقت السلطة الفرنسية مدرسة سيدي بلعباس العربية الحرة و طردت معلميها ، فأعلن أحد الجزائريين بجرأة و ثقة ، قائلا : « إن البعض يلومونني بكوني جزائريا ، حسنا إنني جزائري من آباء جزائريين كانوا منذ أربعة عشرة قرنا خداما أوفياء للجزائر ، كما كانوا المدافعين المخلصين عن الإسلام و العروبة » **(2)** .

إستنكر " الشيخ إبن باديس " في العاشر فيفري 1933 ، إجراء غلق المساجد و المدارس في وجه العلماء في خطبة له في نادي الترقي بالعاصمة ، وكذلك من 24 فيفري إلي 3 مارس وقعت مظاهرات عنيفة في العاصمة ضد منع " الشيخ العقبي " من إلقاء درسه في الجامع الجديد ، كما رفض النواب الجزائريين قرار 10 فيفري فتوجه

---

(1) الإبراهيمي (أحمد طالب) ، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي ،عيون البصائر، (1947-1952) ، ج 3 ، ص 217.

(2) سعد الله (أبو القاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945) ، ج 3 ، ص 68.

وفد منهم خلال جوان 1933 إلي باريس ليشتكوا من الوضع الإقتصادي و الإجتماعي و ليحتجوا لدي الحكومة الفرنسية علي إجراءات غلق المساجد و المدارس القرآنية ، و لكن وزير الداخلية " شوطان " رفض إستقبال الوفد **(1)** .

طرأت تغييرات علي مستوي النظام الحكومي بعد إعتلاء الجبهة الشعبية مقاليد الحكم ، و مع بروز مشروع بلوم - فيوليت ظهر تقدم ملحوظ في المستوي التعليمي للجزائريين . أما إنعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري فيعتبر مشروع بلوم – فيوليت أحد ظروف إنعقاده ، و قد أكد علي مطالب سياسية و إقتصادية و إجتماعية هامة . و كذلك واصل النواب الجزائريون مجهوداتهم إزاء التعليم العربي الحر ، من خلال تكثيف الكتاتيب القرآنية و عدد مؤطريها **(2)** .

بلغت محاربة اللغة العربية و التعليم العربي الحر ذروتها بالقرار الذي أصدره " شوطان" (Chautan) وزير داخلية فرنسا في 8 مارس 1938 بإعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر . و قد شن عليه " الشيخ إبن باديس " حملة عنيفة في " مجلة الشهاب " و جرائد جمعية العلماء و صمد رجال التعليم العربي الحر في وجهه حتي تراجعت فرنسا عنه ، و أعلنت في 20 سبتمبر 1947 ، ترسيم اللغة العربية في التعليم بعد 117 سنة من الإستعمار الفرنسي للجزائر ظلت فيها تحارب اللغة العربية **(3)** .

يتضح لنا مما سبق ، أن السلطة الفرنسية وقفت عائقا أمام إنتشار التعليم العربي الإسلامي ، من خلال تطبيق تشريعاتها الصارمة للتضييق علي النشاط التربوي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، و الحد من نجاح مهمتهم السامية في الدفاع عن اللغة العربية و الدين الإسلامي .

إستمرت القوانين الفرنسية في الصدور ، مع حلول سنة 1943 مثل قانون 6 أوت 1943 ، الذي نص علي أنه لابد للمعلم الجزائري أن يأخذ إذنا للتدريس ، بعد أخذ إذن

---

(1) سعد الله (أبو القاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945) ، ج 3 ، ص 44 .

(2) DAWO, La Sous – Série 1 F, F 24 (3) -1 F 284, Oulamas : Médersa ou écoles suspectes 1937-1944.

(3) تركي (رابح) ، الشيخ عبد الحميد بن باديس – رائد الإصلاح و التربية في الجزائر، ص 157.

نائب رئيس بلدية كاملة الصلاحيات و من المتصرف الإداري للبلدية المختلطة **(1)** ، فهذه القوانين لم يراعي فيها وضعية الجزائريين و لا وضعية تعليم العربية من دينها، و لا معني للشمول في القوانين، ما لم يصطحبه شمول في التطبيق و التنفيذ، و قالت الجمعية للحكومة مرات، في صدق و إخلاص:

- إن هذه الأمة رضيت لأبنائها سوء التغذية .
- لكنها لا ترضي لهم أبدا سوء التربية.
- إنها صبرت مكرهة علي أسباب الفقر، و لكنها لا تصبر أبدا علي موجبات الكفر **(2)**.

كانت حوادث ماي 1945 ، فرصة سائغة لغلق أبواب جل المدارس و المكاتب القرآنية . و في تاريخ 12 جويلية 1945 صدر أمر يفرض علي معلمي المكاتب العربية معرفة اللغة الفرنسية ، و لما كان جل المعلمين متخرجين من جامعة الزيتونة أو القرويين حيث لا تقرأ اللغة الفرنسية ، كان هذا القرار حجة لغلق عدد كبير من المدارس **(3)** .

تواصل إضطهاد الدين الإسلامي من حيث عدم الفصل بينه و بين الدولة أسوة بالفصل الذي حدث بالنسبة للديانتين المسيحية و اليهودية سنة 1907 . فإلي سنة 1947 كانت الدولة الفرنسية هي التي تسير الشؤون الإسلامية ، و رغم صدور القانون ، فإن التطبيق لم يتم نظرا للعراقيل الكثيرة التي وضعها المستوطنون و الحكام العامون . فقد كان خوفهم كبيرا من إستقلالية الدين الإسلامي ، و كانوا يدعون أن المسلمين لم يتفقوا علي كيفية الإشراف علي دينهم، بينما كانت جمعية العلماء و من أيدها تري ضرورة قيام هيئة إسلامية لتشرف علي ذلك ، بينما كان الفرنسيون يريدون تكوين جمعية خاضعة للقوانين الفرنسية . و قد وظفت الإدارة عملائها لعرقلة تقدم في عملية فصل إستقلالية

---

(1) Estoublon (R) et Lefebure (A), Code de l'Algérie Annoté, 1943, p 235.

(2) الإبراهيمي (أحمد طالب) ، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي ،عيون البصائر، (1947-1952) ، ج 3 ، صص 217 – 218.

(3) بوعزيز (يحي) ، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830 - 1954)، ص 98 .

الدين الإسلامي عن فرنسا **(1)** .

تذكر الوثائق المحفوظة بقرار مجلس الدولة الفرنسية ما يسمي بقانون " شوطان " الصادر في سنة 1938، و الذي ينص صراحة علي أن اللغة العربية في الجزائر هي لغة أجنبية. و من هنا نستطيع القول أن قانون 5 مارس 1948 و القاضي بدمج الشعبتين (A) و (B)، شعبة المستوطنين و الأعيان من الجزائريين ، و شعبة الجزائريين المحرومين، يعد بمثابة التبشير بسياسة كولونيالية جديدة ، و هي الفكرة التي أتخذت قاعدة لإنطلاقها معاداة للغة العربية . فحسب الطرح الكولونيالي المقدم فإنه لا يعقل أن تبقي الجزائر خارج ما يسمي بالوطن الأم (فرنسا) مادامت تعتبر قطعة منها **(2)** .

إنعكست سياسة التعليم الفرنسي علي أصحاب المهن الحرة في الجزائر ، فيوجد في الجزائر إلي سنة 1949 (أطباء – محامون – معلمون) ، و هم من الجزائريين و لكن نسبتهم قليلة مقارنة مع الأوربيين نظرا للظروف التعليمية المفروضة في البلاد **(3)** . إذ يمثل هؤلاء النخبة المثقفة (المفرنسة) في الجزائر ، وهم الذين ينتمون إلي البورجوازية الجزائرية .

عرفت هذه البورجوازية الجزائرية التي أنشأها الإستعمار الفرنسي تطورا ملحوظا مع الزمن . وقسمت إلي طبقتين ، فالطبقة الأولي تتكون من أرباب الأعمال و ملاك الأراضي الشاسعة الذين أصبحوا ينعتون هم بدورهم "الكولون المسلمين" (Colons Musulmans) و أصبحت هذه الفئة المحظوظة من الجزائريين تسمي بالبورجوازية الكبري في مقابل الطبقة الثانية و التي تسمي البورجوازية الصغيرة و هي مشكلة من الموظفين و الملحقين بالسلطة الفرنسية ، و بعض الضباط الصغار و ضباط الصف ، و رجال العدالة و القيمين علي الشؤون الدينية من قبل السلطة الفرنسية ، و التراجمة و شبه الأطباء و الصيادلة ... و غير ذلك. و قد كانت آمال هؤلاء تنتهي عند

(1) سعد الله (أبو القاسم) ، تاريخ الجزائر الثقافي (1830- 1954) ، ط 1 ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، 1998 ، ج 4 ، ص 398.
(2) حمادي (عبد الله)، المرجع السابق، ص 27.
(3) تركي (رابح) ، الشيخ عبد الحميد بن باديس – رائد الإصلاح و التربية في الجزائر، ص147.

الحصول علي شهاداتها و علي إثر ذلك تلتحق بالإدارة الإستعمارية أو بسلك التعليم في مستويات إجتماعية تفوق غالبا مستويات آبائهم و منهم من يتوجه إلي الحياة المهنية الحرة كالمحاماة و الطب و الصيدلة و طب الأسنان و غير ذلك من المهن المحترمة و تكاثرت هذه الفئة مع مرور الزمن ، ومثل هؤلاء جماعة النخبة **(1)** .

تردد مصطلح " النخبة " في فترة معينة من تاريخ الجزائر لاسيما مع نهاية القرن 19 م و بداية القرن 20 م كغيره من المصطلحات الإستعمارية التي إحتلت المقام الأول في نشرات الصحف و الاجتماعات و غير ذلك ، و من هنا فالمصطلح الجديد يختلف عن المصطلح القديم الذي يمثل النخبة التقليدية ذات التكوين العربي لأنه كان وليد المدرسة الفرنسية التي أرادها الاستعمار أن تكون دعامته الأساسية في فرض سيطرته الكاملة علي الجزائر.

يقصد بجماعة النخبة (L'élite) و المثقفين (Intellectuels) و هي أسماء رافقت كلمة النخبة ، و إسم " النخبة " أطلقته السلطة الفرنسية علي جماعة من الناس تمييزا لهم عن بقية أفراد المجتمع وذلك تشجيعا لهم لمواصلة السير في طريق الإدماج و المطالبة بالجنسية الفرنسية ، وهم من الذين تعلموا في المدارس الفرنسية و تأثروا بالثقافة الأوربية و إنبهروا بمظاهرها وتقاليدها و إقتنعوا بعظمة فرنسا وقوتها**(2)** وهذا خلافا للنخبة التقليدية التي حافظت علي إنتماءها الحضاري و إستمرت في إتصالها مع المدارس العربية الإسلامية ، و بذلك أصبح المفرنسون هم المدافعون عن فرنسا في الجزائرو المتحمسين الأوائل لفكرة الإدماج . فهل كان للمدرسة الفرنسية أثر علي المجتمع الجزائري ؟ .

إستطاعت المدرسة الفرنسية تكوين نخبة جزائرية تسير وفق ما حدد لها ، كما أن وقع المدرسة الفرنسية الاجتماعي كان قويا علي جماعة النخبة، فقد إستطاعت أن تجعل منهم فئة متميزة داخل المجتمع الجزائري ، فلا هي جزائرية بثقافتها وفكرها و لا هي فرنسية بعرقها و جنسها. و من هنا وقعت عرضة لازدراء المجتمع الجزائري الذي إعتبر

(1) حمادي (عبد الله)، المرجع السابق، صص 34 - 35 .

(2) Berque (Augustin), « La Bourgeoisie algérienne», in R.A, 1948, pp1-15.

كل متعلم بالمدارس الفرنسية مرتدا عن دينه وأحواله الشخصية لأن المفتين بالجزائر قد إعتبروا بإسم الدين بأن التجنيس يساوي التخلي عن الدين الإسلامي **(1)** .

يظهر لنا مما ورد ، أن النخبة الجزائرية تعود في ظهورها إلي سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ، هذه السياسة التي عزلت الجزائر عن ثقافتها العربية الإسلامية و أعطتها مقادير محددة من الثقافة الفرنسية بالقدر الذي يتماشي مع مخططاتها الاستعمارية ، و هذا أسلوب إستعماري يدخل ضمن السياسة التعليمية لعرقلة التعليم العربي الإسلامي . و لكن رغم ذلك لعبت عناصر النخبة دورا هاما في الحركة الوطنية الجزائرية برز أكثر مع مرور السنوات و قد تميزت النخبة باعتدالها في مطالبها ، و دورها يكمن في خلق طريقة جديدة للمقاومة تمثلت في صحافتها ووفودها وعرائضها وإحتجاجاتها ضد الجهل و الاستغلال و نداءاتها لبناء مجتمع حديث مبني علي التعليم أساسا الذي كان مطلبها الرئيسي و شغلها الشاغل .

وضحت جريد " المنار " مدي إضطهاد التعليم العربي الحر من قبل السلطة الفرنسية ، حيث هاجمت قوات الشرطة المدرسة الحرة بمستغانم في شهر أكتوبر 1951 و فتشت الحجرات و أخذت الدفاتر و المصاحف ثم أخذت المعلم " الشيخ إبن الدين " إلي السجن بدعوي أنه يحفظ تلاميذه أناشيد ثورية ، غير أن الشيخ المضطهد لم يقترف أي ذنب يؤاخذ به قانونيا و لم يخرج عن دائرة التعاليم الإسلامية ، فالتهمة التي إعتمدت عليها السلطة المحلية لتودع معلما حرا السجن لا أساس لها من الصحة ، فالمعلم المذكور لم يحض يوما تلاميذه علي حمل السلاح أو إهدار الدماء بل كان يعلمهم لغة دينهم.

إن " الشيخ إبن الدين " قد حكم عليه أخيرا بأربع سنوات سجنا و عشرات الآلاف تغريما ، و تلك صورة صادقة للمعاملات التي يعامل بها رجال الدين و العربية في وطن العروبة و الإسلام **(2)** . و هكذا نلاحظ أن التعليم العربي الحر صمد في وجه الإستعمار الفرنسي ، كما أن رجال الدين أثبتوا أن محاربة اللغة العربية لن تنال من إيمان الجزائريين .

---

(1) سعد الله (أبو القاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930) ، ج 2 ، صص 159 – 165 .

(2) المنار، السنة الثانية، العدد 12، الجمعة 11 ربيع الأول 1372 ه / 28 نوفمبر 1952 م.

أصبح رجال الإستعمار يهتمون بالتعليم العربي ، إهتماما جعلهم يقدمونه حتي في جملة قضاياهم النيابية ، فقد قدم أحد النواب الأوربيون قضية مدرسة أولاد ميمون إلي مجلس النواب ، بدعوي أنها موضع تشويش ، و إزالة لهذا التشويش يجب علي المجلس البلدي أن يستقدم مدرسا حكوميا و إغلاق مدرسة الأمة ، فأجابه نائب مسلم بإسم الأمة : « إننا لا نقبل أن تتعرض الحكومة لمدرستنا التي بذلنا فيها أموالنا ، و التي لا غني لنا عنها في أمور ديننا ، فعلا حينئذ الضجيج بين الطرفين ، غير أن الإقتراحين اللذين قدمهما النائب الفرنسي قد نفذ أحدهما و هو جلب مدرس حكومي ، و أما الثاني فإن الأمة تنتظره من التهديدات و التخويفات » **(1)** .

تنوع التعليم الفرنسي في الجزائر ، فهناك علي الأقل تعليم فرنسي و تعليم مختلط (عربي – فرنسي) ، و هو الموجه للجزائريين و الذي دخلته العربية كلهجة أو لغة دارجة ، و هو لا يستوعب كل الأطفال و ليس إجباريا كالتعليم المخصص لأبناء الفرنسيين ، إضافة إلي ذلك هناك التعليم الفرنسي الإسلامي ، أو" فرانكو- ميزولمان " (Franco - Musulman) الذي عرف تطورا مع بداية الثورة الجزائرية حيث حولت المدارس القديمة الثلاثة إلي ثانويات للذكور مع إستحداث ثانوية رابعة للإناث **(2)**. و سخرت الحكومة الفرنسية هذه السياسة التعليمية لإضطهاد التعليم العربي الإسلامي .

و من الشهادات المخجلة علي هذا الوضع المزري الذي آلت إليه أحوال اللغة العربية في الجزائر جراء السياسة التعليمية الفرنسية ، ما ذكره أحد الأساتذة الفرنسيين و المسمي " روبيرت مالان " (Robert Malan) و الذي كان يدرس " بمدرسة تلمسان الفرنسية المسلمة "(Franco - Musulman) أنه في سنة 1956 كان يوجد من مجموع 11.561 معلما أو مساعدا بالمدارس الإبتدائية ، 151 مدرسا باللغة العربية في نصيب كل واحد منهم معدل ساعتين إختياريتين (Facultatives) في الأسبوع تقدم إلي 45.000 تلميذ . فهذه الخطة جعلت من اللغة العربية فائضا تافها تسبب في موجات عارمة من

---

(1) البصائر ، السنة الرابعة ، العدد 158 ، 29 شعبان 1370 ه / 4 جوان 1957.
(2) سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي (1954 – 1962) ، ج 10 ، صص 259 – 260 .

الإحتجاج من قبل الجزائريين . و هذا الأمر هو الذي أجبر السلطة الفرنسية علي إنشاء الأربع ثانويات المعروفة بإسم (Franco - Musulman) إثنتان بالجزائر العاصمة ، واحدة للإناث و أخري للذكور، و واحدة بتلمسان و أخري بقسنطينة ، و هي الثانويات التي حلت محل ما يسمي بالمدارس التي أنشأها الحاكم العام و وزير التربية الفرنسية السابق " مارسيل إيدموند نايجلون " (Marcel Edmond Naegelon) و ستعرف هذه الثانويات فيما بعد " بمعهد الدراسات العليا الإسلامية " (شيء شبيه بالإستشراق) **(1)**.

و أمام هذا الوضع، لم تستسلم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، بل واصلت جهودها في سبيل الدفاع عن اللغة العربية، و قام العلماء بالوعظ و الإرشاد في المساجد الحرة عندما لم تسلم لهم الإدارة الشؤون الدينية التي ظلت تشرف عليها ، لاسيما ما بين 1947 و 1954 ، كما أنهم نجحوا في نشر اللغة العربية و طوروا الصحافة العربية و أسهموا في حركة الطباعة العربية ، و كلها مظاهر لنهضة تعليمية و أدبية واضحة**(2)** .

يتبين لنا مما ورد ، أن قمع السلطة الفرنسية للتعليم العربي الإسلامي تواصل من سنة لأخري ، مع إختلاف بسيط في السياسة التعليمية المطبقة من جهة ، و في القوانين الصادرة عن الحكومة الفرنسية و المطبقة ما بين الفترات من جهة أخري ، وذلك حسبما تقتضيه المصالح الفرنسية في الجزائر .

---

(1) حمادي (عبد الله)، المرجع السابق، ص 29.

2)- قضية التعليم بين القوى الإستعمارية و الجهود الوطنية :

إن سياسة فرنسا في الجزائر كانت تقوم منذ البداية علي أربعة أسس ، إلتزمت بها منذ 1830 حتي خرجت من الجزائر في 1962 ، و هذه الأسس هي : التفقير – التجهيل و التجنيس – التنصير – الفرنسة – الإستشراق .

1- **التفقير :** قامت بمصادرة معظم الأراضي الفلاجية و أجودها من الجزائريين ، و قامت بتوزيعها علي الأوربيين الذين جلبتهم معها من مختلف البلدان الأوربية ، و بعد الإستعمار مباشرة إستولت علي كل أراضي الأوقاف الإسلامية التي كانت تلعب دورا هاما في توفير التعليم و الرعاية الإجتماعية لمختلف فئات المجتمع الجزائري و بالإستيلاء عليها تدهور وضع التعليم ، كما تدهورت الرعاية الإجتماعية بالنسبة للفقراء و المحتاجين و الشيوخ بدورها تدهورا كبيرا **(1)**.

2- **التجهيل و التجنيس :** وفرت الحكومة الفرنسية للأوربيين مثلا الذين هم في سن التعليم الإبتدائي ، تعليما في مدارس راقية ، أما بالنسبة للجزائريين فحكم عليهم بالجهل و صاروا عمالا أو بائعين متجولين **(2)**. أما التجنيس فتعود بدايته إلي قانون 24 فيفري 1862 الذي يقول : « بما أن دستور فرنسا المحرر في 4 نوفمبر 1848 يلحق الجزائر إلحاقا تاما بفرنسا فإن المسلم الجزائر هو فرنسي » . و قد ركزت السياسة الفرنسة في الجزائر خصوصا ما بين الحربين العالميتين (1920 - 1940) عملها علي محاولة دفع الجزائريين إلي التجنيس بالجنسية الفرنسية بعد أن يتنازلوا عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامي ثم بعد ذلك العمل علي إدماج الجزائر شعبا و أرضا في فرنسا .

---

(1) حمادي (عبد الله)، المرجع السابق، ص 29.

(2) تركي (رابح عمامرة) ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931- 1956) ورؤساؤها الثلاثة ، صص 65 - 69.

3- التنصير : تظهر سياسة تنصير الجزائريين في أن قامت بالإعتداء علي مقدساتهم الإسلامية من أوقاف إسلامية و مساجد و زوايا و مدارس عربية إسلامية و مكتبات إسلامية و معاهد دينية إسلامية رغم الإتفاقية التي أمضتها مع حكومة الجزائر منذ 1830 ، من أنها لن تعتدي علي مقدسات الجزائر ، فحولت بعضها إلي كنائس للدين المسيحي و البعض الآخر إلي كاتدرائيات **(1)** ، و حتي عندما صدر قانون 1905 القاضي بفصل الدين عن الدولة في فرنسا ، و الذي إمتد العمل به بموجب مرسوم 1907 إلي الجزائر ، فإعتقد الجزائريون أن الفرج قد أتاهم ، و لكن الإدارة طبقت فحوي القانون علي الديانتين اليهودية و المسيحية فقط **(2)** .

4- الفرنسة: قامت السلطة الفرنسية بفرنسة المحيط الإجتماعي الجزائري بحيث تحولت أسماء الشوارع و الساحات العامة و المعالم الأثرية و أسماء المدن و أسماء القري من أسمائها العربية الجزائرية إلي أسماء فرنسية فمدينة وهران أصبحت (oran). أما أسماء الشوارع فقد أصبحت تحمل أسماء قادة و جنرالات فرنسيين، أما في المنظومة التربوية فقد طبقت النظام التعليمي الفرنسي الموجود في فرنسا علي النظام التعليمي الذي أقامته في الجزائر، و فرضت قيودا صارمة علي التعليم في المساجد التي لم تستولي عليها، و حاولت القضاء علي اللغة العربية و الثقافة العربية الإسلامية **(3)**.

5- الإستشراق : مدرسة الآداب العليا بالجزائر هي مدرسة الإستشراق الفرنسي في الجزائر و إفتتحت إلي جانبها مدرسة العلوم و الحقوق و الطب سنة 1880 ، و تعاونت المدارس الأربعة علي دفع الإستشراق في خدمة الإدارة الإستعمارية . و أول من تولي كرسي اللغة العربية في مدرسة الآداب هو " هوداس " .

---

(1) تركي (رابح عمامرة) ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931- 1956) ورؤساؤها الثلاثة ، صص 61-70.
(2) الخطيب (أحمد) ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها في الجزائر ، ص 192.
(3) تركي (رابح عمامرة) ، المرجع السابق ، صص 63-65.

و في 1880 حل بالجزائر " رينيه باصيه " **(1)** فعهد إليه بتدريس الأدب العربي و لكن "هوداس" غادر الجزائر 1882 و تولي "باصيه" مكانه في الجزائر، و قد قام المستشرقون بأعمال كثيرة في الجزائر خلال المرحلتين: 1830-1880 و 1880- 1930. فخلال المرحلة الأولي ركز المستشرقون علي معرفة السكان و الإتصال بهم عن طريق معرفة العامية فظهرت من أجل ذلك قواميس عديدة . كما وقع الإهتمام بالتاريخ المحلي و الجهوي ، فكتب " ويلسون إيستر هازي " عن إقليم وهران في عهد البايات و تميزت هذه المرحلة بميزتين ، الأولي كونها إستكشافية لمعرفة المجتمع الجزائري و مصادره و لهجاته و عقائده و علاقاته و تاريخه . و الثانية قلة المستشرقين المحترفين و الإعتماد علي المستشرقين المترجمين **(2)** .

شهدت المرحلة الثانية ظهور المستشرقين المحترفين الذين تخرجوا في العادة من مدرسة اللغات الشرقية بباريس أو تكونوا في مدرسة الآداب بالجزائر. أما الأدب العربي فلم يكن يدرس في الجزائر إلا نادرا ، علي يد بعض شيوخ المدارس الشرعية – الفرنسية ، أمثال " إبن الموهوب " في قسنطينة و " عبد الحليم بن سماية " في العاصمة و " الغوثي بن علي " في تلمسان . أما مدرسة الآداب (كلية الآداب) فأول من تولي كرسي الأدب العربي هو " باصيه " ثم " فانيان " و ظل " فانيان " إلي غاية وفاته 1931 ، و قد كان مهتما بالتاريخ الإسلامي و المخطوطات أكثر من إهتمامه بالأدب الصرف **(3)** .

حاربت مختلف الأحزاب الوطنية الجزائرية السياسة الفرنسية ، من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و حزب الشعب الجزائري و أحباب البيان و الحرية ، و إتبع كل

---

(1) باصيه : ولد سنة 1855 في فرنسا ، و أظهر إهتمامه باللغات الشرقية بباريس . و منذ وصوله إلي الجزائر تولي تدريس الأدب العربي القديم (الجاهلي) . و نشر كتابا في ذلك ، تولي إدارة المدرسة العليا في الجزائر علي إثر وفاة إميل ماسكري و بعد تحويل المدرسة إلي كلية سنة 1909 أصبح باصيه عميدا لها إلي غاية وفاته . أنظر: سعد الله (أبو القاسم) ، تاريخ الجزائر الثقافي (1830- 1954) ، ط 1 ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، 1998 ، ج 6 ، ص 29.

(2) سعد الله (أبو القاسم) ، تاريخ الجزائر الثقافي (1830- 1954) ، ج 6 ، صص 26-27.

(3) نفس المرجع ، صص 51- 57.

تيار أسلوبه الخاص ، للتخلص من سيطرة الإستعمار الفرنسي . فالواقع أنه منذ 1932 أخذت المواقف الوطنية تتبلور ، ففي فرنسا أعلن نجم شمال إفريقيا عن برنامجه الثوري الذي يتضمن إستقلال الجزائر ، و في نهاية 1932 قررت جمعية العلماء أن تخاطب الجماهير مباشرة بإستعمال المساجد للوعظ و الدعوة إلي الإصلاح الديني و الإجتماعي ، بالإضافة إلي تأسيس المدارس العربية الحرة لتعليم اللغة العربية ، و تاريخ الإسلام ، و ذلك أزعج الفرنسيين فقامت بغلق مدارس العلماء المصلحين في تلمسان و سيق ، و سيدي بلعباس و طردت معلميها ، كما غلقت أبواب المساجد في وجه دعاة الإصلاح في هذه المناطق **(1)** .

أسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لأجل تنظيم الإصلاح الديني و العلمي بالجزائر ، و قد ذكر " فرحات بن الدراجي " أن حاجة الأمم إلي الجمعيات ضرورية كحاجتها إلي الغذاء الذي به قوام الحياة . و تعني الجمعيات التي تقوم علي أفراد مفكرين مثقفين لخدمة مبادئ سامية و غايات نبيلة فيها نهوض بالوطن و حياة للأمة و ترقية للمجتمع **(2)** ، لذلك إهتمت جمعية العلماء بإعداد الشعب روحيا و فكريا و إجتماعيا ففتحت المدارس في المدن و القري لتعليم اللغة العربية ، و كلما أغلقت مدرسة في مدينة أو قرية سارعت إلي فتح أخري . و من وسائل الجمعية لتحقيق أهدافها :

- إلقاء محاضرات تهذيبية للرجال و النساء.
- إلقاء محاضرات دينية في المساجد للفئتين .
- نشر الجرائد و المجلات .
- تأسيس نوادي لتثقيف الشبان بواسطة الدروس و المحاضرات .
- تأسيس و فتح مدارس لأبناء المسلمين يتعلمون فيها اللغة العربية التي هي لسان دينهم و القراءة و الكتابة و أصول الدين ، و تكون هذه المدارس تحت إشراف الجمعية و تحت مسؤوليتها .

---

(1) سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، ج 3، ص 43.

(2) البصائر، السنة الأولي، العدد 1، الجمعة 1 شوال 1354ه/ 27 ديسمبر 1935، ص 6.

- نظام المعهد و المدارس التابعة لجمعية العلماء، و نوع التعليم و الشهادات، مبين في اللائحة الداخلية للجمعية كما هو منصوص عليه في الفصل الثالث من هذا القانون **(1)**.

كما قاومت الجمعية سياسة التجنيس ، فقد كتب "الشيخ العربي بن بلقاسم التبسي" رئيس لجنة الإفتاء لجمعية العلماء إفتتاحية في البصائر تحت عنوان " التجنس كفر و إرتداد " ، جاء فيها ما يلي : « التجنس أي صيرورة المسلم من جنس غير المسلمين يرفضه لأحكام الإسلام الإلهية ... لا حق له في الإسلام و تشريعه ، و لا في تحليله و تحريمه ، و لا في آدابه و تاريخه ... » . و قد قال " الشيخ إبن باديس " في نفس الموضوع ، قائلا : « التجنس بجنسية غير إسلامية يقتضي رفض أحكام الشريعة ، و من رفض حكما واحدا من أحكام الإسلام عد مرتدا عن الإسلام بالإجماع ، فالمتجنس مرتد بالإجماع ، و المتجنس بحكم القانون الفرنسي يجري تجنسه علي نسله فيكون قد جني عليهم بإخراجهم من حظيرة الإسلام ... » .

و من الوسائل التي إتبعتها الجمعية لمحاربة هذه السياسة ، أسلوبين :

1- أصدرت فتوي دينية شرعية بتكفير كل إنسان يتجنس بالجنسية الفرنسية و يتخلي عن أحكام الشريعة الإسلامية ، و بالتالي حرمانه من الصلاة عند وفاته ، و من دفنه في مقبرة المسلمين .

2- محاربة التجنيس و تتمثل في العمل علي نشر الثقافة العربية الإسلامية في الجزائر ، و بث روح الإعتزاز بالثرات العربي الإسلامي في نفوس الجزائريين **(2)** .

يتضح لنا مما سبق ، أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حاربت التجنيس لتعارضه مع مبادئ الجزائر كدولة عربية إسلامية ، إذ أن الجزائر ترتبط روحيا ، و تاريخيا و حضاريا بالعالم العربي الإسلامي ، و ليس بالثقافة الفرنسية و لا بحضارتها أو تاريخها أو جنسيتها .

---

(1) تركي (رابح عمامرة) ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية ... ، صص 60-61.

(2) تركي (رابح) ، الشيخ عبد الحميد بن باديس – رائد الإصلاح و التربية في الجزائر، صص73-74.

قاومت جمعية العلماء أيضا سياسة التنصير و هاجمتها بقوة، و سخرت صحفها و دروس المساجد إلي كشف مخططاته، و بذلك قاومت مختلف الأعمال التي قام بها الآباء البيض من أجل عملية التنصير **(1)**. و يجدر الإشارة هنا ، أن الجزائريين طالبوا لأول مرة بفصل الدين عن الدولة من خلال مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري ، و إستمرت الجمعية في نضالها بعدما رفض طلبها ، و ظهر ذلك حين قدمت الجمعية في 5 أوت 1944 تقريرا إلي السلطة الفرنسية ، و ضعت فيه فصل الدين عن الدولة في رأس مقاصدها الثلاثة :

- المساجد و موظفوها و أوقافها .
- التعليم العربي و مدارسه و معلموه.
- القضاء الإسلامي و تعليمه و رجاله.

و بعد أن أصدرت الحكومة الفرنسية قانون 20 سبتمبر 1947 جاء في مادته 56 ، ما يلي : « إن إستقلال الديانة الإسلامية مؤمن في نظر الدولة أسوة بالأديان الأخري ... » ، و لكن هذا القانون ظل مرهونا بالمجلس الجزائري ، و قد حاولت الجمعية حتي سنة 1954 دفعه إلي النظر في قضية فصل الدين عن الدولة **(2)** .

كانت " جريدة البصائر" هي اللسان المركزي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين تحمل في صدر صفحتها الأولي تحت العنوان مباشرة – الشعار التالي – " الإسلام ديننا و العربية لغتنا و الجزائر وطننا ". و هي المقومات الأساسية للشخصية الجزائرية ، و قد حاربت التجنيس و التنصير و الفرنسة و الإدماج في فرنسا **(3)** . و قد علق " الشيخ البشير الإبراهيمي" علي ذلك ، قائلا : « إحتلت فرنسا هذا الوطن بالقوة ، و بينها و بينه بحر فاصل ، و بينها و بينه دينان متخالفان ، و جنسان مضادان ، و لسانان متباينان ، و بينهما مع ذلك كله أخلاق متنافرة ، و إجتماعيات متغايرة ، بل بينهما شرق و غرب بكل ما بين الشرق و الغرب من فروق ، و إذا تباينت المقومات بين

---

(1) سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)، ج 6، ص 140.
(2) الخطيب (أحمد) ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها في الجزائر ، صص 192-194.
(3) تركي (رابح عمامرة) ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية ... ، ص 34.

جنسين ، كل هذا التباين تسلط أحدهما علي الآخر غير مضمون الإستقرار ، لأنه يعتمد دائما علي القوة المادية وحدها و القوة المادية ليست سلاح كل وقت » **(1)**.

كما ورد في " جريدة البصائر" تحت عنوان: " نحن لا نطلب صدقة بل نريد حقا ! "، جاء فيها: « نريد دولة وحكومة، و ديمقراطية صحيحة، و دستورا شعبيا يحقق سيادة الأمة، كل الأمة، و لا نريد لقمة خبز تلقي لإسكات الجياع، و لا حفنة من الرماد تذر في عيون الناظرين. نريد نظاما كاملا ، لا إصلاحات منقوصة ، نريد حقا ، و لا نقبل صدقة » **(2)** .

هناك أحزاب وطنية أخري دافعت عن قضية التعليم غير جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، منها " نجم شمال إفريقيا " الذي ظهر موقفه من خلال المؤتمر الوطني للنجم في 28 ماي 1933 ، والذي حدد مطالب خاصة بالتعليم في القسم الأول منه ، و هي :

- التعليم باللغة العربية إجباري، الحق في مباشرة التعليم في جميع المستويات، إنشاء مدارس عربية جديدة، وجوب نشر العقود الرسمية.

أما القسم الثاني منه فقد حدد المطالب الآتية:

- التعليم مجاني و إلزامي باللغة العربية في جميع المستويات **(3)** .

واصل" نجم شمال إفريقيا " مطالبه عبر برنامج " حزب الشعب الجزائري " ، حيث تمثلت المطالب الإجتماعية ، الخاصة بالتعليم ، كما يلي :

- التعليم الإبتدائي يكون إجباريا و مجانا .
- نشر التعليم الثانوي .
- فتح أبواب التعليم العالي أمام الجميع، و مد يد الإعانة لكل مستحق من الطلبة، و توسيع نطاق القرض الشرفي للجزائريين **(1)**.

---

(1) البصائر ، السنة الرابعة ، العدد 156 ، 15 شعبان 1370 ه / 21 ماي 1951.
(2) البصائر ، السنة الثامنة ، العدد 330 ، الجمعة 8 محرم 1375 ه / 26 أوت 1955.
(3) قنانش (محمد) ، الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919- 1939 ، صص 55 – 58.
(4) نفس المصدر ، صص 146-147.

كما عالج بيان فبراير 1943 هذا الميدان، حين طالب بدستور للجزائر يضمن:

- الإعتراف باللغة العربية لغة رسمية مثل اللغة الفرنسية تماما .
- حرية الصحافة و حق إنشاء الجمعيات .
- التعليم المجاني و الإجباري للأطفال من الجنسين .
- حرية العبادة للجميع و تطبيق مبدأ فصل الدولة عن الكنيسة علي جميع الديانات(1) .

حاولت السلطة الفرنسية تهدئة الوضع في هذه الفترة ، لاسيما بعد مطالب الحركة الوطنية الجزائرية في بيان فبراير 1943 ، و مطالب النواب الجزائريين في مختلف المجالس البلدية و العمالية ، فكلفت لجنة الإصلاحات الفرنسية بدراسة وضعية التعليم الجزائري ، و هذا يظهر لنا من القرار الذي إتخذته اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني في 11 ديسمبر 1943 ، و الذي يقضي بالعمل علي رفع مستوي " الفرنسيين مسلمي الجزائر " في جميع الميادين ليصبحوا في نفس مستوي الفرنسيين الغير مسلمين .

أصدر الوالي العام الجنرال " كاترو" قرارا في 14 ديسمبر 1943 ينص علي تشكيل لجنة مكلفة بإعداد برنامج " للإصلاحات السياسية الإجتماعية و الإقتصادية لصالح الفرنسيين مسلمي الجزائر " ، و تم تشكيل اللجنة علي النحو الآتي : أربعة أعضاء موظفون سامون و ستة أعضاء فرنسيين نصفهم من فرنسي فرنسا ، و ستة أعضاء جزائريين و هم : بوعزيز بن قافة ، الدكتور بن جلول ، الدكتور تامزالي ، السيد فضيل ، فهؤلاء الثلاثة الأخيرين أعضاء في المندوبيات المالية ، الشيخ الطيب العقبي و قاضي عبد القادر رئيس جمعية الفلاحين ، و حددت اللجنة برنامج عملها في ثمانية محاور : المسألة السياسية ، التعليم ، النظافة و الرعاية الصحية ، التصنيع تحسين الوضع الإقتصادي و الإجتماعي للفلاحين ، التشريع الإجتماعي و العمل ، التكوين الحرفي و السكن. يمكن للجنة أن تستدعي أية شخصية لسماع رأيها حول مسألة من المسائل

---

(1) مهساس (أحمد) ، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر . من الحرب العالمية الأولي إلي الثورة المسلحة، ص 200.

المدرجة في جدول أعمالها . و قد إعتمدت اللجنة في مداولاتها حول مسألة تعليم الجزائريين علي التقرير الذي أعده مفتش الأكاديمية " لوجيي " ، تحت عنوان " مشروع توسيع إنتشار التعليم الإبتدائي الأهلي " **(1)**.

كان الجزائريون يتعلمون مبادئ القراءة و الكتابة و حفظ ما تيسر من القرآن الكريم في الزوايا و الكتاتيب بالأرياف و المدن و القري ، و عدد الذين كانوا يزاولون التعليم بهذه الصفة غير معروف بالتحديد ، و إلي جانبه نجد التعليم العربي الحر الذي كان ممثلا في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و التي تعد الرائدة في هذا الميدان منذ إنشائها في 5 ماي 1931 ، هذا عدا عن التعليم خارج البلاد ، حيث كانت تونس قبلة الدارسين باللغة العربية و التي يوجد بها جامع الزيتونة بالنسبة لسكان شرق البلاد غالبا و جامع القرويين بالمغرب بالنسبة لسكان غرب البلاد . فهل كان للطلبة الجزائريين منظمة خاصة بهم في الجزائر ؟ . لم يكن للطلبة الجزائريين منظمة خاصة بهم في الجزائر بالتحديد لأن الإستعمار الفرنسي لم يكن يسمح لهم بذلك ، بل كان هناك فقط جمعيات رياضية و طلابية .

أما فرنسا فقد كانت بها " جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا " و مقرها باريس و التي أسست منذ سنة 1939 و نظرا لكونها لم تكن جادة في عملها فإن الطلبة كانوا يؤسسون جمعيات خاصة في الجامعات التي يدرسون بها . و كان لجمعية طلبة شمال إفريقيا أعضاء بجامعة الجزائر**(2)** .

كانت جمعية الطلبة المسلمين تقوم بأنشطة رياضية و غيرها ، و هناك فرقا عديدة مسؤولة علي هذه الأنشطة التي تهدف إلي التعارف و جمع كلمة الشباب لأهداف وطنية بعيدة . فقد إشتركت الفرق الإسلامية المشهورة و هي المولودية الجزائرية ، و الإتحاد الرياضي الإسلامي البليدي ، و الإتحاد السطيفي ، و المولودية القسنطينية في تنظيم دورة

---

(1) قنان (جمال) ، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الإستعمار 1830 – 1944 ، الجزائر ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، 2007 ، صص 205 – 206 .

(2) جودي الأخضر بوالطمين ، « الذكري 43 لليوم الوطني للطالب - الطالب الجزائري و ثورة التحرير»، مجلة أول نوفمبر، العدد 162، 1999، ص 9 .

كروية تدل علي التعاون بين الشباب . و هناك أنشطة أخري تدل علي الإنسجام الذي كان بين الطلبة و الكشافة و الشعب ، كما تدل علي التوجه الوطني و الإسلامي مثل المحاضرات و المسرحيات و غيرها.

جددت " جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا " بالجزائر مكتبها في 6 ديسمبر 1953 ، فكان فيه عدد من الأسماء التي سيظهر أصحابها علي الساحة السياسية و الثقافية و النضالية فكانت التشكيلة علي النحو التالي : [صابر صادق الشريف – رئيسا ، مراد علي – كاتبا عاما ، إسكندر نور الدين و بلحاج محي الدين - نائبين له ، زرهوني الطاهر – أمينا للمال] . و قد إتفقوا علي تعيين الرئيس السابق للجمعية ، و هو " عبد السلام بلعيد " رئيسا شرفيا**(1)**.

كان الوعي الوطني و الإسلامي كبيرا بين فئة الطلبة المغاربة عموما و الجزائريين خصوصا للظروف التي أحاطت بقضيتهم بعد تطور الأحداث في كل من تونس و المغرب. و بعد جمعية الطلبة في الجزائر و جمعية طلبة شمال إفريقيا في فرنسا ، ظهر تنظيم جديد في عاصمة الجزائر و أطلق عليه إسم (الإتحاد الإسلامي للطلبة المغاربة) . و نلاحظ هنا أن جميع التنظيمات التي تجمع الطلبة تحمل كلمة " الإسلامي " و الإسلامية في عنوانها و كان رئيس التنظيم الجديد هو " محمد أمير " الذي هو في نفس الوقت رئيس طلبة شمال إفريقيا المسلمين بباريس . أما الحاضرون فهم : " محمد أمير" من جمعية طلبة شمال إفريقيا بباريس ، " معيزة الطاهر" من نفس الجمعية في طولون ، " رزيق قاسم " عن جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين بتونس ، " الطرش محمد " عن جمعية الطلبة الجزائريين القرويين بفأس ، " قائد الطاهر" عن تلاميذ سائر المدارس الثانوية بالجزائر ، " الضيف عبد الحميد " عن تلاميذ سائر المدارس الثانوية بقسنطينة ، و نلاحظ أنه لا يوجد من يمثل ثانويات وهران.و مهما يكن الأمر فإن هذا التنظيم يعتبر خطوة جريئة نحو تكوين" الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين "بعد ثلاث سنوات **(2)**.

---

(1) سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي (1954-1962)، ج 10، صص 32 - 33.

(2) نفس المرجع ، صص 33 - 34.

أما بالنسبة للطلبة الجزائريين في تونس فقد كونوا جمعية خاصة بهم منذ سنة 1946 و مؤسسها هو الطالب " أحمد بورنان " و عدد من رفاقه ثم أعيد تشكيلها في سنة 1951 حيث ظهر خلاف بين أعضائها فإنقسموا إلي قسمين قسم بقي في الجمعية الأصل و هم المنتمون لحزب الشعب الجزائري ، و قسم كون جمعية البعثة من طرف الطلبة المنتمين لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين .

تطور التنظيم الطلابي في الجزائر بعد إندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 و بتوصية من جبهة التحرير الوطني و بمبادرة من طرف أعضاء جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا المقيمين بالجزائر إنعقد إجتماع تحضيري في باريس بين 4 و 7 أفريل 1955 للنظر في كيفية إنشاء منظمة طلابية جزائرية و إنتهي الإجتماع إلي تأسيس منظمة طلابية بإسم " الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين " و هذا رغم معارضة الطلبة في جامعتي باريس و تولوز علي وجود كلمة مسلمين في إسم الإتحاد الجديد ، و في جويلية من سنة 1955 عقد الإتحاد مؤتمره التأسيسي و أنتخب الطالب " أحمد طالب الإبراهيمي " رئيسا له و في ختام المؤتمر ألقي خطابا و لكنه لم يذكر فيه لا الثورة و لا جبهة التحرير بل حدد مهام الإتحاد في 3 نقاط ، هي :

1- جمع شمل الطلبة .
2- الإهتمام باللغة العربية .
3- المشاركة في الحياة السياسية للبلاد **(1)**.

إن الدور الإيجابي الكبير الذي قام به إتحاد الطلبة هو كشف وحشية الإستعمار أمام الرأي العام الدولي و إسماع صوت الجزائر للمنظمات العالمية المشابهة و الحضور الدائم لتمثيل الجزائر في المحافل الدولية **(2)** .

---

(1) جودي الأخضر بوالطمين ، « الذكري 43 لليوم الوطني للطالب - الطالب الجزائري و ثورة التحرير»، مجلة أول نوفمبر، العدد 162، 1999، صص 9 - 10 .
(2) نفس المرجع ، ص 12 .

يتضح لنا من المعطيات السابقة ، أنه بالرغم من سياسة فرنسا القاضية بعرقلة التعليم العربي الإسلامي ، إلا أن جميع التيارات الوطنية الجزائرية ، واجهت السلطة الفرنسية بكل قوة متبعة مختلف الوسائل ، و لكن الدور البارز في مجال التعليم و الدفاع عنه يعود أساسا لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين و مبادئها التي تدافع عن عروبة الجزائر و تاريخها و دينها و أصالتها و غير ذلك ، بالتعاون مع بقية الأحزاب الوطنية التي حاولت إبراز معاناة التعليم العربي من تضييق الخناق عليه من قبل السلطة الفرنسية .

الفصل الثالث

تحولات عميقة في الذهنية الوطنية الجزائرية بالقطاع الوهراني ما بين 1929- 1954 .

المبحث الأول: مكانة المستوطنين و أثر الدعاية الخارجية علي المجتمع الجزائري.

1)- تزايد نفوذ المستوطنين.

2)- تطور ذهنية الجزائريين.

المبحث الثاني: نشأة الحركة الكشفية في الجزائر و تطورها.

1)– التنظيم الكشفي قبيل الحرب العالمية الثانية .

2)– تطور النشاط الكشفي ما بين 1939 - 1954.

تواصل نفوذ المستوطنين في الجزائر عامة و القطاع الوهراني بشكل خاص لدرجة أنهم سيطروا علي جميع المجالات في الجزائر بدعم من الحكومة الفرنسية ، و هذا الوضع أثر علي الجزائريين و علي ظروف معيشتهم . و في هذا الوقت بدأت ملامح الدعاية الخارجية تظهر في الأفق ، فجلبت إليها العديد من الجزائريين رغبة منهم في التخلص من السيطرة الإستعمارية .

أما الكشافة فهي منظمة عالمية لتربية الشباب علي الأخلاق الفاضلة و الوطنية الصادقة و الأخوة الإنسانية ، و هي حركة رياضية إجتماعية ، و هي مدرسة الإنضباط و التضحية و التفاني في خدمة الوطن .

قامت الكشافة الإسلامية الجزائرية بدور هام و أساسي في الحركة الوطنية الجزائرية و الثورة التحريرية ، فهي مدرسة تخرج علي يدها الجيل الذي كان له شرف تفجير الثورة المسلحة و قيادتها إلي تحقيق هدفها ، و هو الإستقلال التام و إسترجاع السيادة الوطنية .

المبحث الأول

مكانة المستوطنين و أثر الدعاية الخارجية علي المجتمع الجزائري

1) – تزايد نفوذ المستوطنين:

إن الفترة الممتدة من 1929 - 1954 تعتبر من أصعب الفترات التي مر بها الفلاح الجزائري نتيجة إستمرار الإستغلال الإستعماري **(1)** الإستيطاني في الجزائر بصفة عامة و في عمالة وهران بصفة خاصة ، حيث تمثل عمالة وهران أكثر العمالات الثلاثة إستيطانا ، و تضم عدد كبير من الأوربيين مقارنة مع الجزائريين ، كما خصصت سواحلها لزراعة الكروم و الخضر و الباقوليات (وهران ، آرزيوا ، بني صاف) ، أما السهول الخصبة فتحتوي علي زراعة الحبوب و الحوامض (معسكر ، تلمسان) . و يجدر بنا الإشارة هنا ، أن أغلب الأراضي الفلاحية الخصبة في هذه العمالة بيد المستوطنين ، لذلك إستغلوا الفلاحين الجزائريين كيد عاملة في أراضيهم ، دون منحهم الأجر الكافي لتوفير مستلزمات المعيشة **(2)**.

أدت هجرة الأوربيين إلي الجزائر منذ الإستعمار الفرنسي للجزائر سنة 1830 إلي غاية الإستقلال سنة 1962 ، لمشاكل كثيرة ، ذلك أن الإستعمار كان يعمل جادا علي فرنسة الجزائر ، وإتبع لذلك طرقا عديدة ، مثل الدفع بالجزائريين إلي الهجرة نحو أوربا ، من خلال التشريعات الفرنسية التعسفية التي إنتهكت حقوق الجزائريين في بلدهم الأصلي (الجزائر) ، و في المقابل جلب الأوربيين من أوربا للإستقرار في الجزائر**(3)** ، و هذه الهجرة الأوربية ترتب عنها نتائج مختلفة ، يمكن تصنيفها ، كالتالي :

---

(1) الإستعمار : كلمة سياسية حديثة ، و المعني السياسي للكلمة ، كما يذهب إلي ذلك " روبير " في معجمه الكبير هو إ ستعمار بلد من البلدان لإستغلال ما فيه من ثروات ، فالإستعمار يعني إذن في مفهوم معظم اللغات الغربية إستغلال الأرض لغير فائدة أهلها ، و لكن لفائدة الوافدين عليها لإستنزاف ما فيها من كنوز و خيرات ، و لإقامة القواعد العسكرية . و قد إعتبر " الشيخ البشير الإبراهيمي " لفظ " الإستعمار "هي العمارة ، و من مشتقاتها التعمير و العمران . و كان الشعب الجزائري ينادي في كل مناسبة ، و في كل إجتماع يتاح له : " يسقط الإستعمار" . أنظر : مرتاض (عبد المالك) ، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962 ، الجزائر ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954 ، 2001 ، صص 10-12.

(2) ARCH. Com de Béni – Saf, Boite n° 16, L'agriculture.

(3) ARCH. Com d'El Malah, Boite n° 35, Chômage et main d'oeuvre.

1- **نشأة طبقة الإقطاعيين الأوربيين :** تتمثل في المستوطنين ذوي الملكيات الواسعة ، و هؤلاء الإقطاعيون لهم إمتيازات خاصة ، تحمي مصالحهم ، و تقدم لهم مساعدات و الإمكانيات اللازمة ، فأصبح الإقطاعي هو الدولة ، و هو القانون و هو العدالة ، و بذلك لم يستطع الجزائري رفع صوته للمطالبة بحقوقه .

2- **قلب التوازن الإجتماعي :** يتبين هذا في الدخل السنوي للفرد الأوربي ، فالأوربيون المهاجرون و إن أدخلوا إلي الجزائر النظم الفلاحية الحديثة المتبعة في البلدان المتقدمة ، إلا أنهم أضروا بالبلاد في الناحية الإجتماعية ، حيث تركزت في أيديهم خيرات البلاد ، و بذلك أصبح الجزائري يعيش علي فتات مائدة المستوطن الذي لا يسكن الكوخ أو القربي و إنما البنايات الحديثة ، و الدور العصرية . فالأوربي يملك بنايات عصرية تحيط بها الورود و الحدائق المختلفة و الأشجار و بالقرب منها بناية خاصة للأدوات الفلاحية و الحيوانات ، و مطامر لخزن الحبوب ، و إلي جانب بناية الأوربي تظهر الأكواخ و هي المساكن المخصصة للفلاحين الجزائريين و العمال و عائلاتهم، و هؤلاء السكان يعملون طوال السنة عند الأوربيين مقابل أجور زهيدة، و أكثرهم مصابون بالأمراض المختلفة لأن مساكنهم غير صحية **(1)**.

3- **خلق إقتصادي جزائري يخدم الإقتصاد الفرنسي :** عمد إلي ربط العملة الجزائرية بالعملة الفرنسية ، حيث أصبحت العملة الجزائرية تدور في فلك الفرنك الفرنسي ، ووجهت البلاد نحو الفلاحة و أبعدتها عن الصناعة ، و كانت المواد الأولية المعدنية تنقل إلي أفران فرنسا لتتحول إلي مواد إستهلاكية ، ثم تعاد هذه المواد إلي الجزائر لتباع بأثمان مرتفعة . وقام الإستعمار في المجال الفلاحي ببناء المعاهد الفلاحية و محطات التجارب الفلاحية مثل مدرسة الفلاحة بسيدي بلعباس

---

(1) حليمي (عبد القادر علي) ، جغرافية الجزائر (طبيعية – بشرية – إقتصادية) ، صص 154- 158 .

و خصصت لها 95 هكتار ، و مدرسة تجريبية بعين تموشنت و خصصت لها 100 هكتار ، و محطة عين الحجر بوهران ، و تقوم بدراسة الحبوب في المناطق الجافة .

4- **محاولة فرنسة الجزائر:** كانت ترمي إلي فرنسة الجزائريين، فعمدت لإغرائهم للدخول في الجنسية الفرنسية.

5- **عرقلة تطور البلاد إقتصاديا و إجتماعيا :** نالت الجزائر إستقلالها ، فوجدت نفسها في قائمة الدول النامية أو المتأخرة إقتصاديا و إجتماعيا، لأن الدخل السنوي للجزائري حسب إحصائية الأمم المتحدة 1954 حوالي 150 دولار ، بينما يصل في فرنسا إلي 750 دولار ، و قد بلغت نسبة من يعرفون القراءة و الكتابة من الأوربيين أكثر من الجزائريين **(1)** .

يتبين لنا مما سبق ، أن هجرة الأوربيين إلي الجزائر نجم عنها تغييرات كثيرة في موازين المجتمع الجزائري ، إذ تحصل هؤلاء الأوربيون علي دعم الحكومة الفرنسية للسيطرة علي البلاد و بشتي الوسائل ، لذلك تعتبر هذه الهجرة إيجابية للأوربيين مقارنة مع الجزائريين الذين عانوا جراء ذلك لاسيما في الأرياف .

يعتبر المؤتمر الإسلامي الجزائري الإنطلاقة الأولي لتكتل الحركة الوطنية الجزائرية ، حيث قام أعضاءه بجولات عبر أنحاء الجزائر ، كانت بدايتها من القطاع الوهراني ، حيث تنقل الوفد الجزائري إلي تلمسان ، و تحدث مع أهلها عن وضعية الفلاح الجزائري في تلمسان ، و تطرق الوفد للفرق الموجود بين الفلاحين الجزائريين و المستوطنين من ناحية الوسائل و الإمكانيات المادية التي يمتلكها المستوطنون و يفتقر إليها الفلاح البسيط ، و تحدث عن وضعية الخماس و العمال الزراعيين من خلال المطالبة بتحسين مستواهم المعيشي و رفع الأجور . و هكذا نلاحظ تزايد نفوذ المستوطنين علي حساب فقر الجزائريين ما يخدم مصالح فرنسا **(2)**.

---

(1) حليمي (عبد القادر علي) ، المرجع السابق ، صص 158-160.

(2) البصائر، السنة الأولي، العدد 41، الجمعة 14 شعبان 1355ه / 30 أكتوبر 1936، ص 325.

كما زادت هيمنة هؤلاء المستوطنين في البلاد شيئا فشيئا ، و مما زاد من قوتهم هو نفوذهم في جميع المجالس العمالية ، حيث إختلفت نسبة النواب بين الجزائريين و الأوربيين في 1939 ، ففي حين بلغ عدد النواب الجزائريين 34 نائبا في العمالات الثلاثة (10 في عمالة الجزائر ، 11 في عمالة وهران ، و 13 في عمالة قسنطينة) ، نجد بالمقابل 101 نائب أوربي . و نفس الشئ نلاحظه بعد صدور أمرية 7 مارس 1944 ، حيث نجد 21 نائب جزائري من 52 نائب أوربي في الجزائر ، و 22 جزائري من 54 في وهران ، و 25 من 62 في قسنطينة **(1)** . و هكذا ، يظهر لنا أولوية الأوربيين في المجالس العمالية ، ليس فقط من حيث المقاعد بل أيضا كلمتهم مسموعة في مختلف المجالات خصوصا مع كثرة عددهم مقارنة مع الجزائريين ، لذلك نجد أن المستوطنين إستغلوا هذه الفرصة لتوسيع ممتلكاتهم و حماية مصالحهم في عمالة وهران .

ينقسم القطاع الفلاحي في الجزائر إلي قسمين : قطاع أوربي عصري يمثل الإقتصاد الأوربي الرأسمالي ، و يوجد قطاع تقليدي يمثل الجزائريين المحرومين **(2)** ، و علي هذا الأساس إزدادت أراضي المستوطنين علي حساب الملكية الجزائرية ، ما أدي للهجرة نحو المدينة بحثا عن العمل ، فأدي ذلك لتزايد البطالة وسط المجتمع الجزائري **(3)** . و يظهر جليا لنا تأخر الفلاحة الجزائرية عن الأوربية من خلال تقرير للسيد " بيير بيردهوت " (Pierre Berthaut) الذي ذكر في « المجلة الفلاحية لشمال إفريقيا » دراسة حول " إصلاحات الفلاحة الإسلامية في الجزائر " ، و أكد فيها علي : « ضرورة إصلاح أوضاع الفلاحين و العمال الزراعيين . كما وضح الدور الفعال للإدارة الجزائرية في تطبيق هذه الإصلاحات و إنشاء قطاعات خاصة بالإصلاحات الريفية في إطار "الشركات الأهلية للإحتياط " ذات "طابع إقتصادي و إجتماعي " ، و يشير إلي أن

---

(1) Collot (Claude), Les Institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962), p 57.

(2) النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962) ، ص 84.

(3) DAWO, La Sous – Série I, 4482I19, Propriété indigène.

الإصلاحات لا بد أن تكون واسعة و علي جميع الأراضي الفلاحية ، من أجل تطوير مستواهم الفلاحي » **(1)** . و من هنا تؤكد لنا هذه الدراسة تفوق المستوطنين في الفلاحة مقارنة مع الجزائريين ، ما تطلب إصلاح أوضاعهم ، و لكن هذا التأخر يعود للإمكانيات المسخرة لهؤلاء من قبل السلطة الفرنسية .

كان المستوطنون الأوربيون يملكون 95 % من أراضي الكروم و أكثرها ملكا لكبارالإقطاعيين منهم، و قد بلغ إنتاج الخمر في سنة 1954 حوالي 19.300.000 مليون هكتوليتر **(2)** . كما قال أحد المستوطنين الأوربيين في هذا الصدد : « نود أن لا يكون الفلاحون الجزائريون في القطاع الوهراني متضايقون من وضعهم الفلاحي ، لأنه لا يمكن توفير الإمكانيات اللازمة لجميع فئات المجتمع الجزائري » **(3)** .

يتضح لنا مما ورد ، أن السلطة الفرنسية تحاول تغطية مساوئ حكومتها من خلال التضامن في بعض الأحيان مع أوضاع الجزائريين عبر آرائها في المجالس ، أو بإجراء إصلاحات معينة لإظهار نواياها إتجاه الجزائريين لمنع أي تمرد ضدها ، لأنها لم تطبق المساواة في تعاملها مع أفراد المجتمع الجزائري ، و فضلت تمييز فئة معينة عن أخري ، تبعا لما يخدم مصالحها .

كما جاء في خطاب للحاكم العام للجزائر"روجر ليونارد "**(4)** (Roger Léonard) في المؤتمر الفلاحي لسنة 1954 ، و الذي له علاقة مباشرة بالسوق الفرنسية و تعاملها مع الجزائر ، حيث علق في هذا المؤتمر ، قائلا : « إن الجزائر بلد فلاحي لابد من دعمه بمختلف الوسائل الممكنة ، و منها توفير موارد مياه كافية لذلك ... » **(5)** ، و في نفس

---

(1) ARCH. Com de Béni – Saf, Boite n° 16, L'agriculture.

(2) تركي (رابح) ، الشيخ عبد الحميد بن باديس – رائد الإصلاح و التربية في الجزائر ، ص 85.

(3) L'écho d'Oran, 16 Janvier1954.

(4) تولي " روجر ليونارد " منصب حاكم عام للجزائر من 12 أفريل 1951 إلي 26 جانفي 1955 . أنظر :
- ARCH.Com de Tlemcen, La Série H, Les Gouverneurs généraux.

(5) ARCH.Com de Tlemcen, La Série H, Les Gouverneurs généraux.

الصدد تحدث السيد " موريس قيتولي " (Maurice Cuttoli) و هو الكاتب العام للحاكم العام بالجزائر ، حيث قال : « إن تنظيم الإدارة الجزائرية يعد شيئا ضروريا لتحقيق النظام ، و صنفها علي هذا الشكل :

- عامل العمالة (Le préfet): يمنح صلاحيات من الحاكم العام لتمثيل حكومة الجمهورية الفرنسية في جميع الجزائر.
- الحاكم العام (Le Gouverneur Général): يمثل الحكومة الفرنسية تحت مراقبة خاصة من قبل وزير الداخلية.
- الدور الأساسي لعامل العمالة (Le préfet) و نائبه(Le sous – préfet) هو تنظيم و تسهيل عملية تطور السكان » .

كما واصل السيد "قيتولي " حديثه عن الصعوبات الإقتصادية في الجزائر ، و ركز علي الدور الفعال " للشركات الأهلية للإحتياط " (SIP) و التي إعتبرها فتاة حديثة جاءت كجمعية للإنقاد تأسست حوالي 1870 من أجل مساعدة صغار الفلاحين و محاولة تطوير فلاحة المسلمين في إطار مجموعات مهنية عادية تدعم بالقروض و التعاون الفلاحي ، و التي ساعدت علي تشكيل " إتحاد الفلاحين "بوسائل حديثة ، و التي تؤذي بدورها لإصلاح مردودية الفلاحين الجزائريين **(1)** .

يظهر لنا مما سبق ، أن الحكومة الفرنسية وظفت إطارات إدارية لتسيير الجزائر بأكملها ، و كذلك لتسيير شؤون القطاع الوهراني من جميع الجوانب لاسيما الإقتصادية و الإجتماعية ، و ذلك لمعرفة مداخيلها و مصاريفها ، و ضبط الوضع الإقتصادي لأفراد المجتمع الجزائري حسب الميزانية .

---

(1) ARCH. Com de Tlemcen, La Série H, Rapport sur la situation politique et administrative d'Algérie.

2)- تطور ذهنية الجزائريين:

بدأت معاناة المجتمع الجزائري قبيل الأزمة الإقتصادية العالمية ، حيث شهدت الجزائر أزمة حادة سنة 1928 ، أثرت بالدرجة الأولي علي صغار التجار و الحرفيين ، و أدت للبطالة و تدهور وضعهم الإقتصادي و الإجتماعي معا ، و مع ظهور الأزمة العالمية زاد الوضع سوءا **(1)** . ومما زاد الأمر سوءا هو الإحتفال بالذكري المئوية لإستعمار الجزائر في سنة 1930 **(2)** ، فكل هذه الظروف المتتالية أثرت علي طريقة تفكير المجتمع الجزائري ، لاسيما الجزائريين الذين يعانون من إضطهاد السلطة الفرنسية لهم ، و هذا ما توضحه لنا التقارير الفرنسية الرسمية حول تقييم ذهنية الجزائريين في مختلف مناطق عمالة وهران .

لقد بعث رئيس بلدية مغنية المختلطة إلي عامل عمالة وهران ، رسالة بتاريخ 9 جويلية 1933 ، يخبره فيها عن الأوضاع العامة في المنطقة ، حيث ذكر : « أن إخفاق الممثلين الجزائريين في المفوضيات المالية بتلمسان ، فرع " بوكلي حسين "، أدت لإنطلاق مظاهرات في تلمسان و وصلت إلي المنطقة بتشجيع من " الشباب الجزائري " الذي لعب دور فعال في التحضير لها و كذلك الفلاحين الذين شاركوا في هذه الحركة دعما لهم . و أضاف قائلا : و لكن إتضح لنا من خلال تصرف الجزائريين و نشاطهم المباشر ، أنهم يسعون لتحقيق مطالب معينة ، أما بالنسبة لجماعة الفلاحين فكانوا هادئين ، لأنهم لن يستفيدوا شيئا من هذه الفوضي ، فوضعوا ثقتهم في الإدارة الفرنسية لتتكفل بتحسين وضعهم الإقتصادي » .

أما المثقفين الجزائريين ، فسعوا لدعم هذه المظاهرات ، و إحداث إضطراب في المنطقة بغرض تحسين الأوضاع ، حيث شهدت المنطقة (مغنية) في تلك السنة ، إنتاج سيئ ، أدي لإرتفاع البؤس ، ما زاد من معاناة الفلاحين الجزائريين مقارنة مع الأوربيين. لذلك لم يطالب الفلاحون الجزائريون إلا بالحياة ، و أكدوا علي ضرورة الإهتمام بأوضاع

---

(1) La Lutte Social, 17 Mars 1928.

(2) Le Réveil de Mascara, 22 Février 1930.

(3)

الريف و طالبوا رئيس بلدية مغنية، أن يوفر لهم التأمين بالنسبة للقبائل التي تعيش في هدوء **(1)**.

توسعت الدعاية الشيوعية بين أفراد المجتمع الجزائري ، لاسيما الجزائريين ، حسبما جاء في تقرير مرسل من رئيس دائرة تلمسان إلي عامل عمالة وهران بتاريخ 21 جويلية 1933 ، حيث زاد نشاط الشيوعيين في المنطقة ، و قد ركزت علي الوطنية الجزائرية ، و تواجدت في تلمسان ، و مما جعل الجزائريين يثقون فيها أنها سعت لإصلاح وضعهم و مساعدتهم علي الخروج من أزمتهم **(2)** .

أما الوضع في تلمسان فقد تميز في سنة 1933 ببداية الدعاية الشيوعية فيها. أما سيدي بلعباس فقد عرفت إضطرابا في أوضاعها الإقتصادية ، حيث أضرب العمال فيها بتاريخ 16 أوت 1933 ، و هذا حسبما جاء في تقرير 23 أوت 1933 ، و قد وضعوا قائمة مطالب لتحسين وضعهم ، و طالبوا بتطبيق القانون بالعدل بالنسبة لثمن الحبوب ، بينهم و بين الأوربيين ، و ركز التجار كثيرا علي هذه النقطة التي تضايقوا منها كثيرا في تجارتهم ، و في نفس الفترة بدأت الدعاية الشيوعية تظهر في المنطقة و تنشر الأفكار النقابية و ضرورة إنشاء نقابات تدافع عن مصالحهم.

كما شهدت معسكر هدوءا في 23 أوت 1933 ، مع بداية ظهور الدعاية الشيوعية في أوساط المجتمع الجزائري ، و تزامنت مع مشكلة الحبوب في المنطقة . و في مستغانم نشط المثقفون الجزائريون لإصلاح الوضع السياسي و الإقتصادي معا ، لاسيما مع معاناة التجار في المنطقة ، فلم يجدوا مخرجا سوي إظهار مطالبهم في المجالس البلدية و العمالية **(3)** .

يتضح لنا من المعطيات السابقة، أن الدعاية لعبت دورا هاما في توعية المجتمع الجزائري للأوضاع الداخلية و لاسيما الخارجية، و هذا لا يقتصر علي مجال محدد بل يمس مختلف المجالات.

(1) DAWO, La Série I, 4480 I 11, Etat d'esprit des indigènes.
(2) DAWO, La Sous – Série F, F24 (3), 1 F 284, Troubles antissémites : Mostaganem, Sidi .Bel .Abbès, Mascara, Tlemcen (1934-1935).
(3) DAWO, La Série I, 4480 I 11, Etat d'esprit des indigènes.

عرفت الجزائر قبيل الحرب العالمية الثانية مختلف أنواع الدعاية الخارجية المعارضة للحكومة الفرنسية ، و لكن هذا لا يعني إنعدام الدعم الداخلي ، إذ نجد مثلما نشطت الصحافة الخارجية تحركت الصحافة الداخلية أيضا ، من خلال نشاط الحركة الوطنية الجزائرية ، فقد عرفت " جريدة البصائر " معني الصحافة ، كالتالي : « الجرائد مدارس متجولة في البلدان ليست محصورة بين جدران و لا يختص بها مكان، و هي أوسع دائرة للإرشاد من كل دوائر التعليم ، تهذب العامة و ترتب أفكار الخاصة و تنهض الهمم القاعدة و تصلح الألسنة الفاسدة ، و تقرب الأمم المتباعدة و هي سجل الأخبار و وعاء التاريخ و تقويم الزمن ، فأصل الصحافة شريف لأنه من قبيل الإرشاد... و لا وسيلة لتحقيق مقصد هذه المهمة إلا بتعميم التعليم و إذاعته في سائر الطبقات كلها ، و أقله معرفة الكتابة و القراءة ليخرج الإنسان عن نطاق الأمية فيمكنه قراءة الجرائد و المجلات ، و نظرا لضعف التعليم بإفريقيا الشمالية و علي الأخص بالمغرب الأقصى كانت الحاجة إلي حرية الجرائد و المجلات أكثر إلي القراء و الكتاب أكثر و أكثر » **(1).**

تواصل نشاط الجرائد الجزائرية في الجزائر باللغة الفرنسية ، مثلما تزايدت الجرائد الفرنسية أيضا سنة 1938 ، مثل (صدي وهران – وهران الصباح... و غيرها) . و هي شكل من أشكال الدعاية الداخلية للحكومة الفرنسية ، في وقت إنتشرت فيه الدعاية الأجنبية في الجزائر لاسيما مع إقتراب الحرب العالمية الثانية **(2)** . و في هذا الصدد ذكرت جريدة " السريع الوهراني " (La Dépêche oranais) ، ما يلي : « بدأ الإنقاد الوطني في الجزائر مع حلول سنة 1940 و إلي غاية جوان 1942 ، لتوفير متطلبات الحرب الضرورية » **(3)** .

---

(1) البصائر ، السنة الأولي ، العدد 50 ، الجمعة 25 شوال 1355 ه / 8 جانفي 1937 ، ص 404.

(2) DAWO, La Série I, 4473 I 5, Presse indigène : Journaux interdites (1933-1942).

(3) Dépêche oranais, merdi 8 et vendredi 11 .décembre 1942.

إن الأوضاع العامة في الجزائر(الإقتصادية والاجتماعية و السياسية) كانت متدهورة قبيل الحرب العالمية الثانية **(1)** ، ثم دخلت فرنسا في الحرب مع نهاية سنة 1939 ، عندما تقرر تجنيد قوات من فرنسا ، و أخري من مستعمراتها ، من بينها الجزائر التي أستغلت في هذه الحرب ماديا و معنويا و بشريا **(2)** . و بعدما إندلعت الحرب دعي الشعب الجزائري للمشاركة فيها إلي جانب الحلفاء ، و جرت الدعاية الفرنسية بأن هذه الحرب تحريرية و هولت خطر المحور و أهدافه . فجند من جند و تطوع من تطوع من الجزائريين ، و خاضوا غمار الحرب كما خاضها إخوانهم التونسيون و المراكشيون في سبيل الدفاع عن حرية البشرية المهددة . و قد سقط في ميادين القتال من الجزائريين عدد كبير ، و سجن عدد منهم ، و عاد الباقون من الجرحي و السالمين إلي بيوتهم في الجزائر **(3)**.

يتبين لنا مما ورد، أن الدعاية تنوعت في الجزائر قبيل الحرب، ما بين دعاية وطنية تسعي لنشر الوعي وسط الجزائريين خاصة من مسألة التجنيد للحرب، و دعاية فرنسية غرضها تشجيع الجزائريين علي التجنيد في الحرب لصالحها من خلال إيهامهم بوعود كاذبة تحققها بعد نهاية الحرب مباشرة .

إنتشرت الدعاية الوطنية في فترة الحرب و قد كانت تحث الجزائريين علي رفض التجنيد من خلال الصحافة ، و نشاط العديد من الشخصيات الهامة وسط الجزائريين ، إلا أنه مع ظروف الأمية لم يستجيبوا لذلك **(4)** ، و في نفس الوقت ظهرت الدعاية الألمانية مع بداية الحرب و من وسائلها الإذاعة و الصحافة مع التأثير علي السجناء الجزائريين ، و كان لها أعوان في شمال إفريقيا ، حيث أن الصحافة المغربية كانت تساعدها في حملاتها ضد فرنسا ، و لها إتصالات مع جزائريين أمثال" السيد بلقاسم راجف " و هو عضو في حزب الشعب الجزائري و كان من المذيعين في الإذاعة الألمانية بباريس**(5)** .

(1) DAWO, La Série I, 4477 I 10, Situation politique et économique.

(2) ARCH.Com de Béni – Saf, Boite n° 01, Mobilisation.

(3) المنار ، السنة الأولي ، العدد 3 ، الجمعة 27 رجب 1370 ه / 4 ماي 1951 م .

(4) DAWO, La Série I, 4473 I 5, Presse indigène : Journaux interdites (1933-1942).

(5) مناصرية (يوسف) ، « وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية » ، مجلة المصادر ، ص142.

أثرت الإذاعة الألمانية علي تفكير الجزائريين و زادت من وعيهم لاسيما راديو برلين ، حيث كان من نتائجه في 12 مارس 1940 تزايد الإتصالات فيما بين الجزائريين علي مستوي العمالات الثلاثة حول وضعهم في الموانئ و ظروف الحرب ، و ذكرت أن الجزائريين قالوا بأنهم مستعدين للموت جوعا في سبيل تحرير بلادهم من الضغط الفرنسي **(1)** . و من أهم الموضوعات التي إهتمت بها الدعاية الألمانية هي :

- عدم إكتراث فرنسا بمسائل المسلمين في شمال إفريقيا .
- إبراز تفوق ألمانيا علي فرنسا في جميع المجالات.
- إهتمام الدولة الألمانية بالمسائل الإسلامية **(2)**.

كما ظهرت الدعاية الإنجليزية خلال الحرب ، و كان لها تأثير مباشر علي الجزائريين خاصة الذين يعانون من مشكلة التموين و ركود الأعمال ، و تستعمل الإذاعة و الأعوان في ذلك ، و جلهم من اليهود لتقاربهم مع الجزائريين علي إثر الإجراءات الإضطهادية التي قام بها الماريشال " بيتان "، فجعلتهم في صف واحد و درجة واحدة من الإحتقار **(3)**.

تميز نشاط عمالة وهران في شهر أكتوبر 1942 بتغير تفكير الجزائريين علي إثر الحرب ، حيث إنصب تفكيرهم حول الوضعية الإقتصادية ، و مشكلة التموين المتزامنتين معا مع ظروف الحرب ، و مع إقتراب شهر رمضان و عيد الفطر المبارك ، طالب مجموعة من الأعيان بإصلاح شامل للأوضاع في العمالة .

أما عن نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في هذه الفترة، فقد كان إصلاحيا من خلال دعم دار الحديث و جماعة الفلاح. أما الأحزاب الأوربية بدأت تنادي بالنقابات ، و حينها نجد أن الحزب الشيوعي بدوره شجع علي المظاهرات تعبيرا عن الوضع العام ، و هي شكل من أشكال الدعاية المستعملة حينها **(4)** ، و لم تقتصر الدعاية من خلال

---

(1) DAWO, La Série I, 4482 I 19, Emissions radiophoniques diveres.

(2) مناصرية (يوسف) ، المرجع السابق ، ص 144 .

(4) DAWO, La Série I, 4480 I 11, Etat d'esprit des indigènes.

(5) بن بوزة (صالح) ، « وسائل الإعلام في الجزائر من ثورة التحرير إلي الإستقلال » ، مجلة الذاكرة ، السنة 2 ، العدد 3 ، 1995 ، ص 144.

الصحافة و الإذاعة فقط بالنسبة للدول الأجنبية ، بل نجد علي غرار الصحافة المكتوبة عرفت الجزائر أيضا الإعلام السمعي البصري ، خلال فترة الإستعمار الفرنسي ، و بهذا الخصوص يورد "محمد حمدان " أن البرامج الإذاعية قد بثت من الجزائر لأول مرة سنة 1925 ، و كانت تتم باللغة الفرنسة إلي غاية 1943 : « ... و نظرا لأهمية الإذاعة في التأثير في نشر المعلومات الخاصة بالنشاط السياسي للحكومة الفرنسية في الجزائر فإن السلطات الفرنسية بذلت جهدا للإتصال بالجزائريين الذين لا يفهمون اللغة الفرنسية حيث أنشأت سنة 1943 قناة باللغة العربية ... ثم أنشأت كذلك قناة في سنة 1948 تبث باللغة القبائلية » **(1)** . ضف إلي ذلك، نشطت جريدة " صوت الأهالي" (La voix indigène) في نفس السنة، و طالبت بمنح الحقوق السياسية للجزائريين حسبما ذكر السيد " زناتي "**(2)** ، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية تبلورت فكرة التحرر لدي الشعوب منها الجزائر، و تزامن ذلك مع ظهور جامعة الدول العربية و منظمة الأمم المتحدة.

كانت الدعوة إلي الوحدة العربية مطروحة و لم تتضح معالمها إلا خلال الحرب العالمية الثانية ، و بذلك تأسست جامعة الدول العربية **(3)** التي عقد ميثاقها بمدينة القاهرة في 22 مارس 1945 ، أنشئت بمقتضاه كتلة عربية من مصر **(4)** و العراق و سوريا و لبنان و المملكة العربية السعودية و اليمن و شرق الأردن ، و نص في مادته الأولي علي أنه يحق لكل دولة عربية مستقلة أن تنضم إلي الجامعة بمقتضي طلب يعرض

---

(1) بن بوزة (صالح) ، « وسائل الإعلام في الجزائر من ثورة التحرير إلي الإستقلال » ، مجلة الذاكرة ، السنة 2 ، العدد 3 ، 1995 ، ص 144.

(2) La Voix indigène, 3 Aôut 1943.

(3) **جامعة الدول العربية :** هي هيئة عربية دولية ، تضم الدول الموقعة علي ميثاقها و التي تتكلم العربية علي إمتداد الوطن العربي ، هدفها التعاون الإقليمي في إطار قومي . أنظر: الكيالي (عبد الوهاب)، موسوعة السياسة، ج 2، ص 19.

(4) دعا " مصطفي النحاس " رئيس وزراء مصر إلي مباحثات مع الحكومة العربية، لإنشاء هذه الجامعة، و هو من مواليد 1876 و زعيم الوفد المصري كما عين رئيسا سنة 1962، و تقلد عدة مناصب حكومية إلي أن وافته المنية 1965. أنظر: الكيالي (عبد الوهاب)، موسوعة السياسة، ط3، بيروت، مركز الدراسات العربية، 1995، ج6، ص 223.

علي المجلس **(1)** . و من أهدافها توثيق الصلات بين الدول الأعضاء و تنسيق الخطط السياسية بينهم ، و النظر في شؤون الدول العربية و مصالحها ، و المحافظة علي السلام و الأمن العربيين ، تحقيق التعاون العربي في المجالات السياسية ، الإقتصادية ، الثقافية و التعاون مع الجمعيات و المنظمات الدولية **(2)** ، و من مبادئها :

- صيانة إستقلال و سيادة الدول الأعضاء .
- إحترام كل دولة عضو نظام الحكم القائم في الدول الأخري .
- إمكانية أن تعقد الدول الأعضاء الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق مما نص عليه الميثاق من الإتفاقيات **(3)** .

واجهت الجامعة العربية مجموعة من القضايا التحررية في الوطن العربي و إعتبرت القضية الجزائرية واحدة منها ، و في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تعمل مرغمة علي تسوية قضيتي تونس و المغرب كانت الجزائر تستعد لحرب التحرير .

إنتشر الوعي في الجزائر أكثر فأكثر بعد الدعاية الخارجية التي شهدتها من جهة و بعد توالي الوعود الكاذبة للحكومة الفرنسية من جهة أخري ، فبعدما أصبح تزوير الإنتخابات مسألة مكشوفة تمارسها الإدارة دون وجه حق في كل مرة ، و عندما تكاثرت الإعتداءات علي الحريات المدنية و السياسية بالإعتقال و مصادرة الصحف و إغلاق المدارس تجاوبت مختلف الأحزاب الوطنية و تيقظت لسوء الوضع و لضرورة التغيير ، لاسيما بعد الإنتخابات التشريعية المزعومة في 17 جوان1951 حيث إستنكرت الحركات الوطنية أساليب الضغط و التزوير و قرروا إنشاء لجنة لتكوين جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية و إحترامها . و ذلك سعيا في توحيد العمل، معتمدين علي خمسة مبادئ هي:

---

(1) عنان (محمد عبد الله) ، المذاهب الإجتماعية الحديثة ... ، ص 245.
(2) جواد (عبد العزيز) ، العالم العربي بين ثقل الخطاب و صدمة الواقع ، ترجمة : صالح بلحاج ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1988 ، ص 89.
(4) بشيري (أحمد) ، الثورة الجزائرية و الجامعة العربية ، الجزائر ، منشورات ثالة ، 2005 ، ص 16.

الوطنية أساليب الضغط و التزوير و قرروا إنشاء لجنة لتكوين جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية و إحترامها . و ذلك سعيا في توحيد العمل، معتمدين علي 5 مبادئ هي:

1- إلغاء الإنتخابات التشريعية المزعومة التي جرت 17 جوان 1951 و التي كانت نتيجتها في الواقع تعيين الإدارة أشخاصا لم يكلفهم الشعب الجزائري بتمثيله .
2- إحترام حرية الإنتخاب في القسم الثاني .
3- إحترام الحريات الأساسية : حرية الضمير و الفكر ، و الصحاف و الإجتماع .
4- محاربة القمع بجميع أنواعه لتحرير المعتقلين السياسيين و لإبطال التدابير الإستثنائية الواقعة علي مصالي الحاج .
5- إنهاء تدخل الإدارة في شؤون الديانة الإسلامية .

إن الموقعين أسفله يقررون توسيع الجبهة لشخصيات و منظمات أخري :

التوقيع:

عن العلماء

الشيخ العربي التبسي

و الشيخ محمد خير الدين

عن الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

الدكتور أحمد افرانسيس

الأستاذ قدور ساطور المحامي

عن حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية

أحمد مزغنة

مصطفي فروحي

عن الحزب الشيوعي الجزائري

بول كاباليرو و أحمد محمودي **(1)** .

---

(1) المنار ، السنة الأولي ، العدد 6 ، الإثنين 27 شوال 1370 ه / 30 جويلية 1951 م .

و في يوم الأحد 3 ذي القعدة 1370 ه / 5 أوت 1951 إنعقد في سينما دنيازاد بالجزائر العاصمة الإجتماع العام الذي دعت إليه " اللجنة الإنشائية لتأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و إحترامها " ، و عينت المجلس الإداري و يتكون من 30 عضوا فيهم ستة من كل حزب **(1)** . هكذا ولدت هذه الجبهة علي يد زعماء الأحزاب الوطنية ، و رغم الخطب و الإعلان عن برنامجها إلا أنها سرعان ما تخلت عن مواصلة الإجتماعات و العمل المشترك ، و بذلك إنتصرت السلطة الفرنسية التي واصلت سياستها القمعية و إنتخاباتها المزورة **(2)**.

يظهر لنا مما سبق ، أن تشكيل جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية يبرز لنا مدي تبلور فكرة التحرر لدي الجزائريين و الأحزاب الوطنية بصفة خاصة ، إذ لم تكن هذه الفكرة معتمدة علنية كثيرا في الفترات السابقة ، وإتحاد مختلف التيارات الوطنية في وجه السلطة الفرنسية يمثل بداية للحصول علي الحرية والإستقلال ، و علي الرغم من فشل هذه الجبهة إلا أنها حاولت توحيد الجزائريين ، و قد مهدت للثورة الجزائرية التي إندلعت في أول نوفمبر 1954 و التي ظهرت خلالها جبهة جديدة تحت إسم " جبهة التحرير الوطني " .

إستمرت الصحافة الجزائرية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، غير أن المؤرخين لصحافة الثورة الجزائرية يرون ان صحيفة " المجاهد "كانت أهم و اقوي وسيلة إعلامية لدي جبهة التحرير الوطني خلال هذه المرحلة ، و قد ظهرت إلي الوجود في شهر جوان 1956 . ولدت " المجاهد " سرا و طبعت أعداد السنة الأولي علي آلة الرونيو في دهاليز مدين الجزائر ، لكن بعدما تفطنت السلطة الفرنسية لمدي تأثيرها ، تم إلقاء القبض علي عدد من عمالها فإضطرت الصحيفة للصدور في الخارج (المغرب ثم تونس) **(3)** .

---

(1) المنار ، السنة الأولي ، العدد 7 ، الأربعاء 13 ذي القعدة 1370 ه / 15 أوت 1951 م .

(2) سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي (1954-1962)، ج 10، ص 17.

(3) بن بوزة (صالح) ، « وسائل الإعلام في الجزائر من ثورة التحرير إلي الإستقلال » ، صص 142 – 143 .

يتبين لنا من المعطيات السابقة ، أن هناك عدة عوامل تفاعلت بينها و ساعدت علي إنتشار الوعي داخل الجزائر ، و ساهمت في تغيير فكر الجزائريين عما كان عليه ما قبل الثلاثينات، ما شكل تهديدا للوجود الإستعماري في الجزائر ، ولكنه في نفس الوقت مثل تقدما هاما للحركة الوطنية الجزائرية ثم جبهة التحرير الوطني .

المبحث الثاني

نشأة الحركة الكشفية في الجزائر و تطورها

1) – التنظيم الكشفي قبيل الحرب العالمية الثانية :

ظهرت الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الأولي، و هي تستلهم من جهاد الأجداد ضد الإستعمار الفرنسي ، فكانت في الثلاثينات حركة التكشيف الإسلامي الجزائري في طليعة الحركة الوطنية تناضل دفاعا عن الشخصية الجزائرية و المسلمة ، المعبرة عن طموحات الجزائريين في الإستقلال .

لقد ظهرت الحركة الكشفية في الجزائر بعد الحرب العالمية الأولي علي أيدي الفرنسيين إذ رأوا فيها أداة صالحة لتربية أبنائهم و كانت صورة طبق الأصل للحركة الكشفية في فرنسا ، إلي أن جاءت الإحتفالات بالذكري المئوية لإستعمار الجزائر 1930 ، حيث شاركت الكشافة الفرنسية في عرض التحدي و الإستفزاز للشعور الوطني الجزائري . فإنسحب الكشافون الجزائريون من المنظمات الكشفية الفرنسية الذين تربوا و تكونوا في أوساطها فكونوا أفواجا كشفية و جمعيات و نوادي محلية في مختلف المناطق و هي البذور الأولي لنشأة الحركة الكشفية الجزائرية بعد الكشافة الفرنسية بالجزائر **(1)** .

وحسب الشهادة التي أدلي بها " صادق الفول " **(2)** رحمه الله ، أحد المؤسسين الأوائل للكشافة الإسلامية الجزائرية و صديق حميم للشهيد "محمد بوراس " بأن سنة

---

(1) رمضان (محمد الصالح) ، « تاريخ الكشافة الإسلامية الجزائرية » ، مجلة الثقافة ، السنة 12 ، العدد 70 ، الجزائر ، 1982 ، صص 60-61 .

(2) **الفول صادق :** ولد في 20 ديسمبر 1911 بمليانة ، زاول دراسته الإبتدائية بالمدرسة العمومية لمدينته بصحبة " محمد بوراس " . و في 1924 تم توظيفه في شركة تأمين ثم أصبح عاملا منفذا في شركة جيو فيزيائية و بعدها إرتقي إلي منصب مساعد – مهندس (aide – géomètre) بمدرسة المعادن بمليانة ، و في النهاية فتح مكتبا لحسابه الخاص كخبير في الهندسة (géomètre – expert) . و عند تعيينه قائدا عاما خلف " محمد بوراس" في 1941 إثر إعتقاله و إعدام هذا الأخير ، وتوقف عن النشاط لفترة معينة ، و بعدها شغل مسؤولية قائد فيدرالي بعد الإستقلال ، وتوفي رحمه الله في سنة 1995 . أنظر : أبو عمران (الشيخ) و جيجلي (محمد) ، الكشافة الإسلامية الجزائرية (1935 – 1955) ، الجزائر ، شركة دار الأمة ، 2007 ، ص 422 .

1930 كانت تاريخا حاسما في مسار الأحداث ، حيث توجه إلي الجزائر العاصمة لزيارة صديقه "محمد بوراس" ، و أثناء تجوالهما و هما يمارسان هواية ركوب الدراجات إنضما بدافع الفضول إلي حشد كبير يضم حوالي 3000 مشارك كشاف إجتمعوا في مؤتمر ضخم بمناسبة مرور 100 سنة علي إستعمار الجزائر (موقع نزل الأوراسي حاليا بالعاصمة) .

و قد لفت إنتباههما اللباس المميز للمشاركين و ما علق عليه من الأوسمة و النياشين المختلفة ، و عندما إستفسروا عنهم عرفوا أنهم من الكشافة الفرنسية و حينها صادفوا قائدا كشفيا مسلما من أصل بولوني ناقش معهما مسألة إنشاء كشافة إسلامية جزائرية ، فأخبرهما بأن السيدة " بادن باول " إبنة مؤسس الحركة الكشفية العالمية قد عقدت ندوة صحفية بإنجلترا و صرحت فيها بأنه من المستحيل تأسيس كشافة إسلامية في الجزائر خارج القيم الفرنسية ، و مباشرة إتفق " بوراس " **(1)** مع زميله " صادق الفول " علي رفع التحدي و الشروع في تشكيل أول فوج كشفي جزائري علي مستوي مليانة ، مع العلم أن هذه المدينة كانت بها كشافة فرنسية جل عناصرها يهود **(2)**.

و في سنة 1930 جمعوا بعض الشبان و أسسوا فوجا كشفيا جزائريا يحمل إسم " إبن خلدون " تسبب في ظهور عدة مشاكل للسلطة الفرنسية ما أدي في النهاية إلي إنضمام بعض الأوربيين و اليهود إليه ، و عندما يسأل أحدهم عن سبب الإنخراط ، يقول:

---

(1) الشهيد محمد بوراس : ينحدر من أسرة فقيرة ، و قد ولد في 26 فيفري 1908 بمليانة ، كان تلميذا بمدرسة إبتدائية 1915 لكن منعه الحاجز الإستعماري من إنهاء تعليمه ، توجه و عمره 18 سنة إلي الجزائر العاصمة ، ووجد عملا بمطحنة الحبوب بالحراش ، حيث عمل كمحاسب ، وذهب " بوراس " في 1940 إلي مدينة فيشي (فرنسا) مقر الحكومة الفرنسية آنذاك لأن المكتب الكشفي الفرنسي أثر علي" بوراس" لإدماج أفراد كل فوج من الكشافة الإسلامية . أنظر : بوزار (حمدان) ، « الشهيد محمد بوراس و الكشافة الجزائرية و الحركة الوطنية » ، دور الكشافة الإسلامية الجزائرية في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية – دراسات و بحوث، الجزائر ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954، د.ت ؟، صص 107-108 .

(2) دور الكشافة الإسلامية الجزائرية في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية - دراسات و بحوث، ص 31.

« أريد أن أكون كشافا مسلما... غير أن نية هؤلاء المنخرطين هي الجوسسة ... » . و بعدها أعجب "بوراس" بهذه الجماعات و فكر في إنشاء فوج في العاصمة و راسل صديقه حول المسألة ، و بعد مدة أخبره بأنه أسس فوجا كشفيا من ثمانية أعضاء يحمل إسم " الفلاح " بقلب العاصمة سنة 1935 ، و أعد قانونه الأساسي الذي قدمه لعمالة الجزائر في 16 أفريل 1936 و تحصل علي تصريح إداري في 5 جوان 1936 . كما ظهرت عدة أفواج كشفية في عدة مناطق من البلاد نذكر منها : " فوج الفلاح " بمستغانم 1936 **(1)** .

فكر "بوراس" في تأسيس جامعة الكشافة الإسلامية الجزائرية علي غرار جامعات الكشافة الفرنسية ، و لتحقيق ذلك أعد قانونا أساسيا عرضه علي السلطات الفرنسية الحاكمة للمصادقة عليه ، لكن السلطة الفرنسية واجهته بالرفض لما فيه من طابع مميز للشخصية الجزائرية . و لما تولت الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا 1936 ، قدم "بوراس" للمرة الثانية المشروع لهم بعد تعديلات طفيفة أدخلها عليه فحظي المشروع بالموافقة ، فكانت أول مبادرة تشكيل مؤقت لفيدرالية الكشافة الإسلامية الجزائرية متكونة من " محمد بوراس " ، " الصادق الفول " ، " بوبريط رابح " ، " بوعبد الله دحماني " و غيرهم **(2)** .

كانت الكشافة الإسلامية الجزائرية منتشرة في جميع أنحاء الجزائر ، منها عمالة وهران التي قسمت إلي 6 نواحي في 13 أفريل 1937 ، و كل ناحية بدورها تضم مناطق معينة **(3)** .

بدأت الكشافة الجزائرية بتنظيم شؤونها شيئا فشيئا مع بداية الثلاثينات ، و لكن عرفت بشكل رسمي إبتداءا من 23 أفريل 1939 حسبما تورده الجريدة الرسمية

---

(1) دور الكشافة الإسلامية الجزائرية في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية - دراسات و بحوث، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954، د.ت ؟، صص 31-32 .

(2) دور الكشافة الإسلامية الجزائرية في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية - دراسات و بحوث، ص 32.

(3) Oran Républicain, 13 Avril 1937.

للجمهورية الفرنسية. و تهدف هذه الجمعية إلي التغلغل في أوساط الجزائريين المسلمين منتهجة التعليم الكشفي ، كما كان تنظيمها العام و وسائلها تختلف حسب الظروف التي تواجهها ، و هي تختلف علي الكشافة الكاثوليكية و البروتستانية وغيرها . و يوجد علي رأس جامعة الكشافة الإسلامية مقر عام أومجمع جزائري **(1)**.

تنقسم الجزائر إلي ثلاث عمالات ، و كل عمالة تحتوي علي نواحي ، تحدد من قبل مفوض محلي ، بالتنسيق مع الكاتب العام وأمين خزانة محلي ، إضافة إلي ثلاثة مفوضين ممثلين ، و تنقسم الناحية إلي عدة مناطق تحت إدارة ضابط منطقة و أخيرا في كل جهة نجد مجموعة محلية، و الضابط المحلي يصدر أوامره علي أساس هذه القضايا و مدي أهميتها بالنسبة له **(2)**. و يجدر بنا الإشارة هنا ، إلي المؤتمر الذي بمقتضاه أسست فيدرالية الكشافة الإسلامية الجزائرية ، فكان أول تجمع كشفي في جويلية 1939 بالحراش (العاصمة) تحت الرئاسة الشرفية للشيخ "عبد الحميد بن باديس" ، و كان شعار هذا التجمع (الإسلام ديننا و العربية لغتنا و الجزائر وطننا) . و قد حظيت الجامعة بمساعدة أقطاب الحركة الإصلاحية بحضور أئمتها في التجمعات و المؤتمرات التي تنظمها الكشافة كالشيخ إبن باديس في قسنطينة و الطيب العقبي في العاصمة والشيخ البشير الإبراهيمي في تلمسان .

كما وجهت حكومة فيشي برئاسة " بيتان " عشية إندلاع الحرب العالمية الثانية تعليمات لكافة المنظمات الكشفية سواء بفرنسا أو بالجزائر، أنه لا يمكن لأي منظمة القيام بنشاط كشفي إلا بترخيص حكومي، و إن أرادوا مزاولة نشاطهم الكشفي لابد من الإنضواء تحت لواء الكشافة الفرنسية لمدة سنة واحدة علي الأقل لإكتساب الطابع الرسمي و التدرب علي تطبيق مناهجها و أهدافها **(3)** .

---

(1) DAWO, La Série I, 6986 I 23, Journaux et publications.

(2) DAWO, La Série I, 6986 I 23, Journaux et publications.

(3) دور الكشافة الإسلامية الجزائرية في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية - دراسات و بحوث، صص 32-33.

يتبين لنا مما ورد ، أن الكشافة الإسلامية الجزائرية ثابرت كثيرا من أجل نشر الوعي و تثقيف الشباب الجزائري ، و قد تعاون معها العديد من الأحزاب الوطنية و الجمعيات و دعموها ، أملا في تحقيق الوحدة في سبيل النضال ضد الإستعمار الفرنسي .

أما القطاع الوهراني فهو بدوره تميز بنشاط كشفي سنة 1939 ، فالمفوض المحلي للقطاع الوهراني في الكشافة الإسلامية الجزائرية هو " كيرويشة عبد القادر " (Kerouicha Abdelkader) ، موظف في بلدية وهران . فالقطاع الوهراني مقسم إلي ستة أقسام هي :

1 - منطقة وهران : تسير بإدارة السيد " كيرويشة عبد القادر " و بمساعدة " حاج حسن عبد الرحمان " (Hadj Hacene Abderrahmane) ، و تتكون من خمسة أفواج محلية : " فوج النجاح " بوهران تحت إدارة السيد " كرويشة عبد القادر" و " فوج الفجر" بسانت دينيس بسيق تحت إدارة " بوخنتار شلام الله " (Boukentar Chalamllah) و هو ينتمي لحزب الشعب الجزائري ، و هناك أفواج أخري ، منها : " فوج الإقدام " ، " فوج دار الرحال " ، " فوج الجبهة " في ريو سالادو و " فوج الخيام " في لورمال .

2 - منطقة معسكر : تسير من قبل السيد " مداح قدور " (Meddah Kaddour) ، و تتكون من أربعة أفواج محلية : " فوج الإقدام " بمعسكر تحت إدارة " سان بوزيان " (Sain Bouziane) ،" فوج الهلال " بسعيدة و هو علي إتصال دائم بحزب الشعب الجزائري ، و" فوج الوداد " في بوحنيفية تحت إدارة " بودربالة الجيلالي " (Bouderbala Djillali) ، و " فوج الرشيد " في باليكاو تحت إدارة " ديلاك محمد " (Dellak Mohamed) **(1)** .

---

(1) DAWO, La Série I, 6986 I 23, Journaux et publications.

3 - منطقة مستغانم : تسير من قبل السيد " بيكليلوف " (Beklelouf) ، و تحتوي علي خمسة أفواج محلية : " فوج الفلاح " بمستغانم ، تحت إدارة " بن رياتي لزرق " (Benriati Lazreg) ، " فوج الأمل " بباريغو تحت إدارة السيد " مابد شارف " (Mabed Charef) موظف في البلدية ، " فوج الإصلاح " بغليزان تحت إدارة " شاذلي منور" (Chadli Menouar) ، فوج في زمورة ، و آخر في " كاسيني " (Cassaigne) .

4 - منطقة سيدي بلعباس : تسير بإدارة السيد " فارديحب " (Fardeheb) ، و تتكون من ثلاثة أفواج محلية ، و هي : " فوج الأمل " في سيدي بلعباس ، تحت إدارة " بن ديمارد جميل " (Bendimered Djamil) ، " فوج النور" في عين تموشنت تحت إدارة الدكتور " حاج سعيد تيجيني " (Haj Said Tedjini) و" فوج البصر" في حمام بوحجر .

5 - منطقة تيارت : تسير بإدارة السيد " جباري "(Djebarri) و تتكون من ثلاثة أفواج محلية ، و هي : " فوج المنار" بتيارت تحت إدارة السيد " بوعبدلي محمد " (Bouabdelli Mohamed) ، " فوج النور" بفرندة و آخر في " ترزل " (Trézel) **(1)**.

6 – منطقة تلمسان: تسير بإدارة السيد " شريف غوثي " **(2)**(Charif Chaouti) و تتكون من ستة أفواج محلية، و هي كالتالي:

(1) DAWO, La Série I, 6986 I 23, Journaux et publications.

(2) **شريف غوثي :** ولد في تلمسان في 25 نوفمبر 1913 ، زاول دراساته الإبتدائية و الثانوية في مدينته . إشتغل بالبداية في التجارة ، حيث مارسها لحسابه الخاص . ناضل مبكرا في الجمعيات الثقافية و إنخرط في الكشافة الإسلامية . و أثناء حرب التحرير أعتقل و سجن في (Bossuet) (منطقة سيدي بلعباس) من 1956 إلي 1960 . قاد الحركة في إقليم وهران ، حيث كان القائد الجهوي و تعاون مع الرئيس " بوراس " ، نظرا لخبرته ، و أصبح نائب القائد العام و تكفل بالجوالة بصفة خاصة . نظم العديد من مخيمات القادة . و شارك في المفاوضات مع الكشافة الفرنسية و دافع بصرامة عن إستقلالية الكشافة الإسلامية و يبقي أحد مؤسسي الكشافة الأكثر فعالية في الجزائر .أنظر : أبو عمران (الشيخ) و جيجلي (محمد) ، الكشافة الإسلامية الجزائرية (1935 – 1955) ، ص 420.

1- " فـوج المنصـورة " فـي تلمسـان، تحـت إدارة السـيد " شـريف غـوثي " (Charif Ghaouti).

2- " فوج الروحة " في نمور (Nemours).

3- " فوج الإصلاح " في بني صاف .

4- " فـوج المحبوبـة " فـي مغنيـة ، تحـت إدارة السـيد " ميسـاويك ديـرار " (Messaouik Derrar) .

5- " فوج موكرهيد " في ندرومة .

6- " فوج الجمعية " في الحناية (Eugène Etienne) .

نلاحظ كذلك أنه مثلما يوجد أفواج كشفية في الشمال ، يوجد أيضا في الجنوب الوهراني ، مثل " فوج بودرقة " و آخر في بشار يعرف بفوج " الفتح " ، وهما تابعان لدائرة وهران **(1)** .

يتضح لنا مما سبق ، أن القطاع الوهراني تميز بالعديد من التنظيمات الكشفية الموزعة عبر مختلف المناطق ، و التي تتشكل من عدة أفواج تقوم بمهامها طبقا للتعليمات الصادرة عن الكشافة الإسلامية الجزائرية .

---

(1) DAWO, La Série I, 6986 I 23, Journaux et publications.

2)- تطور النشاط الكشفي ما بين 1939-1954 :

تطورت الكشافة الإسلامية الجزائرية ما بين 1935 - 1944 ، من خلال نشاط الأفواج الكشفية المنظم و المتنوع ، و السبب يعود لتدرب قادة هذه الأفواج في أفواج أوربية من قبل أكسبتهم الخبرة لتسيير الأفواج الجزائرية ، أما فدرالية الكشافة الإسلامية الجزائرية تأسست رسميا في 7 أفريل 1939 بالجزائر العاصمة ، علي يد الشهيد " محمد بوراس " ، و كانت أغلب الأفواج تتكون من مسلمين شباب و ضمت في سنة 1939 حوالي 3000 كشاف ، كما أن النشاط الإصلاحي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في هذه الفترة، كان له تأثير إيجابي علي الأفواج الكشفية من خلال الأفكار الوطنية، و تعليم اللغة العربية **(1)**.

واجهت الكشافة الجزائرية الإجراءات التعسفية مع إندلاع الحرب العالمية الثانية ، و طالبت بحق الإعتراف رسميا بتنظيمها الكشفي و إستقلاليتها عن الكشافة الفرنسية ، و لإضعاف مساعيها عمدت لإبعاد " بوراس "عن الجزائر بتعيينه مدرسا في فرنسا، و لم تكتفي بهذا بل وجهت له تهمة الخيانة و التواطؤ مع الألمان للقيام بالثورة . و في يوم 14 ماي 1941 حكمت المحكمة العسكرية عليه و علي صديقه " بوشويرب محمد " الملياني أصلا بالإعدام . و نفذ عليهما حكم الإعدام رميا بالرصاص عند الفجر يوم 27 ماي 1941 بساحة الخروبة (العسكرية سابقا). و مما ذكره أحد الضباط المتواجدين في المكان ذلك اليوم عن تصرف " بوراس " قبيل إعدامه ما يلي : « بوراس محمد نزع المنديل الأسود عن عينيه و هو ينادي بالجزائر تحيا ، و بإستقلالها أيضا ، و رفع أصبعه للتشهد وقال لرفيقه : محمد لا تخف من الموت ، الموت واحدة و الإستقلال ثابت » . و رغم إستشهاد " محمد بوراس " واصلت الكشافة السير علي نهج مؤسسها و تمسكت بمبادئها المتمثلة في الإستقلال عن الكشافة الفرنسية **(2)** .

---

(1) DAWO, La Série I, 6986 I 23, Journaux et publications.

(2) بوزار (حمدان) ، « الشهيد محمد بوراس و الكشافة الجزائرية و الحركة الوطنية » ، دور الكشافة الإسلامية الجزائرية في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية – دراسات و بحوث، الجزائر ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954، د.ت ؟، صص 107-110.

كما نظم أكبر تجمع كشفي في جويلية 1944 بمدينة تلمسان ، شارك فيه حوالي خمسمائة قائد من مختلف الأفواج و الفرق الكشفية المنتشرة عبر أنحاء الجزائر ، و حضره العديد من الشخصيات السياسية و الإصلاحية، أمثال : الشيخ البشير الإبراهيمي ، عباس فرحات ، و كذا الشخصيات الفرنسية ، نذكر منها : " روني كابيتان " (René Capitant) مفوض التربية و الشبيبة في حكومة ديغول و " لامبارت بيير" (Lambert Pierre) **(1)** عامل عمالة وهران و نائبه بتلمسان " يورليك " (Uralik) . و في هذا اللقاء التضامني ردد لأول مرة النشيد الرسمي لهذا المخيم الكشفي :

من جبالنا طلع صوت الأحرار ينادينا للإستقلال

ينادينا للإستقلال لإستقلال وطننا

كما تم خلال هذا التجمع التاريخي توحيد المنظمتين الكشفيتين اللتين إنفصلتا بعد ميلاد فيدرالية الكشافة الإسلامية الجزائرية ، هذه الوحدة كانت قصيرة الأمد حيث ظهرت في سبتمبر 1939 فيدراليتان هم (الكشافة الإسلامية الجزائرية) التي ترأسها " محمد بوراس " و (الكشافون المسلمون الجزائريون) برئاسة " عمر الآغا " .

شاركت الكشافة الإسلامية الجزائرية ، في مظاهرات 8 ماي 1945 ، مثلها مثل بقية الجزائريين ، حيث خرجت في مظاهرات سلمية تطالب فرنسا بتحقيق وعودها المتمثلة في الإعتراف للجزائريين بحقهم في الحرية و تقرير المصير ، و قد سجلت مشاركة فعالة في العديد من المدن الجزائرية ، منها : وهران ، سيدي بلعباس ، ... و غيرهم . إذ كانت في مقدمة الموكب في كل مظاهرة نظمت عبر جميع أنحاء البلاد ، فبزيها الرسمي و بالأعلام الوطنية رمز الحرية و الإستقلال رفعت التحدي الأكبر أمام أكبر قوة إستعمارية **(2)** .

---

(1) حكم " لامبارت بيير " (Lambert Pierre) بصفته عامل عمالة وهران من 1944 - 1957 . أنظر:

- DAWO, La Sous – Série 1F, Sûreté Générale 1832 - 1957.

(2) دور الكشافة الإسلامية الجزائرية في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية - دراسات و بحوث، صص 36-37.

يتضح لنا من المعطيات السابقة ، أن النشاط الكشفي المتنوع شكل عاملا أساسيا في بلورة الوعي ، إذ كانت العروض المسرحية المقدمة خلال الحفلات الكشفية ذات طابع تحريضي ، و تعبر بصدق عن الوضع المزري الذي يعيشه المجتمع الجزائري و تعمل علي نشر الوعي و توحيد الصفوف و تحث الشباب الجزائري علي التضحية لتحرير الوطن من الإستعمار الفرنسي .

تزايد نشاط الكشافة الإسلامية الجزائرية مع نهاية الحرب العالمية الثانية في القطاع الوهراني و لقي ترحيبا و دعما من قبل الجزائريين ، و مثل تاريخ 6 جوان 1945 بداية تكثيف التنظيم الكشفي لاسيما في سعيدة .

لقد دعم حزب الشعب الجزائري النشاط الكشفي ، و ذلك لإحتوائه علي العديد من الكشافة ضمنه ، و هم كالتالي : 2 في سيدي بلعباس منهم القائد ، و 2 في مستغانم ، و 3 في غليزان منهم القائد ، و 8 في سعيدة ، و كان نشاطهم سريا إلي أن أوقفوا من قبل السلطة الفرنسية **(1)**.

شهدت تلمسان نشاطا منظما بفضل " الشيخ البشير الإبراهيمي " الذي ساعد الكشافة الإسلامية الجزائرية. كما أن " فرحات عباس " وقف أيضا بجانب الكشافة الجزائرية ، و هذا ما ظهر من خلال التقارير الفرنسية التي ذكرت أنه في سنة 1944 ، بينما تواجد في تلمسان إهتم بالتنظيم الكشفي . و جاء في تقرير رسمي للضابط الرئيسي للشرطة للأحوال العامة في عمالة وهران في سنة 1945 ، أن الأوضاع مضطربة في العمالة بسبب كثرة الإعتقالات لأعضاء الكشافة الإسلامية الجزائرية و إيقاف نشاطاتهم .

دعم " فرحات عباس" الكشافة الإسلامية الجزائرية من خلال حركة " أحباب البيان و الحرية " في 1944 ، كما ساعدت هذه الكشافة في مظاهرات 8 ماي 1945 ، و مثلما طالبت الحكومة الفرنسية أن تف بوعودها في منح حق تقرير المصير للجزائريين ،

---

(1) DAWO, La Série I, 6986 I 23, Journaux et publications.

و أيضا طلبت بنفس الحقوق الممنوحة للكشافة في فرنسا و عدم تقييد حريتهم في الجزائر(1) . و يجب الإشارة هنا لشخصية هامة في الكشافة الإسلامية و هي الأستاذ " محمود بوزوزو " الذي تولي مهمة المرشد العام في جامعة الكشافة الإسلامية الجزائرية سنة 1946 ، و تعد مهمته من أسمي المهام إذ أنه هو الذي يتولي القيادة الروحية بينما يتكلف القائد بالجانب التقني ، فيجتهد المرشد في جعلهم مسلمين أخيارا يؤذون فرائض الإسلام علي أحسن وجه(2) .

تنقسم عمالة وهران إلي 6 دوائر حسبما جاء في تقرير بتاريخ 20 سبتمبر 1947 و هي : (وهران – سيدي بلعباس – مستغانم – تلمسان – معسكر – تيارت) ، و تنقسم إلي أفواج ، مثل : " فوج لامور" (3) .

كانت الكشافة الإسلامية الجزائرية قبل الثورة الجزائرية نشيطة و لها إنتشار واسع ، و كانت تمثل توجها وطنيا تعبر عنه في بياناتها و آراء قادتها و الأناشيد الوطنية التي كانت تلقنها لأعضائها . و قد وجدت إهتماما بها من قبل الصحافة الوطنية مثل البصائر و المنار اللتين كانتا تنقلان أخبار الكشافة بتعاطف واضح ، بما في ذلك نشر البيانات و أسماء الأفواج و القادة (4).

سعت الكشافة الإسلامية الجزائرية لتطوير نشاطها إبتداءا من سنة 1948 ، حيث تفرع نشاطها إلي قسمين : جانب تعليمي و جانب سياسي ، يضم الكشافة الإسلامية الجزائرية ، و تحت إسم " فدرالية الكشافة الإسلامية الجزائرية " ، و التي لعبت دورا هاما في تربية الشباب الجزائري و رفع مستواه الثقافي و السياسي و نمت فيهم روح التضحية تحضيرا للثورة . و في ظل الظروف الصعبة التي كان يعيشها المجتمع الجزائري ، إنضمت العناصر الكشفية إلي صفوف الحركة الوطنية الجزائرية ، فإستغلوا تكوينهم من أجل الدفاع عن القضية الجزائرية ، من خلال توعية الجزائريين بأساليب

---

(1) DAWO, La Série I, 6986 I 23, Journaux et publications.

(2) أبو عمران (الشيخ) و جيجلي (محمد) ، الكشافة الإسلامية الجزائرية (1935 – 1955) ، ص 227.

(3) DAWO, La Série I, 6986 I 23, Journaux et publications.

(4) سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي (1954 -1962)، ج 10، ص 27.

القمع الإستعمارية و تنشئتهم ثقافيا ، و كذلك دعم مبادئ الحركة الوطنية الجزائرية التي توضح الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية للجزائريين .

تمثل النشاط السياسي للكشافة الجزائرية في تنظيم مظاهرات شعبية و تظاهرات طلابية و في دعم حركة إنتصار الحريات الديمقراطية و خاصة (مصالي الحاج الذي ركز علي موقفه في تلمسان في أفريل 1949) . و في تصريح للسلطة الفرنسية عن دعاية للكشافة الإسلامية الجزائرية، قالت: « إن هذه التنظيمات... تدل علي إرادتهم في الصراع ضد الإمبريالية الفرنسية و تنادي كل الجزائريين للقتال من أجل حرية بلدهم ».

كما تنص المادة الثانية من قانون الكشافة الجزائرية علي نقطة هامة هي تحرير الجزائر و إسترجاع سيادتها **(1)** .

أما تقسيمات الكشافة الإسلامية الجزائرية في سنة 1949، شملت العمالات الثلاثة ، و فيما يخص عمالة وهران، يمكن تصنيف الأفواج و عدد الأشخاص حسب المناطق كالآتي:

- منطقة تلمسان :
- تلمسان (119)
- مغنية (39).
- تورين (7) .
- ندرومة (35).
- نمور (14).
- منطقة سيدي بلعباس :
- سيدي بلعباس (150) .
- لاموريسيير (7).
- عين تموشنت (14).

(1) DAWO, La Série I, 6986 I 23, Journaux et publications.

- لورمال (34) .

- منطقة وهران:

- وهران رقم 01 (16).

- وهران رقم 02 (32).

- وهران رقم 03 (09).

- منطقة مستغانم : (32).

- منطقة معسكر:

- معسكر (18).

- باريغو (15) .

- منطقة الجنوب :

- عين الصفراء (18)

- كولونيل باشا (51)

- قنادسة (51) **(1)**.

أصدرت جامعة الكشافة الإسلامية الجزائرية في أكتوبر 1950 بلاغا تقول فيه إنها عقدت إجتماعا في مدرسة الثبات بالحراش و إنها درست عدة مسائل منها ربط العلاقات بجمعيات الكشافة في الخارج و تعميم الإرشاد الديني ، ناقشت الميزانية و وسائل النشر و التأمين ضد الحوادث ، و أخيرا قررت إرسال وفود للدعاية في جميع أنحاء الجزائر . ثم أصدر القائد العام للكشافة الإسلامية الجزائرية السيد " محفوظ قداش " بلاغا يذكر فيه بالإجتماع الذي حصل بتاريخ 28 أكتوبر 1950 بالعاصمة و الذي عين المسؤولين في اللجنة المسيرة للكشافة ، و هم : " محمود بوزوزو" رئيسا و " عمر الآغا " نائبا له ، و "محفوظ قداش" كاتبا عاما ، و " حمدان عبد الوهاب " أمينا للمال ، و " صالح الونشي" قائدا للجوالة . و قد حددوا نشاطهم، و مما يلفت النظر بشكل خاص أن البلاغ نص علي

(1) DAWO, La Série I, 6986 I 23, Journaux et publications.

أن الكشافة تعمل علي" تكوين شباب مسلم شهم ذي وعي تام " **(1)**.

لقد كانت عطلة الربيع في سنة 1951 مميزة بنشاط الكشافة الإسلامية الجزائرية التي إغتنمت هذه الفرصة لإقامة مخيمات مدرسية تحضيرية للقادة و مباريات الطلائع مما جعل نحو أربعمائة شاب (400) يتلاقون في الجزائر العاصمة و في قسنطينة و في مغنية .

أما المخيمات المدرسية التحضيرية للقادة فإنها أقيمت في غابة سيدي فرج حيث إجتمع خمسون مدربا للقيادة قضوا فترة ما بين 23 مارس و 28 منه في التثقف و التمرن علي فن القيادة في فروع النظام الكشفي الثلاثة : الشبلية و الكشفية و التجوال . و كان يشرف علي تسيير هذه المخيمات ستة من القادة المدربين الخصصين في فن تسيير الفروع المذكورة . و قد جري البحث في كل من المخيمات الثلاثة حول نظام الوحدات ، و المبادئ و الأسس التي تقوم عليها التربية الكشافية ، و الوسائل المختلفة التي ينبغي إستعمالها ، و دراسة نفسية الطفل . و قد زار القائد العام " محفوظ قداش " هذه المخيمات و زود المتدربين بالإرشادات **(2)**.

و أما مباريات الطلائع لكل عمالة من العمالات الثلاثة فقد عقدت في الحراش (لعمالة الجزائر) و قسنطينة (لعمالتها) و مغنية (لعمالة وهران) . و ضمت هذه الإجتماعات ما يزيد عن أربعين طليعة (و هو العدد الذي سمحت له الحالة المادية بالتنقل و السفر) ، و جرت مباريات و منافسات بين هذه الطلائع أظهر فيها الأطفال مهارتهم و حماستهم و نشاطهم فيما هو مطلوب منهم ، إذ كل مباراة كان المقصود منها إبراز أكثر الطلائع مهارة و هي الطليعة التي تبرهن عن قوة ذكائها، و سرعة تنفيذها، و حسن معرفتها. ففي مدينة مغنية خصص قسط وافر من يوم 25 مارس 1951 للمساعدة علي بناء مدرسة حرة و بهذا العمل برهن المخيمون هناك علي فهم التعاليم

(1) المنار ، السنة الأولي ، العدد 3 ، الجمعة 27 رجب 1370 ه / 4 ماي 1951 م .

(2) المنار ، السنة الأولي ، العدد 3 ، الجمعة 27 رجب 1370 ه / 4 ماي 1951 م .

الكشفية و العمل بإرشادات القيادة العليا ، و في المساء وقعت جولة عظيمة في المدينة، و في الليل أوقدت نار المخيم حيث راق السهر بالأناشيد و الروايات التمثيلية . أما في قسنطينة فقد إنتهي المخيم بحفلة مسرحية ساعد علي إحيائها الفوج الكشفي المحلي ، و كان الهدف من هذا النشاط هو تكوين شباب واعي مخلص لدينه و وطنه **(1)**.

واصلت الكشافة الإسلامية الجزائرية نشاطها بالرغم مما تلاقيه من الصعوبات ، حيث عزمت علي إرسال نخبة من قادتها إلي خارج الوطن للمشاركة في مخيمات عالمية شملت عددا من العواصم الأوربية مثل برلين و إسبانيا و إيطاليا و فرنسا ، و قد ذهب عدد منهم إلي لوكسمبورغ للمشاركة في مخيم عالمي للتجوال . و هذا المخيم كان بقيادة القائد " حمدان بن عبد الوهاب " و هو كشاف مسلم جزائري ، و شاركت الكشافة كذلك في المؤتمر العالمي للجامعة العالمية للشباب الديمقراطي الذي إنعقد بمدينة برلين عاصمة ألمانيا .

كما نظمت الكشافة قوافل ترحل إحداهما إلي إسبانيا لزيارة الآثار الأندلسية و مشاهدة أعمال الأجداد الأمجاد أيام إزدهار الدولة الإسلامية . و إتجهت القافلة الأخري إلي إيطاليا لدراسة أحوالها في الماضي و الحاضر ، و يذهب وفد آخر إلي فرنسا لزيارة فروع الكشافة الجزائرية الموجودة في عدة مدن هناك ، أما داخل الجزائر فستنظم مخيمات صيفية ينعم فيها الأطفال و الشبان بالهواء الطلق و جمال الطبيعة في عدة أنحاء من الجزائر**(2)**.

إن الكشافة الإسلامية الجزائرية لها نشرات شهرية بالفرنسية، هي: الشبل خاصة بالأطفال، و صوت الكشاف التي تصدر باللغتين.و في نفس الفترة أقامت الكشافة حفلا في سيدي بلعباس في مدرسة التربية و التعليم التي تديرها جمعية العلماء . و قد خطب فيهم " الشيخ محمد القباطي " و " الحبيب بناسي " . و في خطبتيهما حث الشيخان الشباب علي

---

(1) المنار ، السنة الأولي ، العدد 3 ، الجمعة 27 رجب 1370 ه / 4 ماي 1951 م .

(2) المنار ، السنة الأولي ، العدد 6 ، الإثنين 27 شوال 1370 ه / 30 جويلية 1951 م .

التعلق بالوطن و قالا إن الجزائر بخير مادام هذا الشباب بها، و نوها بالعروبة و الإسلام و بمجد الجزائر.

إستمر نشاط الكشافة الإسلامية الجزائرية إلي غاية إندلاع الثورة التحريرية الكبري ، و قد لعبت دورا هاما ، في جمع شمل الجزائريين إبان الثورة الجزائرية ، إلا أنها تعرضت في سنة 1954 للقمع و الإضطهاد من قبل السلطة الفرنسية ، حيث هاجمت الشرطة مقر الكشافة و فتشت أوراقها و أخذت آلتين راقنتين دون ترك وصل لحارس المحل . و بعد هذا الحادث إجتمعت الهيئة و أصدرت إحتجاجا بإعتبارها " منظمة قانونية و تربوية تمثل آلاف الكشفيين و آباءهم و أولياءهم " و طالبت بإرجاع ما أخذته الشرطة من المقر **(1)** .

يتبين لنا مما ورد ، أن الحركة الكشفية كان لها دور في إبراز العلم الوطني في العديد من المناسبات ، و هكذا نجد أن دورها ما بين تربوي و إصلاحي ، و كثيرا ما تعرقلت الكشافة الجزائرية في أعمالها و نشاطها بل تعطلت أحيانا ، و قد أغلقت السلطة الفرنسية محلات للكشافة ، كما أنها حاكمت الكشافين لأنهم ينشدون الأناشيد الوطنية و تواصلت هذه العراقيل إلي غاية 1954 ، و رغم ذلك إستمرت جهود الكشافة الإسلامية الجزائرية في سبيل نشر الوعي و التحرر من الإستعمار الفرنسي و ذلك بالتنسيق و التعاون مع الحركة الوطنية الجزائرية .

---

(1) سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي (1954 -1962)، ج 10، صص 29 – 30.

الفصل الرابع

تطور الحركة النقابية في القطاع الوهراني

ما بين 1929 - 1954 .

المبحث الأول : ظهور النشاط النقابي في القطاع الوهراني .

1)- إنطلاق العمل النقابي في القطاع الوهراني .

2)- الإهتمام بتشكيل نقابات وطنية و تطويرها .

المبحث الثاني : الحركة المطلبية العمالية في القطاع الوهراني .

1)– الإحتجاجات العمالية ما بين 1929 – 1936 .

2)- الإحتجاجات العمالية ما بين 1936 – 1954 .

إن الجزائر مستعمرة للإمبريالية الفرنسية ، و هذا ما جعلها خاضعة للإستعمار الذي يحصرها في دور المصدر للمنتوجات الفلاحية و المنجمية للدول الإستعمارية ، ما أدي لضعف الصناعة و بالتالي الطبقة العاملة ، و هذا شكل عائقا أمام ظهور الحركة النقابية في الجزائر، و لكن مع نهاية الحرب العالمية الأولي بدأت مرحلة جديدة لطبقة العمال و للمسيرة الطويلة لطبقة الفلاحين التي خرجت من عزلتها.

حارب الشباب الجزائري في الساحة الأوربية ، و بذلك تكونت في فرنسا النواة الأولي للمناضلين النقابيين الجزائريين داخل الكونفيدرالية العامة للعمل و الكونفيدرالية العامة للعمل الموحد ، و ذلك لأن القوانين الإستثنائية في الجزائر لم تطبق علي العمال الجزائريين في فرسا . و هكذا نقلت إلي الجزائر ما تعلمته حول الحركة الديمقراطية و الحركة العمالية الفرنسية ، و ذلك سمح بولادة حركة وطنية حضرية تمثلت في نجم شمال إفريقيا.

كما تزايدت الحركات الإحتجاجية العمالية من قبل الجزائريين و الأوربيين معا قبيل الحرب العالمية الثانية ، و تواصلت لغاية إندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 ، و التي إختلفت مطالبها من فئة عمالية لأخرى ، و أحيانا تشابهت في بعض النقاط منها ، هذا ما أدي لرد فعل فرنسي إتجاهها .

المبحث الأول

ظهور النشاط النقابي في القطاع الوهراني

1)- إنطلاق العمل النقابي في القطاع الوهراني :

إن أولي النقابات في الجزائر تأسست من قبل الأوربيين و للأوربيين ، حيث برزت في البداية حركة نقابية صغيرة ثم تكونت نقابات أخري ، وهي عبارة عن فروع نقابية مؤلفة في الغالب من أوربيين . فمنذ أواخر القرن 19 م أنشأ الأوربيون فروع نقابية ، إذ بدأت النقابات الفرنسية تبدي إهتماما بالعمال الجزائريين ، وحاولت جلب العمال الجزائريين و الأوربيين معا داخل الحركة النقابية **(1)** .

إن الظلم الإجتماعي الذي إبتلى به الجزائريون قد إزداد خطورة من جراء عدم وجود مؤسسة نقابية وطنية تتصدي للدفاع عن العمال الجزائريين . و إن الهيئات الموجودة في تلك الفترة بالجزائر ، لا يتصرف فيها إلا الفرنسيون ، و يترتب علي هذه الحالة النقابية أن مصالح العمال الفرنسيين يوجد من يدافع عنها من طرف عدة هيئات بينما مصالح العمال الجزائريين لا يوجد من يدافع عنها بسبب عدم وجود مؤسسة نقابية ذات صبغة جزائرية محضة ، و إن كانت المحاولات التي قام بها الجزائريون لإنشاء نقابة وطنية جزائرية قد إصطدمت دوما بصعوبات و عقبات لا تحصي ، أقامها في وجهها الإستعمار لأن منظمة كهذه تعمل فقط في صالح عموم الجزائريين تكون دائما مصطدمة بإمتيازات المستوطنين **(2)** .

بدأت الأفكار النقابية تتغلغل في وسط المجتمع الجزائري، و أخذت الحركة العمالية تتطور تدريجيا في الجزائر بشكل ملحوظ مع نهاية الحرب العالمية الأولي من خلال نقابتين ، فالأولي هي " الكونفدرالية العامة للشغل الموحد " (C.G.T.U) ، و هي النقابة

---

(1) ARCH. Com d'Ain Temouchent, Boite 1920 -1962, Syndicats.

(2) بوعزيز (يحي) ، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830 -1954) ، صص 107 – 108 .

الوحيدة التي إنخرط فيها العمال الجزائريون و ناضلوا في صفوفها لرفعها شعار إستقلال الجزائر ، بينما رفض أغلب العمال الأوربيون الإنخراط فيها . أما الثانية فهي " الكونفدرالية العامة للشغل " (C.G.T) ، فقد هجرها العمال الجزائريون بسبب إيديولوجيتها الإستعمارية **(1)**.

كان القطاع الوهراني محط إهتمام النقابات و الأحزاب اليسارية **(2)** الفرنسية ، لمميزاته الديمغرافية و مكانته الإقتصادية ، و التي نجم عنها تواجد كبير للمستوطنين و تزايد نفوذهم خاصة بالأرياف ، و ذلك لسيطرتها علي إنتاج الكروم الذي يوفر لها أرباحا هائلة ، أما المدينة فقد حول بعض المستوطنين نشاطهم إليها عن طريق إستثمارات ، ما أدي لظهور بروليتاريا صناعية في المدن : كوهران و مستغانم ، و كذلك ظهور بروليتاريا ريفية في الريف خاصة في مزارع الكروم **(3)** .

إن فكرة العمل النقابي لم تتولد عن الدعم الشيوعي الفرنسي لها فقط ، لأن العمل النقابي إزدهر بعد الحرب العالمية الأولي في الجزائر . فقد عرف القطاع الوهراني بعد الحرب ، حركة مطلبية متنامية في المناجم و الموانئ و السكك الحديدية ، إذ تعد عمالة وهران من أهم و أقدم مراكز الجزائر الغربية التي عرفت الإتحادات المهنية ، خاصة موانئ وهران ، مستغانم و بني صاف و الغزوات ، التي كانت محطات تجارية حقيقية لصادرات الخمور و الحبوب و خامات الحديد .و تصدر طليعة هذه الفدراليات ، إتحادية النقابات الفلاحية للقطاع الوهراني التي تأسست في 20 أكتوبر 1920 مهمتها الدفاع عن

---

(1) DAWO, La Sous – Série 1 F, F24 (3) – 1F 284, Création d'une C.G.T Algérienne 1925 -1934.

(2) **اليسار:** أو الجناح اليساري (وكذلك اليمين و الجناح اليميني) ، من التعابير الإصطلاحية التي أصبحت مرتبطة بنظم الحكم و بالمذاهب و الأحزاب السياسية و المعاصرة ، نشأ اللفظ أصلا مع قيام الجمعية الوطنية الفرنسية في سنة 1789م (التي مهدت لقيام الثورة) ، إذ كان الأشراف من أعضائه يجلسون في مكان الشرف إلي يمين رئيس المجلس ، بينما كان يجلس ممثلو الشعب إلي اليسار ، و أصبح من الشائع بعد ذلك في المجالس النيابية الأوربية أن تتجمع العناصر الراديكالية التقدمية في المقاعد اليسرى من المنصة بينما يجلس المحافظون في المقاعد اليمني . و توسع إستخدام الإصطلاح بقيام الأحزاب السياسية فأصبح المؤيدون الحكومة القائمة يعرفون باليمين و المعارضون باليسار ، كما أصبح الحزب السياسي الواحد مقسما إلي جناحين يميني محافظ و يساري تقدمي بينما يمثل الوسط العناصر المهادنة . أنظر : الكيالي (عبد الوهاب)، موسوعة السياسة، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1994، ج 7 ، صص 411 – 412.

(3) Abid (A), « Le Mouvement Syndical et luttes sociales en oranie 1942 -1952 », Thèse pour le doctorat, 2e cycle, Alger, 1985, p 12.

(4)

المصالح المادية و المعنوية للفلاحة في الجزائر **(1)**، و من هنا تظهر أنها في خدمة مصالح الفلاحين لكن في الواقع هي أجهزة في يد المستوطنين لدعم مصالحهم.

ساهمت هذه النقابات في تنوير الشرائح العمالية ، و تفرغت بعد ذلك لنشاطات أخري : كنقابة مجهزي الصيد البحري في بني صاف و الغزوات و نقابة الصناعات و الوكلاء العقاريين و السياحة في سنة 1929 و نقابة مصدري الدقيق سنة 1930 ، و لكن هذه النقابات أغفلت الدفاع عن حقوق الفلاح . أما إنضمام الجزائريين إلي الحركة النقابية فقد تم بطريقة بطيئة **(2)** .

إهتم الحزب الشيوعي الفرنسي **(3)** في الجزائر بالنقابات و حدد برنامج خاص به بعد إنتخابات أوت 1934 ، و تتمثل في سبعة نقاط ، هي كالآتي :

1- معارضة الإمبريالية (من أجل الحد من قانون الأنديجينا : من أجل المساواة في الحقوق السياسية و النقابية : من أجل حرية الصحافة : من أجل حرية الهجرة) .
2- معارضة الحرب الإمبريالية (من أجل الدفاع عن جميع الضحايا الذين قمعتهم الإمبريالية).
3- الدفاع عن مطالب العمال (ضد إنخفاض الأجور ، التقاعد ، من أجل زيادة الأجور : من أجل تأمين الضمان الإجتماعي للبطالين من قبل الدولة و صاحب العمل : من أجل تشريعات تضمن حقوق الحوادث في العمل ، من أجل إنشاء صندوق للبطالة في المدن) .

(1) قنانش (محمد) ، الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينات (1929 -1939) ، ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، من إشراف : د. مهديد إبراهيم ، قسم التاريخ ، جامعة وهران ، 2007 ، صص 54 -57 .

(2) قنانش (محمد) ، الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينات (1929 -1939) ، صص 57 -58 .

(3) **الحزب الشيوعي الفرنسي :** تأسس هذا الحزب عندما إنعقد مؤتمر الفرع الفرنسي للأممية العمالية في مدينة " تور" (Tours) الفرنسية في 23 1920 ، حيث جري الإقتراع علي الإنضمام إلي الأممية الإشتراكية الثالثة بعد القبول بشروط " لينين " بأكثرية 3247 صوتا ضد 1298 صوتا كان أصحابها يعارضون هذا الإنضمام و يدافعون عن " أصالة تقاليد الحركة العمالية الفرنسية " . و شهد الحزب مرحلة من الإضطرابات طوال فترة 1921 – 1934 ، و في هذا الإطار قامت " الجبهة الشعبية " سنة 1934 لتجعل من " الحزب الشيوعي الفرنسي" حزبا جماهيريا رغم أنه لم يشترك مباشرة في حكومة الجبهة.أنظر : الخوند (مسعود) ، الموسوعة التاريخية الجغرافية ، عمان – فرنسا ، ج 13 ، صص 345 -347 .

4- الدفاع عن الفلاحين ، العمال ، الخماسين و العمال الزراعيين (إلغاء الضرائب ، تنظيم فواتير البيع في الأسواق : إنشاء فعلي لصناديق الإنقاذ و مراقبتهم من قبل الفلاحين : مع مراقبة شروط الخماسة ...) .

5- الدفاع عن الحرفيين و صغار التجار (إلغاء الحجز ...) .

6- الدفاع عن الشباب (ضد خدمة سنتين، ضد الخدمة العسكرية، من أجل حقوق البطالة: من أجل المساواة في الحقوق السياسية و النقابية).

7- الدفاع عن المرأة (المساواة في الحقوق المدنية و السياسية: المساواة في العمل، المساواة في الأجر، العطلة الإجبارية لشهرين قبل و شهرين بعد الولادة، المعالجة و الصحة المجانية) **(1)**.

يتبين لنا مما ورد ، أن الحزب الشيوعي الفرنسي شجع علي قيام النقابات في الجزائر بصفة عامة و القطاع الوهراني بشكل خاص ، و هذا حين كان الحزب فرنسيا ، و تواصل دعم النقابة أيضا من قبل الجزائريين من خلال الحزب الشيوعي الجزائري الذي إنفصل عن الحزب الأول .

شهدت الجزائر حركة إحتجاجية نشيطة ، و ذلك بتحريض من " الكونفدرالية العامة للشغل الموحد " (C.G.T.U) ، فأخذت الحركة المطلبية و الرافضة للنظام الإستعماري إنطلاقة هامة و بشكل خاص منذ سنة 1830 ، فقد نظمت سلسلة من المظاهرات العمالية في المراكز الحضرية سنة 1934 حين ساند العمال الزراعيون في وهران و سيدي بلعباس إضرابات عمال السكك الحديدية و ساعدوهم في نضالهم. و تضاعفت الإضرابات في سنتي 1934 و 1935 في المناطق التالية : (وهران – عين كرمان (وادي أرهيوا) – بوحنيفية – سيدي بلعباس - ... و غيرها) **(2)** .

---

(1) Nouschi (A), La Naissance du Nationalisme Algérien (1914 – 1954), pp 72 – 73.

(2) جغلول (عبد القادر) ، تاريخ الجزائر الحديث – دراسة سوسيولوجية ، صص 132 – 135.

إن تاريخ الحركة الوطنية ليس تاريخ الطبقة الفلاحية المنعزلة ، و لا تاريخ السكان المدنيين الذين لا يفكرون إلا بمصالحهم المباشرة ، إنه تحالف حقيقي بين الحركة الفلاحية و الحركة الوطنية الحضرية التي تكونت في المدن . و هذا الإرتباط واضح في مراحل إنطلاق الحركة الوطنية ، و التي يمكن إجمالها فيما يلي :

1- تميزت بداية القرن 20 م بولادة الحركة الوطنية في شكلها العصري المتمثلة بالأمير خالد و بتأسيس حزب نجم شمال إفريقيا . إنه الوقت الذي ترسخت فيه النقابة العمالية في المدن و الذي بدأت فيه بتنظيم الجمعيات الأولي للعمال الزراعيين .

2- شهدت مرحلة الجبهة الشعبية ما يلي :

- إجراء إجتماع ضيق بين الحركة الوطنية و الحركة العمالية ، و الحركة الفلاحية .
- فتح المؤتمر الإسلامي الجزائري مرحلة إنطلاق جديدة للحركة الوطنية ، و كان حضور الطبقة الفلاحية هاما في اللجان المحلية للمؤتمر .
- و في نمور تأسست " لجنة محلية بعد إجتماع العمال و الفلاحين " .
- أما ندرومة فقد كان الفلاحون و صغار التجار و المعلمون و طلاب المدرسة الدينين (الطلبة) حاضرين لكي يؤسسوا لجنة محلية . و في سبدو كان العديد من الفحامين و قلاع الحلفاء .

3- تميزت سنة 1945 بإنتصار الحلفاء ضد الهتلرية الذي ساهم فيه الجزائريون و خاصة طبقة الفلاحين ، بصورة حاسمة ، و كان الثامن ماي 1945 في سطيف و قالمة البرهان الساطع و الدامي **(1)**.

---

(1) جغلول (عبد القادر) ، المرجع السابق ، صص 132 – 134.

4- تميز 1 نوفمبر 1954 بإعادة تنظيم التحالفات التي لعبت فيها الطبقة الفلاحية دور القوة الرئيسية ، بينما لعبت الأقلية الحضرية دور القوة الموجهة ، و هذه الثورة شملت كامل أرجاء الجزائر و وحدت حول جبهة التحرير الوطني و جيش التحرير الوطني الأغلبية الساحقة من الجزائر **(1)** .

يتضح لنا مما سبق ، أن القطاع الوهراني شهد عدة أحداث ما بعد الحرب العالمية الأولي ، ساعدت على إستقطاب الفئات العمالية سواء جزائريين أو أوربيين ، و كذلك ساهمت في دعم النشاط النقابي .

2) – <u>الإهتمام بتشكيل نقابات وطنية و تطويرها :</u>

تشكلت أولي النقابات في الجزائر من الأوربيين سنة 1890 و بدايتها في قسنطينة ، و تعود نشأة النقابة الجزائرية إلي تطور الرأسمالية الإستعمارية منذ نهاية القرن 19 م **(2)** ، لاسيما بعد صدور قانون 1884 الذي يمنح العمال الفرنسيين و الأوربيين حق ممارسة النشاط النقابي ، حيث أدخل العمل النقابي إلي الجزائر ، و منذ ذلك الحين بدأت الحركة النقابية في الجزائر و تشكلت " الكونفدرالية العامة للشغل " (C.G.T) سنة 1895 ، و بعدها أعطت النقابة الفرنسية عنايتها بالعمال الجزائريين و الأوربيين معا **(3)**.

كما عرفت الحركة النقابية في عمالة وهران ، نقطة تحول حاسمة ، ظهرت بوادرها مع مطلع القرن 20 م و إستمرت إلي ما بعد الحرب العالمية الأولي ، و التي شهدت تأسيس " الكونفدرالية العامة للشغل الموحد " (C.G.T.U) ، و التي تضم في غالبيتها جزائريين.

تشير التقارير الرسمية الفرنسية إلي أحوال العمال في عمالة وهران ، حسب المناطق الهامة (إقتصاديا و تجاريا) ، و هي كالآتي :

---

(1) جغلول (عبد القادر) ، المرجع السابق ، 135.

(2) ARCH. Com d'Ain Temouchent, Boite 1920-1962, Syndicats.

(3) Abid (A), « Le Mouvement Syndical et luttes sociales en oranie 1942 -1952 », p 12.

1- مدينـة وهـران: إنطلقت التنظيمـات النقابيـة لعمـال التفريـغ و التعبئـة فـي مينـاء وهـران بتـاريخ 20 جويليـة 1929 ، و التـي تـدخل ضـمن نقابـة " الحمـالين و مصـنفي البضـائع " و ذلك في نطاق " الكونفدرالية العامة للشغل " (C.G.T). و هذا المكتب النقابي تأسس بتاريخ 19 جوان 1929 ، و يرأسه الأعضاء الآتية أسمائهم :

- **الرئيس** " كامبوس جول " (Campos Jules) : عامل بالميناء .
- **الكاتب** " لوبز جوكين " (Lopez Joacquim) : عامل بالميناء .
- **أمين الخزينة** " هاجر قريقوير" (Haager Grégoire) : متقاعد .
- **المسـاعدين** " محمـد خمـيش " المـدعو " بـن عمـار" (Ben Amar) – " بلوفـة " (Beloufa) – " بـــن قنـــدوز " (Ben Guendouz) – " الهـــواري صـــابور" (Laouari Sabour) – " بوخاتم عابدل " (Boukhtem Abdel)– " عبد الله بن أحمد " (Abdellah Ben Ahmed) : عمال في الميناء **(1).**

2- مدينـة نمـور: لم تعرف هذه المدينـة نقابـة لعمـال التفريـغ و التعبئـة ، و كـانوا فـي معظمهم جزائريين يقطنون الدواوير القريبة من مدينة نمور (سيدي عمار – أولاد زيري و سـواحلية) . كمـا كـان يحكمهـم مديربواسـطة إثنـين مـن الأوربيـين " إدلغـو فرونسـوا " (Idlgo François) و " مـاس باسـكال " (Mas Pascal) ، و لهـم مسـاعدين مـن الجزائـريين همـا: " عثمـاني يوسـف " (Otmani Youssef) - " سـبوناي محمـد " (Sebonai Mohamed) ، و هم نواب في المجلس البلدي لنمور .

3- مدينـة مستغانم : إن عمـال التفريـغ و التعبئـة فـي مستغانم هم نقـابيين ، و لكـن إنتمائهم هو إمتداد للنقابة في مدينة وهران . و هذه النقابة تسير من قبل الكاتب (السكرتير) " بورونـة فرونسـوا " (Boronat François) المولـود فـي مدينـة وهـران فـي 15 أفريل 1889 ، و هو سكرتير في الفرع المستغانمي لعمال السكك الحديدية ،

---

(1) DAWO, La Sous – Série 1F, F1 (2) – 1 F 274, Grève des dockers du port 1929, grève des boulangers 1929.

و هـذا النشـاط النقـابي " للكونفدراليـة العامـة للشـغل " (C.G.T) أعتبـر تجربـة مفيـدة لهم **(1)**.

يظهر لنا مما سبق ، مدي الإختلاف فيما بين هذه المناطق في عمالة وهران من حيث نمو الوعي و بروز النقابات فيها ، و التي تميزت بسيطرة الأوربيين عليها خصوصا أن كل هذه المناطق المذكورة هي مناطق ساحلية و تجارية في آن واحد. و يوجد بها عدد كبير من المستوطنين ما يستوجب وجود نقابات تدافع عن مصالحهم في في هذه المناطق.

أعلن " موريس توريز" (Maurice Thorez) سنة 1933 بخصوص النقابات ، قائلا : « نطالبكم بتحديد الحقوق التي تضمن لكم سير شؤونكم ، حق الإضراب ، حق الإجتماع ، حرية الصحافة باللغة الفرنسية و باللغة العربية ... نطلب منكم أن يكون التعليم باللغة العربية مع إلغاء البلديات المختلطة و مهام القياد. و تبعتها مطالب أخري من الجزائريين : الأرض ملك للفلاحين الأهالي ... » **(2)** .

كما تزايد عدد المنخرطين في النقابات سنة 1933 و هم حوالي 10.000 نقابي منهم 1000 جزائري و 9000 أوربي، و حوالي 150 مكتب نقابي **(3)**.

شهدت الجزائر تطور في عدد النقابات و بالتالي تزايد عدد الأعضاء الأوربيين فيها، حيث وصلت نسبتهم إلي 20.000 عضو أوربي في النقابات الفلاحية . و في سنة 1934 وصل عددهم إلي 39.000 عضو أوربي . و إبتداءا من هذه السنة بدأت إضرابات العمال الزراعيين ، أما المطالب فقد ركزت علي رفع الأجور **(4)** .

إن العمال الجزائريين عانوا خلال الفترة الممتدة من 1929 – 1936 من إستغلال الرأسمالية الأوربية ، لأن منظومة قوانين العمل في الجزائر قبل 1936 ، كانت تخدم مصالح أصحاب الأموال ، و حتى بعد مجيء الجبهة الشعبية ظل وضع الطبقة

(1) DAWO, La Sous – Série 1F, F1 (2) 1 F 274, Grève des dockers du port 1929, grève des boulangers 1929.
(2) Nouschi (A), La Naissance du Nationalisme Algérien (1914 – 1954), p 72.
(3) Nouschi (A), L'Algérie Amère (1914 – 1994), p 62.
(4) DAWO, La Série I, 4062 I 7, Mouvements Syndicaux (1932 -1944).

العاملة في المستعمرة علي حاله.

شهد الغرب الجزائري و لأول مرة سنة 1936 ميلاد ثلاثة فروع نقابية فلاحية : الفرع النقابي لحمام بوحجر و علي رأسه المناضل الشيوعي" سماحي نعيمي " ، و الفرع النقابي لسفيزف (Mercier la combe) و فرع سيدي بلعباس **(1)** . إذ ما كاد شهر جوان يحل حتي كانت الفروع النقابية للفلاحين و لعمال الأرض قد بلغت معظم المدن ، و الجدولان التاليان يبينان عدد الفروع النقابية التي نشأت قبل جوان 1936 و بعده .

الجدول رقم 63 : الفروع النقابية التي نشأت في مدن القطاع الوهراني قبل جوان 1936 **(2)** .

المدن	عدد الفروع النقابية
وهران	29
مستغانم	02
سيدي بلعباس	01
تلمسان	01
سعيدة	01
بني صاف	01
المجموع	**35**

(1) بن داهة (عدة) ، ظاهرة الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض... ، ص 409.
(2) بن داهة (عدة) ، ظاهرة الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض... ، ص 411.

الجدول رقم 64 : الفروع النقابية التي نشأت في مدن القطاع الوهراني بعد جوان 1936 **(1)** .

المدن	عدد الفروع النقابية
وهران	31
حمام بوحجر	01
سيدي بلعباس	06
تلمسان	08
عين تموشنت	02
باريغو (المحمدية)	02
تيارت	02
غليزان	02
آرزيو	01
بوحنيفية	01
المجموع	**56**

و إلي جانب هذه الفروع النقابية نشأت فروع أخري فيما بعد في كل من(سيق و مسرغين و الغزوات و مغنية) **(2)** .

يتضح لنا من خلال هذين الجدولين ، أن مجموع عدد الفروع النقابية بعد جوان 1936 تزايد أكثر من قبل في مدن القطاع الوهراني ، ما يدل علي إهتمام الجزائريين بإنشاء نقابات وطنية للدفاع عن مصالح العمال الجزائريين .

برز نضال حزب الشعب الجزائري ، خاصة بعد حدوث إضطرابات إجتماعية خطيرة بين سنوات 1936 و 1937 ، و في العديد من القطاعات الإقتصادية في الجزائر ، و التي دلت علي أهمية شريحة العمال في النضال ضد الإستغلال الرأسمالي . و أثناء سفر وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري إلي باريس في 18 جويلية 1936 ، لتقديم برنامجه

(1) بن داهة (عدة) ، ظاهرة الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ... ، ص 412.
(2) بن داهة (عدة) ، ظاهرة الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ... ، ص 412.

إلـي حكومـة " ليـون بلـوم " ، نظـم مناضـلوا حـزب الـنجم المعارضـون لهـذا البرنـامج ، تجمعات عمالية كبيرة في فرنسا للإعراب عن معارضتهم لمطلب المؤتمر الإسلامي الداعي لربط الجزائر بفرنسا .

إن التيـار الإستقلالي يعتبـر الأمـة كفئـة حاملـة للقيم الثوريـة ، و بالتـالي فهـو يعطـي الأولوية لمعيار الموقف السياسي إزاء الإستعمار و ليس الإنتمـاء الطبقي ، كمـا أن النقابـة كانـت تحـت سيطرة و نفـوذ الشيـوعيين الفرنسـيين لـذلك كانـت علاقتـه متـوترة مـع الحـزب الشيوعي **(1)**.

إن سـنة 1936 تـاريخ فاصـل فـي تـاريخ الحركـة النقابيـة الجزائريـة ، مـن خـلال الإصلاحات التي طرأت علي النقابة منذ ذلك التـاريخ ، فبمجـيء الجبهـة الشـعبية إلـي الحكم فـي فرنسـا ، تغيـرت العديـد مـن الأوضـاع السياسية فـي الجزائـر . خاصـة بعـد إلغـاء قـانون الأهالي ما سمح للجزائريين بالوصـول رسميا إلـي مسؤوليات نقابيـة ، و سـاعد علـي تزايـد النقابيين بالجزائر . و هذا بدوره أدي لنتائج ملموسة :

- تطبيق إجراءات إجتماعيـة مدرجـة فـي فرنسـا (أربعـون سـاعة عمـل فـي الأسبوع ، عطلة مدفوعة الأجر ، ... و غير ذلك) .
- تنظيم العمال الزراعيين ، و تأسيس إتحاد مستقل للعمال الزراعيين فـي 1936 ، و في خلال سنة واحدة ضم 40.000 عضو.
- بعد النضـالات القاسية التي خاضـها عمال الصناعة و المناجم في عامي 1936 – 1937 (في وهران – سيدي بلعباس ...) ما أدي لتوسع النشـاط النقـابي بالقطـاع الوهراني **(2)** .

و مـن بـين الفـروع النقابيـة التـي كـان لهـا موفـدون زراعيـون يمثلونهـا لـدي الإتحـاد الجهوي لنقابات العمال الفلاحين خلال سنة 1937 منها فرع سيق و المحمدية و مستغانم و مسرغين و غليزان و بلعباس و مغنية ، إلا أن موفدي هذه الفروع النقابية لم يكونوا

(1) الخطيب (أحمد) ، حزب الشعب الجزائري ، ج 1 ، صص 198 – 200 .

(2) جغلول (عبد القادر) ، تاريخ الجزائر الحديث ... ، صص 153 – 154.

فلاحين أو عمالا زراعيين و لكن مناضلين في الأحزاب أو معلمين من أمثال : " معباد " في (باريغو) ، و " جاك بول " في (سيق) ، و بدل أن يدافع هؤلاء عن الفلاحين و عمال الأرض ، فإنهم قاموا بالدعاية و تكفلوا بجمع الإشتراكات من العمال مقابل تسليمهم بطاقات إنخراط كما حدث مع العمال الزراعيين في عين تادلس ، و مع هذا فإن رغبة الفلاحين في التخلص من ظلم المستوطنين دفعت بهم إلي الإنخراط في النقابات ، و هذا ما تمت ملاحظته في كل من حمام بوحجر و عين تموشنت بداية من سنة 1937 .

شهدت عمالة وهران مع حلول شهر مارس 1937 نشاطا دعائيا كثيفا بفضل المجهودات التي بذلها السيد " سعدون " الأمين بالنيابة للإتحاد الجهوي للفروع النقابية ، و الذي نشرت له جريدة " وهران الجمهوري " (Oran Républicain) عدة مقالات تدافع عن العمال الفلاحين ، و بإيعاز منه نظم الإتحاد الجهوي لنقابات الفلاحين خلال يوم 29 ماي 1937 وقفة تضامنية لصالح العمال الزراعيين .

و تشير تقارير الشرطة الإستعمارية إلي إنتشار الفروع النقابية لعمال الموانئ و عمال الأرض و إلي إزدياد المشاركين فيها ، موضحة بأن الإنخراط في النقابات التابعة للكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T) تسلك منحي سياسي يتفق و إتجاه حزب الشعب الجزائري ، بدليل أن بطاقات المنخرطين في نقابة " الكونفدرالية العامة للشغل " كانت تحمل في ظهرها رسما ليد تشير سبابتها إلي الأعلي مع رسمة لنجمة ، و الرسمان دون شك مستوحان من الرموز التي يستخدمها " حزب الشعب الجزائري" **(1)**.

تزايدت الإحتجاجات من قبل العمال في سنة 1937 ، و السبب في ذلك يعود لعدم كفاية الأجور ، هذا ما وضحته الصحافة الجزائرية ، من خلال جريدة " الدفاع " (La défense) وجريدة " الصراع الإجتماعي " (La lutte sociale) ، و التي ركزت علي مشكلة الأجور خاصة الأجور الفلاحية ، و طالبت برفع الأجور علي الأقل 10 فرنك لليوم الواحد **(2)** .

---

(1) بن داهة (عدة) ، ظاهرة الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ... ، صص 409 – 411.

(2) Analyse de la presse indigène d'Algérie: Bulletin mensuel de La presse indigène (1936 – 1942), juillet 1937.

تدل المطالب الأساسية التي تقدم بها حزب الشعب الجزائري خلال سنوات مرحلته الأولي (1937 – 1939) أن برنامجه كان عبارة عن إعادة إحياء لمجموعة المطالب السياسية و الإدارية و الإجتماعية التي كان النجم قد تقدم بها في 20 جوان 1936 إلي وزارة الداخلية الفرنسية **(1)** .

كما حدد حزب الشعب الجزائري برنامجه في 1938 في المجال السياسي بالحرية النقابية ، و طالب في المجال الإجتماعي بتطبيق جميع القوانين الإجتماعية و العمالية المعمول بها في فرنسا علي الجزائر ، و طالب في المجال الإقتصادي بتأميم جميع الصناعات الأساسية **(2)** .

تواصل تأسيس فروع نقابية للفلاحين و لعمال الأرض في عمالة وهران إستجابة لمطالب العمال ، و هذا يظهر مثلا من خلال المطالب التي رفعها الفرع النقابي لفلاحي تلمسان إثر الجمعية التي حضرها أزيد من مائة و خمسون فلاحا من كل جهات تلمسان يوم 28 ماي 1938 إلي السلطة الفرنسية و التي إشتملت علي النقاط التالية :

- رفع الأجر اليومي .
- تطبيق العطل الأسبوعية.

كما أن متوسط نسبة العمال الجزائريين المنتسبين إلي الفروع النقابية خلال سنة 1938 قد بلغ 40.000 عامل من ضمن 100.000 عامل منخرط في " الكونفدرالية العامة للشغل " (C.G.T) علي مستوي العمالات الثلاثة ، و هذا ما تم التصريح به أثناء المؤتمر الثالث " للكونفدرالية العامة للشغل " (C.G.T) المنعقد بالجزائر العاصمة خلال يومي 3 و 4 أفريل 1938.

إستمر عدد الفروع النقابية الفلاحية في التزايد سنة بعد سنة ، و في سنة 1939 ظهر تجمع فلاحي يدعي " فدرالية الفلاحين لعمال وهران " و إتخذ من غليزان مقرا له تحت رئاسة السيد " شمريق منور " (Chemrik Menouar) **(3)**.

(1) سعد الله (أبو القاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1930 – 1945) ، ج3 ، صص 137 - 138 .
(2) DAWO, La Série I, 4473 I 5, Partis Politiques Musulmans (1938 -1943).
(3) بن داهة (عدة) ، ظاهرة الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ... ، صص 419 – 420 .

و مع حلول سنة 1939 صار حزب الشعب الجزائري منتشرا في مختلف أنحاء الجزائر و شهد إنتشارا في المدن أكثر من الأرياف خاصة في عمالة الجزائر . أما بالنسبة لعمالتي قسنطينة و وهران فقد واجه صعوبات في الإنتشار في المناطق الريفية بسبب نظام البلديات المختلطة، الذي يفرض رقابة مشددة علي دخول الغرباء إلي مثل تلك المناطق **(1)**. إلا أن زوال الجبهة الشعبية في فرنسا منذ 1938، كان من نتيجته قمع الحركة النقابية في الجزائر ، و تواصل خنق الحركة النقابية حتي 1945 **(2)** .

و لكن رغم الضغوطات الفرنسية ، عرفت عمالة وهران في فترة الحرب العالمية الثانية ، و لاسيما سنة 1944 تكاثرا و تنوعا للفروع النقابية داخل المدينة أو القرية الواحدة (نقابة عمال المقاهي ، عمال الموانئ ، المعلمون ، عمال السكك الحديدية ، عمال المناجم ، بائعوا السجائر ، الخبازون ، بائعوا الخضر ، صغار التجار ، الفنانون ، ...) **(3)**.

أسست بعد سنة 1947 لجنة نقابية داخل حزب الشعب الجزائري ، أسندت إدارتها لعيسات إيدير و في مطلع الخمسينات قاد الحزب حركة أكثر نشاطا في أوساط العمال من خلال لجان البطالين ، حيث سعت اللجنة المركزية للشؤون النقابية في الحزب إلي إنشاء نقابة جزائرية للعمال ، تكون مستقلة عن النقابات الفرنسية و بناءا علي إقتراحها تبني الحزب في مؤتمره المنعقد في أفريل 1953 قرار إنشاء " التنظيم النقابي الجزائري "**(4)** .

لقد تكون الإتحاد العام للعمال الجزائريين (U.G.T.A) و هو أول تنظيم مستقل ، خلال خضم حرب التحرير الوطني. ففي سنة 1952 أسست لجنة عمالية في أحشاء الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية موجهة من قبل عيسات إيدير . و قد أوصت مؤتمرات 1953 و 1954 ببناء نقابة مستقلة عن اللجنة العامة للعمال الفرنسيين. و من داخل اللجنة العامة للعمال تكون الإتحاد العام للنقابات الجزائرية في

---

(1) DAWO, La Série I, 4473 I 5, Partis Politiques Musulmans (1938 -1943).
(2) جغلول (عبد القادر) ، تاريخ الجزائر الحديث ... ، ص 154.
(3) بن داهة (عدة) ، ظاهرة الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ... ، ص 429 .
(4) ARCH .Com d'Ain Temouchent, Boite 1920-1962, Syndicats.

حزيران 1954 ، و التي تشترط : « بين إتحادات النقابات (اللجنة العامة للعمال) للقطاع الجزائري ، و القطاع القسنطيني و القطاع الوهراني ... تشكلت جماعة تحمل إسم الإتحاد العام للنقابات الجزائرية (اللجنة العامة للعمل) » .

أحدث 1 نوفمبر 1954 تعميم الكفاح المسلح و شروط خلق نقابة مركزية جزائرية . و إنعقد المجلس التأسيسي للإتحاد العام للعمال الجزائريين في 1956 في مدينة الجزائر ، و إرتكز علي نقطتين في برنامجه الأساسي ، الذي إنتزعه بعمق من اللجنة العام للعمال و الإتحاد العام للنقابات الجزائرية .

أكد " عيسات إيدير " في 18 مارس 1956 في مقابلة له في جريدة العمل التونسية ، قائلا : « إن عملنا سيمتد إلي عمال القطاعات العامة ، و نصف العامة ، و الصناعية ، و التجارية ، و المنجمية ، و الفلاحية . و سيصب الجهد أساسا علي العمال الفلاحين » .

كان ترسيخ الإتحاد العام للعمال الجزائريين سريعا ، و مع ذلك فهو سيصطدم في بعض الأوقات بتنظيمين منافسين ، هما الإتحاد العام للنقابات الجزائرية و إتحاد نقابات العمال الجزائريين .

تميز نشاط الإتحاد العام للعمال الجزائريين خلال مرحلة الثورة الجزائرية بالأولوية المعطاة للنضال من أجل الإستقلال ، و بالقمع الذي تعرض له التنظيم النقابي ، فمنذ ولادته خاض الإتحاد العام للعمال الجزائريين النضال السياسي ، غير أنه مستقل تنظيما عن جبهة التحرير الوطني فقد أناب عنه عمليا **(1)** .

يتضح لنا من المعطيات السابقة ، تطور الحركة النقابية في الجزائر شيئا فشيئا ، و عرف النضال النقابي في علاقته بالعمل الوطني ، و تحديدا مع تأسيس النقابات الوطنية المستقلة ، إنتقالا من مجرد عنصر هامشي غير فاعل ، إلي مكون أساسي في النضال الوطني و هو الإنتقال الذي سيتبلور أكثر مع تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين في فيفري 1956 .

---

(1) جغلول (عبد القادر) ، تاريخ الجزائر الحديث ... ، صص 161 – 164 .

أما المشاكل التي واجهت النقابة الجزائرية ، فهي تعود لعدة ظروف ، منها أن الفئة العاملة (القاعدة النقابية) غير متوازنة ، بإعتبار العمال خليط بين أوربيين و جزائريين ، فالأجراء الأوربيون ، في مجموعهم يكونوا " أرستقراطية عمالية " بالنسبة للأجراء الجزائريين ، حيث يتألف النوع الأول أساسا من المستخدمين و عمال مختصين ، بينما يتألف النوع الثاني من عال غير ماهرين و عاطلين عن العمل . ضف إلي ذلك ، كان متوسط الأجر السنوي للفرنسي هو 600 ألف فرنك فرنسي ، في حين كان أجر الجزائري 150 ألف فرنك فرنسي أي الربع .

لقد تميزت الحركة النقابية بوجود العمال الأوربيين الذين يضعون مطالبهم الخاصة في المستوى الأول. إضافة لذلك ، نجد أن إحدي مميزات الرئيسية للجزائر المستعمرة في كون التقسيم العددي الأكثر أهمية لا يوجد في المدن و إنما في الأرياف ، و هذا ناتج عن ضعف نمو الصناعة من جهة ، و عن حاجات الميادين الإستعمارية لليد العاملة من جهة أخري . و هناك أيضا مسألة التشتت عند عمال المدن، و لم يمس العمل النقابي كل العمال الجزائريون بالتساوي بسبب:

- تشتت العمال داخل المؤسسات الصغيرة ، و ذلك نتيجة التخلف الصناعي في الجزائر .
- وجود حشد من أنصاف العاطلين عن العمل غير القابلين للتنظيم ، و ذلك نظرا لعدم إستمرارهم في المؤسسات **(1)** .

(1) جغلول ، تاريخ الجزائر الحديث ... ، صص 155- 157 .

يتبين لنا مما ورد ، أن النقابة كانت بدايتها من الفرنسيين ثم إنتقلت إلي الجزائريين و لذلك لقيت معارضة ، و تم عرقلتها من قبل السلطة الفرنسية ، لأنها أرادت أن يبقي الجزائريون تابعون لنقابة الفرنسيين فقط ، و أن لا تكون لهم نقابة خاصة بهم تدافع عن حقوقهم .

أدي توسع حركة التنظيمات النقابية و تغلغلها في اوساط المجتمع الجزائري الحضري و الريفي إلي ظهور إتجاه جديد يدعو إلي ضرورة تحسين حالة العمال سواء أوربيين أو جزائريين بما يستجيب لطموحاتهم . و كان من آثار هذه التنظيمات إنتشار موجات من الغضب و السخط في صفوف العمال و وقوع حوادث .

المبحث الثاني

الحركة المطلبية العمالية في القطاع الوهراني

1) – الإحتجاجات العمالية ما بين 1929 – 1936 :

عبرت الشغيلة الجزائرية في القطاع الوهراني عن رفضها للإستغلال الإستعماري ، مستخدمة مختلف الوسائل السلمية من خلال نشاطهم النقابي الذي تمثل في مشاركة الجزائريين في المظاهرات و حضورهم التجمعات التي تنظمها النقابات ، و مشاركتهم في الإضرابات العمالية .

شارك الجزائريون في سلسلة الإضرابات العمالية في الغرب الجزائري قبيل الأزمة الإقتصادية العالمية سنة 1929 ، و هذا ما توضحه لنا التقارير الفرنسية و من بينها إضراب سنة 1926 الذي مس مختلف المهن في عمالة وهران ، حيث قام الخبازون في هذه السنة بإضراب بتاريخ 20 أفريل 1926 في مدينة وهران ، و قد إنتهت في 26 أفريل من نفس السنة ، و حددت مطالبهم الزيادة في الأجور بصفة فردية من طرف أغلبية أرباب العمل ، و هذا التقرير بدوره أرسل منه نسخة إلي الحاكم العام في الجزائر لإطلاعه علي الوضع **(1)**.

عرفت عمالة وهران إضرابات أخري في سنة 1926 لعمال البراميل ، بتاريخ 8 جوان 1926 ما أدي لإجتماع أرباب العمل الذين قرروا في لجناتهم تحديد مطالب العمال و التي تتمثل في : رفع شامل للأجور بحوالي 20 % و هذا ما إتفقوا عليه في الإجتماع النهائي علي الساعة 20:45 ، دون حوادث تذكر **(2)** .

---

(1) DAWO, La Sous – Série 1F, F1 (2) - 1F 274, Grève des ouvriers Boulangers 1926, grève des dockers 1923.

(2) DAWO, La Sous – Série1 F, F1 (2) - 1F 274, Grève des ouvriers Tonnaliers.

كما قام العمال اليوميين الجزائريين في المزارع بإضراب إبتداءا من يوم 16 جويلية و إنتهي إضرابهم في 17 جويلية من نفس السنة ، دون حوادث تذكر **(1)** .

يتضح لنا مما ورد ، أن الحركات الإحتجاجية و لاسيما الإضرابات بدأت قبيل سنة 1929 في عمالة وهران و شملت العديد من المهن ، ما يدل علي الوعي ، و ضرورة مطالبة العمال بحقوقهم للخروج من القفص الإستعماري .

و لكن ما بين 1927 – 1929 ، عرفت العمالة إخفاقا في العديد من الإضرابات ، فمثلا ، في سنة 1928 شهدت مدينة وهران إخفاقا لأربع إضرابات من ضمن 10 إضرابات و نجح إضراب واحد فقط . أما في سنة 1929 كل الإضرابات العمالية أخفقت في النهاية . و يمكن حصر المطالب في هذه السنوات بما يلي :

- رفع الأجور .
- تطبيق نظام الأيام في اليوم 8 ساعات (إذ أن هذا القرار تم التصويت عليه منذ 1 ماي 1919 إلا أنه لم يطبق منذ ذلك التاريخ) **(2)** .

و من سلسلة الإضرابات التي شملت عمالة وهران ، نجد 14 إضراب يحوي 3888 مضرب ، فيها 6 ناجحين و 5 مخفقين . أما في عمالة الجزائر يوجد 22 إضراب مع 2377 مضرب و 13 إضراب في عمالة قسنطينة مع 1720 مضرب . و من هنا تميزت سنة 1929 بتزايد عدد المضربين عن سنة 1928.

تواصلت الإضرابات في القطاع الوهراني ، من طرف عمال الأحذية و النجارين و عمال التعبئة و التفريغ ، و قد توقفوا عن العمل في يوم 11 ماي 1929 ثم إستئنفوا الإضراب في يوم 28 ماي إلي غاية يوم 11 جوان 1929 . و تميزت هذه الحركة

---

(1) DAWO, La Sous – Série1 F, F1 (2) - 1F 274, Grève des auxilliaires journaliers indigène des chemins de fer.

(2) Diemert (J.P), « Le Syndicalisme en Algérie 1919-1938 », P 54.

الإحتجاجية بعمال الموانئ في مستغانم و آرزيوا و قد تم معاقبتهم آنذاك ، و ذلك بتوقيفهم في السجن (9 أوربيين و 7 جزائريين) من بين أعضاء جمعية الإضراب **(1)** .

ذكرت التقارير الرسمية الفرنسية إنطلاق إضراب في مدينة بني صاف بتاريخ 6 جوان 1929 ، حيث أضرب عمال التعبئة و التفريغ في ميناء بني صاف ، و قد أعلنوا عن المطالب الآتية :

- تضامنهم مع أصدقائهم الوهرانيين .
- طالبوا بنفس الأجور أي 35 فرنك فرنسي لليوم بدل 2 فرنك فرنسي .

أما فيما يخص الوضع بالمدينة فهو مستقر لا مظاهرات ، و خمدت الإضرابات **(2)** . و في تقرير آخر عن المدينة بتاريخ 7 جوان 1929 ، ذكر إنطلاق إضراب آخر نظمه مجموعة من الجزائريين ، في مرابط سيدي بوسيف ، التي تفاوضت مع السلطة الفرنسية علي أساس إمكانية تواصل الإضراب إلي غاية تنفيذ مطالبهم ، و أكدوا علي أجر 35 فرنك فرنسي في اليوم ، و هذه المطالب تخص عمال المناجم » .

كما أن اللجنة النقابية التي يترأسها السيد " نوال " (Noel) و هو مدير المناجم في مقطع الحديد ببني صاف. و بعد نقاشها مع الحزب الإشتراكي تقرر أن يحضر إلي المدينة السيد " فيني " (Vigne) و السيد " جو " (Joueaux) عن " الكونفدرالية العامة للشغل " (CGT) ، من أجل التفاوض مع العمال في المناجم حول مطالبهم و هي كالتالي :

- رفع أجور العمال.
- المساواة بين الجزائريين و الأوربيين، خصوصا فيما يتعلق بالمنح التي تعطي لفائدة العائلات.

---

(1) Diemert (J.P), « Le Syndicalisme en Algérie 1919-1938 », P 53.

(2) DAWO, La Sous –Série 1 F, F1 (2) - 1 F 274, Grève des dockers 1929.

إنطلقت الإضرابات في المنطقة ، بحوالي 1500 مضرب أغلبهم من الجزائريين عن الأوربيين ، 1500 منجميين ، منهم ما بين 3 أو 4 شباب ما بين 15 و 18 سنة . و في تقرير الشرطة الفرنسية عن دائرة تلمسان المبعوث إلي عامل عمالة وهران بتاريخ 10 جوان 1929 ، ذكر فيها أن الوضع مضطرب بالنسبة لعمال التعبئة و التفريغ (50 مضرب من حوالي 70 عامل) و قد دامت الإضرابات فيه لغاية أوت . أما مقطع الحديد فكل شيء هادئ في هذه الفترة **(1)**.

جاء في تقارير الشرطة الفرنسية ، أنه مساء 24 جوان 1929 ، علي الساعة 11:00 ، قام الخبازون بإضراب مجددا بسبب منحة العمل و عددهم حوالي 150 مضرب . و هذا ظهر من خلال العريضة الموقعة من الكاتب العام للنقابة " بورقينيو " (Bourguignon) و الذي كان ضد تعسفات أرباب العمل في عمالة وهران و الذين يبيعون الخبز بثمن باهض أكثر من بقية المدن الجزائرية . لاسيما في تيارت ، التي كان الخبز فيها ذو نوعية رفيعة مقارنة مع وهران . و رغم ذلك كان أجر الخبازين 10 فرنك فرنسي .

و جاء في تقرير آخر بتاريخ 26 جوان 1929 ، أن الخبازين وزعوا مناشير ليفتحوا أعين السكان و يتركوا لهم الحكم حول الأوضاع السائدة ، و في هذا اليوم تم نشر هذه المناشير في مختلف أنحاء عمالة وهران ، و ذكروا أنه بالرغم من إنخفاض ثمن الفرينة ب 3 فرنك فرنسي و لكن رغم ذلك ظل ثمن الخبز مرتفعا و لم ينخفض و في نهاية الجلسة صرخوا قائلين : " تحيا الإضراب " **(2)** .

تواصل إضراب الخبازين في هذه السنة ، و جاء في تقرير بتاريخ 18 جويلية 1929 ، أنه في 17 جويلية علي الساعة 19:20 إجتمع الخبازون المضربون ، و أعلن " بورقينيو" عن طلب المساعدة من المفوضيات ، التي تتكون من " بويسو" (Bouyssou)

---

(1) DAWO, La Sous –Série 1 F, F1 (2) - 1 F 274, Grève des dockers 1929.

(2) DAWO, La Sous –Série 1 F, F1 (2) - 1 F 274, Grève des ouvriers Boulangers.

و " قيريرو" (Guerrero) و " لوبز" (Lopez) **(1)** ، و بعد ذلك جاء في تقرير بتاريخ 18 جويلية 1929 أنه إجتمع حوالي 250 عامل في تراموي الوهراني حول منحة العمل و طالبوا برفع الأجور و جددوا إجتماعهم و قالوا " يحيا الإضراب " **(2)** .

أما عن التنظيمات النقابية في عمالة وهران ، فقد بدأت بوادرها مع أواخر سنة 1929 ، حسبما توضح لنا في تقرير مرسل من عامل عمالة وهران إلي الحاكم العام للجزائر ، و الذي صنف فيه الوضع حسب المناطق الهامة في العمالة ، و هي كالآتي :

- **مدينة بني صاف :** تتكون مجموعة عمال التعبئة و التفريغ في مدينة بني صاف من حوالي 100 عامل لهم نقابة خاصة ، بل كانوا منضمين لعمال المناجم التابعة للكونفدرالية العامة للشغل ، ثم بعدها بدأت تتشكل نقابة خاصة لعمال التعبئة و التفريغ بقيادة " دافو جول " (Davaux Jules) و هو كاتب مساعد رئيس البلدية و الإبن الأكبر لضابط الشرطة .
- **مدينة آرزيوا :** لا تتوفر في الساعة الحالية علي تنظيمات نقابية لعمال التعبئة و التفريغ في آرزيوا . و عددهم حوالي 80 عامل و كانت تميل إلي " الكونفدرالية العامة للشغل الموحد " و لكن لفترة قصيرة فقط ، و بعدها إنطلقت الإضرابات في 14 جوان من نفس السنة بتنظيم نقابي بالإتحاد مع عمال التعبئة و التفريغ في وهران **(3)** .

تواصلت الإضرابات العمالية طيلة سنة 1930 ، و هذا ما توضحه التقارير الفرنسية لهذه السنة ، بداية توضح رسالة مبعوثة من قائد الأمن العام في عمالة وهران إلي عامل العمالة ، يخبره فيها ما يلي : « مرت ستة أيام علي إنطلاق الإضراب لعمال تراموي ، و السلطات المحلية لم تفعل شيئا لوضع حد لهذا الإحتجاج الحالي ، فماذا عسانا نفعل أمام تحرك النقابات » . و جاء كرد عليه أنها وعدت بدعمهم و إشراكهم في

---

(1) DAWO, La Sous –Série 1 F, F1 (2) 1 F 274, Grève des ouvriers Boulangers.

(2) DAWO, La Sous –Série 1 F, F1 (2) 1 F 274, Grève de Tramways 1929.

(3) DAWO, La Sous –Série 1 F, F1 (2) 1 F 274, Grève des dockers 1929.

المجالس البلدية للتفاهم حول مختلف القضايا التي تهمهم. و يواصل حديثه قائلا: « ما هي وضعيتكم اليوم ؟ . فرد عليه : إن صديقنا " بن خودة قدور" في السجن » **(1)** .

صدرت أمرية عن الجمهورية الفرنسية بتاريخ 14 ماي 1931 تخص مدينة وهران ، حول منحة العمل و قد نصت بنودها حسب البند الثالث علي المناقشات السياسية و الدينية المسموحة في جميع المحلات **(2)** .

أما بخصوص الإضراب في سيدي بلعباس ، فقد كان يوم 30 جوان 1930 و عدد المضربين هو 200 إلي 220 بناء من 300 و 75 حفار الأرض من 130 **(3)** . و إستمرت الإضرابات في عمالة وهران طيلة شهر سبتمبر 1930 ، فيما يخص عمال الفحم حيث وصل عددهم بتاريخ 11 سبتمبر 1930 حوالي 1235 مضرب (960 بطال و 295 عامل) ، و سبب الإضراب هو التخفيض في الأجور ، و تواصل الإضراب لغاية 16 سبتمبر حسب الضابط المحلي **(4)** .

تزايدت موجة الإحتجاجات في سنة 1933 ، حيث بعث عامل عمالة وهران تلغراما رسميا إلي الحاكم العام في الجزائر بتاريخ 29 جوان 1933 يخبره بتظاهر مجموعة مكونة من الجزائريين و الأوربيين معا في سيدي بلعباس ، من أجل تثبيت العمال **(5)** . ثم بعث عامل عمالة وهران تلغراما آخر بتاريخ 30 جوان 1933 ،

---

(1) DAWO, La Sous – Série 1 F, F1 (2) 1 F 274, Grève des 10 et 19 mai 1930 – Tramways oranais.

(2) DAWO, La Sous – Série 1 F, F1 (2) 1 F 273, Arrêté municipal du 13 mai 1931.

(3) DAWO, La Sous – Série 1 F, F1 (2) 1 F 274, Grève de Sidi – Bel – Abbès. Rapports du commissaire de police et de la gendarmerie.

(4) DAWO, La Sous – Série 1 F, F1 (2) 1 F 274, Grève des Charbonniers du port septembre 1930.

(5) DAWO, La Sous – Série 1 F, F1 (2) 1 F 274, Grève de Sidi – Bel – Abbès. Rapports du commissaire de police et de la gendarmerie.

قائلا : « إندلعت مظاهرات من قبل الجزائريين في سيدي بلعباس و فرقتهم قوات الشرطة ، و من مطالب العمال ما يلي :

- العمل في حدود 8 ساعات يوميا فقط.
- الحد الأدني للأجر هو 25 فرنك فرنسي لحفار الأرض لكل من الجزائريين و الأوربيين .
- إمضاء عقد عمل جماعي للعمل » **(1)** .

و ظل الوضع مضطربا في سيدي بلعباس كما ورد في رسالة تلفونية بتاريخ 6 جويلية 1933 من نائب عامل العمالة في سيدي بلعباس إلي عامل عمالة وهران ، يقول فيها : « في هذا اليوم لم تسجل أي أحداث ، و لا يوجد أي مظاهرات أو إجتماعات علي المستوي المحلي . أما قمع هؤلاء المتظاهرين فتم من خلال سجنهم » **(2)**. وهناك تقرير آخر حول الإضرابات في سيدي بلعباس بنفس التاريخ 6 جويلية 1933 ، يتحدث فيه عن أن المكتب يضم لجنة الإضراب ، مثل الأيام السابقة و يترأسها " كانو " (Canot) .

أما " مولينا بيير " (Molina Pierre) فهو كاتب النقابة الموحدة للبنائين ، و هو أول من بدأ الكلام في الإجتماع ، و أعلن أن رئيس البلدية رفض كل المظاهرات و منح 18 فرنك للجزائريين و 20 فرنك للأوربيين بهدف واحد هو تفتيت

---

(1) DAWO, La Sous – Série 1 F, F1 (2) 1 F 274, Grève de Sidi – Bel – Abbès1933. Rapports, Télégrammes et messages au gouvernement général.

(2) DAWO, La Sous – Série 1 F, F1 (2) 1 F 274, Grève de Sidi – Bel – Abbès. Rapports du commissaire de police et de la gendarmerie.

و تشتيت المضربين. و بعدها أعطي الكلمة للسيد " بن عياش " (Benaiche) ، فبدأ حديثه قائلا : « الإضراب مريض إبتداءا من اليوم ، نجد الخضار و الخبز و القهوة و الشاي . ووجه نداء لجميع النقابات حول نقطة معينة : " إشتعلت النقابات بواسطة المظاهرات البلدية ، التي لم تكن مكتملة الجوانب " و يطلب من المضربين القتال إلي النهاية ، كي تكون مماثلة لباقي النقابات لاسيما البنائين » . و أضاف " بن عياش " قائلا : « يوجد الأموال من أجل الدرك و الشرطة و كل أجهزة القمع ، و لكن لا يوجد دعم لفئة البطالين و العمال الزراعيين الجزائريين ، بأجور قليلة ما بين 4 إلي 5 فرنك في اليوم ل 16 ساعة من العمل » **(1)** . و شهدت مظاهرات سيدي بلعباس قمعا من السلطات الفرنسية لإضطهاد المتظاهرين و تفريقهم **(2)** .

و مع تواصل الإضرابات في سيدي بلعباس سنة 1933 ، جهزت السلطة الفرنسية أعوان الأمن ، و خاصة الدرك ، الذين زاد عددهم إلي 40 دركي مسلح و قاموا بإعتقال (توقيف) العديد من المضربين و هذا زاد من قمع الجزائريين **(3)** .

و قعت في سيدي بلعباس كذلك مظاهرة سنة 1933 شارك فيها العمال العاطلون . و في نفس السنة حدثت في تلمسان و مستغانم و عين تموشنت مظاهرات نادي أصحابها بسقوط فرنسا **(4)** .

زاد نشاط الحركات الإحتجاجية من خلال المظاهرات التي إنطلقت بالتنسيق بين البطالين الأوربيين و الجزائريين معا ، و هذه المظاهرات الهامة إنطلقت في سنة 1934 في الغرب الجزائري و شملت المدن الآتية : (آرزيوا - مستغانم - سعيدة) و تميزت بالعنف و طالب المتظاهرون بتحديد 8 ساعات من العمل، و منع توظيف اليد العاملة

---

(1) DAWO, La Sous – Série 1 F, F1 (2) - 1 F 274, Grève de Sidi – Bel – Abbès. 1933, Rapports, Télégrammes et messages au gouvernement général.

(2) Le Semeur, 29 Juillet 1933.

(3) Oran Matin, 03 Août 1933.

(4) سعد الله (أبو القاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1930 -1945) ، ج 3 ، ص 47 .

الأجنبية، خاصة المغربية و الإيطالية **(1)**.

طالب العمال الجزائريون بالمساواة ، و بمناسبة 1 ماي 1934 تظاهر العمال و البطالون الجزائريون بجانب الأوربيين و لكن إختلفت أهداف كلا الطرفين ، إذ أن الجزائريين غرضهم التخلص من الهيمنة الكولونيالية ، و لذلك ما بين 15 و 30 ماي ، إجتمع العمال الجزائريون و الأوربيون معا لتحقيق هذه النقطة و تظاهر منهم حوالي 2000 في وهران أغلبهم جزائريين و 2500 في سيدي بلعباس و حوالي 2000 في باريغو أغلبهم أوربيين **(2)** .

تفاوتت نسبة الإضرابات من عمالة لأخري ما بين 1930 - 1935 ، و هذا ما سيوضحه لنا الجدول الآتي :

الجدول رقم 65: الإضرابات العمالية في الجزائر ما بين 1930 – 1935 **(3)** .

السنوات	عدد الإضرابات	عدد المضربين	أقوي إضرابات الجزائريين
1930	14	2751	عمال ميناء الجزائر و وهران (1110) - حفارين الأرض في وهران (20).
1932	01	62	عمال في وهران.
1934	09	5313	3184 عامل في قطاع البناء بوهران (الأكثر أهمية في هذه السنة) .
1935	24	5816	عمال الميناء في وهران (1500).

(1) Oran Matin, 26 Février 1934.

(2) La Lutte Sociale, 15 - 30 Mai 1934.

(3) Kaddache (M), Histoire du Nationalisme …, T 2, P 279.

يتبين لنا من خلال هذا الجدول ، أن الإضرابات تزايدت في الجزائر خاصة ما بين 1934 - 1935 ، و عرفت تزايدا بصفة خاصة في عمالة وهران سنة 1935 و لاسيما في قطاع البناء و في الموانئ .

واصلت السلطة الفرنسية سياستها القمعية إتجاه الجزائريين ، فصدر قرار " رينيه " في 30 مارس 1935 نسبة إلي وزير الداخلية ، و إحتوي القرار علي ثلاث مواد ، نصت المادة الأولي منه علي ما يلي : « كل من يقوم بالإضطرابات و الإحتجاجات في الجزائر من خلال المظاهرات ضد القوانين الفرنسية ، سوف يتم سجنه من 3 أشهر إلي سنتين وتفرض عليه غرامة مالية تتراوح ما بين 500 فرنك و 5000 فرنك فرنسي» **(1)** . وهذا القرار يؤكد علي ضرورة إتخاذ إجراءات صارمة علي المتظاهرين ضد السلطة الفرنسية **(2)** .

و نظرا لتزايد موجة الإضرابات بين 1934 – 1935 ، صدر منشور وزارة الداخلية في 27 أكتوبر 1935 ، يعطي الصلاحية لرؤساء البلديات و عامل العمالة منع التجمعات التي يحدث عنها إضرابات **(3)** .

شهد شهر فيفري من سنة 1935 إضطرابات في الجزائر و مستغانم ، ففي الأولي جرت مظاهرات عنيفة في الميناء و الشوارع قام بها عمال الموانئ إحتجاجا علي البطالة و إشترك فيها علي الأقل ثلاثة آلاف شخص .

أما في مستغانم فقد جرت مظاهرات ضد البطالة سادها الإضطراب و الفوضي و جرح خلالها رئيس البلدية و نائب الوالي و عقيد فرنسي . و صادفت هذه الإضطرابات في المدينتين زيارة وزير الداخلية الفرنسي السيد" رينيه " ، الذي كان قادما لتفقد الأوضاع

---

(1) J.O.R.F, 05 Avril 1935.

(2) J. O.R.F, 10 Décembre 1935.

(3) Pesle (O), « Pour une politique de contact entre la France et les indigènes musulmans de légraire du Nord », in Questions Nord Africain, n° 04, 25 novembre 1935, p 45.

و مقابلة السيد " إبن جلول " الذي رفضه من قبل في باريس . و من بين الأسباب الأخري التي ساعدت علي تفاقم الإضطرابات ، إرتفاع المستوي المعيشي ، و زيادة الضرائب و غير ذلك **(1)**.

و مع حلول سنة 1936 لم تتوقف الحركات الإحتجاجية ، لاسيما بعد مجيء الجبهة الشعبية للحكم ، و ما ترتب عن ذلك . بل إستغلت الحركة العمالية الفرصة لتطوير النقابات و تحقيق مطالبها .

يتضح لنا من المعطيات السابقة ، أن عمالة وهران عرفت العديد من الإحتجاجات ضد السلطة الفرنسية ، تمثلت في عدة مظاهر مختلفة تعبر عن تذمر العمال الجزائريين و الأوربيين معا من إضطهاد العمال في العمالة .

(1) سعد الله (أبو القاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1930- 1945) ، ج 3 ، ص 53 .

2)- الإحتجاجات العمالية ما بين 1936 – 1954 :

تميزت الفترة ما بين 1930 و 1936 بالعديد من الإضرابات و المظاهرات في الجزائر ذات الطابع الإجتماعي و التي كانت كثيرا ما تختلط بالمطالب السياسية . و قام بهذه الإضرابات العتالون و عمال البناء و المناجم المنخرطون في نقابات متواجدة بالمدن خاصة ، و كان عدد الإضرابات أقل في الزراعة ، و لم تظهر إلا في سنة 1936 **(1)** .

شهدت هذه الفترة في فرنسا ، و خاصة سنة 1935 إضرابات عديدة في القطاعات التالية : البناء ، النسيج ، المواد الغذائية ، بلغ عدد الإضرابات 12 ألف إضراب ، أما عدد المضربين فقد بلغ مليونان و قد مست هذه الإضرابات التي كان التأطير النقابي فيها ضعيفا ، مثل الحديد و الصلب ، النسيج ، الصناعات الغذائية ، أي نسبة المنخرطين في النقابات تتراوح فقط ما بين 3 % و 4,5 % **(2)** .

و بعد وصول الجبهة الشعبية إلي الحكم قامت بإدخال قوانين إجتماعية جديدة علي الجزائريين مما أدي إلي نمو روح الأمل عند الجزائريين الذين رأوا فيها خلاصهم من القوانين الإستثنائية **(3)** . كما أن حكومة الجبهة الشعبية تحملت العديد من الأزمات في عهدها ، سواء الإقتصادية أو الإجتماعية **(4)** .

كما أن الإصلاحات التي جاء بها " ليون – بلوم " هي بدورها مست النقابة ، و هذا يظهر كالآتي :

- وضع عقود عمل جماعية .
- الحرية التامة للعمل النقابي .

---

(1) مهساس (أحمد) ، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر ... ، ص 106.

(2) Front Populaire de l'oranie, 10 Avril 1935.

(3) DAWO, La Série I, 2261 I 21, Presse " Ech-Cheab" (Analyse renseignements 1937).

(4) DAWO, La Série I, 4475 I 9, Centre d'information – renseignement (1939-1942).

- رفع الأجور بنسبة تتراوح ما بين 7 % و15 % **(1)**.

وضحت العديد من التقارير الفرنسية في عمالة وهران حركة الإحتجاجات في مختلف المناطق ، و هذه التقارير مرسلة من رئيس البلدية أو رئيس الدائرة إلي عامل العمالة في سنة 1936 و يمكن تصنيفها كالآتي :

1- تقرير بلدية عين تموشنت : أرسل رئيس بلدية عين تموشنت المختلطة تقريرا إلي عامل عمالة وهران (شؤون الأهالي) و ذلك بتاريخ 22 جويلية 1936 ، و يخبره فيها أنه في يوم 8 جويلية لم يسجل في بلديته أي إضراب سواء في الصناعة أو التجارة و كذلك الزراعة ، و أن الأجور تتراوح ما بين 4 و 5 فرنك فرنسي لليوم الواحد ، في الملكيات الأوربية.

2- تقرير بلدية آرزيوا : أرسل رئيس بلدية آرزيوا إلي عامل عمالة وهران (شؤون الأهالي) و ذلك بتاريخ 24 جويلية 1936 ، و يخبره فيها بمشاركة الأهالي في مختلف الإضرابات ، وشرحها كالتالي :

- إنتهت الإضرابات و عاد العمال الجزائريين إلي أعمالهم و تم توقيفهم من قبل النقابة و أرباب العمل ، و أرادوا تكوين نقابة مهنية تدافع عنهم ، لكن منعناهم .
- الإضرابات الزراعية ، سببها مشكلة بين المستوطنين و العمال الزراعيين **(2)** .

3- تقرير دائرة سيدي بلعباس : أرسل رئيس دائرة سيدي بلعباس تقريرا إلي عامل عمالة وهران في 30 جويلية 1936 ، و قد وضح له إحصائيا ت الإضرابات لمختلف القطاعات ، و هذا ما يوضحه لنا الجدول الآتي :

(1) DAWO, La Série I, 4062 I 7, Réforme musulmane : Projet de loi saurin et Blum violette (1937 – 1938).

(2) DAWO, La Sous – Série 1F, F2 (2) – 1F 276, Participation des indigène à des mouvements sociaux 1936.

الجدول رقم 66 : الإضرابات العمالية في دائرة سيدي بلعباس سنة 1936 **(1)** .

التخصص	عدد المضربين		بداية الإضرابات	نهاية الإضرابات
	الجزائريين	الأوربيين		
قطاع البناء	57	63	1936-06-23	1936-07-28
قطاع الوقود	09	08	1936-06-23	1936-07-02
المسالخ	15	20	1936-06-24	1936-06-28
الحدادة	15	20	1936-06-24	1936-06-29
مشاغل الحلفاء	02	33	1936-06-25	1936-06-29

يتبين لنا من خلال هذا الجدول ، أن الإضرابات تزايدت من يوم لآخر ، في دائرة سيدي بلعباس في سنة 1936 ، من قبل العمال الجزائريين و الأوربيين معا ، و خاصة عمال البناء . و من الملفت للإنتباه ، أن هذه الإضرابات العمالية تزامنت بدايتها و نهايتها في شهر واحد هو شهر جوان من سنة 1936 ، أي أن هذه الإضرابات كانت متنوعة و شملت مختلف التخصصات المهنية في الدائرة .

4- تقرير دائرة وهران : أرسل رئيس دائرة وهران تقريرا إلي عامل عمالة وهران (شؤون الأهالي) و ذلك بتاريخ 28 أوت 1936 ، يخبره بمشاركة الأهالي بمختلف الإضراب و التي صنفها كالآتي :

- 1170: عمال التعبئة و التفريغ.
- 786 : عمال البناء .
- 198: العمال الزراعيين المستخدمين من قبل الخدمة البلدية للبطالة.

---

(1) DAWO, La Sous – Série 1F, F2 (2) – 1F 276, Participation des indigène à des mouvements sociaux 1936.

- 122: السائقين.
- 85: بائعي شراب الليمون – عمال المطاعم.
- 01: حلاق.
- 10: جزارين.
- 30 : حفار الأرض .
- 03 : عامل مطبعة .
- 38: قلاع الحجارة.
- 07 :عمال شركة البترول و البنزين .
- 14 :عمال مصنع التبغ .
- 21 :عمال المعادن .
- 13 : صانعي السلال .
- 04 : صانعي البضائع اليدوية .
- **المجموع:** 2502 جزائريين **(1)**.

5- تقرير مدينة تلمسان : أرسل رئيس دائرة تلمسان تقريرا إلي عامل عمالة وهران في 31 أوت 1936 ، حيث ذكر فيه تزايد إضرابات الجزائريين ، و أهم مطالب العمال و هي كالآتي : رفع الأجور و تخفيض ساعات العمل بعض الأحيان ، مثل عمال الموانئ .

(1) DAWO, La Sous – Série 1F, F2 (2) – 1F 276, Participation des indigène à des mouvements sociaux 1936.

يظهر لنا مما سبق ، أن التقارير الفرنسية كلها تبين كثرة الإضرابات في عمالة وهران خلال سنة 1936 ، ما أدي لإنتشار الفوضى و الإضطراب في مختلف مناطق العمالة ، لا سيما أن الإضرابات شملت مختلف الميادين ، ما يدل علي تضرر أغلب العمال و ليست فئة واحدة فقط معنية بهذه الإضرابات .

كما جاء في تقرير مرسل من عامل عمالة وهران إلي الحاكم العام للجزائر بتاريخ 3 سبتمبر 1936، يخبره فيه ما يلي: « يوجد بعض الجزائريين الذين قاموا بالإضراب بالتنسيق مع الأوربيين في عمالة وهران. و قد شارك في هذه الإضرابات خاصة عمال التعبئة و التفريغ في وهران و مستغانم و آرزيوا و فيه الجزائريين أكثر عددا من الأوربيين . فبعدما إنطلقت المحاولات العديدة للإضراب ما بين 22 جوان و 13 جويلية في 10 بلديات من العمالة ، حاولت خلالها السلطة الفرنسية عزلها ، و التي ضمت حوالي 253 عامل من الجزائريين مستخدم في عملية الحصاد ، إذ أن هذا الإضراب تعلق بالأجور الفلاحية . و تحددت الأجور من قبل العمال اليوميين في الأرياف، كالتالي:

- قاطفي العنب: من 6 إلي 10 فرنك فرنسي.
- سائقي عربة اليد : من 8 إلي 12 فرنك فرنسي .
- عمال القبو : من 10 إلي 12 فرنك فرنسي .
- قادة المشاغل : من 12 إلي 14 فرنك فرنسي » **(1)** .

ذكرت التقارير الفرنسية حول ميناء وهران، أن العمال عادوا للعمل في يوم 16 ديسمبر 1936، ماعدا 80 عامل مغربي و هم عمال في الفحم. و كذلك أرسل الضابط المحلي لمدينة وهران تقريرا إلي عامل عمالة وهران يخبره فيها عن إضرابات الجزائريين الذين طالبوا برفع الأجور مثلما يوضحه الجدول التالي :

---

(1) DAWO, La Sous – Série 1F, F2 (2) – 1F 276, Participation des indigène à des mouvements sociaux 1936.

الجدول رقم 67 : أجور العمال الجزائريين قبل وبعد الإضرابات في مدينة وهران سنة 1936 **(1)** .

العمال	قبل الإضرابات	بعد الإضرابات
العمال الزراعيين	10 فرنك فرنسي في اليوم	14 فرنك فرنسي في اليوم
العمال الصناعيين	15 فرنك فرنسي في اليوم	20 فرنك فرنسي في اليوم
المنجميين	12 فرنك فرنسي في اليوم	16 فرنك فرنسي في اليوم
عمال الموانئ	24 إلي 27 فرنك فرنسي في اليوم	30 إلي 37 فرنك فرنسي في اليوم

يتضح لنا من خلال هذا الجدول ، أن العمال الجزائريين بمختلف مهامهم قاموا بإضرابات إحتجاجا علي إنخفاض الأجور ، و التي صارت غير كافية لتلبية حاجات أفراد عائلتهم ، و نلاحظ أن هذه الإضرابات لقيت نجاحا نوعا ما ، بعدما إرتفعت الأجور عما كانت عليه سابقا ، غير أن هذه الزيادة جاءت فقط لتهدئة الأوضاع ، و ليس بغرض تفهم أوضاع العمال و معاناتهم .

إن إضرابات 1936 قد غيرت مجري تاريخ الطبقة العاملة في الجزائر المستعمرة عموما و القطاع الوهراني خصوصا . فقد فشلت الجبهة الشعبية في تحسين الأوضاع الإقتصادية مما جعل " ليون بلوم " يطالب من البرلمان منحه صلاحيات تامة في المجال الإقتصادي و المالي ، فحصل علي 346 صوت مقابل 247 و قد رفض مجلس الشيوخ ذلك ب 193 صوتا مقابل 77 لصالح إصلاحات ليون بلوم **(2)** .

تواصلت المحاولات النقابية من قبل الجزائريين و لاسيما عمال الموانئ في مدينة وهران . و لكن إفتقدت التنظيم مع الصعوبات التي واجهتها مثل البطالة خاصة عمال

---

(1) DAWO, La Sous – Série 1F, F 35 – 1F 289, Grève des ouvriers agricoles 1933- 1937.

(2) DAWO, La Série I, 4062 I 7, Réforme musulmane : Projet de loi saurin et Blum violette (1937 – 1938).

المناجم و المشاريع الصناعية **(1)** .

و أمام هذا الوضع ، زادت التعسفات الإدارية ، مما زاد من معاناة العمال في الغرب الجزائري ، و هذا ليس بالجديد علي السلطة الفرنسية ، التي قامت بقمع الصحافة العربية **(2)** .

إستمرت الإضرابات مع حلول سنة 1937 ، و ذلك بسبب عدم إستجابة السلطة الفرنسية لمطالب العمال في سنة 1936 ، مما أدي إلي تجدد حركة الإضرابات الرامية إلي الضغط علي أرباب العمل لقبول إنشغالات الطبقة العاملة . و في هذا الصدد ، تجددت الإضرابات في مدينة وهران فقد شهد المرسي الكبير بوهران إضرابا في يوم 4 مارس 1937 و تم قمعه من خلال الدرك الفرنسي **(3)** . ضف إلي ذلك ، شهدت المدينة إضراب عمال الري و البناء و المخابز، في الأسبوعين الأولين من شهر مارس 1937 . و إلتحق العاطلون في مدينة سيدي بلعباس بحركة الإضرابات في 19 مارس ، و عرفت مدينة المحمدية إضراب عمال قطاع الري في أواخر شهر مارس و في وهران أضرب العاطلون يوم 5 أفريل 1937 ، و عمال المطابع في تيارت في أوائل شهر أفريل ، و أضرب 500 شخص من عمال النظافة في مدينة غليزان في بداية ماي 1937 . و عمال البناء في المالح يوم 17 جويلية بمشاركة 100 مضرب لمدة أسبوع ، و جاء إضراب عمال المقاهي في تلمسان يوم 22 أوت 1937 **(4)**.

كما تحدثت الصحافة الجزائرية عن هذه الإضرابات في الأربعينات ، فذكرت جريدة " صوت الأهالي " (La Voix indigène) بتاريخ 7 مارس 1940 عن مطلب الأجور للعمال الجزائريين و الأوربيين في هذه الإضرابات . و ذكرت جريدة " السريع الوهراني " (La Dépêche oranais) بتاريخ 12 ماي 1945 وجود مشاداة و إضرابات في عمالة وهران ، أما جريدة " الحرية " (La Liberté) ، ذكرت أنه في

(1) Nouschi (A), La Naissance du Nationalisme Algérien (1914-1954), p 52.
(2) Kaddache (M), Histoire du Nationalisme …, T 1, P 279.
(3) DAWO, La Sous – Série 1F, F 35 – 1 F 290, Renseignements généraux enquêtes et surveillances.
(4) قنانش (محمد) ، الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينات (1929 -1939) ، ص 103 .

يوم 29 جانفي 1948 وقعت إضرابات سياسية في الجزائر **(1)** .

شهدت سنة 1949 إضرابات في ميناء وهران من قبل عمال التعبئة و التفريغ ، فقد رفض العمال الملاحة نحو الفيتنام ، وخاضوا نضالا مريرا فيما بين جوان 1949 و جويلية 1954 بإمتناعهم عن تعبئة البواخر الحاملة لمعدات حربية موجهة إلي الفيتنام **(2)** . كما أصدر الحاكم العام أمرية في 7 ديسمبر 1949 حدد فيها الحد الأعلى لعمال الموانئ المهنيين في موانئ الجزائر فحددها كالآتي : وهران : 1740 عامل و نمور: 250 عامل ، أما بالنسبة لسنة 1950 ففي وهران : 1117 عامل و نمور 188 عامل **(3)**.

ذكرت جريدة " وهران الجمهوري " (Oran Républicain) ما يلي : « إن عمال التعبئة و التفريغ قاموا بإضراب في يوم 27 جانفي 1950 ، لكن الأمور عادت إلي مجراها في اليوم الذي يليه ، و ذكرت أنه لا يوجد أي نشاط في الأرصفة أمس ، و إلي حدود الساعة 07:30 لا يوجد عمال حاضرين في المرسي و حوالي 10 بحارة في الميناء ... » **(4)** .

عرفت نقابة عمال التعبئة و التفريغ في وهران إضرابا عاما في يوم 26 مارس 1950 صباحا و مساءا.و علي إثر ذلك ، في اليوم التالي أمضي عامل عمالة وهران أمرية و نشرها في جريدة " صدي وهران " (L'écho d'Oran) ، و تم طبعها مساءا و هي تنص علي ما يلي :

المادة 01 : إن الإجتماعات في كل الحالات ممنوعة داخل ميناء وهران .

المادة 02 : يخص هذا المنع داخل المراكز الهامة ، حسبما ورد في أمرية 5 جوان 1949 بشكل عام .

المادة 03: نفس الشروط ستطبق علي جميع الموانئ في العمالة **(5)**.

(1) DAWO, La Série I, 2261 I 21, Presse.
(2) Exposé des Travaux de la chambre de commerce d'Oran, 1950, p 91.
(3) Exposé des Travaux de la chambre de commerce d'Oran, 1950, p 102.
(4) Exposé des Travaux de la chambre de commerce d'Oran, 1950, p 93.
(5) Exposé des Travaux de la chambre de commerce d'Oran, 1950, p 93.

كما ذكرت جريدة " السريع الوهراني " (La Dépêche oranais) بتاريخ 3 فيفري 1951 مطالبة الجزائريين أثناء مداولات المجالس الجزائرية بالزيادة في الأجور و غير ذلك **(1)**.

و أمام تواصل الإضرابات من فترة لأخري و من منطقة لأخري بدعم من النقابات ، لم تقف السلطة الفرنسية دون أي رد فعل ، بل علي العكس حاولت في مؤسسات العمل خلال الفترة الممتدة من 1929 – 1954 تطبيق أسلوب المناورة و الخداع حول مسألة الإستجابة للمطالب العمالية ، حيث نلاحظ أنها تستجيب لفئة معينة ، و ترفض مطالب فئات أخري . كما شلت حركة الإضرابات في عدة جهات مهنية ما أدي إلي إنهاء الإضراب في بعض المراكز ، و إلي تجدده في مراكز أخري ، و غاية الإستعمار الفرنسي وراء ذلك هو إرضاء أرباب العمل علي حساب النقابات المهنية و الحركة العمالية ، مع إستعمال العنف في حين و المساومة مع النقابات في حين آخر ، و تنكر أرباب العمل لتعهداتهم بمجرد عودة المضربين إلي العمل **(2)** .

و تواصلت الإضرابات الإجتماعية لغاية إندلاع ثورة أول نوفمبر ، و قد أكد منهج الصومام علي ضرورة النشاط البشري ، و أن الحركة الفلاحية هي الأغلبية الساحقة للفلاحين و الخماسين و العمال الزراعيين في الثورة و النسبة القوية التي يمثلونها بين المجاهدين و المسبلين في جيش التحرير الوطني. و ينبغي لطبقة العمال أن تساهم مساهمة أقوي نشاط يكون لها الأثر البالغ في تطور الثورة السريع و نجاحها النهائي و جبهة التحرير الوطني تحي تأسيس" الإتحاد العام للعمال الجزائريين " **(3)**.

يتضح لنا من المعطيات السابقة ، تطور الحركة النقابية في الجزائر و الذي يظهر من خلال النشاطات النقابية لمختلف العمال من مظاهرات و إضرابات كحركات إحتجاجية تحت إشراف النقابات الفرنسية المتواجدة في الجزائر . و مما ساعد علي ذلك الأوضاع الإجتماعية و المهنية المتردية في أوساط العمال الجزائريين و الأوربيين معا ، وهذا أدي لمضاعفة العمل النقابي في القطاع الوهراني .

---

(1) La Dépêche oranais, 03 Février 1951.

(2) قنانش (محمد) ، الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينات (1929 - 1939) ، ص 92.

(4) النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، صص 36 – 38 .

الخاتمة

الخاتمة

إن الإستعمار ظاهرة تسلط مطلق يمتد إلي جميع نواحي الحياة السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الفكرية . وقد إرتبط وجود الإستعمار الفرنسي في الجزائر ، بما يلي :

- التسلط علي الأرض و الإنسان .
- إستغلال الأرض و الإنسان .
- توطين الفرنسي كعنصر بشري علي حساب السكان الأصليين، و أهدافه:
  - إستغلال ثروات الأرض الجزائرية ما ظهر منها و ما بطن .
  - السيطرة علي الموقع بما يكسبها حماية لمصالحها الحيوية .
  - غرس الأوربي عامة و الفرنسي خاصة علي أرض الجزائر.

أعطى الإستعمار الفرنسي لنفسه صفة الإستعمار الإستراتيجي و الإستيطاني في الجزائر بصفة عامة و القطاع الوهراني بشكل خاص ، إذ لم يكن إقتصاد البلاد سوي مشروع أجنبي ، دافعه الوحيد هو الربح بواسطة إستغلال المجتمع الجزائري بكامله ، و لاسيما الجزائريين طالما أنه بني بالأساس لفائدة الأقلية الأوربية . و أمام ذلك تعددت أساليب الأحزاب الوطنية الجزائرية في محاربة الإستعمار الفرنسي. أما " حزب الشعب الجزائري " الذي تأسس سنة 1936 فهو إمتداد لنجم شمال إفريقيا ، ويعد المدرسة الوطنية الثورية التي تخرج منها جيل نوفمبر المجيد و الذي لخص برنامجه في ثلاث كلمات « لا إندماج ، لا إنفصال ، و إنما تحرير » .

كما أن هيمنة المستوطنين و أنصار النظام الإستعماري المطلقة ، و كسح البورجوازية ، و التباين الإجتماعي ، و إنقسام الطبقات الوسطي ، و ظهور البروليتاريا في المدن ، و العمال و الفلاحين في القري ، كلها عوامل أعطت للتطور التاريخي نسقه السريع ، و حالت دون إمكانية بروز حل وسط . فالحركة الوطنية الجزائرية مناهضة لفكرة النظام الإستعماري و حاربته في جميع المجالات (السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية) ، فبعد أن كانت أقلية في الثلاثينات أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية ، القوة السياسية الأولي في البلاد ، لكن إنتصارها لم يكن سهلا و مسيرتها لم تكن خالية من العقبات فتاريخها حافل بالأزمات . و بالإضافة لذلك ، نلاحظ من خلال المسيرة النضالية التي خاضتها الكشافة الإسلامية الجزائرية منذ نشأتها ، أنها كانت فعلا مدرسة وطنية حقيقية لتربية الأجيال إذ أنجبت طليعة ثورية ظل ذكرها يشهد له التاريخ لأنها لقنت الإستعمار الفرنسي دروسا في التضحية من أجل حماية ثوابت الأمة الجزائرية و ترسيخها ، فثبتت علي العهد الذي قطعته بأن تخلص الجزائر من قبضة الإستعمار . و ساهمت إلي جانبها الحركة النقابية في الجزائر في نمو الوعي في أوساط العمال قبيل الثورة الجزائرية.

كما أن الوضع العام للجزائر عشية إندلاع الثورة ، يدل من الناحية السياسية أن هنالك مطاردة الأحزاب الوطنية من قبل السلطة الفرنسية و التمثيل الوطني في المؤسسات ضئيل لا يسمح بتبليغ صوت الجزائريين أمام قوة المستوطنين ، و الصحافة الوطنية . أما الحالة الإقتصادية و الإجتماعية ، فقد كانت تسير وفق قوانين الأنديجينا المعروفة التي تشكل حالة حرب ظاهرة و خفية ضد طاقات المجتمع الجزائري .

أما الثورة الجزائرية فقد نجمت عن تخمر ثوري لدي الجزائريين و نتيجة تجارب ثورية و نضالية سابقة نابعة عن أصالة الجزائر و بعدها الحضاري العربي الإسلامي ، و تشبع أبنائها بالمبادئ الإسلامية الرافضة للإستعمار و الداعية للتحرر . كما كانت أحداث 8 ماي 1945 الشرارة التي أضاءت طريق الكفاح المسلح و كانت بداية النهاية للوجود الإستعماري بالجزائر ، و برهنت علي مدي مستوي الوعي الثوري و تطوره لدي المناضلين و الإستجابة التلقائية للمواطنين و إستعدادهم للتضحية في سبيل تحرير الوطن .

إن شعور الجزائريين بالظلم و الحرمان و الفقر مهد الطريق للثورة ، و ليس هناك مبالغة إذا قلنا أن هذه العوامل قد عجلت بإندلاع الثورة المسلحة في أول نوفمبر 1954 . لكن الغليان السياسي و إقدام السلطة الفرنسية في الجزائر علي تزوير الإنتخابات البرلمانية و البلدية هي التي غيرت مجري الأمور بصفة ملموسة بعد قانون 1947 . حيث تأكد السياسيون الجزائريون أن السلطة الفرنسية كانت مصممة علي حرمانهم من الحصول علي مقاعد في البرلمان الجزائري ، أو مقاعد في المجالس البلدية المنتخبة ، و إعطاء تلك المناصب لعملائها المتواطئين مع الإدارة الإستعمارية .

ساعدت مجموعة عوامل علي توحيد الجزائريين لخوض الثورة التحريرية في نوفمبر 1954. و تتمثل النقطة الأولي في إنعدام المساواة بين الجزائريين و الأوربيين حيث نجد في فرنسا كل السكان يصوتون علي إختيار ممثليهم في البرلمان الفرنسي بينما نجد في الجزائر أن أبناء البلد الأصليين لا يحق لهم التصويت علي أي مرشح للبرلمان الفرنسي أو المجلس الجزائري التي تم إنشاؤها بمقتضي قانون 20 سبتمبر 1947 . فالأوربيون الذين كانوا يمثلون أقلية في الجزائر ، كان يحق لهم في القانون الفرنسي إنتخاب نواب يمثلونهم في المجلس الجزائري و في البرلمان الفرنسي و في مجلس الشيوخ بفرنسا ، بينما لا يحق للجزائريين الذين يمثلون الأغلبية أن يساهموا في الإنتخاب أو إختيار عدد النواب الذين يمثلونهم في هذا المجلس حسب عددهم السكاني ، فالمسلمون في القانون الفرنسي لا يتمتعون بالجنسية الفرنسية ، و علي هذا الأساس فالمساواة منعدمة بينهم و بين الأوربيين في التمثيل السياسي ، و إذا كان القانون الفرنسي قد منحهم الحق لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية أن يختاروا نواب لتمثيلهم في المجلس الجزائري و في البرلمان الفرنسي و في مجلس الشيوخ . فإن السلطة الفرنسية في الجزائر قد لجأت إلي تزوير الإنتخابات ، و لهذا تواجد أبناء الجزائريين و قادة الأحزاب ضد فرنسا، لأنهم فقدوا الحصول علي التمثيل السياسي في المجالس المنتخبة.

أما النقطة الثانية فهي إنعدام الديمقراطية أو حق الإعتراض علي أي قرار يتخذه المجلس الجزائري . و حسب قانون 20 سبتمبر 1947 ، فالمجلس الجزائري يتكون نصفه من الأوربيين و النصف الآخر من الجزائريين ، و القرارات في هذا المجلس تتخذ بالأغلبية . لكن تغلب موقف الأوربيين علي الجزائريين في عدة قضايا مثل موقفها ضد اللغة العربية

التي كان من المفروض أن تستعمل كلغة رسمية ، مثل اللغة الفرنسية في التدريس ، و الإعلام و نشر الكتب ، أي أن المجلس الجزائري وضع بقصد حماية مصالح الأوربيين فقط .

و النقطة الثالثة هي الزيادة الهائلة في السكان الجزائريين و النتائج المترتبة عن ذلك سواء من ناحية صعوبة العثور علي عمل أو من ناحية الحصول علي تعليم. فالإحصائيات الرسمية تشير إلي أن عدد السكان الجزائريين في الجزائر قد زاد قبيل سنة 1954 فكثرت البطالة ، و إضطر العامل الجزائري إلي الهجرة إلي فرنسا و دول أخري بحثا عن العمل . و بإختصار إنتشر الفقر ، فشعر السكان بالظلم و إلتحقوا بالثورة و أيدوها في بداية 1954.

أما النقطة الرابعة هي أن الأوربيين في الجزائر قد إستولوا علي نسبة كبيرة من الأراضي الخصبة في الجزائر ، خصوصا أن أغلب الجزائريين كانوا يعيشون علي الفلاحة ، و لا يفوتنا أن نشير هنا إلي أن أغلب الفلاحين كانوا في بطالة تامة و لا يجدون أي عمل يقومون به و يحصلون علي راتب و لو بسيط لشراء الغذاء . و لذلك كانوا يشعرون بالظلم و البطالة و كانوا علي إستعداد تام لدعم الثورة .

و النقطة الخامسة هي قضية القروض للفلاحة و الصناعة، فالإحصائيات تشير إلي أن الأوربيين كانوا يسيطرون علي المؤسسات التي تقد دعما للفلاحة، حيث تلقي الأوربيون قروضا مالية ضخمة مقارنة مع الجزائريين. و من خلال هذه الفروق الكبيرة في القروض أحس الجزائريون بالظلم ، ما جعلهم يؤيدون الثورة بدون تحفظ .

أما النقطة السادسة هي مسألة الأجور في بداية الثورة المسلحة نوفمبر 1954، إذ لم كان عدد الجزائريين الذين يحصلون علي راتب شهري ضئيل مقارنة مع عدد الأوربيين الذين يحصلون علي راتب شهري بإنتظام ، مع حرمان الجزائريين من الحصول علي وظائف في الدولة ، و هذا ما شجع كل متعلم لم يحصل علي وظيفة أن يؤيد الثورة عند إندلاعها بدون تردد .

و النقطة السابعة هي حرمان الجزائريين من التعليم لأن الفرنسيين كانوا يعتقدون أن التعلم يخلق الوعي و اليقظة و مقاومة الإستعمار و المطالبة بالحقوق السياسية لهذا كانوا يتذرعون بالحجج لهذا كان هناك ظل العديد من الأطفال الجزائريين بدون تعليم و لا

يعرفون القراءة و الكتابة في سنة 1954 ، و بكل تأكيد فإن الجيش من الأميين قد ساندوا الثورة منذ البداية بدون نقاش.

ساعدت العوامل الداخلية وكذلك العوامل الخارجية علي المستوي العربي و الدولي ، علي إندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 للتحرر من سيطرة الإستعمار الفرنسي .

البيبليوغرافيا

أولا : المصادر و المراجع باللغة العربية

أ)- المصادر:

1- الكتب

2- الصحافة

ب)- المراجع:

1- الكتب

2- المقالات

3- أعمال الملتقيات

4- الموسوعات

5- الأطروحات الجامعية

ثانيا : المصادر باللغة الفرنسية

أ)- مديرية المحفوظات بولاية وهران

ب)- أرشيف البلديات (بلدية عين تموشنت- بلدية بني صاف - منجم الحديد ببلدية بني صاف- بلدية المالح – بلدية وهران - بلدية تلمسان)

ثالثا: المصادر المطبوعة

أ)- المنشورات الحكومية

ب)- الصحافة

رابعا : قائمة المجلات و النشرات المستعملة

خامسا : المراجع باللغة الفرنسية

أ)- الكتب

ب)- المقالات

ج)- الأطروحات الجامعية

أولا : المصادر والمراجع باللغة العربية

أ)- المصادر:

- القرآن الكريم (رواية ورش عن الإمام نافع) .

1- الكتب :

- الأمير محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر و الأمير عبد القادر، تعليق: د. ممدوح حقي، الطبعة الثانية، بيروت، دار اليقظة العربية للتأليف و الترجمة و النشر، 1964، ج1.
- الإبراهيمي (أحمد طالب) ،آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي ،عيون البصائر، (1947-1952) ، ط1 ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، 1997 ، ج3، 599 ص .
- إبن خلدون (عبد الرحمان) ، المقدمة ، ط3 ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني للطباعة ،1967 ، المجلد الأول .
- قنانش (محمد) ، الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919 - 1939 ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1982 ، 168 ص.
- النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)، الجزائر، وزارة الإعلام والثقافة، 1979، 167 ص.

2- الصحافة:

- إن الصحافة الوطنية الجزائرية – متوفرة لدي مديرية المحفوظات بولاية وهران.

- " البصائر" ، كانت تصدر هذه الجريدة في الجزائر ما بين 1935 و 1956 ، و ظهرت البصائر أول ما ظهرت في سنة 1935 ، و البصائر بصائران إثنتان : أولى وقد كان يديرها في السنتين الأوليين " الطيب العقبي " ، و في سنة 1937 عين " مبارك الميلي " بقرار من المجلس الإداري لجمعية العلماء مديرا و محررا للبصائر خلفا للعقبي . وقد ظل " مبارك الميلي " مديرا لها طوال سنتين إثنتين ، حتي توقفت عن الصدور إبان الحرب العالمية الثانية ، فالبصائر الأولي عاشت سنوات خمسا فقط .

أما البصائر الثانية ، و هي أطول عمرا ، و أخطر أمرا ، فإنها صدرت في 25 جويلية 1947. وقد ظل " الشيخ البشير الإبراهيمي " مسؤولا عن إدارتها إلي أن توقفت

في سنة 1956، بعد أن إبتعد المسؤولون عنها ، وقد كان الشيخ الإبراهيمي لاجئا في المشرق العربي ، نتيجة حتمية لبطش الإستعمار الفرنسي بهم .

- " الشهاب " ، هي من أشهر مجلات المغرب العربي ، أنشأت سنة 1925 ، كانت تصدر بإسم " الشيخ إبن باديس " في قسنطينة ، و لكنها جريدة ناطقة بإسم " جمعية العلماء المسلمين الجزائريين " ، كانت أسبوعية ثم لم تلبث حتي صارت شهرية إلي أن توقفت في سنة 1939.
- " المجاهد " ، كانت أقوي وسيلة إعلامية لدي جبهة التحرير الوطني خلال فترة الثورة التحريرية ، وقد ظهرت إلي الوجود في شهر جوان 1956 . و جاء مؤتمر الصومام (أوت 1956) ليكرس هذه التسمية ، وتوقفت بذلك جريدة المقاومة الجزائرية لتخلفها (المجاهد) التي أصبحت اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني. و تولي (رضا مالك) مسؤولية هذه الجريدة إبتداءا من شهر جويلية 1957 إلي غاية الإستقلال بتكليف من القيادة السياسية للثورة (لجنة التنسيق و التنفيذ) . و صدرت المجاهد في مطبعتين واحدة بالعربية والأخرى بالفرنسية منذ سنة 1957 (متوفر منها أربعة أجزاء باللغة العربية).
- " المغرب العربي " ، جريدة أسبوعية ، صدرت بوهران ، حيث أقامت لها مطبعة خاصة بها ، وذلك في شهر ماي 1937 ، يديرها و يحرر أغلب فصولها الشيخ " حمزة بكوشة " ، كانت تصدر باللغة العربية ما عدا بعض الأعداد الخاصة التي صدرت بالفرنسية، وكانت خطة الجريدة إصلاحية وطنية و مؤيدة للشيخ " البشير الإبراهيمي " ، توقفت عن الصدور في أواخر سنة 1937.
- **"** المنار **"** ، جريدة سياسية – ثقافية – دينية - حرة ، صدرت سنة 1951 ، و قد كان يديرها السيد " محمود بوزوزو " ، و هي نصف شهرية مؤقتة (السنة الأولي – الثانية – الثالثة) .
- " الوفاق " ، جريدة أسبوعية، أصدرها " الشيخ محمد السعيد الزاهري " من مدينة وهران ، حيث صدر العدد الأول في 23 مارس 1938 ، إستمرت في الصدور إلي غاية سنة 1940. أعتبرت هذه الجريدة لسان حال كتلة الجمعيات الإسلامية لعمالة وهران ، كانت شديدة التأييد بجانب حكومة الجبهة الشعبية.

ب)- المراجع:

1- الكتب:

- أبو عمران (الشيخ) و جيجلي (محمد) ، الكشافة الإسلامية الجزائرية (1935 – 1955) ، الجزائر ، شركة دار الأمة ، 2007 ، 431 ص .
- آثار السياسة الإستعمارية و الإستيطانية في المجتمع الجزائري (1830- 1954) ، الجزائر ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954 ، 2007 ، 141 ص .
- بشيري (أحمد) ، الثورة الجزائرية و الجامعة العربية ، الجزائر ، منشورات ثالة ، 2005 ، 209 ص.
- بن أشنهو (عبد اللطيف) ، تكون التخلف في الجزائر – محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830 - 1962 ، ترجمة : نخبة من الأساتذة ، راجعه : د. عبد السلام شحاذة، دققه و أشرف عليه: د. محمد يحي ربيع، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1979، 509 ص.
- بوحوش (عمار) ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 ، ط 2 ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، 2005 ، 624 ص.
- بوحوش (عمار) ، العمال الجزائريون في فرنسا (دراسة تحليلية) ، د.ط ؟ ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، د.ت ؟ ، 380 ص.
- بوعزيز(يحي) ، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830 - 1954) ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1991 ، 326 ص.
- بوعزيز (يحي) ، سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية (1830 - 1954) ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1983 ، 159 ص.
- تركي (رابح) ، الشيخ عبد الحميد إبن باديس . فلسفته و جهوده في التربية و التعليم (1900- 1940)، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، د. ت ؟ .
- تركي (رابح) ، الشيخ عبد الحميد بن باديس – رائد الإصلاح و التربية في الجزائر ، ط 3 ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1981 ، 379 ص.

- تركي (رابح عمامرة) ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931- 1956) ورؤساؤها الثلاثة ، ط1 ، الجزائر ، موفم للنشر و التوزيع ، 2004 ،437 ص.
- توفيق المدني (أحمد)، كتاب الجزائر، ط 2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.
- ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري – جريدة الجمهورية الجزائرية نموذجا 1 نوفمبر 1954 - 31 ديسمبر 1955 ، الجزائر ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، 2007 ، 235 ص .
- جغلول (عبد القادر) ، تاريخ الجزائر الحديث – دراسة سوسيولوجية ، ط 3 ، ترجمة : فيصل عباس ، مراجعة : خليل أحمد خليل ، بيروت ، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع مع الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1983 ، 262 ص.
- الجوهري (يسري عبد الرزاق)، الجزائر بلد المليون شهيد، بيروت، دار الطلبة العرب، 1969، 81 ص.
- حربي (محمد) ، الثورة الجزائرية – سنوات المخاض ، ترجمة : نجيب عياد و صالح المثلوثي ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، 1994 ، 199 ص.
- الحسن فضلاء (محمد) ، المسيرة الرائدة للتعليم العربي الحر بالجزائر - القطاع الوهراني ، ط 1 ، الجزائر ، شركة دار الأمة ، 1999 ، ج 3 ، 191 ص.
- حليمي (عبد القادر علي) ، جغرافية الجزائر (طبيعية – بشرية – إقتصادية) ، ط 2 ، الجزائر ، مطبعة الإنشاء بدمشق ، 1968 ، 322 ص.
- حمادي (عبد الله)، الحركة الطلابية الجزائرية 1871- 1962، ط 2، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د.ت ؟ ، 164 ص.
- الخطيب (أحمد)، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها الإصلاحي في الجزائر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، 306 ص.

- الخطيب (أحمد)، حزب الشعب الجزائري، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ج 1، 367 ص.
- الدقس (محمد) ، التغير الإجتماعي بين النظرية و التطبيق ، ط2 ، الأردن ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، 1996 ، 313 ص.
- دور الكشافة الإسلامية الجزائرية في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية - دراسات و بحوث ، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954، د.ت ؟.
- الزبيري (محمد العربي) ، الثورة الجزائرية في عامها الأول ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984 ،261ص.
- سعد الله (أبو القاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1900 - 1930) ، ط 4 ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، 1992 ، ج 2 ، 494 ص.
- سعد الله (أبو القاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1930 – 1945) ، ط 4 ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، 1992 ، ج 3 ، 302 ص.
- سعد الله (أبو القاسم) ، تاريخ الجزائر الثقافي(1830 - 1954) ، ط 1 ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، 1998 ، ج 4 ، ص541.
- سعد الله (أبو القاسم) ، تاريخ الجزائر الثقافي (1830- 1954) ، ط 1 ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، 1998 ، ج 5 ، 621 ص.
- سعد الله (أبو القاسم) ، تاريخ الجزائر الثقافي (1830- 1954) ، ط 1 ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، 1998 ، ج 6 ، 456 ص.
- سعد الله (أبو القاسم) ، تاريخ الجزائر الثقافي (1830- 1954) ، ط1 ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، 2007 ، ج 10 ، 685 ص.
- صاري (الجيلالي) و قداش (محفوظ) ، الجزائر في التاريخ . المقاومة السياسية (1900- 1954). الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري ، د.ط ؟ ، ترجمة : عبد القادر بن حراث ، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1987 ، ج5 ، 281 ص.

- عاطف غيث (محمد) ، علم الإجتماع القروي ، بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، 1967.
- عدي(الهواري) ، الإستعمار الفرنسي في الجزائر- سياسة التفكيك الإقتصادي الإجتماعي 1830-1960 ، ترجمة : جوزيف عبد الله ، ط 1 ، بيروت ، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع ، 1983 ، 220 ص.
- العسلي (بسام) ، الله أكبر... و إنطلقت ثورة الجزائر ، ط 2 ، بيروت ، دار النفائس ، 1986، 208 ص.
- العسلي (بسام) ، جبهة التحرير الوطني الجزائري ، ط 3 ، بيروت ، دار النفائس ، 1990 ، 231 ص.
- العقاد (صلاح) ، المغرب العربي ، ط 3 ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1966.
- العقون بن إبراهيم (عبد الرحمان) ، الكفاح القومي و السياسي – من خلال مذكرات معاصر ، الفترة الأولي 1920 - 1936 ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984 ، 476 ص.
- عنان (محمد عبد الله) ، المذاهب الإجتماعية الحديثة –عناصرها السياسية و الإقتصادية و الدستورية ، ط 2 ، بيروت ، دار الشروق ، 1980 ، 301 ص.
- عوض (صالح) ، معركة الإسلام و الصليبية في الجزائر سنة 1830 إلي سنة 1962 ، ط 2 ، الجزائر ، مطبعة دحلب ، 1992 ، ج 1 ، 322 ص.
- عيناد ثابت (رضوان) ، 8 آيار/ ماي 45 و الإبادة الجماعية في الجزائر ، ترجمة : سعيد محمد اللحام ، الجزائر ، منشورات ANEP ،2005 ، 356 ص .
- قداش (محفوظ) و قنانش (محمد) ، نجم الشمال الإفريقي 1926-1937 . وثائق و شهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، 130 ص.
- قنان (جمال) ، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الإستعمار (1830 - 1944) ، الجزائر ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، 2007 ، 247 ص .

- لاكوست (إيف). نوشي (أندري). برينان (أندري) ، الجزائر بين الماضي و الحاضر – إطار نشأة الجزائر المعاصرة و مراحلها، تمهيد : جان دريش ، ترجمة : رابح إسطنبولي. المنصف عاشور. مراد تفاحي ، د.ط ؟ ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1984، 427 ص.
- مرتاض (عبد المالك) ، نهضة الأدب العربي المعاصر 1925 – 1954 ، ط2 ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1983 ، 253 ص.
- مرتاض (عبد المالك) ، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962 ، الجزائر ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، 2001 ، 111ص .
- مرزوق (خالد) وبن عامر (المختار) ، مسيرة الحركة الإصلاحية بتلمسان 1907 -1931 - 1956 . آثار و مواقف، تلمسان، طبع بمركز التصوير- شارع الملازم فلاح، 2003، 319 ص.
- مزيان (عبد المجيد) ، النظريات الإقتصادية عند إبن خلدون و أسسها من الفكر الإسلامي و الواقع المجتمعي ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1983، 452 ص.
- مقيبس (بشير) ، مدينة وهران – دراسة في جغرافية العمران ، الجزائر ،المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1983 ، 501 ص.
- مهساس (أحمد) ، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر . من الحرب العالمية الأولي إلي الثورة المسلحة ، ترجمة : الحاج مسعود مسعود و محمد عباس ، الجزائر ، منشورات الذكري الأربعين للإستقلال ، 2002 ، 430 ص.
- ناصر (محمد)، الصحف العربية الجزائرية من 1847- 1939، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1980، 239 ص.
- ناصر (محمد)، المقالة الصحفية الجزائرية.نشأتها. تطورها . أعلامها من (1903 إلي 1931)، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1978، المجلد 2، 305 ص.

2- المقالات:

- الإبراهيمي (محمد الميلي) ، « الحالة السياسية داخل الجزائر و خارجها من إندلاع الثورة التحريرية إلي غاية مؤتمر وادي الصومام » ، مجلة الباحث ، العدد 2 ، الجزائر، نوفمبر 1994 ، ص89 .
- بن بوزة (صالح) ، « وسائل الإعلام في الجزائر من ثورة التحرير إلي الإستقلال » ، مجلة الذاكرة ، السنة 2 ، العدد 3 ، الجزائر ، 1995 ، صص 142-143.
- جودي الأخضر بوالطمين ، « الذكري 43 لليوم الوطني للطالب – الطالب الجزائري و ثورة التحرير » ، مجلة أول نوفمبر ، العدد 162 ، الجزائر ، 1999 ، صص 9 – 10 .
- رمضان (محمد الصالح) ، « تاريخ الكشافة الإسلامية الجزائرية » ، مجلة الثقافة ، السنة 12 ، العدد 70 ، الجزائر ، 1982 ، صص 59-68 .
- سعيدوني (ناصر الدين) ، « أحداث 8 / ماي 1945 » ، مجلة الذاكرة ، السنة 2 ، العدد 2 ، الجزائر ، 1995 ، صص 13- 15 .
- الصحيفة و آثارها في الجزائر خلال النصف الأول من القرن العشرين ، إعداد مخبر التاريخ و الأنثروبولوجيا الإجتماعية و الثقافية ، جامعة وهران ، العدد 3 ، الجزائر، نوفمبر 1992 ، ص 5 .
- عماد (حاتم) ،« الثقافة العربية في ظل الإستعمار» ، مجلة الثقافة ، السنة 12 ، العدد 70 ، الجزائر ، جويلية – أوت 1982 ، صص 69-80 .
- مناصرية (يوسف) ، « وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية » ، مجلة المصادر ، العدد 8 ، الجزائر ، ماي 2003، صص 138-140.
- وعلي (عبد العزيز) ،« فعالية مؤتمر الصومام » ، مجلة أول نوفمبر ، العدد 168 ، الجزائر ، جمادي الثانية 1427ه / جويلية 2006 ، صص 82-83 .

3- أعمال الملتقيات :

- الإعلام ومهامه أثناء الثورة (سلسلة الملتقيات) – دراسات و بحوث الملتقي الأول حول الإعلام و الإعلام المضاد، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، 1998، 463 ص.
- فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية (سلسلة الملتقيات) – دراسات و بحوث الملتقي الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر ، الجزائر ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، 1998 ، 375 ص.

4- الموسوعات :

- أبو حجر (آمنة)، موسوعة المدن العربية، ط 1، الأردن – عمان، دار السلامة للنشر و التوزيع، 2002، 592 ص.
- حسين (عمر) ، موسوعة المصطلحات الإقتصادية ، ط 2 ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1967 ، 321 ص.
- الخوند (مسعود) ، الموسوعة التاريخية الجغرافية . عمان – فرنسا، لبنان، سن الفيل – القلعة، 1999، ج 13، 446 ص.
- الكيالي (عبد الوهاب)، موسوعة السياسة، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ج1، 961 ص.
- الكيالي (عبد الوهاب)، موسوعة السياسة، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1981، ج 2، 879 ص.
- الكيالي (عبد الوهاب)، موسوعة السياسة، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1994، ج 7، 676 ص.
- موسوعة تاريخ العالم في القرن 20 م ، 1930 - 1933 ، Edito creps ، 2004 - 2005 م ، 260 ص.
- الموسوعة العربية العالمية، ط 2، السعودية مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، 1999، ج 8، 698 ص.

5 - الأطروحات الجامعية :

- أوعامري (مصطفي) ، الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني خلال الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945) ، ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، من إشراف : أ. د فغرور دحو و د . مهديد إبراهيم ، قسم التاريخ ، جامعة وهران ، 2001- 2002 م .
- بوسعادة (خيرة) ، التركيبة الإقتصادية ، الإجتماعية ، و السياسية للجزائريين ما بين 1936-1939 ، ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، من إشراف : د . بن نعمية عبد المجيد ، قسم التاريخ ، جامعة وهران ، 2001- 2002 م.
- بن داهة (عدة) ، ظاهرة الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر (1830 - 1962)، دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، من إشراف : أ.د فغرور دحو ، قسم التاريخ ، جامعة وهران ، 2007-2008 م.
- تابتي (حياة) ، الحرب العالمية الأولي (1914 – 1918) و إنعكاساتها علي الجزائريين في القطاع الوهراني ، ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، من إشراف :أ.د مهديد إبراهيم ، قسم التاريخ ، جامعة وهران ، 2006 – 2007 م .
- سعد (طاعة) ، المسألة الزراعية في المشروع الإستعماري و موقف الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية منها 1945-1962 ، ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، من إشراف :أ.د فغرور دحو ، قسم التاريخ ، جامعة وهران ، 2003-2004 م.
- عبيد (أحمد) ، أزمة الخمور بالجزائر و إنعكاساتها الإجتماعية و السياسية 1929-1936 ، شهادة الدراسات المعمقة ، من إشراف : د. منور الصم ، معهد العلوم الإجتماعية ، جامعة وهران ،1977 م.
- قنانش (محمد) ،الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينات (1929 - 1939) ، ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، من إشراف : أ.د مهديد إبراهيم ، قسم التاريخ ، جامعة وهران ، 2007 م .
- مهديد (إبراهيم) ، الجزائريون في القطاع الوهراني بين 1900 و 1940 . الجذور الثقافية الهوية الوطنية و النشاط السياسي، رسالة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ

الحديث و المعاصر، من إشراف: أ.د صم منور، قسم التاريخ، جامعة وهران، 1999.

- ولد النبية (كريم) ، الإستيطان و النظام الإداري المحلي في الجزائر – بلدية عين تموشنت المختلطة نموذجا ، ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، من إشراف : أ.د فغرور دحو ، قسم التاريخ ، جامعة وهران ، 2000-2001 م .

ثانيا : المصادر باللغة الفرنسية

أ)- مديرية المحفوظات بولاية وهران :

- **Direction des Archives de la wilaya d'Oran :**

❖ **Les Séries :**

▪ **La Sous – Série 1 F : Sûreté Générale 1832 - 1957.**

- **1F 273 à 1 F 291 :** Mouvements sociaux (1894-1949)

- F 1 (1) - 1 F 273 :

- Bourse de travail d'Oran – grève des dockers 1923.
- Troubles antisémites des 4 et 5 mai 1925, Attitude de la police.
- Bourse de travail d'Oran : Fermeture le 31 juillet 1929, Réouverture le 5 septembre 1929.
- Bourse de travail (fermée le 17 mai 1930).
- Arrêté municipal du 13 mai 1931(Réouverture).
- Bourse du travail 1928 -1936.

- F1 (2) - 1 F 274 :

- Grève des 10 et 19 mai 1930 – Tramways oranais.
- Grève des Charbonniers du port – septembre 1930.
- Grève des ouvriers Boulangers 1929.
- Grève des dockers 1929.
- Grève des ouvriers Boulangers 1926.
- Grève des ouvriers des Tramways oranais 1923 -1928.
- Grève des gruttiers du port d'Oran.
- Grève Tramways : gruttiers, Sandaliers 1928.
- Grève des maçons 1924.

- Grève des ouvriers meuniers 1929.
- Grève des dockers 1923.
- Grève diversses 1926.
  - Syndicat des cheminots.
  - Grève des auxiliaires journaliers indigènes des chemins de fer.
  - Grève des ouvriers tonnaliers.
  - Grève des ouvriers charpentiers.
  - Ouvriers de l'ameublement et syndicat des chauffeurs de taxis.
- Grève de Sidi - Bel - Abbès 1933.
  - Rapports du commissaire de police et de la gendarmerie.
  - Divers documents se rapportent à la grève (Terrassiers, Boulange, Carreleurs).
  - Correspondance avec la sous – préfecture.
  - Rapports, télégrammes et messages au gouvernement général.

- **F2 (2) -1 F276 :**
  - Participation des indigènes à des mouvements sociaux 1936.
  - Activités socialistes à Béni - Saf 1935.
  - Mouvement dans les ports 1935.
- **F24 (3) - 1 F 284 :**
  - Propagande communiste dans les milieux indigènes musulmans 1936-1942.
  - Conférences Boukort 1934-1937.
  - Création d'une CGT algérienne 1925-1934.
  - Envoi de tracts 1932-1945.
  - Création d'une médersa à Sidi- Bel - Abbès 1943.
  - Oulamas : médersa ou écoles suspectes 1937-1944.
  - Incidents entre israélites et indigènes 1934-1935.
  - Troubles Antissémites : Mostaganem, Sidi-Bel-Abbès, Mascara, Tlemcen, 1934-1935.
- **F31 (1) - 1F 286 :** Affaires Musulmans, département d'Oran.

- Déclaration sociétés secrètes 1941-1942.
- Commune d'Ain Témouchent.
- Déclarations relatives aux associations secrètes 1941.

- F35 - 1F 289:

- Grève des ouvriers agricoles 1933-1937.
- Rapport sur le kamessat en oranie 1937.
- Enquêtes et khemessat 1937.
- Passeports et consulats 1863-1920.

-F35 - 1F290:

- Renseignements généraux enquêtes et surveillances

- **<u>La Sous – Série 4 H :</u> Ravitaillement.**

- **4H 284 à 304 :** Ouverture de fonds de commerce (1941- 1945).

4 H 285 - Autorisation d'ouverture de fonds de commerce d'européens, département d'Oran 1941-1943.

4 H 288 - Notice de renseignements concernant l'ouverture de fonds de commerce indigène département d'Oran 1941-1944.

4 H 291 - Rapport du préfet sur la situation économique, Oran 1944.

- **4 H 871 à 964 :** Commercialisation et contrôle des prix.

4 H 956 - Contrôle annuel de l'activité des chantiers forestiers (service économique) 1943.

- **<u>La Sous – Série 10H :</u> Chambre de commerce.**

- Rapports : (1904- 1958).

- **10 H 61 :** Question économiques, administratif, commerciales et maritimes.
- **10 H 81 :** port et chemin de fer (1903-1959).
- Sociétés et entreprises (1900-1947).
- **10 H 94 :** Conseil économiques, société et compagnies économiques, circulaires, décrets, crédits.

- **<u>La Série I :</u> Affaires Musulmans.**

- **I 1 à I 14 :** Affaires Politiques (1837-1961).

- **2260 I 1 :** Centre d'information et d'études (C.I.E).
  - Organisation judiciaire civile et pénale en Algérie : régime des terres.
  - Influence de l'orient sur la presse de langue arabe en Algérie (Exposé présente par Monsieur Charavin 1936).
  - Question religieuse : culture – mosquée (1933-1946).
  - Note sur l'étoile Nord- Africaine (1936).
  - La Presse indigène en Algérie (Exposé par le capitaine Wender).
  - Note sur le congrès musulman algérien.
  - Note sur les confréries religieuses.
  - Note sur les écoles coraniques en oranie (1937).
  - Les Etudiants musulmans algériens inscrits à l'université d'Alger : conférence fait par le capitaine Carre.
- **4476 I 4 :**
  - Situation des indigènes (1937-1944).
  - Grève Tiaret (5 janvier 1942).
  - Douaires (1942).
  - Affaires des propriétés : Saida (1942).
  - Enseignement des indigènes (1942-1944).
- **4473 I 5:**
  - Partis politiques musulmans (1938-1943).
  - Presse indigène: Journaux interdites (1933-1942).
  - Fédération des élus (1937-1938)
- **4062 I 7 :**
  - Mouvements syndicaux (1932-1944).
  - Bureau de bienfaisance musulman (1942-1943).
  - Réforme musulmane : Projet de loi saurin et Blum violette (1937-1938).
  - Représentation des indigènes au parlement.

- Réforme musulmane : Ordonnance du 7 mars 1944 : citoyenneté des français musulmans.

- **4475 I 9 :** Surveillance politique des indigènes.
  - Etat d'esprit (1935).
  - Parti du peuple algérien : ordre générale (1937- 1944).
  - Centre d'information – renseignement (1939-1942).
- **4477 I 10 :** Bulletin de renseignements du C.I.E :
  - Situation politique et économique.
  - Etat d'esprit 1942-1944.
  - Parti politique : Oulamas, PPF, Fédération fellah (1942-1944).
- **4480 I 11 :**
  - Etat d'esprit des populations musulmans : divers (1937-1944) : Tiaret- Mostaganem – Sidi.Bel.Abbès - Mascara - Tlemcen.
  - Surveillance des indigènes Oran (1937- 1944).

- **I 15 à I17 :** Communes mixtes (1899-1958).
  - **4479 I 15 :** Affaires concernant les communes mixtes :
    - Saint lucien – Marnia - Cassaigne – Sebdou
    - Cachou – Aflou – Nedrouma - Tiaret
    - Renault - Ain Temouchent – La Mina.
- **I 18 à I 25 :** Presse et enseignement (1903- 1961).
  - **4064 I 18 :** Enseignement.
    - Ecoles coraniques – oranie (1929- 1931).
  - **4482 I 19 :** Affaires musulmans.
    - Propriété indigène.
    - Dissolution de la société agricole (Djamât et Fellah).
    - Emissions radiophoniques divers.
  - **2261 I 21:** Presse.
    - Presse " Ech-Cheab" (Analyse renseignements 1937).
    - Presse " Oran Républicain " renseignement et découpages (1937 – 1961).

- Presse " El Maghrib El Arabi " (Analyse citation 1937).
- Presse " El Quifaq" (Analyse 1939-1940).
- Presse " la voix indigène " (Analyse 1940).
- Presse " El Maghrib El Arabi " (1947 – 1949).
- L'étoile Algérienne (1943 -1949).
- Direction générale des affaires indigènes.

- **6988 I 22 :** Enseignement et étudiants.
  - Medersa de Tlemcen (1938 – 1955).
  - Généralité : Langue arabe, culture (1949-1959).
- **6986 I 23:** Publications.
  - Journaux et publications (1948 – 1955).

▪ **<u>La Sous – Série 3 R :</u> Hydraulique.**

- **3 R 1 à 26 :** Sources (Réglementation des eaux, concessions, irrigations, alimentation en eau potable 1838 -1945).
  - **3 R 12 à 18 :** Sources – Arrondissement de Tlemcen.
    - **3 R 12** - Oued Mimoun – Ben Smeil (1820-1913).
    - **3 R 15** - Tlemcen (1850 – 1900).
  - **3 R 19 à 26 :** Sources – Arrondissement de Mostaganem.
    - **3 R 21**- Mostaganem (1838 -1939).
- **3 R 50 à 58 :** Alimentation en eau.
  - **3 R 56** - Autorisation de prise d'eau à usage industriel: Relizaine, Tenira, Tiaret, Tlemcen, Oran (1948-1949).
- **3 R 78 à 100 :** Prises d'eau.
  - **3 R 89** - Oran, Sidi Bel Abbès.
  - **3 R 97** - Tlemcen, Sidi Bel Abbès.
- **3R 101 à 105 :** Sources (Réglementation des eaux, concessions, irrigations, alimentation en eau potable 1829 – 1945).
  - **3 R 101** - Ain El Arbe – Ain El Turk – Ain Kial – Ain Temouchent – Arzew – Assi Ameur (1829 -1935).

- **3 R 118 à 129 :** Barrages.

  3 R 118 - Barrages de : Ain Arba, Ain Feken (1860-1939).

  3 R 124 - Barrages de Beni – Bahdel (1928-1942).

  3R 125 et 126 : Barrages de Bouhanifia (1930- 1953).

  3 R 128 - Barrages l'Oued El Abed , Oued Fergoug , Oued Froba , Oued Isse , Oued Kheir , Oued Khelouf , Oued Malah , Oued Mekarra , Oued Riou (1860- 1926).

  3 R 129 - Barrages Oued Taria, Oued Temouchent, oued Zaouia, Perregeau, Relizaine, Saf Saf, St. Maur, Slissen, Tabia, Tafraoui, Tafna, Tiaret (1900- 1930).

- **3 R 130 à 200 :** Syndicats.

  3 R 152 - Syndicat des eaux d'irrigation d'Hennaya (1860-1900).

  3 R 158 - Syndicat d'irrigation de la plaine de Marnia – syndicat d'irrigation de Mascara 1905- 1952.

  3 R 183 - Syndicat des eaux de Said 1870- 1930.

  3 R 190 - Syndicat des eaux de Tafna 1926- 1952.

  3 R 196 - Syndicat des eaux de Tlemcen 1900- 1920.

ب)- أرشيف البلديات:

- Les Archives communales :

- **Archives communales d'Ain Temouchent :**

- Boite1930-1950: Bureau bienfaissance d'Ain Temouchent.
- Boite1920-1930: Statistique.
- Boite1926-1942: Personnel communel, registre divers.
- Boite1925-1938: Délégations financière.
- Boite1938-1948: Recrutement indigène.
- Boite1930-1950: Ravitaillement des populations.
- Boite1926-1962: Impôts, évolution foncière.
- Boite1909-1945: Recrutement.
- Boite1905-1936: Historique journaux.
- Boite Archive historique, 1911-1962: colonisation.

- Boite1912-1939: Bureau de bienfaissance musulman.
- Boite1910-1940: Bureau de bienfaissance européen.
- Boite1947-1953: Les impôts.
- Boite1920-1962: Syndicats.
- Boite1932: Commissaire de police.
- Boite1940-1960: Service médical.
- Boite1928-1952: Les mouvements sociaux d'Algérie.
- Boite1920-1955: Algérie, question sociale économique, démographique.
- Boite 1940 : Statistiques industrielle – sociétés coopérations.
- Boite1935-1958 : SIP (Société indigène de prévoyance).

- **المصادر المطبوعة:**

- Annuaire oranais (Société de l'annuaire général de l'Afrique du Nord, au capital de 500.000 francs), 44 année, commercial-Industriel- administratif- minier- agricole viticole- vinicole, paris, publié sous le haut patronnage du ministère des affaires étrangère, 1927.
- Annuaire officiel des abonnés aux réseaux Téléphoniques, Service des postes des télégraphes et des téléphones, République Française – gouvernement général de l'Algérie, imprimerie constantini, 1929.
- Assemblée Financières Algériennes – session extraordinaires de novembre 1929, n° 1, Alger, ancien imprimerie Victor hentz, 1929.
- Chambre d'Agriculture d'Oran, procès – verbaux des séances de novembre 1929 à mars 1932.
- Conseil général du département d'Oran, Rapports du préfet et procès – verbaux des délibérations – session ordinaire d'avril 1945 (Note sur la situation économique du département d'Oran au 15 avril 1945).
- Exposé des Travaux de la Fédération des syndicats Agricole de l'Oranie, exercice 1932 et 1938.

- Journal officiel de la République Français.
- Livre d'or des officiers des affaires indigènes 1830-1930, par le commandant R. Peyronnet, T2, notices et biographies, (Gouvernement général de l'Algérie – Commissariat général du centenaire), Alger, pet G. soubiron, 1930.

- **Archives communales de Béni-Saf :**

- Boite n°01: Mobilisation.
- Boite n° 06: Correspondance.
- Boite n° 14: Revue de la Presse Algérienne et actualités économiques.
- Boite n ° 18 : Situation scolaire
- Boite n ° 19 : Assemblée algérienne.
- Boite n °28 : Chômage 1945-1956.
  - Service médical.
  - Médecins de la santé.
- Boite n°41 : Paysannat.
- Boite n°46 : Evénement d'Algérie.
  - Orphlins.
- Boite n°50 : Journal officiel de l'Algérie.
- Boite n°67 : Chômage 1951-1952.
- Registre des délibérations.

- **Archives de Société de Pouzzolane de Matériaux et de Constructions de Béni- Saf :**

- Boite n° 15 : Les Mines de fer.
- Boite n° 16 : L'agriculture.
- Boite n° 22 : Fiche signalétique producteur agricole rentenue développement de l'ouest.
- Boite n° 83 : L'industrie.

- **Archives communales d'El Malah :**

- Boite n° 22 : Exode des indigène.
  - Circulation des indigènes.
- Boite n° 35 : Chômage et main d'œuvre.
  - Bulletin sanitaire de l'Algérie.
- Boite n° 60 : Evolution économique et sociale des populations de l'Algérie.

▪ **Archives communales d'Oran :**

- Boite n° 05 : Affaire indigène.

▪ **Archives communales de Tlemcen :**

- **la série C :** Bibliothèque Administrative.
  - Conseil général (Rapports du préfet sur la situation du département d'Oran), (1950-1954-1955-1956).
  - Conseil général (Exposé du préfet, Rapports du préfet, état des vœux), (1949).
  - Exposé de la situation générale de l'Algérie, (1936-1946- 1952).
- **La série F :** Population, Economie, Sociale, Statistique.
  - Registre des déclarations des récoltes d'emblavure 1950-1953.
  - Commission extra- municipale de ravitaillement.
  - Comité local de surveillance des prix de l'Algérie 1947.
  - Office de chômage.
  - Affaires propriétés.
  - Rapports sur l'artisanat algérien du département d'Oran.
- **La série H :** Affaire militaire.
  - Engagements volontaires.
  - Les gouverneurs généraux.
  - Rapport sur la situation politique et administrative d'Algérie.
  - Délébirations du conseil municipal de Tlemcen.

ثالثا : المصادر المطبوعة

أ)- المنشورات الحكومية :

- Annuaire Statistique de la l'Algérie (1929-1954).
- Analyse de la Presse indigène d'Algérie : Bulletin mensuel de la presse indigène (1936-1942)- (1947).
- Assemblée Financières Algériennes (1929-1954).
- Bulletin de l'association des cours industrielle d'Oran (1935-1936).
- Chambre d'Agriculture d'Oran (1929-1954).
- Chambre de commerce d'Oran (1929-1954).
- Conseil général du département d'Oran (1929-1954).
- Documents Algériens – Série Economie – Service d'information du cabinet du gouverneur général de l'Algérie, 15 juin 1955, n°116.
- Estoublon (Robert) et Léfébure (Adolphe), Code de l'Algérie Annoté, recueil chronologique de lois, décrets, Arrêtes, circulaires … etc, formant la législation algérienne (1929-1954).
- Exposé de la situation générale de l'Algérie (1929-1954).
- Exposé des Travaux de Fédération des syndicats agricole de l'oranie, exercice 1938.
- Journal officiel de L'Algérie (1929-1954).
- Journal officiel de la République Française (1929-1954).

ب)- الصحافة: - Presse

- Dépêche (Le) Oranais (السريع الوهراني) ، جريدة يومية فرنسية ، تدافع عن مصالح المستوطنين في الجزائر. (1929- 1954)
- Echo (L) Oran (صدي وهران) ، جريدة فرنسية ، نشأت في 12 سبتمبر 1844 ، تولي إدارتها طيلة هذه الفترة عائلة " بيري " إلي غاية يوم توقيفها في 17 سبتمبر 1963 من طرف السلطات الجزائرية المستقلة . إكتسبت هذه الجريدة أهمية كبيرة في غرب البلاد و وصل نفوذها إلي شرق المغرب حتي مدينة فأس . و مثلت أول جريدة إستعمارية في الجزائر من حيث رقم سحبها الذي وصل إلي 7500 نسخة يوميا. (1929- 1954)

- El Moudjahid(المجاهد)، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني (متوفر منها ثلاثة أجزاء باللغة الفرنسية).
- Front (Le) Populaire de l'Oranie (الجبهة الشعبية للقطاع الوهراني) ، جريدة أسبوعية تأسست في جويلية 1935 ، توقفت عن الصدور في سنة 1936 ، بعدما حلت مكانها جريدة (وهران الجمهوري) .(1929 - 1954)
- Gazette d'Ain – Temouchent (جريدة عين تموشنت)، جريدة أسبوعية فرنسية ، تهتم بالسكان الأوربيين ، تصدر كل يوم خميس ، رئيس تحريرها : "دلتربيو" (Deltrieux) قبل الحرب العالمية الثانية ، كانت تطبع في وهران – مطبعة مشادو (Machado) ، و إستمر ظهورها حتي سنة 1960 . (1929- 1954)
- Liberté (La) (الحرية) ، جريدة أسبوعية ، تصدر كل يوم خميس ، ناطقة بإسم الحزب الشيوعي الجزائري .(1929- 1954)
- Lutte(La) Sociale (الصراع الإجتماعي) ، جريدة الحزب الشيوعي الفرنسي من 1932 إلي 1936 ، ثم الحزب الشيوعي الجزائري من 1936 إلي 1939 . (1929- 1954)
- Oran Républicain (وهران الجمهوري) ، جريدة يومية فرنسية ، تأسست في أكتوبر 1936 ، و تعتبر لسان حال الجبهة الشعبية بأحزابها اليسارية المختلفة ، ساندت إصلاحات الحكومة الفرنسية في سنة 1937 .(1929- 1954) .
- Oran Matin (وهران الصباح) ، جريدة يومية فرنسية ، تأسست في سنة 1932 ، ناطقة بإسم أحزاب اليمين للسكان الأوربيين ، رئيس تحريرها" أ. غزاز ألفريد " (Alfred gazez) ،عارض الإصلاحات خاصة مشروع بلوم فيوليت . (1929- 1954) .
- Petit (Le) Oranais (الوهراني الصغير) ، جريدة يومية فرنسية ، تأسست بمدينة وهران و تنتمي إلي الإتحاد اللاتيني و الحزب الجمهوري الحر. (1929-1954)
- Petit (Le) Tlemcenien (التلمساني الصغير) ، تأسست في سنة 1901 – 6000 نسخة في سنة 1936 و 4000 نسخة في سنة 1938. (1929- 1954)

- Réveil (Le) de Mascara (إفاقة معسكر) ، جريدة أسبوعية ، تأسست في سنة 1880 ، مديرها هو رئيس بلدية معسكر الراديكالي "مؤزولي باسكال" (pascal mozoli) (1929-1954) .
- Semeur (Le) (المزارع) ، لسان حال الحزب الإشتراكي ، وهران 1929 و 1933 (1929-1954).
- Voix (La) Indigène (صوت الأهالي)، تأسست هذه الجريدة سنة 1929 بقسنطينة ، يديرها "الزناتي " ، ممثل عن آراء الأهالي ، وضعت نصب أعينها الدفاع عن مصالح الأهالي الجزائريين ، كما يصدرها المعلمون الجزائريون ذو الثقافة الفرنسية (1929- 1954) .

رابعا :قائمة المجلات و النشرات المستعملة

- Annales économiques, sociétés, civilisation.
- Annuaire de l'Algérie du Nord.
- Bulletin (Le) Economique et Juridique.
- Bulletin (Le) de la société de géographie et d'archéologie d'Oran.
- Bulletin (Le) mensuel du comité de l'Afrique française
- Institut de Belles – lettres Arabes.
- Informations Algériennes.
- Questions Nord africaines.
- Revue (La) Algérienne des sciences juridiques, économique et politique.
- Revue (La) Africaine.
- Revue de culture et développement.
- Revue des deux mondes.
- Revue (La) Economique.
- Revue (La) d'Histoire moderne et contemporaine.
- Revue (La) de paris
- Revue (La) politique et parlementaire.
- Revue (La) socialiste.
- Temps modernes.

خامسا : المراجع باللغة الفرنسية

أ)- الكتب:

- Ageron (Ch.R), L'Algérie Algérienne de Napoléon III à de Gaulle, paris, sindibad, 1980, 254p.
- Ageron (Ch.R), Les Algériens Musulmans et la France (1871-1919), 1éd, paris, P.U.F, 1979, T2, 1308 p.
- Ageron (Ch.R), Histoire de l'Algérie contemporaine. de l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération 1954, 1 er éd, paris, P.U.F, 1979, T2, 460 p.
- Ageron (Ch.R), Histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1982), Que sais je ? , N °400, 8 éd, paris, P.U.F, 1983, p 126.
- Ained Tabet (Redouane), Histoire de l'Algérie. Sidi – Bel- Abbés de la colonisation à la guerre de libération en zone 5, wilaya 5 (1830-1962), avec la collaboration de Tayeb Nehari, Alger , officier de l'ALN , ENAG, 1999, 405p.
- Aron (Robert), Les Origines de la guerre de l'Algérie, paris, fayard, 1962, 332 p.
- Atlas de Géographie historique de l'Algérie, état des terres cultivées et non cultivés en 1929.
- Benamrane (Djilali), Agriculture et développement en Algérie, Alger, société nationale d'édition et de diffusion, 1980, 269 p.
- Bendiab (Ahmed Taleb), Chronologe des faites et mouvement sociaux et politiques en Algérie 1830-1954, Alger, s.d ? , 130p.
- Chevalier (J.L), Le Problème démographique Nord- Africain, paris, presses universitaires de France, 1947, 224p.
- Colette et Français Jean, l'Algérie hors la loi, paris, éditions du seuil, 1955.

- Collot (Claude), Les Institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962), Office des publications universitaires d'Alger et éditions du CNRS, paris, 1987, 343p.
- Colonna (Fanny), Instituteurs Algériens (1883-1939), paris, presse de la fondation nationale des sciences politiques, 1975, 239p.
- Debeche (Ismail), La Nation arabe et la communauté internationale face à la révolution algérienne (1954- 1962), approche pour une rationalisation de la politique régionale et internale de l'Algérie, traduit de l'arabe par : Bachir Rouabhia, Alger, éditions distribution Houma, 2000, 405 P .
- Despois (J), Géographie de l'Afrique du nord ouest, paris, payos, 1967.
- Dictionnaire économique et social, paris, Hatier, 1981.
- Eléments sur la structure socio- économiques de l'Algérie, communication au 24 congrès international de sociologie, Alger, 25 au 30mars 1974.
- Favrod (Charles – Henri), La Révolution Algérienne, paris, plon, 1959.
- Favrod (Charles – Henri), Le FLN et L'Algérie, paris, plon, 1962.
- Ferhat (Abbé), Guerre et Révolution d'Algérie- la nuit coloniale, s.éd ? , paris, Julliard, s.d? , 233p.
- Ferhat (Abbès), L'autopise d'une guerre, paris, éditions garnier, 1980.
- Gallissot (Réne), le Maghreb de Traverse, éd Bouchene, paris, 2000.
- Gautier (M.E.F), L'évolution de L'Algérie de 1830 à 1930, cahiers de centenaire de L'Algérie III, publications du comité national métropolitain de l'Algérie, s.d ?
- Girault (Arthur), Principes de colonisation et de législation coloniale, paris, 1924.
- Ihddaden (Zahir), Histoire de la presse indigène en Algérie – des origines jusqu'en 1930, Alger, ENAL, 1983, 409p.

- Kaddache (Mahfoud), Histoire de Nationalisme Algérien. Question nationale et politique algérienne (1919-1951), 2 éd, Alger, presses de l' SNED, 1980, T2, 1113p.
- Kaddache (Mahfoud), histoire du nationalisme algérien. question nationale et politique algérienne 1919-1951, 2 éd, t1, Alger, société nationale d'édition et de diffusion, 1981, 525p.
- Kharchi (D.J), Colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830-1962, Alger, éd kasbah, 2004.
- Labarthe (André), Document sur le pétrole du sahara, paris, 1957.
- Launay (M), Paysants Algériens, paris, éd le seuil ,1963.
- Maghreb (Abdelghani), La Paysannerie Algérienne face à la colonisation, Alger, ENAP, 1973.
- Manquene (J), L'oranie et ses richesses agricole, Oran, imprimerie Heinz- frères, 1930.
- Martin (J.C), Histoire de l'Algérie française (1830-1962), paris, éditions des 4 fils aymon, 1963, 510p.
- Martin (J.C), Modèls Algérien de développement 1962-1972, SNED, P23.
- Merad (Ali), Le Réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940, essai d'histoire religieuse et sociale, paris, Mouton & co la haye, 1967, 469p.
- Mélia (Jean), l'Algérie et la guerre (1914-1918), paris, libraire plon, 1918.
- Mollard (Ghislaine), L'évolution de la culture et de la production de blé en Algérie de 1830 à 1939, s.éd ? paris, éditions la rose, 1950.
- Mynier (Gilbert), L'Algérie Révelée. la guerre de 1914-1918 et le premier quart du e siècle, 1 er éd, préface de : pierre Vidal, Genève. paris, libraire droz, 1981,
- Nouschi (André), La Naissance du Nationalisme Algérien (1914-1954), paris, éditions de minuit, 1962, 162p.

- Nouschi (André), l'Algérie Amère (1914-1994), s.éd? , paris, éditions de la maison des sciences de l'hamme, 1995.
- Piquet (Victor), l'Algérie Française – un siècle de colonisation (1830-1930), s.éd? préface de m. octave, paris, homberg, libraire armond colin, 1930, 413.
- René (Arrus), L'eau en Algérie, OPU. PUG, 1 éd, 1984, p 123.
- René (Lespes), Oran – Etude de géographie et d'histoire urbaines, éditions bel horizon, 2003.
- Sari (Djillali), La Dépossession des fellahs, Alger, SNED, 1978, 145p.
- Stora (Benjamin), Histoire de l'Algérie coloniale (1830-1954), paris, édition de la découverte, 1991, 126p.
- Tinthoin (Robert), Les Aspectes physiques du tell oranais – essai de morphologie de pays semain aride, Oran, éditions l. fouque, 1948.
- Tinthoin (Robert), L'oranie. sa géographie. son histoire. Ses centres vitaux, Oran, L. Fouque, 1952, 56p.
- Turrin (y), Affrontement culturels dans l'Algérie coloniale, école. medressa. Religion, Alger, SNED, 1971
- Valery (Luc). Bensadoun (Henry), L'oranie biographique, imp. Heintz frères, Oran, 1934, 307p.
- Yacono (Xavier), Histoire de l'Algérie. de la fin de la régence turque à l'insurrection de 1954, France, éditions de l'athanthrope, 1993, 396p.

ب) – المقالات:

- Afrique française (bull), « l'Algérie », n° 1, janvier1901, p11.
- Afrique française (bull), « l'Algérie », avril 1933, pp239-240.
- Ageron (Ch.R), « De L'Islam à la Révolution », in R.S, 1956.
- « Une Politique Algérienne libérale sous la troisième République (1912-1919), Etude historique de la loi du 4 février 1919 », in R.H.M.C, n°6, avril – juin 1949, pp121-151.
- Barbé (R), « La Question de la Terre en Algérie », in R.E, 1955.
- Benaoum (A), « Les Lois Français coloniales et leurs effets en Algérie 1830-1990 », in R .A .S.J. E .P, vol 10, n°1, mars 1973, pp7-25.
- Benhassine (M.L) et Merad (B.A), « La Périodisation des classes sociales en Algérie de 1830 à la veille du déclenchement de la lutte de libération Nationale », in R.A. S.J .E .P, vol 11, n°2, juin1977, p323.
- Benachnhou (Abdelatif), « Accumulation du capital et évolution du matériel de la paysannerie en Algérie de 1880 à 1962 », in R .A .S.J .E .P, n°2, juin1976.
- Berque (Augustin), « La Bourgeoisie algérienne», in R.A, 1948, pp1-29.
- « L'Habitation de l'Indigène Algérien », in R.A, 1936, pp98-100.
- Boubaker (A), « Usages de droit, coutumes dans la région de Tlemcen », in R.A, 1936.
- Bouthoul (Gaston), « Le Malaise Algérien», in R.P, 1 juillet 1935, pp118-134.
- Brahim (ML), et Merad (BA), « La Périodisation des classes sociales en Algérie », in R.A.S.J.E.P, vol 14, 1977, pp 332 - 333.
- Capot .Rey (R), « L'industrialisation de l'Afrique du Nord», in A.E.S.C, 1953.

- Chantouf (Tayeb), et Taleb Bendiab(Abderrahim) , « Un Document inédit sur le 8 mai 1945 : le rapport Tubert» , in R.A.S.J.E.P, vol 11, n°4, décembre 1974.
- Collot (Claude), « Une Fausse réforme: L'assemblée Financière de l'Algérie. septembre 1945 - janvier 1946 », in R.A.S.J.E.P, n°1, mars 1968, p51.
- « Le Régime juridique de la presse musulmane Algérienne (1881-1962) », in R.A.S.J.E.P, 1969.
- Djeghloul (A), « Révolution Agraire et problèmes de transitions en Algérie», in Revue de culture et développement, vol 9, n°4, 1977.
- Despois (J), « La Répartition de la population en Algérie», in A.E.S.C, 1950.
- Dessoliers (A), « Population européenne en Alger», in B.S.G.A.O, 1937-1938, pp67-81.
- Desparmet (J), « La Manifestation en Algérie (1933-1934) », in (AF.Bull), 1934, pp 537-547.
- Esquer (G), « 8 Novembre 1942, Jour premier de la libération », in R.p.p, 1946.
- Franc (J), « Population d'Algérie en 1936 », in Questions Nord Africaine, n° 10, janvier1938, pp5-17.
- Galissot (R), « Emigrations des musulmans Algériens vers la Métropole», in Annuaire de l'Afrique du Nord, 1981, pp 11-31.
- Gourdan Hubert et Henry Jean, Robert et Henry – Leorcerorie Françoise, « Romain coloniale et idéologie colonial en Algérie », in R.A.S.J.E.P, Alger, vol 11, mars1974.
- Hildbert (I), « L'artisanat Algérien », in Information Algériens, n°52, 1941, pp846-875.
- Mabbo, « Géographie et Répartitions du vignoble Algérien », in B.E.J, n°93, mars – avril 1947, pp24-28.

- Merad (Ali), «La Formation de la presse musulmane en Algérie (1919-1939) », in IBLA, 1964, pp9-29.
- Pesle (O), « Pour une politique de contact entre la France et les indigènes musulmans, de l'Algérie du Nord », in Question Nord Africaine, novembre 1935.
- Peretti (Jean Marie), « La Crise mondiale et le monde rural traditionnel Algérien », in R.A. S.J .E .P, vol 11, n°4, décembre 1974, p53.
- Sabatier, « Les Droits électoraux des indigènes musulmans d'Algérie», in R.D.M, mars 1938, pp197-206.
- Salhi (M.Ch), « Colonialisme et racisme en Algérie », in Temps modernes, n°119, 1955, pp35-39.
- Taleb (B), « La Formation des idées du socialisme scientifique en Algérie 1920-1936 », in R.A.S.J.E.P, vol 14, n°2, 1977, pp289-309.
- Tinthoin (R), « Les Artisanats de la colonisation en oranie», in B.S.G.A.O, T 68, 1947, p 423.
    - « l'Algérie agricole et la crise économique »in B.S.G.A.O, 1934.
    - « Le Peuplement musulman d'Oran », in B. S.G.A.O, n° 234, 1954, pp 16-55.
- Vatin (Jean Claude), « Conditions et réformes de domination coloniale en Algérie 1919-1945 », in R.A.S.J.E.P, vol 9, n°4, décembre 1972, p873.
- Veico (Jean Louis), « Propriété et capitalisme Agraire dans l'Algérie coloniale », in R.A .S.J .E .P, vol 14, n°3, sep 1977, p 513.
- Yacono (X), « Peut on évaluer la population de l'Algérie en 1830 », in R.A, 1954, pp277-307.

ج)- الأطروحات الجامعية :

- Abid (A), « Le Mouvement syndical et luttes sociales en oranie 1942-1952 », thèse pour le doctorat de 2e cycle, Alger, 1985.
- Diemert (J.P), « Le Syndicalisme en Algérie 1919-1938 », mémoire de maîtrise, paris 8, département d'histoire.
- Henni (Ahmed), « Colonisation agricole et sous développement en Algérie 1830-1954 », Thèse sciences économique.
- Touati (L), « L'Oranie colonisée, économie, société et acculturation 1881-1937 », thèse pour le doctorat de 3e cycle, université de Nice, 1984.

الفهارس

* فهرس الجداول و الخرائط *

الرقم	عنوان الجدول أو الخريطة	الصفحة
الجدول رقم 01	الولادات و الوفيات في دوائرعمالة وهران سنة 1926 (نسمة).	28
الخريطة رقم 01	أودية عمالة وهران.	44
الجدول رقم 02	إنتاج القطن في العمالات الثلاثة ما بين 1933 – 1934 (قنطار) .	59
الجدول رقم 03	إنتاج الحلفاء في العمالات الثلاثة ما بين 1933 – 1934 (قنطار) .	60
الجدول رقم 04	تطور الكروم في دوائر القطاع الوهراني سنة 1929 .	69
الجدول رقم 05	صادرات الجزائر سنة 1930 .	70
الجدول رقم 06	إنتاج الخمر في العمالات الثلاثة سنة 1938.	74
الجدول رقم 07	أسعار الحبوب في الجزائر ما بين 1931 – 1933 (فرنك فرنسي).	76
الجدول رقم 08	إنتاج الحبوب الشتوية في الجزائر ما بين 1929 -1935.	77
الجدول رقم 09	إنتاج الحبوب في الجزائر سنة 1936 .	78
الجدول رقم 10	إنتاج القمح الصلب في دوائر القطاع الوهراني - المناطق الشمالية - ما بين 1937 - 1938	80

الجدول رقم 11	إنتاج القمح اللين في دوائر القطاع الوهراني - المناطق الشمالية – ما بين 1937 – 1938.	81
الجدول رقم 12	إنتاج الشعير في دوائر القطاع الوهراني - المناطق الشمالية – ما بين 1937 - 1938.	81
الجدول رقم 13	تطور إنتاج و صادرات أهم المنتوجات المنجمية في الجزائر ما بين 1930 – 1936 .	86
الجدول رقم 14	إنتاج خامات الحديد في العمالات الثلاثة ما بين 1929 – 1934 (طن) .	87
الجدول رقم 15	وضعية مناجم الحديد في عمالة وهران – بني صاف - سنة 1938 .	88
الجدول رقم 16	نتائج الإستيطان الرسمي في القطاع الوهراني من 1871 إلي 1938.	92
الجدول رقم 17	الجمعيات الفلاحية في القطاع الوهراني سنة 1938 .	93
الجدول رقم 18	عملية بيع الأراضي الفلاحية من الأوربيين إلي الجزائريين في دوائر عمالة وهران سنة 1938.	102
الجدول رقم 19	عملية بيع الأراضي الفلاحية من الجزائريين إلي الأوربيين في دوائر عمالة وهران سنة 1938.	103
الجدول رقم 20	عملية بيع الأراضي الفلاحية من الجزائريين إلي الجزائريين في دوائر عمالة وهران سنة 1938.	104
الجدول رقم 21	عدد الخماسين في عمالة وهران – بلدية مكارة المختلطة – ما بين 1925 -1937.	114

الجدول رقم 22	تطور اليد العاملة الزراعية الجزائرية ما بين 1930 – 1954.	148
الجدول رقم 23	توزيع الأراضي الفلاحية بين الأوربيين و الجزائريين سنة 1940.	149
الخريطة رقم 02	حدود الإستيطان الأوربي في القطاع الوهراني .	152
الجدول رقم 24	إرتفاع أسعار المنتوجات في الجزائر ما بين 1939 – 1945 (فرنك فرنسي) .	157
الجدول رقم 25	الأجر اليومي للعمال الزراعيين في الجزائر ما بين 1942 – 1945 (فرنك فرنسي) .	157
الجدول رقم 26	ميزانية العمالات الثلاثة 1945 – 1946.	158
الجدول رقم 27	إحصائيات تصدير المنتوجات الجزائرية من خلال الموانئ في القطاع الوهراني (شهر ماي 1946) – وهران و نمور-	159
الجدول رقم 28	مدارس التكوين الفلاحي في الجزائر ما بين 1948 – 1956 .	170
الجدول رقم 29	تطور إنتاج و تصدير الكروم في الجزائر ما بين 1936 – 1955 .	173
الجدول رقم 30	زراعة الحبوب في الجزائر ما بين 1939 – 1945 (مليون قنطار).	173
الجدول رقم 31	تطور عدد الآلات في الجزائر ما بين 1930 – 1955 .	174

الجدول رقم 32	مدارس التعليم المهني (الحرف) في القطاع الوهراني 1936 – تعليم النساء –	192
الجدول رقم 33	مدارس التعليم المهني (الحرف) في القطاع الوهراني 1936 – تعليم الرجال –	193
الجدول رقم 34	صادرات ميناء بني صاف خلال سنة 1946 في القطاع الوهراني .	198
الجدول رقم 35	واردات ميناء بني صاف خلال سنة 1946 في القطاع الوهراني .	199
الجدول رقم 36	صادرات ميناء آرزيوا خلال سنة 1946 في القطاع الوهراني .	209
الجدول رقم 37	واردات ميناء آرزيوا خلال سنة 1946 في القطاع الوهراني .	209
الجدول رقم 38	مقارنة ما بين الواردات و الصادرات في ميناء مستغانم 1950 – 1952 في القطاع الوهراني .	210
الجدول رقم 39	بنية الإنتاج الصناعي في الجزائر سنة 1948.	219
الجدول رقم 40	إحصائيات قروض الحبوب في العمالات الثلاثة ما بين 1938 – 1947 (مليون فرنك فرنسي) .	229
الجدول رقم 41	توزيع الشركات الزراعية للإحتياط و قطاعات التحسينات الريفية عبر دوائر القطاع الوهراني في 31 ديسمبر 1952 .	232
الجدول رقم 42	فروع الإعتماد للشركات الأهلية للإحتياط في الجزائر ما بين 1954 – 1955.	233
الجدول رقم 43	الفئات الإجتماعية في الريف الجزائري ما بين 1930- 1938.	261

الجدول رقم 44	عدد البورجوازيين في دوائر القطاع الوهراني سنة 1936 .	268
الجدول رقم 45	أجور العمال الزراعيين في مدينة وهران ما بين 1913 – 1930.	273
الجدول رقم 46	الوضع الصحي في مدن عمالة وهران سنة 1939 .	285
الجدول رقم 47	طبيعة المستشفيات في الجزائر ما بين 1939 -1947.	286
الجدول رقم 48	عدد الأسرة و الحركة العامة للمرضي في مستشفيات الجزائر ما بين 1939 - 1947.	287
الجدول رقم 49	مرض التيفوس في الجزائر ما بين 1937 – 1946	289
الجدول رقم 50	أطباء عامين ، أطباء الأسنان ، قابلات ، صيادلة متوفرين في مستشفيات الجزائر إبتداءا من 1 جانفي من كل سنة (1939 – 1948) .	290
الجدول رقم 51	أطباء عامين، صيادلة، أطباء الأسنان، قابلات متوفرين في الجزائر مع بداية سنوات 1947 و 1948 عبر دوائر عمالة وهران.	290
الجدول رقم 52	إحصاء عام لسكان عمالة وهران ما بين 1931 – 1936.	294
الجدول رقم 53	نمو سكان مدينة وهران ما بين 1901 – 1954.	296
الجدول رقم 54	هجرة الجزائريين من الجزائر إلي فرنسا سنة 1936 - إحصاء حسب الأشهر-	308
الجدول رقم 55	هجرة الجزائريين من الجزائر إلي فرنسا سنة 1936 – إحصاء حسب الموانئ -	308
الجدول رقم 56	هجرة الجزائريين من الجزائر إلي فرنسا سنة	310

	1938 – إحصاء حسب الأشهر-	
الجدول رقم 57	هجرة الجزائريين من الجزائر إلي فرنسا سنة 1938 – إحصاء حسب الموانئ -	310
الجدول رقم 58	هجرة الجزائريين إلي المغرب الأقصى سنة 1936.	311
الجدول رقم 59	هجرة الجزائريين نحو تونس ما بين 1926 – 1938.	312
الجدول رقم 60	هجرة العمال الجزائريين نحو فرنسا ما بين 1946 – 1951.	313
الجدول رقم 61	التعليم الإبتدائي للمسلمين في الجزائر – السنوات الدراسية 1939 - 1940 إلي 1943 – 1944 .	336
الجدول رقم 62	مدارس التعليم الصناعي في الجزائر ما بين 1954– 1955.	344
الجدول رقم 63	الفروع النقابية التي نشأت في مدن القطاع الوهراني قبل جوان 1936.	409
الجدول رقم 64	الفروع النفابية التي نشأت في مدن القطاع الوهراني بعد جوان 1936.	410
الجدول رقم 65	الإضرابات العمالية في الجزائر ما بين 1930 – 1935 .	426
الجدول رقم 66	الإضرابات العمالية في دائرة سيدي بلعباس سنة 1936.	431
الجدول رقم 67	أجور العمال الجزائريين قبل و بعد الإضرابات في مدينة وهران سنة 1936 .	434

• فهرس الأعلام •

- أ -
- آبل 23 – 25.
- الإبراهيمي(محمد البشير) 134-253-254- 256-322-323-324 - 326-327 - 330 – 358 - 386- 392.
- الإبراهيمي (أحمد طالب) 363.
- إبن باديس (عبد الحميد) 13 – 128 – 134 – 253- 255- 256 – 321 - 322 - 324 - 326 -327 – 330- 331 – 332- 345 – 346 - 357 - 386 .
- إبن التهامي 17.
- إبن جلول 128 – 129 – 130 – 134- 234- 360 - 287 – 427 .
- إبن الهاشمي 13.
- إستوبلون 97 .
- أندارتز (جان) 227.
- أوزقان (عمار) 251.
- إيدير (عيسات) 249 – 414 – 415 .
- إيمانويل (روي) 73 .

- ب -
- باردي (هنري) 227.
- البشير (عبد الوهاب) 130.
- بن حلوش 327.
- بن خلاف (عبد الرحمان) 130.
- بن رحال (محمد) 326.
- بن فطيمة (محمد) 327.
- بن قادة (بلعربي) 187.
- بن منصور (عبد الوهاب) 326 .
- بوجار 222.
- بوجمعة (محمد) 328.
- بوخرط (عمر) 251.
- بورد (بيير لويس) 20.
- بوراس (محمد) 384 – 385 – 390 .
- بورنان (أحمد) 363.
- بوزوزو (محمود) 393 – 395 .
- بوزيان (قويدر) 329.
- بوكردنة (عبد الرحمان) 130 – 134 .
- بونخالة (أحمد) 331.

- بومنجل (أحمد) 243.
- بليسي 98.
- بيتان 236 - 386.
- بيجو 109.
- بيروتون 239 - 240 .
- بيردهوت (بيير) 370.

- ت -

- تامزالي 130.
- التبسي (العربي) 327 - 328– 357.

- ج -

- جيرو 240.

- ح -

- حاج الدين (عبد الله) 156.
- حمدان (محمد) 378.

- خ -

- الخطيب (أحمد) 122.
- خالد (الأمير) 13 – 14 – 15 – 405.

- د -

- دحو (شيكال) 194.
- ديغول 240 – 391.

- ر-

- رضا (محمد) 328 - 329.
- رينيه (باصيه) 128 - 355.

- **ز-**
- الزموشي (السعيد) 327-328 .
- الزناتي (ربيع) 234 - 235.

- س -
- سعد الله (أبو القاسم) 237.

- ش -
- شوطان 127 – 346 - 348.

- ص -
- صفراني 108.

- ط -
- طالب (عبد السلام) 134- 322 – 324 .

- **ع –**
- عدي (الهواري) 98.
- العقبي (الطيب) 128 – 134 - 345- 360 - 386 .
- العمودي (الأمين) 134 - 256.
- العيشاوي (محمد) 280.

- **ف –**
- فانيان 354.
- فرحات (عباس) 17 – 131- 134- 234 – 235 - 238 – 239 - 241 - 242- 392.
- فرشوخ (عمارة) 134.
- الفول (صاق) 383 - 384 .

- ق -
- قاضي (محمد) 134.
- قداش (محفوظ) 395.
- قونزاليز (قابريال) 197.

- **ك –**
- كاباسو (هنري) 225 - 228.
- كاترو 240- 360.
- كارد 54.
- كوف (جورج) 227.

- **ل –**
- لالوت (محمد) 131.
- لوبو 128 – 139.
- ليونارد (روجر) 171 - 371.

- **م –**

- مابو 75.
- مارل 274.
- موريس (فيوليت) 120 – 121.
- مصالي الحاج (محمد) 16-245-247-251.
- مالان (روبيرت) 351.
- مولينا (بيير) 424.
- موليني (أندري) 226.
- ميتيران 171.
- الميلي (مبارك) 253.

- ن -
- نابليون الثالث 9 .
- نايجلون 161 - 338 .

- ه -
- هفارد 91.
- هوداس 354 - 355 .

- و -
- ويرتز 125.

* فهرس الأماكن *

ـ أ ــ

- أرزيـــــوا 22- 34- 40 – 46 – 53 – 207 – 208 – 367 – 209 - 210 - 422 – 425 – 430 - 433.
- الأردن 331.
- الأصنام 205.
- إسبانيا 397.
- إفريقيا الشمالية 15.
- ألمانيا 197 – 377.
- أمريكا الوسطي 58.
- إنجلترا 46 - 197.
- أوربا 58 - 296.
- أولاد ميمون 351.
- أولاد نهار 93.
- إيطاليا 397.

ـ ب ــ

- باريس 7 – 15 – 342 – 346 – 362 -363 - 410 - 427.
- باريغو 39 -45 – 111 – 116 - 395 -412.
- بجاية 207.
- البرتغال 35.
- برلين 397.
- البريدعة 206.
- بنـي صـاف 23 – 40 – 53 – 57 – 62 – 87 – 88 -188 – 190 – 196 – 197 – 198 – 199 – 207 – 328 – 367 – 402 - 420 - 422.
- البيض 205.

ـ ت ــ

- تغنيف 225 – 227 .
- تلاغ 285.
- تلمســـان 19 – 34 – 36 – 40 – 42 – 45 – 53 – 82 – 92 – 110 - 111- 113 -156 – 186 – 188 – 191 – 192 – 205 – 206 – 287 – 291 – 293 – 294 – 301 – 304 – 319 – 322 – 323 – 324 – 330 – 351 – 352 – 355 – 356 – 367 – 374 – 386 – 388 – 391 – 393 - 394 – 425 - 432.
- تنس 207.
- تونس 17 – 35 – 39 – 311 – 312 – 329 -331 - 362 – 363 - 379 – 381 – 382.

- تولوز 363.
- تيارت 39 – 42 – 51 – 83 – 111 – 113 – 180- 186 – 205 – 388 – 393 - 435.

- ج -

- الجزائر 6.... 442 .

- ح –

- حاسي عقبة 116.
- حمام بوحجر 53 – 116 - 409.
- الحناية 19 - 183.

- د –

-
- دوار سيدي علي بن أيوب 108.
- دوار مديونة 108.

- ر –

- الرمشي 191.
- ريو سالادو 116.

- ز -

- زمورة 40 - 287.

- س –

- سانت دينيس 39 – 116 .
- سعيدة 40 – 55 – 62 -111- 113- 180 – 205 - 392 – 411 – 425.
- سكيكدة 207 .
- سيدي بلعباس 19 – 22 – 39 – 42 – 51 – 55 – 82 – 108 – 111- 113 - 170- 178 -180 – 186 – 188 – 205 – 206 – 277 – 287 – 291 – 294 – 323 – 345 – 356 - 388 – 392 – 393 – 394 – 423 – 424 – 425 – 426 -430- 431- 435.

- سيدي الصافي 62 – 87 – 196.
- سبدو 191 – 193 – 405.
- السعودية 331 - 378.
- سوريا 331 - 378.
- سيق 55 -110 – 111 – 187 – 193 – 205 - 410 - 411 - 412.
- سينيا 115 - 192.

- ش -

- الشلف 27 – 34 – 43 – 51 – 117 - 183 .

- ع -

- العامرية 109- 206 - 274.
- عمي موسى 40 – 144 - 285.
- عنابة 53 – 62 – 63 – 200 – 207. .
- عين تموشنت 25 – 40 – 41 – 53 – 73 – 108 – 11 – 116 – 145 – 170– 178 - 188 – 206 – 216 – 274 – 284 – 287 – 301 – 394 -425- 430.

- غ –

- غار البارود 196.
- الغزوات 34 - 57 – 205 – 207 – 208 - 332– 402 – 410.
- غليزان 34 – 39 – 45 – 110 – 11 – 113 – 205- 284 - 392 – 411 -413- 435.

- ف –

- فأس 362.
- فرنســـــا 6 – 17 – 21 – 22 – 26 – 34 – 60 – 63 – 72 – 74 – 107 – 130 – 144 – 152- 183 – 186 – 196 – 197 – 198 – 203 – 217 – 218 – 220 – 239 – 240 – 254 – 269 – 288 – 305 – 306 – 307 – 308 – 309 – 310 – 313 – 314 – 317 – 319 – 338 – 341 – 342 – 346 – 348 – 349 – 360 - 361 – 377 – 381 – 383 – 397 - 429.
- فلوريس 116.
- الفيتنام 436 .

- ق –

- القاهرة 378.
- قبيلة الخميس 93 .

- قديل 113.
- قسنطينة 130 - 134 – 319 – 329 - 330 – 352 – 355 – 362 - 386 - 406 .

- **ك –**
- كاشيرو 40.
- كاميراتا 62 – 87- 197.
- الكويت 331.
- الكيالي 107.

- **ل –**
- لورمال 395.
- ليون 323.

- **م –**
- مازونة 332.
- المالح 53 – 109 - 206.
- المرسى الكبير 34 – 38 - 435.
- مزغران 117 .
- مسرغين 410 - 411. 393 – 398.
- مستغانم 19 – 22 – 34 – 39 – 41 – 45 – 53 – 55 – 73 -82 – 102 – 108 – 111 – 113 – 116 – 144 – 207 – 208 – 210 – 284 – 293 – 304 – 374 – 388 – 392 – 393 – 395- 402 – 407 - 411 – 425 - 433 .
- مصر 331 - 378.
- معســـكر 8 – 39 – 53 – 55 – 62 – 82 – 111 – 113 – 116 – 137 – 178 – 186 – 191 – 205 – 224 – 225 – 227 – 228 – 274 – 284 – 293 – 300 – 304 – 367 – 374 – 387 - 393 – 398.
- مغنية 40 – 183 – 193 – 332 – 373 -411.
- المغرب الأقصى 311 – 329 - 331 – 378 – 381 – 382 – 394 – 397 – 410.
- مليانة 205.
- منصورة 39.

- **ن –**
- ندرومة 40 – 45 - 191 – 193- 326 – 394 – 405.
- نمور 34 – 40 – 159 -208 – 267 – 330 – 394 – 407 - 436.
- نيويورك 66.

- **و –**
- وجدة 206.
- وهـران 12 – 38 – 22 – 25 – 35 -41 – 42 – 45 – 46 – 55 – 73 – 83 – 102 -111 – 112 – 113 – 116 – 126 – 127 – 137 – 159 – 178 – 185 – 186 – 190 – 191 – 192 – 200 – 205 – 206 – 207 – 222 – 269 – 273 – 274 – 283 – 284 – 285 – 293 – 294 – 296 – 297 – 302 – 304 – 327 - 362 – 367 – 387 – 389 – 393 – 395 – 402 – 407 – 423 – 431 – 433 – 434 – 435 - 436.

فهرس المحتويات

الصفحة

- إهداء
- كلمة شكر و تقدير.
- مقدمة. أ – ك
- مختصرات. 1
- **المدخل :** الأوضاع العامة في القطاع الوهراني قبيل 1929. 5

الباب الأول : الوضع الإقتصادي في القطاع الوهراني ما بين 1929- 1954. 30

الفصل الأول: الأزمة الإقتصادية العالمية و إنعكاساتها علي إقتصاد القطاع الوهراني ما بين 1929 - 1939 . 31

المبحث الأول : المكانة الإستراتيجية للقطاع الوهراني في الإقتصاد. 33

1) - الموقع الإستراتيجي. 33

2) – التركيبة الإقتصادية : 47

1.2) – الإنتاج الفلاحي . 50

2.2) – الإنتاج الصناعي. 58

المبحث الثاني : مظاهر الأزمة الإقتصادية العالمية في القطاع الوهراني. 64

1) – تردي الوضع الإقتصادي :

1.1) – أزمة الخمور. 64

2.1) – أزمة الحبوب. 68

3.1) – أزمة المعادن . 76

2)- إنعاش رأسمال الأوربيين. 85

89

الفصل الثاني : البنية الإقتصادية للريف الجزائري في القطاع الوهراني ما بين 1929 - 1939. 95

المبحث الأول : الإستيطان الريفي و الزراعة الكولونيالية. 97

1) - الملكية العقارية. 97

2) – توسع الإستيطان الريفي . 107

المبحث الثاني : الوضعية الإقتصادية للريف في القطاع الوهراني . 120

1) – موقع الريف في برنامج حكومة الجبهة الشعبية و مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري . 120

1.1) – برنامج حكومة الجبهة الشعبية . 120

2.1) - مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري . 128

2)- تطبيق إصلاحات فرنسية في القطاع الفلاحي . 136

الفصل الثالث : محاولة تطوير الإقتصاد في القطاع الوهراني ما بين 1939 - 1954. 146

المبحث الأول : السياسة الفلاحية في القطاع الوهراني . 148

1) - الحرب العالمية الثانية و آثارها علي القطاع الفلاحي . 148

2) - موقع المسألة الفلاحية في قانون 1947 . 161

3) – وضعية الريف الجزائري في ظل التشريعات الفرنسية . 172

المبحث الثاني: وضعية الصناعة و واقع التجارة. 182

1)- دعم النشاط الصناعي :

1.1) – تشجيع الصناعات الغذائية. 182

2.1) – الحرف التقليدية الجزائرية . 186

3.1) – إستغلال الموارد المعدنية و الطاقوية . 191

2)- حركة التجارة . 196

203

الفصل الرابع: قضية الريف الجزائري بين الإستغلال الإستعماري و الجهود الوطنية 1939 - 1954. 210

المبحث الأول: تشجيع الرأسمالية الريفية. 212

1) – دعم الإستثمارات . 212

2) - تنظيم الإقتصاد في القطاع الوهراني : 221

2.1) - دور التموين . 221

2.2) - إستمرارية مهام المؤسسات الزراعية المتخصصة . 224

المبحث الثاني: واقع الريف في مطالب الحركة الوطنية الجزائرية. 234

1)- الإتجاه الإعتدالي . 234

2)- الإتجاه الإستقلالي . 244

3)- الإتجاه الشيوعي . 250

4)- الإتجاه الإصلاحي . 252

الباب الثاني : الوضع الإجتماعي في القطاع الوهراني ما بين 1929 - 1954 . 258

الفصل الأول : الواقع الإجتماعي للفئات الإجتماعية في القطاع الوهراني ما بين 1929-1954. 259

المبحث الأول : التحولات الإجتماعية و الصحية في القطاع الوهراني . 261

1)- الفئات الإجتماعية في القطاع الوهراني : 261

1.1) – الفئات الإجتماعية في الريف . 261

2.1) – الفئات الإجتماعية في المدينة . 267

2)- المستوي المعيشي: 270
1.2) – أنماط المساكن . 270
2.2)- عملية التفقير. 273
3.2)- موقف جبهة التحرير الوطني من سيطرة المستوطنين . 279
3) – الوضع الصحي. 282
المبحث الثاني: المشاكل الديمغرافية . 292
1) **–** النمو الديمغرافي . 292
2)- ظاهرة البطالة . 297
3) – الهجرة و التهجير:
1.3)- الهجرة الداخلية. 303
2.3)- الهجرة الخارجية. 303
الفصل الثاني : وضعية التعليم الجزائري في القطاع الوهراني ما بين 1929- 1954 . 305
المبحث الأول : المؤسسات التعليمية في القطاع الوهراني . 315
1)- التعليم العربي الإسلامي: 317
1.1) – الكتاتيب و المساجد و الزوايا. 317
2.1) – المدارس الحكومية الإسلامية. 317
3.1) – تطور التعليم العربي الحر. 319
2)- التعليم الحكومي الفرنسي: 321
1.2) – التعليم الإبتدائي. 333
2.2) – التعليم الثانوي و العالي. 333
340

المبحث الثاني: واقع التعليم الجزائري في ظل التشريع الفرنسي.
1)– إضطهاد التعليم العربي الإسلامي. 345

1) - قضية التعليم بين القوي الإستعمارية و الجهود الوطنية . 345

الفصل الثالث : تحولات عميقة في الذهنية الوطنية الجزائرية بالقطاع الوهراني 353
ما بين 1929- 1954.

المبحث الأول: مكانة المستوطنين و أثر الدعاية الخارجية علي المجتمع 365
الجزائري.

1) – تزايد نفوذ المستوطنين. 367

2) – تطور ذهنية الجزائريين. 367

المبحث الثاني: نشأة الحركة الكشفية في الجزائر و تطورها. 373

1) – التنظيم الكشفي قبيل الحرب العالمية الثانية . 383

2) – تطور النشاط الكشفي ما بين 1939 - 1954 . 383

الفصل الرابع : تطور الحركة النقابية في القطاع الوهراني ما بين 1929 390
- 1954 .

المبحث الأول : ظهور النشاط النقابي في القطاع الوهراني . 399

1)- إنطلاق العمل النقابي في القطاع الوهراني . 401

2)- الإهتمام بتشكيل نقابات وطنية و تطويرها . 401

المبحث الثاني : الحركة المطلبية العمالية في القطاع الوهراني . 406

1) – الإحتجاجات العمالية ما بين 1929 – 1936 . 418

2) – الإحتجاجات العمالية ما بين 1936 - 1954 . 418

- الخاتمة. 429
- الملاحق. 438
- البيبليوغرافيا . 443
461

- الفهارس:
  - فهرس الجداول و الخرائط. 496

- فهرس الأعلام. 497
- فهرس الأماكن . 504
- فهرس المحتويات. 508

513

الملخص:

إن هـذه الأطروحـة هـي دراسـة عـن التحـولات الهامـة التـي شـملت الأوضـاع الإقتصـادية و الإجتماعية في القطاع الوهراني خلال الفترة الممتدة من 1929 إلـي 1954 ، و التـي لهـا علاقـة وطيدة بالأزمة الإقتصادية العالمية 1929 ، و كذلك الحرب العالمية الثانية التي ستترك أثرا علـي الجزائر كبقية دول العالم .

الكلمـات المفتاحيـة : القطـاع الـوهراني - السـلطة الفرنسـية – الجزائريـون – الأوربيـون – المجتمـع الجزائري – الأزمة الإقتصادية – الريف الجزائري – العمال – الهجرة – التعليم – النقابة .

Résumé :

La Présente thèse englobe une étude portant sur les diffirents point culminants, caractévisant les situations économiques et sociales dans le secteur oranais durant la période, de 1929 jusqu'à 1954, lié concraitement à la crise économique mondiale survenue en 1929 ainsi que la 2 ème guerre mondiale qui a laissé ses trace en Algérie en repie des autres pays.

Les Mots clés : Secteur oranais – Autorité Française – Les Algériens – Les Européens – Société Algérienne – Crise économique - Compagne Algérienne – Les Travailleurs – Emmigration – Education – Syndicat.

Abstract:

The current studie, include the different importantes transformation in economic and social situation, abording at the l'oranian secter since 1929 until 1954, related heardly withe world economic crises, in addition the second world war, that effect Algeria, in account of other contries.

Key Words : Oranian Secter – Frenç h autority – Algerian – Europeans – Algérian Society – economic crises - Algerian country – Enployer – immigration – Education – Union Office.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان –

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية

قسم التاريخ و علم الآثار

شعبة التاريخ

ملخص أطروحة الدكتوراه

الأوضـاع الإقتصـادية و الإجتماعيـة بالقطـاع الـوهراني 1929 – 1954 م.

إعداد الطالبة الباحثة:

تابتي حياة

إشراف:

أ . د مبخوت بودواية

السنة الجامعية: 1431 – 1432 ه /2010 -2011 م

الملخص:

مثلت سنة 1900 أوج السيطرة الإستعمارية في الجزائر ، و ذلك نتيجة الهيمنة العسكرية الموجودة ، و هيمنة المستوطنين الإقتصادية والإدارية و السياسية و التشريعية في الجزائر .

زاد إهتمام السلطة الفرنسية بالإقتصاد الجزائري خصوصا مع نهاية الحرب العالمية الأولي لتعويض خسائرها الناجمة عن الحرب ، و لاسيما إقتصاد القطاع الوهراني ، و هذا يعود لموقعه الجغرافي المميز و ثرواته المتنوعة . و كذلك كانت الملكية العقارية تشكل القاعدة الأساسية في التركيبة الإقتصادية للمجتمع الجزائري ، أما النشاط الإقتصادي للمجتمع الريفي، فكان يتمثل في الطابع الرعوي و الفلاحي ، في حين كان النشاط التجاري الحرفي مقتصر علي المجتمع الحضري . ففي الفترة الممتدة من 1919 إلي 1939 شهد الإقتصاد و المجتمع الجزائري تحولات هامة ، لها علاقة وطيدة بالحرب العالمية الأولي و كذلك الأزمة الإقتصادية العالمية 1929 التي ستترك أثرا علي الجزائر كبقية دول العالم في مختلف القطاعات (الفلاحة – الصناعة – التجارة) .

عرف المجتمع الجزائري مع دخول الإستعمار الفرنسي ، تطبيقات لقرارات مختلفة تعلقت بنزع الأراضي أحيانا ، و القيام بتجزئة الملكية الجماعية للقبائل و العروش أحيانا أخري . و سأوضح في هذه الفترة مجيء حكومة الجبهة الشعبية للحكم و تزامنها مع إنعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري ومدي التباين في موقفهما حول مسألة الريف الجزائري . كما سأبين في هذه الدراسة الآثار السيئة الناتجة عن نشاط الأوربيين الموجه للمحاصيل الفلاحية التجارية (الكروم – الحمضيات – الزيتون ... و غيرها) علي حساب الحبوب التي تعد أحد المصادر الغذائية الرئيسية للسكان ، و هدفهم إستغلال موارد البلاد . و أيضا كيف حاولت السلطة الفرنسية إصلاح القطاع الفلاحي في فترة الحرب العالمية الثانية و بعدها ، مع تطبيق تشريعات فرنسية جديدة تخص هذا القطاع .

و سأحاول التدقيق في مجريات الحرب العالمية الثانية حيث يشعر المرء بمدي حاجة فرنسا للجزائر ، هذه الحاجة لم تقتصر علي جانب واحد و إنما تعددت لتشمل جوانب متنوعة فمنها ما كان عسكريا و منها ما كان إقتصاديا ، مثل تشجيع الإستثمارات و تدعيم المؤسسات الزراعية المتخصصة ، و علي الرغم من ذلك لم ترغب فرنسا في إظهار حاجتها للجزائر حتي لا تشكل نقطة ضعف علي مصالحها .

شهدت الحركة الوطنية الجزائرية تغييرات عديدة خلال فترة الحرب ، بدأت مع نزول الحلفاء في الجزائر الذي مثل أملا للجزائريين بالحرية و أيقظ فيهم حقهم في تقرير المصير وزاده ظهور بيان فبراير 1943 دعما ، حيث وضح معالم القضية الجزائرية و دافع عن حقوق الجزائريين ، ما زاد الجزائريين أملا في التحرر من السياسة الفرنسية الإستعمارية . كما مثلت سنة 1945 إختبارا لوعود الحلفاء الكاذبة ما إنعكس علي الجزائريين بالدرجة الأولي .

إن الحركة الوطنية الجزائرية أثرت في الرأي العام الجزائري ، و حرضته علي القيام بثورة مسلحة في ليلة أول نوفمبر 1954 ، للتخلص من سيطرة الإستعمار في بلدهم و إنهاء سياسة تزوير الإنتخابات المحلية ، و حرمان الجزائريين من حقوقهم السياسية في وطنهم . و سأظهر أن مستوي الحياة الإجتماعية يقاس بمدي تطور الأوضاع الإقتصادية لأي بلد ما و كون الجزائر بلد متصل بالعالم الأوربي بحكم إرتباطه كمستعمرة بالدولة الفرنسية ، فإننا نجد أنه تأثر بما عرفه العالم من سنة 1929 ألا و هو الأزمة الإقتصادية العالمية و التي نتج عنها تقلص التجارة الدولية ، إذ أثر سلبا علي الوضع الداخلي في فرنسا ، ما أدي لتدني الأجور في فرنسا ، وتأثرت بالتالي الجزائر بإعتبارها مستعمرة من مستعمراتها ، وظهر ذلك جليا علي المستوي المعيشي و الصحي للمجتمع الجزائري ، و الذي أدت نتائجه بدورها إلي تغييرات متعددة علي الصعيد الديمغرافي .

كما سأوضح كيف حاولت فرنسا طيلة الفترة الإستعمارية التقرب من المجتمع الجزائري ، من خلال فتح المدارس أو تقديم بعض الخدمات الإجتماعية ، و كيف واصلت فرنسا في الفترة التي ندرسها محاربة اللغة العربية و الدين الإسلامي ، و سأبين أن العوامل الخارجية لها آثار علي المجتمع الجزائري، مثلها مثل العوامل الداخلية ،

لها إيجابياتها و سلبياتها. و أن الكشافة الإسلامية الجزائرية حركة قادرة علي أن تلعب دورا هاما في تربية الشبان الجزائريين و توجيههم توجيها حسنا ، فهي المدرسة التي تربي في أحضانها علي حب الوطن ، إلا أن السلطة الفرنسية لم تترك وسيلة إلا إستعملتها لمحاربتها .

عرف النضال النقابي في علاقته بالعمل الوطني ، و تحديدا مع تأسيس النقابات الوطنية المستقلة ، إنتقالا من مجرد عنصر هامشي إلي مكون أساسي مساند لمسيرة النضال الوطني . و سأوضح أيضا في هذه الدراسة أن توثر الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر منذ 1929 إلي 1954 هي خاتمة مرحلة و بداية تغييرات جديدة ستزيدها سنة 1954 تقدما للأمام .

تكمن أهمية الموضوع في إبراز الأوضاع التي عاشها الجزائريون و الأوربيون معا في القطاع الوهراني سواء من الجانب الإقتصادي أو الإجتماعي ، مع توضيح موقعهم لدي الحكومة الفرنسية في الجزائر بصفة عامة و القطاع الوهراني بشكل خاص .

وفي هذا الإطار وقع إختياري علي موضوع **" الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية بالقطاع الوهراني ما بين 1929 – 1954 "** ، و قد وضعت لهذه الدراسة إطارا محددا بالمكان و الزمان ، فالقطاع الوهراني هو إطار البحث ، و يقع هذا القطاع جغرافيا في الغرب الجزائري ، أطلقت عليه السلطة الفرنسية إسم عمالة وهران كوحدة إدارية تتكون من ستة دوائر ، و هي : وهران – مستغانم – معسكر - تلمسان – سيدي بلعباس ثم تيارت . و الفترة الممتدة ما بين 1929 – 1954 هي إطارها الزماني ، و تتميز علي الصعيد العالمي بتأزم الأوضاع مع سنة 1929 و حلول الأزمة الإقتصادية العالمية ، أما محليا فقد تميزت الجزائر مع حلول 1929 بتحولات إقتصادية و إجتماعية و سياسية علي مختلف الفئات في المجتمع ، أما سنة 1954 فمثلت بداية النهاية لإسترجاع الحرية عن طريق التخطيط للثورة التحريرية الجزائرية الكبري .

إن الفترة المختارة جديرة بالدراسة ، و قد حتمت عدة دوافع إختياري لهذا الموضوع ، منها أنني توصلت لمعرفة أن الجانب الإقتصادي و الإجتماعي يحتاج فعلا إلي الدراسة و

البحث ، و لاحظت علي الدراسات المنشورة و غير المنشورة الطابع العام ، حيث تناولت الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر عامة ، دون التركيز علي القطاع الوهراني بشكل خاص . كما وجدت أن أغلب الكتاب أوربيين ما جعلهم يتناولون سياسة الحكومة الفرنسية في الجزائر في مختلف المجالات و خاصة (الإقتصادية – الإجتماعية) من الجانب الإيجابي فقط ، و من أهم الأسباب التي شجعتني علي كشف الحقائق هو ما شعرت به من طمس لحقائق التاريخ ، فهؤلاء الكتاب لم يذكروا أثر السياسة الفرنسية علي الجزائريين ، في حين نجد أنهم ركزوا علي وضع الأوربيين في الجزائر و مدي تطورهم أو معاناتهم جراء العديد من الظروف . ضف إلي ذلك ، أن كل ما يقرأ من الجانب السياسي يدور حول نشاط الأحزاب الوطنية المتعارض مع الحكومة الفرنسية ، من دون التطرق إلي أهدافها الوطنية .

- إشكالية الدراسة:

إن البحث في موضوع الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية بالجزائر بصفة عامة ، و القطاع الوهراني بشكل خاص ، يستوجب الإحاطة بجميع جوانبه ، و من هذا التصور تطرح إشكالية الموضوع المبنية علي جملة من التساؤلات ، أهمها :

شهد العالم بأسره أزمة إقتصادية صعبة في سنة 1929 صحبتها توثرات مختلفة ، فهل تعود هذه التوثرات إلي هذه الأزمة أو إلي أسباب أخري أيضا ؟ و هل تأثرت جميع الميادين الإقتصادية بنفس الدرجة أم هناك إختلاف ؟ و ما هي الإجراءات المتبعة من قبل السلطة الفرنسية للتحسين من الوضع آنذاك ؟. وأمام هذه التحولات الإقتصادية التي مست الجزائر ، هل إتخذت الحركة الوطنية الجزائرية موقفا إزاء ذلك ؟ . و إذا شهدت الجزائر توثرات خلال الثلاثينات فما هي أسباب هذه التوثرات ؟ و ما دافع شعور التحدي الذي تميز به الجزائري في تلك الفترة ؟ .

و هل أثرت الأزمة الإقتصادية العالمية علي الوضع الإجتماعي ؟ و إلي أي مدي وصل هذا الأثر ؟ و هل تغيرت الأوضاع عقب ذلك ؟ أم ظلت علي حالها ؟ و إلي أي مدي إنتشرت الدعاية الخارجية في الجزائر ؟ و ما هو نوع التنظيمات الكشفية التي كانت تنشط في الجزائر ؟ و فيماذا تمثل دورها الفعلي ؟. و مع ظهور النقابات في الجزائر إختلفت آرائها ، فما هو نوع النقابات التي ظهرت في الجزائر و ما هي توجهاتها السياسية ؟ و

فيماذا تتمثل طبيعة النضال النقابي للعمال الجزائريين ؟ و أين محله من المقاومة الوطنية للتحرر من الإستعمار ؟ .

إن إنجاز هذه الدراسة تطلب مني الإعتماد علي المنهج التحليلي و المنهج الإحصائي لإيجاد العلاقة بين مكوناتها المختلفة ، و طبيعة الموضوع جعلتني أتبع المنهج التاريخي للكشف عن الظروف التاريخية التي مرت بها التشكيلة الإقتصادية و حتي الإجتماعية ، و بذلك فإن دراستي جمعت بين مجموعة من المناهج المتكاملة.

قسمت هذه الدراسة إلي مقدمة و مدخل و بابين يتفرع عن كل باب عدة فصول و خاتمة و مجموعة من الملاحق تتناول تباعا:

تطرقت في المدخل إلي نهاية الحرب العالمية الأولي و تراجع الإقتصاد العالمي كنتيجة حتمية للحرب ، و قد تأثرت الجزائر بصفة عامة كبقية المستعمرات و القطاع الوهراني بشكل خاص ، بسبب الطابع الإقتصادي الذي كان يغلب عليه ، و الذي إنعكست آثاره بشكل سلبي علي الوضع الإجتماعي .

ينقسم الباب الأول من الدراسة إلي أربعة فصول ، خصصت الفصل الأول منه للحديث عن أهمية الموقع الإستراتيجي للقطاع الوهراني ، و نوعية التركيبة الإقتصادية الخاصة به . و ناقشت أيضا مظاهر الأزمة الإقتصادية العالمية في مختلف المجالات ، و الإجراءات المتخذة من قبل السلطة الفرنسية إتجاه ذلك .

وضحت في الفصل الثاني نمط توزيع الملكية العقارية بين أفراد المجتمع الجزائري ، ومدي توسع الإستيطان الريفي في القطاع الوهراني . و كذلك أبرزت مكانة الريف الجزائري في مطالب حكومة الجبهة الشعبية و مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري .

تناولت في الفصل الثالث وقع الحرب العالمية الثانية علي القطاع الفلاحي ، و كذلك موقع المسألة الفلاحية في قانون 1947 ، بالإضافة لذلك تأثير التشريعات الفرنسية علي الريف الجزائري ، هذا عدا عن دعم النشاط الصناعي و النشاط التجاري .

بينت في الفصل الرابع دعم الإستثمارات من قبل السلطة الفرنسية ، و مدي دور التموين و المؤسسات الزراعية المتخصصة ، و كذلك فضلت إدراج موقف التيارات الوطنية الجزائرية من الوضع في الريف الجزائري .

و ينقسم الباب الثاني إلي أربعة فصول ، خصصت الفصل الأول منه للحديث عن مختلف الفئات الإجتماعية المتواجدة في الجزائر سواء الريف أو المدينة ، و كذلك بينت المستوي المعيشي لهذه الفئات ، و الحالة الصحية آنذاك ، إضافة إلي أهم النتائج المترتبة عن الوضعية الإجتماعية لمختلف الفئات الجزائرية .

وضحت في الفصل الثاني وضعية التعليم الجزائري بنوعيه التعليم العربي الإسلامي و التعليم الحكومي الفرنسي، و ناقشت في هذا الفصل التشريعات الفرنسية المطبقة علي تعليم الجزائريين و موقف الحركة الوطنية الجزائرية من ذلك.

خصصت الفصل الثالث لإبراز دور الدعاية الخارجية في نشر الوعي وسط الجزائريين، و أهمية الكشافة الإسلامية الجزائرية التي تعاونت مع الحركة الوطنية الجزائرية.

و تطرقت في الفصل الرابع لتطور الحركة النقابية في القطاع الوهراني و النشاط المكثف للعمال الجزائريين ، و كذلك أبرزت رد فعل السلطات الفرنسية .

أنهيت هذه الدراسة بخاتمة كانت حوصلة للموضوع حاولت من خلالها إبراز أهم الإستنتاجات المتوصل إليها ، و كذلك ملاحق و بيبليوغرافيا .

- دراسة المصادر و المراجع :

إعتمدت في هذه الدراسة علي مجموعة من المصادر و المراجع المتنوعة باللغتين الفرنسية و العربية ، و فضلت تصنيفها كالآتي :

1 – الأرشيف:

إعتمدت في دراستي بالدرجة الأولي علي الأرشيف بإعتباره المصدر الرئيسي لكشف الوقائع الحقيقية ، وقد إعتمدت في ذلك علي أرشيف ولاية وهران خاصة و أن دراستي تتمحور حول القطاع الوهراني ، فإستخدمت لذلك [السلسلة الصغري] " 1 ف " و هي تتحدث عن الأمن العام ، و من العلب التي تهمني في دراستي هي علب الحركات الإجتماعية (1894-1949) ، و يحتوي مضمون هذه الملفات ، علي الظروف القاسية التي كان يعاني منها الجزائريون تحت الإستعمار الفرنسي ، ما أدي لتمرد إجتماعي تمثل هذا الأخير في التوقيف عن العمل و المظاهرات و غير ذلك ، و هذه الوثائق تجمع عدة ملفات خاصة بالتوقيف عن العمل و الدعاية ، و الحركات الوطنية المشلولة في جمعية العلماء و

غيرها من الملفات السياسية و الإجتماعية لتلك الفترة ، غير أنني لاحظت تركيز الوثائق الفرنسية علي الحركات الإحتجاجية للجزائريين بصفة خاصة دون التطرق لدور السياسة الإستعمارية في إنطلاق هذه الإحتجاجات . وإضافة إلي ذلك يوجد [السلسلة الصغري] " 4 ه " الخاصة بالتموين ، و هي تحتوي علي علب عديدة تتحدث عن تقارير إقتصادية مدونة من قبل المحافظ أو الحاكم العام حول الوضعية في القطاع الوهراني و مدي حاجتها للتموين من قبل الحكومة الفرنسية، و قد لاحظت أنها وثائق غير منظمة و تبين عملية تموين الأوربيين و الجزائريين و لكن تتبع الإحصائيات الخاصة بالجزائريين يدل علي المبالغة أحيانا . و كذلك [السلسلة الصغري] " 10 ه " و تتمثل في الغرفة التجارية ، تركز علي التبادلات التجارية و السكك الحديدية و كل ما له علاقة بالمعاملات التجارية ، وتركز علي السيطرة الكاملة للأوربيين في التجارة .

و أيضا إعتمدت علي [السلسلة الكبري] " ي " و تحتوي علي علب عديدة و متنوعة تتحدث في مضمونها عن شؤون المسلمين في الجزائر بصفة عامة و القطاع الوهراني بشكل خاص ، من مواضيعها : التعليم عند الجزائريين ، الملكية العقارية ، الحركة الوطنية الجزائرية ، الإصلاحات الفرنسية في الجزائر ، الصحافة في الجزائر و غيرها من المواضيع المتنوعة والتي يغلب عليها الطابع السياسي و الإجتماعي مع بعض الجوانب الإقتصادية ، و لاحظت أنها تركز علي إظهار التنظيمات الفرنسية و مدي إهتمامها بأحوال الجزائريين دون إبراز أثار القوانين التشريعية في مختلف المجالات . و أخيرا [السلسة الصغري] " 3 ر" المتعلقة بشؤون الري و كيفية تزويد المنطقة بالماء و مدي تلبية حاجات السكان و أهم مراكز المياه في القطاع الوهراني ، و لاحظت منها أن مراكز المياه الأساسية بيد الأوربيين .

وبالإضافة لذلك رجعت إلى أرشيفات عدة بلديات تابعة لولاية وهران ، منها بلدية عين تموشنت و التي بها أرشيف هام دعمت به هذه الدراسة حيث وجدت بها العديد من التقارير الفرنسية الرسمية حول الوضع الإقتصادي و الإجتماعي و حتي عملية تجنيد الجزائريين للحرب العالمية الثانية و التي تهمني في دراستي . و كذلك بلدية بني صاف و التي ساعدني أرشيفها على فهم العديد من الأمور بعد التمحيص و التدقيق ، و ما زاد هذه الدراسة أهمية هو علب الأرشيف التي رجعت

إليها في منجم الحديد ببني صاف و التي ساعدتني علي فهم العديد من القضايا الإقتصادية ، و كذلك إعتمدت على أرشيف بلدية المالح وهي غنية بوثائق تتحدث عن الشؤون الإقتصادية و الإجتماعية و العسكرية المختلفة ، ولا يمكن أن أنسى بلدية وهران التي أفادتني بدورها في فهم أحوال الجزائريين . كما أن بلدية تلمسان هي الأخرى لا تقل أهمية إذ أن أرشيفها ساعدني علي فهم التغيرات السياسية و أيضا أفادني أكثر في توضيح تفاصيل الوضع الإقتصادي في عمالة وهران بصفة عامة و في تلمسان بصفة خاصة إضافة إلي بعض الجوانب في المجال الاجتماعي . و بعد إطلاعي علي أرشيف هذه البلديات لاحظت عدم تنظيم علبها.

2- المصادر المطبوعة:

إعتمدت في هذه الدراسة علي مصادر مطبوعة ، و قد ساعدتني مساعدة كبيرة في إنجاز هذا العمل ، فهي مفيدة و متنوعة ، منها : المجلس العام لعمالة وهران (Conseil général du département d'Oran) الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية ، (Journal officiel de la République Française)،الإحصائيات العامة بالجزائر (Annuaire Statistique de la l'Algérie) ... و غيرها. أما الصحافة فهي متباينة ما بين فرنسية و كولونيالية و جزائرية تصدر باللغة الفرنسية في تلك الفترة المدروسة ، فالجرائد الفرنسية مثل : " الوهراني الصغير" (Petit Oranais) – " صدي وهران " (L'écho d'Oran) – " وهران الجمهوري " (Oran Républicain) ... و غيرها، أما الجرائد الجزائرية مثل: " صوت الأهالي " (La Voix Indigène) – " المجاهد " (El Moudjahid) و غيرها. كما أن المجلات و النشرات هي أيضا هامة للتاريخ الجزائري ، لذلك إستعملت منها : « المجلة الإفريقية » ، « المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الإقتصادية و السياسية » ، « مجلة باريس » و غيرها .

إن المصادر المطبوعة هامة، و لكن رغم ذلك لابد من إخضاعها للقراءة النقدية الموضوعية، و ذلك لفهم حقائقها السليمة.

3- المراجع باللغة الفرنسية:

أما بالنسبة للمراجع فنظرا لما تقتضيه الضرورة في هذه الدراسة ركزت علي الكتب الفرنسية أكثر من العربية، و من أهم المؤلفات:

- أجرون (شارل روبيرت) : تاريخ الجزائر المعاصر . من ثورة 1871 إلي غاية إنطلاق ثورة التحرير 1954 ، ج 2 :

يبين في دراسته التطور السياسي و الإجتماعي و الإقتصادي للمجتمع الجزائري ، و ما يميزه وفرة المعلومات المعتمدة على الأرشيف الفرنسي و على المصادر الفرنسية لاسيما تقارير الشخصيات السياسية و العسكرية التي لها صلة بهذه الفترة .

- ياكونو (كزافيي) ، تاريخ الجزائر من نهاية الإيالة التركية حتي إنطلاق الثورة في 1954 :

تتناول هذه الدراسة الأزمة الإقتصادية العالمية ، و وقع الحرب العالمية الثانية علي الجانب الإقتصادي ، و كذلك التطور السياسي و الإجتماعي في الجزائر ، و تتميز بالتحليل .

و بالنسبة للمقالات التي عالج أصحابها موضوعات تاريخية فهي أكثر من أن تحصي في هذه المقدمة. أما الأطروحات فقد أفادتني أطروحة دكتوراه ل " عبيد أحمد " تحت عنوان " النشاط النقابي و الصراعات الإجتماعية في القطاع الوهراني " ، و كذلك شهادة الدراسات المعمقة ل " ديامرت " تحت عنوان " النقابة في الجزائر" ، و التي ساعدتني في فهم مقتضيات الأوضاع الإجتماعية بالقطاع الوهراني .

إن المراجع الفرنسية هامة لهذه الدراسة ، و لكن يجب الإعتماد عليها بعد التأكد من حقائقها، و من أهمية الأحداث التي ترد فيها حسبما يخدم هذه الدراسة .

4- المصادر و المراجع باللغة العربية:

كما لا يمكنني التغاضي عن المصادر العربية سواء الصحافة، مثل: البصائر و المنار و غيرها. و كذلك الكتب منها :

- الإبراهيمي (أحمد طالب) ، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي ، عيون البصائر ، (1947-1952) ، ج3 :

تتناول هذه الدراسة مواضيع عديدة حول تاريخ الجزائر، لاسيما دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في نشر الوعي بين الجزائريين بمختلف الوسائل، كما توضح العديد من الحقائق الهامة التي عايشها الشيخ البشير الإبراهيمي و التي تعد مصدرا هاما ف بالفترة المدروسة.

- قنانش (محمد) ، الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919 - 1939:

يبين في دراسته ، السياسة الإستعمارية في الجزائر ، و دور الحركة الوطنية الجزائرية إزاء ذلك ، و خاصة نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري.

و لابد أن أشير أن هناك مراجع عربية هامة ساعدتني في موضوع دراستي ، تتمثل في الكتب و المقالات وأعمال الملتقيات والموسوعات و الأطروحات الجامعية ، و نظرا لكثرتها سنقتصر علي ذكر بعضها و أبرزها ، و منها ما يلي :

- بن أشنهو (عبد اللطيف) ، تكون التخلف في الجزائر . محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي (1830-1962) :

يبرز في دراسته ، الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر ، و يوضح ذلك بالتفصيل سواء في المدينة أو الريف ، مع ذكر الإحصائيات الضرورية الموضحة لذلك ، و التي تتميز بالدقة و التحليل .

- حليمي(عبد القادر علي) ، جغرافية الجزائر(طبيعية – بشرية - إقتصادية):

يوضح في دراسته جونب متعددة ، منها ما يخص المناخ و الموقع الجغرافي ، و المميزات الإستراتيجية و الإقتصادية للجزائر ، فمن جهة أبرز الجانب الطبيعي و الإقتصادي البلاد في جميع النواحي ، و من جهة أخري بين واقع مختلف الفئات الإجتماعية في الجزائر خاصة في فترة الإستعمار الفرنسي ، ما يعطينا نظرة شاملة عن الجزائر و عن المجالات التي إستغلالها فيها من قبل السلطة الفرنسية .

- الخوند (مسعود) ، الموسوعة التاريخية الجغرافية . عمان – فرنسا ، ج 13 :

يبرز في دراسته جوانب جغرافية و سياسية و إقتصادية في آن واحد ، تخص دولة فرنسا داخليا و حتي خارجيا لاسيما ما يخص وضعها في فترة إستعمارها للجزائر ، لذلك فهي موسوعة هامة للدراسة و غنية بمعلومات تاريخية متنوعة .

أما الأطروحات الهامة التي إعتمدت عليها ، هي : أطروحة دكتوراه ل « مهديد إبراهيم » و دكتوراه ل « بن داهة عدة » و ماجستير ل « ولد النبية كريم » ، و ماجستير ل « تابتي حياة » وشهادة الدراسات المعمقة ل « عبيد أحمد » .

و بالنسبة للمصادر و المراجع العربية فهي جد ضرورة للدراسة ، لأن المصادر توضح العديد من الوقائع التي عاشها الجزائريون و كتبوا عنها في تلك الفترة ، كما أن المراجع تبرز أوضاع الجزائريين من قبل جزائريين آخرين إهتموا بالبحث في تاريخ الجزائر لاسيما بالجانب الإقتصادي و الإجتماعي .

و لم تكن معالجة هذا الموضوع بالأمر السهل ، إذ واجهت صعوبات في قلة المادة ، و في عدم تنظيم علب الأرشيف بشكل سليم و واضح ، هذا عدا عن النقص في العديد منها خاصة في ولاية وهران ، ما يصعب عملية التنقيب عن المادة المطلوبة ، و يتطلب العناء لجمعها .

و قد توصلت إلي مجموعة من الإستنتاجات من خلال هذه الدراسة ، و هي :

إن الإستعمار ظاهرة تسلط مطلق يمتد إلي جميع نواحي الحياة السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الفكرية . وقد إرتبط وجود الإستعمار الفرنسي في الجزائر ، بما يلي :

- التسلط علي الأرض و الإنسان .
- إستغلال الأرض و الإنسان .
- توطين الفرنسي كعنصر بشري علي حساب السكان الأصليين، و أهدافه:
  - إستغلال ثروات الأرض الجزائرية ما ظهر منها و ما بطن .
  - السيطرة علي الموقع بما يكسبها حماية لمصالحها الحيوية .
  - غرس الأوربي عامة و الفرنسي خاصة علي أرض الجزائر.

أعطى الإستعمار الفرنسي لنفسه صفة الإستعمار الإستراتيجي و الإستيطاني في الجزائر بصفة عامة و القطاع الوهراني بشكل خاص ، إذ لم يكن إقتصاد البلاد سوي مشروع أجنبي ، دافعه الوحيد هو الربح بواسطة إستغلال المجتمع الجزائري بكامله ، و لاسيما الجزائريين طالما أنه بني بالأساس لفائدة الأقلية الأوربية . و أمام ذلك تعددت أساليب الأحزاب الوطنية الجزائرية في محاربة الإستعمار الفرنسي. أما "

حزب الشعب الجزائري " الذي تأسس سنة 1936 فهو إمتداد لنجم شمال إفريقيا ، ويعد المدرسة الوطنية الثورية التي تخرج منها جيل نوفمبر المجيد و الذي لخص برنامجه في ثلاث كلمات « لا إندماج ، لا إنفصال ، و إنما تحرير » .

كما أن هيمنة المستوطنين و أنصار النظام الإستعماري المطلقة ، و كسح البورجوازية ، و التباين الإجتماعي ، و إنقسام الطبقات الوسطي ، و ظهور البروليتاريا في المدن ، و العمال و الفلاحين في القري ، كلها عوامل أعطت للتطور التاريخي نسقه السريع ، و حالت دون إمكانية بروز حل وسط . فالحركة الوطنية الجزائرية مناهضة لفكرة النظام الإستعماري و حاربته في جميع المجالات (السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية) ، فبعد أن كانت أقلية في الثلاثينات أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية ، القوة السياسية الأولي في البلاد ، لكن إنتصارها لم يكن سهلا و مسيرتها لم تكن خالية من العقبات فتاريخها حافل بالأزمات . و بالإضافة لذلك ، نلاحظ من خلال المسيرة النضالية التي خاضتها الكشافة الإسلامية الجزائرية منذ نشأتها ، أنها كانت فعلا مدرسة وطنية حقيقية لتربية الأجيال إذ أنجبت طليعة ثورية ظل ذكرها يشهد له التاريخ لأنها لقنت الإستعمار الفرنسي دروسا في التضحية من أجل حماية ثوابت الأمة الجزائرية و ترسيخها ، فثبتت علي العهد الذي قطعته بأن تخلص الجزائر من قبضة الإستعمار . و ساهمت إلي جانبها الحركة النقابية في الجزائر في نمو الوعي في أوساط العمال قبيل الثورة الجزائرية.

كما أن الوضع العام للجزائر عشية إندلاع الثورة ، يدل من الناحية السياسية أن هنالك مطاردة الأحزاب الوطنية من قبل السلطة الفرنسية و التمثيل الوطني في المؤسسات ضئيل لا يسمح بتبليغ صوت الجزائريين أمام قوة المستوطنين ، و الصحافة الوطنية . أما الحالة الإقتصادية و الإجتماعية ، فقد كانت تسير وفق قوانين الأنديجينا المعروفة التي تشكل حالة حرب ظاهرة و خفية ضد طاقات المجتمع الجزائري .

أما الثورة الجزائرية فقد نجمت عن تخمر ثوري لدي الجزائريين و نتيجة تجارب ثورية و نضالية سابقة نابعة عن أصالة الجزائر و بعدها الحضاري العربي الإسلامي ، و تشبع أبنائها بالمبادئ الإسلامية الرافضة للإستعمار و الداعية للتحرر . كما كانت أحداث 8 ماي 1945 الشرارة التي أضاءت طريق الكفاح المسلح و كانت بداية النهاية للوجود

الإستعماري بالجزائر ، و برهنت علي مدي مستوي الوعي الثوري و تطوره لدي المناضلين و الإستجابة التلقائية للمواطنين و إستعدادهم للتضحية في سبيل تحرير الوطن .

إن شعور الجزائريين بالظلم و الحرمان و الفقر مهد الطريق للثورة ، و ليس هناك مبالغة إذا قلنا أن هذه العوامل قد عجلت بإندلاع الثورة المسلحة في أول نوفمبر 1954 . لكن الغليان السياسي و إقدام السلطة الفرنسية في الجزائر علي تزوير الإنتخابات البرلمانية و البلدية هي التي غيرت مجري الأمور بصفة ملموسة بعد قانون 1947 . حيث تأكد السياسيون الجزائريون أن السلطة الفرنسية كانت مصممة علي حرمانهم من الحصول علي مقاعد في البرلمان الجزائري ، أو مقاعد في المجالس البلدية المنتخبة ، و إعطاء تلك المناصب لعملائها المتواطئين مع الإدارة الإستعمارية .

ساعدت مجموعة عوامل علي توحيد الجزائريين لخوض الثورة التحريرية في نوفمبر 1954. و تتمثل النقطة الأولي في إنعدام المساواة بين الجزائريين و الأوربيين حيث نجد في فرنسا كل السكان يصوتون علي إختيار ممثليهم في البرلمان الفرنسي بينما نجد في الجزائر أن أبناء البلد الأصليين لا يحق لهم التصويت علي أي مرشح للبرلمان الفرنسي أو المجلس الجزائري التي تم إنشاؤها بمقتضي قانون 20 سبتمبر 1947 . فالأوربيون الذين كانوا يمثلون أقلية في الجزائر ، كان يحق لهم في القانون الفرنسي إنتخاب نواب يمثلونهم في المجلس الجزائري و في البرلمان الفرنسي و في مجلس الشيوخ بفرنسا ، بينما لا يحق للجزائريين الذين يمثلون الأغلبية أن يساهموا في الإنتخاب أو إختيار عدد النواب الذين يمثلونهم في هذا المجلس حسب عددهم السكاني ، فالمسلمون في القانون الفرنسي لا يتمتعون بالجنسية الفرنسية ، و علي هذا الأساس فالمساواة منعدمة بينهم و بين الأوربيين في التمثيل السياسي ، و إذا كان القانون الفرنسي قد منحهم الحق لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية أن يختاروا نواب لتمثيلهم في المجلس الجزائري و في البرلمان الفرنسي و في مجلس الشيوخ . فإن السلطة الفرنسية في الجزائر قد لجأت إلي تزوير الإنتخابات ، و لهذا تواجد أبناء الجزائريين و قادة الأحزاب ضد فرنسا، لأنهم فقدوا الحصول علي التمثيل السياسي في المجالس المنتخبة.

أما النقطة الثانية فهي إنعدام الديمقراطية أو حق الإعتراض علي أي قرار يتخذه المجلس الجزائري . و حسب قانون 20 سبتمبر 1947 ، فالمجلس الجزائري يتكون نصفه من الأوربيين و النصف الآخر من الجزائريين ، و القرارات في هذا المجلس تتخذ بالأغلبية . لكن تغلب موقف الأوربيين علي الجزائريين في عدة قضايا مثل موقفها ضد اللغة العربية التي كان من المفروض أن تستعمل كلغة رسمية ، مثل اللغة الفرنسية في التدريس ، و الإعلام و نشر الكتب ، أي أن المجلس الجزائري وضع بقصد حماية مصالح الأوربيين فقط .

و النقطة الثالثة هي الزيادة الهائلة في السكان الجزائريين و النتائج المترتبة عن ذلك سواء من ناحية صعوبة العثور علي عمل أو من ناحية الحصول علي تعليم. فالإحصائيات الرسمية تشير إلي أن عدد السكان الجزائريين في الجزائر قد زاد قبيل سنة 1954 فكثرت البطالة ، و إضطر العامل الجزائري إلي الهجرة إلي فرنسا و دول أخري بحثا عن العمل . و بإختصار إنتشر الفقر ، فشعر السكان بالظلم و إلتحقوا بالثورة و أيدوها في بداية 1954.

أما النقطة الرابعة هي أن الأوربيين في الجزائر قد إستولوا علي نسبة كبيرة من الأراضي الخصبة في الجزائر ، خصوصا أن أغلب الجزائريين كانوا يعيشون علي الفلاحة ، و لا يفوتنا أن نشير هنا إلي أن أغلب الفلاحين كانوا في بطالة تامة و لا يجدون أي عمل يقومون به و يحصلون علي راتب و لو بسيط لشراء الغذاء . و لذلك كانوا يشعرون بالظلم و البطالة و كانوا علي إستعداد تام لدعم الثورة .

و النقطة الخامسة هي قضية القروض للفلاحة و الصناعة، فالإحصائيات تشير إلي أن الأوربيين كانوا يسيطرون علي المؤسسات التي تقد دعما للفلاحة، حيث تلقي الأوربيون قروضا مالية ضخمة مقارنة مع الجزائريين. و من خلال هذه الفروق الكبيرة في القروض أحس الجزائريون بالظلم ، ما جعلهم يؤيدون الثورة بدون تحفظ .

أما النقطة السادسة هي مسألة الأجور في بداية الثورة المسلحة نوفمبر 1954، إذ لم كان عدد الجزائريين الذين يحصلون علي راتب شهري ضئيل مقارنة مع عدد الأوربيين الذين يحصلون علي راتب شهري بإنتظام ، مع حرمان الجزائريين من الحصول علي وظائف في الدولة ، و هذا ما شجع كل متعلم لم يحصل علي وظيفة أن يؤيد الثورة عند إندلاعها بدون تردد .

و النقطة السابعة هي حرمان الجزائريين من التعليم لأن الفرنسيين كانوا يعتقدون أن التعلم يخلق الوعي و اليقظة و مقاومة الإستعمار و المطالبة بالحقوق السياسية لهذا كانوا يتذرعون بالحجج لهذا كان هناك ظل العديد من الأطفال الجزائريين بدون تعليم و لا يعرفون القراءة و الكتابة في سنة 1954 ، و بكل تأكيد فإن الجيش من الأميين قد ساندوا الثورة منذ البداية بدون نقاش.

ساعدت العوامل الداخلية وكذلك العوامل الخارجية علي المستوي العربي و الدولي ، علي إندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 للتحرر من سيطرة الإستعمار الفرنسي .

الملخص:

إن هـذه الأطروحـة هـي دراسـة عـن التحـولات الهامـة التـي شـملت الأوضـاع الإقتصـادية و الإجتماعية في القطاع الوهراني خلال الفترة الممتدة من 1929 إلـي 1954 ، و التـي لهـا علاقـة وطيدة بالأزمة الإقتصادية العالمية 1929 ، و كذلك الحرب العالمية الثانية التي ستترك أثرا علـي الجزائر كبقية دول العالم .

الكلمـات المفتاحيـة : القطـاع الـوهراني - السـلطة الفرنسـية – الجزائريـون – الأوربيـون – المجتمـع الجزائري – الأزمة الإقتصادية – الريف الجزائري – العمال – الهجرة – التعليم – النقابة .

Résumé :

La Présente thèse englobe une étude portant sur les diffirents point culminants, caractévisant les situations économiques et sociales dans le secteur oranais durant la période, de 1929 jusqu'à 1954, lié concraitement à la crise économique mondiale survenue en 1929 ainsi que la 2 ème guerre mondiale qui a laissé ses trace en Algérie en repie des autres pays.

Les Mots clés : Secteur oranais – Autorité Française – Les Algériens – Les Européens – Société Algérienne – Crise économique - Compagne Algérienne – Les Travailleurs – Emmigration – Education – Syndicat.

Abstract:

The current studie, include the different importantes transformation in economic and social situation, abording at the l'oranian secter since 1929 until 1954, related heardly withe world economic crises, in addition the second world war, that effect Algeria, in account of other contries.

Key Words : Oranian Secter – Frenç h autority – Algerian – Europeans – Algérian Society – economic crises - Algerian country – Enployer – immigration – Education – Union Office.

مجلة
الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
مجلة دورية علمية محكمة تصدرها
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة بو بكر بلقايد
تلمسان
العدد : 13
ديسمبر
2007
ردمد : 1112-3494
الإيداع القانوني:1590-2001

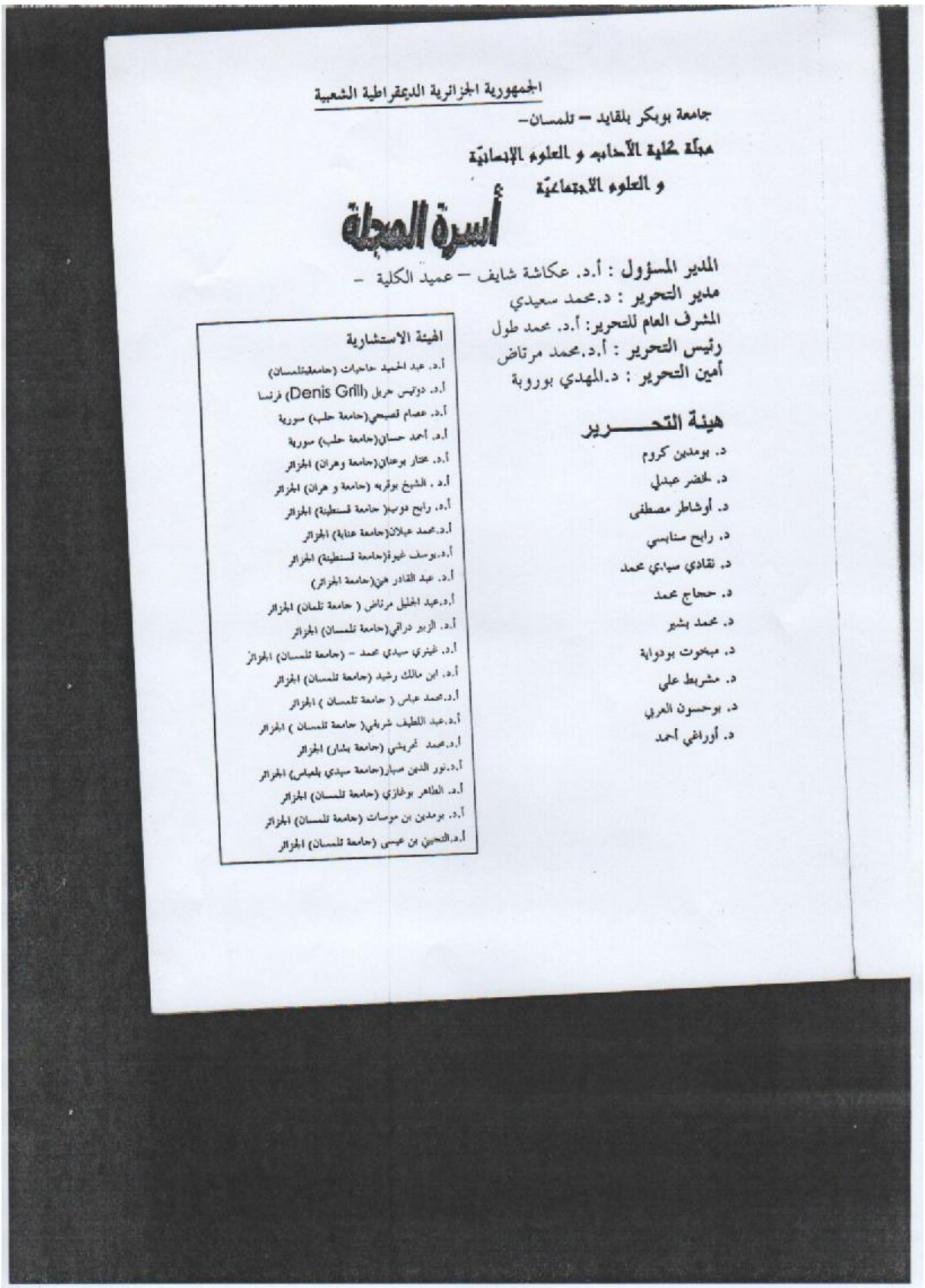

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة بوبكر بلقايد – تلمسان–

مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية

أسرة المجلة

المدير المسؤول : أ.د. عكاشة شايف – عميد الكلية –

مدير التحرير : د.محمد سعيدي

المشرف العام للتحرير: أ.د. محمد طول

رئيس التحرير : أ.د.محمد مرتاض

أمين التحرير : د.المهدي بوروبة

هيئة التحـــــرير

د. بومدين كروم

د. لخضر عبدلي

د. أوشاطر مصطفى

د. رابح سنابسي

د. نقادي سيادي محمد

د. حجاج محمد

د. محمد بشير

د. مبخوت بودواية

د. مشربط علي

د. بوحسون العربي

د. أوراغي أحمد

الهيئة الاستشارية

أ.د. عبد الحميد حاجيات (جامعةتلمسان)

أ.د. دونيس جريل (Denis Grill) فرنسا

أ.د. عصام قصيحي(جامعة حلب) سورية

أ.د. أحمد حسان(جامعة حلب) سورية

أ.د. مختار بوعنان(جامعة وهران) الجزائر

أ.د . الشيخ بوقربه (جامعة و هران) الجزائر

أ.د. رابح دوب(جامعة قسنطينة) الجزائر

أ.د.محمد عبلان(جامعة عنابة) الجزائر

أ.د.يوسف غيوة(جامعة قسنطينة) الجزائر

أ.د. عبد القادر فين(جامعة الجزائر)

أ.د.عبد الجليل مرتاض (جامعة تلمان) الجزائر

أ.د. الزبير دراقي(جامعة تلمسان) الجزائر

أ.د. غيتري سيدي محمد – (جامعة تلمسان) الجزائر

أ.د. ابن مالك رشيد (جامعة تلمسان) الجزائر

أ.د.محمد عباس (جامعة تلمسان) الجزائر

أ.د.عبد اللطيف شريفي(جامعة تلمسان) الجزائر

أ.د.محمد تحريشي (جامعة بشار) الجزائر

أ.د.نور الدين صبار(جامعة سيدي بلعباس) الجزائر

أ.د. الطاهر بوخازي (جامعة تلمسان) الجزائر

أ.د. بومدين بن موسات (جامعة تلمسان) الجزائر

أ.د.التحيين بن عيسى (جامعة تلمسان) الجزائر

قواعـد النشـــر

- يشترط في المقال المقدم إلى المجلة ما يلي:

* مراعاة الضوابط العلمية والمنهجية المعمول بها أكاديمياً .
* أن يكون المقال أصيلاً , و لم ينشر من قبل .
* أن يتضمن المقال ملخصاً موجزاً للدراسة .
* أن يقدم في قرص مضغوط (CD) مكتوبا بنظام

Win98/Win XP/Office2000,2003

* ألاّ يتجاوز (20) صفحة.
* أن تجمع التوثيقات في نهاية الدراسة .
* كل مقال لا يحترم المقاييس التقنية والمنهجية والقيم العلمية لا ينشر .
* الدراسات التي تصل إلى المجلة لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
* المجلة ليست مسؤولة عن الآراء والأفكار التي تتضمنها البحوث و الدراسات المنشورة
* ترتيب المقالات داخل المجلة يخضع – فقط – للتنظيم التقني , دون اعتبارات أخرى

عنوان المراسلة

ترسل الأعمال إلى العنوان التالي

مجلة كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة والعلوم الاجتماعيّة

جامعة بوبكر بلقايد – تلمسان

ص.ب. 124 . تلمسان . 13000

هاتف / فاكس: 32 15 21 (043)

البريد الإلكتروني: FACLETTRE@MAIL.UNIV-TLEMCEN.DZ

مجلة الآداب – العدد 13 – ديسمبر 2007

موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري (1912-1914)

– عمالة وهران نموذجا –
– أ/تابتي حياة – جامعة تلمسان –

الملخص :

أولت الحكومة الفرنسية اهتماما خاصا بالجزائر في بداية القرن 20 م ، مقارنة مع بقية المستعمرات ، حول قضية التجنيد و يعود السبب إلى مكانتها وسط مستعمراتها من حيث الموقع الجغرافي من جهة و من حيث المجتمع الجزائري من جهة أخرى .فوجدت نفسها مجبرة على الاستعانة بها في جميع الميادين لا سيما العسكرية لأنّ كل المؤشرات كانت تدل على اندلاع حرب خطيرة تتطلب الاستعداد لها .

و قد اختلفت الآراء قبيل الحرب حول تجنيد الجزائريين في هذه الحرب ، و ذلك بحكم أن السلطة الفرنسية لم تشرك الأطراف المعنية بالأمر سواء مباشر أو غير مباشرة ، فاتخذت بذلك المعارضة الجزائرية للتجنيد العسكري و الإجباري عدة أشكال منها : الشغب في الشوارع و الإختفاء و الهجرة كما أنها بعيدة كل البعد عن الولاء لفرنسا .

1) التجنيد الإجباري للجزائريين :

طرحت السلطة الفرنسية قضية التجنيد العسكري الإجباري كأسلوب جديد لاستغلال الموارد البشرية الجزائرية في 1907 ، كما عينت لجنة للتقصي في إمكانيات تطبيقها على الجزائريين خلال نفس السنة ، حيث صادقت هذه اللجنة على تعديلات تسهل مهمة القيام بها . و لكن بالرغم من ذلك ظل عدد المتوافدين على مكاتب التجنيد أو الانخراط قليلا ، هذا ما جعل الشخصيات الفرنسية تفكر في إجراء جديد يمكنها من معرفة العدد الحقيقي الذي سيتوفر لها في كل سنة .

مجلة الآداب – العدد 13 – ديسمبر 2007

اقترح « كليمانصو » (Clémenceau) فكرة إجراء إحصاء لمعرفة الشباب الذين يجب أن يلتحقوا بالخدمة في دفعة 1909م ؛ ولكي يتم الإحصاء في ظروف حسنة ، تم تشكيل لجنة خاصة تشرف على العملية ، كما أسفرت النتائج عن وجود احتياط كبير من الشباب بل و لقد خرجت بوجود فائض يفوق حاجتها العسكرية ، ما حتم عليها إعادة التعيين من قبل الجماعات المحلية . (1)

و قد أصدرت حكومة « مونيس » (Mounis) مرسوما في 28 فبراير 1911 ؛ ينص على البدء في تسجيل الجزائريين البالغين 18 سنة في قوائم خاصة بقصد التمهيد لصدور المرسوم الخاص بفرض التجنيد العسكري على الجزائريين . وقد تحمس « ميسيمي » (Messimy) لهذه الفكرة بعد أن أصبح وزيرا للحربية في 27 جوان 1911 (2) ، حيث أرغمته الظروف الدولية إلى تكثيف التجنيد متجاهلا بذلك كل الإجراءات الدفاعية و لكنه أرغم بعدها على إيقاف العملية (3) .

يتضح أن قضية فرض التجنيد العسكري الإجباري على الجزائريين قد تواصلت منذ القرن 19م و إلى غاية القرن 20م . و هكذا لم تمنع هجرة تلمسان و لا التغييرات التي طرأت على الحكومة الفرنسية من أن يصدر قرار التجنيد الإجباري للجزائريين في فبراير 1912 .

عرفت الفترة الممتدة ما بين 1912 و1914م مجموعة من القرارات تتعلق كلها بطرق تجنيد الأهالي . ففي 31 جانفي 1912 صدر المرسوم الأول و الذي ينص على إستخدام أسلوب التجنيد بالتطوع إستخداما مكثفا ، و قد جاء هذا المرسوم لتشجيع الشباب الجزائري على العمل في الجيش الفرنسي لمدة 3 سنوات يمكن تجديدها بشكل دائم . ولقاء ذلك يتقاضى الجندي الجزائري مكافأة مالية قدرها 250 فرنك قابلة للزيادة .(4)

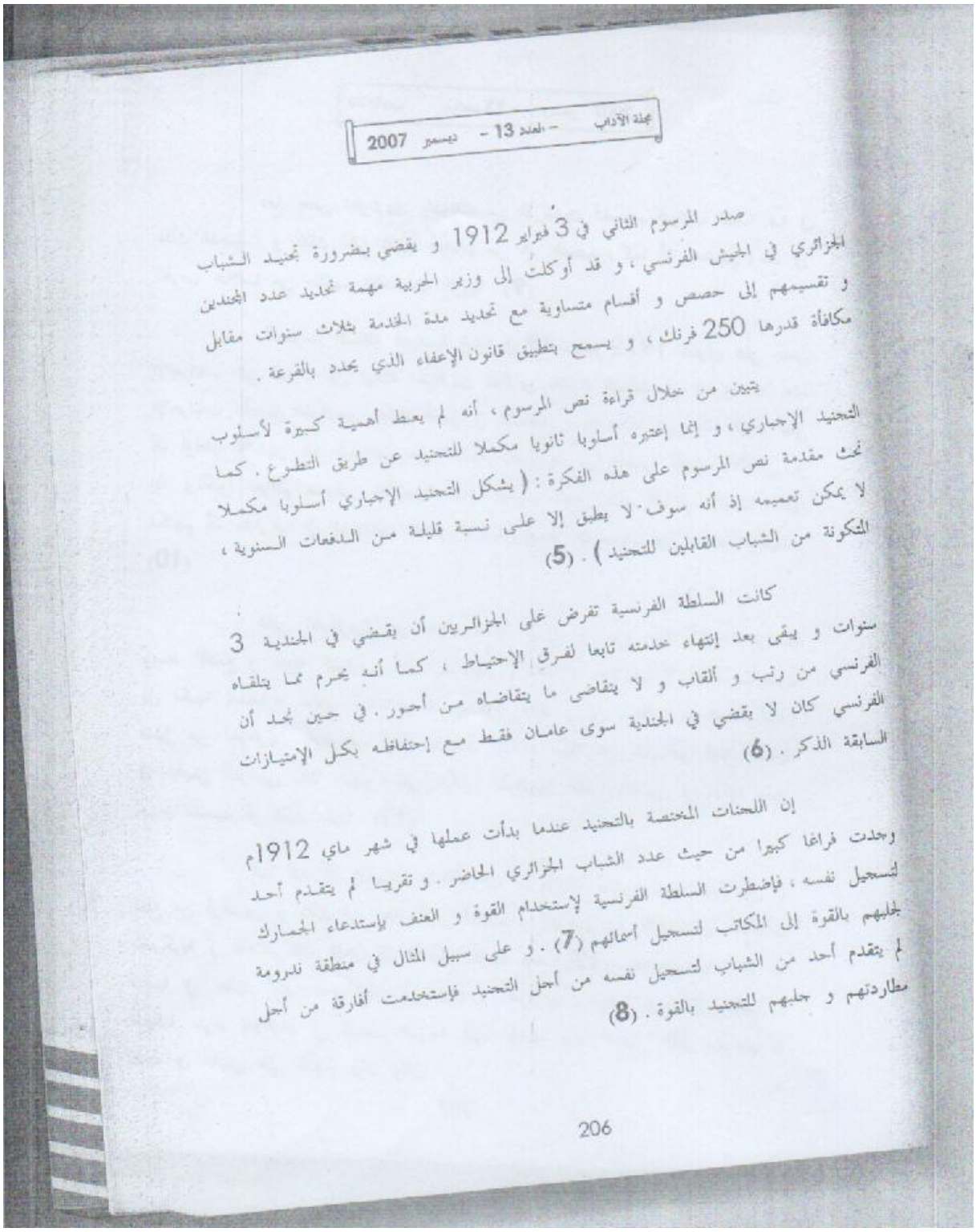

مجلة الآداب - العدد 13 - ديسمبر 2007

صدر المرسوم الثاني في 3 فبراير 1912 و يقضي بضرورة تجنيد الشباب الجزائري في الجيش الفرنسي ، و قد أوكلت إلى وزير الحربية مهمة تحديد عدد المجندين و تقسيمهم إلى حصص و أقسام متساوية مع تحديد مدة الخدمة بثلاث سنوات مقابل مكافأة قدرها 250 فرنك ، و يسمح بتطبيق قانون الإعفاء الذي يحدد بالقرعة .

يتبين من خلال قراءة نص المرسوم ، أنه لم يعط أهمية كبيرة لأسلوب التجنيد الإجباري ، و إنما إعتبره أسلوبا ثانويا مكملا للتجنيد عن طريق التطوع . كما نحث مقدمة نص المرسوم على هذه الفكرة : (يشكل التجنيد الإجباري أسلوبا مكملا لا يمكن تعميمه إذ أنه سوف لا يطبق إلا على نسبة قليلة من الدفعات السنوية ، المتكونة من الشباب القابلين للتجنيد) . (5)

كانت السلطة الفرنسية تفرض على الجزائريين أن يقضي في الجندية 3 سنوات و يبقى بعد إنتهاء خدمته تابعا لفرق الإحتياط ، كما أنه يحرم مما يتلقاه الفرنسي من رتب و ألقاب و لا يتقاضى ما يتقاضاه من أجور . في حين نجد أن الفرنسي كان لا يقضي في الجندية سوى عامان فقط مع إحتفاظه بكل الإمتيازات السابقة الذكر . (6)

إن اللجنات المختصة بالتجنيد عندما بدأت عملها في شهر ماي 1912م وجدت فراغا كبيرا من حيث عدد الشباب الجزائري الحاضر . و تقريبا لم يتقدم أحد لتسجيل نفسه ، فإضطرت السلطة الفرنسية لإستخدام القوة و العنف بإستدعاء الجمارك لجلبهم بالقوة إلى المكاتب لتسجيل أسمائهم (7) . و على سبيل المثال في منطقة ندرومة لم يتقدم أحد من الشباب لتسجيل نفسه من أجل التجنيد فإستخدمت أفارقة من أجل مطاردتهم و جلبهم للتجنيد بالقوة . (8)

206

مجلة الآداب – العدد 13 – ديسمبر 2007

دفع بعض الجزائريين بإعتراف من الفرنسيين أنفسهم ضرائب ثقيلة بما في ذلك الذهب ، و ذلك لكي يحموا أبناءهم من شر التجنيد ، كما أن بعضهم وجد في الحرب خلاصا من حالتهم الإقتصادية المزرية . (9)

أصدرت السلطة الفرنسية قرارا في 19 سبتمبر 1912 يحتوي على بعض الإجراءات التي تهدف إلى تهدئة الجزائريين المتأثرين بقانون التجنيد . و قد وعدت هذه الإجراءات المجندين الجزائريين بمعاملة أفضل في المستقبل . و هكذا نص هذا القرار على أن أولئك المجندين بعد تسريحهم من الخدمة العسكرية لن يخضعوا لقانون الأهالي ، و إذا إرتكبوا جرائم فسوف يحاكمون أمام القانون العام بدل المحاكم الرادعة ، كما يمكنهم أن يشاركوا في إنتخابات المجالس البلدية ، إضافة لتحصلهم على فرصة الوظيفة . (10)

عانى الجزائريون من جراء قضية البديل و هي حالة أثارت إنزعاجا وسط المجتمع و تخوفا كبيرا ، و ذلك لمعرفتهم الأكيدة أن أولادهم لا محالة سيأخذون إلى الجبهة للمحاربة بجانب فرنسا و قد يهلكون هناك و لن يتمكنوا من العودة أبدا ، فقليل من الجزائريين المحظوظين كانوا يدفعون للفقراء مبلغا من المال من أجل التجنيد في الجيش الفرنسي بدلا عنهم ، على عكس الجزائريين الفقراء الذين لم يملكوا خيارا سوى التجنيد أو الفرار بعيدا . (11)

كما نجد أن الأمهات و الأخوات لم يترددن أبدا في بيع مجوهراتهن و قطع من أراضيهن و ذلك من أجل تحرير أبنائهم و إخوانهم من الذهاب إلى الثكنات العسكرية و الهلاك أثناء القتال في المعارك بجانب فرنسا (12) . يتضح جليا , أن نية فرنسا في جلب أكبر عدد ممكن من الشباب الجزائري , جعلها تتبع كل الأساليب الممكنة سواء بالإغراء أو بالعنف لدرجة أنها طبقت مبدأ البديل الذي يعوضها ما فقدته في الجيش على الدوام دون توقف .

207

مجلة الآداب – العدد 13 – ديسمبر 2007

شهد شهر فيفري 1912 صدور عدة قرارات و مراسيم أخرى تخص تجنيد الجزائريين , مع تنظيم عدة ميادين مثل : وزارة الحربية , وزارة الأشغال العمومية وزارة التعليم العمومي , وزارة الداخلية و غيرها , و ذلك من حيث تحديد المراتب العسكرية أو الإدارية للفرنسيين , كما تميز كذلك بانعقاد عدة جلسات سواء البلدية أو العمالية , و قد ورد في إحدى هذه الجلسات أن "أوقان إتيان " (Euguène Etienne) قد أبدى برأيه في المجلس العمالي بخصوص تدعيم الجيش الفرنسي بالجزائريين . و المعروف أنه لطالما ساند الآراء الفرنسية على حساب مصلحة الجزائريين.(13)

في هذا الإطار , قد تم تجديد قانون الأهالي , فبالرغم من أنه قد جرى العمل في هذا القانون منذ السبعينات من القرن الماضي , غير أنه قد أحدث إنقساما بين الفرنسيين حيث تم تجديده في 1912 .

ففي هذا التاريخ وضعت الحكومة الفرنسية أمام المجلس الوطني الفرنسي ما ينص على مد قانون الأهالي سبع سنوات أخرى (14).

تواصلت عملية التجنيد و إغراء الجزائريين بالمبالغ المالية , لكن الحد الأدنى للنفقة يصل من 144 إلى 360 فرنكا , و ذلك بدون منح خاصة . كما كان سن التجنيد 18 سنة أي في عمر لم يكن فيه الجندي قد تكون جسميا , رفع هذا الحد بعدها إلى 19 سنة بموجب مرسوم 28 نوفمبر 1913م . كما أن مسألة البديل ظل معتمدا عليها حيث كانت عائلات كل مسجل يدفعون 10 دورو للشخص البديل عن أبنائهم في التجنيد . (15)

أصدرت في 03 أوت 1914 مرسوما آخر يقضي بإمكانية قبول المتطوعين الجزائريين في الجيش الفرنسي خلال فترة الحروب . و في نفس السنة أصدرت مرسوم يقضي بزيادة مبلغ التعويضات . (16) و صار التجنيد الإجباري مع حلول شهر أكتوبر من

مجلة الآداب – العدد 13 – ديسمبر 2007

سنة 1914 يمس الشباب المجندين البالغين من العمر على الأقل 19 سنة و 8 أشهر إلى 20 سنة 8 أشهر ،وقد هزت هذه العملية المجتمع الجزائري . (17)

إن السلطة الفرنسية قد منحت هذه الإمتيازات نظرا لحاجتها الماسة للجزائريين ، مما يدل على ضعفها العسكري خاصة و أنها كانت على مشارف بداية خوض الحرب العالمية الأولى .

1) موقف الجزائريين:

اتخذت المعارضه الجزائرية التجنيد العسكري الإجباري عدة أشكال منها : الشغب في الشوارع ، و الاختفاء و الهجرة ، و كلها كانت موجهة بحملة عنيفة قامت بها الصحافة الوطنية ، كما أنها بعيدة كل البعد عن الولاء لفرنسا. فلم يستسلم الجزائريون أمام قانون التجنيد بل قاوموه بكل الوسائل ، حيث عرفت الشوارع في تلك الفترة شغبا كبيرا ، إضافة لدور الصحافة من خلال توزيع منشورات في المقاهي و الأسواق داعية للمعارضة و متهمة فرنسا باختراق اتفاق 1830 . (18)

شهدت أهم مدن العملات الثلاث مظاهرات تلقائية و جماعية في الشوارع ، و لكنها سلمية ، لمعارضة التجنيد الإجباري ، و من بين هذه المدن تلمسان ، حيث تظاهر بها سنة 1908 م حوالي 10 آلاف نسمة (19) . و بما أن الجزائريين واصلوا معارضة قانون التجنيد منذ أن كان مشروعا و قبل أن يصبح قانونا رسميا ، تزايدت الاعتداءات بينهم و بين الفرنسيين خصوصا مابين 1911-1912م ، حيث أن اغتيال شخص فرنسي مهم يدعى " قارسيا خوان" (Garcia Juan) من طرف جزائري و ذلك ببلدية بوتليليس في أفريل 1911 ، و نفس الشيء قام به جزائري آخر في باريغو حيث اعتدى على " قروس لويس " (Gros Louis) مما أدى لجرحه جرحا بليغا.

مجلة الآداب – العدد 13 – ديسمبر 2007

أتبعت السلطات الفرنسية للسيطرة على الوضع إدانة الجزائريين سواء بالغرامات المالية أو بالسجن و لم تأخذ بعين الاعتبار الظروف التي يعيشونها ، خصوصا أن عمالة وهران عرفت وضعا صحيا صعبا ، فمثلا شهدت منطقة مغنية عدة أمراض خطيرة سنة 1911 منها وباء الحمى الصفراء ، و الذي قضى على العديد من الجزائريين .(20)

وافق المجلس الوطني الفرنسي في 3 فيفري 1912م على قانون التجنيد الإجباري ، فاضطربت لذلك الجزائر كلها ، و تحولت المظاهرات السلمية إلى مشادات عنيفة ، فانتشر العنف في الجزائر بما في ذلك من الاغتيال و الإصطدامات مع الشرطة. كثيرا ما اضطر الفرنسيون إلى إرسال النجدة كاحتياط ضد إمكانية حدوث أي تمرد .(21). و من بين العمالات الثلاث تميزت عمالة وهران بسلسلة من الأعمال العنيفة تعبيرا عن موقفها الرافض للتجنيد.

بدأ الشباب الجزائري من باتنة و ندرومة ، و غيرهما من المناطق يختفي في الجبال ، محاولا الفرار من التجنيد في الجيش الفرنسي ، و ذلك منذ صدور قانون التجنيد الإجباري. و بالأخص في منطقة ندرومة فقد اظهر السكان في 7 دواوير رفضهم الشديد و النهائي للتجنيد و أنهم غير مستعدين للتضحية بأبنائهم تحت أي ظرف من الظروف . و على الرغم من ذلك استعمت السلطة الفرنسية في خطتها بالنسبة للتجنيد الذي كان قد أصبح ضرورة بقدوم الحرب ، كما أنها قامت بإرسال فرقتين عسكريتين و بعض المدافع إلى عمالة وهران لمنع أي تمرد . (22)

لقد كتب احد الجزائريين رسالة إلى الحاكم العام ذات يوم و هو يعبر بها عن الشعور الحقيقي لأغلبية الجزائريين ، حيث قال : (إننا نفضل أن نحرق نحن و أطفالنا على أن نصير فرنسيين) .(23)

أحدث الإحصاء المتعلق بالتجنيد الإجباري سنة 1908 اضطرابا في الأوساط الجزائرية ، حيث تدفقت طلبات جواز السفر في تلمسان ، و من مستغانم بلغت 321 طلب ، سبقها نزوح 140 مهاجر يصحبهم مقدمان من الزاوية الدرقاوية ، كان من بينهم 75 مريدا و

مجلة الآداب – العدد 13 – ديسمبر 2007

3 عائلات من أغنى السكان التلمسانيين. كما شهد القطاع الوهراني ما بين سنتي 1910 و 1912 هجرات عديدة نحو سوريا من معسكر(32 مهاجر) ، و من مستغانم(مهاجر واحد) ، و سيدي بلعباس (4 مهاجرين) .

و مما يلفت الانتباه هنا أنه مع نهاية 1910 ستسجل السلطة الفرنسية هجرة مفاجئة لأحد أعوان إدارتها المدعو " القايد لخضر " من دوار واد الشولي ببلدية سبدو مرفوقا بـ 27 فردا من عائلته ، تمكن من الوصول إلى سوريا مرورا بمدينة مليلية و تطوان و طنجة المغربية ، ما يدل على أنه حتى أعوانها سئموا من تسلطها و ظلمها مما دفعهم إلى الهجرة .(24)

شهدت مدينة تلمسان سنة 1911م هجرة جماعية خطيرة نحو المغرب الأقصى و الشام . تعبيرا عن رفضهم للتجنيد الإجباري و معاناتهم ، حيث ابتدأت سرا في الشهور الأولى من نفس السنة ، إلا أنها أخذت طابعا خطيرا خلال النصف الثاني من شهر سبتمبر و النصف الأول من شهر أكتوبر ، حيث غادر المدينة ما يقرب عن 1200 نسمة (25) و ذلك حسب التحقيق الجدي لصحيفة « L'Echo d'Oran» بقلم أوجين قروس « Grosse Eugène »(26)

انتشرت عدوى الهجرة إلى العمالة ، فغادرت عائلات من ندرومة و عائلات من سبدو و عائلات من الرمشي البلاد نحو المغرب الأقصى و كادت أن تمس عددا هاما من السكان لولا تدخل السلطة الفرنسية في سبتمبر 1911 ، حيث أصدر الحاكم العام بالجزائر إلى السلطات المدنية و العسكرية أمرا يمنع كل شخص من مغادرة البلاد و مراقبة الحدود ليلا نهارا .(27) و قد فضل بعض الجزائريين الهجرة إلى فرنسا و هذا ما أثار قلق السلطة الفرنسية ، كون أنّ المهاجرين يفترقون إلى أوراق الثبوتية ، ممّا يصعب عليها مراقبتهم ، لهذا رأت ضرورة التحكم و مراقبة الهجرة بشكل يخدم مصالح فرنسا .

انتشرت ظاهرة الهجرة بين الفئات الاجتماعية المتضررة من الحكم الفرنسي ، أبرزها الأرستقراطية التقليدية التي رفضت النظام الإستعماري لأنه أدخل إلى البلاد نمطا من الحياة يتناف و مصالحها الإقتصادية و السياسية .(28)كما استحوذت مدينة وهران على تجارة الجنوب و الصحراء بعد مدّ خط السكة الحديدية إلى مدينة بشار جنوبا و وجدة غربا . وأمام هذه الوضعية تدهور النشاط الإقتصادي للمدينة و إنهارت و ضعية العائلات التلمسانية . إضافة لذلك ، تدهورت الصناعات التقليدية و ذلك جراء المنافسة التي تفرضها المصانع الفرنسية ما أدى بالتالي لإفلاس عدد هام من الحرفيين و التجار ..... و يتضح من ذلك أن الهجرة كانت لها أبعاد إجتماعية و إقتصادية واضحة ، إذا مسّت الفئات المتضررة من النظام الإستعماري .(29)

تواصلت معاناة الجزائريين جراء دفع الضرائب الدينية ، مثل : الزكاة العشور و ضريبة السخرة ، كالحراسة الليلية بدون أجرة .كما فقد الجزائريون أراضيهم بسبب الإستعمار و تحولوا إلى عمال فلاحين .(30)

رافق الإنحطاط الإقتصادي ، حرمان سياسي و ديني نتيجة تشديد المراقبة على المؤسسات الدينية ، مع مصادرة الأوقاف ، و غدارة الشؤون الدينية من طرف فرنسا . خصوصا بعد ما استمرت السلطة الفرنسية في التسلط على كل الأديان في الجزائر على سنة 1907 . و في هذا التاريخ أعلنت فصل الدين عن الدولة ، لكنها لم في حين سحبت سلطتها عن المسيحية و اليهودية ، إحتفظت بها بشكل فعال بخصوص الإسلام . و مع الحديث عن التجنيد و التجنيس ، تخوّف الجزائريون من ذلك فذهبوا ينشدون ملجأ لهم بالخارج . و جاء ذلك بعد دعاية بعض الجرائد مثل " المؤيد " إلى الهجرة على أرض الحريات و الوعود .(31)

كان التجنيد الإجباري من الأسباب الرئيسية التي شجعت على هذه الهجرة الجماعية . فكل الطبقات الجزائرية عارضت على هذا القانون خصوصا

مجلة الآداب – العدد 13 – ديسمبر 2007

الأرستقراطية التقليدية بعدما صار صدوره واضحا لا محال ، فباع هؤلاء أملاكهم ، و أخلوا نساءهم و أطفالهم ، ثمّ غادروا وطنهم و الدموع في عيونهم و الذكريات في رؤوسهم . كما أنهم تمكنوا من إقناع عدد كبير من الجزائريين بالهجرة نحو الخارج (32)

أثرت الهجرة التلمسانية عل السلطة الفرنسية و الكولون معا ، لأنها سببت أضرار حقيقية للإستيطان ، فمنعت الهجرة و وقعت إعتقالات كثيرة . كما أنّ الهجرة لم تقتصر على الأفراد المطلوبين للتجنيد بل هاجرت أسر لا ولد لها مهدد بالخدمة العسكرية . و ذلك جراء تذمرهم من تعسفات السلطة الفرنسية و قانون الأهالي و النظام الغابي و غير ذلك . (33)

و من خلال ذلك يتضح أنّ الرؤية الإستعمارية لأسباب الهجرة مختلفة تماما عن الرؤية الوطنية لها ، حيث يرى الكتّاب الفرنسيون بانّ الهجرة تعود لأسباب إقتصادية أكثر منها سياسية ، غير أنّ الجزائريين يؤكدون بأنّ السبب الرئيسي هو التجنيد فتفاعلت معه باقي الظروف ، مما نتج عنه الهجرة الجماعية التلمسانية .

إختلفت الدراسات التاريخية و الرسمية الحكومية حول عدد العائلات و الأفراد الجزائريين الذين هاجروا سواء إلى المغرب (20000 جزائري) أو تونس و للمشرق العربي (حوالي 5330 ما بين 1898 و 1912) .إذ أنّ هجرة 1911 التلمسانية " مثلت الهلع الحقيقي ، الذي أوشك أن يكون وباءا أخلاقيا " (34) . و بذلك شكل الهجرة ، شكل من أشكال المقاومة ضدّ قوانين السلطة الفرنسية الإستبدادية ، و كن رغم ذلك تمتع المهاجرون الجزائريون في الشرق بسمعة عظيمة ، كما أعفوا من الخدمة الوطنية العسكرية و ادخلوا إل كلّ المؤسسات العثمانية . بما في ذلك الجيش ، و الإدارة و المدارس .و مع ذلك ظلوا دائما على إتصال مستمر بوطنهم ما ساهم في تعزيز الروح الوطنية لديهم .

مجلة الآداب – العدد 13 – ديسمبر 2007

أنذرت جريدة الحق الوهراني تلك الظروف قائلة : (إننا نتحسس وقوع حوادث خطية ، و أنّ تغيرات قد تحصل ... فماذا حقق لصالح الأهالي هذه السنة ولا شيء ، و ما هو التحسن الذي ادخل بالنسبة لوضعهم السياسي و الإقتصادي لا شيء) (35) و نظرا لأهمية الحدث و خطورته في آن واحد ،فقد أثير جدل في البرلمان الفرنسي سنة 1912 ، و خلال سنة 1913 ، وبداية 1914. (36)

أمّا الجزائريين الذين هاجروا إلى فرنسا ما بين 1900-1914 حوالي 10 آلاف مهاجر ، و حوالي نصف العدد هاجر ما بين عامي 1912-1914. (37) إذ أنّهم ظلوا يهاجرون نظرا لعدم تغيّر الوضع في الجزائر للأحسن بل بالعكس تواصل التعسّف و الظلم الإستعماري .

يتبين لنا من خلال ما سبق عرضه ، أنّ كل من حركة الهجرة و الإحتجاج قد تواصلت لغاية إندلاع الحرب العالمية الأولى ، مما يدل على رفض الجزائريين لفكرة التجنيد الإجباري و الظروف الصعبة التي يعيشونها في ظل السلطة الفرنسية ، ما جعلهم يواصلون مقاومتهم بشتّى الطرق آملين في إنقاذ أبنائهم من حرب لا تخصهم بشيء، و لكن رغم ذلك لم يتم إلغاء قانون التجنيد . وهكذا يظهر من موقف الجزائريين عدم الولاء لفرنسا.

الهوامش:

* تنبيه لبعض المختصرات الواردة في النص:

- (A.R.C.H.Com) Archives Communales
- D.A.W.O: direction des archives de la wilaya d'Oran
- (B.R.E.A) Bulletin de la Réunion d'Etudes Algériennes

هوامش النص :

(1)D.A.W.O , Série I 4473 ,Politique indigène enquête générale .

(2) ذكر ميني أن « ميسيني» صار وزوا للحرية في مارس 1911 .

(3) B.R.E.A , Mai , Juin 1912 , séance 24 Mai 1912 , n° 5-6 , p 155.

(4) J.O.R.F , 07 Février 1912 .

(5) J.O.R.F , 07 Février 1912

(6) Réveil de Mascara , 24 Janvier 1914 .

(7) ARCH : Com de Béni-saf , Boite n° 1 , Mobilisation .

(8) D.A.W.O , Série I 4471 , Fiches signalétiques (élus) : Exposé de la situation politique des indigènes en Oranie .

(9) Le Petit Tlemcenien , 20 Août 1912 .

(10) Démontes (Victor) , « La conscription des indigènes » , in (AF . Bull) , Octobre 1912 , n° 10 , p 410 .

(11) ARCH . Com d'Ain Témouchent , Boite n° 71 , Affaire indigène .

215

(12) Mélia (Jean) . « L'Algérie et la guerre (1914–1918) . Paris . Libraire Plan , 1918 . p 268 .

(13) - J. O. R . F . 3 février 1912

(14) Le Républicain sud oranais . 23 Avril 1913 .

(15) ARCH : Com d'Ain Témouchent . Boite n° 71 . Affaire indigène .

(16) ARCH : Com d'El Malah . Boite n° 20 . service militaire . 1914 .

(17) Agéron (ch . R) . Les Algériens musulmans et la France (1871 – 1919) . 1er ed . Paris . P.U.F . 1968 . T1 . p 1077 .

(18) Demontes(V). « L'Algérie ». in (Af.Bull). Janvier 1908, n°1, P22.

(19) Afrique Française (bull) . « L'Algérie », Janvier 1908, n°10, P342

(20) DAWO. Série I , 4471. Fiches signalétiques (élus) : Exposé de la situation politique des indigènes en oranie

(21) Debon. Lieutenant colonel. « Troupes indigènes et révoltés de Fez ». in R.P (15 septembre 1912), P296

(22) DAWO. Série I , 4471. Fiches signalétiques (élus) : Exposé de la situation politique des indigènes en oranie.

(23) بوحوش(عمار) ، التاريخ السياسي للجزائرمن البداية ولغاية1962، ط1،بيروت،دار الغرب الاسلامي1997 ، ص ص 201-200

(24) مهديد (ابراهيم) ، " مقاومة الجزائريين بالهجرة الى الديار الإسلامية – عملية وهران نموذجا – ، مجلة عصور السنة 3 ، العدد 4 ، 5 ديسمبر 2003 – جوان 2004 م / 1424 -1425 هـ ص ص 140-142

(25) يذكر أجرون في كتابه " الجزائريون المسلمون و فرنسا" أنه من بين 25 ألف نسمة غادر 1200 شخص مدينة تلمسان نحو العالم الخارجي ، و هذا يؤكده أوجين قروس و كذلك صاري و قدش في كتابهما الجزائر في التاريخ (1900-1954)

(26) L'Echo d'Oran. 14/10/1911

(27) Marchand (H), « l'Exode des musulmans Algériens », in Q.D.C, 16 Janvier 1912 n°33, P86

(28)الأرستقراطية : هي نظام سياسي تمارس السلطة فيه طبقة إجتماعية أقل عدد من طبقات المحكومين و تنسب لنفسها التفوّق الوراثي ، كما أنها تتمتع بالتفوّق في مجالات الحياة الإجتماعية.

(29) Marchand (H) « l'exode des musulmans Algériens, in Q.D.C, 16 janvier 1912, n° 33, p 88

(30) سعد الله (أبو القاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930) ، ج 2 ، بيروت ، دار الآداب ، 1969 ، ص ص 143-142

(31) نفس المرجع ، ص 143

(32) Le petit Oranais , 7 Juin 1913.

(33) الجيلالي (صاري) ، قدّاش (محفوظ) ، المقاومة السياسية 1900-1954 م . الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري ، ترجمة : عبد القادر بن حراث ، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1987 ، ص 51

(34) Démontes (V) , « l'Algérie » , in (A F.Bull) , , janvier 1912 , n° 1 , p 38.

(35) الحق الوهراني ، 29 جوان -06 جويلية 1912

(36) le Républicain sud oranais , 13 septembre 1914.

(37) سعد الله (أ) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930) ص 151

حولية المؤرخ
مجلة دورية محكمة يصدرها اتحاد المؤرخين الجزائريين
العددان: 11-12
السداسي الأول 2011
1112-4253 ردمد

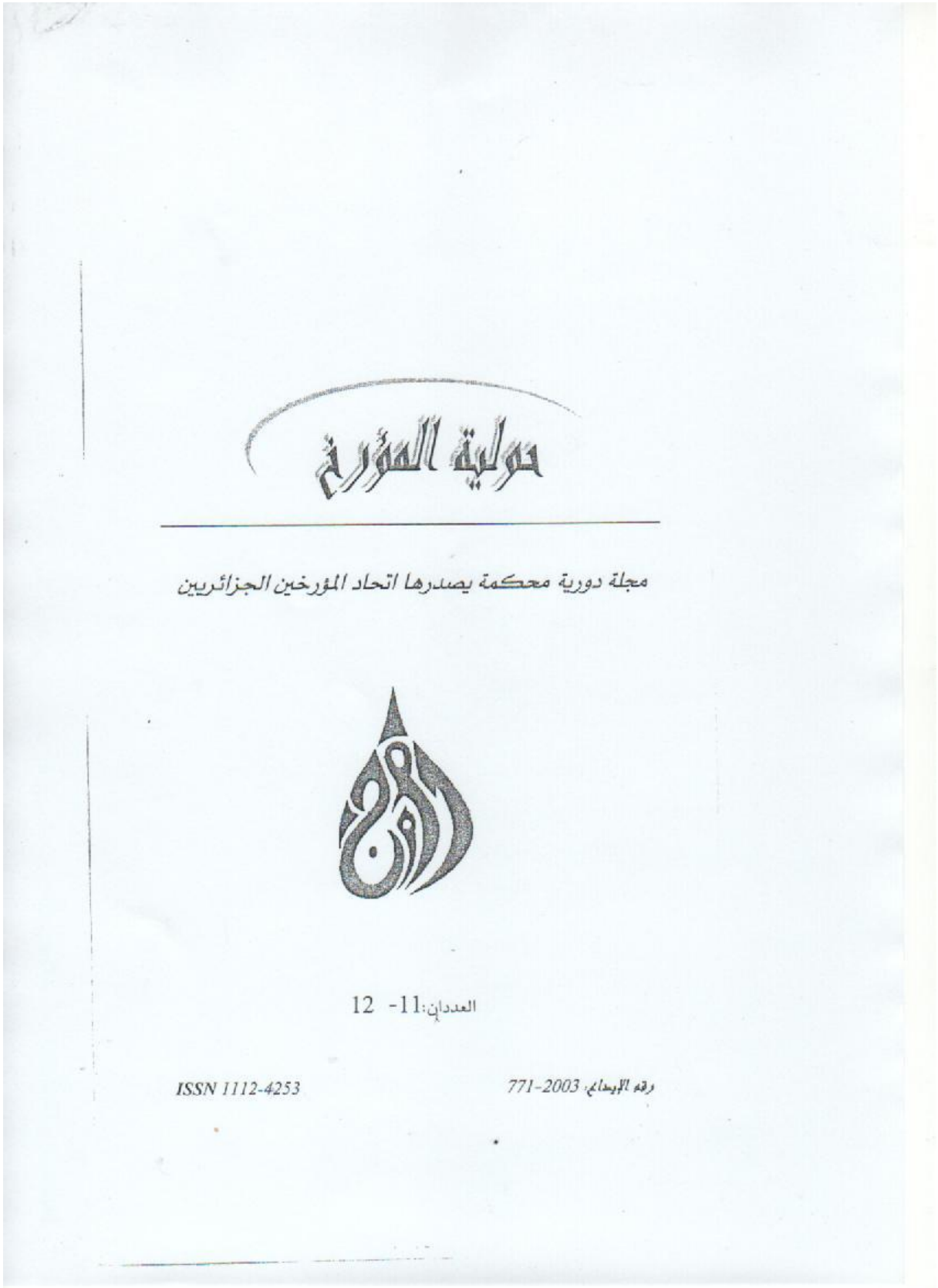
حولية المؤرخ
مجلة دورية محكمة يصدرها اتحاد المؤرخين الجزائريين
العددان:11- 12
ISSN 1112-4253
رقم الإيداع: 771-2003

قواعد النشر في حولية المؤرخ

حولية المؤرخ مجلة علمية أكاديمية محكمة تهدف إلى نشر الدراسات والبحوث التاريخية بمختلف حقبها.

تقبل البحوث المكتوبة باللغة العربية و الأجنبية المتعلقة بالدراسات التاريخية شريطة احترام شروط النشر التالية:

1- الالتزام بالقواعد العلمية المعروفة في كتابة المقالات.

2- أن يكون المقال جديدا لم يسبق نشره من قبل.

3- يجب أن لا تزيد عدد صفحات المقالة عن25 صفحة وأن لا تقل عن10 صفحات .

4- تكتب الهوامش في آخر المقال، مع ضرورة احترام القواعد العلمية في التهميش . (اسم الباحث ، عنوان المصدر أو المرجع، الجزء أو المجلد، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، الصفحة) .

5- يقدم المقال في نسخة ورقية وقرص مضغوط قابل للنسخ أو عن طريق البريد الالكتروني unha_dz@yahoo.fr

6- يكتب نص المقال بخط Arabic TRANSPARENT 16 بالنسبة للمقالات المكتوبة بالعربية، و12 بالنسبة للمقالات المكتوبة باللغة الأجنبية.

7- تخصص الصفحة الأولى لعنوان المقالة ،يليها اسم ولقب الباحث ودرجته العلمية والمؤسسة التابع لها.

8- تخضع كل المقالات المرسلة إلى المجلة للتحكيم العلمي.

9- المقالات المرسلة إلى المجلة لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أولم تنشر.

10- سيرة ذاتية مختصرة بالنسبة للباحثين الذين يراسلون المجلة لأول مرة.

حولية المؤرخ

مجلة دورية محكمة يصدرها اتحاد المؤرخين الجزائريين

- الرئيس الشرفي: أ.د إبراهيم فخار
- مدير المجلة: أ.د يوسف مناصرية
- رئيس التحرير: د. تلمساني بن يوسف
- الإشراف والمتابعة والإخراج: د/ تلمساني بن يوسف -أ/محمد بن شوش
- أعضاء هيئة التحرير:

1- أ.د – بوعلام بلقاسمي
2- أ.د - عبد العزيز فيلالي
3- أ.د – دحو فغرور
4- أ.د - شافية شارن
5- أ.د - بلقاسم رحماني
6- أ.د.ة. فلة موساوي القشاعي
7- أ.د . محمد حوتية
8- أ.د.ة/مسعودة يحياوي
9- د- جمال يحياوي
10- د. بن يوسف تلمساني
11- د. عبد المجيد بوجلة
12- د. محمد الحبيب بشاري
13- د. مختار فيلالي
14- د.الغالي غربي
15- د. نظيرة شتوان
16. نادية طرشون

الإشراف الفني: سليمة إيدير سكرتارية المجلة: أ.أ/كلثوم ميدان - أ.أ/ جميلة خالفي

- المراسلات: حولية المؤرخ :المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، نهج انتصار 23 نوفمبر 1836 .الأبيار .الجزائر العاصمة .

الهاتف /الفاكس:24- 13- 92- 21 (0)- 213- 00

الهاتف :24- 23- 92- 21 (0) 213- 00 مكتب 105

البريد الإلكتروني: unha_dz@yahoo. fr

العددان: الحادي عشر والثاني عشر السداسي الأول 2011 ISSN1112-4253

المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها

الهيئة العلمية الاستشارية

- أ.د. أبو القاسم سعد الله
- أ.د ناصر الدين سعيدوني
- أ. د. بلقاسمي بوعلام
- أ.د. محمد البشير شنيتي
- أ.د. محمد الصغير غانم
- أ. د. دحو فغرور
- أ.د. عبد الحميد حاجيات
- أ. د. محمد بن عميرة

المحتوى

كلمة العدد.....9

- التاريخ القديم:
- أبوليوس شاهد على عصره.....19
د/ بشاري محمد الحبيب
- *سياسة روما الدينية في بلاد المغرب القديم*.....61
أ. د رحماني بلقاسم
- مكتبة آشور بانيبال ودورها الحضاري.....101
أ.ة/ خالفي جميلة
- التاريخ الوسيط:
- تطور العلاقات بين تلمسان وغرناطة في العصر الوسيط.....131
أ.د/ حاجيات عبد الحميد
- فتح حسان بن النعمان الغساني قرطاجة وسبي أهلها...149
د.ة/ بشاري لطيفة

قراءة في مصادر علوم الفلاحة في الاندلس..... 167
د/الشمري غازي

التاريخ المعاصر:
- من محاضراتي في جامعة أوكلير(ولاية ويسكنسن، أمريكا).....195
أ. د / سعد الله أبو القاسم
- الحرب النفسية الفرنسية خلال الثورة التحريرية.....223
د/الغالي غربي

الوضعية الاقتصادية للجزائريين في عمالة وهران ما بين 1914- 1920

د.ة/ ثابتي حياة
أستاذة محاضرة
جامعة تلمسان

مقدمة

وجدت السلطة الفرنسية نفسها مجبرة على الاستعانة بمستعمراتها في جميع الجوانب خاصة العسكرية ؛ حيث أن كل المؤشرات كانت تدل على اندلاع حرب خطيرة تتطلب استعدادات اقتصادية وعسكرية بالدرجة الأولي ، و ما كان عليها إلا اللجوء إلي مستعمراتها العديدة .إذ سجلت الفترة الممتدة من 1907 إلي 1912 تحولا هاما في السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر حيث طرحت فكرة التجنيد الإجباري للجزائريين في هده الحرب التي لم يكن لهم أي علاقة بها .

لقد لعبت المفوضيات المالية دورا مهما في هده الفترة و ذلك من حيث مداخلات النواب الجزائريين في العديد من المجالات إذ أن الظروف التي كانت تعيشها عمالة وهران وسط أحداث الحرب الدامية في الخارج والإصلاحات المفروضة في الداخل قد أثرت علي أوضاع الجزائريين لاسيما في الوضع الاقتصادي الذي تدهور و بالتالي أثر علي المستوي المعيشي .

1)- إستغلال الموارد الفلاحية والصناعية لصالح الاقتصاد الفرنسي :

عرفت عمالة وهران سنوات قاسية قبالة الحرب العالمية الأولى، وذلك لتردي الإنتاج الزراعي الذي عان منه الجزائريون، إذ عرف انخفاضا كبيرا ففي 1912 قدر إنتاج الشعير ب 2.686.344 ق ومحصول القمح 2.197.567 ق أي انخفاض بنسبة 44% بالنسبة للشعير و 41% بالنسبة للقمح، وعلى الرغم من ذلك واصل الفلاح الجزائري دفع الضرائب التي قدرت ب 15% ضريبة اللزمة و11% ضريبة الزكاة. مما أدى لوقوع أزمة زراعية حادة في العمالة أثرت بالدرجة الأولى على المستوى المعيشي للفلاح البسيط[1].

تواصلت معاناة الفلاح الجزائري بسبب رداءة الأحوال الجوية، حيث شهدت العمالة سنوات جفاف حادة تلتها سقوط أمطار غزيرة ما أثر سلبا على المحصول الزراعي خاصة الحبوب[2]. ضف إلى ذلك نقص الوسائل المادية كعدم توفر الآلات الزراعية الحديثة، وعدم توفر وسائل النقل، إذ نجد أن الجزائريين لم يمتلكوا عربات نقل كافية[3]، حيث كانت سيدي بلعباس لا تحتوي سوى17% من العربات للجزائريين، وحوالي 10% في معسكر[4]. من هنا يظهر أنها نسبة ضعيفة مقارنة بما يمتلكه الكولون في مزارعهم. وهكذا اضطر الفلاح الجزائري نظرا

للأزمة التي مر بها والصعوبات التي واجهته إما لبيع ممتلكاته أو التخلي عنها.

لقد ساهمت عمالة وهران كبقية العمالات خلال الحرب، بتوجيه إقتصادها لخدمة المجهود الحربي، ولتضمن السلطة الفرنسية دعمها الدائم بالإنتاج الزراعي، عملت على توسيع حجم الملكيات الزراعية للكولون بالرغم من أنهم كانوا يشكلون أقلية مع الأكثرية الجزائرية، إذ كانوا يستحوذون على أكبر المساحات الزراعية وأكثرها خصوبة. حيث سيطر الكولون [5] على 78.620هـ في تلمسان وحوالي 14.850هـ في بني صاف[6]، وكذالك في سدي بلعباس سيطر على 35.787هـ. هكذا لم يبقى للجزائريين إلا بعض الهكتارات. فنجم عن ذالك تقلص حجم الممتلكات الجزائرية[7] وقد قال الممثل الجزائري "بن سيام محمد" في إحدى الجلسات من هذا الموضوع: "لايجب تفتيت الملكية الجزائية بل يجب دعمها والمحافظة عليها".[8]

تعتبر عمالة وهران من أكثر العمالات الثلاثة إستطانا، كما أنها تحتوي على نسبة كبيرة من الأوروبيين. لذلك نجد أن اليد العاملة الفلاحة مهملة، بينما الكولون يحصلون على أجور كبيرة ويتمتعون بمحاصيل زراعية متنوعة وجيدة. ولم يقصر الكولون على هذا النوع من الامتياز بل منحتهم السلطة الفرنسية

تلك الأراضي التي تحتوي على الزراعات المختصة، فالسواحل مثلا خصصت إلى الكروم و الخضر و الباقوليات (وهران ـ آرزيوا ـ بني صاف)[9]، أما السهول الخصبة فتحتوي على زراعة الحبوب بأنواعها والحوامض (معسكر ـ تلمسان ـ سيدي بلعباس)[10]. وهذه المحاصيل هي مربحة لفرنسا لكنها تراجعت في فترة الحرب.

كما إهتم الكولون بإنتاج الكروم كثيرا على وجه الخصوص فهو يعتبر ثروة الإستعمار بالجزائر فبعد 30 سنة من الجهد المبذول من طرف الكولون، أصبحت تشمل مساحة 134000هـ بوهران، و90.000 بالجزائر، و14000 بقسنطينة وتنتج خمورا على معدل 10 ملايين هكتو ليتر في السنة [11] ويذكر "تاندوتي" عن ذلك : "في سنة 1914، وبفضل الاستخدام الشامل لليد العاملة وبأسعار متدنية، فإن زراعة الكرمة في الجزائر صارت في وضع تتمتع فيه بامتياز كبير" [12]. ولم تتوقف العملية عند هذا الحد بل استمرت إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، وما ساعدها في ذلك صدور قانون عقاري جديد هو قانون 1926/8/4م الذي استهدف أراضي العرش[13]. كما أن الجزائريين المسلمين لم يرضوا بالعمل في أراضي الكرم وذلك لحرمتها في الدين.

يتضح لنا من خلال المعطيات السابقة، أن السلطة الفرنسية قد إستغلت كل الفرص اللازمة لتنتزع من الجزائيين أراضيهم وتمنحها للكولون، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة،

وهذا ليس غريبا على فرنسا، إذ أنه منذ احتلالها للجزائر وهي تستولي على الأراضي بشتى الطرق وتعرض الجزائيين للفقر والبؤس الإجتماعي، وهكذا عندما يتم نزع الملكية لصالح الجزائيين يبقى الفلاحون المنتزعة ملكيتهم فوق أرضهم بصفة خماسين[14]. أي بنسبة الخمس والذين لا يبقون يتحولون إلى عاطلين عن العمل تماما، وبهذا نجد فلاحين بدون أرض و بدون عمل أيضا[15]. فبعدما كانوا ملاكين لهم إنتاج يعيشون به، صاروا عمالا فقط لا قيمة لهم بأجر متدني، ما أثر سلبا على نفسيتهم.

نجم عن إنتزاع أراضي الجزائريين المستمر، رد فعل مضاد للسلطة الفرنسة إذ انهم لم يجدوا مخرجا أمام وضعيتهم المزرية لضمان قوتهم اليومي إلا باستغلال غياب الملاكين الكولون عن مزارعهم فقاموا بالسطو عليها واخذ المحصول الموجود في مخازنها.[16] وقد تحدث الممثل "قادة بودية" عن معاناة الفلاح الجزائري، قائلا : "أن الأوروبيين لا يحترمون قوانين الطريق ،إذ نجدهم يمرون بسيارتهم في الطريق بسرعة كبيرة، لدرجة أنهم إذا مروا أمام قطيع من الماشية يصدمونهم، ما يؤدي إلى خسارة الفلاح البسيط، لذا لابد من تحذير هؤلاء الأشخاص لضرورة التريث والإنتباه"[17] بهذا يدل على عدم اكتراث السلطة الفرنسية والكولون بمصير الجزائريين.

387

وهذا ليس غريبا على فرنسا، إذ أنه منذ احتلالها للجزائر وهي تستولي على الأراضي بشتى الطرق وتعرض الجزائيين للفقر والبؤس الإجتماعي، وهكذا عندما يتم نزع الملكية لصالح الجزائيين يبقى الفلاحون المنتزعة ملكيتهم فوق أرضهم بصفة خماسين[14]. أي بنسبة الخمس والذين لا يبقون يتحولون إلى عاطلين عن العمل تماما، وبهذا نجد فلاحين بدون أرض و بدون عمل أيضا[15]. فبعدما كانوا ملاكين لهم إنتاج يعيشون به، صاروا عمالا فقط لا قيمة لهم بأجر متدني، ما أثر سلبا على نفسيتهم.

نجم عن إنتزاع أراضي الجزائريين المستمر، رد فعل مضاد للسلطة الفرنسة إذ انهم لم يجدوا مخرجا أمام وضعيتهم المزرية لضمان قوتهم اليومي إلا باستغلال غياب الملاكين الكولون عن مزارعهم فقاموا بالسطو عليها واخذ المحصول الموجود في مخازنها.[16] وقد تحدث الممثل "قادة بودية" عن معاناة الفلاح الجزائري، قائلا : "أن الأوروبيين لا يحترمون قوانين الطريق ،إذ نجدهم يمرون بسيارتهم في الطريق بسرعة كبيرة، لدرجة أنهم إذا مروا أمام قطيع من الماشية يصدمونهم، ما يؤدي إلى خسارة الفلاح البسيط، لذا لابد من تحذير هؤلاء الأشخاص لضرورة التريث والإنتباه"[17] بهذا يدل على عدم اكتراث السلطة الفرنسية والكولون بمصير الجزائريين.

387

ازدادت المشاكل الإقتصادية في بداية الحرب مع بروز الأزمة المالية التي لحقت بالعملة الفرنسية، حيث شهدت أزمة تضخم فانتقلت آثارها للجزائر وتسببت في تعطيل المشاريع الصناعية الكبرى، بينما بقيت بعض الوحدات الصغيرة التي تركزت في المدن الكبرى للعمالة كالمرسى الكبير[18]، كما عرف هذا التضخم تطورا من 1914 إلى 1919، ما أدى إلى إرتفاع الأسعار وبالتالي غلاء المعيشة. إذ نجد أن الآلات الزراعية الصغيرة التي يستعملها الفلاحون وصغار المعمرون إرتفعت أكثر من الآلات التي يستخدمها كبار الملاكين مثل : [حبال: +233%، حصاده: +122%، أسمدة: +166%]، ما أدى لأزمة عند الفلاحين الذين لا يملكون قيمة تلك الأشياء[19].

كما شهدت عمالة وهران انحطاطا في مجال الصناعات التقليدية، فبعدما كانت مشهورة بجودتها في صناعة نسيج الزرابي، والثياب الصوفية، كما كان النحاس والذهب والفضة من المواد الأساسية لصناعة الأواني لديها، إختفت هذه الصناعات لعدم قدرتها على منافسة المعامل الكبرى مع بداية الحرب[20]، حيث أوضح هذا الانحطاط كل من "بيل" و"ريكارد" لاسيما في منطقة تلمسان فبعدما كان يوجد بها 500 معلم حياكة في 1948، صار بها حوالي 204 عامل في سنة 1914[21]. من هنا يظهر أن الصناعة تراجعت خلال الحرب، ولم يقتصر الأمر عند

الهيئة العلمية الاستشارية

- أ.د. أبو القاسم سعد الله
- أ.د ناصر الدين سعيدوني
- أ. د. بلقاسمي بوعلام
- أ.د. محمد البشير شنيتي
- أ.د. محمد الصغير غانم
- أ. د. دحو فغرور
- أ.د. عبد الحميد حاجيات
- أ. د. محمد بن عميرة

للفلاح الجزائري حيث إقترح الممثل "عيسات محمد" منح ترخيص للجزائريين الفلاحين في منطقة تيارت للعبور بماشيتهم لكي ترعي في الغابات، حيث كان ممثل هذه المنطقة في المجلس العمالي بوهران[27].

يظهر لنا من خلال ما ورد، أن الممثلين الجزائريين دافعوا في مختلف المجالس عن حقوق الفلاحين الجزائريين، الذين انتهكت حقوقهم وصاروا عرضة للتهم في حال حدوث حريق في الغابات أو عملية سطو. ولذلك نجد أن السلطة الفرنسية قد جندت العديد من الأشخاص لحماية مزارع الكولون[28] وقد اقترح "محي الدين" في هذا الصدد سنة 1916 "أنه يجب تحديد ملكية كل جزائري بالعدل تجنبا لأي خلافات مستقبلية[29]. كما أكد سايح محمد هني " على ضرورة تطوير طريقة الزراعة وطلب تجديد القرض لصالح الفلاحين[30]. وهذه الاقتراحات غرضها التوفيق ما بين متطلبات الفلاح الجزائري من جهة والسلطة الفرنسية من جهة أخرى.

شهدت مداولات المجلس البلدي بتلمسان نقاشات متعددة في الفترة الممتدة مابين (1914- 1918) حول الفروسية و ضرورة تربية الأحصنة وتدريبها بشكل منظم و دقيق طيلة فترة الحرب ، ما يدل على الاهتمام بمصالحهم

390

فقط ، إذ أن الحيوان مرتفع السعر و لا يتمكن من شراءه سوى الطبقة الغنية فقط سواء من الأوروبيين أو الجزائريين حيث يستعملونه كوسيلة نقل و يجنون ارباحا طائلة منه في السباقات و كذلك يستغلونه في الحروب و ذلك أما تتميز به الأحصنة من قدرة على عبور الأراضي الصعبة و الجبال بينما بنية الجزائريين إمكانياتهم لا تسمح لهم بشراء أي حيوان يستعمل كوسيلة نقل ما عدا اقلية منهم و ذلك لضعف مستواهم المعيشي [31].

ظل الوضع الزراعي للفلاح الجزائري في تراجع خلال سنة 1917، وذلك لعدم امتلاكه وسائل متطورة مماثلة للكولون ، ضف إلى كانت مواسم القمح القاسي والشعير ضعيفة في العمالة بالقياس إلى متوسط الإنتاج في 1914، حيث سجلت انخفاضا قدره 150% [32] ولم تقتصر معاناة الفلاح الجزائري عند هذا الحد بل عادت المجاعة من جديد ،تصحبها الحمى الصفراء، ما مثل أزمة حقيقة الجزائريين، حيث عرفت العمالة فزعا كبيرا تبلور في بؤس والحرمان. إذ نجد بأنه في حين كانت السلطة الفرنسية والكولون معا يتمتعون بالمحاصيل الزراعية ويقومون حتى بتصدير الفائض منه للدول الأوربية لكي يستفيد كبار التجار من أرباحها، كان الجزائريون يعانون من الجوع محرومون من نعم بلادهم، إذ أن أزمة

انخفاض الإنتاج مع المجاعة قد مست الجزائري دون الأوروبيين. وفي تلك الفترة اقتراح "بن شنان" : "إمكانية تعويض الفلاحين العاديين بعمال عسكريين في فترة الحصاد لحماية الأراضي من خطر الجراد، مثلما نجحت العملية في العام الماضي"بسعيدة" [33]. وقد توافق هذا الطلب مع الظروف الصعبة التي مر بها الفلاحون.

كما شهدت العمالة تناقصا ملحوظا في إنتاج الزيت في تلك السنة، ما علق عليه "محي الدين" قائلا: (إن الزيت يعتبر من العناصر الأساسية في الحياة السكان الجزائيين لاسيما في عمالة وهران إذ أنها تستورده عادة من مختلف المناطق، وذلك لأن منتوجها غير كافي للاستهلاك)[34]. من هنا يظهر عدم الإهتمام بهذا المنتوج لضرورته لدى الجزائريين، في حين إنتاج الكروم في تزايد مستمر حيث اهتمت العمالة بهذا المنتوج حيث نجد أن منطقة بني صاف قد خصصت 940 هكتار له، كما تنتج سنويا 30.500 هكتوليتر سنويا، ما كانت تصدر منه نسبة كبيرة إلى الخارج حوالي 50.000 برميل[35]. ما يدل على أن السلطة الفرنسية قد استغلت أراضي الجزائيين لأنها وجدتها مكسبا مربحا لها.

إن السلطة الفرنسية لم تكتفي باستغلال الأراضي الزراعية بل استغلت أيضا إنتاج الصيد البحري ، فعمالة وهران كانت مطلة على الساحل وتحتوي على عدّة موانئ بحرية، حيث

392

نجد أن منطقة بني صاف لوحدها كان منتوجها من السمك كبيرا حيث يصل أحيانا إلى 2 مليون كلغ، ما يجعلها تمون كل من عين تموشنت ووهران، وسيدي بلعباس وتلمسان، ولكن أغلب المنتوج يستهلكه الأوروبيون في كل النواحي، خاصة بني صاف التي بها العديد من الإسبان يعملون في الصيد ويربحون منه، هذا عدا عن تصديره[36]. سيطر الأوربيون على التجارة الداخلية والخارجية معا، نظرا للسلطات الواسعة الممنوحة لهم من طرف السلطة الفرنسية لاسيما في فترة الحرب ما حدث زيادة في الأرباح بين أيدي التجار والعاملين خاصة في زراعة الكرمة.

لقد اهتمت السلطة الفرنسية بالجانب الصناعي، حيث كانت عمالة وهران من أهم العمالات التي زودت فرنسا بالمواد الأولية مثل الحديد والفحم، فبالنسبة للحديد نجد أن العمالة احتوت على منجم واحد في" بني صاف "[37] وما ميزه قربه من الميناء وهذا لا يتطلب تكاليف مرتفعة، فمنذ أن ظهر الحديد في منطقة بني صاف 1879، صارت هي الممول الوحيد لفرنسا، فأسست شركة "مقطع الحديد"، وبعدما تم إكتشاف مناجم أخرى في المنطقة مثل سيدي ابراهيم وغار إلبارود، فكان الحديد يصدر إلى الخارج مثلما يستخرج من الأرض دون أن يتم تعديله[38]، كما يوضحه الجدول التالي :

السنة	الإنتاج (طن)	التصدير
1914	325.199	300.060
1915	340.622	332.510
1916	289.940	275.870
1917	376.320	352.038
1918	410.230	390.290

يظهر من خلال هذا الجدول أن الإنتاج في تطور ملحوظ من سنة إلى أخرى مع بعض التذبذبات، كما أنه لم يتم تصديره إلى أوربا فقط بل حتى لأمريكا نظرا لأهميته وكثرة الطلب عليه [39].

أما الفحم فقد تم إكتشافه من طرف الفرنسيين سنة 1911، في الجنوب الوهراني (القنادسة)، وهو عبارة عن منجم تشرف عليه شركة السكك الحديدية الفرنسية، وكان يمتاز بضخامة مخزونه إذ يمكن أن يصل الإنتاج إلى 100 طن يوميا وهذه الكمية كانت قابلة للزيادة[40]. فالفحم ضروري في المواصلات الحديدية وطحن الحبوب ، لذلك عندما انخفض إنتاج الفحم، كان له أثر كبير على حركة الموانئ التجارية ووسائل النقل ما أدى لتدهور الوضع الإقتصادي، وبالتالي تم القضاء على الحدادين والصناع ما أثر سلبا على حياة الجزائريين وجعلهم عرضة للبطالة[41].

السنة	الإنتاج (طن)	التصدير
1914	325.199	300.060
1915	340.622	332.510
1916	289.940	275.870
1917	376.320	352.038
1918	410.230	390.290

يظهر من خلال هذا الجدول أن الإنتاج في تطور ملحوظ من سنة إلى أخرى مع بعض التذبذبات، كما أنه لم يتم تصديره إلى أوربا فقط بل حتى لأمريكا نظرا لأهميته وكثرة الطلب عليه [39].

أما الفحم فقد تم إكتشافه من طرف الفرنسيين سنة 1911، في الجنوب الوهراني (القنادسة)، وهو عبارة عن منجم تشرف عليه شركة السكك الحديدية الفرنسية، وكان يمتاز بضخامة مخزونه إذ يمكن أن يصل الإنتاج إلى 100 طن يوميا وهذه الكمية كانت قابلة للزيادة[40]. فالفحم ضروري في المواصلات الحديدية وطحن الحبوب ، لذلك عندما انخفض إنتاج الفحم، كان له أثر كبير على حركة الموانئ التجارية ووسائل النقل ما أدى لتدهور الوضع الإقتصادي، وبالتالي تم القضاء على الحدادين والصناع ما أثر سلبا على حياة الجزائريين وجعلهم عرضة للبطالة[41].

394

ومن خلال ما ورد، لا يمكن القول أن إستغلال الجزائريين ومواردهم قد توقف، بل هناك نوع آخر من أنواع الإستغلال ألا وهو الضرائب الباهضة المفروضة عليهم منذ القرن 19م وإلى غاية القرن 20م.

2- مضاعفة الضرائب العربية وأثرها السلبي على الجزائريين :

شرعت السلطة الفرنسية في القيام بإصلاحات مع بداية الحرب، منها مراجعة الشؤون المالية والتوصل إلى مضاعفة الضرائب العربية لملأ الخزينة الفرنسية وسد حاجات الحرب على حساب الجزائريين الذين كانوا المصدر الرئيسي لدفع هذه الضرائب، ما أرهق العامل الجزائري سواء في الجانب الزراعي أو الصناعي، إضافة لأنواع أخرى من الضرائب فرضها عليهم قانون الأهالي حيث كان يتوجب على الجزائريين المقيمين قرب الغابات أن يقوموا بعمل السخرة في شكل حراسة ضد النيران، وهو ما يعرف بالضريبة الإضافية، كما كان عليهم أن يدفعوا بعض النقود حين يقودون قطعانهم عبر الغابات وهذه أيضا ضريبة إضافية[42].

لقد أدى هذا الوضع بالجزائري البسيط بدل أن يستثمر أمواله في الإنتاج، فإنه يدخرها لدفع الضريبة خوفا من العقاب. لذلك فقد طالب الممثلون الجزائريون في مختلف المجالس بإصلاح

الوضع. وقد اقترح "طيبال عبد القادر": (أن يجري إحصاء جديد للحيوانات الخاضعة لضريبة الزكاة حسب المتوفر في الحاضر كي لا يقع ضرر مثلما وقع لسكان تلمسان عندما توفيت حيواناتهم وحسبت ضمن الضريبة، وأنه لا بد من مراعاة الظروف الحالية)[43].

واصل الجزائريون دفع الضرائب ما بين 1914 و1916، في حين لم يكن الكولون ملزمون بدفع أية ضريبة على أراضيهم أو أعمالهم، وبالتالي رفاهية الكولون على حساب فقر الجزائريين، إذ أن الحاكم العام قد أكد في هذه الفترة على ضرورة الضريبة العربية وعارض أي إصلاح فدفع سكان ندرومة ضرائب باهضة في تلك الفترة ما أدى لإفلاس العديد منهم، فاضطروا لمغادرة المنطقة سواء في داخل البلاد أو خارجها، ولم يقتنع الفرنسيون بفكرة إلغاء الضريبة إلا في 1916 وتناقشوا عليها في المجلس الأعلى1917. [44] ومع سنة 1918 إقترح "شنايدر" تحديد قيمة السنتيمات المطلوبة للدفع في الضريبة من خلال قانون محدد، لكي لا يتجاوز الإداريون حدودهم [45]

تمكن "جونار" سنة 1918 من إقناع المجلس المالي بالتصويت على لائحة يلغي بها الضريبة العربية وتم إلغاءها تماما من خلال مرسوم 1 نوفمبر 1918. [46] وقال "علي محي الدين" بهذا

الخصوص :(إنها بادرة عادلة وسياسة ملائمة).[47] ولكن إذا كان هذا الإصلاح قد أرضي الجزائريين فقد أغضب الكولون. فقد ظهر من خلال تقرير لنائب المحافظ في سيدي بلعباس جويلية 1918 أن أحد كبار الملاكين قال :"كل شيء سيسير على ما يرام ولكن لا بدمن الاحتجاج على هذا القرار". ما يدل على تخوفهم من المساواة مع الجزائريين في مطالب أخرى.[48]

شهدت سنة 1918 اختلال في التوازن في عدة ميادين، إذ تجاوز عدد الموتى عدد الولادات، حيث بلغ عدد القتلى من المسلمين 621000، فأصاب المسلمين هلع[49]، وما زاد الأمر سوءا ارتفاع حركة الأموال في سنة واحدة ضعف ما كانت عليه طوال الأربع سنوات الماضية ما أدى لتدهور حال المواصلات البحرية. وصارت الحياة اليومية للجزائريين شاقة، كما ارتفعت الأسعار ارتفاعا فوضويا. إضافة لذلك لم يسلم الجزائريون من الخريف القاسي والربيع الذي عم فيه الجفاف[50] حيث نقصت عدة مواد أساسية من السوق، ما أدى لتظاهرات كبيرة في عمالة وهران خاضها المستهلكون وقد شملت عدة مناطق منها: وهران- مستغانم- سيدي بلعباس- غليزان- سعيدة ... وهدفها توفير المواد الغذائية الناقصة من قهوى وسكر ...الخ[51].

ظلت المنتوجات في ضعف طيلة فترة ما بعد الحرب من 1919 إلى 1920م، ولم يطرأ تغير كبير على حياة الجزائري عدا إعفائه من دفع الضرائب الباهضة، بينما التمييز العنصري بين العمال الزراعيين ظل قائما من حيث المعاملة ودفع الأجور. فمثلا في مدينة وهران سنة 1913 كان الأوربيون يقبضون من 6 إلى 8 فرنكا أما الجزائريون 2,5 فرنك، وبعد الحرب سنة 1920 صار الأوربيون يقبضون من 10 إلى 12 فرنك والجزائريون من 5 إلى 6 فرنكات، ومن هنا نلاحظ أن النسبة دائما متفاوتة بين الطرفين للتقليل من أهميتهم ومكانتهم الإجتماعية.(52).

يتضح لنا أن الجزائريين قد استمرت معاناتهم خلال فترة الحرب بأكملها، وذلك نظرا لمتطلبات الحرب الكثيرة التي دفع ثمنها الجزائري البسيط لوحده من حياته وثروات بلاده، ما أدى لتدهور وضعيته الإقتصادية وأثر سلبا على وضعيته الاجتماعية.

398

الهوامش

❖ تنبيه لبعض المختصرات الواردة في النص:

A.R.C.H- SPMC : Societe de la pou zzolane et des matèriaux de constructions
C.G .D.O :conseil gènèral du dèpartement d'oran
D.F :dèlègation financières
D.C.M.T :dèlèbirations du conseil municipal de tlemcen
D.A.W.O: direction des archives de la wilaya d'oran

هوامش النص:

(1) بوحوش (عمار)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص ص 208- 209.

(2) ARCH. SPMC de Beni SAf, boite n°16, Agriculture.

(3) يتحصل على هذه العربات الجزائريون ذوي النفوذ كالقياد أو الطبقة الغنية، أما الفلاحين البسطاء ليس لهم القدرة على شرائها، ويوجد منهم من لا يملك أكثر من حيوان واحد.

(4) C.G.D.O, Rapport du préfet, octobre 1913, p415.

(5) إن الكولون هم الذين كانوا يشرفون على كل وسائل الإنتاج ورأس المال والتجارة الخارجية والداخلية خلال فترة الحرب العامية الأولى. كما كانوا يشرفون على الميزانية لإنهم كانوا يملكون أغلبية الأصوات في المجالس المحلية.

(6) ARCH. Com de Beni-Saf, boite n°1, Mobilisation.

(7) Le petit oranais, 2 octobre 1914.

(8) D.F, 5° séance, 29 mai 1914, p32.

(9) كان الأوروبيون يشغلون أهم المناطق الإستراتيجية المطلة على البحر المتوسط في منطقة بني صاف التابعة لدائرة تلمسان ، و يسيطرون كذلك على أهم الأعمال التجارية

فيها لأن أغلبهم أوروبيون حوالي 3459 فرنسي و 910 أجانب ، إضافة على 450 يهودي مقارنة مع 11.710 مسلمين و ذلك في سنة 1914

(10) ARCH. SPMC de Beni SAf, boite n°16, Agriculture.

(11) توفيق المدني (أحمد)، كتاب الجزائر، ط2، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 384.

(12) D.F, 2° séance, 23 mai 1914, p12

(13) D.F, 2° séance, 23 mai 1914, p12

(14) يحتل الخماسون ضمن الجماهير المكدحة عددا أكثر من العمال الزراعيين، ويشكلون الشريحة الأكثر خضوعا للإستغلال الإقتصادي والسياسي من قبل البورجوازية العقارية

(15) بن أشنهو(عبد اللطيف)، تكون التخلف في الجزائر. محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي (1830- 1962)، ترجمة نخبة من الأساتذة، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص228.

(16)DAWO,série I, 4471, Etat d'esprit des indigènes.

(17)C.G.D.O, Délibération d'avril 1913, p171.

(18) Nouschi (endré), l'Algérie AMERE (1914-1994), paris, edition de la maison des sciences de l'homme, 1995, pp41-42.

(19) بن أشنهو(عبد اللطيف)، تكون التخلف في الجزائر. محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي (1830- 1962) ص157.

(20) ناصر (محمد) المقالة الصحفية، نشأتها، تطورها، أعلامها من 1903 إلى 1931، المجلد2، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978، ص91.

(21) Bel (A), et Ricard (P), Le travail de la laine à Tlemcen, Alger, S.E ? 1913, pp265-266 ; Meynier (G), l'Algérie révélée …

(22) Exposé de la situation générale en Algérie, en 1916, p639.

(23)Benachnhou (Abdelatif), « Accumulation du capital et évolution du matériel de la paysannerie en Algérie de 1880 à 1962 » in revue A.S.J.E.P, n°2, juin 1976, p274.

(24) Exposé de la situation générale en Algérie, en 1916, p641.

(25) D.F, 5° séance, 11 juin 1915, p29.

(26) C.G.D.O, délibérations avril 1915, p76.

(27) C.G.D.O, rapport du préfet, octobre 1915, p114.

(28) C.G.D.O, rapport du préfet, octobre 1916, p371.

400

(29) D.F, 8° séance, 24 juin 1916, p52.
(30) C.G.D.O, délibérations octobre 1916, p90
(31) D.C.M.T , (1912-1920)
(32) Expos é de la situation générale en Algérie, en 1919, p505.
(33)D.F, 4° séance, 13 juin 1917,p28.
.(34)C.G.D.O, délibérations octobre 1917, p136
.(35)ARCH. com de Beni SAf, boite n°1, Mobilisation
(36)ARCH. com de Beni SAf, boite n°1, Mobilisation
(37) تأسست منطقة بني صاف سنة 1875 مباشرة بعد إفتتاح أول منجم بها في دار الريح وهي تحضي بعدة مميزات: محاصيل زراعية متنوعة، الصيد البحري، ميناء تجاري، مناجم الحديد.
(38)ARCH. SPMC de Beni SAf, boite n°15, les mines de fer.
(39) ARCH. SPMC de Beni SAf, boite n°15, les mines de fer.
(40)ARCH. SPMC de Beni SAf, boite n°15, les mines de fer.
(41) لاكوست (إيف) وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر. إطار ونشأة الجزائر المعاصرة ومراحلها، ترجمة : نخبة من الأساتذة، تمهيد: جان دريش، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 416.
(42) ARCH. Com de Tlemcen, boite n°13, la situation économique.
(43) C.G.D.O, délibérations avril 1914, p145
(44)ARCH. Com de Tlemcen, boite n°13 , la situation économique.
(45) D.F, 3° séance, 15 mai 1918,p23.
(46) Afrique Française (Bull), « L'Algérie » , juillet-aûot 1918 ,n° 7 et 8, p227 :cf : Lucien marcel (T), les impôts arabes en Algérie …, thèse Doctorat, pp90-129.
(47) C.G.D.O, délibérations avril 1918, p200.
(48) Le Républicain sud oranais, 2 et 5 janvier 1918.
(49) لاكوست (ا) وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر. إطار ونشأة الجزائر المعاصرة ومراحلها ، ص415.
(50)Exposé de la situation générale en Algérie, en 1919, p100
(51) ARCH . Com de Béni-Saf , boite n°16 , agriculture.
52- بن أشنهو (عبد اللطيف)، تكون التخلف في الجزائر ...، ص301)